



التقرير السنوي الرابع

للمنظمات الأهلية العربية

2004

تمكين المرأة

التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية

لعــــام ٢٠٠٤

الغــلاف والإخـــراج الفنـــي

مــحـمــد أمــــين إبراهيم

رقم الإيداع : ٥٧٤٥ / ٢٠٠٥

دار نوبار للطباعة

المراسلات

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

٥ شارع بهاء الدين قراقوش – الزمالك – القاهرة

ص.ب ١٥ الأورمان – جيزة – مصر

هاتف : ٩٧ / ٧٣٥٥١٩٦ - فاكس : ٧٣٥٨٠١٣ – ٧٣٦١٠٧٢

e-mail: chabaka@link.com.eg

www.shabakaegypt.org

المحتويات

تحرير : **د. أماني قنديل**



تقديم

بصدور التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ، تكون الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، قد سارت عدة خطوات على طريق تراكم المادة العلمية التي توثق أوضاع المنظمات الأهلية في المنطقة العربية...هي ليست مجرد إضافة للأدبيات والمكتبة العربية ، وإنما هي إسهام في صنع وتوجيه السياسات المتعلقة بالضلع الرئيسي في منظومة المجتمع المدني، ألا وهو المنظمات الأهلية.

إن التقريرين الأول والثاني اللذين صدرا عن الشبكة (عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) قد وضعا حجر الأساس لفهم أوضاع المنظمات الأهلية العربية ، من حيث الحجم ، ومجالات النشاط ، والإطار القانوني ، والعلاقة بالدولة والمجتمع.أما التقرير الثالث (عام ٢٠٠٤) فقد تقدم خطوة أخرى إلى الأمام ونحو العمق ، حيث تصدى لدور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر .. ثم يأتي هذا التقرير الذي نقدم له (عام ٢٠٠٥) ليقيم الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية العربية في ١٥ دولة عربية تجاه تمكين المرأة .. وهو بهذا يتصدى لواحدة من أهم تحديات الألفية الجديدة التي تواجه دول العالم والمنطقة العربية على وجه الخصوص، حيث إن النهوض بأوضاع المرأة العربية صار يشكل قضية رئيسية تسعى إليها الحكومات والمجتمع المدني .

إن قراءة التقرير عن دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة ، تكشف عن عدد من النتائج المهمة :

أولها الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات للنهوض بالمرأة العربية.

ثانيها تنامي الاتجاه نحو الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

ثالثها توجه نسبة كبيرة من المؤسسات المدنية العربية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة العربية .

رابعها ضعف التوجه الاستراتيجي لتمكين المرأة، الذي يحتم ضرورة شمول الاقترابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعم التوجه المعرفي والحقوقي للمرأة.

ونحن إذ نقدم لهذا التقرير الذي يُركز على تمكين المرأة وقضاياها المختلفة، نأمل أن يسهم في بناء القدرات المعرفية للمنظمات الأهلية، ودفعها نحو تقييم دورها وترشيد مسار المنظمات الأهلية عامة والمنظمات النسائية خاصة، كما نأمل أن يكون هذا العمل حافزاً لمزيد من الاهتمام بدراسة فعاليات المنظمات الأهلية العربية.

طلال بن عبد العزيز آل سعود

رئيس مجلس أمناء

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

تصدير

يصدر التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية هذا العام ، حول موضوع على درجة عالية من الأهمية ، ويقع في قلب مستقبل التنمية البشرية العربية ، وهو تمكين المرأة .

إن التقرير الذي يدرس أدوار المنظمات الأهلية العربية ، في ١٥ دولة عربية ، إزاء النهوض بالمرأة العربية ، هو إضافة علمية لإثراء المكتبة العربية ، وهو إضافة عملية لابد أن تنعكس على سياسات وبرامج المنظمات الأهلية في مختلف الدول العربية .

إن تقرير هذا العام (الذي يصدر أوائل ٢٠٠٥) عن تمكين المرأة العربية، يأتي محصلة تعاون مثمر وإيجابي ، بين الشبكة العربية للمنظمات الأهلية من جانب ، ومنظمة المرأة العربية من جانب آخر .

يحدونا الأمل لمناقشات موضوعية ، من خلال ندوات وورش عمل عربية، لتقييم ما يطرحه هذا التقرير من نتائج مهمة تمس دور المجتمع المدني العربي في مواجهة قضايا تمكين المرأة .

د. أماني قنديل
المدير التنفيذي
للشبكة العربية للمنظمات الأهلية

د. ودودة بدران
المدير العام
لمنظمة المرأة العربية

المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة

توجه استراتيجي توجه للاحتياجات الضرورية

د. أماني قنديل

مقدمـــة

صدر العديد من التقارير الإقليمية العربية ، التي تسعى إلى تقييم أوضاع المرأة في المنطقة العربية ، وتقييم إنجازات النساء في المنطقة ، وهذه التقارير تحمل رسالة **أساسية ، وهي أنه رغم تحقق إنجازات على صعيد النساء العرب ، إلا أنه مازال أمامنا الكثير لم يتحقق ، وأن النهوض الذي نأمله للمرأة العربية تواجهه تحديات أساسية .**

إن أحدث التقارير عن المرأة العربية ، وهو تقرير "تقدم المرأة العربية" عام ٢٠٠٤(١) ، يشير إلى "وجود فجوات في النوع الاجتماعي في كل أوجه الحياة .. أن التحديات لاتزال موجودة ، فحتى مع تزايد أعداد النساء في المجالات العامة ، وتمتع عدد أكبر منهن بنصيب عادل من الموارد ، لاتزال قيم النوع الاجتماعي تلعب دوراً معقداً يقلص العدالة والمعاملة المتساوية للنساء . ولا يقتصر عبء تنميط الدور الاجتماعي على المجموعات الأقل حظاً من السكان ، أو الدول الأقل ثروة ، وإنما تعبر هذه الأعباء عن نفسها بطرق مختلفة وفي ثقافات ومجموعات متباينة" .

رغم تحقق إنجازات على صعيد النساء العرب ، إلا أنه مازال أمامنا الكثير لم يتحقق ، وأن النهوض الذي نأمله للمرأة العربية تواجهه تحديات أساسية .

إن التقرير المذكور ، وما سبق من تقارير عالمية وعربية ، يزخر بالبيانات التي تدلل على حيوية قضية تمكين المرأة العربية ، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ثم لن نتعرض لإحصاءات وبيانات إلا بالقدر اللازم ، لإلقاء الضوء على الرسالة الأساسية التي يتوجه إليها هذا الفصل ، وهذه الرسالة في إطارها العريض تؤكد على قيمة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العربي في تمكين المرأة .

وهذه الرسالة في إطارها العريض تؤكد على قيمة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العربي في تمكين المرأة .

وهنا تتفجر رسائل وأسئلة فرعية ، قد تكون هي المرة الأولى التي يسعى عمل علمي للكشف عن جانب منها ، هل مفهوم تمكين المرأة والأساس المعرفي له تدركه المنظمات الأهلية بشكل كافٍ؟ ما مجالات التمكين الأساسية التي تتوجه نحوها المنظمات العربية ؟ وما الاتجاهات الحديثة التي اتسمت بها المنظمات الأهلية العربية في توجهها نحو النساء ؟ وهل هناك خصوصية للمعوقات التي تحد من فعالية هذه المنظمات على وجه الخصوص ؟ وأخيراً وليس أقلها أهمية ما ملامح الاستراتيجية المستقبلية التي يمكن أن تتسلح بها المنظمات الأهلية العربية في سعيها نحو تمكين المرأة ؟

إننا بهذا نطرح إضافة جديدة لأدبيات كل من المجتمع المدني العربي ، وتمكين المرأة ، ونركز على أبرز مؤسسات المجتمع المدني العربي ، وهي المنظمات الأهلية العربية . فالتقارير السابقة التي صدرت عن الشبكة العربية للمنظمات ، قد ركزت في عامها الأول والثاني (٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) على رصد واقع حركة المنظمات الأهلية في

مختلف البلدان العربية ، من حيث الحجم ، والتطور ، ومجالات النشاط ، والإطار القانوني ، والعلاقة بالدولة[٢] . ثم أتى التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية (عن عام ٢٠٠٣) ليركز على أول تحديات الأهداف الانمائية للألفية ، وهو دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر[٣] ، ثم نصل إلى التحدي الخاص بتمكين المرأة ، وكلها قضايا متفاعلة معا ، يؤثر وتتأثر ببعضها البعض ، في إطار عالمي وإقليمي يشهد متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

محنة البيانات والمعلومات الدقيقة الشاملة ، تتكرر في رصد الواقع العربي .

إن هذا الفصل ، الذي نقدم له ، يعتمد على نتائج تقارير دولية وإقليمية سابقة ، كما يستند على تقارير قطرية مقدمة من فريق عمل من ١٥ خبيراً عربياً ، من كل من : مصر ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، السودان ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، اليمن ، الكويت ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عُمان ، والبحرين، وقطر. هذا بالإضافة إلى اعتمادنا على نتائج بحوث ودراسات ميدانية ، وأدبيات تمكين المرأة .

ومرة أخرى ، في سياق هذا التقديم ، نشير إلى محنة البيانات والمعلومات ، حيث لا تتوافر في أغلب الدول العربية ، قواعد بيانات شاملة يمكننا الاعتماد عليها بدرجة عالية من المصداقية ، وكانت هناك تفاوتات بين الدول العربية في هذا المجال . فبعضها – خاصة التي تتواجد فيها اتحادات للمنظمات الأهلية – يتوافر فيها قدر معقول من الإحصاءات والبيانات ، بينما البعض الآخر لاتتوافر فيه هذه البيانات .. على أية حال، فقد اجتهدت التقارير القطرية في عملها ، والاعتماد بفعالية على ما هو متاح من بيانات وإحصاءات .

أولاً : اقتراب التمكين واقترابات دمج المرأة في عملية التنمية

على مدى عدة عقود ، ومنذ السبعينيات على وجه الخصوص (مؤتمر المكسيك) تطورت الأدبيات التنموية في تعاملها مع وضع المرأة . **لقد لحقت بالمفاهيم والأطر التحليلية تطورات أساسية ، مصدرها عدد من العوامل .**

أولها : تطورات في البيئة العالمية تمثلت في وثائق الأمم المتحدة الصادرة عن المؤتمرات العالمية المتتابعة ، منذ مؤتمر المكسيك في السبعينيات ، مروراً بمؤتمر المرأة في نيروبي (١٩٨٥) ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (١٩٩٥) ، ومؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية ، ومؤتمر المرأة في بكين (١٩٩٥) ، وانتهاءً بإعلان الأهداف الانمائية للألفية – التي تضمنت مواجهة تحدي تمكين المرأة حتى عام ٢٠١٥ – والتزام دول العالم بها .

يضاف إلى ذلك تطور اهتمام إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان بالمرأة ، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي صدقت عليها ١٦ دولة عربية ، مع الإشارة إلى تحفظ البعض عليها .

ثانيها : التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، والتوجه نحو دعم آليات السوق والتحول إلى الرأسمالية ، وما صاحبه من سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية ، وآثارها السلبية على تهميش النساء وزيادة حدة الفقر .

ثالثها : المتغيرات السياسية العالمية ، وتطور الخطاب السياسي العالمي ، للتأكيد على احترام حقوق الإنسان وتعميق الممارسة الديموقراطية ، وما صاحب ذلك في النظر إلى حقوق المرأة باعتبارها ركنا أساسيًا في حقوق الإنسان .

رابعها : تطور النظريات والممارسات التنموية ، نحو التأكيد على مفهوم المشاركة، وأهمية استقطاب الفئات المهمشة ودعم المواطنة .

مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية دفعت إلى تطوير الأدبيات التنموية في تعاملها مع النساء .

خامسها : التغير في أدوار الدولة وفي رؤية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني ؛ حيث حدث تراجع غير منظم في دور ومسئوليات الدولة عكسته السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية ، وصاحب ذلك تصاعد في الخطاب العالمي والإقليمي للتأكيد على قيمة الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني عامة ، والمنظمات الأهلية خاصة .

إن المتغيرات السابقة جميعها قد أدت إلى تطور المفاهيم والأطر التحليلية التي تتناول وضع المرأة في السياق التنموي ، ويمكننا الإشارة إلى المداخل والاقترابات التالية:

١- مدخل المرأة في التنمية Women in Development

وينطلق هذا المدخل من افتراض أن المرأة غائبة عن فكر المخططين وصانعي السياسة في التنمية . ومن ثم فهي مبعدة عن العملية . وهنا يركز هذا المدخل على الأدوار الإنتاجية من خلال توجيه مشروعات خاصة إلى المرأة لمواجهة مشاكلها ومكافحة الفقر . وهذه المشروعات هي في الأغلب مشروعات تقليدية من شأنها تكريس تقسيم العمل النوعي ولا تمس الفجوات النوعية بين الذكور والإناث .

إدراج مفهوم المساواة النوعية في الأدبيات الحديثة .

٢- مدخل المرأة والتنمية Women and Development

يتجه إلى الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتطوير مهاراتها للعمل في كل المجالات ، بما فيها تطوير تكنولوجيا تسهم في دعم توجه المرأة إلى العمل الإنتاجي . وقد تركزت سلبيات هذا المدخل في ظهور صراع الدور ، الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد ، وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة ، والتي تميز بين الرجل والمرأة .

٣- مدخل النوع الاجتماعي والتنمية Gender and Development

ويركز هذا المدخل على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية ، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مساواة بين الجنسين ، وفوارق

بينهما تعوق مسار التنمية . وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي Gender للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل التقليدي ، المؤسس على مفاهيم خاطئة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع . ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها محصلة للممارسات الاجتماعية ، وليست نتاجاً لفوارق بيولوجية ، وهذا المدخل يؤكد على أهمية الثقافة السائدة والقيم والممارسات الاجتماعية ، ويعتبر أن النظام الاجتماعي هو الذي يميز بين الرجل والمرأة ويحد من قدراتها .

مفهوم التمكين يؤكد على المرأة كعنصر فاعل ويسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز .

٤- مدخل التمكين Empowerment

التمكين مفهوم حديث ، ظهر في التسعينيات من القرن العشرين ، وأصبح الأكثر استخداماً لسياسات وبرامج المؤسسات الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية . وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ، ويسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها ، من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها ، والاعتماد على الذات . وتكشف الأدبيات حول المفهوم أنه رغم التوسع أو التضييق في نطاق استخدامه ، إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة ، من حيث مصادرها وأنماط توزيعها ، باعتبار أن ذلك ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المهمشة والبعيدة عن مصادر القوة . ويتحقق التمكين للنساء ، بتوسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل أمامها ، هذا المفهوم إذن يجعل التنمية أكثر تشاركية ، ويتخطى مفاهيم وممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء ، **ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية ، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار .**

ويتوافر **مقياس تمكين المرأة** – والمعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ليسعى إلى قياس مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والسياسية ، وذلك اعتماداً على مؤشرات متوسط الدخل للفرد ، ونسبة النساء في الوظائف المهنية ، وحصة النساء في مقاعد البرلمان . وعند تطبيق هذا المقياس على الدول العربية (١٥ دولة عربية فقط بسبب قصور البيانات) ، تبين القصور الواضح في تمكين المرأة في كل الدول العربية ، التي احتلت المرتبة قبل الأخيرة على المقياس(٤) .

إن أدبيات التمكين ، ترى أنه لكي نستطيع "منح القوة: للأفراد والجماعات والهياكل البشرية والمؤسسية ، فإن القوة تأتي من ثلاثة عوامل . **أولها** : امتلاك المعرفة للذات . **ثانيها** : امتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز . **ثالثها** : أن يكون الفرد جزءاً من جماعة، أو مجتمع يشعر فيه بالمواطنة ، ويمكنه من تحرير طاقاته كاملة(٥) .

إن تمكين النساء ، وهي أولى أولويات أدبيات التمكين ، يتوجه إلى أربعة معانٍ أو أبعاد(٦) :

- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء ، من خلالها نشاط إنتاجي .
- تمكين النساء من "التحكم" ، أي توافر الخيارات والبدائل .
- تمكين النساء من أن يكونوا قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن .
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي ، والتي تمكنهن من حماية مصالحهن الفردية والجماعية .

والآن .. ما آليات تمكين المرأة؟

تتمثل آليات التمكين فيمايلي :

- بناء الوعي .
- بناء القدرات .
- بناء القاعدة المعرفية .
- بناء الاتجاهات الواضحة المحددة .

آليات تمكين المرأة تتجه إلى بناء الوعي ، وبناء القدرات وبناء القاعدة المعرفية والاتجاهات .

إن الآليات المعتمدة لتمكين المرأة ، كما هو واضح ، تركز على توجهات استراتيجية وليست حاجات ضرورية ، وهذه نقطة على درجة عالية من الأهمية ، لأنها سوف تمكننا من تقييم أدوار المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة .. **هل هذه المنظمات تتوجه إلى الخدمات والرعاية الاجتماعية – وهي شق مهم يمثل حاجات أساسية – أم أنها في جوانب نشاطها على وعي بأن التمكين الحقيقي للنساء ، لايتأتى إلا ببناء الوعي وتوفير المعرفة ، وتغيير الاتجاهات ، وبناء القدرات؟**

معيار تقييم دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة هو مدى تركزها في توجهات استراتيجية وليس مجرد حاجات أساسية .

إن الاجابة عن السؤال السابق ، سوف تشكل المعيار الرئيسي لتقييم الأدوار التي تلعبها المنظمات الأهلية العربية ، النسائية (المغلقة العضوية على المرأة) والمختلطة (التي تجمع النساء والرجال) في مواجهة قضايا تمكين المرأة .

ثانيًا : هل نتحدث عن خبرة عربية واحدة ؟ أم خبرات متمايزة؟

من الأهمية بمكان ، في هذا السياق ، التأكيد على أننا لا نسعى إلى تنميط الخبرة العربية الحديثة للمنظمات الأهلية في تعاملها مع قضايا تمكين المرأة ، **ولا نصل إلى القول بأن هناك تجربة واحدة** . فهناك تمايزات بين الدول العربية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، تصاحبها تمايزات في أوضاع ومكانة المرأة وقضاياها في كل دولة عربية ، بل إن هناك تمايزات واختلافات داخل الدولة الواحدة . نحن لانتحدث عن امرأة واحدة ، وإنما عن النساء بما يحمله ذلك من اختلاف الفئات ، فهناك المرأة الحضرية ، والريفية ، والبدوية .. هناك نساء متعلمات ونساء أميات .. هذا

بالإضافة إلى اختلافات المكانة الاقتصادية والاجتماعية ، واختلاف الوعي والنضج وإدراك الحقوق .

وهناك عناصر أخرى تقودنا للتأكيد على النماذج والخبرات المتنوعة ، من أبرزها مساحة **الحريات والديموقراطية** المتاحة للعمل على محور تمكين المرأة ، **ومدى تطور مؤسسات المجتمع المدني** – والمنظمات الأهلية في محور اهتمامنا – والتي تتوجه إلى عملية تمكين المرأة . وهناك أيضًا عنصر آخر مهم ، **وهو التاريخ الثقافي والاجتماعي للحركة النسائية** ، في كل بلد عربي ، ثم مدى إمكانية القول بأن هناك حركة اجتماعية للمرأة .

على الرغم من اعترافنا بالتمايزات بين الدول العربية وداخل نفس البلد فهناك قضايا مشتركة تتعلق بتمكين النساء .

إن كل العناصر السابقة ، تذهب بنا للقول أن دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة ، يختلف بنا من بلد عربي إلى آخر ، خاصة في الخمسة عشر قطرًا عربيًا والتي تشملها الدراسة *. **إلا إنه في الوقت نفسه نحن نذهب إلى أن هناك قضايا مشتركة احتلت الأولوية على جدول أعمال المنظمات الأهلية العربية ، المعنية بتمكين المرأة** ، وهو الأمر الذي سيتضح من التحليل . كذلك فإن هناك محددات وعوائق متشابهة ، تؤثر بالسلب على فاعلية المنظمات الأهلية العربية ، المعنية بالتمكين ، وهناك أيضًا نماذج مضيئة متميزة تنتشر في الدول العربية ، وتستحق منا توجيه الاهتمام لها ورصدها .

والأمر الثابت ، من تطور العمل العربي على محور تمكين المرأة ، أن هناك تطورات سجلتها السنوات السابقة ، تؤكد ملامح إيجابية للاهتمام بقضية النهوض بالمرأة العربية ، عكستها أطر مؤسسية جديدة (مجالس ولجان رسمية ووزارات معنية بالمرأة) ، وعكستها خطط إدماج النوع الاجتماعي في التنمية ، والتصديق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وفتح الباب لمناقشة إلغاء تحفظات بعض الدول العربية على الاتفاقية ، وتزايد نسبي لشغل المرأة مواقع صنع القرار .. بالإضافة إلى العمل على محاور التعليم ومكافحة أمية النساء ، والصحة الإنجابية ، والرعاية الاجتماعية .

إلا أنه على الرغم من الملامح الإيجابية والمؤشرات الدالة على تصاعد الاهتمام بالنهوض بالمرأة العربية ، ورغم التفاوتات بين الدول العربية ، **فإن وثيقة إقليمية عربية حديثة – هي التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بكين – ترصد المجالات ذات الأولوية للدول العربية في السنوات الخمس القادمة**(٧) ، في:

---

* الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر ، السودان، سوريا، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب، اليمن .

- المرأة والفقر .
- المرأة والاقتصاد .
- حقوق الإنسان للمرأة .
- العنف ضد المرأة .

مع توجيه التركيز : **للتعديلات التشريعية لصالح المرأة** ، خاصة حقوقها الأسرية ، وحقوقها المدنية والسياسية ، من خلال تطبيق مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . والتركيز على **التمكين الاقتصادي** ، **والحماية الاجتماعية والآليات المؤسسية** .

هناك تحديات مشتركة رئيسية تواجه العرب فيما تعلق بتمكين النساء .

إن الوثيقة المذكورة سابقًا ، ترصد أيضًا تحديات مشتركة رئيسية تواجه الدول العربية فيما يتعلق بتمكين المرأة ، وهي :

١- محدودية الإمكانات المؤسسية للأجهزة والآليات الوطنية .
٢- الأوضاع الاقتصادية الصعبة والأوضاع السياسية غير المستقرة وضعف الموارد المالية .
٣- قلة الآليات المتخصصة في دمج نوع قضايا الجنسين ، وقلة برامج التوعية والتدريب في مجال النوع .
٤- العوامل الاجتماعية والثقافية والتداخل الكبير بين مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة ، مما يقتضى معالجتها بشكل متكامل ، وفي إطار متعدد الأبعاد وليس بطريقة متجزئة .
٥- طبيعة الإطار الدولي لمعالجة واقع المرأة ، والذي ركز على ملامح دولية مشتركة ، وأهمل الخصوصيات المحلية والإقليمية والواقع القائم بكل مكوناته ، والتي هي بالغة الأهمية في المنطقة العربية ، خاصة في مجال التشريعات .

وإذا كانت وثيقة التقييم العشري لتنفيذ منهاج بكين في المنطقة العربية ، قد رصدت مجالات الاهتمام الحاسمة للمرأة في السنوات الخمس المقبلة ، ورصدت التحديات المشتركة الرئيسية التي تواجه الدول العربية ، **فنحن بدورنا في هذا المقام نتلمس مدى التوافق بين فعاليات المنظمات الأهلية** ومجالات الاهتمام الحاسمة المطروحة للدول العربية ، كما نرصد أبرز التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في برامجها وأنشطتها لتمكين النساء .

ثالثا : وزن اهتمام المنظمات الأهلية العربية بقضايا تمكين المرأة

أي نمط من المنظمات الأهلية نتوجه إليه ؟ وهل نقتصر على ما يعرف بالمنظمات النسوية؟ هذا سؤال أولى ينبغي أن نجيب عنه ، لتوضيح الأفكار وربطها بالنتائج . إننا

في هذا المقام معنيون بالدرجة الأولى بالمنظمات الأهلية، والمبادرات التطوعية المنظمة، التي تطرح نفسها - في اسمها وأهدافها ومجالات عملها- بأنها منظمات نسائية، وهي غالبًا وفي أغلب الأحوال ، منظمات مغلقة العضوية ، تقتصر على النساء . وهذا النمط من المنظمات عرفته المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر (حالة مصر) واتجه نحو التصاعد في النصف الأول من القرن العشرين ، خاصة في دول المغرب العربي والمشرق العربي ، ثم في فترة متأخرة نسبيًا في بعض دول الخليج العربي (البحرين ١٩٥٥، سلطنة عُمان ١٩٨٢ ، قطر ١٩٨٢) .

نحن نركز اهتمامنا على أدوار المنظمات النسوية مع عدم اغفال دور المنظمات الأهلية عامة .

والمنظمات النسوية تختلف في حجمها وفعالياتها باختلاف الدول العربية ، على النحو الذي سنوضحه فيما بعد ، **ومصدر اهتمامنا الأول بها يتمثل في الأسباب التالية:**

١ - تاريخيًا ، وحتى اللحظة الحالية ، أفرزت قيادات العمل النسائي ، وكانت المنظمات النسوية آلية رئيسية لتنظيم حركة النساء .

٢ - أنها تعكس المبادرات التطوعية المنظمة ، التي تسعى لأن تكون فاعلاً Actor على ساحة النساء .

٣ - إن هذه المنظمات ، وبقدر ما ، يفترض أن تتوافر لها رؤية واضحة عن فلسفة وآليات تمكين المرأة ، وهو ما نسعى لتقييمه .

إلا أننا مع تركيزنا على المنظمات النسوية ، لن نغفل مبادرات منظمات أهلية أخرى تنموية ، أو رعائية خدمية، كان من بين أهدافها تمكين المرأة والتوجه إلى الشرائح المهمشة من النساء ، وهي عادة ما تطلق عليها الأدبيات ، المنظمات المختلطة، أي تلك التي تضم في عضويتها الرجال والنساء ، وبأوزان مختلفة ، خاصة في مواقع صنع القرار ، وهو أمر نهتم به .

ويهمنا قبل الدخول في بعض تفاصيل هذه النقطة ، الإشارة إلى أمرين مهمين ، تم تناولهما في الأدبيات المعنية بالعمل الأهلي للمرأة[٨] :

الأمر الأول : إن هناك مجموعة من الافتراضات عن المرأة والعمل الأهلي، تلمسها في الأدبيات الغربية، وكانت محل اختبار من جانب الكاتب ، في دراسة عن الموضوع في مصر. **أولها** أن اعتماد المرأة على العمل في المنظمات الأهلية ، يخلق خطوط قوة متوازية لها ، تعوضها عن ضعف مكانتها وضعف دورها في الأحزاب السياسية ومؤسسات سياسية . **ثانيها** أن الدين قد شكل في المراحل التاريخية المبكرة دور ومسئوليات المرأة في العمل التطوعي، ومن ثم فقد ارتبط أكبر تواجد لها في منظمات العمل الخيري . **ثالثها** أن أكبر مردود على جدول أعمال السياسات العامة ، بالنسبة للمرأة ، قد تواجد في مجال الأمومة والطفولة. **رابعها** أن منظمات المرأة تتمتع بسلطة

وقوة أكبر في المجتمعات التي تشهد لا مركزية ، عنها في المجتمعات التي تشهد نظماً مركزية قوية . **خامسها** أن منظمات المرأة تعاني أكثر بين المنظمات المختلطة من محدودية التمويل وأزمة التمويل .

الأمر الثاني : هناك أنماط متعددة من الاستراتيجيات تتبناها المنظمات النسائية، أولها "استراتيجية الفصل" ؛ حيث تكون المنظمة مغلقة العضوية على النساء .. وهنا فإنه يجدر الإشارة إلى ملامح جديدة لتغيير هذه الاستراتيجية في دول العالم ، إذ تبين أن العمل الدفاعي Advocacy من أجل حقوق قضايا المرأة ، ينبغي أن يجتذب الرجال ، وهو بعد يضمن نجاح الدعوة لتغيير قيم وثقافات .

أهمية توافر مؤشرات كمية وكيفية قياس دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة .

الاستراتيجية الثانية تسمى استراتيجية "المساعدة التابعة" ؛ حيث تكون المنظمات النسائية تابعة بشكل أو بآخر للحزب السياسي أو التنظيم السياسي المهيمن (حالة سوريا ، وحالة تونس) .**الاستراتيجية الثالثة** هي "استراتيجية الجمع" حيث تعمل النساء في القطاع الأهلي في إطار منظمات تهيمن على مراكز القوة فيها الغالبية من الرجال (حالة المنظمات الأهلية في أغلب الدول العربية) . وأخيراً فإن **الاستراتيجية الرابعة** تعرف باسم "الفردية" ؛ حيث تهيمن على المنظمة شخصية كارزمية نسائية واحدة ، وقد لعبت هذه الاستراتيجية دوراً تاريخيًا ، في المرحلة الأولى لنضال المنظمات النسائية .

إننا حين نناقش اهتمام المنظمات الأهلية العربية ، بقضايا تمكين المرأة ، ووزن ذلك الاهتمام ، **سوف نلجأ إلى مؤشرات كمية وكيفية معًا لكي نرسم ملامح الصورة في المنطقة العربية :**

١ - **تتواجد المنظمات النسوية ، على خريطة العمل الأهلي في الدول العربية ، بأوزان مختلفة** تتفاوت وفقًا لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي كاتجاه عام تكون جزءا من نسيج الجمعيات الأهلية ، وفي أحيان أخرى (فلسطين، ومصر حتى عام ٢٠٠٤) تنشأ وفقًا لقانون الشركات المدنية غير الربحية ، والذي يوفر غطاءً قانونيًا أكثر مرونة ، يسمح بمساحة حرية أكبر نسبيًا للمنظمات النسوية .

وكاتجاه عام ، فإن التسعينيات ، وعلى وجه الخصوص بعد مؤتمر المرأة العالمي في بكين (١٩٩٥) ، قد شهدت حالة نمو متسارع للمنظمات النسائية في بعض الدول العربية (حالة مصر ، فلسطين ، لبنان ، المغرب) . ويوضح الجدول التالي (رقم ١) ، عدد المنظمات الأهلية المصنفة باعتبارها منظمات نسوية ، في الدول العربية .

جدول رقم (١) عدد الجمعيات النسائية في الدول العربية وتاريخ تأسيس أول جمعية نسائية وفقًا للبيانات المتاحة

البلـــد	عدد المنظمات النسائية	تاريخ تأسيس أول منظمة نسائية
مصر	٢٠٠	١٨٩٦
السودان	–	١٩٤٧
فلسطين	٥٧	١٩٠٣
الأردن	١٢٥	–
لبنان	–	–
سوريا	–	–
اليمن	١٧١	–
البحرين	١٥	١٩٥٥
الكويت	٥	١٩٦٣
الإمارات	٩	١٩٧٤
سلطنة عُمان	٤٥	١٩٧٢
قطر	١	١٩٨٢
تونس	١١	١٩٣٦
الجزائر	٤٠	–
المغرب	١٠٠	–

إن الجدول السابق يكشف عن ثغرة في البيانات المتاحة ، إلا أنه يوفر لنا الفرصة لإبداء عدة ملاحظات . أولها إن توزيع المنظمات النسائية في الدول العربية يتفاوت من بلد إلى آخر ، ويشهد ارتفاعًا في حالة مصر واليمن والأردن ثم المغرب. وبمقارنة إجمالي عدد الجمعيات الموجودة في كل بلد مع وزن الجمعيات النسائية ، تكون الأردن هي الأعلى (١٢٥ منظمة من إجمالي ٨٥٦) . كذلك نلحظ أن ارتفاع العدد في حالة مصر واليمن ، يفسره تواجد منظمات مغلقة العضوية على النساء ، إلا أن الغالبية منها رعائي خدمي وليس حقوقيًا Advocacy . **ثانيها** دول الخليج العربي على وجه العموم تشهد أعدادا محدودة من المنظمات النسائية (قطر : الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطري) ، ويرتبط بذلك الحداثة التاريخية لنشأة المنظمات النسائية في دول الخليج فيما عدا البحرين (١٩٥٥) . **ثالث الملاحظات** ارتفاع وزن الجمعيات النسائية في سلطنة عُمان (٤٥) خاصة بالنسبة لإجمالي الجمعيات حوالي (١٠٠ جمعية) ويفسره ميل النساء ، وفقًا للثقافة السائدة إلى تأسيس جمعيات مغلقة

العضوية، غير مختلطة ، وأغلبها رعائية خدمية ، **رابع الملاحظات** ، يشير إلى أن أولى الجمعيات النسائية قد ظهرت في مصر في أواخر القرن ١٩ (١٨٩٦) ، وقد سبق ذلك تاريخياً ظاهرة الصالونات الثقافية النسائية ، كما صاحبه تطور الصحافة النسائية لتشير إلى إرهاصات الحركة النسائية في مصر ، والتي وصلت إلي قمتها في العشرينيات من القرن العشرين (تأسيس الاتحاد النسائي) .

٢ - **تتوافر آليات مؤسسية ، تعكس بشكل أو بآخر التشبيك بين المنظمات النسائية في عدد من الدول العربية** ، هذه الآليات تتمثل في اتحادات نسائية ، أو مجالس ، أو لجان تنسيق . ومن المفترض أن هذه الأطر المؤسسية تلعب دوراً في التنسيق والتعاون بين المنظمات النسائية . وسوف نلحظ أن بعض هذه الاتحادات تعكس استراتيجية "التبعية السياسية" التي أشرنا إليها من قبل ، وهي تبعية التنظيم النسائي للحزب أو التنظيم السياسي (سوريا ، تونس) أو بالسلطة القائمة (السودان). ويتضمن الجدول التالي البيانات الموضحة لذلك .

جدول رقم (٢) يوضح توافر أطر مؤسسية تضم المنظمات النسائية

البلـد	توافر الآلية المؤسسية
مصر	-
السودان	نعم
فلسطين	-
الأردن	نعم
لبنان	نعم
سوريا	نعم
اليمن	نعم
البحرين	تحت التأسيس
الكويت	نعم
الإمارات	نعم
سلطنة عُمان	نعم
قطر	-
تونس	نعم
الجزائر	نعم
المغرب	نعم

توافر آلية للتنسيق بين المنظمات النسوية في بعض الدول العربية .

إن الجدول السابق، يشير إلى توافر آلية للتنسيق تضم المنظمات النسائية، وهي تحت مسمى "اتحاد" في أغلب الأحوال ، أو مجلس (لبنان) أو لجنة تنسيق (سلطنة عُمان) . ويشير الواقع إلى فعالية المنظمات النسائية في إطار شبكات Networks رسمية وغير رسمية . من ذلك عضوية وفعالية المنظمات النسائية الفلسطينية في إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، وكذلك ظاهرة التشبيك التي تتسم بفعالية كبيرة في حالة المغرب (شبكة ٩٥ ، وربيع المساواة) والتي كانت لها انعكاسات مهمة في الدفع نحو إصدار قانون الأسرة في المغرب والدفاع عن حقوق النساء ، وكان للأولى (شبكة ٩٥) والتي تتواجد على مستوى دول المغرب العربي فعالية كبيرة على المستويين الدولي والمغاربي . ويلفت اهتمامنا أن الحالة المصرية لا تشهد أية آليات مؤسسية لتشبيك الجمعيات النسائية ، وبخلاف دور رابطة المرأة العربية في التشبيك بين الجمعيات النسائية لمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر بكين .

تفاوت وزن المرأة في عضوية المنظمات وفي مواقع صنع القرار بالمنظمات الأهلية .

٣ - وفي سياق مناقشة وزن المرأة على خريطة العمل الأهلي ، من المهم أن نتخطى المنظمات مغلقة العضوية على النساء ، ونتناول **وزن المرأة في المنظمات الأهلية عامة ، من منظور حجم العضوية ، والتواجد في مراكز صنع القرار** . وهنا فإن البيانات المتاحة الوحيدة - على مستوى مقارن - هي بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٩) .

وفقًا لقاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام ٢٠٠٤، يتفاوت وزن المرأة - **بمعنى عضويتها في المنظمات الأهلية** - من بلد عربي إلى آخر وأعلى معدلات عضوية المرأة في المنظمات المختلطة (ذكور وإناث) نجدها في حالة السودان ؛ حيث تمثل النساء حوالي ٩٤٪ من قاعدة العضوية ، بينما تصل إلى أدنى معدلاتها في حالة قطر ، حيث تشكل عضوية النساء حوالي ١٥٪ من إجمالي الأعضاء .

وعلى مستوى دول الخليج العربي ، فإن أعلى عضوية للنساء في المنظمات الأهلية، تتواجد في البحرين (٤٤,٧٪ من الإجمالي) ، يلي ذلك الكويت (٢١,٦٪) . يلفت **نظرنا في حالة مصر ، إن عضوية الذكور في المنظمات الأهلية أعلى من الإناث؛** حيث تصل إلى ٥٦٪ من الإجمالي . وتتفاوت العضوية النسائية إلى حد كبير بين المحافظات من ناحية - أي وفقًا للتوزيع الجغرافي - كما تتفاوت وفقًا لنمط النشاط . فالعضوية ترتفع في العاصمة والمدن الكبرى ، وتتجه إلى الانخفاض في الوجه القبلي (جنوب مصر) وكذلك في الوجه البحري . كما تتركز العضوية في المنظمات التي تكرس الأدوار التقليدية للمرأة ، وهي منظمات الأمومة والطفولة والعمل الخيري . وهذه الحالة - حالة مصر - التي تتوافر عنها بعض البيانات ، تشير إلى تأثير الثقافة والقيم التقليدية التي تحد من مشاركة النساء في العمل العام والسياسي .

من ناحية أخرى فإن نسبة الأعضاء من الإناث في حالة فلسطين (وهي حوالي ٦٠٪) تشير إلى خصوصية الحالة الفلسطينية ؛ حيث خرجت النساء في إطار الحركة القومية النضالية ، للمشاركة في العمل العام والتوجه إلى منظمات الإغاثة والخدمات . **أما حالة السودان فهي تشير إلى خصوصية شديدة ، تستدعي مزيدا من التحليل ،** حيث إن البيانات تقول إن النساء المتطوعات – الأعضاء في المنظمات الأهلية – يشكلن أكثر من ٩٠٪ من قاعدة العضوية . ثم تأتي المفارقة حين نجد أن الرجال يهيمنون على مواقع صنع القرار ، أي على مجالس الإدارات بنسبة ٦٤٪ .

إن تواجد النساء في مواقع صنع القرار ، أي في مجالس إدارات المنظمات الأهلية العربية ، يتراوح بين ٤٤.٦٪ (حالة تونس)، و ١١.٦٪ (حالة مصر) .

إن تواجد النساء في مواقع صنع القرار ، أي في مجالس إدارات المنظمات الأهلية العربية ، يتراوح بين ٤٤.٦٪ (حالة تونس) ، و ١١.٦٪ (حالة مصر)* إلا أنه يجب التنويه إلى أن تواجد المرأة المصرية في مواقع صنع القرار ، يختلف باختلاف التوزيع الجغرافي أيضًا ونمط النشاط للجمعية ، حيث يرتفع تواجد النساء في مجالس الإدارات في القاهرة العاصمة وبعض المدن الرئيسية (الإسكندرية) ليصل إلى ١٨٪ ، ثم ينخفض بشكل لافت للنظر في المحافظات حيث تسود ثقافة ذكورية ، ترجح تواجد الرجال في مواقع صنع القرار . في هذا الإطار ، **أشارت دراسة ميدانية إلى نتيجة ينبغي التوقف عندها** ، ففي إحدى محافظات الوجه البحري جاءت نتائج استبيان موجه إلى عينة من عضوات الجمعية ، لتقول نسبة عالية من النساء ، "إن الرجال أقدر على القيادة من النساء"[١٠] وهذا الأمر يشير إلى **البعد الإدراكي والقيمي في مفهوم تمكين المرأة** ، حيث تفتقد المرأة الإدراك لدورها وقدراتها ، وتستسلم للثقافة السائدة التي تؤكد على أن النساء غير صالحات للقيادة .

ويوفر الجدول التالي جانبا من البيانات المتاحة حول وزن المرأة في المنظمات الأهلية (المختلطة) ، بما في ذلك نسبة النساء العاملات بأجر كل الوقت ، حيث تسجل الأردن أعلى حالات تواجد النساء (٨٣.٢٪) والكويت أقل الحالات (٧.٢٪) ، وحالة مصر تشير إلى أن حوالي ربع العاملات بأجر كل الوقت من النساء أي غلبة الذكور أيضًا .

---

* بعض الدراسات الميدانية عن مصر التي أجراها الكاتب عام ٢٠٠٣ ، أشارت إلى عضوية المرأة في مجالس الإدارات بنسبة ١٨٪ ، وذلك لتركيز العينة على القاهرة الكبرى .

جدول رقم (٣) يوضح وزن المرأة في المنظمات الأهلية (المختلطة)

البلـد	نسبة النساء في مجالس الإدارات	نسبة النساء الدائمات العاملات بأجر	نسبة النساء من إجمالي العضوية
مصر	٪١١.٦	٪٢٣.٠	٪٤٤.٠
المغرب	٪٣٢.٠	٪٤٤.٠	٪٣٧.٨
تونس	٪٤٤.٦	٪٨٠.٧	٪٣٠.٢
السودان	٪٣٦.٤	٪٣١.٩	٪٩٤.٦
لبنان	٪٣٩.٧	٪٥١.١	٪٣٥.٢
الأردن	٪٤١.٧	٪٨٣.٢	٪٣٦.٩
سوريا	٪٢٥.٦	٪٥٠.٢	٪٣١.٤
الكويت	٪٢٧.٤	٪٧.٢	٪٢١.٦
اليمن	٪٢٠.٤	٪٤٣.٣	٪٣٠.٦
فلسطين	٪٣٢.١	٪٥٥.٤	٪٥٥.٩
البحرين	٪٤١.١	٪١٩.٠	٪٤٤.٧
قطر	–	–	٪١٤.٩

المصدر : قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .

إن البيانات المتاحة عن مجالات نشاط المنظمات الأهلية ، في بعض الدول العربية تشير إلى انخفاض النشاط في المجال الحقوقي (التوعية والدفاع عن حقوق المرأة) ، **مع بعض الاستثناءات** ، التي ترتفع فيها نسبة الاهتمام بهذا النشاط في بعض الدول العربية والنموذج هو لبنان ٣٩.٩٪ من المنظمات الأهلية تدرج العمل الدفاعي لتمكين المرأة بين أهدافها وكذلك المغرب (٢٣٪) بينما وبشكل لافت للنظر تنخفض النسبة في حالة مصر إلى ما يقرب من ٣٪ . هذا بينما اعتبرت نسبة عالية من المنظمات الأهلية أنها تتوجه إلى تنمية المرأة ، وكان التركيز على المدخل الاقتصادي والقروض الصغيرة لزيادة الدخل .. ارتفعت النسبة في حالة لبنان إلى ٥٤٪ ، والمغرب ٣٥٪ ، ومصر ٢٧٪ والجدير بالذكر أن نشاط مكافحة العنف ضد المرأة العربية ، قد سجل ٢٪ من النشاط على مستوى ١٢ دولة عربية ، وذلك على مستوى منظمات أهلية غير نسائية .

خلاصة القول بهذا الخصوص تقودنا إلى التأكيد على عدة ملاحظات :

- **الافتقاد إلى بيانات شاملة** لكل الدول العربية ، خاصة ما تعلق بأوزان الأنشطة، على مستوى المنظمات الأهلية عامة .

- هناك **تفاوتات شديدة** في النتائج بين الدول العربية ، خاصة ما تعلق بعضوية النساء في المنظمات الأهلية ، ووزنها في مواقع صنع القرار .
- أن هناك نوعاً من "**التراجع**" لتواجد المرأة في العمل العام في المنظمات الأهلية، على الرغم أن هذه المنظمات كانت الساحة الرئيسية لحركة المرأة ، في فترات تاريخية سابقة .

رابعاً : المنظمات الأهلية وتوجهات تمكين المرأة في الألفية

أهمية التمييز بين التوجه للمصالح الاستراتيجية للنساء ، والتوجه للاحتياجات الأساسية .

في إطار محاولة إجراء تقييم عام للدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية العربية في مجال تمكين المرأة ، **من المهم أن نشير إلى أمرين أساسيين يوجهان التحليل ، وهما بمثابة معايير للتقييم العام .**

الأمر الأول : إذا كان مفهوم تمكين المرأة هو في مضمونه توسيع خيارات النساء، وتوسيع الفرص المتاحة لتحقيق مساواة لهن في جميع المجالات ، فإن مفهوم التمكين شامل سياسي ، واقتصادي ، واجتماعي ، وثقافي معرفي .

ونحن هنا نميز بين **مستويين من مصالح النساء** التي تتحقق ضمن التمكين ، **أولهما مستوى الاحتياجات العملية** ، حيث نتوجه إلى الاحتياجات الضرورية للنساء المهمشات مثل خدمات الصحة ومكافحة الأمية وتوفير فرص التأهيل والتدريب للحصول على عمل . **ثانيهما مستوى الاحتياجات الاستراتيجية** ، حيث يكون التوجه نحو بناء الوعي والمعرفة وإدراك الذات ، وتغيير البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

أهمية البحث في مدى تكامل آليات تحقيق تمكين المرأة.

ويكون السؤال المطروح هنا ، إلى أي مستوى من الاحتياجات تتوجه المنظمات الأهلية العربية على وجه العموم؟ وما الاستراتيجية الغالبة التي تتبعها المنظمات النسائية؟

الأمر الثاني : أن تمكين النساء يعتمد على آليات أساسية تتمثل فيما يلي :

- بناء الوعي .
- بناء القدرات .
- بناء قاعدة معرفية .
- بناء اتجاهات .

وهذه الآليات ليست منفصلة بل يرتبط بعضها بالبعض الآخر ، فالتركيز على بناء القدرات (التعليم ، التدريب ، توفير قروض صغيرة) أو بناء القدرة الاقتصادية لايقود بالضرورة إلى التمكين في غياب بناء الوعي والتأثير في الاتجاهات .

وهنا فإن أحد الأسئلة المهمة ، التي نسعى للإجابة عنها في هذا الفصل ، هي : ماهية الآليات التي ترتكز عليها المنظمات الأهلية التي تستهدف تمكين النساء؟ وهل فلسفة واستراتيجية المنظمات الأهلية هذه تأخذ في اعتبارها تنوع وتكامل الآليات؟

إن الاجابة عن هذه الأسئلة ، سوف تمثل المحصلة النهائية للتحليل في تناولنا

لأدوار المنظمات الأهلية العربية التي تسعى لتمكين النساء والوقوف على توجهات التمكين في الألفية .

١- تفعيل المنظمات الحقوقية

إن الزيادة النسبية في عدد المنظمات الحقوقية ، أو المنظمات الدفاعية Advocacay ، التي تتصدى لقضايا المرأة من منظور حقوق الإنسان ، وهي ظاهرة لافتة للاهتمام . هذه المنظمات تسعى إلى تحقيق عدد **متنوع من الأهداف** :

مؤشرات إيجابية لتوجه جديد للحركة النسائية العربية .

- التأثير في السياسات Policies والتشريعات التي تمس المرأة .
- التوعية بالحقوق الأساسية للنساء .
- تشكيل مراكز / مكاتب قانونية للدفاع عن المرأة .
- تأسيس مرصد إعلامي يقيم ويحلل صورة المرأة في الإعلام ، ويسعى إلى تغيير الصورة النمطية للمرأة .
- تشكيل مراكز بحوث ودراسات نسوية (فلسطين ، مصر ، المغرب ، الأردن ، هي أبرز النماذج) تسعى إلى توفير المعرفة والمعلومات عن أوضاع النساء العرب .

إن المنظمات النسائية الحقوقية أو الدفاعية ، في المنطقة العربية قد تعددت إلى حد كبير ، وتنوعت أهدافها وآلياتها ، وهي وإن كانت ظاهرة حديثة نسبيًا ارتبطت بالتسعينيات من القرن العشرين ، وتطورت نسبيًا أيضًا في الألفية الجديدة ، إلا أنها تشكل مؤشراً إيجابيًا لتوجه جديد لحركة نسائية ، تسعى إلى :

- التركيز على التمكين انطلاقًا من مستوى "الاحتياجات الاستراتيجية" وليس مجرد مصالح عملية يومية للنساء .
- تسعى أيضًا إلى بناء الوعي ، بمعنى التأثير في مستوى إدراك ومعرفة المرأة بحقوقها وهي أولى مراحل التمكين .
- العمل على بناء قاعدة معرفية .
- محاولة التأثير في الاتجاهات .

إن المنظمات الحقوقية والدفاعية بالمعنى الذي أشرنا إليه ، بدأت ملامحها تتبلور في السنوات الأخيرة ، وإن كان حجم تواجدها – بمعنى عددها – مازال محدوداً . فهي لاتزيد على خمسة مراكز أو منظمات في حالة مصر ، وثلاثة في الأردن ، وما يقرب من عشرة مراكز أو منظمات في كل من فلسطين (وتقسم بفعالية متميزة) والمغرب . وهذه المنظمات وإن كانت تلعب أدواراً استراتيجية مهمة إلا أنها ، مازالت في هذه المرحلة ، تواجه معوقات أساسية ، أبرزها :

- إنها **منظمات نخبوية** بطبيعتها ، لم تتراكم لديها الخبرة بعد في العمل وسط قواعد نسائية شعبية .

- **تفتقد التدعيم والتمويل المحلي** ، ومصدر تمويلها الرئيسي مؤسسات غربية .
- تعاني من إشكالية **توسيع قاعدة العضوية** .
- لم **تبلور بعد شبكة** فعالة فيما بينها ، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي "باستثناء شبكة"عائشة" وهي محدودة والشبكة المغاربية (مجموعة ٩٥) .

العنف ضد المرأة العربية ظل لفترة طويلة خطاباً مسكوتا عنه .

من فلسطين

مركز الدراسات النسوية / القدس والضفة الغربية

يهدف إلى تمكين وتقوية المرأة من خلال وعيها بالفوارق المبنية على أساس النوع الاجتماعي ، والإسهام في تغيير الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية . والمركز يعتمد برامج متعددة ومتنوعة ، للتوعية وتوفير المعرفة والتأثير في الاتجاهات ويضم مكتبة نسوية متخصصة ، ويقوم بأبحاث ودراسات في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ، كما يقدم المركز تدريبًا وتأهيلاً للنساء وذلك في مجال تنمية المهارات وبناء القدرات .

من مصر

مركز دراسات المرأة الجديدة

في عام ١٩٨٤ بدأت مجموعة صغيرة من العناصر النسائية الواعية سياسيًا ، والمنتمية للحركة الطلابية في السبعينيات في تنظيم لقاءات لدراسة وبحث أوضاع المرأة المصرية ، ثم تطورت هذه اللقاءات بين أعضاء المجموعة ، فقمن بتأسيس مركز دراسات المرأة الجديدة .

تؤمن المنظمة بخصوصية قضايا النساء ، مع التركيز على النساء المنتميات إلى الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع ، وتسعى المنظمة للمساهمة في خلق حركة نسائية مصرية ، وبلورة خطاب نسائي مصري ، ووضع قضية المرأة على أجندة عمل صانعي السياسات والقرارات ، وتدعيم آليات الديموقراطية .

٢- لم يعد العنف ضد النساء خطابًا مسكوتا عنه

هذا هو ملمح ثان حديث ارتبط بأدوار وفعاليات عدد من المنظمات الأهلية في بعض الدول العربية ، فالعنف ضد المرأة العربية قد ظل لفترة طويلة خطابًا مسكوتًا عنه ، إلا أنه في اعتقادي ، كان **أحد جوانب فعالية المنظمات النسائية في الألفية ، هو نجاحها في إخراج هذا الموضوع من حيز الصمت والسكوت ، إلى حيز الاعتراف به سواء على مستوى الإعلام والرأي العام ، أو على مستوى المؤسسات السياسية الرسمية** . كان الحديث عن هذه القضية في البداية ، حديثًا عربيًا محدودًا يتم في

الغرب والمحافل الدولية ، ثم تصاعد تدريجيًا الحديث عن الموضوع في المحافل والمنتديات العربية ، بل في وثائق عربية إقليمية .

في هذا السياق ، يشير التقرير الإقليمي العربي حول تنفيذ منهاج بكين[١١] "لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من المواضيع المسكوت عنها في معظم الدول العربية ، بل أصبحت مكشوفة وموضوعة على طاولة البحث والتدقيق والمساءلة والإدانة . فقد حظيت بحصة مهمة من مناقشات الحكومة والبرلمان في غالبية الدول العربية .. لقد أقدم عدد من هذه الدول في السنوات الأخيرة على المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .. كما عملت بعض الدول على ادماج مواد جديدة في قانون العقوبات تجرم بعض مظاهر العنف ضد المرأة مثل ظاهرة التحرش الجنسي والعنف المنزلي ، وكذلك على تعديل بعض مواد القانون فيما تعلق بجرائم الشرف مثلاً".

والجدير بالذكر أنه تمت إضافة موضوع العنف ضد المرأة إلى الاستراتيجية الوطنية لعدد من الدول العربية ، واشتركت منظمات أهلية نسائية مع مؤسسات رسمية للتوعية بمختلف أشكال العنف ضد المرأة أو تنظيم عمليات الدفاع القانوني عنها .

والجدير بالذكر أنه تمت إضافة موضوع العنف ضد المرأة إلى الاستراتيجية الوطنية لعدد من الدول العربية ، واشتركت منظمات أهلية نسائية مع مؤسسات رسمية للتوعية بمختلف أشكال العنف ضد المرأة أو تنظيم عمليات الدفاع القانوني عنها . مثال ذلك المجلس القومي للمرأة في مصر (من خلال صندوق شكاوي المرأة) والدور الذي يلعبه في الدفاع عن النساء المعنفات بالتعاون مع منظمات أهلية[١٢] .

إن المنظمات الأهلية النسائية في المنطقة العربية ، قد أعطت اهتمامًا كبيراً ، في السنوات الأخيرة ، لقضية العنف ضد المرأة ، البعض منها يدمج القضية في إطار نشاطه للدفاع عن حقوق المرأة كما هو الحال في مصر مثلاً ، والبعض الآخر يخصص نشاطه الرئيسي لهذه القضية ، كما هو الحال في تونس والمغرب والجزائر .

من المغرب

اتحاد العمل النسائي ومواجهة لقضية العنف ضد المرأة

اتحاد العمل النسائي منظمة نسائية حقوقية في المغرب ، تأسست عام ١٩٨٣، وقادت حركة المطالب النسائية من أجل تعديل مدونة الأحوال الشخصية ومحاربة العنف ضد المرأة . وقد أسفر نشاطها عن خلق لجنة وطنية لمساعدة النساء ضحايا العنف في الدار البيضاء عام ١٩٨٨ ، ثم تأسيس لجنة إقليمية تضم ٣٢ فرعًا عام ١٩٩٣ . قام اتحاد العمل النسائي بإنشاء مراكز "النجدة" لمساعدة النساء ضحايا العنف عام ١٩٩٦ ، ثم أسس مراكز لإيواء النساء المعنفات عام ٢٠٠٤ .

الجدير بالذكر أن اتحاد العمل النسائي قد نظم ثلاث محاكمات متتالية لمعالجة قضايا "الطلاق كعنف اجتماعي" و"العنف الزوجي" وطرد الزوجة والأبناء من بيت الزوجية . وفي عام ١٩٩٩ أسس الاتحاد "محكمة النساء الدائمة" وذلك لمحاكمة ظاهرة العنف الممارس ضد الفتيات والشابات بأشكاله المتعددة .

٣- التمكين الاقتصادي في مواجهة مكافحة الفقر

يعتبر مكافحة الفقر هدفًا أول للأهداف الانمائية للألفية ، والتي صدق عليها معظم زعماء وقادة العالم ، وفي هذا الإطار فإن عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة ، والذي عبرت عنه وثائق عالمية وعربية بمصطلح "تأنيث الفقر" ، من القضايا الجوهرية التي اهتمت بها الدول العربية جميعها . **ولقد عكس ذلك الاهتمام عدة أمور** :

- وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر في مطلع الألفية .
- تضمين الاستراتيجيات الوطنية توجهًا خاصًا للنساء .
- تأسيس مظلات وآليات للأمان الاجتماعي في بعض الدول العربية .
- تأسيس هيئات ومجالس عليا وطنية توجه اهتمامًا رئيسيًا للنساء المهمشات الفقيرات .
- توجيه اهتمام رئيسي لقضية النساء المعيلات لأسر ، والتي تتراوح نسبتها في الدول العربية بين ١٦.٧٪ ، و٢٢٪ .
- عكست الخطط الوطنية التنموية هذا الاهتمام ، واتجهت إلى إدماج النوع الاجتماعي في كل قطاعات هذه الخطط .
- التوجه العام لدعم صناديق ومشاريع القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة التي تتجه للنساء ، والتي تتم في غالبية الأحوال من خلال المنظمات الأهلية .

مواجهة فقر النساء أحد تحديات الأهداف الانمائية للألفية .

وعلى الرغم من هذا التوجه العام الذي شهدته الألفية ، فإن هناك عقبات وفجوات وتحديات رئيسية ، وتسجل وثيقة المراجعة العربية لتنفيذ "منهاج عمل بيجبين"[١٣] أنه "نظرا لكثرة الصعوبات والفجوات والتحديات القائمة في مجال مكافحة الفقر ، لم تستطع مجموعة من الدول العربية الوفاء بالالتزامات المحددة التي قطعتها على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة . وتؤكد المؤشرات المتاحة حول الفقر ، بأن هذه الظاهرة تشكل أحد أخطر التحديات التي سيواجهها العقد القادم" .

إن الكثير من الدول العربية يعاني من غياب الإحصاءات الدقيقة عن الوضع الاقتصادي للنساء ، بالإضافة إلى قلة ، وعدم دقة الإحصاءات حول الفقر ، وعدم مراعاة منظور النوع الاجتماعي . إن البرامج العربية **(وليس السياسات Policies لافتقادها في غالبية الدول العربية) ، والتي تتوجه إلى مكافحة فقر النساء تواجه صعوبات أساسية ، تلقي الضوء على أولوية هذه القضية على جدول أعمال المنظمات الأهلية ، وأبرزها** :

- محدودية الموارد المالية المتاحة .
- تنامي الفقر في السنوات الأخيرة لدى النساء "وانتشار ظاهرة تأنيث الفقر"[١٤] .
- محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء ، خاصة من منظور التعليم والتدريب .
- حجم القروض المتاحة وقيمة الفوائد المرتبطة بها .
- أثر العولمة والعقوبات الاقتصادية والاحتلال على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح عديدة من النساء العرب .

إن السؤال الذي يطرح نفسه ، في هذا السياق ، هو ماذا عن تحرك المنظمات النسائية والأهلية عامة ، في اتجاه التمكين الاقتصادي للمرأة ومكافحة الفقر؟

هنا يمكن أن نرصد عدة مؤشرات :

التوجه نحو مشروعات القروض الصغيرة لتقليل فقر النساء .

أ- توفير مئات من مشروعات القروض الصغيرة للنساء الفقيرات من خلال المنظمات الأهلية ، وبمشاركة ودعم من الحكومات ومؤسسات التمويل العربية ، خاصة الأجفند (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية) وصندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والبنك الإسلامي للتنمية ، وكذلك أبرز مؤسسات التمويل الغربية والعالمية . ولاتتوافر إحصاءات شاملة دقيقة وموثقة عن مشروعات القروض الصغيرة الموجهة للنساء ، من المنظمات الأهلية في الدول العربية ، وإنما تتوافر بيانات جزئية – من كل بلد – تشير إلى أهمية القروض الصغيرة الموجهة للنساء الفقيرات ، على جدول اهتمامات المنظمات الأهلية .

ويتم حاليًا في عدد من الدول العربية مراجعة تقييمية لمدى انعكاس مشروعات القروض الصغيرة على المرأة ، ومراجعة الفائدة المرتبطة بالقروض ، وكذلك مدى استفادة النساء الفقيرات من القروض مقارنة بالذكور .

اهتمام في بعض الدول العربية بشريحة النساء المعيلات لأسر .

ب- التركيز في منح القروض الصغيرة للنساء المعيلات لأسر ، وهو أحد الملامح العامة لتوجهات المنظمات النسائية والمنظمات الأهلية عامة لتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء ، وكان محصلة للإحصاءات والدراسات في التسعينيات ، التي كشفت عن ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسر في الدول العربية .

من مصر
جمعية تنمية ونهوض المرأة

انطلقت فكرة هذه الجمعية عام ١٩٨٦ ، مستندة على مفاهيم تنموية وآليات لتفعيل الدور التنموي للنساء المعيلات لأسر في مصر (١٦.٧٪) وكانت نقطة البداية في منطقة فقيرة في القاهرة ، تفتقد إلى الخدمات ، وهي منشية ناصر ، خاصة أنه لاتتوافر جمعيات أخرى في هذه المنطقة ، تتوجه إلى النساء الفقيرات.

يلفت الاهتمام في هذه المنظمة ، أن عضويتها مختلطة من الرجال والنساء ، رغم أنها حددت لعملها أهدافا نسوية ثلاثة **أولها** مساعدة المرأة اقتصاديًا ، **ثانيها** مساعدة المرأة من الناحية الفنية للتدريب والتأهيل ، **ثالثها** دعم المرأة قانونيًا . تتحقق هذه الأهداف عمليًا عن طريق إمداد النساء المعيلات لأسر ، لقروض صغيرة ، مع تقديم المعونة الفنية لإتمام إدارة وتنظيم المشروع الصغير، بالإضافة إلى التوعية بإجراءات استصدار بطاقات شخصية للنساء (وهي

مشكلة كبيرة لدى النساء الفقيرات في مصر تحول دون اتمام القروض وإدارة المشروعات الصغيرة) .

وقد تم تحديد الفئات المستهدفة من النساء الفقيرات في سبع شرائح هي : الأرامل ، المطلقات ، المهجورات ، زوجة المدمن ، زوجة المسن ، زوجة العاجز ، والأخت الكبرى التي تجبرها ظروف الحياة على العمل لإعالة باقي أفراد الأسرة. وقد وصل عدد المستفيدات إلى الآلاف من النساء الفقيرات ، وامتد النشاط ليشمل مناطق أخرى في القاهرة وخارجها .

جـ- توفير التدريب والتأهيل للنساء ومساعدتهن على إيجاد فرص عمل ملائمة ،

وهنا نجد نمطين من المنظمات الأهلية التي تستهدف النساء ، أولهما يحدد أهدافه في شرائح من النساء الفقيرات ، وثانيهما يستهدف مكافحة الفقر لدى الرجل والمرأة معا ، والأخيرة نماذجها شائعة في المنطقة العربية .

من اليمن

جمعية التضامن اليمنية

تأسست في عدن عام ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى التمكين الاقتصادي للفقراء من الذكور والنساء .. وفي هذا السياق فإن الجمعية تهدف إلى تفعيل دور المستفيدين في عملية التنمية ، ومن ثم تقدم كل العون المادي والفني لإنجاح المشروعات ، كما تهدف إلى تعزيز العمل المشترك مع المنظمات الأهلية والحكومية ومؤسسات التمويل ، لمكافحة الفقر لدى النساء .

ولدى الجمعية برنامج متميز لتنمية الأنشطة المدرة للدخل ، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمستهدفين ، كما أن الجمعية قد عمدت إلى تكوين "**مجموعات المساعدة الذاتية**" ، وهي مجموعة صغيرة من النساء ، في منطقة سكنية واحدة ، يتوافر لديهن الرغبة في مساندة البعض للبعض للآخر ، وتوفر المجموعة قروضًا لأعضائها من إجمالي مدخراتها ، ويلتزم الجميع بحضور الاجتماعات الدورية ، والمشاركة في تسديد أقساط الادخار والاقتراض . وهناك شروط في عضوية مجموعات المساعدة الذاتية منها حسن السمعة ، والعمر ، وأن يقبل ضمان بقية الأعضاء .

والخبرة لمجموعات المساعدة الذاتية في اليمن تشير إلى نجاحها والالتزام بسداد القروض ، وتشير إلى توافقها مع الإطار الثقافي والاجتماعي .

د – توافر اتجاهات شراكة متميزة بين الحكومات العربية والمؤسسات الرسمية من جانب ، والمنظمات الأهلية من جانب آخر . نلحظ هذا الاتجاه العام في كل الدول العربية ، فالأهداف في هذه الحالة مشتركة بين الأطراف ، وهي مكافحة الفقر ، وأعباء الحكومات وقدراتها لا تسمح لها بالوصول بفعالية إلى كل الفئات المستهدفة من مكافحة الفقر ، وهو أيضاً مجال اهتمام مشترك بعيد عن "حساسية العمل السياسي". لكل هذه الأسباب معاً نلمس درجة عالية من الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، يتمثل في اسناد مشروعات مكافحة الفقر لدى النساء لبعض المنظمات الأهلية، أو تحقيق الشراكة فعلياً مع المنظمات ، أو توفير تمويل .

من مصر

شراكة المجلس القومي للمرأة للمنظمات الأهلية لمكافحة فقر النساء

تم تأسيس المجلس القومي للمرأة ، بقرار جمهوري عام ٢٠٠٠، ليعكس توجهات الإرادة السياسية والإرادة المجتمعية للنهوض بالمرأة المصرية ، وتمكينها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وتمتد فروع المجلس القومي إلى كل محافظات الجمهورية (٢٦ محافظة) لتضم عناصر قيادية فعالة من الذكور والإناث ، معظمهم من نشطاء المجتمع المدني .

والمجلس القومي للمرأة يضطلع بمشروع رائد لمكافحة فقر النساء المعيلات لأسر، في عدد من المحافظات المصرية التي ترتفع فيها الظاهرة ، وبالتعاون مع حوالي ٣٠٠ منظمة أهلية في حضر وريف مصر . ويبلغ عدد المشروعات الجاري تنفيذها (عام ٢٠٠٤) من خلال هذه الشراكة ١١٥٨ مشروعاً في الوجه القبلي ، و٥٧٤ مشروعاً في الوجه البحري .

٤ - التمكين الاجتماعي للمرأة

أهمية تقليص الفجوة النوعية في التعليم بين الجنسين .

والتمكين هنا يتجه بالأساس إلى تعليم المرأة العربية ومكافحة الأمية ، وإلى تفعيل الخدمات الصحية والنهوض بالصحة الإنجابية للمرأة . وفي مواجهة الدول العربية لقضية تعليم المرأة ، والتي تشهد الساحة العربية عامة فجوات نوعية شديدة فيها ؛ حيث تصل نسبة الأمية بين الإناث إلى أكثر من ضعف أمية الذكور في بعض الدول العربية ، كما أن هناك فجوات نوعية واسعة بين تعليم الذكور وتعليم الإناث في أغلب الدول العربية ، فقد اتجهت المنطقة العربية إلى تفعيل الدور في مواجهة هذا المجال الحاسم لعملية التنمية .

وضعت الدول العربية استراتيجيات تؤكد على أهمية وتطوير وتوسيع التعليم

والتدريب ، وتقليص الفجوة النوعية بين الجنسين في هذا المجال، وقد ركزت استراتيجيات مكافحة الفقر ذاتها على أهمية تعليم الإناث وردم الفجوة بين الجنسين ، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي خصصت فصلاً عن محور الأمن البشري والاجتماعي لتحقيق الأهداف على هذا المحور .

إن الدور الذي لعبته المنظمات الأهلية العربية في مواجهة قضية التعليم ومكافحة الأمية ، يرتبط بوجود هذه المنظمات ذاتها ومنذ القرن التاسع عشر ، ومع تعاظم إدراك المنظمات الأهلية – خاصة النسائية – للفجوة التعليمية بين الجنسين ، حدث تطور لدورها في مواجهة مكافحة الأمية لدي النساء ، وتوجيه اهتمام خاص لتعليم الفتيات (خاصة مصر ، والمغرب)[١٥] .

وتسجل إحصاءات المنظمات الأهلية ، أن نسبة عالية منها تنشط في مكافحة الأمية [١٦]، وأن أحد مكونات الأنشطة التي تستهدف تمكين المرأة هي توفير التعليم (الربط بين التعليم ومشروعات القروض الصغيرة للنساء ، الربط بين التوعية بالحقوق القانونية ومكافحة أمية النساء ..) ، وبعض المنظمات الأهلية في الدول العربية أبدعت وابتكرت أساليب تربوية جديدة لمكافحة أمية النساء .

من الجزائر

جمعية "اقرأ"

تأسست جمعية "اقرأ" في الجزائر عام ١٩٩٠ ، وقدمت إسهامًا وطنيًا ودوليًا متميزًا في مجال مكافحة الأمية لدى النساء ، وهي تنطلق من التسليم بالحق في التعليم ، خاصة في المناطق النائية والمحرومة، وفي أغلب الولايات بالجزائر ، قامت جمعية "اقرأ" بفتح فصول محو الأمية وفصول تأهيلية ، تستفيد منها النساء والفتيات ، وهي تقوم بدور الحافز والمؤثر في القوانين وفي الحكومة من جهة ، وفي مواجهة الرأي العام من جهة أخرى لتوجيه كل الدعم لمكافحة الأمية ، والجمعية تعتمد على برامج جديدة واستراتيجيات جديدة ، تتخطى مجرد مكافحة الأمية ، فهي تتبنى مفاهيم المواطنة والنوع الاجتماعي والتربية البيئية وثقافة المسلم في إطار مكافحة الأمية .

وفي عام ٢٠٠٣، سجلت إحصاءات الجمعية محو أمية أكثر من ٩٠١٦٩ ، منهم ٧٢٧٠٠ من النساء والفتيات ، أي نسبة ٨٠٪ منهم .. وتتوافر لدى الجمعية مناهج حديثة متطورة في مكافحة الأمية ، وبأسلوب جذاب شيق يتفق مع الأعمار التي تتوجه إليها ، والإطار الثقافي والاجتماعي . وحصلت جمعية اقرأ على جوائز عالمية متعددة من المنظمات العالمية ، تشهد لها بالكفاءة في تنفيذ برامجها .

وعلى صعيد آخر من توجه المنظمات الأهلية العربية نحو التمكين الاجتماعي للنساء ، برز منذ العقد الأخير من التسعينيات اهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة ، وما يتضمنه من تحسين كفاءة الخدمة الصحية ، وتنظيم الأسرة ، ورعاية الأمومة والطفولة، ومحاربة العادات الاجتماعية ذات الأضرار الصحية الضارة ، خاصة ختان الإناث .

من سوريا
جمعية تنظيم الأسرة السورية

تأسست جمعية تنظيم الأسرة في سوريا عام ١٩٧٤، وشهدت تطوراً كبيراً، في السنوات القليلة الماضية في رؤيتها واستراتيجيتها وفي تناولها لقضايا صحية ، ظلت لفترة طويلة ذات حساسية عالية، فالجمعية في رسالتها تعلن أنها تسعى إلى تحسين نوعية حياة الأفراد وتأييد حقوق المرأة بإنهاء حملها حسب القوانين النافذة وبشكل آمن، والدفاع عن حقوق الشباب للوصول إلى ثقافة جنسية وصحة إنجابية بشكل خالٍ من الأمراض. والجمعية تعمل من خلال عياداتها (٢٢ عيادة) على تقديم خدمة صحية متطورة في الريف والحضر ، والارتقاء بنوعية خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للمرأة ، مع العمل في مجالات الدعوة والتوعية والتثقيف ، والوصول إلى المناطق الريفية البعيدة . وتقوم الجمعية بسلسلة من الدراسات والبحوث الميدانية للكشف عن واقع واحتياجات النساء السوريات ، من أبرزها بحث ميداني لرصد العنف الواقع على المرأة في المجتمع السوري ، وتحديد احتياجات النساء في الصحة الإنجابية ، وقياس مدى معرفة الشباب السوري بقضايا الصحة الإنجابية .

٥ - المنظمات الأهلية العربية وتكثيف العمل من أجل التمكين السياسي

كما هو واضح من عرض التحديات التي تواجهها المرأة العربية في الألفية الثالثة، فإن التمكين السياسي يطرح كتحدٍ آخر - إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهو أيضًا محدد ، أو عامل مؤثر في مواجهة التحديات . نحن هنا نناقش مواجهة المنظمات الأهلية العربية ، خاصة المنظمات النسائية ، لقصور المشاركة السياسية للمرأة ، وضعف مشاركتها في عملية اتخاذ القرار .

لقد وضع منهاج عمل بكين هدفًا أوليًا تمثل في وصول المرأة لمواقع صنع القرار بنسبة ٣٠٪ كخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى ٥٠٪) . كذلك دعت اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، إلي ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار . وقد حدد

كل من إعلان الألفية ، والأهداف التنموية للألفية ، المساواة وتمكين المرأة كهدف في ذاته ، وكأداة فعالة لمحاربة الفقر والجوع والمرض وتحقيق التنمية المستدامة .

إن المنطقة العربية ، وفقًا لنتائج تطبيق مقياس تمكين المرأة الذي وضعته الأمم المتحدة ، يكشف عن أنه من بين أقاليم العالم تأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة . وقد أشار تقرير المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي "أن المرأة العربية تواكب الاتجاهات العالمية التي تشير إلى انخفاض معدلات مشاركة المرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار ، وهي متأخرة بصورة أكبر في تبؤ المواقع البرلمانية والتنفيذية" (١٧) .

تبني المنظمات النسوية لنظام الحصص في انتخابات البرلمان .

في هذا السياق ، وكاتجاه عام في أغلب الدول العربية ، فإن المنظمات الأهلية خاصة النسائية ، تتبنى نظام الحصص في انتخابات البرلمان ، وهي قضية تثير جدلاً كبيرًا . تبني هذا النظام في المغرب أدى إلى زيادة نسبة البرلمانيات من ١٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١٪ عام ٢٠٠٣ (٣٥ سيدة في البرلمان) ، كذلك ضاعف نظام الحصص في البرلمان الأردني من نسبة النساء من ٢,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٣ (٢١ امرأة) وفي تونس وصلت ١١,٥٪ .

إن غالبية الطرح النسائي الذي يستهدف مشاركة المرأة سياسيًا ، يرى أن نظام الحصص (الكوتا) يمثل آلية جيدة لزيادة التمثيل النسائي في الكيانات التشريعية المختلفة . **ومن ثم نلحظ في الألفية الثالثة ، الاتجاهات العامة التالية المميزة لنشاط المنظمات النسائية والمنظمات الأهلية عامة :**

- **ورش عمل وندوات ومؤتمرات متتالية** تدعو إلى تبني نظام الحصص وتوعية الرأي العام ، ومحاولة التأثير في صانعي السياسات لتبني هذا النظام .
- **اتصالات مكثفة ببعض أعضاء البرلمانات** ، وبالأحزاب السياسية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة .
- **حملات توعية** مكثفة تتوجه إلى الشرائح النسائية ، لحفز وتعبئة المشاركة السياسية .
- **تبني برامج تدريبية وورش عمل تستهدف التأهيل السياسي للمرأة .**
- **تعاون بين الأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية والمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية** ، لتفعيل الدور السياسي للمرأة (أسس المجلس القومي للمرأة في مصر ، مركز التأهيل السياسي لدعم وتدريب المرشحات للانتخابات) .

من مصر

رابطة المرأة العربية

هي منظمة أهلية تطوعية ، تأسست عام ١٩٨٧، لها عشرة فروع في مختلف محافظات مصر ، تنشط بالتعاون مع المنظمات الأهلية الأخرى والحكومة ومنظمات أهلية عربية ومؤسسات دولية . وهي نموذج لمنظمة نسائية عربية تضم النساء والرجال على حد سواء ، والرابطة تتخذ منظومة حقوق الإنسان إطاراً لها ، وتلعب دوراً يتسم بفعالية كبيرة في مواجهة تمكين المرأة عامة ، والتمكين السياسي على وجه الخصوص .. ومن أهم المشروعات الحالية التي تتبناها رابطة المرأة العربية شبكة مناهضة العنف ضد المرأة ومشروع دعم المرأة في مواقع صنع القرار . المشروع الأخير الذي يهمنا في هذا السياق ، هو من المشروعات الرائدة للارتقاء بمشاركة المرأة سياسيًا ، من حيث التمثيل السياسي والترشيح والمشاركة بالتصويت في الانتخابات . وينفذ المشروع من خلال شراكة وثيقة مع مجلسي الشعب والشورى ووزارة الإعلام والمنظمات الأهلية . وقد عقدت في إطار هذا المشروع سلسلة من الندوات حول استخراج البطاقات الشخصية للنساء في المحافظات ، ودعمت الرابطة استخراج ١٤٠٠ بطاقة شخصية ، هذا بالإضافة إلى ورش العمل التي تتوجه لدعم تمثيل المرأة في المجالس الشعبية والمحلية ، وتبني قضية عمل المرأة في النيابة .

وفي مبادرات إشراك المرأة في عملية صنع القرار ، وتعزيز مشاركتها السياسية، شهدت بعض دول الخليج العربي تقدمًا ملحوظًا ، فقد منحت مملكة البحرين مؤخراً المرأة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات كجزء من الإطار الدستوري للمملكة ، ولقد ضم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين عدداً من النساء في عضوية اللجنة الوطنية العليا كجزء من مبادرة للإصلاح عام ٢٠٠٠ ، واللجنة هذه هي التي أعدت ميثاق العمل الوطني الذي أكد على حق المرأة في الاقتراع والترشيح واشتراك النساء في الاستفتاء على هذا الميثاق (٤٩٪ من النساء) .

من البحرين

يضم هيكل الجمعيات الأهلية في البحرين ، ١٥ جمعية نسائية لعبت دوراً متميزاً في الدفع نحو الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة ، كما قامت بدور مهم في حشد ودعم تحرك النساء ، ومع اقتراب موعد الانتخابات القادمة بدأت المنظمات النسائية في تبني أنشطة أكثر نضجًا وأكثر واقعية ، وظهرت أصوات تنادي بنظام الحصص لضمان وصول النساء إلى السلطة التشريعية.

وعلى صعيد دول الخليج العربي أيضًا، تشهد **سلطنة عُمان** نشاطًا مكثفًا لتفعيل مشاركة المرأة في انتخابات مجلس الشورى ، وتبرز المؤشرات اتساع حجم المشاركة السياسية للمرأة العُمانية ، بالإضافة إلى تولي المرأة العُمانية مواقع متقدمة في أجهزة الدولة .

من سلطنة عُمان
لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي

يتواجد في سلطنة عُمان ٤٥ جمعية نسائية ، ينسق فيما بينها لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي ، والتي تأسست عام ١٩٩٨ ، واللجنة تهدف إلى تفعيل دور المنظمات النسائية في إطار تمكين المرأة العُمانية ، وتلعب دورًا مهمًا في عملية التوعية بحقوق المرأة وحثها على المشاركة السياسية ، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام . وقد ساهمت اللجنة المذكورة وجمعيات المرأة العُمانية ، في صياغة الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العُمانية .

اهتمام محدود من جانب المنظمات النسوية بتنمية المرأة الريفية .

٦ - قضايا أخرى مهمة على جدول أعمال المنظمات النسائية

من القضايا المهمة ، والغائبة في الوقت نفسه عن كثير من المنظمات النسائية ، الاهتمام **بتنمية قدرات المرأة الريفية** ، ورغم أن مراجعة الاتجاهات العامة لأنشطة المنظمات النسائية ، تكشف عن أن الغالبية تركز على العاصمة والحضر ، فإنه تبقى في كل بلد عربي تجارب ونماذج مضيئة . ويجب التنويه إلى أن التقارير السنوية لواقع المنظمات الأهلية العربية ، والتي أصدرتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، منذ مطلع الألفية الثالثة ، قد رصدت عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمنظمات ما بين الحضر والريف ؛ حيث يتركز غالبية العمل التطوعي المنظم في الحضر (باستثناء الأردن التي تشهد حالة توازن) . ويكشف ذلك عن أن هناك سمة عامة للمنظمات الأهلية ، تمتد بالطبع إلى المنظمات النسائية التي تبدو في أغلبها على درجة من "النخبوية" . وإذا كانت قضية تمكين المرأة عامة هي قضية ملحة ، فإن تمكين المرأة الريفية أكثر إلحاحًا ، وذلك لتدني مستويات التعليم ، وكثافة الأمية ، وتسرب الفتيات من التعليم ، وهيمنة ثقافات تقليدية ذكورية ، وانخفاض مستويات الخدمات ، وانتشار الفقر .

من لبنان

مؤسسة رينيه معوض

تأسست عام ١٩٩٠، وتهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية، وتركز على تنمية المرأة الريفية وزيادة قدراتها ومهاراتها ودمجها في خطط التنمية . ومن أهم مشروعات مؤسسة رينيه معوض مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية الفقيرة الأمية . ويستهدف المشروع محو الأمية ، وتعزيز دور النساء الإنتاجي وثقتهن بأنفسهن ، وتقديم وإبراز نماذج رائدة لدمج الجندر ومحو الأمية الاقتصادية، والتدريب على مهارات ، والتدريب على صناعات غذائية، وتنمية القدرات الزراعية .

ومؤسسة رينيه معوض تضطلع حاليًا بمشروع بناء قدرات المرأة الريفية ، والذي يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار . ويستهدف المشروع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية .

قضية تعديل قانون الجنسية .

– القضية الثانية المهمة ، قد طرحت بإلحاح على جدول أعمال المنظمات النسائية في الألفية الثالثة ، **تعديل قانون الجنسية** في عدد من الدول العربية ، التي لا تمنح الجنسية لأبناء الأم المتزوجة من أجنبي . وقد اتسمت جهود المنظمات النسائية الحقوقية والدفاعية ، بدرجة عالية من الفاعلية للتأثير في التشريعات ، ونجحت هذه الجهود في بعض الدول العربية (منها مصر) ، تتسم الآليات التي لجأت إليها المنظمات النسائية بالتكامل ، فقد اتجهت إلى إثارة القضية باعتبارها قضية رأي عام، وتفاعلت مع كل وسائل الإعلام ، كما لجأت إلى دائرة من المساندين من أعضاء البرلمان ، ونظمت ورش العمل والمؤتمرات .

تواجه المنظمات النسوية إشكاليات تتعلق ببناء القدرات وأخرى ترتبط بطبيعة مهامها .

– القضية الثالثة ، مواجهة **ختان الإناث** في بعض الدول العربية (مصر والسودان) ، وقد كان للدور الذي لعبته المنظمات الأهلية النسائية ، انعكاساته المهمة لوضع القضية في إطارحقوق الإنسان ، على جدول أعمال الحكومة والرأي العام ، من خلال استهداف التشريعات (حالة مصر) والتأثير في اتجاهات العامة اعتمادًا على التوعية ، بهذه العادات الاجتماعية الثقافية الضارة للمرأة .

من السودان

جمعية بابكر بدري للدراسات النسوية

منظمة نسوية رائدة في السودان ، تأسست عام ١٩٧٩ ، وهي عضو بارز في جمعيات ومنظمات إقليمية وعالمية ،والجمعية تستهدف النهوض بالمرأة السودانية ، ونشر الوعي بين النساء والفتيات والمجتمع ككل ، وأخذت على عاتقها رفع الوعي الحقوقي وتوجيه اهتمام رئيسي لمشكلة الختان ، وقد قامت بحملات جماهيرية مستمرة لمحاربة هذه العادة الضارة وتوعية الأمهات والآباء ، وقامت بدراسات رائدة في هذا الميدان .

يمثل ما سبق المحاور الحديثة لحركة ونشاط المنظمات النسائية العربية ، في مواجهة أهداف تمكين المرأة العربية ، من خلال اقترابات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، برزت واضحة في الألفية الثالثة .. **والسؤال المهم والأخير الذي نطرحه هو ماذا عن أبرز العقبات والإشكاليات التي تواجه المنظمات النسائية العربية؟** وهل تختلف نسبياً عن تلك التي تواجه المنظمات الأهلية عامة؟ هذا ما سنناقشه في النقطة التالية ..

خامساً : المفارقة - تمكين المجتمع المدني وانشغال المجتمع المدني بتمكين المرأة

المفارقة هنا تكمن في أن المنظمات الأهلية العربية – وهي العمود الفقري لمؤسسات المجتمع المدني – يثار بخصوصها قضية التمكين ، بمعنى توفير بيئة تشريعية وسياسية ملائمة ، وبناء ثقافة للتطوع ، وتقوية قدراتها المؤسسية والبشرية. بعبارة أخرى ، هي تحتاج لعملية بناء قدرات Capacity building شاملة ، وهو ما أكدته الدراسات والبحوث الميدانية كافة .

وفي الوقت نفسه ، فإن مؤسسات المجتمع المدني هذه ، تسعى إلي تمكين المرأة العربية ، في سياق تحديات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة التعقيد ، وفي إطار متغيرات دولية وإقليمية عديدة ، بل وفي بعض البلدان العربية ، تحت ضغوط الاحتلال سواء في فلسطين أو العراق .

واللافت للانتباه ، رغم اختلاف السياق السياسي والاجتماعي بين البلدان العربية، إن المنظمات الأهلية النسائية تواجه عقبات وإشكاليات أساسية ، بعضها يرتبط بالمنظمات الأهلية ككل (مثل إشكالية الاستدامة أو قصور الأبنية المؤسسية) وبعضها الآخر يرتبط بطبيعة المنظمات النسائية ذاتها والرسالة التي تحملها، (مثل الطبيعة النخبوية وصعوبات الوصول إلى القواعد الشعبية والإطار الثقافي للمجتمع) .

وسوف نطرح فيما يلي أهم الصعوبات والتحديات :

الاعتماد الرئيسي على التمويل الأجنبي يؤثر سلباً على إمكانات الاستدامة .

١ - **قضية استدامة المنظمات النسائية** واستدامة أنشطتها ، تشكل تحدياً رئيسياً يواجه هذه المنظمات ، والمصدر الرئيسي للإشكالية - التي قد تواجهها منظمات أهلية كبرى - هو اعتماد هذه المنظمات على التمويل الخارجي بالكامل ، بل إن الكثير من هذه المنظمات في بعض الدول العربية ، قد استندت في تأسيسها ثم في نشاطها على تمويل غربي بالأساس . ارتبط ذلك على وجه الخصوص بعقد التسعينيات من القرن العشرين ، وبعد مؤتمر المرأة العالمي في بكين (١٩٩٥) ؛ حيث تصاعدت قضية تمكين المرأة إلى أعلى درجاتها ، وشكلت مكانة رئيسية على جدول مؤسسات التمويل العالمية والغربية .. واتجه التمويل نحو المنظمات النسائية الحقوقية على وجه الخصوص ، وتلك التي تضع على جدول أعمالها قضية العنف ضد المرأة ، بالإضافة إلى تمويل ودعم المشاركة السياسية للمرأة العربية ، والممارسة الديمقراطية .

ولعل الاعتماد على التمويل الغربي ، من جانب المنظمات النسائية ، يفسر جانبًا من "الفجوة" التي توجد بين بعض هذه المنظمات والمجتمع الذي ثارت فيه بعض التيارات الفكرية على هذه التنظيمات ، واتهمت جدول أعمالها بأنه "مصنوع في الغرب" .

وعلى الرغم من أن إشكالية الاستدامة نثيرها على صعيد أغلب المنظمات الأهلية، إلا أنها إشكالية "أكثر سخونة" بالنسبة للمنظمات النسائية العربية ، وهو ما يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات .

غلبة استراتيجية الاحتياجات الضرورية على استراتيجية تمكين شاملة.

٢ - غلبة استراتيجية الاحتياجات الضرورية على استراتيجية تمكين شاملة. هنا نلحظ أن المنظمات النسائية ، ومع كثرتها في بعض الدول العربية ، تنطلق من اشباع الاحتياجات الرئيسية لشريحة النساء المهمشات ، وذلك من خلال العمل الخيري الذي يغلب علي التنموي في غالبية الدول العربية ، ومن خلال توفير الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية . والقلة من التنظيمات النسائية تتبنى منظوراً شاملاً للتمكين أو منظوراً حقوقياً يعتمد على آليات بناء الوعي ، وبناء القدرات المعرفية .

٣ - يثير ما سبق مشكلة **مدى توافر الوعي بفلسفة التمكين** لدى أغلب المنظمات الأهلية ، فالتمكين الذي يشير إلى تكامل وشمولية الاقترابات ، يعني توسيع خيارات النساء وزيادة قدراتهن على الاعتماد على النفس، وهو يتخطى بناء القدرات المهارية ليمتد إلى بناء القدرات المعرفية ، كما يتخطى مفهوم تقديم

الخدمات المباشرة والرعاية ، ومن ثم من المهم زيادة وعي المنظمات النسائية ، والمنظمات الأهلية عامة بالمفهوم وآلياته.

٤ – **التمكين من خلال المنظمات الأهلية ، يتجه إلى أي الشرائح من الناس؟** نلحظ أن هناك شرائح متنوعة ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا من النساء ، وقد ركز تمكين المرأة في الألفية الثالثة على النساء الفقيرات الأميات ، نحتاج إلى اقترابات تنموية شاملة تتجه إلى النساء في الريف ، وتتجه إلى النساء العاملات ، وإلى التوجه إلى الشابات والفتيات ونحتاج إلى فهم مرن للتمكين ، بآلياته المختلفة ، يراعى تنوع الثقافات والبيئات الاجتماعية .

تحدى الوصول إلى أعماق المجتمع .

٥ – **افتقاد إمكانيات الوصول إلى القواعد الشعبية ، وتعبئة العمل التطوعي من الذكور والإناث** ، وقد أشارت إلى ذلك التقارير القطرية كافة (في ١٥ دولة عربية). وهنا قد يكون من المهم مراجعة استراتيجية الفصل (العضوية من النساء فقط) التي تتبعها المنظمات النسائية في أغلبها ، والتي طرحنا نماذج عديدة من تنظيمات نسائية خرجت عنها وفتحت الباب لعضوية الرجال المساندين . من ناحية أخرى فإن مناهج عمل بعض المنظمات النسائية العربية ، تجعلها بعيدة عن الالتحام بالقاعدة الشعبية ، ويعمل بعضها من خلال "خطاب نخبوي" لا يصل إلى الشرائح المستهدفة .

٦ – **رغم توافر نماذج ناجحة للتشبيك** Networking ، **والشراكة بين الأطراف** partnership ، **إلا أن هذه النماذج في إطار العمل النسائي الأهلي مازالت محددة**، أو ذات فعالية ضعيفة ، خاصة على مستوى المنطقة العربية ؛ حيث يتطلب بناء حركة نسوية عربية ، المزيد من التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات . وتشهد دول المغرب العربي حركة نشطة من التشبيك سواء على المستوى القطرى أو المستوي المغربي ، وكان لهذا التشبيك في حالة المغرب أقوى الآثار في تغيير مدونة أحوال الأسرة العام الأخير .

من الأردن

مركز "مساواة" الذي أسسته جمعية النساء العربيات

مركز مساواة ، جسد حلم النساء الأردنيات وجمعية النساء العربيات التي سعت إلي تحقيق المساواة منذ أكثر من ٣٠ عامًا ، لقد بادرت جمعية النساء العربيات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى بناء شراكة نسائية أردنية من أجل المساواة ، عبر تأسيس مركز "مساواة" لاحتضان الفعاليات المشتركة للمنظمات الأهلية النسائية في الأردن ، وكسر الحلقة المفرغة التي أوجدها التمييز ضد

النسـاء . وقـد أجرى مـركـز مسـاواة عام ٢٠٠٤ ، دراسـة مـسـحـيـة عن وضـع المنظمات النسائية واحتياجاتها ، كما افتتح مركز تدريبي للنسـاء ، وملتقى للحـوار ، ومركز للشبكة الإلكترونية مع إطلاق حملة كسب تأييد المجتمعات المحلية في جميع المحافظات .

تحدى بناء حركة نسوية عربية .

٧ - من المهم الإشـارة إلى أن **بعض الاتحـادات والمنظمـات الأهليـة النسـائيـة ، استقلاليتها محدودة** ، لتبعيتها لحزب سياسي أو السلطة السياسية . ومن ثم فإن بناء حركة نسوية مستقلة ذاتيًا عن السلطة السياسية أو النظام الحاكم في بعض الدول العربية ، يصبح أمرًا صعبًا ، كما أن اجتذاب قيادات نسائية - من تيارات فكرية وسياسية مخالفة - يصبح هو الآخر عملية صعبة .

٨ - **مواجهة قضية بناء قدرات المنظمات النسائية** ، وهي جزء مما نثيره عن بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية ، فالمؤسسية والحكم الصالح Good Governance محددات أساسية للفعالية ، ومن ثم نحن في حاجة إلى عملية بناء قدرات شاملة ، ونعني توفير قواعد بيانات شاملة ، والتدريب للعاملين والمتطوعين، وإجراء البحوث التي تتوجه لتطوير الواقع ، بالإضافة إلى التواصل والتشبيك (١٨) .

خاتمة : نحو تفعيل أدوار المنظمات النسائية لتمكين المرأة

إن التحليل السابق ، الذي سعى إلى إجراء تقييم عام لمدى فعالية المنظمات النسائية خاصة ، والأهلية على وجه العموم ، في سعيها إلى تمكين المرأة العربية ، يكشف عن عدة أمور مهمة . **أولها** تصاعد اهتمام مؤسسات المجتمع المدني العربي - وعمودها المنظمات الأهلية - بتمكين المرأة العربية، وقد وصلنا إلى ذلك من خلال مؤشرات كمية وكيفية . **ثانيها** أن المتغيرات العالمية والمتغيرات الإقليمية والمحلية قد لعبت أدوارًا مهمة في الطرح - وبإلحاح - لقضايا المرأة في الألفية الثالثة ، واستجاب العمل الأهلي والمبادرات التطوعية النسائية بأشكال مختلفة . **ثالثها** أن أنشطة وبرامج المنظمات النسائية قد تنوعت ما بين المحور الدفاعي الحقوقي والمحاور الاقتصادية (التمكين الاقتصادي) والاجتماعية (التمكين الاجتماعي خاصة مكافحة الأمية وخدمات الصحة الإنجابية) ، والتمكين السياسي والقانوني (المشاركة السياسية ودعم المرأة في مواقع اتخاذ القرار) .

ولتحقيق نقلة نوعية في فعالية المنظمات النسائية والمنظمات الأهلية ، في توجهها نحو تمكين المرأة العربية ، نؤكد في النهاية على عدة أمور :

١ - **الحاجة إلى استراتيجية مستدامة ومتكاملة** لتحقيق تغيير ثقافي واجتماعي في المجتمعات العربية ، والتأثير على الاتجاهات المجتمعية إزاء قضايا المرأة ، بل والتأثير في إدراك المرأة لذاتها ووعيها بقدراتها وحقوقها .

٢ - **دعم العمل الحقوقي الدفاعي Advocacy ، والتوجه إلى التأثير في التشريعات والسياسات من ناحية ، والرأي العام من ناحية أخرى .**

٣ - **التطلع إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات الأساسية للنساء** ، وتبني آليات بناء القدرات ، وتوفير البيئة المواتية ، وتحقيق الرفاهة ، والسعي الدائم إلى تغيير الموقع البنائي للنساء العرب .

٤ - العمل على **تدعيم الأساس المعرفي للنوع الاجتماعي** ، والإسهام في توفير البيانات والإحصاءات كافة .

٥ - **العمل من جانب المنظمات النسائية على ثلاثة مستويات** ، **أولها** السياسات policies والالتزامات ، **وثانيها** ترجمة السياسات إلى إجراءات ، **وثالثها** توفير المخرجات للجهود كافة ، لكي تؤتي ثمارها .

٦ - **تقوية التواجد والفعالية من خلال التشبيك وبناء الشراكات** مع مختلف الأطراف الأهلية والحكومية ، والمؤسسات الإقليمية والعالمية .

الحاجة إلى استراتيجية مستدامة ومتكاملة لتحقيق تغيير ثقافي واجتماعي في المجتمعات العربية ، والتأثير على الاتجاهات المجتمعية إزاء قضايا المرأة ، بل والتأثير في إدراك المرأة لذاتها ووعيها بقدراتها وحقوقها .

المراجع :

١ - تقدم المرأة العربية ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، ٢٠٠٤ .

٢ - التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية ، والتقرير الثاني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة : ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ .

٣ - التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية ، دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر والإسهام في التنمية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة : ٢٠٠٤ .

٤ - تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ ، خلق فرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ص ٢٦ .

5 - Easd, Empowerment, APA style of Citation (on line) easd. org. Available : http://www.easd.org.za/empower.htm(2002oct11)

6 - ZPA, the population connection (2001). APA style of citation (on-line), the population connection. Available : www.populationconnection.org/communication/ Ed 2002 WEB pop womfact 2002. pdF (2003, Jan 15).
Judi chamberlis A working definition of Empowerment, Psychiatric Rehabilitation Journal, Spring 1992, Volume 20 NH, pp 43 - 44.

٧ - التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا ، ٢٠٠٤ ، ص ٣١ .

٨ - د. أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغيرالاجتماعي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة : ١٩٩٨ ، ص ص ١٩ - ٢١ .

٩ - قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن ١٢ دولة عربية ، القاهرة : ٢٠٠٤ (راجع موقع الشبكة www.shabakaegypt.org) .

١٠ - د. سلوى العامري ، دور المنظمات الأهلية في مصر في تمكين المرأة ، تقرير قطري مقدم إلي الشبكة العربية للمنظمات الأهلية القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١١ - التقييم الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين ، م.س.ذ، ص ١٦ .

١٢ - د. أماني قنديل ، تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة على المجتمع المصري ، القاهرة : المجلس القومي للمرأة ، ٢٠٠٤ .

١٣ - التقييم الإقليمي العربي للمراجعة .. ، م.س.ذ ، ص ١.

١٤ - المرجع نفسه ، ص ١٠ .

١٥ - د. أماني قنديل ، د. سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة : ١٩٩٥ .

١٦ - مجموعة باحثين ، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غيرالنظامي (مصر ، السودان ، فلسطين، المغرب ، اليمن) ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، تحت الطبع ، ٢٠٠٥.

١٧ - تقرير تقدم المرأة العربية عام ٢٠٠٤ ، م.س.ذ، ص ٢٦٩ .

١٨ - لمزيد من التفصيل راجع : د. أماني قنديل ، بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة : ١٩٩٧ .

راجع أيضًا لنفس المؤلف وآخرين ، الشبكات العربية للمنظمات الأهلية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

المملكة الأردنية الهاشمية

أ. أملي نفاع

أولاً : الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة في المنظمات الأهلية والسياق السياسي والاجتماعي لتطورها.

إن التوجه العالمي الإيجابي لصالح تقدم المرأة قد ترك آثاره على وضع النساء في الأردن، فشهدت العقود الأخيرة نشاطًا ملحوظًا على المستوى الوطني للمنظمات النسائية ، ومختلف الهيئات المعنية بقضية المرأة ، وكان من ضمنها الإعداد للمنتديات الموازية للمؤتمرات الرسمية في ڤيينا والقاهرة وبكين؛ حيث أقرت خطط عمل بالاستناد إلى وثائق المؤتمرات ، وبما ينسجم مع الظروف الموضوعية ، والتطلعات المستقبلية.

التراوح بين العمل الخيري المنطلق من المفهوم الإصلاحي وبين المفهوم التقدمي لقضية المرأة،

شهد الأردن منذ مطلع الأربعينيات وحتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي أشكالاً متعددة من العمل النسائي المنظم، تراوح بين العمل الخيري المنطلق من المفهوم الإصلاحي وبين المفهوم التقدمي لقضية المرأة، ولعبت الهجرة القسرية للاجئين الفلسطينيين دورًا أساسيًا في التوجهات، فالحاجة الملحة لرعاية اللاجئين في مخيماتهم، دفعت المنظمات الأهلية للاتجاه نحو العمل التطوعي لتقديم الرعاية، كما أن الانعكاسات السياسية للقضية الفلسطينية دفعت منظمات أخرى للقيام بدور توعوي تتطلبه طبيعة المرحلة، وخطورة الأحداث وضرورة إشراك المرأة في النضال الوطني العام.

وأخذ دور المنظمات الأهلية يزداد أهمية بعد الفشل النسبي للحكومات خلال عقد الثمانينيات في إحداث التنمية المطلوبة. يضاف إلى ذلك الفشل في تحقيق التوازن ما بين التنمية الاقتصادية من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وفي تأمين الشروط الضرورية للتنمية المستدامة.

كما جاءت سياسة الخصخصة، وتقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد خلال النصف الأول من عقد التسعينيات ، مع ما ترافق من رفع الدعم عن الأسر محدودة الدخل لتطيح بآمال الناس، وخاصة – النساء – بتحسين أوضاعها المعيشية المتردية. إن كل ذلك أدى إلى ازدياد دور المنظمات الأهلية للمساهمة بشكل فاعل في تقديم الخدمات التي عجزت الدولة عن تقديمها ، ومساعدة وتدريب المرأة بشكل خاص ، بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة.

خلال عقد التسعينيات رسخت المنظمات الأهلية في الأردن دورها الفاعل كوسيط اجتماعي وأداة تغيير، بفضل جهدها الدؤوب والمتواصل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتوظيف طاقات النساء في أعمال إنتاجية ونشاطات تطوعية لفائدة مجتمعاتهن المحلية، وقد انتزعت المنظمات الأهلية الاعتراف بأهمية دورها من قبل الجماهير أولاً، ثم الحكومات والهيئات الدولية ثانيًا، ولا شك أن النجاح

الذي حققته أثبتت مصداقيتها، وأعطى الجماهير طاقة حماس لها واقتناع بها ومبادلة شعبية لدورها. ومع مرور الأيام يأخذ العمل من خلال المنظمات الأهلية شكلاً أكثر تنظيمًا وأكثر التصاقًا بالقاعدة الشعبية، وأكثر تجاوبًا مع حاجات الناس، وأكثر تنسيقًا مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الدولية من أجل تمكين المرأة.

لم نصل بعد إلى تغيير المفاهيم والثقافات والقيم المؤثرة على المرأة.

خلال عقد التسعينيات رسخت المنظمات الأهلية في الأردن دورها الفاعل كوسيط اجتماعي وأداة تغيير.

لقد أثبتت التجربة أن عمليات التغيير السياسية والاقتصادية والتغييرات التي طالت بعض القوانين والتشريعات ، لم تحدث تغييرًا حقيقيًا وجوهريًا في مكانة المرأة ودورها، لأن التغيير لم يطل المفاهيم والقيم الثقافية التي تحكم حركته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

لقد أدركت الهيئات النسائية أن التمكين أمر لا يعطى، بل هو تغيير من الداخل، وكل سياسة تود التعديل في العلاقات ما بين الرجل والمرأة يجب أن تكون مبنية على إعطاء المرأة الأدوات التي تمكنها من السيطرة على حياتها، وعلى القدرة في اختيار العلاقات التي تود أن تقيمها مع الآخر ، مع ما يترتب على ذلك من استراتيجيات تضعها المرأة بنفسها، والتحالفات التي يجب أن تقيمها هي من أجل الوصول إلى تحقيق مبتغاها، ومن هنا لابد من الاعتماد على التخطيط عن طريق المشاركة. وضرورة إشراك مختلف منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية والمرأة.

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على أوضاع المرأة في الأردن ، غير أن غياب المساواة الحقيقية والمشاركة الفاعلة في التنمية، وفقدان الأمن الاقتصادي والاجتماعي لديها، والنظرة الدونية لها، وعدم وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار بنسب مقبولة، دفعت المنظمات الأهلية لتطوير عملها ونشاطها منذ عام ١٩٩٨، إذ جرى تطور في مفاهيم تمكين المرأة ، فتم تحول من مفهوم المرأة في التنمية ، إلى مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية، وتجسد ذلك في تجاوب الحكومة من خلال دمج النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية (١٩٩٩ -٢٠٠٣) بمبادرة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

التطور في مفهوم تمكين المرأة وانعكاساته على الأردن

فخلال المرحلة السابقة تم التركيز على قضايا التعليم والتدريب للمرأة ورعاية صحة الأم والطفل ، وزيادة الوعي بقضايا المرأة وارتباطها بأهداف السكان والتنمية، وتعزيز دور المنظمات النسائية على المستويين الوطني والمحلي، والقيام باتجاهات حول أوضاع النساء، غير أن التوجهات الحالية تركز على قضايا النوع الاجتماعي من حيث

العلاقة بين السكان والتنمية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والمساواة للطفلة والمساواة بين الجنسين في مجالات العمل من أجل الحد من الفقر. ويمكن للمرأة أن تضيف طاقة جديدة وأفكاراً وأسساً جديدة للتعلم. وما لم تراع التنمية الاعتبارات المتعلقة بالجنسين ، فإنها ستكون في خطر. وإذا فشلت استراتيجية الحد من الفقر في تمكين المرأة فإنها ستفشل في تمكين المجتمع ككل.

وبما أن وضع المرأة في الأردن مرتهن بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، فإن المرأة تعاني من النتائج السلبية والحادة للمشاكل العامة، كما أنها تعاني من مشاكل خاصة ناجمة عن التمييز الصارخ الذي تتعرض له ، ومن أبرز هذه الإشكاليات: الفقر والحروب والنزاعات المسلحة والإنفاق العسكري والبطالة والمديونية وغياب الديمقراطية الحقيقية ، وعدم وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار وتفشي الأمية بين النساء ، والوضع القانوني للمرأة والعنف ضد المرأة.

إذا فشلت استراتيجية الحد من الفقر في تمكين المرأة فإنها ستفشل في تمكين المجتمع ككل.

ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن المتمثلة في الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الأردن منذ منتصف الثمانينيات للقرن الماضي ، يعد التمكين الاقتصادي واحداً من الأولويات الأساسية للمرأة الأردنية.

وشهد الأردن خلال السنوات الأخيرة مأسسة قضايا المرأة من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية التي كانت من باكورة أعمال اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ، والتي تعمل من خلال (عملية تشاركية) واسعة النطاق جمعت القطاع العام والجامعات والمنظمات غير الحكومية وناشطات حقوق المرأة ومن كل أنحاء الأردن. وتركز الاستراتيجية على التعديلات التشريعية، وعلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، وعلى أهمية الوصول والتحكم بالموارد الاقتصادية وعلى الفرص المتساوية في المجالات التعليمية والاجتماعية والصحية.

شهد الأردن خلال السنوات الأخيرة مأسسة قضايا المرأة من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية .

ولقد جرى تحديث الاستراتيجية الوطنية لتغطية العديد من المستجدات التي طرأت على أوضاع المرأة الأردنية خلال السنوات العشر الماضية ، واستجابة للتغييرات الواقعة على المستوى السياسي في مرحلة الانفتاح السياسي والإرادة السياسية العليا في دعم المرأة وقضاياها. فلقد ظهرت جملة من العوامل والظروف التي استدعت إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية ، وتحديث ما جاء فيها من قضايا ومحاور أساسية وآليات العمل على تنفيذها وفيما يلي إجمال لهذه العوامل:

١- المستجدات السياسية والاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .

٢- تطور الوضع الاقتصادي والسياسي للمرأة الأردنية.

٣- الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المعتمدة عام ١٩٩٣ .

٤- النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة بعد مراجعة وتقييم

الإنجازات التي تم تحقيقها في هذه الفترة وحتى الآن ، والوقوف على نقاط قوتها وضعفها.

ثانيًا : وضع المرأة في المنظمات الأهلية

وذلك من حيث وجودها في التصنيفات المفترضة للمنظمات، وفي المنظمات المختلطة العضوية والمنظمات النسائية مع التركيز على إسهام المرأة في تلك المنظمات وعلى دور تلك المنظمات في خدمة قضايا المرأة.

يعمل في الأردن حالياً ٨٣٦ جمعية أهلية تطوعية منها ١٢٥ جمعية نسائية .

اعتماداً على نتائج مسح ميداني بلغت عينته (١٠٤) جمعيات نسائية عاملة في الأردن، فإن منحى تأسيس الجمعيات النسائية آخذ في الارتفاع، وقد شهدت السنوات الأربع الأولى من الألفية الثالثة تأسيس حوالي ١٢,٥٪ من عينة الدراسة مما يدل على زيادة وعي المجتمع بأهمية الجمعيات النسائية كمؤسسات مساندة للمجتمع المحلي بكل فئاته.

تتفاوت أدوار المنظمات الأهلية في خدمة قضايا المرأة. فالمنظمات النسائية يتركز جل اهتمامها وعملها وأولوياتها على قضايا المرأة ومن ضمن ذلك تمكين المرأة.

والمنظمات المختلطة والتي تتفاوت أدوارها كذلك وفق برامجها وأهدافها ووجود النساء في هيئاتها القيادية وتأثيرهن على مجمل نشاط هذه المنظمات وفق الأولويات التي ينجحن في تثبيتها في برامج تلك المنظمات.

تعدد وتنوع مجالات عمل المنظمات النسائية في الأردن .

المنظمات الأهلية العاملة في الأردن والتي لها دور، ولو - بنسب متفاوتة - بقضية تمكين المرأة، تضم الجمعيات التطوعية من نسائية ومختلطة ومنظمات حقوق الإنسان ونقابات مهنية وعمالية وأحزاب سياسية ومؤسسات شبه حكومية ومؤسسات مختلطة حكومية وغير حكومية مثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

يعمل في الأردن حاليًا ٨٣٦ جمعية أهلية تطوعية منها ١٢٥ جمعية نسائية - أي إنها جمعيات تعلن عن نفسها وتميز ذاتها باعتبارها جمعية نسائية، ويبرز ذلك من اسمها في أحيان كثيرة ، ومن نظامها الأساسي تشكل النساء من مجموع الهيئات الإدارية للجمعيات نسبًا مختلفة في مختلف المحافظات إذ تبلغ ما بين ٠٪ - ٢٨٪ ، أما الجمعيات النسائية فتشكل ٢٥٪ من مجموع الجمعيات الأهلية .

مجموع الجمعيات النسائية ١٢٥

- ٦١ جمعية ريفية تشكل ٥٣٪ من الجمعيات النسائية .
- ٦٤ جمعية حضرية تشكل ٤٧٪ من الجمعيات النسائية .
- ١١ جمعية متخصصة تشكل ١٠٪ من الجمعيات النسائية .

المجالات التي تعمل فيها هذه الجمعيات

١- تأمين الرعاية الصحية بما في ذلك الصحة الإنجابية.

٢- تقديم قروض تعليمية للطلاب والطالبات دون تمييز.

٣- فتح دور ومؤسسات لرعاية الأيتام من أولاد وفتيات.

٤- تقديم الخدمات والمساعدة والرعاية للمعاقين جسديًا وعقليًا وحركيًا.

٥- تقديم المساعدات الفنية وخاصة للأسر التي ترأسها امرأة ونسبتها حوالي ٩٪ .

٦- فتح دور لرعاية كبار السن من الجنسين.

٧- تقديم مساعدات تعليمية.

٨- تقديم خدمات تتعلق بشؤون الأسرة.

٩- مساعدة ربات البيوت.

١٠- رعاية السجناء.

١١- فتح مدارس ورياض أطفال وحضانات لمساعدة النساء العاملات.

١٢- القيام بحملات لتوعية النساء بحقوقهن وتقديم الاستشارات القانونية لهن.

١٣- رفع مستوى المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

١٤- فتح مراكز لتوفير التدريب المهني للنساء.

١٥- فتح مراكز لمحو الأمية بين كبار السن ولاسيما النساء.

١٦- إقامة مشاريع إنتاجية واستثمارية.

تدنى نسبة النساء في مجالس إدارات المنظمات الأهلية عامة .

إن نسبة النساء في المنظمات المختلطة وخاصة في هيئاتها الإدارية وقياداتها وللرجال نصيب الأسد من المشاركة في مراكز اتخاذ القرار والجدول التالي يبين تدني هذه النسبة.

المؤسسة	٪	العام
نسبة النساء في النقابات المهنية	٢١.٦٪	عام ٢٠٠٢
نسبة النساء في النقابات العمالية	١٠٪	عام ٢٠٠٢
نسبة النساء في الأحزاب السياسية	٧,١٪	عام ٢٠٠٢
نسبة الهيئات النسائية في المنظمات الأهلية	٢٥٪	عام ٢٠٠٢
نسبة النساء في الهيئات العامة في المنظمات الأهلية	١٩,٥٪	عام ٢٠٠٢
نسبة النساء في الهيئات التأسيسية	٢٣,٢٪	عام ٢٠٠٢

ثالثًا : نوع النشاط الذي تقوم به المنظمات

ويستهدف تمكين المرأة وأهم مجالات هذا النشاط (تعليم، صحة، عمل، دفاع عن الحقوق القانونية والحقوق السياسية، والتصدى للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة مثل العنف الأسري، وفي المجال السياسي من المجالس النيابية) .

تتعدد غايات / أهداف ونشاطات الجمعيات بالنسبة لموضوع المرأة حسب موقعها، طبيعتها، إمكاناتها، مواردها وطبيعة المنطقة التي تخدمها. ولكن يمكن حصرها فيما يلي:

١- النهوض بالمرأة في كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.
٢- رعاية الأمومة والطفولة.
٣- تدريب وتأهيل المرأة الريفية.
٤- تأهيل وتشغيل المرأة في مشاريع إنتاجية وتمويل وتدريب النساء على تنفيذ مشاريع مدرة للدخل.
٥- توفير الرعاية والخدمات الاجتماعية.
٦- نشر الوعي الاجتماعي، الصحي ومفاهيم الديمقراطية وحقوق المرأة (١) .

النشاط الأول الذي يستهدف تمكين المرأة في الأردن يتوجه نحو التوعية.

وتبين أن النشاط الأول هو : التوعية بكل جوانبها الصحية والاجتماعية والنفسية والنشاط الثاني هو : مساعدة الفقراء . أما المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل فقد وردت عند البعض، وكذلك دور الحضانة ورياض الأطفال. تدريب وتأهيل المرأة وتعزيز حقوقها ورد كنشاط رقم (٥) ، ومن ثم توفير الخدمات والرعاية الصحية. كما ورد أيضاً رصد وتوثيق لانتهاكات حقوق المرأة ومتابعتها وتغيير نظرة المجتمع ، والإرشاد القانوني ، ووردت أيضاً نشاطات تهدف إلى المصلحة العائلية والترافع إلى القضاء.

ورد عند بعض الجمعيات إدارة ونشر مصادر معلومات حول المرأة ، وتنظيم مؤتمرات وطنية وإقليمية ، وتنظيم دراسات وأبحاث متخصصة في النوع الاجتماعي.

*** ولابد من الإشارة إلى أن أهداف الجمعيات غير واضحة في معظمها بالنسبة لموضوع تمكين المرأة ، وهنالك خلط بين الهدف والغاية وأحياناً النشاط.**

وتلخيصاً لما ورد تقع نشاطات تمكين المرأة في معظمها ضمن :

أهداف الجمعيات غير واضحة في معظمها بالنسبة لموضوع تمكين المرأة .

١- التدريب والتوعية.
٢- كسب التأييد.
٣- الخدمات والاستشارات.
٤- المشاريع الإنتاجية.
٥- توفير مصادر ومعلومات.

وتأتي مجالات عمل المنظمات ضمن الأنشطة التي ذكرت متنوعة وشاملة لتغطي الجوانب التالية:

١- **التدريب والتوعية** : في المجال الصحي، والصحة الإنجابية، القانوني، الديني، الإعلامي، دورات التدريب المهني، مهارات اتصال وتفاوض وحل المشكلات، الدورات التعليمية (الكمبيوتر، محو الأمية، دروس تقوية، تصنيع أغذية، إدارة مشاريع، جلب القروض والإرشاد في مجال التوعية) تقوم المنظمات بالإضافة إلى

١- حسب دراسة احتياجات المنظمات النسائية في ٢٠٠٤ .

إقامة المحاضرات ودورات التدريب الاحتفال بالمناسبات (اليوم العالمي للمرأة) عقد موائد مستديرة للحوار مع قطاعات مختلفة.

٢- **كسب التأييد:** لتغيير بعض السياسات والقوانين المتعلقة بحياة المرأة ووضعها الاجتماعي والقانوني والسياسي والصحي.

٣- **الخدمات والاستشارات:** تقديم خدمات صحية (مراكز صحية)، قانونية، ارشاد أسري، نفسي، صحي للنساء وأسرهن ، دور حضانة، رياض الأطفال، تعزيز فرص الشابات للحصول على عمل.

٤- **المشاريع الإنتاجية:** المدارس والحضانات ، المصانع الصغيرة (الصابون) الألبسة، الألبان، المراكز التعليمية المختلفة كمراكز الكمبيوتر ومراكز ثقافية، ومشاريع الصناعات والحرف اليدوية.

٥- **توفير مصادر معلومات:** تطوير قدرات العاملين في هذا المجال ، وتوفير المعلومة لمختلف شرائح المجتمع، وإعداد أدلة ومواد تدريبية متنوعة النوعية والكمية سمعية وتفاعلية في مجالات مختلفة، وإدارة شبكات إلكترونية متخصصة (قضايا العنف، المساواة، أخبار المنظمات النسائية، المرأة والانتخابات).

تختلف المنظمات برؤيتها لما هو أولوية وهنالك تخصصية في العمل عند البعض منهن .

تختلف المنظمات برؤيتها لما هو أولوية وهنالك تخصصية في العمل عند البعض منهن .. كمعهد التضامن النسائي الذي يولي جل اهتمامه بقضايا العنف ضد المرأة وكمركز الأميرة بسمة للشباب الذي يركز على الشباب في دعم قضايا المرأة.

وهنالك برامج ومشاريع تهتم بها المنظمات وذلك لفئات معينة من النساء وليس لغالبية النساء ، كحاجات النساء في المجالس النيابية، أو كالنساء اللاجئات أو المعنفات أو الأميات. (نشرت نتائج الدراسات والتثقيف حولها وتوزيع مواد إعلامية مختلفة).

تحتل دورات التدريب المهني حيزاً كبيراً من مواضيع الدورات التي تطرحها الجمعيات النسائية.

بالنسبة للتدريب فهنالك برامج التدريب الشهرية أو الدورية التي تعدها بعض المنظمات اعتماداً على احتياجات النساء ، وهنالك برامج التدريب التي تقع ضمن المشاريع المتخصصة والتي تؤهل وتمكن النساء بشكل علمي وتراكمي.

وتحتل دورات التدريب المهني حيزاً كبيراً من مواضيع الدورات التي تطرحها الجمعيات النسائية حسب الدراسة التي أعدتها جمعية النساء العربيات ٢٠٠٤، وتحتل الدورات التعليمية ، مثل دورات الكمبيوتر ومحو الأمية ودروس التقوية المرتبة الثالثة بعد الدورات الإدارية (إدارة مشاريع). أما الدورات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة فتحتل المرتبة الرابعة ، تليها دورات تصنيع الأغذية والدورات الصحية.

ويمكن هنا الإشارة إلى الاختلاف بين المنظمات الأهلية غير الحكومية NGO's والمنظمات التي تتركز في المجتمع المحلي CBO's في طرح المواضيع التدريبية حيث لا تأخذ المواضيع المتعلقة بالنوع الاجتماعي حيزاً كبيراً من عمل ال CBO's وتلجأ

معظمها إلى طرح مواضيع تعتبرها أقل جدلية وصعوبة وأكثر عمومية مثل الدورات الإدارية والتعليمية التي تعالج فقط الاحتياجات العملية للمرأة وليس بالضروري أن تتحدى الأدوار التقليدية للمرأة.

في مجال التمكين السياسي

لقد بدأ نشاط المنظمات النسائية مبكراً منذ الخمسينيات من القرن الماضي للمطالبة بحقها في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية وفي عام ١٩٧٤ وفي عشية الإعداد للعام الدولي للمرأة عام ١٩٧٥ منحت المرأة الحق في الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية، وفي عام ١٩٨٢ منحت حق الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية.

لقد بدأ نشاط المنظمات النسائية مبكراً منذ الخمسينيات للمطالبة بحقها في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية .

المجالس النيابية

ناضلت الهيئات النسائية منذ عام ١٩٨٩ لإيصال نساء إلى البرلمان فنجحت امرأة واحدة فقط في الوصول إلى البرلمان عام ١٩٩٣، وبعد أن فشلت ١٧ مرشحة في النجاح عام ١٩٩٧ نظمت الهيئات النسائية حملة واسعة على نطاق الأردن وجمعن آلاف التواقيع من أجل تعديل قانون الانتخاب لتخصيص مقاعد للنساء بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ ولم ينجحن في ذلك إلا في عام ٢٠٠٣، عندما تم تخصيص ٦ مقاعد فقط غير أن الآلية التي استخدمت في احتساب الأصوات لم تكن ديمقراطية وعادلة لأن توزيع الأصوات على الدوائر غير عادل ، وبالتالي كان نجاح النساء في الدوائر الصغيرة إذ احتسب عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحات بالنسبة لأصوات المقترعين في الدائرة ، وبالتالي نجحت المرشحة التي حصلت على ٣٠٠ صوت بينما لم تنجح المرشحة التي حصلت على ٢٢٥٠ صوتًا، الأمر الذي دفع الهيئات النسائية لمواصلة النشاط حاليًا من أجل رفع أعداد المقاعد ، واتباع آليات ديمقراطية عند احتساب أصوات المرشحات.

المجالس البلدية

نجحت الهيئات النسائية في ايصال (٩٩) سيدة وآنسة عام ١٩٩٤ إلى المجالس البلدية ، من خلال - التعيين - معظمهن من النساء القياديات ، وتم اختيارهن من المجتمعات المحلية ، وكان لهن تجربة عملية إما كمعلمات أو مديرات مدارس أو ناشطات في الجمعيات الأهلية. ونظراً لأدائهن الممتاز، وفي انتخابات عام ١٩٩٥ نجحت عشر نساء من أصل خمس عشرة مرشحة، ونجحت إحداهن كرئيسة لإحدى البلديات، وفي عام ١٩٩٧ تم انتخاب ٧ أعضاء للمجالس البلدية، وفازت واحدة بالتزكية ، وتم تعيين ٣٠ امرأة، وفي عام ١٩٩٩ بلغ عدد المرشحات لعضوية المجالس

البلدية ٣٥ مرشحة وللرئاسة ٧ مرشحات ، وكانت النتيجة نجاح ثماني نساء ، وبتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٠ قرر مجلس الوزراء تعيين ٢٥ سيدة أعضاء إضافيات في المجالس البلدية للقناعة بأهمية دورهن.

كما تم تعيين نساء في مجلس أمانة عمان الكبرى على مدى العقد الأخير ، وقد تراوحت الأعداد ما بين واحدة إلى ثلاث، وقد أثبتن جدارة كبيرة وجميعهن كن من الناشطات في المنظمات النسائية.

الوصول إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار .

نشطت المنظمات الأهلية بشكل متواصل من أجل إيصال المرأة إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار.

نشطت المنظمات الأهلية بشكل متواصل من أجل إيصال المرأة إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار، ونتيجة لذلك فقد تم تعيين نساء في السلطة التنفيذية على مدى السنوات الأخيرة، وتراوحت الأعداد ما بين وزيرة إلى أربع وزيرات، وشغلن مناصب وزيرات للشئون الاجتماعية والإعلام والثقافة والتخطيط، ونائبة رئيس مجلس الوزراء والبيئة والسياحة والشؤون البلدية والقروية، وحقيبة وزيرة دولة الناطق الرسمي باسم الحكومة.

كما تم تعيين نساء في مناصب أعيان (٧ سيدات) ومناصب سفراء وارتفعت نسبتهن في السلك الدبلوماسي إلى ٧.٤٪ ويشكلن ما نسبته ٦.٨٪ من مجموع القضاة لعام ٢٠٠٣ .

استحدثت وزارة التنمية السياسية واعتمدت الحكومة "خطة التنمية السياسية" (٢٠٠٤) ، والتي تضمنت محاور متعددة تعالج قضايا مرتبطة بتفعيل مشاركة المرأة في مواقع وعمليات صنع القرار .

ونظمت جمعية النساء العربيات في الأردن عام ٢٠٠٤ مؤتمراً حول المرأة والسياسة وتبنى المؤتمر خطة عمل مستقبلية لزيادة مشاركة المرأة في النشاط السياسي والوصول إلي مواقع اتخاذ القرار .

كما أصدرت مجموعة من ممثلات الهيئات والمنظمات الأهلية " وثيقة المرأة الأردنية " وتضمنت عدداً من المحاور منها .. السياسي والاقتصادي والقانوني والإعلامي ، سلمت إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب والأعيان كمبادرة للتعريف بمطالب النساء الملحة والقوانين المطلوب تحديثها، والتي تميز ضد المرأة وتتنافى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمساواة المرأة.

كما نظمت ندوات ولقاءات ومهرجانات للتعريف ببنود " سيداو " اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة " والتي صادق عليها الأردن، والمطالبة بتمريرها بالقنوات التشريعية – أي إقرارها من مجلس الأمة، ونشرها بالجريدة الرسمية ليكون لها قوة التأثير على القوانين الوطنية.

ونظمت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة المؤتمر الوطني حول " التنمية السياسية والمرأة الأردنية " انبثق عنه خطة عمل المرأة الأردنية والتنمية السياسية.

في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي :

دور مهم للجنة التنسيقية للمنظمات الأهلية .

١- شاركت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والتي انبثقت عنها اللجنة التنسيقية للمنظمات الأهلية في عمليات التخطيط الوطني والتطوير القطاعي من خلال المشاركة في رسم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) والعمل من أجل دمج النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة من الخطة، وشكلت لجنة تنسيقية اشتملت مسؤولياتها على البنود التالية:

١- **وضع الخطوط الرئيسية للاتجاه الاستراتيجي** بشأن قضايا النوع الاجتماعي في كل قطاع بما في ذلك تقييم معوقات تقدم المرأة ومشاركتها في العملية التنموية.

٢- تقديم إطار عمل أولي لدمج الاستراتيجيات الاجتماعية الخاصة بالمرأة والسكان وغيرها في الخطة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- دمج المشاريع الخاصة بالمرأة في القطاعات ذات العلاقة كجزء من المبادرة الحكومية.

٤- رفع التقارير الدورية للجنة التوجيهية للخطة ، وتقديم النسخة النهائية للعمل تبعًا للنتائج.

العمل على زيادة تمثيل المرأة ووجودها في مواقع صنع القرار.

٢- **كما تم التنسيق من قبل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مع ديوان الخدمة المدنية:** الذي وافق على الخوض في تجربة دمج النوع الاجتماعي على مستوى هيكليته الأساسية والخدمات المقدمة من قبله. وقد استند هذا المشروع إلى أن الدمج في إطار مؤسسي يعني .. استهداف تركيبة المؤسسة الهرمية ، وأساليب التعامل السائدة المقننة وغير المقننة ، بالإضافة إلى قواعد العمل وكيفية تنفيذه ، وجعلها حساسة لقضايا النوع الاجتماعي.

تكون المشروع من أربع مراحل أساسية شملت تحليلاً للموارد البشرية في الديوان، ومراجعة للتشريعات، ودراسة للثقافة المؤسسية السائدة في الديوان باستخدام وسائل البحث النوعي. شكلت هذه الدراسات التحليلية الأساس الذي بنيت عليه خطة العمل لدمج النوع الاجتماعي وتم وضع آليات لمتابعة خطة العمل، رصدها وتقييمها.

اشتملت الخطة على مجموعة من المحاور الأساسية أهمها: ضرورة العمل على مستويين - مستوى الديوان الداخلي، ومستوى الخدمات المقدمة من قبله، وضرورة

العمل على رفع مستوى تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، العمل على رفع وعي المواطنين فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، والعمل على تعديل التشريعات التي اتضح أنها مميزة، وإيجاد سبل فعالة لضبط عمليات الانتقاء والتعيين. ولعل أهم ما توصلت إليه الخطة ضمن هذا الإطار هو تفعيل أسس وضوابط الترقي الوظيفي الذي من شأنه دعم حقوق المرأة في الوصول إلى المواقع القيادية في قطاع الخدمة المدنية بجميع تدرجاته. إذ أن التعليمات التي يصدرها هي المؤطرة للعمل في القطاع العام في الأردن. وأخيراً جعل بيئة العمل أكثر حساسية لوجود الجنسين وتفعيل أنظمة التظلم والشكاوي الخاصة بالتمييز والعنف (خطة دمج النوع الاجتماعي في ديوان الخدمة المدنية ٢٠٠٤).

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتي شارك فيها ممثلات وممثلون عن القطاع الأهلي أولت اهتماماً خاصاً لتعليم الإناث.

٣- **توفير فرص عمل للمرأة من خلال مشروع التشغيل الوطني** الذي تتولى الإشراف عليه مديرية التشغيل في وزارة العمل للحد من مشكلتي الفقر والبطالة الأكثر بروزاً عند النساء، لقد أسهم المشروع في تمكين المرأة اجتماعيًا من حيث إن المشاركة فيه ساعدت على تقوية شخصية المرأة ، وقدرتها على اتخاذ القرار ورفع القدرات المهنية والتدريبية للمرأة.

٤- **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر** والتي شارك فيها ممثلات وممثلون عن القطاع الأهلي أولت اهتمامًا خاصًا لتعليم الإناث من خلال توضيح آثاره على خفض معدلات الفقر، وزيادة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وخفض لنسِب معدلات وفيات الأطفال والنساء. بالإضافة الى أثره على زيادة نسبة مشاركة النساء في العمل الإنتاجي والسوق. كما ركزت على أهمية تعلم الإناث وردم الفجوة النوعية والأسباب التي تحول دون تطبيق إلزامية التعليم بالنسبة للفتيات.

٥- **تنفيذ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل من قبل المنظمات الأهلية.**

٦- **مساعدة النساء للحصول على قرض ميسر** وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- **توفير مراكز التدريب والتأهيل المهني** للانخراط بسوق العمل ومكافحة الفقر والبطالة.

٨- **تطوير أشكال التدريب والتأهيل** ضمن مجالات العمل غير التقليدية مثل صيانة الأدوات الصحية وميكانيك التمديدات الصحية (السباكة).

٩- **تشجيع العمل التعاوني بين النساء الريفيات** خاصة ، حيث تتمتع المرأة بالمساواة في الحصص والمردود.

في مجال التشريع والقضايا القانونية

نشطت الهيئات والمنظمات الأهلية في السنوات الأخيرة من أجل تطبيق ما كفله الدستور الأردني من المساواة بين الرجل والمرأة إذ نصت المادة (٦) على أن "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات ".

كما تم تأسيس عدد من منظمات حقوق الإنسان والتي ساهمت مع نشاطات المنظمات الأهلية، ولا سيما النسائية، في اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالمصادقة على جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهمها اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " في عام ١٩٩٢ والاتفاقية الخاصة بالموافقة على الزواج والسن الأدنى للزواج، وتسجيل عقود الزواج واتفاقية للحقوق السياسية للمرأة.

نشطت الهيئات النسائية في السنوات الأخيرة وغيرها من المنظمات الأهلية في تعديل عدد من القوانين .

نشطت الهيئات النسائية في السنوات الأخيرة وغيرها من المنظمات الأهلية في تعديل عدد من القوانين ووضع قوانين أخرى تميز إيجاباً مثل قانون الانتخابات المؤقت لعام ٢٠٠٣، والذي أقر نظام (الكوتا) للنساء. كما تم تعديل القوانين التالية، والتي أضافت مكتسبات تشريعية لصالح المرأة، وأنهت التمييز الذي كان موجوداً فيها مثل:

١- قانون العمل.

٢- قانون الأحوال المدنية.

٣- قانون الضمان الاجتماعي.

٤- قانون معدل لقانون ضريبة الدخل.

٥- قانون مؤقت لقانون الأحوال الشخصية.

٦- قانون العقوبات.

٧- قانون الجوازات المؤقت.

٨- نظام الخدمة المدنية.

كما نشطت المنظمات الأهلية بعقد ورش العمل المتعلقة بالتوعية القانونية للمرأة، وتوفير استشارات قانونية ونفسية واجتماعية لضحايا العنف الأسرى، وإلى المهددات بالعنف داخل الأسرة.

كما قامت العديد من المنظمات النسائية بتطوير مراكز استشارات قانونية تزود من خلالها الفئات المستهدفة من النساء بما يحتجنه من معلومات حول القوانين والإجراءات القضائية والقانونية المختلفة، وتوفير الخط الساخن، وإيجاد قاعدة معلوماتية ودراسات وأبحاث أجريت حول الموضوع.

كما تم اعتماد نظام دور الإيواء للحد من العنف الممارس ضد المرأة داخل نطاق الأسرة. وشارك في هذا الجهد المنظمات النسائية، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة وإدارة حماية الأسرة والوزارات المختصة.

وقامت بعض المنظمات الأهلية بإنتاج مجموعة من الأفلام الوثائقية التي تناقش قضايا المرأة مثل قضايا العنف وقضايا الطلاق ولا سيما المتعلقة بالخلع وصورة المرأة المطلقة.

وفي عام ٢٠٠٢ تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان والذي يضم ممثلين للقطاع الاهلي.

في مجال المرأة والاعلام

بذلت جهود متواصلة من قبل المنظمات الأهلية من أجل تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام. واتسعت الحملة الإعلامية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للمرأة التي تم اعتمادها خلال مؤتمر القمة للمرأة العربية الثاني، والذي عقد في عمان في نهايات عام ٢٠٠٢، والابتعاد عن استخدام المرأة كسلعة للترويج للمنتجات الاستهلاكية. ونجح عدد من الإعلاميات والإعلاميين في إخراج برامج ومضات إعلامية تتحدث عن الصورة الإيجابية للمرأة العربية.

بذلت جهود متواصلة من قبل المنظمات الأهلية من أجل تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام .

كما استجابت وسائط الإعلام المختلفة للدعوات العالمية ولا سيما دعوة اليونسكو لضرورة تولي النساء مواقع قيادية لصنع القرار في المؤسسات الإعلامية ليوم واحد احتفالاً بيوم المرأة العالمي الثامن من مارس ، فاستلمت النساء الأردنيات ولمدة يوم واحد مواقع صنع القرار في جميع المؤسسات الإعلامية الوطنية من صحافة، وتلفزة، وراديو. علمًا بأنه توجد رئيسات تحرير لمطبوعات أسبوعية أو شهرية إضافة إلى رئيسة تحرير لجريدة يومية سياسية.

في المجال الصحي

أفردت الخطط التنموية والاستراتيجيات المختلفة خططًا خاصة لضمان تمتع جميع المواطنين والمواطنات بالخدمات الصحية الشاملة، وتنشط المنظمات الأهلية في تقديم خدمات صحية وخاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية لمشروع الخدمات القيادية الثابتة وبرامج التوعية والتثقيف.

كما شاركت المنظمات الأهلية في استراتيجية الإعلام والاتصال الوطنية للشباب الأردني الخاصة بالصحة الإنجابية والتخطيط للمستقبل (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥). تستهدف الخطة الشباب (من ذكور وإناث) غير المتزوجين وأعمارهم تتراوح بين ١٥-٢٤ سنة. كما إنها تستهدف وبشكل ثانوي ، الآباء والأمهات وأفراد الأسرة والمعلمين والإخصائيين الاجتماعيين وعلماء الدين، كما هو حال الحكوميين وصناع القرار ، وتركز الخطة على ضرورة رفع وعي الشباب بالتغيرات المرافقة لمرحلة البلوغ ، والأمراض المنقولة جنسيًا، وتنظيم الأسرة والفحص قبل الزواج.

وتقوم العديد من المنظمات غير الحكومية الأردنية والعاملة في مجال رعاية الشباب على توفير دورات توعية ، وتنظيم حملات رفع وعي المواطنين الشباب ذكور وإناث بخصوص قضايا الصحة الإنجابية ، وتنظيم الأسرة ، وضرورة الفحص الطبي قبل الزواج ، والأمراض المنقولة جنسياً.

التوجه إلى الشباب والشابات للتوعية بخصوص قضايا الصحة الإنجابية .

تم تأسيس المجلس الأعلى للسكان كاللجنة الوطنية للسكان عام ١٩٧٣ وتم تحويله إلى مجلس أعلى للسكان في أواخر عام ٢٠٠٢ وقام بجهود للتوعية بمفهوم الصحة الإنجابية من خلال تحول كبير في تركيز الاستراتيجية الوطنية للسكان في تنظيم الأسرة والعناية بالأم والطفل إلى مفهوم الصحة الإنجابية الشامل.

كما تنشط المنظمات الأهلية وتنظم حملات المطالبة بالتأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين.

ونتيجة للجهود التي بذلت من قبل المنظمات الأهلية، فلقد قامت وزارة الصحة خلال الأعوام السابقة بتقديم مشاريع عدة لتطوير الخدمات الصحية؛ حيث يبلغ عدد المشاريع التي تقدمها بالشراكة مع عدة جهات دولية ومحلية (٣٦) مشروعاً في القطاع الصحي. كما تعاونت المنظمات الأهلية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ العديد من المشاريع في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في مختلف المناطق ولا سيما الفقيرة.

في المجال التعليمي ومحو الأمية

نجاح كبير لمراكز محو الأمية ضمن المنظمات الأهلية .

أفردت الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمرأة باباً من محور الأمن البشري والاجتماعي للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

١- تطوير النظام التربوي ورفع كفاءته الداخلية مع مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي.

٢- تطوير برامج التعليم غير النظامي مع مراعاة النوع الاجتماعي والتركيز على مجالات محو الأمية بجميع أشكالها كافة (الأمية الأبجدية والقانونية والحاسوبية).

٣- رفع نسب الالتحاق ببرامج التعليم والتأهيل والتدريب المهني.

٤- تغيير الاتجاهات الاجتماعية السائدة التي تحد من خيارات المرأة التعليمية.

لقد استفادت المنظمات الأهلية من بنود الاستراتيجية الوطنية، وحثت على تطبيقها وقامت بدورها بفتح صفوف في مراكزها لتعليم الكبار، وبرهنت التجربة أن النساء يفضلن ارتياد صفوف محو الأمية في مراكز المنظمات الأهلية أكثر من الصفوف التابعة لوزارة التربية والتعليم.

وتستفيد المنظمات الأهلية من صفوف محو الأمية لتمكين النساء المترددات على هذه المراكز سياسياً واجتماعياً وقانونياً وصحياً.

كما قامت المنظمات الأهلية بحملات لتوفير التعليم العالي والجامعي للطالبات

واعطائهن فرصًا للاستفادة من البعثات الدراسية، وكذلك وصول النساء إلى مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية.

مؤشرات إحصائية

المؤشر	النسبة
نسبة الأمية لدى النساء	١٥.٢٪ مقابل ٥.٤٪ عند الرجال
نسبة الإناث في التعليم الأساسي والثانوي	٤٩٪
نسبة الطالبات في علم الحاسوب	٣٢٪
نسبة الطالبات في الهندسة	١٥٪

ضعف في الوصول إلى الفئة المستهدفة وإقناعها وإدماجها بشكل شامل.

رابعًا : العقبات والمشكلات التي تواجه المنظمات

أو تلك التي تحد من فاعليتها في قضية تمكين المرأة، وذلك رغم ما تحقق من إنجازات على صعيد المنظمات، بل والمجتمعات العربية بصفة عامة فيما يخص بعض قضايا المرأة، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة بعضها يتعلق بالموروثات الثقافية وبعضها بالتمويل وبعضها ناتج عن ضعف بنية المنظمات ذاتها وضعف مشاركة الأجيال الجديدة إلخ.

حسب دراسة " احتياجات المنظمات النسائية " فمن نقاط الضعف التي وردت هي ضعف الإقبال على نشاطات الجمعيات، واعتبرت الجمعيات أن عدم الوعي بالعمل التطوعي والإقبال عليه هو من أهم المعوقات.

تجدر الإشارة هنا أن بعض الجمعيات الأهلية لديها ضعف في الوصول إلى الفئة المستهدفة وإقناعها وإدماجها بشكل شامل، ومن الممكن أن يكون السبب أحيانًا عدم مطابقة مطالب الجمعيات باحتياجات المنطقة ، وباحتياجات المجتمعات المحلية ، وعدم ثقة المجتمعات المحلية بأن الجمعيات يمكن أن تساهم في التغيير. ردة الفعل هذه هي نتاج تاريخي طويل من العجز الحكومي في تلبية احتياجات المواطنين وتصور أية خدمة يمكن أن تقدم بأنها صعبة المنال ولا يمكن تحقيقها.

وبحسب الدراسة نفسها أيضًا فإن الحاجة الأولى للجمعيات هي المقر الدائم أو المبنى الخاص بالجمعية تليها الحاجة الثانية وهي : الأثاث والتجهيزات، أما الحاجة الثالثة فكانت أجهزة الكمبيوتر والإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

ويمكن الإشارة هنا أن الجمعيات ترى أن تلبية الاحتياجات المادية يمكن أن يحل من مشاكلها، ومع احتمالية صحة ذلك ، فإن الجمعيات لم تنظر إلى داخلها، ولاترى أن تفعيل الجمعية من الداخل ضمن الوسائل المحيطة والمتوافرة وتحسين رؤياها وأهدافها

وتفعيل نشاطات تتلاءم مع احتياجات المنطقة، وخلق مشاريع إبداعية هو العامل الأهم، وهو الباب الذي من خلاله يمكن تحسين البيئة المادية والفيزيائية.

وترى الجمعيات الأهلية أن الأوضاع السياسية العامة ومدى توافر جو ديمقراطي يساهم في تعزيز لغة الحوار والتعددية ومشاركة المنظمات من خلال جدية والتزام الحكومات الوطنية ببرامجها المعلنة يساهم في إحداث التغيير المطلوب.

الدعم المالي احتل المرتبة الرابعة تليه وسائط النقل والتجهيزات اللازمة للإنتاج كالمواد الخام، تليه الأسواق والمنتجات، ومن ثم زيادة نشاط الجمعية وتفعيلها. الدعم المعنوي أتى في المرتبة الثامنة، وتدريب الهيئة الإدارية في المرتبة التاسعة، ومن اللافت للنظر أن تدريب الكادر ورد كاحتياج عند ٢٪ فقط في حين أن هذه النقاط وردت كنقاط ضعف ٢٧٪ من عينة الجمعيات.

ترى الجمعيات الأهلية أن الأوضاع السياسية العامة ومدى توافر جو ديمقراطي يساهم في تعزيز دور الجمعيات .

وفيما يلي أبرز المعوقات :

١- **الجانب القانوني والأمني** : عدم تجاوب قانون الجمعيات رقم ٣٣ لعام ١٩٦٦ مع طبيعة التطور الذي حدث منذ عقد الستينيات، والذي يشكل عقبة أمام تطور عمل المنظمات الأهلية . وقد نص صراحة على عدم العمل بالسياسة ، كما أنه يعطي للجهات الرسمية مطلق الحرية للتدخل بشؤون المنظمات الداخلية، ويعوق تشكيل منظمات جديدة وحل القائم منها، ويتدخل بقرارات الهيئة العامة إذ تعترض الجهات الأمنية على أشخاص تم انتخابهم لعضوية الهيئات الإدارية. كما يتم إعاقة تنظيم مؤتمرات أو ندوات. وأي نشاط مهما كان يتطلب موافقة مسبقة من الجهات المعنية . ويلعب دوراً سلبياً في كل ذلك غياب الديمقراطية الحقيقية ، الأمر الذي يعمق هذه المشكلة ولا يساعد على حلها.

وتمثل صعوبة المعاملات الرسمية والحصول على التراخيص اللازمة من أخطر العقبات التي تعترض عمل الجمعيات مما يتطلب إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة التعامل مع الروتين الحكومي.

٢- **الجانب التمويلي** : في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الأردن ومحدودية الموارد والمصادر المحلية ، يشكل التمويل عنصراً مهمًا من عناصر إنشاء المشاريع وتنفيذها وعلى مختلف الأصعدة، وضمن إطار العمل على قضايا المرأة تحديداً، وتحدد أيضًا الأولويات الوطنية من خلال الأوضاع الاقتصادية الملحة والأوضاع الإقليمية السياسية التي تنعكس بشكل مباشر على الأوضاع الداخلية عاملاً حاسمًا في تحديد القضايا المطروحة للعمل، آلية العمل عليها، والتمويل المخصص لها وطنيًا، وإقليميًا، وعالميًا. فضمن منطقة مضطربة سياسيًا وغير مستقرة تتعرض الأولويات الوطنية إلى تغيير مستمر تعدل في ضوء تغييرها

الأجندات المحلية الحكومية وغير الحكومية، مما يجعل استدامة العمل في قضايا المرأة وضمن مجالات محددة أمراً صعباً.

٣- **تدني مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار** : إن غياب المرأة في العديد من مواقع اتخاذ القرار في المجالس النيابية والبلدية، والدوائر الحكومية، لا يساعد على تبني القضايا التي تطرحها المنظمات الأهلية، وتضمن دعمها لتحسين عملها وتسهيله أمام التعقيدات التي تفرضها المفاهيم الاجتماعية المتخلفة تجاه المرأة.

٤- **عدم توفير التدريب والتأهيل** اللازمين للعاملين والعاملات في المنظمات الأهلية، كان في مجال التخطيط ووضع الاستراتيجيات ومراقبة تنفيذها وفي الإدارة واستقطاب الجماهير النسائية للعمل المنظم الذي يساعد على تمكينها وتطوير قدراتها ومواجهة القيم الاجتماعية التقليدية الناجمة عن الموروث الاجتماعي المتخلف.

تتعرض الأولويات الوطنية إلى تغيير مستمر تعدل في ضوء تغييرها الأجندات المحلية الحكومية وغير الحكومية.

٥- **تدني مستوى التشبيك والتنسيق** والتعاون بين المنظمات مما لا يساعد على توحيد الجهود حول قضايا محددة ينظم لها حملات واسعة تصب في مجال تمكين المرأة.

٦- **عدم القيام بمشاريع إنتاجية جماعية خاصة** في المناطق الريفية لتوفير النفقات والاستفادة من كامل الكفاءات والتجارب مما يساعد المرأة الريفية على الخروج من ربقة العائلة والاندماج في تعاونيات إنتاجية حيث تتمتع بحصص متساوية.

٧- **تدني نسبة النساء في الهيئات القيادية** للمنظمات الأهلية غير النسائية وانعكاس ذلك سلباً على النشاطات من أجل تمكين المرأة.

٨- **ضعف اجتذاب العناصر الشابة للعمل الأهلي** وخاصة التطوعي ونظراً لارتفاع تكاليف المعيشة وتدني الأجور ، يضطر الشاب أو الشابة للعمل في أكثر من موقع وبالتالي عدم توافر الوقت للانتساب والعمل مع المنظمات الأهلية والابتعاد عن النضال الوطني العام.

٩- **للموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد** وللفجوة الجندرية بين الرجال والنساء في المجالات المختلفة، لا يزال العنف والتشريعات المميزة ضد المرأة تشكل تحدياً أساسياً يواجه كل العاملين على قضايا المرأة.

١٠- **المفاهيم الثقافية** السائدة التي لا تشجع على العمل الجماعي وخاصة التطوعي وتعمق الأنانية والفردية واللهث وراء الكسب الخاص والابتعاد عن العمل العام.

وتبين حسب الاستبيان بأن الاعتراف بدور وشراكة المجتمع المدني الأردني في مجال التنمية والتمكين من قبل المؤسسات الرسمية عامل أساسي في مجال تمكين المرأة .

العقبات والفرص كما تجدها المنظمات الأهلية في الأردن بناء على نتائج الاستبيان

المجالات	العقبات	الفرص
السياسية	- التضييق على المنظمات الأهلية التي تطرح قضايا المشاركة السياسية. - ضعف تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.	- اتساع هامش الحريات الذي يساعد على التواصل في قضايا المرأة. - تنفيذ برامج للنساء المهمشات في مناطقهن بدون أية عقبات. - التنمية السياسية مطروحة كأولوية حكومية لزيادة مشاركة المرأة والشباب والأحزاب.
الاقتصادية والتمويلية	- تحكم الممولين في أولويات العمل وفي سن البرامج. - غياب التمويل المستمر والمستدام. - الفقر، البطالة وعدم تمكن المرأة من اتخاذ القرار المستقل حول مواردها المالية.	- تفضل الجهات المانحة التعامل مع المنظمات الأهلية مما يعطيها فرصاً كبيرة لتنفيذ أهدافها وبرامجها. - بناء الخطط الوطنية التنموية والاقتصادية بحساسية جندرية (الخطة الخمسية الاقتصادية الاجتماعية ١٩٩٩ - ٢٠٠٣).
الاجتماعية	- الخوف من طرح القضايا المتعلقة بالمرأة وخصوصاً عند المنظمات غير النسائية بسبب الإشكاليات المتعلقة بالعادات والتقاليد. - الموروث التقليدي لدور المرأة. - الموقف المسبق من قضية المرأة.	- تخصيص منح وطنية لدعم مؤسسات المجتمع المدني. - تطوير التعليم والتربية والإعلام والتوجيه الوطني ضمن استراتيجية تبنى التغيير.
القانونية	- القوانين المميزة ضد المرأة. - عدم الأخذ بمبدأ تطوير التشريع الوطني مع روح الاتفاقيات والنصوص الدولية في مجال حقوق الإنسان.	- الإصلاح القانوني.
الإدارية	- الارتجال في العمل. - نقص الكادر مقارنة مع حجم العمل. - الحاجة إلى توفير البعثات لتغطية المشاركات الدولية. - عدم وجود خبرات كافية عند الذين يتصدون للقضايا المتعلقة بالمرأة . - عدم الاستمرارية والتواصل في العمل.	- إيجاد نظامي التمثيل المشترك الرسمي والأهلي في مجال المشاركات الدولية والمحلية. - الاعتماد على التشاركية. - البناء والتخطيط وفق الاحتياجات الواقعية للمجتمع المحلي.

وتزداد حدة المشاكل التي تعاني منها المرأة في الأردن مع سائر النساء في الوطن العربي، مع تزايد الضغوط التي يتعرض لها الوطن العربي والناجمة عن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق بهدف فرض الهيمنة الكاملة على المنطقة عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا لمواصلة نهب ثرواتها الطبيعية ، وبالأساس – النفط – والسيطرة على أسواقها ، والتحكم بمصير شعوبها ، وعدم إيجاد تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي ، ويتم تنفيذ هذه المخططات تحت مختلف الذرائع والمسميات.

شراكة القطاع الخاص مع القطاع الأهلي محدودة .

خامسًا : مجالات الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومات أو المؤسسات المختلفة فيما يتعلق بتمكين المرأة

شهد العمل في مجال تمكين المرأة أشكالا متنوعة من الشراكة ، شراكة بين المنظمات فيما بينها، وبين المنظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبين المنظمات والقطاعات الرسمية.

تختلف المنظمات الأهلية في الأردن بطبيعة ومستوى شراكتها مع المنظمات الأخرى المحلية الوطنية الإقليمية والدولية فهناك منظمات تتمتع بعلاقات تنسيق واسعة النطاق وهناك منظمات شراكتها محدودة وضيقة النطاق.

ربما تتمتع المنظمات غير الحكومية NGO's بمجالات شراكة أوسع من الـCBO's (المنظمات المتركزة في المجتمع المحلي) وتختلف المنظمات بطبيعة شراكتها حسب مجالات الاهتمام وحسب قدرتها البشرية والمادية على التواصل حيث أكد معظمها حسب نتائج الاستبيان أن الشراكة تحتاج إلى توفير وضع مادي جيد نسبيًا.

مجالات التعاون تكمن في الدراسات والأبحاث، حملات كسب التأييد، الدورات التدريبية الاقليمية والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

ومجالات التعاون تقوم على:

١- الاستفادة من البرامج والأنشطة الموجهة في مجال نشر حقوق الإنسان والمرأة.

٢- توفير البيئة الخاصة بتنفيذ الأنشطة وإدارة العمل.

٣- توفير المعلومات والإحصائيات والبيانات الرسمية حول مختلف القضايا.

لابد من الإشارة إلى أن التعاون بين المنظمات الأهلية في الأردن والقطاع الخاص محدود جداً، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع تمكين المرأة، وقد أعربت معظم المنظمات الأهلية بضرورة إدماج القطاع الخاص في مجال تدعيم المجتمع المدني الأردني ليكون بديلاً عن التمويل الأجنبي في دعم ورعاية البرامج التنموية المختلفة وبشكل مؤسس ومنتظم وليس خيريا وموسمياً.

أما بالنسبة للتعاون مع الجهات الدولية فأشارت معظم المنظمات أن التعاون يكون قيمًا ومثمرًا في مجال تمويل المشاريع، وعند غيابه فإن الشراكة تكون ضعيفة وتقتصر على تلقي الدعوات للمشاركة في التدريب والمؤتمرات المحلية.

وحسب المسح الميداني لتحديد احتياجات عينة من الجمعيات النسائية في الأردن ٢٠٠٤ ، تبين أن أعلى مستوى من التواصل والتنسيق يتم فيما بين الجمعيات الأهلية نفسها يليها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية (المظلة الرئيسة للجمعيات) وتحتل الدرجة الثالثة وزارة ومؤسسات التنمية الاجتماعية.

مسح ميداني في الأردن يبرز أن الشراكة مع مؤسسات دولية تصل إلى ٤٩٪.

أما بالنسبة للمؤسسات الدولية / العربية يلاحظ أن ٤٧٪ من العينة لم تقم بأي تواصل مع المؤسسات الدولية على اختلاف أنواعها ، أما الجمعيات المتبقية أي ٥٨٪ من العينة فقد قامت بمثل هذا التواصل .

وحسب نتائج المسح تبين كذلك أن ٥٢٪ من المنظمات الأهلية قد تواصلت مع المؤسسات العربية، بينما ٤٩٪ تواصلت مع مؤسسات دولية و٢٧.٣٪ مع الأمم المتحدة و٥.٥٪ مع الاتحاد الأوروبي .

وفيما يلي نماذج ناجحة في التشارك

١- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية

والذي يضم ٨٣٦ جمعية تغطي جميع محافظات الأردن، وكل محافظة لها اتحادها الذي يضم قسمًا من هذه الجمعيات. يقدم الاتحاد العام دعمًا ماديًا للجمعيات أو الاتحادات. كما ينظم ورشات عمل تدريبية لأعضاء الجمعيات، كان آخرها ورشات عمل لحوالي ٩٠ جمعية موزعة على وسط وشمال وجنوب الأردن حول تمكين المرأة.

٢- اللجنة الوطنية لشئون المرأة :

تضم ممثلات لمنظمات أهلية نسائية ووزراء يمثلون عددًا من الوزارات. تتابع اللجنة قضايا المرأة في مختلف الوزارات من خلال لجان خاصة فيما يتعلق بدمج النوع الاجتماعي.

انبثق عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية وتضم في عضويتها أهم المنظمات النسائية العاملة في مجال تمكين المرأة.

كما انبثق عنها لجنة قانونية أنيط بها دراسة وإجراء تعديلات على القوانين التي تميز ضد المرأة ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها، ومن هنا عرضها على مجلس الأمة لإقرارها ونشرها في الجريدة الرسمية.

تشرف وتتابع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة ، كان للجنة الوطنية لشؤون المرأة واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية دور أساسي في استقطاب المنظمات الأهلية والإعداد لمؤتمر المرأة الرابع الذي عقد في بيجين، ومن ثم وضع خطة عمل لتطوير وضع المرأة بالاستناد إلى محاوره الأساسية التي اعتمدتها خطة عمل مؤتمر بيجين.

تقوم اللجنة بمشاركة المنظمات الأهلية في تقييم وإعداد التقارير التي ترفع إلى "سيداو" حول مدى تطبيق الأردن لبنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع أربع منظمات نسائية في تنفيذ برنامج حول تعزيز قدرة " المرأة في خوض الانتخابات النيابية " وعقد مؤتمر وطني تحت عنوان " المرأة والانتخابات النيابية " كما نظمت دورات توعية ورفع وعي المرأة، ونظمت دورات على المستوى الوطني وتولت القيام بها (٥) منظمات نسائية وطنية مجتمعة وتدريب المرشحات وتبادل الخبرات.

كان للجنة التنسيقية للمنظمات الأهلية دور رئيسي في تخطيط وتنفيذ برامج تمكين المرأة.

٣- **الشبكة الوطنية الأهلية** الخاصة بقضايا تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل نشطت قبل وبعد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية .

٤- **اللجنة التنسيقية الأردنية للمرفق البيئي العالمي / المشاريع الصغيرة** والتي تضم ممثلين وممثلات عن المنظمات الأهلية وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.

٥- **تشكيل الشبكة الإلكترونية** بين المنظمات النسائية لتبادل الخبرات وتنفيذ مشاريع بيئية وإنتاجية ، أشرفت عليها جمعية النساء العربيات بدعم من المرفق البيئي العالمي / للمشاريع الصغيرة.

٦- **تشكيل شبكة إلكترونية للتنسيق بين المنظمات النسائية** التي تعمل من أجل تمكين المرأة، ويشرف عليها مركز "مساواة" التابع لجمعية النساء العربيات في الأردن بالتعاون مع المفوضية الأوروبية .

المراجـــع

١- دليل الجمعيات الخيرية – نيسان ٢٠٠٤، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن.

٢- تقرير أوضاع المرأة الأردنية في ضوء تنفيذ منهاج عمل بيجين، (سنة ٢٠٠٤ اللجنة الوطنية لشؤون المرأة).

٣- تقرير المملكة الأردنية الهاشمية حول " من قمة إلى قمة: قمة المرأة العربية الثانية إلى قمة المرأة العربية الثالثة ٢٠٠٤ ".

٤- وثيقة المرأة الأردنية – برنامج المرحلة القادمة، عام ٢٠٠٣ .

٥- جمعية النساء العربيات – دراسة احتياجات المنظمات النسائية في الأردن ٢٠٠٤ .

المرفق (١)
القوانين التي تم تعديل بعض بنودها

١- قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦:

نص التعديل على عدم جواز انهاء استخدام المرأة الحامل أو خلال فترة إجازة الأمومة. بالإضافة إلى حق المرأة في أخذ إجازة بدون راتب لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية أولادها. ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد انتهاء تلك الإجازة. بالإضافة إلى أنه نص صراحة على خطر تشغيل النساء في الصناعات التي تشكل خطورة على المرأة وجنينها. وأعطى عشرة أسابيع إجازة أمومة للمرأة بالإضافة إلى إعطائها فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد ارضاع مولودها الجديد. بالإضافة إلى أن القانون قد ألزم صاحب العمل الذي يستخدم على الأقل عشرين عاملة متزوجة أن يهيىء مكانًا مناسبًا لأطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات على ألا يقل عددهم عن عشرة أطفال، وأن يكونوا في عهدة مربية مؤهلة لرعايتهم.

٢- قانون الأحوال المدنية رقم (٩) لسنة ٢٠٠١ :

نص التعديل على صرف دفتر عائلة مستقل للمرأة المطلقة بناء على طلبها، وصرف دفتر عائلة لكل أرملة مع أولادها. كما يصرف دفتر عائلة للأردنية المتزوجة من أجنبي.

٣- قانون الضمان الاجتماعي رقم (٩د) لسنة ٢٠٠١ :

أتاح هذا القانون للمرأة المؤمن عليها الاستمرار في العمل بعد بلوغها سن الشيخوخة وحتى سن الستين إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة. بالإضافة الى أنه بعد وفاة المرأة المشتركة في الضمان الاجتماعي يحق للمستحقين من الأبناء والبنات والأخوة والأخوات والوالدين الاستفادة من راتبها التقاعدي بالشروط نفسها إذا كان المتوفى رجلاً. كما يحق للزوجة الجمع بين راتبها التقاعدي، وأية حصة تؤول إليها من راتب زوجها المخصص من الضمان الاجتماعي.

٤- قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ :

ساوى هذا القانون بين الرجل والمرأة بالإعفاء، إذ يتمتع الزوج المكلف والزوجة المكلفة بالإعفاءات المنصوص عليها في القانون. وتتمتع الزوجة بالإعفاء الشخصي

المتعلق بها والاعفاءات المترتبة على دراستها أو إعالة ودراسة أولادها. وللزوجة أيضًا "اعفاءات متساوية مع الزوج تصل الى حد ١٠٠٠ دينار، بينما كان في القانون السابق ٥٠٠ دينار للزوجة.

٥- قانون مؤقت لقانون الأحوال الشخصية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١ :

رفع هذا القانون سن الزواج من ١٥ و١٦ للإناث والذكور على التوالي إلى ١٨ للجنسين على حد سواء. كما أعطى للزوجة حقًا في أن تطلب من القاضي التفريق بينها وبين زوجها إذا أعادت ما استلمته من مهرها، وما تكلف به الزوج من نفقات الزواج، وإذا امتنع الزوج عن تطليقها، يحكم القاضي بفسخ العقد، وهو ما يعرف "بالخلع ". كما يتساوى حق الأم وحق الولي في مشاهدة الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضانته بواقع مرة كل أسبوع.

٦- قانون العقوبات رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠١ :

تم استبدال العذر المحل في مادة ٣٤٠ من قانون العقوبات بالسبب المخفف فيما يتعلق بما يعرف بجرائم الشرف. حيث كان النص قبل التعديل يقضي بأن الرجل الذي يفاجيء زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبس بالزنى مع شخص آخر وأقدم على قتلهما أو إيذائهما أو أحدهما تمتع بالعذر المحل. أما في القانون الحالي فإنه يتمتع بالعذر المخفف وليس المحل. وكذلك الزوجة التي فوجئت بزوجها في حالة تلبسه بجريمة الزنى قتلته أو قتلت من يزني بها أو اعتدت عليهما تستفيد من العذر ذاته.

٧- قانون الجوازات المؤقت رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣ :

نص هذا القانون على حق المرأة المتزوجة في إصدار جواز سفر دون الحصول مسبقًا على إذن زوجها بهذا الخصوص.

٨- نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٩٨ :

تمت زيادة إجازة الأمومة في هذا النظام من ٦٠ الى٩٠ يوما مدفوعة الأجر.

دراسة حالة
قصة نجاح مركز "مساواة"
الذي أسسته جمعية النساء العربيات عام ٢٠٠٤

تعتبر جمعية النساء العربيات في الأردن من الجمعيات الرائدة في العمل للوصول إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً .

تأسست الجمعية عام ١٩٧٠ من قبل مجموعة من الناشطات اللواتي حلمن بمجتمع يسود فيه العدل الاجتماعي والمساواة .

تنفذ الجمعية برامج متنوعة لتمكين المرأة بهدف الارتقاء بمكانتها في المجتمع .

الهدف من تأسيس مركز "مساواة" :

إذا كانت المساواة حلم نساء الأردن ، وإذا كانت جمعية النساء العربيات من سعى لتحقيق هذا الحلم منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، فإن مركز "مساواة" قد جسد هذا الحلم وأرسى دعائم العمل النسائي المشترك لرفع الصوت عالياً من أجل المساواة بين الجنسين في الفرص والخيارات .

وإذا كانت الأمور العظيمة تبدأ بمبادرات صغيرة ، فقد بادرت الجمعية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى بناء شراكة نسائية أردنية من أجل المساواة عبر تأسيس مركز "مساواة" لاحتضان الفعاليات المشتركة وإطلاق شبكة إلكترونية تقرب بين المنظمات النسائية الأهلية وتساهم في إعداد خطط عمل مشتركة لكسر الحلقة المفرغة التي أوجدها التمييز ضد النساء .

لعل هذا المركز وهذه الشبكة تشكل النقلة النوعية التي طالما انتظرتها نساء الأردن للارتقاء بالعمل التنسيقي فيما بين الهيئات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية لكسب التأييد من أجل المساواة بالفرص والخيارات .

آلية التنفيذ :

بدأت الجمعية منذ مارس ٢٠٠٤ بتنفيذ السلسلة التالية من النشاطات بهدف إيجاد شراكة بين المنظمات الأهلية ، وكسب تأييد المجتمعات المحلية والمجتمع الأردني بشكل عام لقضية المساواة:

- إجراء دراسة مسحية عن وضع المنظمات النسائية وحاجاتها ، ظهرت نتائجها بتاريخ ٢٥ / نوفمبر .
- افتتاح مركز "مساواة" بتاريخ ١٥يونيو كمركز تدريبي للنساء وملتقى للحوار مع

قادة المجتمع ونشطاء حقوق الإنسان ومركز للشبكة الإلكترونية .

- إطلاق حملة كسب تأييد المجتمعات المحلية عن طريق عقد جلسات حوارية في جميع المحافظات حول قضايا المساواة وحقوق المرأة حضرها ممثلات عن المنظمات الأهلية النسائية والتعاونيات وقادة المجتمع المدني وممثلي الصحافة والإعلام . امتد عقد الجلسات من شهر أبريل حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٤ .
- عقد مؤتمر وطني بتاريخ ٩ أكتوبر ، ضم إلى جانب المسؤولين الرسميين ورؤساء المنظمات الأهلية ، جميع من حضر الجلسات الحوارية التي عقدت في المحافظات . تم خلال المؤتمر إطلاق الشبكة الإلكترونية "مساواة" للمنظمات النسائية الأردنية وإعداد خطط عمل مشتركة لنساء المحافظات . جميع خطط العمل ستبث من خلال الشبكة، وتظهر في كتيب خاص يوزع على المهتمين .
- عقد موائد مستديرة مع المؤسسات الإعلامية للتمهيد لنشاط الجمعية خلال عام ٢٠٠٥ لكسب تأييد الإعلاميين والإعلاميات وبث رسائل إعلامية لكسب التأييد .
- إصدار مطبوعات على شكل نشرة إعلامية وكتيبات وتقويم لبث الرسائل الإعلامية المؤيدة للمساواة والتي تعزز دور المنظمات النسائية الأهلية .

الدروس والعبر :

- تم استقبال المبادرة بترحيب شديد من المنظمات النسائية القاعدية وقادة المجتمعات المحلية مما يعكس وجود حاجة ملحة لإيجاد آلية تنسيق بين المنظمات النسائية لها فاعلية ولها صفة الديمومة .
- كان هناك موقف سلبي ومتريث من قبل بعض قادة الاتحادات النسائية وقادة الهيئات التطوعية الرئيسية مما يوجب بذل المزيد من العمل لكسب تأييدهم قبل غيرهم . ذلك أن لهذه الهيئات تأثيراً كبيراً على المسؤولين والقادة السياسيين .
- كان لضم المنظمات التعاونية النسائية أثر إيجابي بسبب الابتعاد التاريخي المفتعل ما بين المنظمات التطوعية والتعاونية على الرغم من أن كليهما لديهما برامج متشابهة في كثير من الأحيان وتخدم الفئة المستهدفة نفسها .
- العمل المشترك من خلال شبكة "مساواة" سيقود بالضرورة لإعادة النظر في الرؤية الاستراتيجية للبرامج النسائية وخطط العمل ، خاصة بعد نشر نتائج الدراسة المسحية للمنظمات النسائية ، والتي أظهرت نقاط ضعف شديدة تستوجب إعادة النظر هذه .
- أظهرت الجلسات الحوارية في مختلف المحافظات وجود كوادر نسائية متميزة على مستوى القاعدة من حيث الوعي والإدراك لأهمية محاربة التفرقة والتمييز على أساس النوع الاجتماعي .

- يفتقر الأردن إلى المدربين والمدربات والميسرين والميسرات من المختصين في مجال النوع الاجتماعي ، مما يستلزم توسيع أشكال التعاون على المستوى العربي والاستفادة من الشبكة الإلكترونية إلى أقصى حد للحصول على المواد التدريبية الحديثة .
- تبقى قضية الديمومة للعمل المشترك بين المنظمات القاعدية الهم الأساسي لجمعية النساء العربيات في المدى المنظور .

دولة الامارات العربية المتحدة

د. موزه غباش

تقديم

ابتداء نشير إلى أن المنظمات الأهلية في الإمارات تحمل اسم "الجمعيات ذات النفع العام" كما يطلق عليها في قانون الجمعيات الذي وضعته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكان دستور الدولة ١٩٧١، فيما يخص تأسيس هذه الجمعيات، قد نص على ضرورة "استيفاء الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، من وضع للقوانين المساعدة على تنظيم مرحلة التنمية الأولى"، كما نص على "الارتفاع بمستوى خدمات الهيئات العاملة في الحقل الاجتماعي وتوجيهها لأفضل الوسائل لتحقيق أهدافها، ويؤكد الدستور أيضًا على "تنسيق كل برامج الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الأجهزة المختلفة الحكومية والأهلية، وتشجيع دعم التطوع للخدمة الاجتماعية".

أما قانون الجمعيات، فيعرف الجمعية ذات النفع العام بأنها "كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني أو غير ذلك من الرعاية سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع ذلك إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي".

عام ١٩٧١ كان علامة فارقة في تاريخ التطور السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كان إيذاناً بالانتقال من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة الحديثة، وواكبت ذلك ثورة تنموية شملت كل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت الدولة هي القائد الأساسي.

ونشير إلى أن عام ١٩٧١ كان علامة فارقة في تاريخ التطور السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كان إيذانًا بالانتقال من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة الحديثة، وواكبت ذلك ثورة تنموية شملت كل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت الدولة هي القائد الأساسي الذي تولى القيام بكل مهام هذه الثورة. وأفضت هذه الثورة إلى الانتقال من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة، ومن مجتمع الكفاف إلى دولة الرفاهية. لكن التطورات الاقتصادية والعالمية والإقليمية، وما واكبها من تراجع دور الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتبني معظم الدول لسياسات الخصخصة، وإعطاء الأولوية للمشروع الخاص، تؤكد كلها تراجع فكرة دولة الرفاهية التي تستطيع أن تقدم لمواطنيها الخدمات والاحتياجات المختلفة بلا مقابل. كما تؤكد هذه الدلائل – في الوقت نفسه – تراجع دور الدولة في عملية التنمية ذاتها. وفي هذا السياق برز الحديث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية، ومدى قدرة هذه المؤسسات على ملء الفراغ الذي ترتب على تراجع دور الدولة في عملية التنمية.

لكن الدولة مازالت تقدم لمواطنيها العديد من الخدمات، ومازالت هي صاحبة الباع الأكبر في عملية التنمية. ومن ناحية أخرى، **مازالت مؤسسات المجتمع المدني، داخل الدولة، لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقلال الوجودي عن الدولة، بل إن هذه المؤسسات مازالت تعتمد اعتمادًا كليًا على الدعم الذي تقدمه الدولة.**

ومن بين مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات، تأتي الجمعيات المهنية في

المرتبة الثانية من حيث حضورها النسبي بالقياس إلى الجمعيات الأخرى. حيث يبلغ عدد هذه الجمعيات (١٥) جمعية، بنسبة ١٤.٦٪ من إجمالي عدد الجمعيات الموجودة على مستوى الدولة. وتستحوذ إمارة الشارقة على النسبة الغالبة من هذه الجمعيات، حيث يبلغ عدد الجمعيات المهنية في إمارة الشارقة (٧) جمعيات، بنسبة (٤٧٪) من إجمالي عدد الجمعيات المهنية الموجودة على امتداد الدولة، هي: جمعية المعلمين، جمعية الحقوقيين، جمعية الإمارات للفنون التشكيلية، جمعية الاجتماعيين، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، جمعية التنسيق للجمعيات المهنية، وجمعية المسرحيين.

مازالت مؤسسات المجتمع المدني، داخل الدولة، لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقلال الوجودي عن الدولة، بل إن هذه المؤسسات مازالت تعتمد اعتماداً كلياً على الدعم الذي تقدمه الدولة.

أولاً: وزن الجمعيات النسائية

الجمعيات النسائية، التي يمكن اعتبارها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني، تحتل المرتبة الخامسة، من حيث حضورها النسبي بالقياس إلى الجمعيات الأخرى العاملة في نطاق المجتمع المدني. حيث يبلغ عدد هذه الجمعيات (٩) جمعيات، بنسبة ٨.٧٪ إلى إجمالي عدد الجمعيات الموجودة بالدولة. لكن ثمة تبايناً ملحوظاً في توزيع هذه الجمعيات على إمارات الدولة. حيث توجد معظم الجمعيات النسائية في أبو ظبي ويبلغ نصيبها ٤ جمعيات، وتتوزع الجمعيات النسائية الأخرى (وعددها ٥ جمعيات) على دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة. وكان النصف الأول من السبعينيات بمثابة الفترة الزمنية التي شهدت البداية القوية لتأسيس هذه الجمعيات. حيث شهد عام ١٩٧٤، إشهار ٤ جمعيات نسائية دفعة واحدة، كما شهد عام ١٩٧٥ إشهار جمعيتين؛ وتوزع تاريخ إشهار باقي الجمعيات (وعددها ثلاث)، على سنوات ١٩٧٩، ١٩٩٥، ١٩٩٨.

القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ خطوة تشريعية اتحادية شكلت مرجعية وسنداً لما تم إنشاؤه في الدولة من جمعيات نسائية.

وكان القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ خطوة تشريعية اتحادية شكلت مرجعية وسنداً لما تم إنشاؤه في الدولة من جمعيات نسائية مثل (جمعية المرأة الظبيانية - فبراير ١٩٧٣)، (جمعية النهضة النسائية في أم القيوين ١٩٧٣)، (جمعية الاتحاد النسائية في الشارقة ١٩٧٣)، (جمعية أم المؤمنين النسائية في عجمان ١٩٧٤).

وإذا أردنا أن نمايز بين هذه المؤسسات من منطلق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول: المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق، أو تعبر عن، مصالح فئات بعينها، مثل الجمعيات النسائية والجمعيات المهنية. فالجمعيات النسائية، تهتم أول ما تهتم، بالتعبير عن مصالح المرأة والعمل على تحسين وضعها الاجتماعي والثقافي والمهني. أما الجمعيات المهنية، فتسعى إلى التعبير عن مصالح أعضاء المهنة الواحدة، والدفاع عن هذه المصالح.

النوع الثاني: مؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية عامة، مثل الجمعيات الدينية وجمعيات الخدمات الإنسانية. فهذه المؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية عامة، سواء كانت هذه الأهداف تسعى إلى "عمل الخير في جميع المجالات"، كما جاء في إعلان الجمعيات الدينية عن أهدافها، أو تسعى إلى مساعدة فئات بعينها، مثل (المعاقين، الأحداث، كبار السن) وهي الأهداف التي تقع على رأس أولويات الجمعيات الإنسانية.

النوع الثالث: المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف ثقافية وفكرية بالمعنى الواسع.. سواء تحققت هذه الأهداف عبر المساهمة النوعية في الحركة الثقافية للمجتمع، (مثل جمعيات المسارح وجمعيات الفنون الشعبية)، أو المساهمة العامة في تنشيط الحركة الثقافية للمجتمع مثل جمعيات الخدمات الثقافية.

وجود المرأة في قيادة مؤسسة نسائية أو خيرية أو ثقافية في مجتمع الإمارات له وجهان، فهو من ناحية بؤرة التحول الديمقراطي التي تتكثف فيها قوى تدفع للتفتح وأخرى تدفع للانغلاق والتقوقع .

ويمكن أن نرصد في دولة الإمارات مجموعة من هذه المؤسسات، أبرزها:

١- الاتحاد النسائي العام (أبو ظبي)

٢- الجمعيات النسائية في الإمارات كلها وعددها ٧ .

٣- هناك ٧ مراكز للتنمية الاجتماعية الخاصة بالمرأة في الإمارات كلها .

٤- أندية الفتيات بفروعها (في الشارقة) .

٥- رابطة الأديبات (الشارقة) .

٦- جمعية الإرشاد الاجتماعي (عجمان) .

٧- رواق عوشة بنت حسين الثقافي (دبي) .

٨- مركز الشيخ محمد بن خالد الديني الثقافي (العين).

وهذه مؤسسات تلعب، كما يبدو من أسمائها، أدوارًا متميزة على صعيد الحياة الثقافية والاجتماعية. لكن دورها السياسي محدود جداً، إن لم يكن معدومًا، خصوصًا الدور السياسي المباشر. ويجدر الانتباه هنا إلى أن وجود المرأة في قيادة مؤسسة نسائية أو خيرية أو ثقافية في مجتمع الإمارات له وجهان، فهو من ناحية بؤرة التحول الديمقراطي التي تتكثف فيها قوى تدفع للتفتح وأخرى تدفع للانغلاق والتقوقع .

ثانيًا : تأخير جهود المرأة من أجل التمكين

إن من إيجابيات التحول الديمقراطي الذي شهدته دولة الإمارات نشوء مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في زيادة الوعي بأهمية التعليم، وحضور المرأة في مجالات التعليم. فقد شهدت الدولة تزايداً ملحوظًا في معدل التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة. هذا بجانب تنامي فاعلية المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني، والذي يتضح بدوره في تزايد معدل مشاركتها في الجمعيات النسائية بشكل خاص، وفي الحياة الثقافية بشكل عام.

وفي دولة الإمارات العربية حظي تعليم المرأة باهتمام كبير ، كما يلاقي قبولاً واسعًا. وقد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة، فقد حرصت الدولة في الفترة التنموية الأولى على إعطاء دفعة قوية للتعليم، كما قامت السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، كما توضح ذلك الإحصاءات المتاحة عن عدد الطلاب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

غير أن ثمة مشكلة فيما يتعلق بدراسة وضع المرأة في التعليم المهني والتقني، حيث إننا نجد أن التحاق المرأة بهذا المجال التربوي يتميز بعدم المساواة التي تعود أسبابها إلى عوامل متعددة أهمها : النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات الفتاة. والعامل الثاني هو : العادات وصرامة اتجاهاتها نحو تعليم وعمل المرأة.

الاتحاد النسائي العام يلعب دوراً أساسياً في تمكين المرأة .

وفيما يخص المرأة وأنشطتها واهتماماتها وتطور أحوالها، ثمة أشكال من الجمعيات والأندية التي ترعى شؤونها، منها الثقافي ومنها الاجتماعي، وسوف يركز التقرير على الجمعيات ذات التوجه النسائي، حيث الحضور النسوي هو الطابع الذي يطبع نشاط هذه المؤسسات. فمن أندية الفتيات إلى رابطة الأديبات، ومن الجمعيات النسائية إلى مراكز التنمية الاجتماعية، يمكن أن نرصد عدداً من المؤسسات النسوية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تلعب دوراً في تمكين المرأة، وعلى رأس هذه المؤسسات يقف الاتحاد النسائي العام.

بالنسبة إلى الجمعيات النسائية فهي تقوم بأنشطة تتعلق بتنمية وتطوير المرأة الإماراتية.

نبدأ بالجمعيات النسائية التي تعتبر الإطار الذي تصب فيه طاقات المرأة في دولة الإمارات لتأطير جهودها في سبيل الخدمة المجتمعية للمرأة، وفي مجال تعزيز مكانتها الاجتماعية، أما مراكز التنمية الاجتماعية فهي الإطار الرسمي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تأهيل المرأة للمشاركة في عملية التنمية، وذلك من خلال الإرشاد والتوجيه الاجتماعي ومحو أمية المرأة، وقد أنشئ أول مركز تنمية في الإمارات عام ١٩٧٥ في أبو ظبي، ثم تبعته المراكز في الإمارات الأخرى.

بالنسبة إلى الجمعيات النسائية فهي تقوم بأنشطة تتعلق بتنمية وتطوير المرأة الإماراتية. ويتم هذا عن طريق المحاضرات والمؤتمرات: محلية ودولية، كلها تهدف إلى توعية المرأة، خاصة في حقل محو الأمية، وتطوير المذاهب وتحفيظ القرآن ونشر الوعي المهني والدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية.. فضلاً عن المشاركة في المناسبات الوطنية والعربية والدولية.

أما بخصوص مراكز التنمية الاجتماعية للمرأة، التي تشرف عليها وزارة العمل والشئون الاجتماعية، فهي مؤسسات أكثر تخصصاً في مجال تنمية المرأة الحضرية والريفية. وهي أساساً معنية بتطوير الأشغال اليدوية والصناعات التقليدية بالنسبة للمرأة، وتنظيم هذه الأنشطة في شكل أسواق خيرية محلية ودولية. ويصب هذا كله في

سبيل تحقيق أهداف إحياء التراث الشعبي لدولة الإمارات. وأخيراً، تقوم هذه المراكز بمشروعات محو الأمية بأشكالها المختلفة، والنهوض بالمرأة عموماً.

أما أندية الفتيات في الشارقة، فلها فروع عديدة في ضواحي الشارقة. وهي المؤسسات الاجتماعية الثقافية الرائدة في المجتمع الإماراتي. إنها متخصصة في الأنشطة الترفيهية للمرأة والطفل والأسرة عموماً. ويصاحب ذلك كله نشاط ثقافي يهدف إلى نشر الوعي الثقافي ومحاربة الظواهر السلبية المرتبطة والمتمخضة عن التغيرات الاجتماعية السريعة لدولة الإمارات.

تربط أندية الفتيات بين المرأة والطفل .

وهناك رابطة الأديبات، وهي مؤسسة حديثة نسبيًا، تهدف إلى تنظيم أعمال الكاتبات والشاعرات الشعبيات وغيرهن. وهي تسهم في تمكين الكاتبات من نشر إنتاجهن الأدبي، كما أنها تعقد ندوات وملتقيات ثقافية على المستويين المحلي والخليجي.

أما جمعية الإرشاد بعجمان فهي مؤسسة معنية كذلك بنشر الوعي الثقافي والإسلامي بشكل خاص للمرأة في عجمان. ولتلبية هذا الهدف، تنهض بمجموعة كبيرة من النشاطات خلال العام : تتوزع بين المحاضرة والأمسيات والمعارض والجلسات الثقافية والدينية.

تميز تجربة رواق عوشة بنت حسين الثقافي .

وفيما يتعلق بتجربة رواق عوشة بنت حسين الثقافي، والذي تأسس في عام ١٩٩٢، وقيادته الثقافية، فهي تعتبر تجربة فريدة. إذ يتبنى الرواق فكرة جديدة هي تخليد ذكرى امرأة (عوشة بنت حسين). ويحاول من خلالها تجسيد قيم الأمومة في مجتمع الإمارات، ويستحث الأجيال على المحافظة على هذه القيم. كما يعيد بذلك أواصر القربى بين الأحياء والأموات، خاصة الأموات الذين كانوا من ذوي العطاء التربوي المتميز لهذا المجتمع. وتأتي نشاطاته الثقافية والخيرية وجوائزه محققة لتلك الأهداف. إذ تتمثل هذه النشاطات الثقافية في التركيز على القضايا الفكرية والثقافية العامة دون اعتبار للفروق بين النساء والرجال. وللرواق كذلك مجموعة من الأنشطة التعليمية والتثقيفية والدورات التدريبية وتأليف الكتب ونشرها. إن محاولة فهم أسس المبادرة هذه واتخاذها نموذجًا مجتمعيًا يساعد على فهم كيفية تكون الواقع الاجتماعي وتفتحه من جهة، كما يساعد في عملية إعادة بنائه reconstraction من جهة أخرى، مستهدين بمبادئ فاعلة تدعمها التجربة الحية في المجتمع الإماراتي، أملا في إمكانية نجاحها في المستقبل على مستوى المجتمع كله.

مجلس أعمال سيدات الإمارات في الالفية الجديدة.

ومن الجمعيات المهمة في الدولة جمعية تشكلت حديثا وهي : مجلس أعمال سيدات الإمارات، وقد تأسس في ٢٦-١-٢٠٠١ وهو يعمل على تشجيع المرأة على المشاركة في التطور الاقتصادي للبلاد، وتحفيز مساهمة النساء اللواتي تفوقن في

مهنهن المختارة، وتكريم النساء اللواتي من الممكن أن يشكلن مثالا أعلى تحتذي به النساء الأخريات اللواتي لديهن تطلعات مشابهة. كما أن من مهام الجمعية العمل على إيصال صوت المرأة إلى المنابر العربية والدولية، وتشكيل تحالفات مع قادة أعمال آخرين، تُمكن سيدات الأعمال من التفاعل على المستوى الدولي، لتقوية شبكة الاتصالات مع العالم، وللاستفادة من تجارب متخذات القرار الأخريات. وتوفر الجمعية فرصة مثالية لمشاركة الاستراتيجيات، وتبادل أفضل الممارسات مع المؤسسات الرائدة حول العالم، والتعرف على الابتكارات التي تستمر في تغيير طريقة العمل.

قدرت دراسة حديثة أعدها مجلس أعمال سيدات الإمارات حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها إماراتيات بصورة كاملة عام ٢٠٠٢ (حوالي ٣,٥ مليار دولار).

قدرت دراسة حديثة أعدها مجلس أعمال سيدات الإمارات حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها إماراتيات بصورة كاملة عام ٢٠٠٢ (حوالي ٣,٥ مليار دولار) مقابل نصف هذا الرقم قبل عقد؛ وهو ما يؤشر على إسهام بارز للمرأة في أحد المجتمعات الخليجية.

وأوضحت الدراسة أن معظم هذه الاستثمارات تتركز في التجارة والأعمال المصرفية وشركات الصيانة والعقارات والسياحة والفنادق، فضلا عن الأعمال الحرفية البسيطة، مشيرة إلى أن نسبة التراخيص التجارية الصادرة للإماراتيات تبلغ حوالي ٦,٧٪ من إجمالي التراخيص الممنوحة عموما للإماراتيين.

وذكرت أن عدد النساء المديرات في القطاع التجاري في إمارة دبي بلغ عام ٢٠٠٢ نحو ٣٢٢٣ امرأة، بزيادة خمسة أضعاف عن عقد التسعينيات من القرن الماضي. في حين بلغ عدد المديرات الإماراتيات – وفقا للدراسة – في إمارة أبو ظبي حوالي ١٣٢٥، بزيادة ٤ أضعاف عددهن مقارنة بالعقد الماضي أيضا.

وتعد هذه التقديرات مؤشرا على تسارع مشاركة المرأة الإماراتية في قطاعات الأعمال، خصوصًا أنها تعيش في مجتمع ما زال ينظر بتحفظ لقضية خروج المرأة للعمل، ويراها الكثيرون متعارضة مع عادات وتقاليد المجتمعات الخليجية.

وتؤكد الدكتورة عائشة بنت الشيخ محمد الخزرجي النائب لمجلس سيدات أعمال الإمارات أن المرأة في الإمارات قطعت مرحلة طويلة في مسيرتها من أجل الحصول علي حقوقها وأصبحت تنسج بفكرها وجهودها ثوب الحيوية والنشاط ، والإنجازات في مجتمعها ، وتشجعها دائما قرينة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – رئيسة الاتحاد النسائي العام للإمارات لأن أي مجتمع لا يمكن أن يحقق نموا حضاريا دون أن يكون لنسائه دور رائد في بناء هذا النمو وتعزيزه وصيانته .

وأضافت د. عائشة أنه قد تم تأسيس مجالس لسيدات الأعمال في دولة الإمارات، لتطوير القدرات المهنية للمرأة الإماراتية وتحفيزها لدراسة التخصصات العلمية المناسبة لتلبية متطلبات سوق العمل والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني للدولة. إلي

جانب توعيتها بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنظيم ميزانية الأسرة وغرس السلوك الاستهلاكي السليم في النشء الجديد لتصبح عملية الترشيد جزءا من العادات الاجتماعية .

أما الآفاق الجديدة التي تتمناها د. عائشة للمرأة فتتمثل في الدخول في مشاريع مشتركة مع سيدات الأعمال في أرجاء مختلفة من العالم ، ودعم الخريجات الجامعيات اللواتي يحملن أفكارا مبتكرة . وأشادت سمو الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة نائبة عن سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلي للمرأة وقرينة عاهل مملكة البحرين بالجهود التي تقوم بها السيدة الفاضلة سوزان مبارك في خدمة المرأة العربية مما أدي إلي الارتفاع بمستواها .

انطلاقة الاتحاد النسائي العام سنة ١٩٧٥.

وتشير إحصائيات دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، إلى أن الدائرة تتلقى في المعدل نحو ١٥ طلبًا من سيدات للحصول على تراخيص تجارية، تتراوح بين الديكور والتصميم الهندسي وصالونات التجميل والرشاقة ، وحتى شركات التجارة العامة وتكنولوجيا المعلومات.

وتتباين أعمار اللاتي يدخلن نادي "سيدات الأعمال" في الإمارات بشكل كبير، فمنهن الشابات حديثات التخرج، أو اللاتي يتمتعن بخبرة اكتسبنها من العمل في شركات داخل أو خارج الإمارات. كما يمتد هذا التنوع إلى الجنسيات أيضًا، فهناك سيدات أعمال من دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، وأخريات من أوروبا وأمريكا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.

وتقول إحدى سيدات الأعمال الإماراتيات إنه "على الرغم من الهيمنة التقليدية للرجال على مختلف قطاعات الأعمال في الإمارات، فإن هناك عدداً متزايداً من التجارب الناجحة التي أكدت قدرة المرأة على مقارعة الرجل في الإدارة الحصيفة وانتهاز الفرص المناسبة للنمو إلى جانب مهارات التسويق".

ثالثا : الاتحاد النسائي العام

كان عام ١٩٧٥ بدء انطلاقة الاتحاد النسائي العام برئاسة قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك التي قادت نشاطاته، وبدأت عام ١٩٧٦ بالانضمام إلى الاتحاد النسائي العربي. وقد ضم الاتحاد النسائي العام في عضويته الجمعيات النسائية المؤسسة له وهي:

- جمعية نهضة المرأة الظبيانية، ومقرها أبو ظبي، ولها أكثر من تسعة فروع.
- جمعية الاتحاد النسائية ومقرها الشارقة.
- جمعية النهضة النسائية ومقرها دبي.

- الجمعية النسائية في أم القيوين.
- جمعية نهضة المرأة النسائية ومقرها رأس الخيمة.

ولقد كانت أهداف الاتحاد والجمعيات جلية منذ البداية، ومن أهمها:

١- تشجيع الجمعيات النسائية الأعضاء لمزيد من التعاون والتنسيق بين نشاطاتها، وتقييم طاقاتها المادية والتنفيذية، تمهيداً لإمدادها بما تحتاج إليه من خبرات أو مخططات، أو عون فني أو مالي لتتمكن من تحقيق أهدافها وأهداف الاتحاد.

٢- تأليف لجان نشاط نسوي على مستوى الاتحاد، وتوفير عدد من الخبيرات المتفرغات لمساعدة الجمعيات الأعضاء على النهوض بالأنشطة النسوية بكل أنواعها، الدينية والثقافية والاجتماعية والصحية والفنية والرياضية.

٣- التعاون مع أجهزة الدولة المختلفة خاصة وزارات التربية والتعليم، والعمل والشؤون الاجتماعية، والعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والإعلام والثقافة، بما يعود على القطاع النسوي في البلاد بالنفع العام.

٤- تنظيم اتصال مستمر ودوري بالمؤسسات النسائية العربية، وتمثيل الجمعيات الأعضاء في المؤتمرات واللقاءات النسوية العربية والدولية، المنسجمة مع طبيعة الاتحاد وأهدافه.

٥- إقامة المعارض والأسواق في الدولة في حدود القوانين المعمول بها، وبعد الاتفاق مع السلطات المختصة.

٦- فض المنازعات التي تقوم بين الجمعيات الأعضاء في الاتحاد، بناء على طلب أطراف النزاع.

٧- إصدار نشرة دورية، تشمل الأبحاث والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالنشاط النسوي في الجمعيات المختلفة.

٨- إبداء الرأي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهيكلة كل جمعية نسائية جديدة تنشأ في الدولة قبل الترخيص لها.

وكان في صميم أهداف الاتحاد النهوض بالمرأة الإماراتية ثقافيًا واجتماعيًا، ومعاونتها على الأخذ بأسباب النماء الشخصي والاجتماعي، لتكون قادرة على المشاركة في النهضة الوطنية والعربية، وبما يتناسب مع طبيعتها، مستهدية في ذلك بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية. ولذلك كان لابد من أن يشتمل النشاط النسوي كل الإمارات لدعم النهضة الوطنية، والمساهمة في إنجاحها عن طريق تحمل المرأة لمسؤولياتها وأداء المهام التي تلائمها باعتبارها أختًا وزوجة وعضوًا فعالاً ومؤثرًا في المجتمع.

وترافق ذلك مع مد جسور التعاون بين الاتحاد والاتحادات النسائية الأخرى في

دول مجلس التعاون والدول العربية، في الوقت الذي تواصلت فيه جهود دعم نشاطات الهيئات النسائية في الدولة.

الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية

ومن إسهامات الاتحاد النسائي المهمة وضعه "الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة"، الذي دشّنته قرينة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في احتفال كبير يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ وأعلنت بدء العمل بها. وقد شارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام وفرق وطنية من كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تجسّد إعداد وإنجاز هذه الاستراتيجية، كما قالت سموها، حرص القيادة السياسية على دعم السياسات والبرامج التخطيطية الهادفة إلى النهوض بالأسرة على وجه العموم وبالمرأة على وجه الخصوص. إذ إن هذه الاستراتيجية مثلت نقلة نوعية ومرحلة جديدة للنهضة النسائية في دولة الإمارات أكثر طموحًا وتطلعًا لمواكبة الألفية الجديدة بعزيمة قوية وآليات عمل فاعلة.

وضعَ الاتحاد العام النسائي، الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات.

فقد أوضحت الاستراتيجية الأهداف الوطنية المرجوة ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها بما يعزز دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في جميع ميادين الحياة وتأصيل دورها في التنمية، وترتكز الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات، على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وما ورد فيه من بنود ومواد تتضمن حقوقًا عديدة للمرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهدف إلى دعم خيوط النسيج الاجتماعي للإبقاء على قوة وترابط العلاقات الاجتماعية في كل المجالات عامة وفي المجال الأسري على نحو خاص، وتحقيق المزيد من المنجزات خاصة في المجالات الاقتصادية للإبقاء على الزيادة في معدلات الإنتاجية، وذلك عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية ودعم العملية التعليمية بمجالاتها المختلفة بما يؤدي إلى الاستثمار الفعال للموارد البشرية، والحفاظ على الهوية المجتمعية من خلال التأكيد على التمسك بمضامين الثقافة العربية الإسلامية والحفاظ على معالمها فكرًا وعملاً وتطبيقًا.

وتتلخص مجالات الاستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسة وهي: المرأة والتعليم، المرأة والاقتصاد، المرأة والعمل الاجتماعي، المرأة والإعلام، المرأة والتشريعات، المرأة واتخاذ القرار، المرأة والبيئة، والمرأة والصحة.

مجالات الاهتمام الحاسمة للاستراتيجية

في مجال التعليم : وضعت الاستراتيجية لها أربعة أهداف أساسية، وآليات تنفيذها، وهذه الأهداف هي: **أولاً** تشجيع المرأة على الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية المختلفة والهندسة والزراعة والصناعة، على المستويين الثانوي والجامعي، والطب والصيدلة والهندسة والتمريض والحاسب الآلي وتقنيات المعلومات على المستوى الجامعي، وتأهيلها لزيادة مشاركتها في مختلف القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة، **ثانيًا** تفعيل الدور المعرفي للمرأة في المحافظة على البيئة وحمايتها والاستفادة من مصادرها، **ثالثًا** دعم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته، **ورابعًا** تمكين المؤسسات التعليمية للمرأة من تحقيق المشاركة الاجتماعية الفاعلة.

وفي مجال الاقتصاد : وضعت الاستراتيجية نصب عينيها ستة أهداف هي: **أولاً** دعم تطوير القدرات المهنية للمرأة الإماراتية وحفزها لدراسة التخصصات العلمية لمقابلة متطلبات سوق العمل والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني للدولة، **ثانيًا** إتاحة الفرص الاستثمارية للمرأة لتمكينها من دعم الأنشطة التنموية المختلفة والمشاركة في فعاليات الجمعيات ذات النفع العام، **وثالثًا** تفعيل دور سيدات الأعمال في الدولة وتعزيز الروابط الجماعية والثنائية بينهن وبين مجتمعات سيدات الأعمال خليجيًا وعربيًا ودوليًا، **ورابعًا** توفير قاعدة معلومات متكاملة عن المرأة المواطنة وفرص العمل المتاحة لها في مختلف القطاعات، **وخامسًا** توعية المرأة بضرورة ترشيد الاستهلاك للاقتصاد الوطني ولميزانية الأسرة، **وسادسًا** العمل على زيادة مساهمة المرأة في برنامج التوطين في القطاعين الحكومي والخاص.

وفي المجال الاجتماعي : اهتمت الاستراتيجية بتحقيق أهداف أربعة تتعلق بوضع المرأة والأسرة، وأول هذه الأهداف .. رعاية النظام الأسري وترسيخ كيانه ومقومات استقراره، **وثانيًا** تلبية احتياجات المرأة لأداء دورها في تربية الأطفال ورعايتهم، **وثالثًا** تعزيز مشاركة المرأة في بناء المجتمع، **وأخيرًا** تفعيل دور المرأة.

وعلى صعيد **الإعلام** .. حددت الاستراتيجية أربعة أهداف **تبدأ** من التوعية الفكرية والثقافية للمرأة والمجتمع، **وثانيًا** توظيف وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق الأهداف الرامية لتحسين مكانة المرأة وتفعيل أدوارها، **وثالثًا** التنمية الإبداعية للمرأة في المجالات الأدبية والفنية والفكرية، **ورابعًا** زيادة مشاركة المرأة في المجالات الإعلامية.

وبخصوص **التشريعات** . أكدت الاستراتيجية ضرورة تحقيق المكاسب التشريعية التي تعطي للمرأة مكانتها المناسبة وتسهم في إعادة التوازن الحقيقي للمجتمع، وضرورة توعية المرأة بالقوانين والتشريعات المحلية والاتحادية، ودعم حقوق المرأة

المقررة لها في الشريعة الإسلامية وفي دستور الدولة وتشريعاتها، وأخيراً توسيع أفق حقوق المرأة لتتجاوز دائرة الإقليمية إلى الدائرة الدولية.

وفي مجال اتخاذ القرار **والمجال السياسي** .. تضع الاستراتيجية ثلاثة أهداف وتضع آليات لتحقيقها وهي : **أولاً** تشخيص وضع المرأة الإماراتية في مراكز صنع القرار، **وثانيًا** تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب القيادية، والعمل على تنمية المهارات القيادية للمرأة الإماراتية العاملة. وعلى صعيد تحقيق الهدف الثاني المتمثل في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب القيادية نجد مجموعة من آليات التنفيذ هي: **أولاً** إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تحد من مساهمة المرأة في العمل السياسي، **وثانيًا** تأهيل المرأة الإماراتية للمشاركة الإيجابية الفاعلة في ممارسة الأدوار القيادية وصنع القرار على مستوى المدارس والجامعات وجمعيات النفع العام، وفتح باب المشاركة ورفع نسبة عضوية المرأة في اللجان العليا ومجالس الإدارة العليا وغيرها، ومنح المرأة فرصة الترقي للمناصب القيادية ومساواتها بالرجل خاصة في ظل توافر عناصر الكفاءة والمهارة والقدرات الشخصية للمرأة، وتوعية الرجال بالدور القيادي للمرأة ومقدرتها في اتخاذ وصنع القرار، **وأخيراً** إعداد مشروع لزيادة عدد النساء بين صانعي القرار والمخططين والمستشارين الفنيين في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وفي مجال البيئة : حددت الاستراتيجية أربعة أهداف شملت **أولاً** تعزيز القيم والاتجاهات ودعم الممارسات الهادفة إلى رفع مستوى أداء المرأة في مجال صحة البيئة وحمايتها والحفاظ عليها، **وثانيًا** إدخال البعد البيئي في المناهج الدراسية وسياسة التعليم، **وثالثًا** تنمية مهارات المرأة في إدارة النظام البيئي ومراقبة تدهور عناصر البيئة، **وأخيراً** إبراز دور المرأة في الحفاظ على عناصر البيئة الاجتماعية والثقافية.

وأخيراً، وفي **مجال المرأة والصحة** وضعت الاستراتيجية نصب عينيها ستة أهداف وهي: الحفاظ على صحة المرأة وحمايتها، النهوض بصحة الفتيات، دعم مبادرة المستشفيات الصديقة للطفل، ورفع مستوى التوعية الصحية، والوقاية من الأمراض الوراثية، وتشجيع وتأهيل الكوادر النسائية المواطنة للمشاركة في المجالات الصحية المختلفة.

المرأة والعمل

إن إشكالية عمل المرأة في دولة الإمارات تأخذ أبعادًا مختلفة، إذ ما زالت المرأة رهينة القيم والعادات والتقاليد المعطلة لحركتها، وما زالت معوقات كثيرة أمامها

للمساهمة في النشاط الاقتصادي، فهنالك عوامل مختلفة واجهت المرأة في جميع الإمارات للعمل والمساهمة في التنمية، وترتبط هذه العوامل بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي للمجتمع، أو على الصعيد الأيديولوجي الثقافي الذي يعتبر أكثر أهمية لأنه يحكم المجتمع.

في بدايات تشكل دولة الاتحاد كنا نلاحظ أنه رغم ارتفاع نسبة الإناث في القوة العاملة بالإمارات، إلا أنها تنحصر أغلبها في قطاعات محددة لا تستطيع المرأة الخروج عنها، كالقطاع الخدمي (التدريس والتمريض). وأمام ذلك تقف الكثير من المعوقات أهمها: سيادة النظرة للمرأة بأنها ذات قدرات معينة لا تتلاءم إلا مع العمل في المجالين المذكورين، بالإضافة إلى رفض المجتمع لظاهرة الاختلاط بين النساء والرجال في المهن الأخرى.

كما نلحظ أن المساحة التي تشغلها المرأة تتسع تمامًا على أدنى درجات السلم الوظيفي، وتضيق عند أعلى درجاته (وذلك لانفراد الرجال بأعلى درجات السلم الوظيفي وصولاً إلى هرمه)، فإنه يمكننا من القول إن المرأة تحتل عددًا كميًا من الوظائف، بينما يحتل الرجال عددًا نوعيًا من الوظائف يتفوق على ما تحتله النساء كيفيًا وتأثيريًا.. من هنا تبدو القوة العاملة للمرأة أدنى تأثيرًا في الحياة العامة، وبما يتناسب عكسيًا لا طرديًا مع نسبة عددها لعدد السكان ونسبة عددها لنسبة عدد الخريجين.

إن المرأة الإماراتية حققت بعد ذلك تقدمًا واضحًا في حقل التعليم، وهناك تقدم ملحوظ في مستوى تحصيلها العلمي بدءًا بمحو الأمية، مرورًا بالتعليم المتوسط، فالتعليم الجامعي؛ حيث يفوق عدد الطالبات في جامعة الإمارات عدد الطلاب بنسبة ثلاثة إلى واحد، وانتهاء بارتفاع نسبة اللواتي أكملن الدراسات العليا وحصلن على شهادات الماجستير والدكتوراه.

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التراكم في التحصيل العلمي إلى حضور المرأة الإماراتية في مختلف ميادين العمل مثل التعليم والصحة والبلدية وتخطيط المدن والمصارف ومختلف الدوائر الحكومية الأخرى، إضافة إلى حضورها في مجال القطاع الخاص، ووجودها المميز في سلكي الجيش والشرطة، وارتفاع عدد الإماراتيات العاملات في السلك الدبلوماسي إلى أكثر من عشرين امرأة وفتاة إماراتية.

ويمكن القول إن دولة الإمارات وحكومتها باتتا في حاجة إلى مواكبة الوجود الفعلي للمرأة على الصعد العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بمزيد من أشكال التمكين ومظاهره، أكثر من حاجتها إلى تحسين صورة مشاركة المرأة في المجتمع وإعطاء الانطباعات التحديثية، بمنحها أدوارًا أو مناصب شكلية، لا تتناسب مع إسهامها الفعلي.

فقد قفز حجم مشاركة المرأة الإماراتية في قوة العمل المواطنة بالدولة من ٩,٦ بالمئة عام ١٩٨٦ إلى ٢٢,٤ بالمئة في العام ٢٠٠٤ . كما أنه بات لنساء الإمارات منذ مايو ٢٠٠٣ مجلس لسيدات الأعمال، تديره عضوات إماراتيات، ويصل حجم الاستثمار المادي فيه إلى ١٢.٥ مليار درهم.

ولا شك أن توافر الإرادة السياسية، في أعلى مستويات القيادة بالدولة، نحو تحسين شروط مشاركة المرأة وتعزيز أوضاعها وتمكينها، كان له أثر بالغ في تحقيق هذا التقدم، إذ منحت تلك الإرادة الشرعية والحماية والرعاية لكل الخطوات التي قطعت في هذا المضمار.

مشاركة المرأة في المجال السياسي، تكاد تكون معدومة.

إن النجاح الذي حققته المرأة الإماراتية في معترك الحياة العملية حتى الآن لا يعني أنه لم تواجهها عقبات في سبيل إدراكه، إذ كان هناك كثير من المعوقات التي استطاعت أن تتغلب عليها في أكثر من مرحلة، كما أن هناك بعض المتاعب والمعوقات التي لاتزال حاضرة في وجه المرأة الإماراتية، وفي مقدمة تلك المتاعب الوضع الاجتماعي الذي تنتمي إليه المرأة، والعقلية المتعصبة التي تهيمن على بعض من أصحاب ومديري المؤسسات وتتحكم في قراراتها، والصعوبات المتعلقة بطبيعة بعض الأعمال وبيئاتها.

وقفت الأنساق الاجتماعية والثقافية حائلاً دون تمكين المرأة فعلياً .

ويضاف إلى ذلك موضوع العنوسة الشائك، وارتباطه بانخراط الفتاة الإماراتية في التحصيل العلمي، وهو أمر يجعل الفتاة الإماراتية قلقة على مستقبلها الاجتماعي. إن عدداً من تلك المعوقات التي تواجه تأهيل المرأة الإماراتية وتمكينها لا يمكن مواجهته دون نشاط مجتمعي متكامل - وبالأحرى - لا يمكن التعويل على المؤسسات الحكومية وحدها في هذا الإطار، إذ أن طبيعة تلك المشكلات وحساسيتها وأبعادها الاجتماعية والثقافية تعطي المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة فرصة أفضل للتعاطي معها.

المشاركة السياسية والمناصب

مشاركة المرأة في المجال السياسي، تكاد تكون معدومة، حيث تغيب المرأة عن مراكز اتخاذ القرار السياسي. والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست وقفًا على دولة الإمارات وحدها، بل تكاد تكون ظاهرة شائعة في البلدان العربية على وجه الإجمال. فهل تستطيع المرأة عمومًا - والإماراتية خصوصًا - أن تكون حاضرة في المجالين الاقتصادي والسياسي مثلما هي حاضرة في المجال الثقافي؟

هناك معوقات حالت دون أن تساهم المرأة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية في دولة الإمارات. فما هذه المعوقات؟

نجزم، منذ البداية، أن هذه المعوقات هي أيضًا من نواتج ظهور النفط وآثاره في

مجتمع الإمارات، ففي حين كان لهذا النفط أثر إيجابي، إلا أنه في تغييره لمضامين الأنساق الاجتماعية والثقافية وقف حائلاً دون التنمية المنشودة. ومما يوضح هذا الأمر، تنافر دور الفرد مع موقعه التنظيمي وتغريب أدوار المرأة في التنمية التنظيمية والإدارية التي تطلبتها التنظيمات الرسمية كالوزارات والدوائر لتشغل المناصب فيها، حيث لم تكن بالكفاءة العلمية والتدريبية المطلوبة، وبالتالي سادت العلاقة القرابية والقبلية في مجالات التوظيف. ولقد دخلت المرأة سوق العمل في هذه التنظيمات الرسمية الحديثة، خصوصاً تلك التي بحاجة إلى نساء متدربات على الأعمال التقنية والإدارية والفنية والتربوية والصحية والعلاجية والقضائية والعلمية، وكان دخول المرأة الإماراتية إلى هذه القطاعات من دون خبرة ودراية، وما كان لديها فقط هو الرغبة في العمل والاستعداد الفطري لاكتساب الخبرات، وبالتالي نجد أن غربة النظام الاقتصادي وعدم ملاءمته النظام الاجتماعي في دولة الإمارات ساهم في الوقت نفسه في خلق دور مغترب للمرأة في عملية التنمية، في حين كان دورها نشطاً وفاعلاً في الحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية والأسرية قبل ظهور النفط في مجتمع الإمارات، وهذا التعطيل في أدوار المرأة يعني تعويق نصف المجتمع عن المساهمة في التنمية الحديثة، أي أن نصف التنمية الوطنية جمّد دور المرأة ومسئوليتها فأصبح دورها هامشياً.

ومنذ قيام حكومة الاتحاد، وحتى شهر نوفمبر الماضي، ظلت الحكومات المتعاقبة تخلو من أي حضور نسائي في مجلس الوزراء، أو في المقاعد الأربعين للمجلس الوطني (البرلمان) الذي يجري تعيين أعضائه. وكان هناك استثناء وحيد في إمارة الشارقة، حيث تم تعيين ٥ نساء في المجلس الاستشاري للعام ٢٠٠١، وكانت هناك سيدتان في المجلس التنفيذي للعام ٢٠٠٢ .

ومؤخراً فقط، أي في شهر نوفمبر الماضي، حظيت المرأة بمنصب وزيرة في التغيير الوزاري الأخير، حيث جرى تعيين د. لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتخطيط. وبشكل عام يمكن الإشارة إلى أن هناك الكثير من النساء في مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية، وفي مجالات عدة.

وكان قد سبق تعيين الوزيرة القاسمي مشاورات وأحاديث ومداولات عن اتجاه لتعيين امرأة ضمن التشكيل الحكومي تكون مسؤولة عن شؤون المرأة وتحت مسمى وزيرة دولة لشؤون المرأة. كما تحدثت الدوائر النسائية عن ضرورة أن تتولى المرأة الإماراتية أية حقيبة وزارية بما في ذلك الحقائب التي تبدو في نظر البعض غير مناسبة للمرأة. والرأي الأصوب هنا أن مشاركة المرأة يجب ألا تكون مشاركة شكلية، بل أساسية، وقد لا تقتصر على وزارة واحدة، بل أكثر من حقيبة وزارية، وبما يتناسب مع التقدم الذي حققته المرأة في الإمارات.

وتعتبر كثيرات من الناشطات أن وجود المرأة الإماراتية في المجلس الوطني بات ضرورة حيوية في ظل توافر عوامل الإرادة السياسية، والتفهم الاجتماعي، واستعداد تلك المرأة الواضح للنهوض بأعباء العمل الوطني، والنجاحات الملموسة التي حققتها في ميادين شتى، والمناخ الإقليمي المشجع.

دور فاعل للاتحاد النسائي العام في البرلمان .

وعلى هذا الصعيد، نجد إشارات إلى أن تفاعل المرأة الإماراتية مع المؤسسة البرلمانية تدرجت في عدة مراحل، حيث كانت بعض القيادات النسائية وأعضاء الاتحاد يحضرن جلسات المجلس الوطني كمستمعات وفي مقاعد المتفرجين، ثم تطورت هذه التجربة عندما شارك الاتحاد النسائي العام بورقة عمل مهمة قدمها للمجلس الوطني عند مناقشة مشروع قانون خاص برعاية الأمومة والطفولة، ونجح الاتحاد النسائي من خلال هذه الورقة في تعديل القانون الذي كان يناقشه المجلس في ذلك الوقت، حيث نص على أن تكون إجازة الأمومة للموظفة العاملة ستة أشهر بدلاً من شهر ونصف الشهر ، كما جاء في مشروع النص الأصلي.

بصورة عامة يمكن القول بأن مشاركة المرأة في جهود التنمية من خلال إسهاماتها الاقتصادية المتنوعة وشغلها لمختلف الوظائف في شتى القطاعات في الدولة، يشهد ازدياداً مستمراً، وذلك لازدياد الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة وبضرورة إطلاق قدراتها والاستفادة من إمكانياتها. وعندما ندرك أن تلك النسب الضئيلة لمشاركة المرأة الإماراتية كانت في الأعوام السابقة وفي البدايات الأولى جداً للاتحاد، نوقن تماماً أن ما يمكن رصده الآن فعلياً من مشاركات المرأة يزيد بكثير عما سبق.

أخيراً يمكن القول بأن الأدوار والفرص المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن مساهمتها الفعلية فيها تتراجع باستمرار.. فالمرأة الإماراتية تعيش حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدوار عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق أدوارها، أو تأكيد ذاتها، الأمر الذي يؤثر، في نهاية الأمر، في مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة الاجتماعية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، فتعود لتعيش في دائرة الظل، ما عدا بعض الرائدات من فتيات ونساء الإمارات اللاتي استطعن المواءمة بين الحلم والواقع، بين الطموح ومصداقية التحقيق.

مملكة البحرين

أ. بهيجة محمد الديلمي

تقديم :

تمثل البحرين حالة اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة عن سائر بلدان الخليج العربي رغم التشابه والتلاقي في كثير من الجوانب الثقافية والسياسية ، وكذلك في بعض الظواهر الاجتماعية خاصة فيما يتعلق منها بالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية. فالبحرين تظل حالة خاصة تتسم بخصوصيات تميزها عن تلك الدول. ومن تلك الخصوصيات ، التحديث الإداري والسياسي ، وتزامن دخول التعليم الحديث مع مطلع القرن الماضي عندما افتتحت أول مدرسة نظامية في عام ١٩٠٤ ، تلاها بعد سنوات معدودة افتتاح أول مدرسة للبنات في عام ١٩٢٨ . وكذلك طبيعة التركيبة العرقية للمجتمع البحريني التي أكسبته عمقًا ، وعاملا مهما في عملية البناء المجتمعي التي شهدتها الجزيرة منذ قرابة قرن من الزمان .

يكفل دستور ٢٠٠٢ المساواة بين المرأة والرجل .

وقد **قامت البحرين منذ حصولها على الاستقلال منذ بداية السبعينيات بتبني وتطبيق خطط وبرامج لتفعيل دور المرأة في المجتمع ، وزيادة مشاركتها في الحياة العامة** . فالدستور البحريني السابق الصادر عام ١٩٧٣ ينص صراحة على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين باعتبارهما دعامتين في المجتمع تكفلهما الدولة . كما ينص في المادة (١٨) على : أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، ويتساوى المواطنون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

ومن هنا نلاحظ أن الدستور باعتباره المرجع الأساسي المتفق عليه من كل أفراد المجتمع قد أتاح أساسًا قانونيًا لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع من الجنسين مستلهمًا هذا الأساس الدستوري من التراث الإسلامي ، ومن الميراث الثقافي والاجتماعي السائد. كما يتضح من مواد الدستور أنه يمنح المرأة مكانة اجتماعية تتناسب مع دورها في المجتمع.

ولقد نصت المادة (٥) من دستور مملكة البحرين الحالي الصادر في فبراير ٢٠٠٢ على ما يلي :

- الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ، ويرعى النشء ويحميه من الاستغلال ويقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي .
- تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

وفيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بعمل المرأة فقد أفرد قانون العمل في القطاع الأهلي لعام (١٩٧٦) وتعديلاته بابًا مستقلاً في تشغيل النساء وهو الباب التاسع . حيث استجاب للعديد من اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية التي تكفل حق المرأة في العمل والحقوق والواجبات. كما أفرد القانون بعض الحقوق لمساعدتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية ومسئوليات العمل .وقد ساوى قانون العمل بين الرجل والمرأة في التعريف ، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات دون تمييز على أساس الجنس حيث نص القانون على أنه يقصد بلفظ " عامل " كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر أيا كان نوعه لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه. كما أورد القانون في الباب التاسع بعض النصوص التي تنظم تشغيل المرأة حماية لها ومراعاة لظروفها الأسرية والصحية حيث منع القانون تشغيل النساء ليلاً ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحًا باستثناء العمل في دور العلاج وبعض المنشآت . كما حظر القانون تشغيل النساء في الصناعات أو المهن الخطرة والمضرة بصحتهن وصحة الجنين.

وبحلول الألفية الجديدة ، شهدت البحرين تطورات سياسية مهمة انعكست على وضع المرأة .

وبحلول الألفية الجديدة ، شهدت البحرين تطورات سياسية مهمة تجسدت في تغير طبيعة التوجهات السياسية للدولة، فأتيح للمرأة أن تتمثل في مجلس الشورى المعين في أكتوبر (٢٠٠٠) حيث شكلت (١٠٪) من مجموع الأعضاء البالغ (٤٠) عضواً. وزاد هذا التمثيل إلى (١٥٪) من أعضاء مجلس الشورى المعين والذي يمثل الغرفة الثانية من المجلس الوطني البحريني ، السلطة التشريعية الحالية في البلاد .

وتتجلى عناية واهتمام القيادة السياسية في البحرين بالمرأة بصفة خاصة عندما أطلق صاحب السمو أمير البلاد مبادرته الإصلاحية في نوفمبر عام ٢٠٠٠ بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني تمهيداً لعودة الحياة البرلمانية، وضمت اللجنة عدداً من السيدات اللواتي كان لهن دور بارز في صياغة هذا الميثاق الوطني الذي صوت عليه ٩٨,٤٪ من المواطنين رجالاً ونساءً بنعم على كل ما احتواه من بنود يأتي في مقدمتها مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالترشيح والانتخاب.

إن المستوى الذي بلغته المرأة البحرينية من التعليم والوعي والثقافة ، وكذلك مشاركتها الفاعلة في شتى مجالات العمل الرسمي والتطوعي ، ومساهماتها الثقافية والأدبية والعلمية والفنية جعلتها مؤهلة للمشاركة في صنع القرار من خلال تقلدها المناصب القيادية . وقد كسبت المرأة ثقة المجتمع وتقديره لكل الجهود التي بذلتها والإنجازات التي حققتها ، وتمثل هذا التقدير في القرارات السياسية التاريخية ومنها إضافة إلى منحها حق المشاركة السياسية ، تعيينها في منصب السفيرة والوزيرة فضلاً عن تعيين عدد من المدراء العموميين والوكلاء المساعدين في الوزارات والمؤسسات الرسمية .

وتعـد المشـاركـة السياسية من أبرز الحـقـوق التي منحت للمرأة .

ويعتبر دخول المرأة إلى سوق العمل من المحطات المهمة في مسيرتها التنموية ، حيث يؤرخ البعض ذلك في نهاية الأربعينيات أو مطلع الخمسينيات بدءًا من عملها في قطاع التعليم. وتشير الأرقام المتاحة إلى أن القوى العاملة النسائية في البحرين قد ارتفعت من (٤ . ٥٪) في عام ١٩٧١ إلى (٥ . ٢١٪) في عام ٢٠٠١ ، أما مساهمة المرأة البحرينية ذاتها فارتفعت من (٨٥ . ٤٪) في عام ١٩٧١ إلى (٧ . ٢٥٪) في عام ٢٠٠١ وتعمل المرأة في القطاعين العام والخاص وفي مختلف المجالات الطبية والأكاديمية والتعليمية وقطاع المال والشرطة والهندسة والأعمال الحرة وغيرها .

وتعد المشاركة السياسية من أبرز الحقوق التي منحت للمرأة حيث شاركت في الانتخابات البلدية التي جرت في مايو (٢٠٠٣) والتي وصلت نسبة مشاركة المرأة فيها كناخبة إلى (٥١٪) مقابل (٤٩٪) للرجل. وقد ترشحت ٣١ امرأة مقابل ٢٧٥ رجلاً ، إلا أنها لم تحقق أي فوز . أما بالنسبة للانتخابات النيابية التي جرت في أكتوبر (٢٠٠٢) فقد وصلت نسبة مشاركة المرأة فيها كناخبة إلى(٧ . ٧٤٪) وهي أعلى النسب في المنطقة العربية .وقد ترشحت لهذه الانتخابات ثماني سيدات مقابل ١٨٣ رجلاً ، واستطاعت سيدتان منهن الانتقال إلى الجولة الثانية. ورغم عدم فوز أي من المرشحات في الانتخابات البلدية والنيابية إلا أن مجرد مشاركتها ترشحًا وانتخابًا يعتبر نقلة نوعية كبيرة وإنجازًا يحسب للمرأة البحرينية في مجال ممارسة حقها السياسي. كما أن هذه النسبة العالية من المشاركة إنما يعكس وعي المرأة السياسي والاجتماعي ، وحرصها الدائم على الوجود والحضور في جميع المناسبات وكل المجالات . وعدم فوز المرأة لا يرجع بالتأكيد لعدم الكفاءة أو النقص في قدراتها ، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى الموروثات الاجتماعية وبعض الأفكار السلبية عن دورالمرأة شأنها في ذلك شأن كثير من المجتمعات العربية.

ولابد من الإشارة إلى أن القوى الاجتماعية الريفية في المجتمع البحريني رغم اتسامها بالمحافظة ، ورغم غلبة المضامين الدينية على خطاباتها الاجتماعية قد أحدثت نقلة نوعية مهمة في قبولها بمشاركة المرأة في الشأن السياسي، كما اتفقت معها في ذلك كل التيارات الدينية والجماعات الإسلامية المختلفة. وبذلك سجلت هذه القوى موقفًا مغايراً عن موقف القوى القبلية والقوى الدينية في مواقع أخرى في الخليج العربي .

إن تجربة البحرين الأخيرة بالنسبة لمنح المرأة حقوقها السياسية ، والتقدم في المكتسبات ودعم مسيرتها التنموية كللت بالمصادقة على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، كما يجري حاليًا العمل على إصدار قانون لأحكام الأسرة لتوفير الإطار القانوني اللازم لحماية حقوق المرأة الشرعية والاجتماعية والقانونية .

وتدعيمًا لدور المرأة التنموي فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة

السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك. ويختص المجلس بالعديد من الأمور التي تدعم دور المرأة في مجالات التعليم والتدريب والاقتصاد والثقافة والإعلام والصحة والسياسة والمجال الاجتماعي ، ومجال العمل الأهلي التطوعي، وذلك بهدف تمكين المرأة من أداء أدوارها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها . ويضم المجلس في عضويته عدداً من السيدات من ذوات الاختصاص والخبرة في مجالات عمل المجلس . وقد كان للمجلس في السنوات الثلاث الماضية وخلال دورته الأولى دور كبير في دعم مسيرة تقدم المرأة البحرينية خاصة في المجال السياسي خلال الانتخابات السابقة ، كما أن المجلس تمكن من فتح قنوات التواصل والتشارك مع المنظمات الأهلية عامة ، والمنظمات النسائية بشكل خاص .

تعتبر البحرين الدولة الأولى – خليجياً – من حيث نشأة المنظمات النسائية والتي يرقى تاريخها إلى منتصف الخمسينيات .

أولاً: الإطار التاريخي

إن العمل الاجتماعي التطوعي في البحرين إذا ما نظر إليه من المنظار التقليدي السائد في منطقة الخليج العربي، والذي يعتبر فاعلاً في بعض أريافها و بواديها لايعتبر حديث العهد، إلا أنه يعتبر حديثًا من الناحية التنظيمية و المؤسسية، إذ يؤرخ الترسيخ المؤسسي للعمل الأهلي في البحرين بإنشاء النادي الإسلامي في حي الفاضل في المنامة عام ١٩١٠م ، ثم توالت بعد ذلك إنشاء الجمعيات الأهلية التي كان يغلب عليها العمل الخيري الرعائي.

وتعتبر البحرين الدولة الأولى – خليجيًا – من حيث نشأة المنظمات النسائية والتي يرقى تاريخها إلى منتصف الخمسينيات حيث تم إنشاء جمعية نهضة فتاة البحرين في عام ١٩٥٥م، ثم أنشئت جمعية رعاية الطفل والأمومة ١٩٦٠م ، وجمعية أوال النسائية ١٩٧٠م وكذلك جمعية الرفاع الثقافية الخيرية ١٩٧٠م وجمعية النساء الدولية ١٩٧٤م ويبلغ حاليًا عدد الجمعيات النسائية ١٥ جمعية. ومن خلال التطوير النوعي للعمل النسائي بالبحرين أفتتح أول مركز معلومات في الخليج متخصص للمرأة والطفل عام ١٩٩٥م باسم (مركز معلومات المرأة والطفل) التابع لجمعية رعاية الطفل والأمومة. ودخلت المرأة العمل الخيري بصورة منظمة فتم تسجيل أول جمعية خيرية ذات إدارة نسائية بحتة عام ١٩٩٥ باسم جمعية النور للبر.

وتركزت النشاطات في الجمعيات النسائية في مجالات محو الأمية، والنشاطات الثقافية، ومجال الدراسات والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات، وحقوق المرأة، والتدريب على بعض الأعمال اليدوية والفنية والحرف وأيضًا عملت المنظمات على إنشاء دور الحضانة ورعاية الأطفال بهدف مساعدة المرأة العاملة. كما عملت في مجال رعاية

لمعوقين والمساعدات الخيرية ومساندة القضايا العربية والإقليمية، والمشاركة في اللجان الوطنية.

وشهد عقد الستينيات بداية انخراط المرأة البحرينية في المنظمات الأهلية المختلطة وذلك مع تأسيس نادي الخريجين في عام ١٩٦٨م. وترافق ذلك مع تشكيل المنظمات الأهلية المهنية ومنها جمعيات المحامين والأطباء والمهندسين والعاملين الاجتماعيين في السبعينيات، فبرز نشاط المرأة في هذه المنظمات المختلطة ، كما أن الكثيرات انضممن إلى الأندية الرياضية والتي كانت مقتصرة على الرجال وشكلن لجانًا نسائية فيها للقيام بنشاطات رياضية وبعض النشاطات الثقافية الداعمة للعمل النسائي .

شهد عقد الستينيات بداية انخراط المرأة البحرينية في المنظمات الأهلية المختلطة .

وفي أوائل الثمانينيات تبنت الجمعيات النسائية قضية إصدار قانون للأحوال الشخصية حيث تم تشكيل لجنة تضم نخبة من العناصر النسائية الناشطة في مجال حقوق المرأة، ومازالت اللجنة تعمل فاعلة لتشكل قوة ضغط مؤثرة في هذا المجال.

وبحلول الألفية الجديدة، ومع تغير طبيعة التوجهات السياسية للدولة، أتيح للمرأة مجال المشاركة السياسية وتقلد مناصب اتخاذ القرار. كما أن المناخ السياسي العام المتسم بحرية التعبير والشفافية، وتبني مبادئ الديموقراطية قد أتاح المجال لتأسيس عدد كبير من المنظمات الأهلية فزادت أعدادها حتى وصل العدد إلى ٣١٩ منظمة أهلية بعد أن كان عددها لا يتجاوز ١٩٢ منظمة أهلية قبل ذلك. وسمح لأول مرة في منطقة الخليج بتأسيس الجمعيات السياسية المحلية، والتي تمثل في الواقع وجها لتوجهات وتجمعات وربما أحزاب سياسية كانت تعمل في السابق من الخارج أو في الخفاء. وواكب كل ذلك توجهات رسمية وأهلية تبنتها جمعيات المجتمع المدني لإقرار مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم العرقية والاقتصادية. ولابد من القول إن تغيرًا في الثقافة السياسية قد يكون أمرًا ذا أهمية، إلا أن تحقيقه قد يتطلب بعض الزمن لأنه يتطلب تغيرًا في منظومة القيم الاجتماعية والاتجاهات الثقافية.

في أوائل الثمانينيات تبنت الجمعيات النسائية قضية إصدار قانون للأحوال الشخصية .

ثانيًا : وضع المرأة في المنظمات الأهلية

يوجد في البحرين حاليًا حوالي (٣١٩) منظمة أهلية ، وتتنوع هذه المنظمات بين نسائية وخيرية وإسلامية ومهنية واجتماعية وتعاونية وصناديق خيرية إلى جانب الجمعيات والأندية الخاصة بالجاليات الأجنبية (جدول ١) .

جدول -١-

المنظمات الأهلية في البحرين بحسب التصنيف الرسمي لعام ٢٠٠٤م

توصيف	العدد	النسبة المئوية٪
اجتماعية	٥٧	١٨
خيرية	٣	١
إسلامية	١٦	٥
مهنية	٣٦	١١
نسائية	١٥	٥
أجنبية	٤٢	١٣
أندية أجنبية	٣١	١٠
تعاونية	١٩	٦
صناديق خيرية	٧٨	٢٤
خليجية	١٠	٣
تطوعية	٢	٢
رعاية المعاقين	١١	١١
المجموع	٣١٩	١٠٠

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ومن الملاحظ أنه رغم تنوع المنظمات الأهلية في أهدافها وتوجهاتها إلا أن المنظمات ذات التوجه الخيري الرعائي مازالت لها الغلبة .

ويقصد بالجمعيات الاجتماعية تلك الجمعيات المعنية بالشؤون الصحية وحقوق الإنسان والبيئة والشباب والطفولة والتدريب وخدمة ورعاية المعاقين وغيرها، إضافة إلى الجمعيات السياسية التي تعتبر حديثة العهد ، وظهرت نتيجة للانفتاح السياسي والاجتماعي في عهد الإصلاح الذي قاده جلالة الملك في بداية الألفية الجديدة، ومعظم هذه الجمعيات جمعيات مختلطة يسمح فيها بمشاركة المرأة مباشرة أو من خلال لجان نسائية منبثقة عن الجمعية.

ومن الملاحظ أنه رغم تنوع المنظمات الأهلية في أهدافها وتوجهاتها إلا أن المنظمات ذات التوجه الخيري الرعائي مازالت لها الغلبة فهي تشكل ٢٥ في المائة من مجموع المنظمات بين منظمات خيرية وصناديق خيرية . والفرق بينهما أن المنظمات الخيرية تشمل بخدماتها جميع المناطق ، بينما يختص كل صندوق خيري بخدمة منطقة سكنية محددة ، فهي عبارة عن تنظيمات محلية أنشئت بجهود أهلية من المنطقة نفسها ويسمى الصندوق باسمها . وقد طورت بعض الصناديق الخيرية من طبيعة أنشطتها في الفترة الأخيرة بتقديم بعض الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية .

ويمكن تقسيم الجمعيات المختلطة إلى ثلاث فئات أو تجمعات رئيسة وهي :

١- المنظمات المهنية :

وهي منظمات تستهدف تطوير المهنة وحماية مصالح الفئة المنتمية إليها من لمهنيين مثل جمعية المحامين ، والأطباء ، والمهندسين والاقتصاديين وغيرها . وهذه لجمعيات تضم عمومًا غالبية من الرجال وأقلية من النساء ، اللواتي يمثلن نسبة تراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من مجموع الأعضاء وربما أقل . ويتمثل الرجال لغالبية العظمى من أعضاء مجالس هذه المنظمات حيث تصل حوالي ٧٢,٤ في المائة ، بينما تشغل النساء عادة مناصب ثانوية فيها مثل مناصب نيابة الرئيس، أو رئاسة للجان الاجتماعية المعنية بالنشاط الاجتماعي . وقد يرجع السبب في ضعف الحضور لنسائي في مجالس إدارة المنظمات المهنية إلى قلة عددهن في عضوية هذه المنظمات ، ، أيضًا في المجال المهني الذي تمثله مما يؤدي إلى احتكار الرجال للمناصب الإدارية ي المنظمات الأهلية . ويلاحظ أن نسبة حضور النساء في إدارة المنظمات قد ارتفعت ن عضو إلى اثنين أو أكثر خلال الأعوام العشرة الماضية ، كما ازداد عددهن في مهن لمحاماة والطب والهندسة وغيرها.

المنظمات المهنية تضم أقلية من النساء.

٢- المنظمات السياسية :

وهي منظمات حديثة النشأة ظهرت بعد التصديق على ميثاق العمل الوطني وتتميز بحضور جماهيري وسياسي واسع . إلا أن المرأة ليس لها حضور بارز رغم نها كانت جزءًا من الحركة السياسية في البلاد منذ خمسينيات القرن الماضي. وتشير راسة حديثة في هذا المجال إلى أن المرأة تمثل نسبة متدنية من أعضاء مجالس إدارة هذه المنظمات ، وبوجه عام قد لا يزيد عدد النساء في عضوية المنظمات السياسية على (٢٠) في المائة من مجموع أعضاء هذه المنظمات . وربما منعدم في بعض الحالات . كما أن تمثيل النساء في مجالس إدارة هذه الجمعيات ، في حال وجوده ، لا يتجاوز (١٥) في المائة من مجموع أعضاء مجالس إدارتها.

ضعف التواجد النسائي في مواقع صنع القرار .

٣- منظمات ذات اهتمامات خاصة :

وهي منظمات توصف أنشطتها بأنها أنشطة رعائية تنموية أو خيرية . تأسس معظمها في فترة الثمانينيات والتسعينيات . وهذه المنظمات تقدم خدمة تثقيفية أو رعائية أو تنموية لقطاعات لم تصلها الخدمات الحكومية لسبب أو لآخر ، أو لعدم توافر الخدمات الحكومية في بعض المجالات . وتتنوع أنشطة هذه المنظمات بين المنظمات الصحية كالجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية وجمعية مكافحة السرطان ومنظمات تهتم بتنمية الطفولة أو رعاية المعاقين ، أو منظمات حقوقية تدافع عن حقوق الإنسان ومكافحة العنف، أو منظمات تهتم بقضايا الشباب أو البيئة أو الرفق بالحيوان وغيرها.

ويلاحظ أن أغلب رؤساء مجالس إدارة هذه المنظمات رجال رغم الحضور الكثيف

للنساء سواء من حيث العضوية أو من حيث المساهمة في الأنشطة . وتنتمي غالبية أعضاء هذه المنظمات إلى الطبقة الوسطى الجديدة ، التي حصلت على قسط وافر من التعليم في البحرين أو خارجها ، ويتسم خطابها بالليبرالية داعمًا توسيع نطاق المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة. إلا أن هذه المنظمات ونتيجة لطبيعتها التخصصية الدقيقة ، وبالتالي محدودية حضورها الجماهيري ، لا يمكن مقارنة ثقلها وتأثيرها فيما يتعلق بالمطلب الحقوقي للمرأة كالمنظمات النسائية ، وإلى حد ما المنظمات السياسية ، حيث لم تحتل المسألة الحقوقية للمرأة القدر الوافر من الاهتمام الذي احتلته المسألة السياسية في برامج هذه المنظمات وأنشطتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

أغلب رؤساء مجالس إدارة هذه المنظمات رجال رغم الحضور الكثيف للنساء .

ورغم أن المنظمات الأهلية البحرينية حققت بعض التطور في خدماتها الرعائية والتنموية والاجتماعية خاصة في الفترة التي تلت إقرار ميثاق العمل الوطني ، حيث أتاح لها المناخ الديمقراطي مجالات واسعة للعمل ، إلا أن هذا التطور يواجهه العديد من العوائق لعل بعضها مصدره خارج هذه المنظمات مثل تشعب الإطار القانوني الذي تتحرك فيه هذه المنظمات ، وقلة الدعم المالي وربما المعنوي. إلا أن **أهم هذه المعوقات يأتي من المنظمات الأهلية ذاتها**، سواء أكان لعجزها عن ابتكار الجديد في أنشطتها أم لقصور في قدرتها على التعبئة في أنشطتها، أو في مجال قدرتها على إفساح المجال أمام الأعضاء من النساء للاضطلاع بأدوار متزايدة في مجالس إدارة هذه الجمعيات وفي أنشطتها.

والاهتمام بقضايا المرأة لم يقتصر على المنظمات النسائية فقط فقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة أن المنظمات المهنية والاجتماعية والتخصصية والسياسية أيضًا تشغل المرأة حيزًا في أنشطتها وفعالياتها، حيث أشارت (٦٠٪) من المنظمات المبحوثة في إحدى الدراسات إلى أنها اضطلعت بأنشطة خاصة بالمرأة ، وأن هذه الأنشطة ازدادت وتيرتها خلال الأعوام الثلاثة التي تلت إقرار ميثاق العمل الوطني ، وشملت توعية المرأة بحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية . ولهذه الغاية ، عقدت المنظمات النسائية والجمعيات الأهلية الأخرى ندوات ومحاضرات عديدة . وقد تزامن هذا النشاط بنجاح المجلس الأعلى للمرأة في المرحلة السابقة للانتخابات النيابية في مجال حشد النساء للمشاركة في ممارسة حقوقهن السياسية ، فزادت نسبة النساء اللواتي دعمن المرشحات في الانتخابات البرلمانية ، مقارنة بنسبتهن في الانتخابات البلدية التي سبقتها بخمسة أشهر . وتضيف الدراسة .. أن دعم المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المحلية والبرلمانية اتخذ أشكالا عدة منها عقد ندوات توعية بأهمية مشاركة المرأة في الانتخابات ، وعقد لقاءات للمرشحات مع جمهور الناخبين

من النساء ، والتوعية بالحقوق والواجبات السياسية للمواطنين أو دعم حملاتهن الانتخابية ، إلا أن أيًا من هذه الجمعيات لم يقدم على دعم المرشحات ماديًا.

وتعمل المنظمات الأهلية البحرينية ، النسائية والمختلطة على تفعيل مشاركة المرأة فيها سواء بإشراكها في التخطيط و العمل التطوعي أو العمل بأجر، أو الاستعانة بها في إلقاء المحاضرات أو التدريب . وباستثناء المنظمات النسائية التي توجه نشاطها للنساء فإن المنظمات المختلطة يتجه نشاطها في الغالب إلى جمهور مختلط.

وتعمل المنظمات الأهلية البحرينية ، النسائية والمختلطة على تفعيل مشاركة المرأة فيها .

نظرا للحاجة الماسة لتوحيد الجهود ، وإيجاد آلية للتنسيق بين المنظمات النسائية وتكوين كيان نسائي قوي قادر على تلبية طموحات المرأة البحرينية ، بادرت جمعية نهضة فتاة البحرين إلى تشكيل فريق عمل لوضع مقترح للاتحاد النسائي البحريني في عام ٢٠٠٠، وعرض المقترح على المنظمات النسائية والمنظمات المختلطة التي رحبت بالمقترح . وتم تشكيل لجنة تحضيرية تضم ممثلات عن المنظمات النسائية وعناصر من اللجان النسائية في المنظمات المختلطة وبعض الشخصيات النسائية المستقلة. وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعات متعددة تم خلالها اعتماد النظام الأساسي للاتحاد ، إلا أن الاتحاد لم ير النور بعد ، ومازالت هناك بعض المعوقات القانونية التي تتذرع بها الجهات الرسمية و تحول دون إشهار الاتحاد النسائي . وتنظم اللجنة التحضيرية للاتحاد حاليًا بعض الفعاليات الثقافية والاجتماعية باسم الاتحاد النسائي تحت التأسيس .

الاتحاد النسائي البحريني مبادرة أهلية لم تر النور منذ عام ٢٠٠٠ .

ثالثا : دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة

تتعدد أنشطة المنظمات الأهلية ، وتتنوع بحسب أهداف كل منظمة ومجال عملها، ولكن القليل من هذه الأنشطة – باستثناء المنظمات النسائية – تورد مسألة تمكين المرأة صراحة ضمن أهدافها وأنشطتها الرئيسية .

وقبل استعراض أنشطة المنظمات في مجال تمكين المرأة وتنميتها لابد من إبراز الملاحظات التالية :

- لم تفتح حوارات واسعة لمناقشة قضايا تمكين المرأة التي طرحت على الساحة العالمية والعربية باستثناء بعض حلقات النقاش والمحاضرات والندوات التي تطرقت إلى بعض من هذه القضايا في المنظمات النسائية .
- الغياب شبه التام للمنظمات الأهلية عن المنتديات العربية والعالمية حول قضايا المرأة.
- عدم الاهتمام الجاد من قبل المنظمات الأهلية بدراسة الوثائق التي خرجت بها المؤتمرات العالمية فيما يختص بالمرأة، ومحاولة تضمين توصياتها ومرئياتها في خطط هذه المنظمات أو أنشطتها .

- غياب التنسيق بين المنظمات النسائية بعضها مع بعض ، وبينها وبين المنظمات الأخرى المعنية بالمرأة في البحرين ، وعجزها عن الخروج برؤية واضحة وبرنامج عمل مشترك لتمكين المرأة .

تتنوع جهود المنظمات الأهلية في مجال تمكين المرأة تبعًا لاختصاص المنظمة ومجال اهتمامها :

غياب التنسيق بين المنظمات النسائية بعضها مع بعض ، وبينها وبين المنظمات الأخرى المعنية بالمرأة في البحرين .

١- التمكين القانوني:

ركزت المنظمات الأهلية النسائية منها خاصة في هذا المجال على إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل في الموضوعات التي تمس قضايا المرأة مثل الحقوق الزوجية والأسرية والطلاق وقانون الجنسية وقانون العمل . وتطرقت في الآونة الأخيرة إلى مناقشة الحقوق السياسية ، وتفعيل الدور السياسي للمرأة ، وتبنت بعض الجهات الدعوة إلى تطبيق نظام تخصيص الحصص (الكوتا) كآلية لضمان وصول المرأة إلى المجالس البلدية والبرلمانية القادمة . ولكن يؤخذ على هذه المنظمات أن أغلب أنشطتها موجه للفئة المتعلمة في المدن ولم تصل **إلى الشريحة العظمى من النساء في القرى والمناطق الشعبية إلا فيما ندر.**

نقاش حول القانون المقترح لأحكام الأسرة .

وفي أواخر الثمانينيات أنشئت لجنة الأحوال الشخصية ، والتي تضم عناصر من الجمعيات النسائية وبعض الجمعيات المهنية ذات العلاقة وشخصيات مهتمة بقضايا المرأة ، ودعت هذه اللجنة إلى إصدار قانون للأحوال الشخصية لتخفيف المعاناة على المرأة البحرينية وصيانة حقوقها الشرعية والقانونية والأسرية والإنسانية ، وقد ضعف نشاط هذه اللجنة في السنوات الماضية بسبب الإحباطات التي صادفتها على المستوى الرسمي وقلة الدعم الأهلي من قبل المنظمات الأهلية ، إلا أنه من الملاحظ أن نشاط اللجنة ظهر ثانية بعد أن كثر الحديث حول قانون مقترح لأحكام الأسرة أثار كثيراً من الجدل في الأوساط الإعلامية والتشريعية والمنظمات الأهلية ذات العلاقة وخاصة أن القضية تلقى الدعم والتأييد من قبل المجلس الأعلى للمرأة.

واهتمت الجمعيات النسائية بالتوعية بمبادئ اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وقامت في الفترة الأخيرة بتشكيل لجنة أهلية تضم عناصر نسائية من بعض المنظمات لإعداد تقرير الظل تزامناً مع التقرير الرسمي الذي أعده المجلس الأعلى للمرأة ، والذي شارك في فريق الإعداد عناصر من المنظمات الأهلية.

أما الجمعيات المختلطة فتكتفي بتنظيم ورش العمل والندوات لمناقشة قضايا قانونية وحقوقية لكلا الجنسين مما يهيئ فرص التمكين القانوني للمرأة مثل جمعية المحامين والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان الذي توقف عن

العمل في الفترة الأخيرة ، إلا أنه من الملاحظ قلة مشاركة المرأة في هذه الفعاليات التي يهتم الرجال بالمشاركة فيها أكثر من النساء.

٢- التمكين الاقتصادي:

كان الاهتمام بتقديم العون والمساعدة المالية والعينية أحد أهم أنشطة المنظمات النسائية منذ فترة الخمسينيات، إلا أنه مع تنامي الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة البحرينية بدأت تتجه أنشطة هذه المنظمات نحو التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة عن طريق تدريب الفتيات والنساء غير العاملات على بعض المهن والأعمال المدرة للدخل بدءًا بتنفيذ دورات تدريبية في مجال الخياطة وتصفيف الشعر والماكياج . وتطور عمل هذه المنظمات واتجه إلى تدريب النساء على إدارة المشروعات الصغيرة فنفذت منظمتان هما جمعية رعاية الطفل والأمومة وجمعية أوال النسائية بدعم من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨م مشروع الميكروستارت لتقديم القروض الميسرة للجنسين ، وقد استفاد عدد كبير من النساء من هذا المشروع لتنفيذ مشروعات صغيرة مدرة للدخل.

التحول من الخيرية إلى التمكين .

تدريب النساء على إدارة المشروعات الصغيرة والتوجه إلى أنشطة تمكينية.

ومن جانب آخر فقد اتجهت بعض المنظمات إلى دعم مشاركة المرأة في المشاريع الحرفية التي توفر لها دخلاً ثابتًا إلى إحياء بعض الحرف النسائية القديمة مثل حرفة (النقدة) في جمعية أوال ، وهي عبارة عن فن تزيين الملابس بنقوش باستخدام خيوط الفضة بطريقة متميزة ، وقد أدخل على هذه الحرفة بعض التطوير في التصاميم لتتناسب مع روح العصر. كما اتجهت الجمعية البحرينية لتنمية المرأة لإحياء فن الترقيع وهو عبارة عن جمع قصاصات الأقمشة وصناعة بسط وأغطية السرير، أدخلت الجمعية بعض التطوير على الصناعة باستخدام تقنيات حديثة . كما أحيت جمعية نهضة فتاة البحرين حرفة التطريز التي كانت تقوم بها المرأة في السابق لتزيين بعض أغطية الجلسات العربية وتم تطوير الحرفة عن طريق تنفيذ منتوجات تتفق مع متطلبات السوق مثل اللوحات الفنية والوسائد بأحجامها المختلفة ومفارش الطاولات والأسرة ، ومعلقات جدارية وستائر وجلسات عربية .

ومن المشروعات الرائدة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ما قامت به جمعية أوال من تدريب بعض الفتيات والسيدات على مهن لم تدخلها المرأة البحرينية في السابق مثل عاملات الضيافة ، حيث تتدرب الفتيات على مهارات تقديم المشروبات والأطعمة في المناسبات التي يقتصر الحضور فيها على النساء . كما أن هناك مشروعًا آخر لتدريب جليسات الأطفال وجليسات كبار السن لوجود حاجة ماسة لهذه الخدمات من قبل سيدات بحرينيات هن موضع ثقة المجتمع كبديل للعمالة الوافدة ذات

الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتمكين المرأة اقتصاديًا سواء بالتدريب المهني ، أو إحياء التراث الشعبي ، أو تقديم القروض الميسرة لا ترقي هذه المشروعات إلى مستوى طموح المجتمع النسائي في البحرين وتوقعاته، وتظل هذه المشروعات ذات تأثير محدود لقلة الدعم المادي والمعنوي ومحدودية الإمكانات الفنية والتقنية اللازمة لتطوير هذه المشروعات وتوسعة رقعة تنفيذها لتشمل أكبر عدد من النساء العاطلات عن العمل ونظرًا لارتفاع كلفة الإنتاج في مثل هذه المشروعات يظل الإنتاج عاجزًا عن المنافسة التجارية مع ما يتوافر في السوق من إنتاج صناعي عالي الجودة بأسعار تنافسية ليصبح التسويق أحد أهم العقبات التي تقف حائلاً في طريق تطوير هذه المشروعات واستمراريتها وقدرتها على استقطاب النساء لامتهان هذه الحرف والأعمال.

لم ترق جهود تمكين المرأة اقتصادياً إلى مستوى الطموح.

ومن المساهمات الفاعلة للمنظمات النسائية في مجال مساندة المرأة العاملة حرصها على إنشاء عدد من الحضانات ورياض الأطفال لزيادة قدرة المرأة على التوفيق بين مسئولياتها الأسرية ومسئوليات العمل مما يزيد من فرص مشاركة المرأة في سوق العمل .

٣- التمكين السياسي:

تنوع نشاطات تفعيل دور المرأة السياسي .

ظلت المنظمات الأهلية بعيدة عن مجال السياسة لسنوات طويلة حيث إن قانون الجمعيات يمنع الاشتغال بالسياسة ، ولكن مع بدء المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وظهور المنظمات السياسية ، وعودة الحياة البرلمانية بدأ الشأن السياسي يأخذ جانبًا كبيرًا من توجه المنظمات الأهلية.

وقد كان للمنظمات الأهلية ذات الصبغة السياسية دور كبير في حشد الناخبين ودعم المرشحين في الانتخابات البلدية والانتخابات البرلمانية ، إلا أن أيًا من هذه الجمعيات لم تنفذ برامج خاصة للتمكين السياسي للمرأة.

وفي دراسة حديثة حول النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية أشارت النتائج إلى أن النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات من أجل تفعيل دور المرأة السياسي متنوعة، وتشمل ندوات لتوعية المرأة بأهمية مشاركتها في الانتخابات، ودعم الحملات الانتخابية للمرشحات، وتنظيم لقاءات للمرشحات مع الجمهور، وتنظيم الندوات للتوعية بالحقوق .

وقد دار جدل كبير حول إخفاق المرأة البحرينية في الفوز في الانتخابات البلدية والانتخابات البرلمانية مما استدعى تنفيذ بعض الدراسات والندوات وحلقات النقاش حول الأسباب. ومع اقتراب موعد الانتخابات القادمة بدأ النشاط النسائي في

جمعيات النسائية وغير النسائية بالظهور بشكل أكثر نضجًا وأكثر واقعية، وظهرت صوات نسائية من المنظمات النسائية تنادي بنظام (الكوتا) لضمان وصول المرأة إلى لسلطة التشريعية في الانتخابات القادمة. وتعد هذه المنظمات حاليًا برامج للتوعية التدريب استعدادًا لخوض التجربة القادمة، وبرامج تنمية قدرات القيادات النسائية لواعدة. كما استضافت شخصيات نسائية عربية للاستفادة من خبراتها في مجال لسياسة ومراكز اتخاذ القرار.

ومع اقتراب موعد الانتخابات القادمة بدأ النشاط النسائي في الجمعيات النسائية وغير النسائية بالظهور بشكل أكثر نضجاً وأكثر واقعية .

٤- التمكين الاجتماعي:

كان لبعض الجمعيات النسائية دور كبير في إنشاء مراكز محو الأمية واستقطاب لنساء والفتيات الأميات خاصة في القرى في الستينيات والسبعينيات ، إلا أن وزارة التربية والتعليم أقامت العديد من مراكز محو الأمية في جميع مناطق البحرين فتراجع ـور المنظمات النسائية في هذا المجال، وتركزت جهودها في مجال التوعية والتدريب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان لبعض المنظمات النسائية دور في نشر الوعي الصحي بين النساء فيما يتعلق بصحة المرأة والطفل ، والرضاعة الطبيعية ، والصحة الإنجابية .

ومع ظهور الجمعيات الطبية والصحية وجمعية مكافحة السرطان ، وجمعية أصدقاء مرضى السكر ، وجمعية هشاشة العظام ، وجمعية مكافحة أمراض الدم الوراثية وغيرها أصبحت نشاطات هذه الجمعيات أكثر تخصصًا وعمقًا في مجال التوعية والتثقيف الصحي ، وكان حظ المرأة وافرًا في هذه البرامج إذ تمكنت جمعية هشاشة العظام من تنظيم عدد من ورش العمل والمهرجانات والمحاضرات للنساء لنشر الوعي حول مرض هشاشة العظام وضرورة إجراء الفحوصات الدورية ، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من الإصابة به .

تراجع دور المنظمات النسائية في مجال محو الأمية .

وتمكنت جمعية رعاية وتنظيم الأسرة من إدخال مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم العام . كما أنشأت مركز المشورة للمرأة لتقديم الاستشارات الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية للمرأة إضافة لبعض الفعاليات التوعوية في القرى حول موضوعات الصحة الإنجابية والمراهقة والإجهاض غير المأمون والإيدز وغيره.

كما أن جمعية مكافحة أمرض الدم الوراثية تمكنت من خفض معدلات بعض الأمراض الوراثية مثل مرض فقر الدم المنجلي ومرض الثلاسيميا من خلال نشر الوعي والدعوة لإجراء الفحص قبل الزواج الذي دخل مؤخرًا حيز التنفيذ الإجباري بعد صدور القانون الخاص بفحص ما قبل الزواج .

تطور التوعية الحقوقية للمرأة .

وبعد إنشاء الجمعيات الحقوقية والدعوة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل برزت قضايا لم تكن مطروحة من قبل بهذا الزخم تتعلق بالحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية للمرأة ، ومكافحة العنف والتمييز ضد المرأة ، وتأنيث الفقر ، والعمل على زيادة فرص مشاركة المرأة في سوق العمل، حتى أصبحت قضايا المرأة والدعوة لضرورة تمكينها من القضايا المحورية في المجتمع البحريني ، وأصبحت المنظمات الأهلية تمثل قوى ضغط مؤثرة للإسراع في إصدار قانون أحكام الأسرة ، وتعديل القوانين والأنظمة المجحفة بحق المرأة ، وتبني نظام الكوتا، ومنح المرأة البحرينية الحق في منح الجنسية البحرينية لأبنائها من زوج غير بحريني وغير ذلك من القضايا المتعلقة بحقوق المرأة .

تطورات نوعية في برامج وأنشطة المنظمات النسائية.

وفي مجال تقديم الدعم الاجتماعي والقانوني للمرأة نفذت جمعية نهضة فتاة البحرين مشروع مكاتب الإرشاد الأسري التي توفر خدمات استشارية وقانونية واجتماعية للمرأة لمساعدتها على تجاوز مشكلاتها الأسرية وضمان حقوقها الإنسانية والاجتماعية ، بالاستعانة بفريق عمل مختص إضافة إلى متابعة ودراسة أوضاعها وظروفها المتصلة بالمشكلة ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع بعض الجهات الرسمية والأهلية.

ويلاحظ بعض التطور النوعي في أنشطة وبرامج المنظمات النسائية، وكمثال على ذلك .. فقد أعلنت جمعية البحرين النسائية عن برنامج (انطلاقة امرأة) يهدف إلى التمكين العام للمرأة من خلال ورش عمل لتدريب المدربات حول التوعية الحقوقية للمرأة من المنظور الجندري للقيام برفع مستوى الوعي الحقوقي عند المرأة بحسب مفاهيم النوع الاجتماعي.

٥ - تمكين المرأة ذات الاحتياجات الخاصة :

لم تلق المرأة ذات الاحتياجات الخاصة الاهتمام اللازم من قبل المنظمات الأهلية فيما عدا المنظمات الخاصة برعاية المعاقين والتي تنظم برامج لتمكين المعاقين من الجنسين ، إذ تركز هذه المنظمات بالدرجة الأولى على تنمية قدرة المعاق على المهارات الحياتية ، وزيادة فرص دمجه في المجتمع ، ثم تمكينه من احتراف مهنة أو عمل ذي مردود ثابت . وفي هذا المجال نفذت بعض البرامج التدريبية لفئة الفتيات والسيدات في مجال الخياطة وتصفيف الشعر والماكياج .

رابعًا : الصعوبات والمعوقات

أوردت المنظمات الأهلية بعض العقبات والصعوبات التي تعرقل جهودها في مجال تمكين المرأة على النحو التالي:

- قلة الموارد المادية ، حيث إن المنظمات الأهلية تعتمد في مواردها بالأساس على المعونات والمساهمات الواردة إليها من أهل الخير والمؤسسات التجارية والصناعية المحلية ، وهي موارد غير ثابتة مما يجعل الاستمرار في المشروعات رهنا بالقدرة على الاستمرار في تدبير التمويل .
- قلة الكوادر البشرية ذات التخصص والخبرة في مجال نشاط المنظمة ، واعتمادها على المتطوعين مما يجعل فاعلية المشروعات رهنا بمدى التزام وجدية هؤلاء المتطوعين واستمرارية جهودهم في تسيير المشروع .
- عدم توافر أماكن مناسبة لتنفيذ المشروعات ، وعدم تمكن المنظمات من استخدام تقنيات حديثة نظرا لارتفاع تكلفتها.
- قلة خبرة العناصر النسائية في المنظمات في مجالات تمكين المرأة خاصة في مجال التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني .
- غياب التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية في مجال تمكين المرأة .
- غياب التنسيق بين المنظمات الأهلية في مجال تمكين المرأة .
- قلة مشاركة النساء في فعاليات المنظمات النسائية ، أو في الفعاليات الخاصة بالمرأة في المنظمات المختلطة . وعدم قدرة المنظمات على استقطاب النساء للمشاركة والتفاعل مع البرامج والنشاطات الهادفة لتمكين المرأة .
- عدم قدرة المنظمات على تسويق الإنتاج في برامج التمكين الاقتصادي مما يقلل من المردود الاقتصادي لهذه البرامج ويضعف درجة الإقبال عليها .
- غياب التواصل بين المنظمات الأهلية البحرينية مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال تمكين المرأة .

لم تلق المرأة ذات الاحتياجات الخاصة الاهتمام اللازم من قبل المنظمات الأهلية فيما عدا المنظمات الخاصة برعاية المعاقين .

١- قلة خبرة النساء في المشاركة في الشأن السياسي ، وعدم وجود قيادات نسائية قادرة على توجيه العمل السياسي .

١- ضعف البناء المؤسسي لمعظم المنظمات الأهلية ، وعدم قدرتها على التخطيط الاستراتيجي ، وإدارة المشروعات وتقييمها وتطويرها .

١- تركيز معظم نشاطات المنظمات الأهلية على المدن ، وعدم السعي الجاد للوصول إلى الفئات الأكثر حاجة كربات البيوت والمعاقات والقرويات.

١- قوة تأثير الموروث الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمعات المحلية.

١- الفهم المغلوط لدى بعض الأوساط الاجتماعية لتعاليم الدين الإسلامي فيما يتعلق بحقوق المرأة.

تركز النشاط في المدينة والمراكز الحضرية .

الجمهورية التونسية

أ. حفيظة شقير



دمــة

تمثل المنظمات الأهلية أو ما يسمى المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات جزءا من
تمع المدني الذي ينظر إليه المواطنون نظرة إيجابية باعتباره يعمل على احترام
وق الإنسان للنساء والرجال والحريات الأساسية العامة والخاصة، كما يتولى في
ض الأحيان القيام بدور الدولة في توفير بعض الخدمات للمواطنين والمواطنات بعد
تم تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الهيكلي خاصة بعد أن تراجعت الدولة عن
يام بدورها على تلبية كل حاجيات المواطنين والمواطنات.

المجتمع المدني مطالب بالنهوض بالمرأة والدفاع عن الحقوق والحريات.

يكتسب هذا المجتمع أهمية بالغة أمام سلطة الدول والأنظمة القائمة لأنه يحاول
قيق التوازن بين ضعف المواطن الفرد وقوة الدولة.

ومن الناحية النظرية يمثل المجتمع المدني الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد
جماعات على أسس ديمقراطية، أي : المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن
سياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة
ؤسسات بالمعنى الحديث للكلمة (١) .

ولم ينشأ مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الليبرالي على أنقاض الدولة
نما نشأ في تلازم نظري وتاريخي مع مفهومي الدولة والسلطة. فلا وجود لمجتمع
ني في غياب الدولة ، لكن دولة جديدة تختلف عن دولة القرون الوسطى ، يعني دولة
ضمن المواطنة والحرية والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

كل هذه المفاهيم التي رسمها هوبس ولوك ومنتسكيو وروسو ... تشكل منظومة
كاملة تفترض تأسيس حق عام قادر عبر مؤسسات مدنية على رعاية الحقوق الفردية
ضمان استمراريتها (٢).

وهذه المؤسسات المدنية مطالبة اليوم بالقيام بدور مهم جداً وهو .. الدور الأصلي
ي يتمثل في الوقوف إلى جانب كل إنسان ، كل امرأة أو رجل بحاجة إلى حقوق، أو
حروم من حقوقه بسبب الفقر، أو الأمية، أو بسبب السياسات التي تتوخاها الدولة
ن اعتبار وضع المواطنين والمواطنات، أو التمييز السائد في المجتمعات بين النساء
لرجال.

كما يمكن أن يتجسد هذا الدور في النهوض بأوضاع الإنسان والرقي به إلى
رتبة المواطنة. وبالنسبة للنساء تتبلور أهمية هذا الدور في النهوض بأوضاعهن و
مل على تحقيق التمكين القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول قدرة هذه المنظمات على تمكين النساء
تونسيات وتحسين ظروف عيشهن وتوعيتهن بأهمية دورهن في التنمية الإنسانية
حقيق الديمقراطية.

وسنهتم في هذه الدراسة بدور المنظمات الإنسانية والنسائية والتنموية وباقي المنظمات الموجودة في تونس، والتي تلعب أيضًا دورًا في هذا المجال.

لهذا الغرض سنتطرق إلى الموضوع في إطاريه التاريخي والسياسي الحالي لنصل بعد ذلك إلى دراسة المنظمات في حد ذاتها وتقديم الدور الذي تقوم به لتمكين النساء.

أولاً: السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي

بعد الاستعمار الفرنسي ساعدت السلطات الاستعمارية على تأسيس منظمات ثقافية وأدبية ، وذلك لبث الثقافة الفرنسية في صفوف المثقفين التونسيين.

يمكن أن نقول إن المنظمات غير الحكومية بدأت تظهر منذ القرن التاسع عشر في قالب منظمات دينية خيرية تهدف إلى مساعدة الفقراء والمعوزين، كما تعمل هذه المنظمات على بث التعاليم الإسلامية وتنظيم الدروس التربوية والدينية (٣).

بعد الاستعمار الفرنسي ساعدت السلطات الاستعمارية على تأسيس منظمات ثقافية وأدبية ، وذلك لبث الثقافة الفرنسية في صفوف المثقفين التونسيين.

وقد أدى هذا الوضع إلى الوعي بأهمية التنظيم الجماعي من أجل اتخاذ مواقف ضد الاستعمار، ومن أجل تنظيم وتأطير التونسيين وحثهم على الوقوف ضد القوى الاستعمارية، والنضال من أجل التحرر الوطني. وقد لعبت هذه المنظمات دورًا مهمًا عندما تم تعليق أو غلق الأحزاب السياسية الوطنية أو عندما سجنوا القياديين بأوامر وتعليمات من السلطات الاستعمارية.

ومن بين المنظمات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، يمكن أن نذكر جمعية "الخلدونية" التي ظهرت سنة ١٨٩٦، للتبادل الثقافي بين التونسيين والفرنسيين ولتنظيم اللقاءات والندوات والدروس حول التراث الثقافي العربي الإسلامي(٤). ومنذ البداية عملت الخلدونية على نشر ثقافة عصرية إصلاحية.

نشأت سنة ١٩٠٤، جمعية ثانية ذات صبغة ثقافية تهدف بالأساس إلى مساعدة التلاميذ المتخرجين في المعهد الصادقي على الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على نشر وتبسيط العلوم العصرية والتقدم عرفت باسم "**جمعية قدماء الصادقية**" .

اقتصرت هاتان المنظمتان على الأنشطة الثقافية والتعليمية والاجتماعية، وذلك حتى سنة ١٩٠٧، حين نشأت الحركة المعروفة تحت اسم "الشبان التونسيين" التي اتسمت بكونها منظمة ذات طابع سياسي إصلاحي متحرر .

وقد بقي الوضع على حاله إلى سنة ١٩٣٠، عندما عرفت الحركة الجمعياتية تطورًا ملحوظًا، بعد ما كثر غضب التونسيين نتيجة أزمة ١٩٢٩ العالمية ، وأثار السياسات الاستعمارية على ظروف العيش في البلاد وتدهور العلاقات التقليدية

ائدة في المجتمع. فاتسعت رقعة النسيج الجمعياتي ، وظهرت العديد من المنظمات
، جانب المنظمات الخيرية والدينية مثل المنظمات الاجتماعية والمنظمات النسائية
نظمات الطلابية والشبابية والمنظمات الرياضية.

وفي هذا السياق مثلت بوادر العمل الأهلي في تونس تطورًا في اتجاه العمل
معياتي - غير الديني- والشامل للعديد من المجالات ، بل إن العديد من هذه
ظمات لعبت دورًا في النضال من أجل التحرر الوطني، واقترنت بالحركة الوطنية
ىفة عامة. وهذا ما يفسر أسباب القيود القانونية التي وضعتها السلطات
ستعمارية لتضييق مجال العمل الجمعياتي، خاصة مع فرض قاعدة الترخيص
كوين جمعية بعد إصدار أمر بتنظيم الجمعيات سنة ١٨٨٨ (٥). وقد بقي هذا الأمر
اري المفعول حتى سنة ١٩٣٦ بعد إصدار أمر جديد لإدخال مزيد من التضييقات
، حرية تكوين الجمعيات وضرورة الحصول على ترخيص عند تكوين الجمعيات
ستثناء الجمعيات الدينية والثقافية التي لا تخضع إلى أي إجراء عند تأسيسها (٦).

ظهرت أولى المنظمات النسائية منذ بداية سنة ١٩٣٦، وهي "اتحاد النساء المسلمات في تونس" .

تنطبق هذه القواعد القانونية على كل المنظمات والجمعيات التي تأسست منذ ذلك
عين، وشملت المنظمات النسائية التي وجدت منذ بداية القرن العشرين .

وقد ظهرت أولى المنظمات النسائية منذ بداية سنة ١٩٣٦، وهي "اتحاد النساء سلمات في تونس" بمبادرة من السيدة بشيرة بن مراد(٧) ، كامتداد للمؤسسة يتونية واتسمت بالوطنية والإسلام . فكانت تحمل خطابًا مزدوجًا ينادي بضرورة
ترام الأصالة العربية الإسلامية، وفي الوقت نفسه المناداة بأهمية تحسين وضع
ساء لإبراز أنوثتهن وإعطاء قيمة لهذا الجانب .

وعلى هذا الأساس تركزت كل نشاطات هذه الجمعية في العمل من أجل القضاء
، الجوانب الرجعية لأوضاع النساء ، وعملت على توحيد صفوفهن وفي تدعيم روابط
عرفة والصداقة والتضامن بينهن من أجل حماية العائلات، وكذلك لتحقيق
يمقراطية والحرية في البلاد.

أما المنظمة الثانية التي يمكن ذكرها فهي : "اتحاد النساء التونسيات" الذي
سس سنة ١٩٤٤ تحت إشراف الحزب الشيوعي التونسي .

انضمت هذه المنظمة منذ نشأتها سنة ١٩٤٥، إلى"الفيدرالية العالمية للنساء
يمقراطيات". وتركز نشاطها في البداية على مساعدة الجنود والمساجين بعد الحرب
عالمية الثانية ، ومنذ عام ١٩٤٦، عملت هذه المنظمة على الاعتراف بحقوق النساء
لى تحسين ظروف العيش وتشجيع النساء على الشغل خارج المنازل.

لكن منذ عام ١٩٥١، وجهت هذه المنظمة عملها ومطالبها إلى اكتساب الشعب الحق
، التحرر والقضاء على البطالة وتحسين ظروف العمل وإطلاق سراح كل المساجين.

نلاحظ أن عمل هاتين المنظمتين تركز على ضرورة تحسين أوضاع النساء عبر تحقيق التحرر الوطني.

وقد تواصل عمل "**اتحاد نساء تونس**" حتى بعد الاستقلال ولم يكف نشاطه إلا بعد إصدار قانون ٧ نوفمبر ١٩٥٩ الخاص بالجمعيات الذي نص على: ضرورة إعادة تأسيس الجمعيات الموجودة بتقديم طلب ترخيص جديد إلى وزارة الداخلية(٨).

تأسس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية عام ١٩٥٦.

ومنذ بداية الاستقلال وخاصة بعد إصدار مجلة الأحوال الشخصية في ١٣ أغسطس ١٩٥٦، تأسست المنظمة النسائية الأولى التي تسمى اليوم الاتحاد الوطني للمرأة التونسية بإيعاز من الرئيس الحبيب بورقيبة، وذلك لتوعية النساء من أجل التمتع بحقوقهن والعمل على تبسيط أحكام المجلة . وهو الدور الذي مازالت تلعبه إلى الآن هذه المنظمة والذي سنتناوله بالبحث في فقرة موالية .

ويتميز الوضع الحالي بتعدد المنظمات غير الحكومية واختلاف طبيعتها ونظامها القانوني، نظراً لوجود عدة قوانين تتعلق بالجمعيات، من بينها القانون الخاص بالجمعيات والقانون الخاص بقيام المنظمات غير الحكومية بالبلاد التونسية الذي يحدد المنظمات غير الحكومية ، ويفرض الموافقة بأمر من قبل رئيس الجمهورية أو الوزير الأول بتفويض منه على كل مطلب تركيز المقر الأساسي أو المقرات الفرعية أو الممثليات بالبلاد التونسية لهذه المنظمات(٩).

لكن كل المنظمات تخضع إلى النظام العام للجمعيات الذي أتى به قانون الجمعيات المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٥٩، بعد أن تم تعديله مرتين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٢ .

يهدف هذا القانون مبدئيا إلى .. تنظيم ممارسة حرية تكوين الجمعيات، كما تم إقرارها في الفصل الثامن من الدستور التونسي الذي نص على ما يلي : "حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون..".

لكن في الواقع وضع هذا القانون المطبق للفصل الثامن من الدستور شروطاً غير متماشية مع أحكام الفصل الثامن الذي ترك إلى القانون ضبط كيفية ممارسة هذه الحرية وليس تقييدها.

ومنذ عام ١٩٩٢، أدخل المشرع معياراً جديداً لتحديد طبيعة الجمعيات متصل بتصنيفها حسب مجالات اختصاصها. وفي هذا الصدد، ينص الفصل الأول من القانون على ما يلي : ".. و تخضع أيضًا الجمعيات حسب نشاطها وغاياتها إلى التصنيف التالي :

- الجمعيات النسائية .
- الجمعيات الرياضية .

- الجمعيات العلمية .
- الجمعيات الثقافية والفنية .
- الجمعيات الخيرية والإسعافية والاجتماعية .
- الجمعيات التنموية .
- الجمعيات الودادية .
- الجمعيات ذات الصبغة العامة .

ويقع التنصيص على صنف الجمعية ضمن التصريح الذي يقدمه الأشخاص لراغبون في تكوينها وكذلك ضمن الإدراج بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.." (١٠).

ثانيًا : الوضع الحالي للجمعيات في تونس ، ووزن جمعيات المرأة

من المؤكد أن عدد الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية تضاعف أكثر من ٣ مرات مقارنة مع الفترة التي ظهر فيها قانون الجمعيات سنة ١٩٥٩، وتواصلت إلى سنة ١٩٨ ، والتي تميزت بأحادية العمل الجمعياتي وانحصاره في المنظمات الموالية حزب الحاكم الذي بقي حزبًا واحدًا محتكرًا كل أجهزة السلطة وكل الفضاءات العامة ما فيها الفضاءات الجمعياتية.

١- تقديم الجمعيات من خلال التصنيف القانوني

منذ ١٩٨٨ ، ازداد عدد الجمعيات، خاصة بعد تعديل القوانين الخاصة بالحريات القانون المتعلق بالجمعيات بصفة خاصة وتشجيع العمل الجمعياتي في تونس. لكن نذ أن بدأت الدولة تطبق برنامج الإصلاح الهيكلي وتتخلى شيئًا فشيئًا عن وظائفها لاجتماعية تجاه المواطنين والمواطنات؛ مما أدى إلى أن تلعب المنظمات التنموية دور لدولة وتساعد الطبقات المعوزة في البلاد للرقي بهم وتحسين ظروف عيشهم بمقاومة لفقر والبطالة، وتتوخى"مقاربة مساهمتية" تسعى إلى تحقيق التنمية العامة للبلاد التنمية الخاصة للمنتفعين بالاعتماد على الذات للنهوض والرقي.

وبالمقارنة مع الفترة السابقة التي تبدأ في التسعينيات فقد ارتفع عدد الجمعيات ن ٥١٨٦ بالبلاد سنة ١٩٩٥ إلى ٨٤٤٤ جمعية سنة ٢٠٠٤، منها ٥٠٠ جمعية تعمل خارج البلاد(١١) .

تضم كل هذه الجمعيات ما يقارب مليونًا و٧١ ألف منخرط، فيما بلغ عدد لأعضاء في الهيئات المديرة ٥٣٥٠٠ عضو . أما بالنسبة لتوزيع الجمعيات حسب لصنف فهو كالآتي :

الجمعيات	٢٠٠٤	١٩٩٥
– جمعيات فنية وثقافية	٥٦٢٤	٣١٧١
– جمعيات رياضية	١٠٩٩	٨٢٢
– جمعيات ودادية	٤٩١	٤٠٠
– جمعيات تنموية	٤٦٠	١٢٦
– جمعيات خيرية وإسعافية واجتماعية	٣٧١	٥٠٩
– جمعيات علمية	٣٠٦	١١٥
– جمعيات ذات صبغة عامة	٨٢	٤١
– جمعيات نسائية	١١	٢
– المجموع	٨٤٤٤	٥١٨٦

١١ منظمة نسائية في تونس .

نلاحظ أن أكثر المنظمات التي قد عرفت تطوراً هي .. المنظمات التنموية التي تحول عددها من ١٢٦ إلى٤٦٠ والجمعيات النسائية التي انتقلت من ٢ إلى ١١ منظمة والجمعيات ذات الصبغة العامة التي تضاعف عددها .

ويمكن أن نضيف إلى جانب هذه المنظمات المنظمات الملقبة بـ"**المنظمات الوطنية**" وهي .. المنظمات التي بقيت عموما تتسم إلى يومنا هذا بالأحادية ولا تقبل أي تنافس لها، ومنها الاتحاد التونسي للشغل الذي يضم في صفوفه قطاع العمال والشغالين أو المنظمة التونسية للصناعة والتجارة التي تضم قطاع الأعراف والصناعات التقليدية أو اتحاد الفلاحين والصيادين الذي يمثل الفلاحين والصيادين .

لكن تقديم الجمعيات بهذه الطريقة لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية عن وضع الجمعيات ودورها في البلاد، لذلك علينا أن نقدم معايير ثانية لفهم الواقع.

٢- خصائص الحياة الجمعياتية في البلاد ووضع منظمات المرأة

لمزيد من تسليط الضوء على الجمعيات في تونس، يمكن اعتماد تصنيفات أخرى إلى جانب التصنيف الذي وضعه قانون الجمعيات في تونس، وهي تصنيفات ترجع إلى طبيعة عمل المنظمات وإلى علاقة الجمعيات بالعمل السياسي .

■ التصنيف بالاعتماد على نشاط الجمعيات

في هذا الإطار نجد **جمعيات خيرية واجتماعية** : كما هو موجود في معظم الدول العربية، هذه الجمعيات هي.. أقدم الجمعيات وقد تأسست للقيام ببعض الوظائف الاجتماعية وتقديم المساعدة الاجتماعية إلى بعض الفئات الضعيفة مثل المعاقين أو

المعوزين لتلبية حاجاتهم و شؤونهم الاجتماعية والتربوية ويمكن أن نذكر في هذا الصدد.. الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، الذي يتولى مساعدة الفقراء بمناسبة الأعياد وعند بداية السنة الدراسية .

جمعيات تنموية : منذ أن بدأت الدولة تطبق برنامج الإصلاح الهيكلي الخصخصة كان لابد من مواجهة الآثار السلبية لتخلي الدولة عن المجالات الاجتماعية، فقد تولت بعض المنظمات التنموية إقامة وتمويل مشاريع صغيرة لتشجيع العمالة وتحسين مستوى العيش والتدريب على القدرات الشخصية. كما لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً في مساعدة الفئات الضعيفة من النساء والرجال على البحث عن موطن رزق .[١٢]

يمكن أن نذكر على سبيل المثال "التجمع النسائي من أجل التنمية الفلاحية" التابع للتجمع من أجل التنمية الفلاحية وهي منظمة تابعة لمنظمة "أسد"[١٣] تعمل أساساً في الريف التونسي بمنطقة زغوان لتأطير النساء الفلاحات والحرفيات منهن وتدريبهن على كيفية التمتع بالقروض الصغيرة والتصرف فيها. كما بدأت بعض المنظمات تلعب دور الوسيط أو حلقة الوصل بين المواطنين والمواطنات والدولة فيما يسمى "مظلة المشروعات الصغيرة" و تقوم بتمويل بعض المشاريع الصغيرة عن طريق قروض صغيرة تحصل عليها من المنظمات الدولية أو صناديق التمويل لفائدة المواطنات والمواطنين المعوزين.

جمعيات بيئية : انتشرت هذه المنظمات في تونس مع بداية تنظيم المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة من قبل منظمة الأمم المتحدة ، وهي تهتم الآن بالتربية البيئية والتوعية لحماية البيئة .

■ **التصنيف بالاعتماد على الاختصاص** : نجد في هذا الصنف مجموعة كبيرة من **المنظمات النسائية** وعددها ١١ وهي :

١ - الاتحاد الوطني للمرأة التونسية .

٢- جمعية أمهات تونس .

٣- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية .

٤- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات .

٥- الجمعية النسائية "تونس٢١" .

٦- جمعية العمل النسائي من أجل التنمية المستديمة .

٧- جمعية النساء من أجل التنمية المستديمة .

٨- جمعية النساء والتنمية .

٩- جمعية النهوض بالعائلة والمرأة المهاجرة .

١٠- لجنة المرأة التابعة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان .

١١- لجنة نساء الهلال الأحمر .

تختلف هذه المنظمات من حيث طبيعة أهدافها والغاية التي أنشئت من أجلها. البعض منها تقتصر مهامه على تعليم البنات وتوفير فرص التدريب والتكوين المهني وتنظيم برامج لمحو الأمية وفتح مشاريع مهنية لفائدة النساء في إطار سياسة الدولة ووفقا لاتجاهاتها. أما البقية، وعددهم أقل فهي تهتم بالتربية على حقوق الإنسان والعمل على إلغاء التمييز ومساندة النساء ضحايا العنف بكل مظاهره .

منظمات الطفولة : تعنى هذه المنظمات بالأطفال، وتقوم بدور ريادي في بعض الأحيان تجاه الأطفال والمراهقين المنحرفين للعمل على إدماجهم في المجتمع.

أقلية من المنظمات النسائية تنشط على محور إلغاء التمييز والتربية على حقوق الإنسان .

الجمعيات الإنسانية والحقوقية : هي.. الجمعيات التي تعنى بالإنسان بصفة عامة، وتعمل على الارتقاء به إلى المواطنة، وعلى الدفاع عن حقوقه، ويمكن أن نذكر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أو فرع تونس لمنظمة العفو الدولية ، وهما منظمتان تتوليان التربية على حقوق الإنسان والدفاع عنها لدى السلطة السياسية .

النقابات والاتحاديات المهنية : بصفة عامة تفيد التجارب التونسية أن غياب التنافس النقابي لا يسمح بتدعيم دور النقابة ؛ إذ تتحول النقابة من آلية دفاعية ونضالية إلى أداة وجهاز لتطبيق سياسة الدولة .

■ **التصنيف بالاعتماد على طبيعة المنظمات غير الحكومية** : نجد عدة أنواع :

منظمات مستقلة ومنظمات غير مستقلة : تنشأ المنظمات المستقلة بإرادة منخرطيها ولا تخضع لإرادة أية سلطة مادية أو معنوية أو سياسية أو غير سياسية ، بينما تبقى المنظمات غير المستقلة تابعة للسلطة الحاكمة ، ويقتصر دورها على تأييد وتطبيق سياستها؛ لذا فهي منظمات تتمتع غالبًا بإمكانات الدولة وبحرية كاملة عند القيام بنشاطاتها .

منظمات مطلبية دفاعية ومنظمات مؤيدة : يمكن الرجوع إلى طبيعة المنظمات للتمييز بين المنظمات المؤيدة والمنظمات المناضلة، فالمنظمات المؤيدة هي.. منظمات تابعة للدولة أو للحزب الحاكم. أما المنظمات المطلبية الدفاعية فهي يمكن أن تصنف من بين مجموعات الضغط لكونها تدفع دائمًا نحو احترام حقوق الإنسان التي ظهرت لحمايتها والنهوض بها . وهي في غالب الأحيان المنظمات الإنسانية والنسائية التي تحاول تطوير خطاب وثقافة حقوق الإنسان للنساء والرجال، وتبديل ثقافة التمييز بثقافة المساواة ، وتعويض عقلية الخضوع بالاحترام المتبادل واعتبار الذات واحترام قدرات الشخص.

٣- وضع النساء في الجمعيات :

مما لاشك فيه، يختلف وضع النساء حسب طبيعة المنظمات، مختلطة أم غير مختلطة . فعندما تكون المنظمة مختلطة يبقى وجود النساء ضعيفًا جدًا. فإذا أخذنا مثال الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي المنظمة النقابية الوحيدة في البلاد ، نلاحظ أن كل الهياكل تكاد تكون مخصصة للرجال. يتوزع المجموع العام في العضوية النقابية على مجموع ٢٦ ولاية و٤٦ نقابة أو جامعة ومكتب تنفيذي. وفي هذه الهياكل لا تمثل النساء إلا ١,١٠٪ من المجموع، وهي نسبة ضعيفة جدًا لا تعكس إسهاما حقيقيًا للنقابيات في أخذ القرار داخل الاتحاد العام التونسي للشغل .

يختلف وضع النساء حسب طبيعة المنظمات، مختلطة أم غير مختلطة . فعندما تكون المنظمة مختلطة يبقى تواجد النساء ضعيفًا جدًا .

ونلاحظ غيابًا تامًا للنساء على مستوى المكتب التنفيذي، وغيابًا تامًا في مكاتب الاتحاديات الجهوية (اتحاد جهوي في كل ولاية) والنقابات العامة والجامعات إذ لا نجد إلا مسؤولة واحدة بالاتحاد الجهوي بزغوان و١٢ مسؤولة مقابل ٤٠٧ مسؤولات في النقابات والجامعات (١٤).

أما في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإن نسبة النساء في فروع الرابطة الموجودة في أهم المدن التونسية تمثل ١٢,٥٪ سنة ٢٠٠٤، بينما نجد في الهيئة المديرة لهذه المنظمة ٣ نساء على ٢٥ مسؤولا (١٥).

وبصفة عامة وحسب إحصائيات صادرة عن مركز "إفادة" (١٦) فإن عضوية المرأة في المنظمات هي بمقدار ١١,٥٪ .

عضوية المرأة في المنظمات المختلطة ١١,٥٪ .

وتبين هذه الإحصائيات أن عدد الجمعيات التي تترأسها امرأة يبلغ ١١,٥٪، ويرتفع عدد المتطوعات في الجمعيات التنموية ليبلغ ٢٢٪ ، فيما تمثل النساء ٣٤,٣٪ من الأعوان القارين بالجمعيات و يبلغ عددهن ١١٠٨ ، وترتفع نسبة النساء من الأعوان القارين في الجمعيات التنموية لتصل إلى ٥٠,٢٪ (١٧).

في المنظمات التنموية يبقى الانخراط فيها مرتبطًا بالعمل الذي تقوم به هذه الجمعيات وبالخدمات التي تقدمها للنساء ؛ خاصة عبر اسناد القروض الصغيرة وتسديدها . وهنا يصبح الانخراط في العمل الجمعياتي نتيجة للدور الذي تلعبه هذه الجمعيات تجاه النساء .

وفيما يتعلق بالمنظمات النسائية (غير المختلطة) فالوضع يختلف حسب طبيعة المنظمة. وذلك عندما تكون المنظمات النسائية مستقلة يبقى الانخراط النسائي التطوعي في هذه الجمعيات محدودًا لعدة اعتبارات، ترجع أهمها إلى صعوبة العمل الجمعياتي المستقل ومخاطره في بيئة غير ديمقراطية بصفة عامة ، وكذلك إلى عدم اقتناع النساء بضرورة اكتساح الفضاء العام الذي يبقى فضاء ذكوريًا بالأساس. وأيضًا إلى صعوبة التوفيق بين المسؤوليات المنزلية والمهنية والسياسية والجمعياتية .

وفي المنظمات النسائية الموالية للحزب الحاكم يكون الانخراط فيها مرتبطا بالانتماء إلى الحزب الحاكم، وإلى مدى تطبيق سياسته . فالنساء المنتميات إلى الاتحاد النسائي هن ينتمين جميعًا إلى الحزب الحاكم .

هكذا يختلف انخراط النساء في المنظمات والجمعيات حسب درجة الاقتناع بالدور المناط بعهدتها وبعلاقتها بالسلطة السياسية وبالحزب الحاكم .

لكن يبقي السؤال المطروح هو ما مدى قدرة هذه المنظمات على تمكين النساء؟ للإجابة عن هذه الإشكالية سنتخذ من بعض النماذج دليلاً على دور منظمات المجتمع المدني بصفة عامة في تمكين النساء .

يختلف انخراط النساء في المنظمات والجمعيات وفقاً لعدة عوامل منها علاقتها بالسلطة السياسية وبالحزب الحاكم .

ثالثا : تمكين النساء من قبل المنظمات الأهلية - دراسات حالة

في هذا العرض سنعتمد على ٣ أمثلة :

الحالة الأولى : منظمة "أندا" وهي منظمة تنموية ، **الثانية** يتعلق بالمنظمة النسائية الرسمية أي "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" ، **الثالثة** منظمة نسائية مستقلة وهي "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"

١ – تجربة "أندا العالم العربي للإقراض الصغير"

"أندا العالم العربي" هي منظمة دولية غير حكومية تعمل دون غاية ربحية، اختصت منذ بداية نشاطها في تونس سنة ١٩٩٠ ، في مجال منح القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع الصغرى.

وهذه المنظمة هي فرع من عائلة " أندا العالم الثالث" التي يوجد مقرها حاليا بدكار (السنغال) وهي تتوزع جغرافيًا على ٢١ دولة و٤ قارات.

يتمثل هدف أندا الجوهري في مساعدة أصحاب المشاريع الصغرى في تونس على تطوير مشاريعهم وتحسين مداخيلها.

تمنح هذه المساعدة في شكل قروض صغيرة لهذه الفئة من المتدخلين اقتصاديا. إلى الآن، تدعم المنظمة ٢٥٠٠٠ صاحب مشروع صغير، وتطمح إلى تحقيق رقم ١٠٠٠٠٠ مستفيد من هذه القروض سنة ٢٠٠٨، وذلك بعد أن حققت اكتفاءها الذاتي autosuffisance منذ سنة ٢٠٠٣ .

منذ تأسيسها أمنت هذه المنظمة بضرورة محاربة الفقر. ولهذا الغرض كان لا بد لها من التفكير في تحسين سبل الانتفاع من القروض الصغرى والخدمات المالية التي تعرضها المنظمة في مجال تدخلها . لكن منح المساعدة المادية لا يكفي بمفرده لتحقيق الهدف التنموي الذي تصبو إليه أندا.

ولذلك تضافرت هذه الخدمة مع تقديم الإحاطة المعنوية والتعليمية اللازمتين لكي يكون المستفيد من القرض قادراً على حسن التصرف به، من ناحية أخرى، وانطلاقًا من تجربة أندا في تونس ، وبدْءًا من سنة ١٩٩٥ ، وجهت المنظمة خدماتها إلى النساء بنسبة ٩٢٪ من المستفيدين إجمالا بالقروض الصغرى .

يفسر هذا التركيز على العنصر النسائي بعدد من العوامل، فمن ناحية أولى.. النساء هن الأكثر تضرراً من الفقر لقلة مواردهن ومحدودية إمكانية تحصلهن على القروض وهو ما يلقي بظلاله على بقية أفراد العائلة ويضر مستوى عيشها .

منذ سنة ١٩٩٥ ، وجهت المنظمة خدماتها إلى النساء بنسبة ٩٢٪ من المستفيدين إجمالا بالقروض الصغرى .

من ناحية أخرى ، لاحظ أعوان المنظمة أن النساء هن الأكثر وفاء بديونهن تجاه أندا، ولذلك وجب تمكينهن من أسباب النجاح .

للوهلة الأولى، يبدو الهدف الأساسي لـ"أندا" العالم العربي هو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء ، وهو الشكل الواضح لتدخل المنظمة عبر منح القروض الصغرى ولكن من خلال توزع المنظمة جغرافيًا داخل البلاد التونسية بـ ٢٥ معتمدية من ولايات تونس الكبرى . كان من السهل استخلاص العلاقة الجدلية بين فقر النساء والظروف الاجتماعية المحيطة به. لذلك توجهت المنظمة إلى تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة لصاحبات المشاريع الصغرى بهدف دعم قدراتهن الاقتصادية وتحسين ظروف عيشهن.

بالتالي يمكن أن نقول إن" أندا"، ومن موقعها كمنظمة تسعى إلى القضاء على الفقر ، تلعب دوراً مهمًا في تقوية النساء ، أولاً من الناحية الاقتصادية ثم من جوانب اجتماعية وقانونية ولنقل أيضًا سياسية.

يبرز دور أندا الاقتصادي في منح القروض الصغرى التي تمثل حلاً للعديد من المتدخلين في مجال القطاعات المهمشة واللاتي يبادرن بمشاريع صغيرة دون أن يتمكن من الحصول على دعم الدولة أو الدعم البنكي لعدم قدرتهن على توفير الضمانات التنموية.

حسب إحصائيات سنة ٢٠٠٠ ، تتدخل أندا بأكثر من ٩٠٪ من حرفائها من العنصر النسائي وتمنحهن قروضًا تتراوح قيمتها بين ١٠٠ و٢٠٠٠ درهم للشخص الواحد.

في أغلب الحالات، ٣٧٪ من المستفيدات هن أميات، لم يتمتعن إلا بتعليم ابتدائي متواضع .

في أغلب الحالات وبنسبة ٧٨٪ من النساء صاحبات المشاريع الصغرى متزوجات، و يتوزع نشاطهن على القطاعات التالية :

٦٩٪ يمارسْن النشاط التجاري.

٢٤٪ منتجات.

٧٪ يشتغلن في قطاع الخدمات.

توجد مؤشرات على دور "أندا" في التمكين الاقتصادي للنساء :

- **المؤشر الأول** : منذ سنة ١٩٩٥، حصلت تقريبا ١٥٠٠ امرأة على قرض صغير وفي عام ١٩٩٨، بعض هذه الحريفات حصلن على قروض من لدن البنك التونسي للتضامن. ومن الثابت أن المستفيدات من القروض استخدمن هذه الأموال بغية تحقيق الاستقلالية المالية ، وهو ما يضفي على حياتهن مسحة من الاستقرار والاطمئنان. فحسب النقاشات والعمل الميداني إلى جانب نشيطات "أندا" لاحظ أعوان المنظمة أن المنتفعات بالقروض صرن قادرات على التعامل بلغة الأموال، وعلى المبادلة التجارية، وعلى التوجه إلى البنوك، وعلى المساهمة في ميزانية العائلة وما ينتج عنه من مشاركة في أخذ القرار داخل المحيط العائلي.
- **المؤشر الثاني** : يتمثل في تمكن عدد من النساء من الادخار المالي بنسبة ١٠٪ من مداخيلهن، وطبعا تختلف طريقة الادخار حسب المستوى التعليمي لصاحبة المشروع. هذا التطور الاقتصادي يسهم دون شك في تطور مظاهر عيش الأسرة كافة فبعضهن تمكن من اقتناء الهوائيات والمكيفات، بل وفي حالات كثيرة تمكن من اكتساب منزل خاص أو قطعة أرض.
- **المؤشر الثالث** : لا يمكن أن نغفل الإشارة إلى أن نوعية المشاريع في حد ذاتها قد تطورت نسبيًا. ففي بداية عمل "أندا" كانت التدخلات من خلال القروض الصغيرة تقتصر على مجالات تقليدية كتربية الدواجن ، والآن تقترح النساء مشاريع جديدة مثل مشغل خياطة وحضانة أطفال ومتجر لبيع الملابس المستعملة.

بصفة عامة توازي الاستقلالية المالية عند النشيطات الكرامة ، فهن يصرحن بأنهن أقدر الآن على التأثير في محيطهن، وخاصة العائلي فالاقتصادي يؤثر في الشخصي. عندما تثمر الجهود المالية يصبح النساء أكثر ثقة بأنفسهن ويتمكن من تحقيق الذات بل إن أزواجهن يحترمنهن أكثر لأهمية دورهن الإنتاجي .

وعلى المستوى الشخصي، صار بإمكان بعض نشيطات "أندا" رفض الزواج المبكر وعدم الموافقة عليه، مثلما أصبح بإمكانهن اختيار نموذج العائلة المصغرة من خلال استعمال وسائل لتحديد النسل حسب القدرة الاقتصادية للأسرة.

كذلك على المستوى الشخصي، صار للمستفيدات من قروض"أندا" إمكانية السفر وممارسة النشاط التجاري خارج الحدود التونسية بسوريا أو ليبيا وتركيا ، إضافة إلى الأسواق الداخلية للبلاد .

من هنا ، يمثل دعم النساء اقتصاديًا مقومًا جوهريًا لاكتسابهن ملامح شخصية صلب والجانب الاقتصادي يفضي إلى استثمار مهم وهو تعليم الأطفال، وكل هذا درج ضمن رغبة النساء في الارتقاء الاجتماعي وتحسين ظروف عيشهن في كنف كرامة.

بذلك ندرك أن مهمة "أندا" في تمكين النساء انطلقت منهن وبدافع اقتصادي، لكي كتسي صبغة اجتماعية تكسب المستفيدات وصاحبات المشاريع الصغرى عقلية جديدة تلائمة مع تطور القطاعات الاقتصادية والظروف الاجتماعية العامة، وخاصة الخروج ى فضاءات أخرى تقطع مع عقلية انغلاق الريف، وتسهم في اكتساب المرأة وعيًا دورها الاجتماعي والتنموي .

توجه اقتصادي واجتماعي للنساء يخلق عقلية جديدة.

اجتماعيًا أيضًا، خلقت" أندا" من خلال تقنية المجموعات المتضامنة فرصة لخروج لنساء صاحبات المشاريع الصغرى من حالة الصمت ، وذلك لأن هذه الطريقة تمكن عددا من النساء المستفيدات من القروض بشكل متكافل من الاجتماع لمرات ثلاث أعوان المنظمة لدراسة المشاريع، وما تتيحه هذه الاجتماعات من فرص حوار وتبادل راء وتجارب ونمو شعور بالتضامن الاقتصادي بالدرجة الأولى والاجتماعي والإنساني درجة ثانية. هذه الطريقة سمحت للنساء بطرح السؤال وبالنقاش حول الحلول بالتفكير المشترك ، وبالتالي فهناك أرضية تدفع للتنافس والرغبة في تطوير نشاطهن اكتساب الخبرة اللازمة.

حققت"أندا" في مجال تدخلها عبر القروض الصغيرة نقلة نوعية مهمة من حيث تمكين النساء اقتصاديًا ، وما لهذا من آثار على المستوى الشخصي والاجتماعي، لكن لوعي بأن الاقتصادي في حاجة دائما إلى التمكين القانوني، وأحيانا السياسي أعطى لمنظمة دورًا ثانويًا لا يقل أهمية عن جوهرها الاقتصادي .

بالنسبة للجانب القانوني، تجدر الإشارة إلى أن "أندا" قد اضطلعت بنوع من لإحاطة والتوجيه المستمرين فهي توفر للنشيطات دورات تدريبية لإرشادهن قانونيًا كأن تطرح عليهن طرق التعامل القانوني مع البنوك فتشرح لهن الإجراءات والحقوق والفوائد وتكسبهن الوعي القانوني من خلال اطلاعهن مثلا على أهمية الحيطة والتأمين لاجتماعي على ذواتهن و على مشاريعهن

تكسب مثل هذه النماذج النساء وعيًا بحقوقهن و تكفل بنسبة كبيرة نجاح مبادراتهن.

من الناحية السياسية، لا نستطيع أن نكون متفائلين أكثر مما يجب ، ولكن لنقل ن تقنية المجموعة المتضامنة تسمح للنساء بالتدرب على الديمقراطية بإعطاء آرائهن وسماع آراء الأخريات.

في عدد من المجموعات وحتى المختلطة منها تم انتخاب بعض النساء صاحبات المشاريع كرئيسات للمجموعة نظراً لاجتهادهن و سمعتهن الاقتصادية الجيدة.

كما فتحت "أندا" أمام حريفاتها فرصة المشاركة من خلال لجان الحرفاء في التعبير عن طموحاتهن وانتظاراتهن من المنظمة ومن خدماتها.

تؤكد متابعة عدد من التجارب والنظر إلى النجاحات التي تحققها المستفيدات من القروض الصغرى أن العامل الاقتصادي إذا اقترن بالوعي بالذات وبالدور الاجتماعي وبحقوق المواطنة؛ يجعل المرأة أكثر حيوية داخل الفضاء الخاص ومنطلقة داخل الفضاء العام. لذلك تصر منظمة أندا على مواصلة الاضطلاع بالدورين: المساعدة المالية بفوائد قليلة والإحاطة المعنوية بالنساء في سبيل القضاء على تفقيرهن وتحقيق تمكينهن الاقتصادي.

٢ – تجربة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية

تأسس الاتحاد النسائي سنة ١٩٥٦ بمبادرة من رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، السيد الحبيب بورقيبة ، إثر حصول الدولة التونسية على الاستقلال وإصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة ١٩٥٦ ، وكان في البداية يحمل اسم الاتحاد القومي النسائي التونسي.

تعريف المنظمة : حسب ما جاء في النظام الداخلي لهذه المنظمة فهي تعرف بعناصر ثلاثة :

أولاً : هي منظمة نسائية، والمنظمات النسائية تمثل نوعًا من المنظمات المختصة في تأطير صنف معين من الناس وفي هذه الحالة النساء. ويتجلى هذا التخصص على مستوى عضوية المنظمة المقتصرة على النساء وعلى مستوى أهدافها المتوجه أساسًا للنساء . ويلاحظ أن تعريف الاتحاد الوطني للمرأة التونسية يستند إلى التصنيف القانوني للجمعيات.

ثانيًا: يمثل الاتحاد النسائي منظمة وطنية ضمن بقية المنظمات المصنفة كمنظمات وطنية. في الحقيقة يصعب التحديد الدقيق المقصود من عبارة "منظمة وطنية". فمصدر هذا التعريف لا يعدو أن يكون سياسيًا ينطلق من انتماء عدد من المنظمات إلى ما يسمى بالإصلاح السياسي في تونس، وحسب المهام السياسية المنتظرة منها ولكن لنصطلح على أن المنظمة الوطنية هي.. كل مجموعة مهيكلة ولها صبغة اجتماعية أو اجتماعية – مهنية ، وتكون مؤسسة بمبادرة من الحزب الحاكم وتمثل بالتالي امتداداً له ، وأداة مهمة لتأطير النساء ولتمرير برامج وسياسات الحكومة .

ثالثًا: يعتبر الاتحاد منظمة ذات مصلحة عامة. وهذا العنصر أكثر غموضًا إذ لا وجود لتحديد قانوني أو سياسي له. غير أنه يقارب العبارة القانونية "منظمة ذات مصلحة قومية" وهي صفة تمنح لمنظمة ما حسب إجراءات تأسيسها وطرق نشاطها والهدف من تكوينها. ولهذا العنصر - على عدم دقته- أثره على مستوى توسيع أهلية تصرفها المالي .

أهداف المنظمة : في هذا الإطار، تعمل المنظمة في المجال النسائي بغية رفع مستوى المرأة في المجالات الثقافية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وضمان تمتعها بحقوق متساوية لحقوق الرجل في جميع الحالات. أيضًا تسعى المنظمة إلى توفير فرص متكافئة في الشغل وزيادة تطويرها للوصول إلى أهم الوظائف . كما تعمل على مساعدة النساء على ممارسة حقوقهن والدفاع عنهن ودعوتهن للالتزام بمسؤولياتهن إزاء العائلة والمجتمع والمحافظة على شخصيتهن الوطنية الأصيلة لتكون في خدمة الوطن .

أخيرا يسعى الاتحاد إلى دعم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة والعمل على تطوير العقليات لإرساء علاقات أفضل بين المرأة والرجل .

إن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطًا بنقطتين جوهريتين يحددان نشاط الاتحاد الوطني للمرأة التونسية ودوره في مجال تمكين النساء. أولا الإيديولوجية التي ينطلق منها الاتحاد، ثم علاقة الاتحاد بالحزب الحاكم. والنقطتان غير منفصلتين، فلنتعرض إذا إلى الثانية لكي نبين تدريجيا تأثيرها على الأولى وبالتالي تحديدها لدور المنظمة في تمكين النساء.

تجربة الاتحاد الوطني : لا يمكن التعرض إلى تجربة المنظمة دون الوقوف على العلاقة التي تربط هذه المنظمة بالحزب الحاكم .

بالنسبة لهيكلة المنظمة، تجدر الملاحظة إلى التقاطع بينها وبين الحزب الحاكم سواء على المستويات المحلية أو الجهوية أو المركزية. محليًا مثلاً، للاتحاد النسائي فروع ودوائر محلية ومجلس محلي وهي تركيبة الهياكل المحلية للتجمع الدستوري الديمقراطي (الخلية، الشعبة، الجامعة).

أما بالنسبة للتبعية السياسية، فثمة مظهران لهذا الارتباط، يتعلق **الأول** بالانتماء السياسي لقيادة المنظمة. فكل العناصر المكونة لها ينتمون للحزب الحاكم ومنذ تأسيسها لم يوجد أي عنصر ذي لون سياسي آخر أو مستقل، وكذلك الأمر بالنسبة للهياكل الجهوية والمحلية.

المظهر الثاني يتعلّق بالعمل السياسي للمنظمة، وهنا يلعب الاتحاد الوطني للمرأة التونسية دوراً مهمًا لتوجيه الجماهير النسائية وتعبئتها لمساندة الحزب الحاكم .

بل أكثر من ذلك، كان التحالف الانتخابي أحد ثوابت المنظمة منذ تأسيسها، فقد كانت ترشح منخرطاتها ضمن القائمات الانتخابية التي يرأسها الحزب.

إن هذه التبعية قديمة قدم المنظمة. تاريخيًا، فقد نشأ الاتحاد بمبادرة القيادة السياسية، بعد ذلك لم تكتف السلطة بالتضييق على الاتحاد الإسلامي لنساء تونس (١٩٣٦)، الذي ارتبط بالأوساط الزيتونية فكان الاتحاد ذا توجه إسلامي محافظ ومتشدد حتى توقف نشاطه (١٩٤٤)، أو كذلك بتشديد الخناق على اتحاد النساء التونسيات بداية من سنة ١٩٥٦، بوسائل أمنية ، لارتباط هذه المنظمة الجماهيرية بالأوساط اليسارية وتحديداً - بالحزب الشيوعي التونسي- بل وجعلت السلطة من الاتحاد المنظمة النسائية الوحيدة بداية من سنة ١٩٦٣ إثر المنع السياسي لوجود أي تنظيمات خارج الحزب الحاكم أو غير مرتبطة به بدعوى مقولة : الوحدة القومية .

مركز الإحاطة الاقتصادية لتمكين المرأة .

ولكن نسبيًا، يعد الاتحاد الوطني للمرأة التونسية منظمة مهيمنة منذ تأسيس الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الذي غير موقع الاتحاد بين الجمعيات النسائية وأعلن عن الوجود القانوني للحركة النسائية المستقلة.

إن ارتباط الاتحاد الوطني للمرأة التونسية - تنظيميًا وسياسيًا- بالحزب الحاكم يمثل سببًا رئيسيًا لتطور هياكلها وأهمية مواردها المالية ووسائل عملها داخل البلاد.

بالنسبة للتمكين الاقتصادي : جاء في اللائحة السياسية التي تبنتها المنظمة في مؤتمرها الأول المنعقد سنة ١٩٥٨ "يؤيد الاتحاد تأييداً مطلقًا السياسة الرشيدة للبلاد التونسية التي تسلكها حكومتنا الوطنية" وجاء في اللائحة الاقتصادية "تأييد الرئيس وحكومته في السياسة الاقتصادية الرشيدة المتبعة في الداخل والخارج " .

الآن، والأكثر جدة من هذه الأمثلة، تنص لائحة المؤتمر العاشر المنعقد سنة ١٩٩٥ على "مواصلة المساندة الكاملة لسياسة التغيير والاندماج الفاعل في برنامج الإصلاح الشامل"، ونظراً لهذا التماهي بين التوجهات، فإن مطالب المنظمة محدودة، فالمؤتمر العاشر لم ينص في لائحته إلا على مطلب اقتصادي واحد تعلق بدعم حقوق المرأة العاملة في القطاع الخاص وهو ما لا يعدو أن يكون إلا مطلبًا جزئيًا بالنظر إلى كل أشكال التمييز الاقتصادي الذي تتعرض لها النساء ، وبالنظر إلى كل أشكال تفقير النساء.

هذا الانسجام مع سياسة الدولة لا يمنع من التوقف عند عدد من الخدمات الاقتصادية التي يوفرها الاتحاد. تتعلق هذه الخدمات أساسًا بمركز الإحاطة الاقتصادية الذي بعث في ١٤ أغسطس ٢٠٠٤ بهدف توجيه النساء لبعث نشاطات اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى دور المركز في تأطير باعثات المشاريع الصغرى وتشجيع المبادلات المالية مع البنك الوطني للتضامن مع الصندوق الوطني للتشغيل ٢١-٢١.

كان بعث هذا المركز بنية المساعدة على تشغيل النساء وذلك نظرًا لارتفاع نسبة البطالة في صفوفهن وقلة عروض الشغل عليهن وقلة المؤسسات الخاصة الموجهة لهن.

تسعى المنظمة إلى إدماج النساء والفتيات اللواتي لم يسعفن بتعليم جيد في الدّورة الاقتصادية عبر منحهن القروض الصغرى عن طريق البنك الوطني للتضامن وصندوق ٢١-٢١، وذلك طبقا لأحكام الفصل الثالث من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٩ المؤرخ في ١٥ يولية ١٩٩٩، والمتعلق بالقروض الصغيرة المسندة من طرف الجمعيات وتحدد الفصول ٦ و٧ الشروط العامة لكي تتمكن الجمعيات من إسناد هذه القروض. غير أن الاتحاد الوطني للمرأة التونسية يمثل الجهة الوحيدة التي تحظى بالتمويل الفعلي لهذه المؤسسات المالية المدعومة من طرف الدولة ، كما تحظى بالإعفاءات الجبائية التي يكفلها القانون رقم٧٠ لسنة ١٩٩٩ المؤرخ في ١٥ يولية ١٩٩٩، المتعلق بأحكام جبائية خاصة بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات.

تتمثل مهام هذا المركز في تكوين وحدة توجيه وإعلام مكلفة بإعداد المعلومات والدراسات حول إمكانات ومصادر تمويل المشروع إضافةً إلى سبل إنجازه وتطويره، ثم يعنى المركز ببعث وحدة تكوين سواءً داخل المؤسسات الاقتصادية أو عبر الندوات والدورات التدريبية التي تتطرق إلى مواضيع القدرة الإنتاجية والتنافسية وأيضًا في خصوص طرق التصرف والتسيير.

كذلك يعمل المركز على بعث وحدة مساعدة للحصول على القروض الصغيرة بهدف تطوير مصادر تمويل المشاريع الصغرى. وأخيرًا على بعث وحدة التسويق التي ستعنى بتحديد سبل توزيع وإشهار المنتوج ثم كيفية إدماج المرأة داخل السوق، وأيضًا بإعداد برامج التكوين حول الجودة، الأسعار، طرق الإشهار والتوزيع . إن الجانب الهيكلي والتنظيمي يعكس من ناحية طموح المنظمة ، وأيضًا أهمية مواردها خاصة بالتعاون مع المؤسسات المالية المدعومة من طرف الدولة. غير أن حداثة تكوين هذا المركز الذي نشأ في عام ٢٠٠٤، لا تسمح بتقييم نشاطه وخدماته أو تأثيره الفعلي على تمكين النساء اقتصاديًا.

بالنسبة للتمكين الاجتماعي للنساء : هنالك أصعدة مختلفة لتدخّل المنظمة في المجال الاجتماعي نستعرض أبسطها والتي تتمثل في: الإعانة الاجتماعية للمعوزين كتقديم الأدوات المدرسية في بداية السنة لضعاف الحال أو الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية أو عبر إيواء الأطفال و توفير الرعاية الضرورية . تتدخل المنظمة بصورة أهم في عديد من المجالات الأخرى وأبرزها الدور التعليمي والتكويني الذي تقوم به.

تعليميًا، تعمل المنظمة على محو الأمية وتقليص التفاوت الموجود بين نسب غير المتعلمين وغير المتعلمات سعيًا منها إلى تقليص الفارق حسب إحصائية قام بها مركز

البحوث والدراسات والتوثيق حول المرأة سنة ١٩٨٩، فإن نسبة الأمية لدى الذكور هي ٢١,٢٪ بينما تصل إلى ٤٢,٢٪ لدى الإناث.

كما تحاول المنظمة القضاء من خلال ٦٩٩ مركزًا لمحو الأمية موزعين داخل الجهات على تذليل الفارق بين الوسطين الريفي والحضري. يمثل هذا النشاط الاجتماعي جزءًا من عمل المنظمة في إطار الخطة الوطنية لمحو الأمية التي وضعتها اللّجنة الوطنية لمحو الأمية والتي تمثل المنظمة عضوا فيها.

فيما يتعلق بالنشاط التكويني، للمنظمة ٢٧٢ مركز تكوين موزعين بكامل تراب الجمهورية، وقد تم إنشاء أول مركز سنة ١٩٥٧ . حاليا، تمثل مراكز المنظمة أغلب مراكز التكوين المهني الموجودة بالبلاد لكن هناك ٣٥ مركزًا توقفوا عن النشاط وذلك لقلة الإطارات والتجهيزات.

تستوعب هذه المراكز حوالي ٧٠٠٠ امرأة و فتاة متدربة أي بنسبة ٦٦٪ من طاقة الاستيعاب الإجمالية للمراكز. تجدر الإشارة إلى أن العديد من المراكز التي أنشأتها الدولة قد تخلت عنها وأناطت مهمة تسييرها بعهدة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وذلك بمقتضى اتفاقية موقعة سنة ١٩٩٦ بين الاتحاد ووزارة الداخلية والتنمية الاقتصادية والتكوين المهني والتشغيل وهو امتياز لم يسبق أن حظيت به جمعية نسائية أخرى.

لهذه المراكز اختصاصات عدة بعضها تقليدي (الطبخ، الفلاحة، الصناعات التقليدية.) والآخر عصري (الإعلامية، المحاسبة، والتربية الصحية).

تكونت هذه المراكز وخاصة الحديثة منها بدعم من مؤسسات وأحيانا من دول أجنبية مثال ذلك مركز بارتو Barthou الذي نشأ سنة ١٩٩٥ بدعم من الجمعية الإسبانية والذي يستوعب عشرات الفتيات والنساء اللواتي يطمحن إلى تحسين مستوى عيشهن. هذه المراكز تمنح المتدربات شهادات معترف بها في سوق الشغل .

تندرج بقية الخدمات الاجتماعية في هدف ثابت و هو رعاية العائلة ودعم مؤسسة الأسرة، في هذا الإطار أنشأت المنظمة في ١٤ أغسطس ٢٠٠٣، مركز الإحاطة والتوجيه وذلك بمبادرة رئاسية، هذا المركز هو عبارة عن نيابة تشمل ١١ غرفة تتسع لـ٢٢ مقيمة ممن تدعو حالتهن لإيوائهن، غرفة تمريض، قاعة جلوس وقاعة تمريض وقاعة طعام وفضاء ترفيهي. يقبل المركز النساء المتعرضات للعنف الجسدي والنفسي في العلاقة الزوجية دفاعا عن كرامتهن و حرمتهن الجسدية ، يوفر المركز لهؤلاء الإقامة والرعاية النفسية والصحية ويسعى في إطار دعمه للأسرة إلى قيام الصلح مع ذويهم كما يقوم بمتابعة مستمرة للحالة ويوجههن إلى إنشاء مشاريع وموارد رزق لدعم الدخل العائلي.

يقبل المركز النساء لمدة ٢٠ يوما كما يمكن أن يستقبل أبناءهن دون ١٢ سنة.

بالمركز توجد أيضا خلية إنصات تعنى بإرشاد و توجيه النساء وأحيانا بالتدخل ي المحيط الأسري بتنقل المرشدات الاجتماعيات داخل تونس الكبرى للمتابعة والقيام راسة ميدانية للحالة.

بالنسبة للخدمات الاجتماعية للمركز، ومن أجل مساعدة النساء، يعتبر الاتحاد ل هيكل قام بإنشاء رياض الأطفال منذ سنة ١٩٥٦ وتهدف المنظمة من خلال ذلك ى مساعدة المرأة على التطور وعلى الدخول في مجال العمل، ومع أهمية الدور الذي ضطلع به الاتحاد، فإنه يعاب عليه عدم السعي لتوعية الأسرة بضرورة تبني تقسيم عدل للعمل بين أفراد العائلة أي داخل الفضاء الخاص.

ومع أن النظام الداخلي للاتحاد يصرح بأن المنظمة تسعى إلى العمل على "تطوير عقليات لإرساء علاقات تعاون أفضل بين المرأة والرجل، إلا أن التعاون لايعني لشاركة.

في السياق نفسه، وتحت راية العناية بالأسرة، وكمساند رئيسي للدولة في ياستها السكانية والاجتماعية وفي التشجيع على تطبيق سياسة التنظيم العائلي، بحكم انتشار هياكله، خاصة في المناطق الريفية، يتسنى للاتحاد الاتصال بالنساء تعريف بالتنظيم العائلي وتوضيح أهميته وأهدافه ورفع العوائق أمام إقبال المواطنين المواطنات عليه.

لكن تأكيد النظام الداخلي على فكرة "رعاية الأمومة والطفولة "كغاية لنشاط جمعية قد جعل المنظمة تتبنى المفهوم الاجتماعي الذي يقوم على إعطاء المرأة مكانة ن خلال موقعها داخل الأسرة ،ويربط التوجه الأسري المرأة بوظائف تقليدية .

لذلك: وعلى أهمية الهياكل التي تخصصها المنظمة لتمكين النساء، يبقى التذبذب عدم الوضوح النظري سببا لمحدودية أهمية عملها وتعتمد المنظمة لهذا الغرض عدة سائل أهمها المحاضرات والحملات التي تشمل النساء والرجال على السواء.

إضافة إلى هذه الخدمات، تقوم الجمعية بنشاط يهدف إلى تمكين النساء قانونياً. هذا السبب يبدو ملحًا التعرض أولاً إلى موقف المنظمة من المادة القانونية الأهم لنسبة لتحديد حقوق النساء والموجودة صلب مجلة الأحوال الشخصية بالإضافة إلى وقفها من حقوق المرأة داخل النصوص القانونية إجمالاً.

تاريخيًا، وكما سبق أن أشرنا ارتبط تأسيس المنظمة في شهر يناير من سنة ١٩٥ بإصدار مجلة الأحوال الشخصية في السنة نفسها، ولذلك ارتأت القيادة بورقيبية في ذلك الوقت أن تنيط بعهدة المنظمة مهمة نشر محتوى المجلة وتعميم المعرفة الوعي بها لدى أكبر عدد ممكن من الجماهير "وهنا يأتي دور الاتحاد القومي

النسائي، فعليه بث تلك الروح الجديدة ، ونشر تلك الأفكار النيرة في الوسط النسائي لتغيير وضعية المرأة. (الحبيب بورقيبة من خطابه بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٥، افتتاح المؤتمر الثاني للمنظمة) ومن هنا اضطلع الاتحاد بدور دعائي يتمثل في القيام بالحملات والدروس و شرح مقتضيات المجلة.

من ناحية أخرى، وعلى محدودية الرؤية القانونية لهذه المنظمة، فإن دورها ظل مهما من حيث إرشاد النساء عبر الندوات وهي من أكثر الوسائل المعتمدة سواءً على المستوى المركزي أو الجهوي تحت إشراف أعضاء المكتب التنفيذي.

رابطة القانونيات لإعداد البحوث ومساعدة الاتحاد العام في استراتيجية التوعية القانونية للنساء.

أيضا، لتوعية النساء – قانونيًا- تعتمد المنظمة على منشوراتها التوثيقية وخاصة على الدليل القانوني للمرأة وبصورة مباشرة، يوفر الاتحاد الاستشارات القانونية والحلول اللازمة للنساء عبر عدد من المحاميات اللواتي يتعاون مع المنظمة واللواتي يلتقين بهن قصد توجيههن إلى الحلول القانونية اللازمة.

رابطة القانونيات .

هيكليًا، بعث الاتحاد **رابطة القانونيات** وهي هيئة تجمع عددا من المختصات في المجال القانوني بهدف القيام بالبحوث اللازمة في هذا المجال لنشرها ثم لمساعدة الاتحاد على تبني استراتيجية خاصة في التوعية القانونية للنساء.

لكن في الوقت نفسه، ترى المنظمة حسب ما ورد في نظامها الداخلي أن من واجبها لعب دور حتى تساعد المرأة على أن "تلتزم بمسؤولياتها إزاء العائلة والمجتمع وأن تحافظ على شخصيتها الوطنية الأصيلة وأن تكون في خدمة الوطن". من هنا يتجلى أن حقوق المرأة عند الاتحاد الوطني للمرأة التونسية مرتبطة بالتزام شامل من طرفها وهو ما يفضي حتما إلى التضييق من هذه الحقوق وتحديدها للحفاظ على الأبعاد الاجتماعية والأسرية خاصة.

بالنسبة للتمكين السياسي ، يقوم الاتحاد لهذا الغرض بحث الناخبات على الانتخاب والمشاركة في التصويت وهو ما تعده المنظمة وجوداً وحضوراً مهمًا للمرأة ومساهمتها في الحياة العامة.

أما داخل الهياكل التمثيلية، فنجد قيادات المنظمة في الهياكل الدستورية كالبرلمان حيث ولسنوات عدة كانت كل النائبات منتميات إلى قيادات المنظمة (سنوات ١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٨١..) أو مهيمنات على الأقل (سنة ١٩٩٤، هناك ٧ نائبات في مجلس النواب ٦ منهن ينتمين إلى الاتحاد الوطني للمرأة التونسية) .

تطبيقًا للقانون الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يقضي بأن تركيبة المجلس يجب أن تكون ممثلة عن المنظمات الوطنية النسوية الأكثر تمثيلاً أي بوضوح الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، للاتحاد الوطني ممثلاته في الهياكل

لاستشارية القطاعية كالمجلس الوطني للمرأة والأسرة والمجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للطفولة ... نستخلص مما سبق أن الدور الذي لعبه الاتحاد الوطني لمرأة التونسية اتخذ وجهين **الأول** : تعبوي يشحذ الطاقة النسائية في خدمة الحزب الحاكم **والثاني**: ساهم في التمكين السياسي للمنظمة وليس لقواعدها.

٣ - تجربة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في تمكين النساء

إن قراءة دور منظمات المجتمع المدني في تمكين النساء يقتضي التطرق إلى تجربة الجمعيات المستقلة، وبالتالي، ولأسباب تاريخية، إلى تجربة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي يعود ظهورها إلى نشأة مجموعة من المثقفات كانت تكنى بمجموعة النساء الديمقراطيات واللواتي كن ينتمين في أغلبهن إلى اليسار التونسي بمختلف توجهاته،بحيث كانت هذه المجموعة مستقلة أيديولوجياً وسياسياً عن الحزب الحاكم ولا تدين بأية تبعية له أو لأي تنظيم أو برنامج سياسي آخر وهي بذلك حركة تقوم في جوهرها على التعددية.

تهدف الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، حسب قانونها الأساسي، إلى القضاء على كل أشكال التميز تجاه النساء وذلك على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

بدأت النواة الأولى لهذه المجموعة في إطار نادي دراسة أوضاع المرأة بفضاء النادي الثقافي الطاهر الحداد سنة ١٩٧٩ ثم بدأ التفكير في ضرورة الخروج من عدم الهيكلية l'informel فكان أن حصلت الجمعية على تأشيرة عملها في ٦ أغسطس ١٩٨٩ .

تهدف الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، حسب قانونها الأساسي، إلى القضاء على كل أشكال التمييز تجاه النساء وذلك على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و"الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء" التي صادقت عليها تونس في يوليه ١٩٨٥، وتسعى الجمعية إلى تثبيت الحقوق المكتسبة والمطالبة بتطوير التشريع التونسي لتحقيق المساواة القانونية التامة بين الجنسين.

ترنو الجمعية كذلك إلى تغيير العقليات و القضاء على التصورات الأبوية الخاطئة، وتدعو إلى اهتمام النساء بأنفسهن والمشاركة في المجالات الاجتماعية والسياسية والمدنية والاعتراف للنساء بمواطنتهن الكاملة.

إن تحقيق هذه الأهداف جعل تنظيم عمل الجمعية يتخذ أبعاداً مختلفة سعياً من مناضلاتها إلى تحقيق تمكين النساء في مستوياته المتعددة أساسه المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات واعتبار النضال من أجل حقوق النساء جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل حقوق الإنسان و المواطنة.

وقد اختارت الجمعية عدم الاختلاط صبغة لها وعملت على تثبيت روح التضامن في النضال من أجل حقوق النساء.

تميزت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بمبدأ التعددية، فهي وتحقيقا

للديمقراطية جمعية مفتوحة لتوجهات سياسية مختلفة باستثناء تلك التي تنافي رؤية الجمعية لمسألة حقوق النساء ولا توافق على ميثاقها التأسيسي وأرضيتها الفكرية .

على أساس هذه المبادئ، عدم الاختلاط، المساواة، التعددية، وارتباط حقوق النساء بحقوق الإنسان والمواطنة، ولتحقيق الأهداف التي سبق ذكرها، تتوزع نشاطات الجمعية حسب هياكلها الداخلية بحيث تختص كل لجنة بأحد أبعاد التمكين مع التنسيق الدائم بين أعمالها المختلفة.

قبل التطرق إلى دور الجمعية في تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يجدر التعرض إلى وسائل عملها وسبل اضطلاعها بدورها في النهوض بأوضاع النساء وتغيير العقليات.

تبنت الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات مبادئ المساواة التعددية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان .

- وسائل عمل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

تختلف وسائل العمل بين تلك التي تتوجه بها الجمعية إلى السلطة والأخرى الموجهة إلى العموم وإلى النساء خصوصاً وبين الموجهة إلى الرأي العام العالمي .

بالنسبة لوسائل العمل مع السلطة، تنطلق هذه الوسائل من الطبيعة المطلبية للجمعية فلأغلبها طابع إما مطلبي بحت أو مطلبي ملتبس بالاحتجاج والتنديد واقتراح الحلول اللازمة. تتمثل هذه الوسائل في العرائض المطلبية حين يرتبط الأمر مثلاً بسعي الجمعية إلى تغيير قانون .

تعد الجمعية التونسية بالإضافة إلى ذلك تقارير تعمل على إنجازها خبيرات ومناضلات داخل الجمعية بغرض لفت نظر الحكومة حول مسائل معينة تخص النساء مثال ذلك: تقرير حول العنف الذي أعدته الجمعية سنة ٢٠٠١، لكسر طوق الصمت وتعرية الحقائق حول وجود ومدى هذه الظاهرة بأبعادها المختلفة في تونس.

تصوغ الجمعية مواقفها ومطالبها كذلك من خلال البيانات وهي أكثر وسيلة إعلامية تسنح بإبلاغ مواقف الجمعية وردود فعل مناضلاتها بشأن أحداث ما أو مواقف وقرارات ما.

تعمل الجمعية على اقتراح مشاريع قوانين لتغيير نصوص تمييزية قديمة أو لتبني نصوص أخرى تكرس المساواة القانونية في نواحٍ عدة ومختلفة. من ذلك على سبيل الذكر .. توجيه رسالة إلى السلطة التشريعية تحتوي على مجموعة من المقترحات لتنقيح مجلة الأحوال الشخصية على أساس المساواة بين الجنسين. وقد حملت الرسالة عنوان "معًا من أجل المساواة أمام القانون".

للجمعية كذلك أن تراسل السلطات المحلية والجهوية لاتخاذ التدابير اللازمة للتدخل في وضعيات خاصة .

تمتاز وسائل العمل مع النساء ببساطتها خاصة في مستوى لغة خطابها، وهي أيضا

متعددة ومختلفة تتمثل هذه الوسائل في المطويات التي تعرف عدداً من المفاهيم، أي توعية النساء عبر إيضاح المفاهيم، أعدت الجمعية بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني ٦ كتيبات اهتم كل واحد منها بإحدى القضايا التي تخص النساء، مثل الطلاق والجنسية .

كما تعتمد الجمعية على الملصقات والتي تحمل إما شعار الجمعية أو رسمًا تحسيسيًا أو كاريكاتور للتعبير عن رفض سلوك تمييزي ضد النساء وتعلق هذه الملصقات في أماكن عدة كالكليات ودور الثقافة ومقرات منظمات أخرى .

لتكوين أعمق، تنظم الجمعية العديد من الملتقيات والندوات التي تتطرق فيها إلى أحد المواضيع المتعلقة بحقوق النساء. في هذا الإطار نظمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ندوة عالمية حول العنف في نوفمبر ١٩٩٣، وقد قدمت الجمعية مقاربتها للعنف وأشكاله كما اقترحت البدائل الممكنة.

في سنة ٢٠٠٢ نظمت الجمعية ندوة وطنية حول شركات المناولة ودورها في تفقير النساء.

لتغيير العقليات وتقويض الفكر الأبوي العقيم نُشرت لناشطات الجمعية بحوث ودراسات في الصحف وعلى الانترنت حتى يكون لهذه الافكار أكبر صدى ممكن .

تجاه النساء العاملات، كان للندوات والمحاضرات التي تنظمها الجمعية خاصة بالجهات دور ذو أهمية قصوى لتوعية العاملات بحقوقهن في مواجهة الفكر الأبوي والرأسمالي، وتتمثل هذه الحقوق في احترام الحق في الحياة الخاصة واحترام حقوقهن الشغلية والنقابية وهو ما كان يدفع النساء أكثر للخروج والتفاعل الفعلي داخل الفضاء العام.

كان لهذه التحركات تأثير على برامج الحكومة إذ أن النساء الديمقراطيات، طالبنها منذ سنة ١٩٨٢ (أي حتى قبل تأسيس الجمعية) بتمديد رخصة الأمومة قبل الوضع وبعده وقد اكتفت السلطة بتمديده بعد الوضع. ولا تزال الجمعية تطالب إلى الآن بالمصادقة على الاتفاقية رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٠، التي تبنتها المنظمة العالمية للعمل والتي تنص على ضرورة اعتماد هذه الرخصة قبل الوضع أيضًا .

وسائل الجمعية متعددة للتأثير على الرأي العام العالمي، وذلك من خلال المشاركة في المنتديات العالمية المنعقدة كالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (ڤيينا ١٩٩٣)، أو المؤتمر العالمي للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المنعقد في بيجين سنة ١٩٩٥ ومؤتمر بيجين + ٥ المنعقد سنة ٢٠٠٠، بنيويورك .

كذلك شاركت الجمعية في إعداد التقرير البديل للتقريرين الرسميين الثالث والرابع للحكومة سنة ٢٠٠١، حول مدى تطبيق اتفاقية كوبنهاجن . وقد قدمت الجمعية تقريرها بالاشتراك مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والفيدرالية العالمية لرابطات حقوق الإنسان .

في السياق نفسه، وللتأثير على الرأي العام العالمي تشارك الجمعية مع المنظمات الإنسانية في حملة ضد العنف منذ ٢٠٠٤ . كذلك تساند الجمعية ضحايا العنف في بلدان أخرى عبر التوقيع على العرائض وبعض الرسائل للحكومات المختلفة حتى تفرج عن السجينات السياسيات أو التضامن مع النساء ، وترسل البيانات والنداءات مطالبة الرأي العام العالمي بالتحرك للتصدي للعدوان الأمريكي على العراق، والمشاركة في المسيرات العالمية ومنها المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر سنة ٢٠٠٠ بنيويورك، وتنسق النشاطات التي تقام في إطارها داخل تونس، مثلما تشارك الجمعية في المحاكمات الرمزية التي تهدف إلى الكشف عن ظاهرة العنف ضد المرأة ، وذلك لدفع الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على العنف من ذلك محكمة النساء ببيروت في يونيو ١٩٩٥ .

مساندة قضايا المرأة التونسية العاملة .

بعد استعراض وسائل عمل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، يجدر بنا الآن التطرق إلى دورها في تحقيق أهدافها وفي تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً وقانونياً .

بالنسبة للتمكين الاقتصادي للنساء

يبرز دور الجمعية، في عدة مناسبات، كمدافعة عن اليد العاملة النسائية ومساندتها لقضاياها، وفي العديد من اللقاءات طرحت خلالها مسألة عمل النساء مثل اللقاء المغاربي الثاني في مايو ١٩٩١، حول عمل النساء المغاربيات والتنمية، كما نظمت الجمعية ندوة حول المخطط الثامن للتنمية في يوليه ١٩٩١، لدراسة انعكاسات برامج الإصلاح الهيكلي على عمل النساء .

أيام ١٦ و١٧ مارس ٢٠٠١ نظمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ندوة تطرقت بالشرح والتحليل إلى مسألة اليد العاملة النسائية التونسية والمناولة، وقد تناولت هذه الندوة عدداً من المسائل كالوضع القانوني لمؤسسات المناولة، وأثر المناولة الصناعية على عمل النساء، والوضع الاجتماعي وغيرها من المسائل التي نشرت في كتيب خاص بالمناولة سنة ٢٠٠١.

مثل هذه اللقاءات والندوات تهدف – نظرا لصبغتها المفتوحة – إلى تحسيس أكبر عدد ممكن من النساء ونشطاء وناشطات حقوق الإنسان والعاملين في الحقل الجمعياتي عمومًا بمخاطر تقنيات العولمة الرأسمالية كالشركات المتعددة الجنسيات وشركات المناولة وعن طريق التربص والانتداب عن طريق العقود ذات الآجال المحددة ومرونة العمل والقطاعات المهمشة .

وقد تجاوز دور الجمعية مجرد التنديد إلى المطالبة بضمان العمل في كنف

الكرامة والاستقرار وبإلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء بما في ذلك عدم التساوي في الأجور .

- بالنسبة للتمكين الاجتماعي

الدعم النفسي والمعنوي والقانوني للنساء ضحايا العنف .

بالنسبة للنساء ضحايا العنف، نشأ "مركز المساعدة والتوجيه للنساء ضحايا العنف" يوم ١٣ مارس ١٩٩٣، ويمثل بذلك هذا المركز أول فضاء يفتح في البلاد التونسية بغية مساعدة المتضررات من العنف، للخروج من حالة الصمت بالحديث عن كل أشكال العنف الذي تتعرض له النساء والذي تعتبره الجمعية **أولاً**: ظاهرة اجتماعية خطيرة لا مفر من مواجهتها، **وثانيًا**: الجانب التمييزي ؛ حيث تستند الجمعية في تعريف العنف إلى المفهوم التالي **"يعني تعبير العنف أي فعل عنف تُدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من النواحي الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بفعل من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"**.

وهو التعريف الذي نص عليه الإعلان الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣ في قرارها رقم ٤٨ / ١٠٤ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ، وبذلك تعتبر الجمعية أن العنف المسلط على النساء يشكل خرقا لحقوق المرأة كإنسان .

يعتمد المركز على مبدأ احترام السرية المطلقة في التعامل مع النساء ضحايا العنف إضافة لاحترام قرار المرأة المعنية بالأمر، وتتمثل مهام المركز في استقبال النساء ومساندتهن خاصة على المستوى المعنوي والنفسي؛ حيث تجتمع بضحايا العنف إخصائيات التحليل النفسي وطبيبات نفسانيات، وأيضًا التوجيه القانوني بجمع النساء المتوجهات إلى المركز بمحاميات الجمعية اللواتي ترشدهن إلى الحلول القانونية حسب انتظارات ومتطلبات النساء مع احترام قراراتهن.

يمكن اعتبار مركز المساعدة والتوجيه للنساء ضحايا العنف أحد أهم المصادر التي تكشف عن حقيقة ظاهرة العنف في المجتمع التونسي ، وقد لعب تقرير الجمعية الموجه إلى أصحاب القرار الصادر سنة ٢٠٠١ دورا رئيسيًا للفت الأنظار إلى جسامة الظاهرة وسبل التصدي لها ولهذا السبب وقع ادراجه ضمن التقرير البديل الذي صاحب التقريرين الرسميين الثالث والرابع الذي قدمته الدولة التونسية فيما يتعلق بتطبيقها لاتفاقية كوبنهاجن.

رغم الأهمية القصوى التي يكتسبها نشاط المركز إلا أن محدودية امكاناته جعلت دوره الاجتماعي يقتصر على التوجيه البسيط على مؤسسات متعاونة ، ولكن لنقل أن المركز قد نجح في خلق حزام من الجمعيات المشتغلة حول الظاهرة ، وأيضا في القيام

بعدد من النشاطات كالحملة التحسيسية التي دامت ١٥ يومًا (من ٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٩١) في خمس مدن كبرى من الجمهورية، وقامت بتعليق ملصقات في فضاءات عامة وعليها هاتف الجمعية حتى يسهل اتصال النساء بالمركز .

التمكين القانوني للنساء

لابد من الإشارة في البدء إلى اعتداد الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بمجلة الأحوال الشخصية كأحد مكاسب المرأة التونسية ، وقد دافعت الجمعية عن المجلة في تظاهرة نظمتها احتجاجًا على الأفكار الرجعية المطالبة بإلغاء المجلة .

المطالبة برفع التحفظات التونسية عن الصكوك الدولية .

هذا بالنسبة للتشريع الوطني، أما فيما يتعلق بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للنساء والتي تستند إليها الجمعية في سبيل إلغاء كل أشكال التمييز، فقد طالبت هذه الأخيرة برفع التحفظات التي تبقيها الدولة التونسية حول الاتفاقية والتي تمس بصورة مباشرة حقوق النساء ، وهي اتفاقية كوبنهاجن التي أقرت مبدأ عدم التمييز ضد النساء كمبدأ متصل بفلسفة حقوق الإنسان واحترام كرامته والتي لم تخل من البعد التطبيقي حيث دعت الدول التي وافقت عليها إلى اتخاذ كل الإجراءات القانونية بما في ذلك الوسائل التشريعية والإدارية والتدابير الردعية التي تكرس المساواة وتعاقب كل مرتكبي التمييز الجنسوي.

وقد دعت الجمعية إلى التزام تونس بمنطوق الاتفاقيات الدولية وعدم التذرع بالفصل الأول من الدستور لإبقاء التمييز القانوني.

إضافة إلى ذلك تطالب الجمعية بإدراج الإعلان العالمي للعنف ضمن السياسات والتشريعات الوطنية الهادفة إلى إلغاء كل أشكال العنف ضد النساء.

هكذا يتجلى لنا أن دور الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في التمكين القانوني للنساء لا يتوقف على التوعية بالحقوق، وإنما يتجاوزه إلى نشر الوعي والتحسيس بضرورة تحسين الحقوق وضرورة تحرك النساء في هذا السياق.

التمكين السياسي للنساء

يرتبط هذا البعد لعمل الجمعية بتاريخها كحركة مثقفات آمن بأن النضال من أجل حقوق النساء الخاصة والعامة جزء لا يتجزأ من النضالات الديمقراطية ، وأن إعداد هذا المناخ من الحرية وحده كفيل بخروج النساء إلى الفضاء العام دون التعرض إلى أي نوع من التمييز أو عدم احترام حقوقهن.

بالتالي عملت الجمعية على بث الوعي بالحقوق السياسية كجزء من حقوق الإنسان كأن نظمت محاضرة ولقاء مفتوحا للحوار حول النساء والمشاركة السياسية، وذلك سنة ١٩٩٤ .

ميدانيًا تحركت مناضلات الجمعية في كل مناسبات العمل السياسي بالتصدي لخطابات المنغلقة ومطالبة السلطة التونسية بتمكين النساء من التمثيل البرلماني إلى لمطالبة باحترام حق التعبير وحق التنظيم ، وبصفة عامة بالتصدي إلى كل الإجراءات لتي تتخذ للحد من العمل .

رغم الدور المهم الذي تلعبه الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في تمكين النساء إلا أن دورها بقي محدوداً على المستوى الجماهيري ، وذلك لفوقية الخطاب ولتجاوزه الوعي السائد، ثم لسياسة السلطة تجاه المنظمات المستقلة .

الخاتمة

بعد استعراضنا للتجارب المختلفة، نلاحظ أن المنظمات غير الحكومية تحاول أن تلعب دورا لتمكين النساء ، لكن هذا الدور يبقى مقيداً بالصعوبات العديدة التي تواجهها من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والمادية والمعنوية . و هذا ما يؤدي إلى اختلاف التمكين الذي تقوم به هذه المنظمات .

- الجمعيات التنموية تركز على التمكين الاقتصادي لأنها توفر للنساء إمكانية الحصول على مورد رزق يحسسهن بأهمية دورهن في التنمية الاقتصادية ، ويكسبهن القوة لفرض مكانتهن في الفضاءات العامة بخروجهن إلى سوق الشغل ومحاولة اكتساحه وفي الفضاءات الخاصة والعائلية بالوعي بضرورة الاشتراك في المسؤولية وفي أخذ القرار وبتطوير العلاقات داخل العائلة .

- الجمعيات النسائية الرسمية تحاول تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي نظرا للإمكانات البشرية والمالية التي توفرها لها الدولة ، لكنها غير قادرة على التحرر من التبعية تجاه الحزب الحاكم وعلى توخي سياسة تخدم النساء بالأساس ولا تندرج في سياسة الدولة .

- الجمعيات النسائية المستقلة وهي الجمعيات الدفاعية المطلبية تركز على التمكين القانوني والسياسي لأن نشأتها مرتبطة بمحاولة بلورة مقاربة نسوية تهدف إلى حث النساء على اكتساح الفضاءات العامة ، والمشاركة في العمل السياسي، وفرض وجودهن الحقيقي في مراكز اتخاذ القرار ، وإلى العمل من أجل اعتبار حقوق النساء جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتحقيق المساواة في كل المجالات بما فيها المجال لعائلي الذي مازال يتسم بالتمييز. لكن عملها يبقى مركزا على الجانب الثقافي لتغيير لعقليات الأبوية الراسخة والتضامن لمساعدة النساء على الاقتناع بأهمية دورهن في عمليات التنمية الذاتية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية .

لذلك تبقى السمة الأساسية هي محدودية العمل الجمعياتي في العمل من أجل تمكين لنساء ، حتى يشمل هذا التمكين مختلف المجالات، ويحقق المواطنة الفعلية للنساء.

قائمة المراجع

- عبد الستار السحباني: الدولة والمجتمع في الوطن العربي، أزمة التنمية ورهانات العولمة . المجلة التونسية للعلوم التونسية عدد ٢٠٠٣/١٢٤ ص ٣٩ – ٤٥ .
- وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة. منتدى حرفيات.دعما لقدرات المرأة المنتجة ومزيد إدماجها في التنمية. تونس ٢٠٠٣ .
- تنظيم الجمعيات في الدول العربية . عني بتنسيق من جمعية الدفا ع عن الحقوق والحريات "عدل". برنامج بنيان. عمان ٢٠٠١ .
- فتيحة لسعيدي : فجوة النوع الاجتماعي وتمكين النساء : أسئلة سوسيلوجية. مجلة إضافات ٢٠٠٣ مايو ، ص ١٣١ – ١٤١ .
- معز الشارني : الاتحاد الوطني للمرأة التونسية ، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية . تونس ١٩٩٨ – ١٩٩٩ .
- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع والمستقبل . لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية.القاهرة ١٩٩٧.
- ATCE. Répertoire des ONG et associations féminines.Tunis.1994.
- CREDIF. Pratiques d'entraide et de solidarité. Recherche –action avec les artisanes de tunis.Tunis.2004.
- CREDIF. Recherche action sur les dynamiques entrepreunariales des femmes dans le secteur agricole en tunisie.Tunis.2003.
- Blibech Fadhel. Les associations. Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études approfondies en droit public. Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis.tunis.1995.
- Enda inter arabe. La débrouille au féminin. Stratégies de débrouillardise des femmes des quartiers défavorisés en Tunisie.Tunis.1997.
- Gafsi Henda. Femmes et villes .Tunis.CREDIF.2001 .

Articles

- Mahfoudh dorra. Changement social et solidarité familiale. Problématique méthodologique et échange théorique. Cahiers de l'IREP. L'entraide familiale.Tunis.1994 .

النصوص القانونية المعمول بها في هذا المجال

- قانون رقم ١٩٥٩–١٥٤ مؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٥٩ المتعلق بالجمعيات. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. ص١٥٣٤ .
- قانون رقم ١٩٨٨–٩٠ مؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٨٨ الخاص بتنقيح القانون عدد ١٩٥٩–١٥٤ المتعلق بالجمعيات.الرائد الرسمي للجمهورية التونسية . ص١١٠٠ .
- قانون رقم ١٩٩٢–٢٥ مؤرخ في ٢ أبريل ١٩٩٢ الخاص بتنقيح القانون رقم ١٩٥٩–١٥٤ المتعلق بالجمعيات. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. ص٤١١ .
- قانون رقم ١٩٩٣–٨٠ مؤرخ في ٢٦ يوليه ١٩٩٣ متعلق بانتصاب المنظمات غير الحكومية بالبلاد التونسية . الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. ص١٠٧٥ .
- قانون أساس رقم ١٩٩٩–٦٧ مؤرخ في ١٥ يوليه ١٩٩٩ يتعلق بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات.الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. ص١٣٦٨ .
- قانون أساس رقم ١٩٩٩– ٧٠ مؤرخ في ١٥ يوليه ١٩٩٩، يتعلق بأحكام جبائية خاصة بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات.الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. ص١٣٦٩ .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أ. نعيمة فيشوش

مدخل

عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة كانت لها انعكاسات كبيرة على المرأة ، من الصعب قياسها ولكنها أكيدة. وقد تميزت هذه التحولات بما يلي :

- تمدن سريع ، انتقل من (٢٢,٣٪ من السكان حضريين سنة ١٩٥٠ إلى ٣٩,٥ ٪ سنة ١٩٧٠ وصولاً إلى ٥٨,٣٪ سنة ٢٠٠٣) .
- دور متعاظم لوسائل الاتصال المرئية والمسموعة (٨٣,٠٪ من العائلات تمتلك جهاز تليفزيون سنة ١٩٩٢ مقابل ٥٦,٦٢ سنة ١٩٧٨)؛ أما في سنة ٢٠٠٢ فنسبة الأسر التي تمتلك جهاز تليفزيون فهي ٩١,٩٪ .
- تبلغ نسبة السكان التي تغطيها التلفزة ٩٨٪ وتلتقطها كذلك أوروبا وأفريقيا الشمالية عن طريق القمر الاصطناعي ، وتبلغ نسبة تغطية قنوات الراديو ٩٦٪.
- ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد من ٤٧ سنة في سنة ١٩٦٠ إلى ٦٧ سنة في ١٩٩٥ ، ليصل إلى ٧٣,٤ سنة عام ٢٠٠٣ م ، أما المرأة فارتفع العمر عندها إلى ٧٥,٢ مقارنة بالرجل ٧٣,١ سنة عام ٢٠٠٣م.
- تزايد تمدرس الأطفال، وخاصة الفتيات، تبلغ نسبة الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن مابين ٦-١٤ سنة في المدارس سنة ١٩٩٨م، ٨٠,٧٪ مقابل ٣٦,٩٪ عام ١٩٦٦م ؛ وفي سنة ٢٠٠٢ ارتفع إلى أكثر من ٩٣٪ ،(البنات ٩٢,١٪ والأولاد ٩٥,١٪).
- معدل الأمية عرف تراجعًا واضحًا ٣١,٢٪ في عام ١٩٩٨ مقابل ٧٤,٦٪ سنة ١٩٦٦)؛ وانخفض أكثر حتى وصل سنة ٢٠٠٢ إلى ١٨٪ عند الرجال و٣٥ ٪ عند النساء .
- نشاط النساء يتأكد باستمرار؛ حيث بلغ (١٣,٢٪ من مجموع العاملين سنة ١٩٩٨ مقابل ١,٤٪ سنة ١٩٦٦)؛ ووصل الى ١٧,٩٠٪ سنة ٢٠٠٣م.

تحولات عميقة شهدتها الجزائر انعكست على وضع المرأة .

بالنظر إلى هذه الاتجاهات كيف تم ويتم تمكين المرأة في الجزائر، وما دور الجمعيات الأهلية خلال هذه السنوات الأخيرة؟ ، وعلى الخصوص، كيف نظمت نفسها من أجل الاستجابة لمتطلبات السياقين الاقتصادي والاجتماعي الجديدين؟

تنص مواد من الدستور الجزائري : أن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية مضمونة من طرف الدستور الذي يجعل منها مواطنة بصفة كاملة.

إنه من الصحيح دون شك ، أنه ليس باستطاعة أي قانون ما ، استباق الحقيقة الميدانية ، وأن المرأة تحمل من ورائها أحكامًا مسبقة لأجيال مضت، فناضلت على ألا يكون أي قانون في صالح أو ضد النساء فقط . رغم هذا فقد تبني قانون الأسرة في

الجزائر في وقت كانت لا تعرف فيه الجزائر بعد بروز "التحفظ الديني" الذي يعتبر بلا شك هذا القانون "ثوريًا". هذه الصعوبة هي التي جعلت هذا القانون يسحب عدة مرات من النقاشات قبل أن يتبنى في ١٩٨٤، كونه في كل مرة موضوع نقاشات وحوار متموج وهائج، وفي سنة ٢٠٠٤م، ظهر مشروع قانون الأسرة معدلاً تتويجًا لنضال المرأة في الجزائر.

ويؤثر في الجزائر، بصفة معتبرة كل من النظامين الأبوي الراسخ في المجتمع والقيم الدينية على وضع المرأة، ويتجلى ذلك في الذهنيات المسيطرة في أغلبية الأسر ، وهذا الاتجاه سائد غالب في الواقع ، ومع ذلك فقد سمح تطور مستوى الحياة ، حق التعلم ، حق العمل للمرأة أن تحسن بوضوح وضعيتها حتى إذا كانت هي التي تعاني من الأزمة الاقتصادية، بالدرجة الأولى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكدليل ، أليست هي المقصودة بتصاعد هذا العنف الكلامي والجسدي ؟. هذا العنف الذي سهله بصفة واسعة التدهور الشامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتأنيث الفقر في بلادنا حقيقة يفجرها أكثر هجرة الزوج لأوروبا بحثًا عن العمل.

في عام ٢٠٠٤ كان قانون الأسرة تتويجاً لنضال المرأة

ولكن فيما يتعلق بالفعل والتطبيق ، وتجوز هنا، هذه الملاحظة حتى خارج الحدود الجزائرية ، فإن الرجل يسيطر خصوصًا لكن لا نقول كلية على السياسة ، والنقابة، التنظيمات العمالية والمدنية ، والتعاونيات في الأحياء الحضرية وفي القرى بالريف، وعلى عالم الأعمال والاقتصاد ، رغم أنه للجزائر ورقة ناجحة كنا نأمل أن تكون قوية حتى ترمي بالمرأة إلى الواجهة السياسية وهي خصوصًا مشاركتها الفعالة في حرب التحرير الوطني سنة١٩٥٤م .

سيطرة شبه كاملة للرجل على السياسة والاقتصاد والتنظيمات .

فأسماء البطلات اللواتي سجلن أسماءهن في التاريخ المعاصر لهذه البلاد ، كانت كلها معبرة عن "٨ مارس"، تاريخ خصه الخطاب الرسمي بإلحاح وقد قبله الرأي العام الوطني بنوع من الاعتزاز .

لقد واصلت النساء – بهذا الشعور الثوري الفرح بالاستقلال – النشاط على مستوى البرلمان، أين كانت النساء النائبات الأوليات تهتم، خصوصًا بوضع المرأة، وكذلك على مستوى المنظمات الشعبية كالاتحاد الوطني للعمال الجزائريين ؛ حيث كانت لجنة نسوية تكافح من أجل المساواة في العمل .

بعد النضال الطويل للمرأة في الجزائر إلا أنها قد همشت من الساحة السياسية.

تقلص هذا الشعور شيئًا فشيئًا ، فهمشت النساء من على الساحة السياسية باستثناء بعض المناصب دون قدرة حقيقية لاتخاذ القرار ، لتظهر بطريقة واضحة عند التفتح الديمقراطي للجزائر ونهاية حكم الحزب الواحد(١). فلا تحتوي النصوص الجديدة والقوانين المتبناة في هذه الفترة على أي تمييز حيال النساء ، فكرست النصوص وقانون الانتخابات ، والقوانين البلدية والقانون الخاص بالجمعيات السياسية، المساواة بين المواطنين . ولكن الحوار حول قانون الأسرة هو الذي أعاد

ـوة دفع النشاط السياسي للنساء (في بداية الثمانينيات)[٢]. ولعدة مرات ، تم نزع
ـانون الأسرة من مناقشات المجلس الوطني الشعبي تحت ضغط النضالات النسوية .
ـم يتبن حتى سنة ١٩٨٤م ، مسببًا بذلك إنشاء أول جمعية (خارجة عن الاتحاد
ـوطني للنساء الجزائريات) للمساواة بين الرجل والمرأة في ١٩٨٥ .

ـانيًا : الوعي بقدرة النساء في الجزائر على التأثير

منذ بداية استقلال الجزائر في يوليه ١٩٦٢، تم رفع شعار ترقية المرأة باعتباره ـرطًا ضروريًا لإنجاح التنمية في الجزائر . وهذا بدءا من برنامج تباعد الولادات، ـرفع مستوى تعليم النساء ومشاركتهن الواسعة في الحياة العملية بمختلف أشكالها ـي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.

فقد استفادت المرأة حتى التسعينيات من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في مجال إتاحة التعليم والخدمات الصحية والشغل المؤهل. إلا أن حضورها في دوائر القرار بقي محدودًا.

وبالفعل، فقد استفادت المرأة حتى التسعينيات من النتائج الناجمة عن التنمية ـلاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في مجال إتاحة التعليم والخدمات الصحية والشغل ـلمؤهل. إلا أن حضورها في دوائر القرار بقي محدودًا (أقل من ٥٪ من المنتخبات في ـلبرلمان الجزائري عام ٢٠٠٣م).

وفي التسعينيات، التي اتسمت بالانفتاح على اقتصاد السوق والتعددية ـلسياسية، برز إلى الوجود مجتمع مدني واسع (٥٧٠٠٠ جمعية ذات طابع اجتماعي ـعام ٢٠٠٢)[٣] نشيط منح للمرأة مجالاً مفضلاً للتعبير، وساعد بالتالي على أخذ ـلمطالب النسوية بعين الاعتبار قصد التجسيد الفعلي للمساواة في الحقوق بين ـلجنسين بما يتمشى والقوانين الأساسية للبلاد.

وهناك مؤسسات تكمن مهامها في "ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لجميع ـلمواطنين بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية المرأة والرجل وتحول دون مشاركة ـلجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

الدستور الصادر ـي أبريل ١٩٨٩ المعدل في سنة ١٩٩ـ يكفل مبدأ ـساواة بين

ـلمرأة من خلال النصوص القانونية

إن الدستور الصادر في أبريل ١٩٨٩ والمعدل في سنة ١٩٩٦ يكفل مبدأ المساواة ـين الجنسين في الحقوق والواجبات؛ حيث نص على أن "المواطنين متساوون أمام ـلقانون ولا يمكن أن يسود أي تمييز بسبب مكان الولادة أو العرق أو الجنس أو ـلمعتقد أو أي ظرف أو حالة شخصية أو اجتماعية". وبالتالي يعتبر بصفة عامة ـلتشريع الجزائري إيجابيًا بالنسبة للمرأة.

وقد تم أيضًا تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع القوانين التي تسير ـجالات القوانين المدنية والجنائية والإدارية والتجارية .

قانون الأسرة

من بين جميع النصوص القانونية، فإن التشريع العائلي الذي يحكمه القانون رقم ١١-٨٤ المؤرخ في ٩ يونيه ١٩٨٤، المتضمن قانون الأسرة، هو الوحيد الذي لا يثبت المساواة الكاملة بين الجنسين، لاسيما فيما يتعلق بالزواج والطلاق أو الوصاية على الأبناء. ويثير هذا الواقع العديد من مطالب الحركات النسوية.

التشريع العائلي الذي يحكمه القانون رقم ١١-٨٤ المؤرخ في ٩ يونيه ١٩٨٤، المتضمن قانون الأسرة، هو الوحيد الذي لا يثبت المساواة بين الجنسين .

صحيح أن هذا النص القانوني يتضمن عدداً من الأحكام الإيجابية كتحديد السن القانونية للزواج التي تم رفعها إلى ١٨ سنة بالنسبة للمرأة و ٢١ سنة بالنسبة للرجل[٤] ، وإلزامية موافقة الزوجين لإثبات شرعية الزواج أو حيازة المرأة للملكية، والتي تتصرف في أموالها بكل حرية". غير أن العديد من أحكام هذا القانون لا تخدم مصلحة المرأة في مجال الأحوال الشخصية.

ومن بين الأحكام التي تثير معارضة كبيرة يمكن أن نذكر :

- **تعدد الزوجات** : يسمح قانون الأسرة للرجل باتخاذ أربع زوجات بشروط محددة مثل موافقة الزوجة الأولى والعدل في معاملتهن .
- **طلب الطلاق الذي يبقى خاضعًا لإرادة الرجل** : ولايمكن للمرأة أن تطلب الطلاق إلا بشروط معينة يحددها القانون.
- **منح السكن بعد الطلاق** : يقر القانون بحق السكن للمرأة التي تتمتع بحضانة الأطفال. غير أن هذا الحق مقيد بامكانات الزوج. ولا يطبق هذا الإجراء إذا كان بيت الزوجية وحيداً. وهذا هو الواقع في معظم الحالات.

وقد قررت السلطات العمومية ولاسيما رئيس الجمهورية في سنة ١٩٩٩، مبدئيًا مراجعة قانون الأسرة بهدف تحقيق إنصاف أكبر بين الجنسين[٥] . وقد تجسد ذلك في عقد ملتقى نظمه المجلس الإسلامي الأعلى في شهر أكتوبر من السنة نفسها، والذي أصدر توصيات بهذا الشأن.

تجدر الإشارة أنه منذ عام ١٩٩٦ حظي تعديل قانون الأسرة وخاصة الأحكام الأكثر تمييزا إزاء المرأة، بإجماع المشاركين في ورشة العمل المتعلقة بحماية المرأة وترقيتها التي نظمتها الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلة والتي ضمت ممثلين عن القطاع العمومي والجمعيات الأهلية.

وتجدر الإشارة أنه منذ عام ١٩٩٦ حظي تعديل قانون الأسرة وخاصة الأحكام الأكثر تمييزا إزاء المرأة، بإجماع المشاركين في ورشة العمل المتعلقة بحماية المرأة وترقيتها التي نظمتها الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلة والتي ضمت ممثلين عن القطاع العمومي والجمعيات الأهلية .

ومنذ ذلك الحين أكدت برامج الحكومة ضرورة توطيد المساواة التي منحها الدستور للمرأة الجزائرية هذه المساواة التي تستدعي إدخال تعديلات تشريعية جديدة.

إن اللجنة الوطنية للمحافظة على الأسرة وحمايتها التي أنشئت في سنة ١٩٩٦، والتي تم تصورها كجهاز للتشاور والاستشارة يضم ممثلين عن مختلف الدوائر الوزارية والهيئات الوطنية والجمعيات الأهلية ، ساهمت أيضًا في تعميق التفكير في هذا الميدان.

وبفضل الجو السياسي الملائم لترقية المرأة تم التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإزالة جميع أنواع التمييز إزاء النساء بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في ٢٢ يناير ١٩٩٦، وذلك بعد مرور حوالي عقدين عن إصدارها.

تشريع العمل

إن تشريع العمل الذي يحكم علاقات العمل والمعدل في سنة ١٩٩٠، يحرم أيضا كل شكل من أشكال التمييز بسبب الجنس في ميدان إتاحة الشغل والأجور. غير أنه، تم اتخاذ إجراءات خاصة لصالح النساء لا سيما في إطار حماية الأمومة. وتجدر الإشارة، بشكل خاص إلى منع تشغيل النساء في الأعمال الخطيرة وغير الصحية أو المضرة بصحتهن وتوقيف علاقة العمل في الفترة التي تسبق الولادة أو تليها، والاستفادة من ساعات الرضاعة خلال السنة التالية للولادة. وأخيراً، منع العمل الليلي أو تشغيل المرأة الحامل أثناء أيام العطلة القانونية.

بفضل الجو السياسي الملائم لترقية المرأة تم التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإزالة جميع أنواع التمييز إزاء النساء.

التشريع في ميدان الضمان الاجتماعي

يوفر التشريع في ميدان الضمان الاجتماعي أيضًا حماية خاصة للمرأة في إطار حماية الأمومة والتقاعد. وهكذا، تستفيد المرأة العاملة من عطلة أمومة مدتها ١٤ أسبوعًا تسدد بنسبة ١٠٠٪ من أجرة المنصب بعنوان "الخدمات النقدية"، كما تستفيد من التسديد الكامل للمصاريف الطبية المترتبة على الولادة بعنوان "الخدمات العينية". أما النساء غير العاملات لكن ذوات حق لمؤمنين اجتماعيين فتستفدن من خدمات عينية بعنوان "التأمين على الأمومة". وفي إطار التقاعد يحق للمرأة الاستفادة من التقاعد بمجرد بلوغها ٥٥ سنة (بدلاً من ٦٠ سنة ، كما هو الحال بالنسبة للرجال) مع إمكانية التخفيض بسنة عن كل طفل وفي حدود ثلاثة أطفال.

الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات دافع عن حقوق المرأة .

ثانيًا : الجمعيات الأهلية في الجزائر

الحركة الجمعوية :

تعتبر اليوم الحركة الجمعوية غير الحكومية في الجزائر في أوج تقدمها ، فقد تطورت خاصة منذ صدور قانون ١٩٩٠ الخاص بالجمعيات ذات الطابع غير السياسي(٦). ويبلغ عددها أكثر من ٥٧٠٠٠ فهناك جمعيات اقتصادية ، ثقافية ، علمية ، تربوية ، إلى جانب حوالي أربعين منظمة نسوية(٧) .

بالتأكيد فالنساء قد كون منظمات نسوية أو غير نسوية من قبل ، وهذا عبر الحركة الوطنية التي أوصلت البلاد للاستقلال ، فقد وجد اتحاد نساء الجزائر أو

جمعية النساء المسلمات الجزائريات ، في الأربعينيات من القرن الماضي رغم الحظر الذي كان يفرضه الاستعمار الفرنسي في الجزائر على الرجال فما بالك بفرضه على النساء؟

وقد أصبح UNFA (الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات) بعد الاستقلال وتحت سلطة الحزب الواحد، حزب جبهة التحرير الوطني ، أكثر منظمة إيديولوجية، ودفاعا عن حقوق النساء .

نشاط نسائي واسع عبر الجمعيات والنوادي الثقافية والنقابات .

ولكن منذ ١٩٧٣ وفي الخفاء ، نشطت النساء كثيراً عبر النوادي الثقافية، والنقابات، هذا للمحافظة على الحقوق المعنوية ، القانونية الاجتماعية للنساء ، فقد دفعت محاولات التحضير لقانون أسرة تمييزي النساء للخروج في المظاهرات ، لرفض المشاريع التي كثيراً ما تسحب من النقاش تحت هذا الضغط .

يعتبر قانون الأسرة من جانب إلغائه أو تعديله ، النقطة الأساسية لأهداف هذه الجمعيات . وظهور العنف والتطرف الديني هما اللذان سيسمحان لهن باحتلال الساحة السياسية . كما إنه من الصحيح كذلك أن جمعيات نسوية كالإرشاد والإصلاح، القريبتين من التيار الإسلامي وغيرها، تعلن عن مطالب يمكن أن تكون متناقضة مع تلك المدافع عنها من طرف الجمعيات الأخرى الليبرالية .

كما تشكل مشاركة النساء في المجتمع المدني بواسطة الحركة الجمعوية عاملاً يساعد على إدماجهن في المنظومة البرلمانية وفي المجالس المنتخبة المحلية .

إن الجهاز الأول المكلف صراحة بالعمل لصالح ترقية المرأة هو اللجنة الدائمة للمتابعة والتقييم التي أنشئت بقرار من رئيس الحكومة الصادر في ١٣ مايو ١٩٩٦ .

الآليات المؤسساتية لترقية المرأة

لم تكن الحكومة تتوافر حتى سنة ١٩٩٤ على هيئة مكلفة بترقية المرأة. كما إن إنشاء الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلي وإسنادها منذ تأسيسها إلى نساء ، قد خفف نوعًا ما من الفراغ الذي كان موجوداً في هذا الميدان. وفضلاً عن ذلك، فإن صلاحيات هذه الوزارة في مجال ترقية المرأة تشمل أيضا مهام حماية الأسرة. كما إن الجهاز الأول المكلف صراحة بالعمل لصالح ترقية المرأة هو اللجنة الدائمة للمتابعة والتقييم التي أنشئت بقرار من رئيس الحكومة الصادر في ١٣ مايو ١٩٩٦ ، وذلك قصد تقييم مدى تطبيق التوصيات المنبثقة عن الورشة الخاصة بحماية المرأة وترقيتها المشار إليها أعلاه. كما كلفت هذه اللجنة أيضًا بمتابعة توصيات ندوة بيجينج حول المرأة. وتضم هذه اللجنة الدائمة التي ترأسها الوزيرة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ٤١ عضواً ١٧ منهم يمثلون الوزارات والهيئات العمومية و١٦ يمثلون الحركة الجمعوية بالإضافة إلى ٨ شخصيات (خبراء وشخصيات أخرى تنشط في ميدان الدفاع عن حقوق المرأة).

وكان من المقرر أن تقوم هذه اللجنة بتقييم الأعمال المطبقة في شتى الميادين مثل التربية والصحة والشغل والاتصال والحماية القانونية أو الوصول إلى السلطة السياسية وتقديم تقرير دوري عن ذلك إلى الحكومة.

ويشكل هذا الجهاز تطوراً مهمًا؛ إذ أنه يضم مختلف الحساسيات ضمن الإطار نفسه الخاص بالتشاور والحوار ؛ مما يعكس استعداد السلطات العمومية لدعم ترقية المرأة ومشاركتها كمواطنة.

وسيسمح هذا المسعى الدؤوب برفع تحديات القرن الحادي والعشرين التي تستلزم من الجزائر استعادة حقوق المرأة الجزائرية وضمانها.

تمثل النساء أرباب العمل والعاملات بالأعمال الحرة نسبة ١٢٪ سنة ١٩٩٦ وانتقلت الى ٢٣٪ سنة ٢٠٠٠م، وهذا يعتبر تطوراً مميزًا خلال الحياة العملية والاقتصادية بالخصوص .

تمكين المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

حق المرأة في العمل

على الرغم من التطور الايجابي لنسبة مشاركة المرأة في مجال الشغل تبقى هذه النسبة ضعيفة؛ حيث بلغت ١٢,٢٪ سنة ١٩٩٦ و١٧,٩٠٪ سنة ٢٠٠٢م خاصة إذا علمنا أن نسبة النساء اللائي بلغن سن العمل تمثل حوالي ٥٠٪ من مجموع النساء ، غير أن هذه الأرقام لا تترجم حقيقة الوضع بحكم مشاركة المرأة الكبيرة في النشاط الاقتصادي غير الرسمي مثل العمل داخل المنزل، أو أعمال أخرى غير مصرح بها، مثل الخياطة والحلاقة في المنازل، وكذلك في الفلاحة وتربية الأغنام والصناعة التقليدية المنزلية والمؤسسات العائلية الصغيرة، إذ لا تعتبر النساء العاملات في هذه القطاعات كنساء عاملات وبالتالي لا تؤخذ مشاركتهن بعين الاعتبار في الإحصائيات.

على الرغم من هذه النقائص تعرف مشاركة المرأة في الشغل تطوراً ملحوظًا وأصبحت ظاهرة عادية على خلاف ما كانت عليه سابقًا ؛ حيث كان عمل المرأة غير مقبول اجتماعيًا مع بداية استقلال الجزائر في الستينيات .

وتمثل النساء أرباب العمل والعاملات بالأعمال الحرة نسبة ١٢٪ سنة ١٩٩٦ وبلغت ٢٣٪ سنة ٢٠٠٠م، وهذا يعتبر تطوراً مميزاً خلال الحياة العملية والاقتصادية بالخصوص .

الحق في التربية

إن التغيرات التي طرأت على وضع المرأة منذ استقلال البلاد تميزت بلا شك بالالتحاق المتنامي للنساء بالمنظومة التربوية. وبالفعل، فقد أقر الدستور الحق في التعليم دون تمييز بين الجنسين. وأصبح التعليم الأساسي إجبارياً ومجانياً لجميع الأطفال إناثًا وذكوراً الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ سنة. وقد ارتفعت نسبة تمدرس النساء من ٣٦,٩٪ في سنة ١٩٦٦ إلى ٧٣ .٨٠٪ في سنة ١٩٩٨، لتصل إلى ٩٢,١ سنة ٢٠٠٢ .

وبعد أن كان الفارق بين الجنسين سلبيًا بالنسبة للبنات تقلص بشكل ملحوظ منذ العقد الأخير.

وتشهد مشاركة المرأة تزايدًا في جميع مستويات التعليم ، ويتعين على السلطات العمومية الحفاظ على هذا الوضع لكي لايؤدي تدهور القدرة الشرائية للأسر إلى عرقلة النساء في الالتحاق بالتعليم. وفي الواقع وعلى الرغم من مجانية التعليم، فإن النفقات المرتبطة بالتمدرس (لوازم مدرسية، نقل، ملابس...) ترهق كثيرًا ميزانية الأسرة الأمر الذي قد يدفع ببعض الأسر إلى تفضيل تمدرس البنين على حساب البنات .

إن ارتفاع نسبة الأمية لاسيما عند فئة النساء يستدعي تعزيز العمل بهدف القضاء على هذه الآفة، ويحث على إدراجها ضمن الأولويات في السنوات المقبلة.

ارتفاع نسبة الأمية لاسيما عند فئة النساء يستدعي تعزيز العمل بهدف القضاء على هذه الآفة، ويحث على إدراجها ضمن الأولويات في السنوات المقبلة..

المرأة والسياسة

لقد كانت الوظائف السياسية والقيادية في الجزائر منذ زمن بعيد حكرا على الرجال. وهكذا، إذا درسنا تشكيلة مختلف الهيئات التشريعية منذ سنة ١٩٧٧ نلاحظ أن نسبة النواب من النساء ، قد انتقلت من ٣.٩٪ في سنة ١٩٧٧ إلى ٢.٩٪ في سنة ١٩٩٧، فيما يتعلق بغرفة النواب وهي المجلس الشعبي الوطني. ويعكس هذا الوضع سوء التمثيل النسوي الواضح على مستوى الترشيحات على الرغم من التطور النسبي بالقيمة المطلقة منذ سنة ١٩٧٧، ولكن انخفاضًا بالقيمة النسبية. وبالفعل، انتقل عدد المترشحات للبرلمان من ٣٩ مترشحة في ١٩٧٧ أي (٥٪) و١٩٨٢ (٦.٤٪) إلى ٦٣ في ١٩٨٧ (٧٪) ثم إلى ١٦٩ في سنة ١٩٩١ (٨١.٢٪) ليصل إلى ٣٢٨ مترشحة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٥ يونيو ١٩٩٧ أي بنسبة (٣٦.٤٪) من مجموع المترشحين .

غياب النساء في بعض اللجان والمناصب بالمجلس الشعبي الوطني

وتجدر الإشارة إلى غياب النساء في بعض اللجان والمناصب بالمجلس الشعبي الوطني. وهكذا ما من واحدة منهن تحتل مقعدًا في مكتب المجلس الشعبي الوطني ولا ضمن مكاتب اللجان (باستثناء لجنة إثبات العهدة، وهي لجنة مؤقتة، تضم في صفوفها نائبة واحدة). كما لا توجد أية امرأة رئيسة لكتلة برلمانية.

غير أنه بالنسبة لمجلس الأمة هناك ثلاث نساء عضوات مكاتب في بعض اللجان. وفعلا، فإن إحداهن مقررة لجنة الشؤون الخارجية والثانية رئيسة لجنة الصحة والعمل والتضامن الوطني أما الثالثة فهي نائبة رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشباب والسياحة.

وفيما يتعلق بالحكومة، فإن عددًا قليلاً جدًا من النساء شغلن مناصب وزارية فيها ولم يتعد عددهن واحدة أو اثنتين (بين أعوام ١٩٩٤ و١٩٩٧ من بين ٣٥ إلى ٤٠ منصبًا وزاريًا). وتحمل اليوم ٤ نساء حقائب وزارية .

لا تزال مساهمة النساء في الوظائف السامية سواء في الإدارة أو في الجهاز
نضائي محدودة طبعا، لكنها في تزايد منذ مطلع التسعينيات نتيجة التحسن في
تحاق الفتيات بالتعليم الجامعي.

المرأة والمنظومة القضائية

إن التحاق النساء بالسلطة القضائية يتأكد أكثر، حيث قدرت نسبة النساء اللائي
شغلن وظائف سامية في الهيئة القضائية في سنة ١٩٩٨ بـ ٥٣ . ٢٣٪ . ومن مجموع
٢٣٢ قاضيا بلغ عدد النساء ٥٤٤ ليصل الى ٢٦,٥٧٪ سنة ٢٠٠١م.

يتجلى مليًا أن السياسة ليست هي التي تشغل كثيرًا من النساء وهذا رغم كفاحهن لمشاركة أكبر في الحياة السياسية .

المرأة والأحزاب السياسية

ظهرت عدة أحزاب سياسية منذ المصادقة على القانون الخاص بالأحزاب
سياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي سنة ١٩٩٠م .

حاليًا ، ينشط أكثر من خمسين حزبًا من بينهم (حزب العمال) المسير من طرف
مرأة[٨] (المنشأ في مارس ١٩٩٠) .

رغم وجود عدة نساء ضمن أحزاب سياسية ، نادرًا ما تترأسه إحداهن[٩] ، لكن
علن عدة أحزاب سياسية في برامجها عن مساندتها لحقوق النساء ومطالبها، غير أنه
تجلى مليًا أن السياسة ليست هي التي تشغل كثيرًا من النساء وهذا رغم كفاحهن
شاركة أكبر في الحياة السياسية .

ثالثا : تمكين المرأة في برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية

٤٠ جمعية نسوية وطنية .

تعززت الحركة الجمعوية وتوسعت بفضل الانفتاح السياسي وإصلاح التشريع
لمتعلق بالجمعيات الذي تم ابتداء من سنة ١٩٩٠ وسمح بإدخال المرونة على شروط
شاء الجمعيات وتسييرها. فقد استفادت النساء من هذه الحركة الجديدة. وتم في
وقت الراهن إحصاء ما يزيد على ٤٠ جمعية نسوية وطنية.

وتناضل هذه الجمعيات مباشرة من أجل ترقية المرأة أو الدفاع عن حقوقها ومن
جل الدفاع عن مصالح مختلف نقابات النساء (النساء المقاولات، النساء الإطارات..)
تعمل لفائدة الفئات المحرومة (النساء المعوزات، النساء الريفيات، النساء في
شدة..)[١٠].

وقد سمح هذا العمل ببروز المرأة في المجتمع المدني وتعزيز تمثيلها في دوائر
قرار والنفوذ.

تسعى اليوم الجمعيات النسوية في الجزائر بالتعاون مع الهيئات الوطنية
منظمات الامم المتحدة ومنظمات نسائية وشبكات عربية متخصصة في ترقية المرأة

بتسطير برامج عمل لدعم وضعية المرأة وتمكينها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويبلغ عدد الجمعيات النسوية العاملة في الميدان ببرامجها المتعددة والمتنوعة والمحققة لأهدافها في تمكين المرأة أكثر من أربعين جمعية ، وتوضحها القائمة التالية:

١- AFF جمعية تحرير المرأة .

٢- AITDF الجمعية المستقلة لانتصار حقوق النساء .

٣- ANFEDR الجمعية الجزائرية للمرأة والتنمية الريفية .

٤- IQRAA اقرأ (مركز لمحو الأمية) .

٥- AFAD المرأة والتنمية .

٦- ANSEDI جمعية دعم الطفولة والمرأة .

٧- RACHDA التجمع ضد الاحتكار ومن أجل حقوق المرأة .

٨- RAFD تجمع النساء الديمقراطيات .

٩- FEC نساء - اتصال .

١٠- CIDEF مركز إعلام النساء .

١١- MASFR النساء الريفيات .

١٢- APLF حماية الطفولة .

١٣- AIDES إعلام- السيدا .

١٤- FATMA NSOUMER فاطمة سواسية النساء .

١٥- SEVE النساء المقاولات .

١٦- AFCAR النساء الإطارات .

١٧- UNFA الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات .

١٨- ISLAH تضامن حركة نسائية إسلامية .

١٩- EL MOUSRAKBEL مستقبل النساء .

٢٠- FVT نساء أسر الضحايا .

٢١- UGTA للنساء العاملات .

٢٢- S.O.S نساء في شدة .

٢٣- AAPF الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي .

٢٤- A.P.E.D.L.F.H (الجمعية للمساواة أمام القانون) .

٢٥- الجمعية العائلية للاستقبال المجاني .

٢٦- الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات .

٢٧- الرابطة النسوية للتمسك بصراط الله .

٢٨- جمعية الإصلاح والإرشاد .

تسعى اليوم الجمعيات النسوية في الجزائر بالتعاون مع الهيئات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات نسائية وشبكات عربية متخصصة في ترقية المرأة بتسطير برامج عمل لدعم وضعية المرأة وتمكينها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

٢٩- الجمعية النسوية لتفتح الشخص ولممارسة المواطنة .

٣٠- جمعية الأمل .

٣١- جمعية التضامن بومرداس .

٣٢- الجمعية لحماية وترقية الفتاة والمرأة .

٣٣- جمعية تويزة .

٣٤- الجمعية لحماية وترقية حقوق المرأة .

٣٥- جمعية أمل وأخوة .

٣٦- بلخنشير .

٣٧- الجمعية النسوية لمساعدة الأسرة الريفية .

٣٨- جمعية الفتيات

٣٩- جمعية المرجان (UNJA) .

٤٠- مجموعة بنات نسومر .

٤١- النساء الجزائريات المتحدات للمساواة في الحقوق .

٤٢- التعاون الوطني للنساء .

نتائج دراسة حديثة تقيم وضعية المرأة في المنظمات النسائية .

نتائج دراسة حديثة تقيم وضعية المرأة في المنظمات النسائية

لقد أظهرت دراسة حديثة في الجزائر لاستشراف تحقيق دعم تمكين المرأة، أجريت وأنجزت ميدانياً بالتعاون مع الجمعيات النسوية لتقييم أوضاع المرأة والعقبات الموجودة ، وقد قيمت الجمعيات بشكل ملموس المواضيع التالية المبينة في الإطار المنطقي الموالي :

جدول شامل للتقييم من طرف الجمعيات

الميادين	الوجاهة أو السداد	الفعالية	النتائج	القابلية
التربية والتكوين	أهداف النصوص التشريعية كافية. غياب فكرة النوع الاجتماعي في مخططات العمل و النصوص الخاصة بالإصلاح التربوي .	أهداف محققة فيما يخص التربية لكن هناك بعض التباطؤ الإداري في نصوص الإصلاح التربوي حول : - الكتب المدرسية - الرياضة النسوية - تعليم النساء	انخفاض نسبة تمدرس البنات. تنوع تكوين البنات في المناطق الريفية، لكن لا يوجد نظام داخلي. ادماج مصطلح النوع الاجتماعي في برامج التكوين التي تقوم بها الجمعيات فقط	المحيط القانوني ملائم و يساعد في الحفاظ على المساواة، إذا كانت الجمعيات تشارك في المخططات القطاعية و في تقييم الإجراءات المأخوذة .

الميادين	الوجاهة أو السداد	الفعالية	النتائج	القابلية
الصحة	قانون الصحة وجيه أو سديد، لكن يبقى تطبيق نصوص الصحة الإنجابية و الوقاية من الأمراض الخاصة بالنساء . حماية المعاقين بفضل الجمعيات .	سمحت النصوص التكفل في مراكز الصحة و مراكز حماية الأمومة و الطفولة، لكن تبقى العناية الصحية غير كافية في المناطق المحرومة.	حماية الأمومة و الطفولة مضمونة، بفضل مراكز الأمومة و الطفولة لكن الوسائل غير موجودة . تحسيس الجمعيات على المشاركة في مخططات العمل (الصحة المدرسية و تنظيم الولادات) .	المحيط صعب لضمان الصحة للجميع . قواعد التقييم غير كافية، قليل من الجمعيات تعمل في هذا الميدان .
الاقتصاد	كل النصوص التشريعية مكرسة لمبدأ المساواة، لا توصي مخططات العمل على استعمال طريقة النوع الاجتماعي في التنفيذ . عدم وجود تنظيم معين خاص بالنساء الريفيات في مخططات التنمية، فالتكفل بها لا يكون إلا عن طريق ترتيبات خاصة .	خلق مناصب الشغل سهل البلوغ لكل الأشخاص. العوائق التي تواجهها النساء هي من نوع ثقافي خاصة في المناطق المحرومة. العمل في البيت يخضع لنظام الجمعيات هي التي تخلق مناصب الشغل لكن النظام الضريبي لا يعتبرها ذات منفعة عامة شروط العمل في القطاعين العام والخاص لا تسمح بالتوفيق بين العمل و الأسرة.	عدد المؤسسات الصغيرة للشباب في تطور، نسبة النجاح أعلى عند البنات. في المناطق الريفية هناك نقص في وسائل ترقية العمل النسوي . ترتيب وقت العمل النسوي غير موجود . حتمية إعادة النظر في مسألة تقاعد النساء ربات أسر. تحسين معلومات الاقتصاد العام التي تدمج النوع الاجتماعي في مركز الإحصاء (ONS) (مثلا الأرقام حسب الجنس الموجودة حول السكان) .	النصوص الموجودة لابد أن تكون مؤيدة بإجراءات تميزية إيجابية حول التمويل وفي نشاطات العمل النسوي. إعادة النظر في النصوص و إدماج فكرة النوع الاجتماعي لدوام المساواة في المخططات القطاعية .
الاتصال (وسائل الإعلام)	النصوص التي تسير الاتصال غير كافية لتعيين المرأة كمسؤول. يبقى تكيف محتويات التكوين في معاهد الصحافة بفكرة النوع الاجتماعي. استخدام الدراسات المحققة حول النوع الاجتماعي من طرف الوزارات المعنية غير كافية .	النصوص ليست متبوعة بمخططات التنفيذ. العمل المهم للإذاعة المحلية، من أجل تحسيس السكان حول صورة المرأة. فتح وسائل الإعلام الثقيلة لمناقشة فكرة المساواة بين الجنسين. نشر نتائج الدراسات والبحوث الخاصة بالمرأة	وجود النساء في وسائل الإعلام في تطور. عمل الجمعيات فعال في الميدان. خلق مركز التوثيق و الإعلام من طرف الجمعيات. خلق (Site Internet) من طرف الجمعيات. غياب المعلومات حول ظروف النساء في المناطق الريفية والمحرومة .	إدماج الجمعيات في مخططات العمل لضمان فهم أحسن لمسائل المرأة، و تسهيل الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة و وسائل الإعلام، بوضع إطار قانوني للمتابعة .

الميادين	الوجاهة أو السداد	الفعالية	النتائج	القابلية
الآليات القانونية	التشريع الجزائري من أنصار المساواة في إطار المبادئ . يبقى تحسين تنفيذ النصوص لصالح المرأة. معظم مرافق ومؤسسات البحث قامت بدراسات حول ظروف المرأة. العائق الحالي : قانون الأسرة.	النصوص التي سمحت اندماج أحسن للمرأة : تشريع العمل و قانون الصحة، والتمدرس إجباري. غياب متابعات وتقييم الدراسات الموجودة. عدم استقرار القرارات يعود إلى تغير المقررين.	إنشاء وزارة خاصة بظروف المرأة. تدعيم الجمعيات لكن يجب إعادة النظر في قانون إنشاء الجمعيات. تعديل قانون الأسرة بقي بدون تتابع و تأخر في الحالات القانونية للأسر.	استنفار Mobilisation الجمعيات لتحقيق مخططات العمل يبقى عامل ضمان. الإرادة السياسية لتحقيق مخططات العمل لابد أن تدون في إطار رسمي.
اتخاذ القرار	على أساس النصوص الموجودة يجب أن تأخذ الدولة إجراءات لتدعيم وجود المرأة في دائرة القرار والمشاركة في الانتخابات.	تطور وجود المرأة في مناصب مسؤولية محددة في الميدان الخاص بالمرأة. غياب مبدأ التكافؤ في الحياة السياسية.	ارتفع عدد النساء في المؤسسات والادارة العامة وانخفض العدد في البرلمان (ظاهرة اجتماعية وثقافية).	دور الجمعيات مهم لتغيير العقليات وإنشاء محيط ملائم للمرأة إذا قامت وسائل الاتصال العمومية بدورها.
العنف	نصوص جديدة فيما يخص المضايقة الجنسية harassement وحماية النساء، يتطلب مخطط عمل باتصال مع الجمعيات. إعادة النظر في قانون الجمعيات واجب لتدعيم أعمالهم.	في الميدان ضعف أثر ومعلومات حول حقوق المرأة فيما يخص المضايقة والعنف المنزلي .	العنف المنزلي يعالج في غالب الأحيان داخل الأسرة . عدد النساء اللاتي عانين من العنف الإرهابي كبير، يتطلب العناية النفسية خاصة البنت الصغيرة .	سنوات الإرهاب علمت النساء مكافحة كل أنواع العنف، وذلك يتطلب إنشاء مراكز إعانة ودعامة النساء في هذا الميدان. تدعيم عمل الجمعيات في هذا الميدان.

نستشف من تحليل محتوى هذا الإطار ، أنه لتحقيق دعم وضع المرأة ، يجب على الحكومة رسم استراتيجية شاملة لإزالة العقبات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي مازالت تتعرض وتعوق المشاركة الفعلية للمرأة في عملية التنمية وخاصة :

١- على المستوى المؤسساتي

- من خلال وضع ميكانيزمات تدرج مفهوم النوع الاجتماعي في البرامج القطاعية .

- من خلال تطوير الدراسات والبحوث الخاصة بشؤون المرأة من أجل استثمار الطاقات النسوية في عملية التنمية .
- إنشاء إطار التشاور وتقييم البرامج القطاعية بمعية المنظمات غير الحكومية .
- من خلال تعديل قانون الأسرة الذي يناقض تطور النساء الجزائريات.
- من خلال وضع إجراءات تطبيقية للنصوص التشريعية المتضمنة تحقيق المساواة بين الجنسين .

٢- على مستوى شروط إنجاز البرامج العملية

- جعل التوصيات والمقترحات حول ترقية النوع الاجتماعي في البرامج العملية وهذا من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية في عملية المتابعة والتقييم .
- التسريع بوضع استراتيجية إعلام وتكوين وتوجيه حول النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتقييم العادل للموارد والمسؤوليات مع تفادي حملات التوعية الظرفية ووضع سياسات لتحقيق مساواة حقيقية من خلال البرامج التنموية المحلية والقطاعية والوطنية وهذا بإشراك المنظمات غير الحكومية .
- تغيير السلوكيات الاجتماعية والثقافية للأشخاص من خلال إصلاح عميق للمنظومة التربوية والخطابات السياسية والدينية التي عادة ما تحمل معها رسائل خطيرة مهينة للمرأة وهذا أساساً يتم عبر وسائل الإعلام الثقيلة .
- تطبيق النصوص القانونية التي تضمن حماية المرأة والطفل ضد أي عنف سياسي أو اجتماعي أو أسري أو ثقافي، وهذا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة بهذا الميدان مع منحها الوسائل الضرورية .

رابعًا : دراسات حالــة

من خلال الاستقصاء الميداني الذي قمنا به ، لتقييم نشاط الجمعيات النسوية في الجزائر ، نستعرض بعض نشاطاتها المحققة فعلاً ميدانياً في السنوات الماضية .

وقد اخترنا جمعيات أهلية لها تمثيل وطني ودولي قويان ، وتقوم بتمويل مشاريعها وأنشطتها بالاعتماد على الهيئات الدولية والسفارات المعتمدة في الجزائر والمؤسسات الوطنية والجهوية وهيئات الأمم المتحدة ومكاتبها في الجزائر .

برامج وأنشطة التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات RAFD

١- تأهيل المرأة من خلال دورة الحياة والتربية على المساواة

- **النشاط الأول** : تأهيل المرأة الجزائرية من خلال دورة الحياة : تحسين صورة دور المرأة في البرامج والكتب المدرسية وتدعيم تمدرس البنت الصغيرة .

- **النشـاط الثـاني** : تأهيل المرأة الجزائرية وتحسين صورتها لتدعيم قدرتها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع .
- **النشاط الثالث** : تدعيم قدرات الجمعية RAFD بالمشاركة في نشاطات المتعاملين الآخرين وتكوين مكونين أو مكونات في مختلف الميادين (إدماج النوع الاجتماعي في الصحة الإنجابية والجنسية وفي التنظيم، استشارة قانونية ونفسية، تقنيات التوعية والمرافعة لصالح ترقية المرأة والمساواة في الحقوق).

٢- الأهداف

١- توعية المجتمع بصفة عامة، الرجال والنساء بصفة خاصة، على ضرورة المساواة بين الجنسين، في تعاملاتهم، وكذلك فيما يخص حقوقهم و واجباتهم.

٢- إعادة اعتبار صورة المرأة في المجتمع بإبراز التصورات الاجتماعية والشخصية وتحليل مكانة المرأة المعترف بها ومشاركتها في مختلف الميادين العامة والخاصة .

٣- تغيير المواقف والذهنيات وكذلك تدعيم ميكانزمات التضامن الجماعي والاجتماعي .

٣- الفئة المستهدفة : الأسر ومختلف المتعاملين المحليين

٤- النتائج المنتظرة :

١- معرفة صورة المرأة والبنت الصغيرة وكذلك صورة الرجل والطفل الصغير، هذه الصور المنقولة عبر برامج الكتب المدرسية.

٢- معرفة أثر هذا التصور في ذهن الأطفال - ذكوراً وإناثاً- الذين سيصبحون مواطنين في المستقبل.

برامج وأنشطة : جمعية التجمع ضد الحقرة و حقوق الجزائريات RACHDA

١- تأهيل المرأة والمساواة في الحقوق بين النساء والرجال

- **النشاط الأول** : التأييد على الاستشارة القانونية والدعامة النفسية للأسر في حالة أزمة والنساء اللائي يوجدن في شدة ، زيادة على ذلك الصحة الإنجابية ومحاربة المضايقات والتحرشات الجنسية .
- **النشاط الثاني** : تطوير قدرات و تقنيات التوعية والمرافعة لصالح ترقية المرأة والمساواة في الحقوق .
- **النشـاط الثـالث** : تدعيم قدرات الجمعية RACHDA بالمشاركة في نشاطات المتعاملين الآخرين وتكوين مكونين أو مكونات في مختلف الميادين (تطوير قدرات النساء داخل القطاعين الخاص والعام) .

٢- الأهداف :

١- تمكين النساء من خلال توعيتهن بالقوانين الموجودة حتى ولو لم تكن كاملة وترجيحها للمدافعة عن حقوقها .

٢- خلق وإنشاء أداة مرجعية للاستشارة القانونية لمساعدة النساء وكذلك للمرافعة فيما يخص قانون الأسرة .

٣- الفئة المستهدفة : توعية النساء بصفة عامة والنساء في شدة بصفة خاصة

٤- النتائج المنتظرة :

١- إعداد ونشر منشور لتكوين المكونين/ المكونات فيما يخص القانون .

٢- الاستماع أو الاتصال السيكولوجي ومكافحة كل أنوا ع العنف .

٣- دعم الاستشارة القانونية للنساء المحرومات .

٤- تعميم المساعدة القانونية والاستماع السيكولوجي في المجتمع المدني.

جمعية "اقـــرأ"

وزن جمعية "اقرأ" في محو الأمية وتعليم الكبار وبالخصوص النساء في الجزائر.

سجلت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" حضوراً قوياً منذ نشأتها عام ١٩٩٠م، على المستويين الوطني والدولي.

على المستوى الوطني

انطلاقا من أهدافها المسطرة المبنية على مبدأ تحقيق المنفعة العامة في مجال محو الأمية تجسيداً للحق في التعليم وخاصة تمكين المرأة والفتاة من حقها في التعليم ومحو أميتها وترقيتها وخاصة في المناطق النائية والمحرومة.

ولتحقيق ذلك تم تطوير فتح فصول محو الأمية وفصول تأهيلية في مراكز خاصة تابعة للجمعية في أغلب ولايات الوطن وبناء مراكز لجمعية اقرأ في مناطق نائية بغية ترقية المرأة والفتاة بالخصوص.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق وتجسيد الأهداف في الميدان بادرت وتبادر الجمعية منذ نشأتها إلى تكثيف نشاطاتها التي نوجزها فيما يلي :

- توعية السلطات وخاصة على المستوى المحلي بأهمية مكافحة الأمية .
- توعية وتجنيد مختلف شرائح المجتمع طلباً للدعم في محو الأمية .
- الاستمرار في فتح أقسام محو الأمية عبر كامل التراب الوطني .
- إنجاز برامج خاصة لتأصيل المفاهيم الجديدة كالنوع الاجتماعي وثقافة السلم والمواطنة والتربية البيئية .. إلخ .
- استثمار هبات المانحين والمولين في مشاريع متعددة الخدمات تستفيد منها المرأة والفتاة بالخصوص .

- توظيف وتشغيل المكونين والمكونات والمدربين والمدربات .
- عقد دورات التكوين الفني لرفع مستوى المكونين والمكونات وتركز الجمعية على المنتجات التالية :
  (إنتاج الحرف التقليدية - الرسم على الحرير - الألبسة الجاهزة) .
- وقد حققت الجمعية سنة ٢٠٠٣ نتائج كمية ونوعية على سبيل المثال لاالحصر، بلغ عدد الدارسين والدارسات في فصول محو الأمية التابعة لجمعية اقرأ أكثر من ٩٠١٦٩ دارساً ودارسة، منهم ١٧٤٦٩ رجالاً و٧٢٧٠٠ امرأة وفتاة، أي أن النساء يشكلن أكثر من ٨٠ بالمائة عبر كامل التراب الوطني .
- أنجزت الجمعية مركزًا لمحو الأمية لترقية وإدماج المرأة والفتاة بالحطاطبة ولاية تيبازة و ذلك بتمويل من منظمة إسبانية.
- إعادة طبع كتاب *أمحو أميتي وأرقي عائلتي* ، وذلك بإدخال النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية بتمويل FNUAP وطبع في ٢٠,٠٠٠ نسخة.
- قامت الجمعية بإعداد تقرير سنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية حول التنمية البشرية لمكافحة الفقر .
- استفادت الجمعية من اعتماد مالي من طرف وزارة التشغيل و التضامن الوطني وخصص لتكوين أقسام محو الأمية، واستفادت من هذا البرنامج كل الولايات التي قدمت برامجها.
- استفادت الجمعية بتمويل من قبل سفارة كندا وخصص لطبع ١٠,٠٠٠ نسخة من كتاب " **أمحو أميتي وأرقي عائلتي**" باللغتين العربية والفرنسية .
- استفادت الجمعية بمناسبة الدخول المدرسي من وزارة التشغيل والتضامن الوطني بـ ١٠٠ محفظة مجهزة ، قسمت على المعوزين للولايات التي استجابت لمراسلة المكتب الوطني.

في إطار الإعلام والاتصال تقوم جمعية **اقرأ** بنشاطات مختلفة طوال السنة بمساندة وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة، المسموعة والمرئية ، وهذا بتغطية معظم نشاطاتها عبر التراب الوطني ، وذلك بإحياء كل المناسبات الوطنية والعربية والعالمية التي لها علاقة بالتعلم والتربية من أجل زرع المحبة والعلم والمعرفة في قلوب المواطنين (أبواب مفتوحة، أيام تحسيسية ... إلخ).

- ٨ سبتمبر اليوم العالمي لمحو الأمية .
- ٨ يناير اليوم العربي لمحو الأمية .
- ١٦ أبريل يوم العلم .

- في شهر مايو عقدت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "**اقرأ**" اتفاقية مع مؤسسة فنون وثقافة لفتح أقسام داخل مختلف المراكز التابعة لهذه المؤسسة في ولاية الجزائر من أجل تحسيس المواطنين.

على المستوى الدولي

للجمعية علاقات شراكة مستمرة مع المنظمات الدولية المعتمدة بالجزائر وهي اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو، ومع بعض السفارات، كسفارات اليابان، إسبانيا، كندا، الإمارات العربية المتحدة .

شاركت الجمعية بدعوة من صندوق الأمم المتحدة للسكان FNUAP في الرباط في فعاليات الاجتماع النهائي لمشروع إدماج النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية، كما شاركت في كثير من الندوات العالمية المتعلقة بالتعليم للجميع وتعليم الكبار ، وهي بذلك عضو مؤسس ونشط في كثير من الشبكات العربية والعالمية ، وقد تحصلت على عدة جوائز وطنية وعالمية منها بالخصوص :

- الجائزة العالمية لمحو الأمية روبي كيد المقدمة من قبل المجلس العالمي لتعليم الكبار ICEA سنة ١٩٩٤ .
- الجائزة العالمية لمحو الأمية المقدمة من قبل اليونسكو سنة ١٩٩٧ .
- الجائزة العالمية لمحو الأمية المقدمة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الأليسكو سنة ١٩٩٩ .
- الجائزة العربية لمحو الأمية المقدمة من قبل المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم الإسيسكو سنة ٢٠٠٢ .

إن تفاقم مستوى الأمية المرتفع لاسيما عند فئة النساء يستدعي تعزيز العمل قصد القضاء على هذه الآفة، ويحث على إدراجها ضمن الأولويات في السنوات المقبلة.

الجمعية الجزائرية للمرأة والتنمية الريفية

إدارة وتسيير الجمعية

- تأسست الجمعية في أكتوبر سنة ١٩٩٩م بمقتضى القانون رقم ٣١/٩٠ وتتكون هيئات الجمعية من : مكتب الجمعية الذي يتكون من ٩ أعضاء كلهن نساء وهي كالتالي :
- رئيسة الجمعية ورئيستان نائبتان .
- الأمينة العامة وأمينة مساعدة .
- أمينة الخزينة وأمينة مساعدة للخزينة .
- مساعدتان .

أهداف الجمعية :

الهدف العام : إدماج مفهوم النوع الاجتماعي وبالخصوص النساء في عملية لتنمية الريفية .

أهداف فرعية وسيطة :

١- تحسين ظروف المعيشة للنساء، وصحة وعمل النساء الريفيات وعائلاتهن، وذلك بخلق فرص التحصل على المعلومات المتعلقة بصحة الأم والطفل والحماية الاجتماعية للنساء الريفيات ومن خلال توفير وسائل التمويل، والدعم التقني والفني .

٢- ترقية التنمية الريفية المستدامة ، وذلك بتحفيز المشاركة بالنسبة للرجال والنساء على السواء .

٣- الإسهام في تقويم المعارف التقليدية للنساء والحفاظ على القيمة الاجتماعية الثقافية الاقتصادية السائدة والمرقية للتراث الريفي .

٤- الإسهام في ترقية العلاقات بين الجمعيات الريفية وبالخصوص جمعيات النساء وتعزيز دورهن في إدارة الموارد الطبيعية في الريف.

برنامج العمل

المحور الأول : التنشيط الإعلامي في الوسط الريفي :

- يعتبر هذا المحور مهمًا جدًا ويعد كشرط لتحقيق هدف الجمعية ، إذ يتعلق الأمر بالتقرب من النساء الريفيات للتعرف على إشكالية هذه الشريحة من السكان وبذلك للإسهام في مساعدتهن بحلول ملائمة ومن جهة أخرى ، يتعلق الأمر بحل مشكلة نقص المعلومات، والتقليل من تهميش النساء بالاستفادة من البرامج الموجودة في مختلف الميادين.
- إعداد وإنجاز برامج إعلام وتوعية النساء في مختلف ميادين الحياة بالوسط الريفي (الصحة ،التربية ، محو الأمية ، الفلاحة، التنمية الريفية ، البيئة .. إلخ). حيث تم في هذا الإطار تنظيم ورشات وتجمعات جهوية في المناطق الريفية .
- إنجاز تحقيقات ميدانية ومعرفة للآراء وتخصيص أيام دراسية وتدريبية .

المحور الثاني : إنجاز برامج التنمية :

- تحديد وصياغة مشاريع تنموية مندمجة جماعية وتشاركية .
- تحديد وإنجاز مشاريع صغرى مولدة للدخل لصالح المرأة وأسرتها .
- دعم المرأة الريفية تقنيًا وماديًا بهدف تحسين إنتاجيتها

نشاط الجمعية :

- تنظيم عدة تجمعات وورشات توعية جهوية لصالح المرأة الريفية .
- تنظيم ندوات حول الموضوعات المتعلقة بالتنمية الزراعية ، خاصة تربية النحل .
- تعزيز دور المرأة في تقييم وتثمين خبراتها ومعارفها التقليدية والمحلية .
- المشاركة في مختلف الدورات التدريبية (إعداد وتسيير المشاريع).
- تجري هذه الدورات التكوينية في الجزائر أو خارج الجزائر .
- الإنجاز والتطبيق الميداني لمشروع ترميم وتجهيز الهياكل القاعدية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لبلدية ريفية هي بلدي برج الطهور بولاية جيجل التي تبعد عن العاصمة بحوالي ٥٠٠ كلم ، وبتمويل من طرف اللجنة الأوروبية كهبة.
- أشغال تحديد وصيغة المشاريع الصغرى المنتجة لصالح النساء ، **وهناك مشروعان بصدد الإنجاز وهما :**
  - مشروع نسائي لتحويل الصوف .
  - مشروع لصناعة الجبن .
- الاحتفال بالأيام العالمية : اليوم العالمي للتغذية ، اليوم العالمي للمرأة الريفية، وتتم في هذه الأيام تنظيم معارض ، ومنتجات المرأة الريفية ، ومداخلات ، وزيارات عمل لبعض العائلات الريفية .
- المشاركة في المعارض الدولية خاصة الأوروبية المتوسطية بأسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا .. إلخ.
- المشاركة في الملتقيات الدولية من خلال تقديم محاضرات ومداخلات للتعريف بالمرأة الريفية في الجزائر .

المعوقات :

- نقص الوسائل المادية والبشرية نسبة إلى أهمية وكثرة نشاط الجمعية .
- نقص الثقافة الجمعوية الأهلية لدى المنخرطات خاصة من حيث الوعي بأهمية العمل التطوعي المجاني الخيري .
- نقص التكوين والتدريب في ميدان العمل الجمعاوي .
- عدم توافر الوقت اللازم لدى المنخرطين للاهتمام بالعمل الجمعاوي بسبب انشغالاتهم المهنية .

آفاق الجمعية :

- تطوير وتوسيع الجمعية من خلال اقتراح مشاريع وبرامج جديدة من قبل المنخرطات.
- فيما يخص المشاريع ، هناك عمل استكشافي لتحديد برنامج عمل في إطار

توسيع مشروع ترميم برج الطهور إلى بلدية أخرى، وهذا بحكم تمديد آجال البرنامج الأصلي من طرف اللجنة الأوروبية.

- ودائما في إطار توسيع هذا المشروع ، قررت الجمعية استفادة العدد الأكبر من النساء والفتيات من برامج التكوين، وهذا في مجالات مختلفة إضافة إلى برنامج محو الأمية الذي تتكفل به الجمعية الجزائرية لمحو الأمية اقرأ في إطار اتفاقية تعاون بين الجمعيتين.
- إنشاء موقع على شبكة الانترنت في أوائل ٢٠٠٥م .

جمعية نجدة النساء في شدة SOS

نجدة نساء في شدة ، جمعية وطنية ذات هدف غير ربحي ، تم تأسيسها سنة ١٩٩٠ بمقتضى القانون رقم ٣١/٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/١٢/٤م. تترأس الجمعية مرأة، ويتكون مكتب الجمعية من النساء بنسبة ١٠٠بالمائة .

مهام الجمعية :

تعتبر الجمعية ذات هدف إنساني بحيث تعمل على مساعدة النساء والأطفال بدون تمييز بين النوع الاجتماعي والعرق والجنسية والدين والانتماء .

المهمة الرئيسة :

الدفاع عن حقوق المرأة والتكفل الفعلي بالنساء والأطفال ضحايا العنف ومحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة .

المهام الخاصة :

- استقبال وإيواء النساء والأطفال ضحايا العنف .
- التكفل النفسي والقانوني بالنساء ضحايا العنف .
- إعلام وتوعية السلطات العمومية بخرق حقوق المرأة .
- القيام بدور الوسيط بين المرأة وضحية العنف ومسبب العنف والوسط الاجتماعي والأسري.
- التوجيه والمتابعة الإدارية والقضائية لصالح النساء ضحايا العنف .
- المساعدة الطبية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف .
- الإدماج وإعادة الإدماج المهني من خلال التدريب ومنح قروض مصغرة بهدف إنشاء مشاريع مصغرة .

إنجازات الجمعية :

- تم إنشاء مركز استماع وتبليغ سنة ١٩٩٥م ، مركز قانوني ونفسي ، يدخل هذا المشروع في إطار المركز المغاربي (تونس والمغرب والجزائر)الممول من قبل

المؤسسة الألمانية هنريش بووال ، أسندت لهذا المركز عدة مهام :
- الاستماع الهاتفي لمن يطلبن النجدة وخاصة النساء والأطفال ضحايا العنف.
- المتابعة النفسية والتوجيه القانوني ، وإعلام النساء ضحايا العنف بالإجراءات الممكن اتخاذها في مثل هذه الحالات .
- رصد حالات العنف ضد النساء وطبيعته وخصائص النساء المسلط عليهن .
- التدخل لدى الهيئات القضائية لصالح النساء وضحايا العنف .
- تمكين النساء ضحايا العنف من عملية اتخاذ القرار من خلال توجيههن إلى مشروعات مولدة للدخل .

نشاطات الجمعية :

التدريب : تقوم الجمعية ببرامج تدريب لصالح إطارات الجمعية بهدف :
- دعم وتعميق المعارف وتزويد هذه الإطارات بأدوات التحليل المتعلقة بإشكالية حقوق المرأة .
- التدريب على استعمال الآليات والتقنيات المتعلقة بالإعلام والاتصال التي تسمح بتوعية وإعلام الفئات المعنية .
- تطوير القدرات المتعلقة بالتسيير واتخاذ القرار داخل الجمعية .
- دعم وجود المرأة في الدوائر العامة والخاصة بالعرف والاطلاع على حقوقها ودعم قدراتها الذاتية .

الدراسات والمسوح :
- قامت الجمعية بإنجاز أول دراسة حول العنف ضد المرأة بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية سنة ٢٠٠٠م ، وتوجت هذه الدراسة بعقد ملتقى شاركت فيه الدول المغربية الثلاث ، تونس، الجزائر والمغرب .
- دراسة ميدانية أنجزها المركز المغاربي ، حول الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء ضحايا العنف ، وهذا بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للإنماء .
- إنجاز دراسة ثالثة حول العنف ضد النساء بهدف التعرف على الظروف التي تتعرض فيها المرأة للعنف وعلى طبيعة العنف الممارس ضدها .

ورش التدريب المهني :

أصبح الاندماج الاجتماعي الاقتصادي لضحايا العنف الشغل الشاغل للجمعية ، في هذا الصدد قامت السفارات الكندية والأمريكية والبريطانية بتمويل ورشات تدريب عديدة، خاصة ما تعلق بالحياكة والخياطة والطرز الصناعي والإعلام الآلي بهدف إنشاء تعاونيات نسوية مستقلة.

المشاريع :

- مشروع إعادة الاعتبار للنساء ضحايا العنف والإرهاب من خلال التكفل النفسي والقانوني والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، مقر هذا المشروع مدينة المدية بولاية المدية على بعد ١٥٠ كلم من العاصمة .
- مشروع إنشاء مركز استماع مغاربي مقره ولاية باتنة بجبال الاوراس بالتعاون مع المؤسسة الألمانية فريدريش نومان واللجنة الأوروبية .
- مركز استماع آخر بتمويل من بلدية برشلونة الاسبانية . يتسع هذا المركز لأكثر من ٦٠ امرأة ويتضمن ورش تكوين ودار حضانة للأطفال تتسع لأكثر من ٤٠ طفلاً .

المعوقات :

- معوقات مالية ، إذ أن الجمعية لا تستفيد من أية إعانة مالية من قبل الدولة .
- لقد تم تمويل كل المشاريع المنجزة ، والمشاريع التي هي في طور الإنجاز من قبل الهيئات الدولية والمؤسسات وسفارات الدول المعتمدة بالجزائر .
- عادة ما يحصل تأخير إنجاز المشاريع لنفاذ أو نقص أو تأخر التمويل .

خاتمة : فعالية عمل المنظمات غير الحكومية

للجمعيات الأهلية في الجزائر وجود أكبر في الميدان ، ويأتي هذا منذ إصدار قانون الجمعيات سنة ١٩٩٠؛ حيث استطاعت أن تثبت وجودها، وأن تجند عددا أكبر من النساء وهذا رغم العقبات التي تعترضها لا سيما نقص الإمكانات ومن أجل تفعيل أكبر لعمل الجمعيات يجب تحقيق المطالب التالية :

- وضع إطار مؤسساتي في التشاور ومتابعة تطبيق الإجراءات المتعلقة بترقية المرأة.
- الحصول على المعلومات وفتح مجال وسائل الإعلام أمام المرأة وفتح نقاش عام حول قضايا المرأة .
- وضع نظام لمراقبة ومتابعة التطورات المحققة من قبل السياسات الخاصة بالأسرة والطفولة .
- تجدر الملاحظة والإشارة إلى أن كل هذه المطالب لا يمكن تحقيقها إلا في جو من الثقة المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات وأصحاب القرار .

هذه التطورات في إعداد وتنوع الجمعيات الأهلية النسوية بالخصوص تكشف عن التحديات التي يتعين على السياسة الاجتماعية أن تتكفل بها في مجال تمكين المرأة في التوظيف والصحة والتربية والخدمات الاجتماعية وغيرها في الريف والحضر.

الهوامش

١- بلغ عدد الأحزاب السياسية في الجزائر أكثر من خمسين حزبا ، وعدد الجمعيات الأهلية أكثر من ٥٧٠٠٠ جمعية.

٢- صدر هذا القانون في عام ١٩٨٤ أي بعد أكثر من ٢٠ سنة من استقلال الجزائر ، رغم نضالات المرأة .

٣- انظر ، الكتاب السنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الكتاب الأول والثاني المخصصين لنشأة وتطور الجمعيات الأهلية في البلدان العربية ، لمعرفة التفاصيل حول نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في الجزائر للباحث حسين طاهر .

٤- التعديل الجديد في قانون الأسرة لعام ٢٠٠٤، رفع السن القانونية للزواج للمرأة والرجل على السواء ١٩ سنة .

٥- فعلاً، تم تعديل قانون الأسرة في العام الماضي ٢٠٠٤ ، وهو الآن في أدراج السلطات العمومية للمصادقة عليه .

٦- انظر ، الكتاب السنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية في العالم العربي لمعرفة التفاصيل حول نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في الجزائر للباحث حسين طاهر.

٧- ملحق بهذه الورقة أسماء الجمعيات النسوية في الجزائر .

٨- رئيسة ومؤسسة الحزب السياسي للعمال "حزب العمال" السيدة الويزة حنون، المرأة الوحيدة المترشحة لانتخابات رئاسة الجمهورية الجزائرية لعام ٢٠٠٣م.

٩- يوجد في الجزائر أكثر من ٥٠ حزبًا سياسيًا، حزبان سياسيان فقط تترأسهما امرأتان، وهما: السيدة الويزة حنون (حزب العمال) ، والسيدة شلبية حميدو (حزب الشبيبة الديمقراطية) .

١٠- تمعن في تسميات الجمعيات الأهلية لتعرف أهدافها المعلنة في تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها .

جمهورية السودان

د. آسيا مكاوي أحمد
أ. ناهد عوض الكريم خشم الموس
أ. أسماء محمد الأمين المقبول

مقدمة

السودان كبلد عربي أفريقي بحجم قارة تتداخل فيه السحنات والثقافات والمعتقدات والعادات والتقاليد ، ومن هنا ينعكس هذا التنوع على وضع المرأة السودانية في المناطق المختلفة ، فالجزء الجنوبي منه المتاخمة حدوده لكينيا وأوغندا وزائير لم يصله العرب عند دخولهم السودان في القرن السابع الميلادي ، وظل بعيداً عن أثر الثقافة العربية الإسلامية حتى تاريخه الحديث – وقد عمد الاستعمار الإنجليزي إلى عزله عن شمال السودان ، وطبق فيه قانون المناطق المقفولة حتى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي ، وذلك وفق استراتيجية مقصودة تبعد الأثر العربي الإسلامي عن الجنوب .. ومن هنا فالمرأة في جنوب السودان تعيش حياة فطرية منفتحة، وتعايش مجتمعًا مختلطًا يسوده العرف والتقاليد .. وتسهم فيه بالزراعة والرعي وبإنتاج الصناعات اليدوية من الخامات المحلية .. والمرأة في الجنوب تعتبر مصدر ثروة لوالدها بما يدفع له كمهر لها عند الزواج . وفي غرب السودان حيث حدوده المتاخمة لليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى فأثر الثقافة العربية الإسلامية لم يطغ على طبيعة الحياة الفطرية رغم وصول العرب إليه من شمال أفريقيا ومصر .. لذلك نجد المرأة في غرب السودان تعيش في مجتمع مغلق منفتح تلقائيا، والمرأة عامل رئيسي في مكونات اقتصاديات الأسرة – تزرع وترعى وتصنع منتوجات الألبان وتبني البيوت خاصة في القرى والأرياف – وهذا بالطبع إلى جانب مسؤولياتها الأسرية – وبصورة عامة تعتبر المرأة في غرب السودان عنصراً منتجًا أكثر من الرجل . وفي شرق البلاد حيث الحدود المتاخمة لأريتريا وأثيوبيا وحيث يفصلها البحر الأحمر فقط عن المملكة العربية السعودية فإن الأثر العربي الإسلامي أكثر وضوحًا – والمجتمع فيه شبه انفصالي – لذلك المرأة أقل انفتاحاً على المجتمع في هذا الجزء من البلاد – وأقل مشاركة فيه، وتلعب التقاليد دوراً مؤثراً في تخلفها وانعزالها . ووضع المرأة في أواسط البلاد وشمالها يماثل إلى حد كبير وضعها في الشرق رغم مشاركتها الأكثر وضوحا في الإنتاج، ورغم نسبة التوسع في التعليم – غير أنه وفي أقصى شمال البلاد حيث الحدود المتاخمة لمصر نجد أن الحياة فيه تأثرت بالحياة في الوجه القبلي لمصر – لذلك نجد أن المرأة النوبية تعيش حياة أقل قيوداً وانفصالاً [١] .

تباين وضع المرأة في مناطق السودان المختلفة .

هذه لمحات من وضع المرأة في مناطق السودان المختلفة، وهو ما يؤثر في مدى تطورها ونهضتها وتمكينها للمشاركة الفاعلة في الحياة الأسرية وفي الحياة العامة .. ولكن تبقى حقيقة أن المرأة السودانية – وخاصة في الريف – مشاركة في الزرع والضرع والإنتاج، وتؤدي دورها المزدوج في الأسرة وفي المجتمع ... بل تؤدي أدوارها

الثلاثة – الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي – هذا الدور أو الأدوار تؤديها وفق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقتها.

وفي إطار الأهداف التي حددها الإطار المرجعي لتقرير تمكين المرأة ، استندنا على مصادر أولية وثانوية لجمع المعلومات ، ومقابلات شخصية ، واستبيان موجه لبعض المنظمات الأهلية النشطة في تمكين المرأة ، حيث إن هناك قصوراً شديداً في الإحصاءات والبيانات المتاحة .

أولاً : الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة السودانية في المنظمات الأهلية

واكب ظهور التنظيمات النسائية السودانية بالعاصمة ظهور تنظيمات نسائية في الأقاليم .

في السودان حققت المرأة قدراً من التقدم ، وخطت خطوات هائلة نحو المساواة السياسية والاقتصادية استناداً على المشاركة الفاعلة للحركة النسائية ، فقد اخترقت الحركة النسائية حواجز كثيرة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وأحدثت تحولاً إيجابيًا في حياة المرأة بتغيرات سياسية واجتماعية مهمة . ففي منتصف الأربعينيات والحركة الوطنية في قمتها من أجل الاستقلال الوطني ، تأسست الأحزاب السياسية كتطور طبيعي لمؤتمر الخريجين العام الذي سبق أن تأسس في عام ١٩٣٨ ، في تلك الفترة نشطت مؤسسات المجتمع المدني الممثلة في اتحادات تنظيمية للمثقفين ، الطلاب، العمال ، الزراع... إلخ. وفي تلك الفترة أيضًا خلت الساحة من العمل النسائي المنظم الذي من خلاله تستطيع المرأة أن تثبت وجودها وفاعليتها مع القوى الاجتماعية الأخرى – أدركت هذه الحقيقة مجموعة المتعلمات والعاملات – فتأسس أول تنظيم نسائي عام ١٩٤٧ وهي رابطة الفتيات الثقافية بأم درمان التي أحدثت أثرًا عميقًا في المجتمع ، ومهدت السبل للتنظيمات النسائية التي جاءت من بعدها ، إلا أن هذه الجمعية لم تدم أكثر من عامين إذ انزعجت الإدارة البريطانية من قيام الرابطة ونشاطاتها في العام الأول فحاولت أن تشل حركتها فكونت جمعية أسمتها اتحاد النساء الناطقات بالإنجليزية وحتى تجد مبرراً لوجود البريطانيات وتجتذب السودانيات المتعلمات، وبدأت الرابطة نشاطها في عام ١٩٤٧[٢] ولم تجذب نساء سودانيات خارج نطاق المدارس. أعقبتها جمعية ترقية المرأة السودانية في عام ١٩٤٩، وفي عام ١٩٥٣ تغير اسم الجمعية ليصبح الاتحاد النسائي العالمي متأثرة بحدثين مهمين أولهما : عملية السودنة التي تمت بعد الاستقلال، ثم عمليات تأميم الشركات والبنوك التي تمت عام ١٩٧٠م.

واكب ظهور التنظيمات النسائية السودانية بالعاصمة ظهور تنظيمات نسائية في الأقاليم .. ولعل تنظيم جمعية المرأة الخيرية التي نشأت بالأبيض عام ١٩٥١ كأول تنظيم للمرأة في الأقاليم فقادت نشاطًا اجتماعيًا وخيريًا مرموقًا، وشكلت تجمعًا

للنساء وساعدت في رفع مستوى وعيهن الثقافي والاجتماعي كمدخل فاعل للعمل السياسي، وفي العام نفسه تأسست الجمعية النسوية الخيرية ببورسودان فاستطاعت جمع صفوف النساء في هذه المدينة(٣) .

ومن ناحية أخرى كانت المعلمات قد قطعن شوطًا بعيدًا في النشاط المطلبي والاجتماعي من خلال اتحادهن، كما وقفت المرضات إلى جانب زملائهن المرضين من داخل نقابتهن التي تكونت عام ١٩٥٠ يقدن نشاطًا واعيًا وخرجن في ٢٦ أغسطس ١٩٥١م في تظاهرة سياسية ضد الاستعمار، وكانت هذه أول مرة تخرج فيها مجموعة من النساء في تظاهرة.

تأسيس الاتحاد النسائي السوداني عام ١٩٥٢ ليمثل نقطة تحول للمنظمات النسائية.

وفي مطلع الخمسينيات وهي: فترة الوعي القومي لدى القطاعات المختلفة للشعب السوداني نشأ الاتحاد النسائي السوداني في عام ١٩٥٢ الذي يعتبر نقطة تحول للمنظمات النسوية في السودان الذي كان من ضمن أهدافه رفع وعي المرأة السودانية ومحاربة العادات الضارة، ثم النضال من أجل حصول المرأة على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد عُلل تأخير ظهور الاتحاد النسائي إلى عدة أسباب أهمها:

أولاً: وجود الاستعمار الذي كان لا يسمح بقيام حركة نسائية، ويسعى لشل نصف المجتمع عن طريق الحد من نشاط المرأة السودانية .

ثانيًا: العادات والتقاليد أعاقت ظهور الاتحاد النسائي، فقد كانت ترفض خروج المرأة للشارع . وهي التي تسببت في إجهاض فكرة النادي النسائي التي حاولت المرأة السودانية المتعلمة إنشاءه في مدينة ود مدني عام ١٩٤٤، والذي كان هدفه الأساسي الترفيه عن أعضائه، فقد رفض المجتمع آنذاك الفكرة على أساس أنها خروج عن المثل والأخلاق، ولعل هذا من أهم المعوقات والقيود التي واجهت المرأة السودانية خلال مسيرتها في النضال والعمل السياسي.

وبظهور الاتحاد النسائي تنامت مشاركة المرأة في العمل الطوعي فنشطت جمعيات قديمة كان نشاطها راكدًا، وتأسست جمعيات أخرى لا يسمح المجال بحصرها، خاصة بعد مشاركة النساء في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م الشعبية، وتحقيق الديمقراطية بعد دحر الحكم العسكري الأول الذي جاء بانقلاب عسكري في نوفمبر ١٩٥٨ بقيادة الفريق إبراهيم عبود، والذي قضى بحل كل التنظيمات التي كانت قائمة في ذلك الحين، وقد كان لحل الاتحاد أثر بليغ في مسيرته نحو جمع شمل النساء السودانيات في تنظيم موحد، ظهرت تنظيمات نسائية أخرى متعددة أبرزها الجبهة النسائية الوطنية ذات التوجه الإسلامي، وتنامي دور المرأة في العمل بتعدد التنظيمات النسائية في فترة الديمقراطية الثانية ١٩٦٤-١٩٦٩م .

ظل العمل الطوعي حتى ذلك الحين، يعتمد في ممارسته على تصديق يتم الحصول عليه من السلطة القائمة آنذاك ، وهي .. سلطة المستعمر، ولم تصدر قوانين خاصة بالعمل الطوعي إلا في عام ١٩٥٧ عندما صدر أول قانون لتسجيل الجمعيات بعد نيل السودان استقلاله بعام واحد. وقد أدى حل التنظيمات وإعادة تكوينها إلى عرقلة مسيرتها وإبطاء حركتها بفقدانها لقوة الدفع التي اكتسبتها بالممارسة الطويلة والمران وتراكم الخبرات. وكثير من التنظيمات تساقطت ما بين عمليتي الإيقاف وإعادة البناء التي تتكرر مع تكرار الانتقال من النظم الديمقراطية إلى الشمولية .

تأسيس اتحاد جديد لنساء السودان عام ١٩٧١ بمبادرة من السلطة .

في يونيو ١٩٧١م وبمبادرة من الرئيس جعفر محمد نميري تأسس اتحاد نساء السودان ، وقد انضم إليه عدد كبير من قيادات الاتحاد النسائي المنحل، ومن القيادات النسائية الأخرى ، ولم تختلف أهداف اتحاد نساء السودان عن أهداف الاتحاد النسائي إلا فيما يتعلق بتبعيته للنظام وحمايته والدفاع عنه. ولأن نظام مايو شمولي لم يكن هنالك مجال لتنظيمات نسائية أخرى ماعدا الجمعيات الاجتماعية، وكان عددها ثلاثًا فقط. وكان للاتحاد نشاط واسع وانتشر في العاصمة والأقاليم وخاصة في الريف ووسع علاقاته الخارجية على صعيد المستوى: الوطني والإقليمي والدولي، واستمر نشاطه حتى نهاية نظام مايو في ٦ أبريل ١٩٨٥م [٤].

لقد شهدت بداية الثمانينيات من القرن العشرين تصاعداً في العمل الطوعي بسبب ظروف الجفاف والتصحر الذي ضرب غرب السودان، واندلاع الحرب مرة أخرى بجنوب السودان في عام ١٩٨٣، مما أدى إلى نزوح آلاف المواطنين إلى أطراف المدن خاصة العاصمة القومية ، ودخلت البلاد العديد من المنظمات الأجنبية العاملة في المجال نفسه ، كما برزت في هذه الفترة بعض التنظيمات الإسلامية بإمكانات مادية وبشرية هائلة ، عملت على توظيفها في مجال الإغاثة أولاً ، وفي خدمة أهداف الحركة الإسلامية ثانيًا . وكنتاج طبيعي لعملية النزوح الذي يؤدي بالتالي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، عرف السودان تشرد الأطفال، وتحمل النساء مسؤولية رعاية الأسرة، فنشطت جمعيات حماية الأطفال وكفالة الأيتام ومساعدة المرأة النازحة في كيفية كسب عيشتها. فتوجه العمل الطوعي نحو تنفيذ مشروعات زيادة دخل الأسرة، والأنشطة المدرة للدخل وغيرها من المهام الجديدة التي فرضتها تلك المستجدات بالمجتمع.

بعد سقوط نظام مايو عادت التنظيمات التي حلت في مايو، وعلى رأسها الاتحاد النسائي السوداني، وظهرت تنظيمات نسائية إسلامية مرة أخرى كالجبهة النسائية الوطنية ، وتنظيم رائدات النهضة ، ونشطت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، وارتفع عدد التنظيمات الاجتماعية من (٣) إلى (٣٥) تنظيمًا، وتكونت جمعيات نسائية أخرى غير أن فترة الديمقراطية الثالثة لم تدم سوى ثلاث سنوات (٣٠ يونيو ١٩٨٩) .

وفي عام ١٩٩٠م تأسس الاتحاد العام للمرأة السودانية وأهدافه لا تختلف عن أهداف الاتحادات النسائية التي سبقته، لقد نشط الاتحاد على مستوى العاصمة والولايات وعلى الصعيد الخارجي. وفي فترة الإنقاذ الحالية تكونت أيضًا رابطة المرأة العاملة وهي : تنظيم يجمع بين العمل المهني والعمل الاجتماعي، كما تزايدت أعداد التنظيمات الطوعية وتنوعت أهدافها. كما وضحت الاستراتيجية القومية الشاملة للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٢)، كما أن عدد المنظمات والجمعيات الطوعية السودانية بلغ (٢٦٢) جمعية ومنظمة لا تتعدى نسبة العاملة منها ٢٥٪ . ولقد ورد بالاستراتيجية أن أغلب المنظمات الطوعية تشكو من ضعف البنية والإدارة والقوى البشرية مما يؤثر سلبًا على أدائها، كما توضح الاستراتيجية أن العدد العامل من هذه المنظمات لا يغطي السودان بل يقتصر على مواقع محدودة وبتوزيع غير منتظم لا يراعي أولويات واحتياجات المجتمع(٥) .

مفهوم الدور التنموي للتنظيمات الطوعية مازال قاصراً .

أما الجديد في عمل المنظمات الطوعية الحالية فهو تنوع مجالات عملها وأساليبه و فئاتها المستهدفة، فقد اتجهت العديد من المنظمات الجديدة نحو العمل في مجالات حقوق الإنسان، الدفاع عن حقوق الفئات المستضعفة بالإضافة إلى تنظيمات حماية المستهلك ودرء الكوارث ومكافحة بعض الأمراض كالإيدز، ورعاية الأسرة وغيرها من الأهداف المتصلة بحماية المجتمع كما وأن هنالك بعض التنظيمات التي تعمل في المجالات التقليدية من صحة وتعليم. ورغم تنوع نشاط التنظيمات واتساع دائرة عطائها والأثر الموجب الذي خلفه الكثير منها على قطاعات المجتمع، إلا أن مفهوم الدور التنموي للتنظيمات الطوعية مازال قاصرًا، ويرجع ذلك القصور إلى طبيعة الممارسات السياسية والموروثات التقليدية في ممارسة السلطة بالبلدان العربية كانت ومازالت من أهم المعوقات أمام تحقيق علاقة تنموية حقيقية، تعتمد علي الذات... إضافة لتلك الفجوة الهائلة بين السياسات الرسمية والطموحات الشعبية وإمكانية تعبئتها من أجل التنمية .

ثانيًا :- وضع المرأة في المنظمات الطوعية والمجتمع المدني:

المجتمع المدني هو .. مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف. وتشمل منظمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات، الروابط، الأحزاب، الاتحادات المنظمات الطوعية .. وغيرها. وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان رئيسية أهمها.. الفعل الإرادي الحر والتنظيم الجماعي وركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلافات والتنوع بين التراث(٦) .

إن المشاركة النسائية في الجمعيات والمنظمات الطوعية تتسم غالبًا بالضعف. فمشاركة المرأة في الهيئات الإدارية والهيئات الحاكمة لهذه المنظمات تقل كثيراً، كما أن الممارسة الديمقراطية تظهر واضحة في انتخابات الهيئات الإدارية للمنظمات الأهلية الطوعية على الرغم من ظهور ما يسمى بالشكلية والتكتلات التي تهيمن على سير العملية الديمقراطية في هذه الجمعيات . كما أشارت الدراسات إلى أن الممارسة الديمقراطية في هذه المنظمات تنحصر فقط في المناطق الحضرية ، حيث توجد هذه الجمعيات وتقل كثيراً في المناطق الريفية مما يجعل الممارسة الديمقراطية للمرأة الريفية من خلال المنظمات الطوعية محدودة وضعيفة. وينصب عمل معظم التنظيمات الطوعية بالأخص – الإسلامية – في تقديم خدمات للمرأة والأسرة وما يتصل بها من كفالة ورعاية الأرامل وغيرها، وتركز على الخدمات التي تكرس لربط المرأة بالبيت، ولا تساعدها على تطوير قدراتها العقلية. كما لا تساعدها على إدراك حقوقها التي كثيراً ما تغتصب من جانب المجتمع ومن بعض القوانين التي تعمل ضد المرأة. بينما تقف التنظيمات الأخرى في الجانب الآخر ، فهي تعمل على توعية المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بجانب السعي لتمليكها كل الحقائق حول حقوقها القانونية المدنية والشرعية، إضافة إلى العمل في مجال الدفاع عن تلك الحقوق متى ما تعرضت لأي قدر من الانتهاك .

إن المشاركة النسائية في الجمعيات والمنظمات الطوعية تتسم غالبًا بالضعف .

لقد ساعدت المنظمات الطوعية الكوادر الواعية من النساء إلى تنظيم صفوف المرأة في مجموعات ضاغطة للدفاع عن حقوق المرأة وتحسين واقعها الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والتفاعل مع القضايا التي تواجه الأمة.

التوجه لتقديم خدمات وعمل إغاثي بعيداً عن مفهوم التمكين .

ثالثاً : أنواع الأنشطة التي تقوم بها المنظمات وتستهدف تمكين المرأة

لمعرفة أنواع الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الطوعية في السودان، والتي تستهدف تمكين المرأة قسمت التنظيمات حسب برنامج عملها إلى:

المنظمات السياسية

وهذا النوع من التنظيمات كان له دور رائد في خلق نواة للدفع بالتنظيمات النسوية القائمة الموجودة للقيام بدورها من خلال التوعية السياسية وتشجيع النساء للانخراط في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. تاريخيًا هناك العديد من التنظيمات السياسية، وقد كان أولها في عام ١٩٤٧م كما ذكرنا سابقًا، وتعددت هذه التنظيمات حتى الوقت الحالي إذ نجد اتحاد عام المرأة السودانية من أبرز التنظيمات اليوم ، حيث يعمل على تنظيم النساء في اتحادات وروابط لتعمير طاقتهن في مجالات الحياة وبرامج لترقية دور المرأة في الأسرة وتعزيز دورها في مجال العمل وحضورها

للمشاركة في العمل النقابي والسياسي وإعدادها لتولي الوظائف القيادية في مجال المجتمع ومواقع الإنتاج.

المنظمات المتخصصة

التنظيمات المتخصصة تتمثل في .. التنظيمات المهنية التي لها دور مهني معين مثل جمعية البيطريات، جمعية نساء السلك الدبلوماسي وغيرها من التنظيمات التي لها دورها في ربط الكوادر المتخصصة بواقع المرأة الريفية في مجالاتها المختلفة. مثل جمعية البيطريات ، والتي يأتي دورها في تقديم الخدمات والإرشادات التدريبية للمرأة الريفية في مجال صحة الحيوان . ومنها أيضًا الجمعيات التي تعمل في مجالات ترقية الخدمات، وتعمل على تمكين المرأة في اتجاهات وأنشطة محددة ، كمثال على ذلك الجمعية الوطنية لمحاربة العادات الضارة، جمعية الصناعات اليدوية ، جمعية تنظيم الأسرة، جمعية البيئيين ، وجمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية.

ضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية.

المنظمات الخيرية

تعمل معظم التنظيمات الطوعية في السودان في المجالات الخيرية، وتساهم في تقديم المساعدات العينية والمادية للمحتاجين في فترة الكوارث كالجفاف والفيضانات والحروب ، كما أن لها دوراً اجتماعيًا وثقافيًا وإنتاجيًا، وتعمل في مجالات محو الأمية والأعمال اليدوية، رياض الأطفال والمناشط الاجتماعية المختلفة ، وكمثال لتلك التنظيمات جمعية مهيرة الخيرية ، جمعية حواء ، جمعية عازة النسوية .

المنظمات الإنتاجية

لها دور في إنتاج الخضر وتربية الدواجن والصابون والأعمال اليدوية، وكمثال لذلك جمعية نساء التريس الزراعية ، جمعية نساء الشقيلة وجمعية نساء حي الضباط.

المنظمات الاستشارية والبحثية

لها دور في مجال البحوث الاستشارية الفنية والتدريب وتعمل في مجال ادماج المرأة في التنمية، كما تعمل على نشر الوعي بين النساء وتعريفهن بحقوقهن كاملة وكمثال لذلك مركز الجندر، جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، متعاونات ومجموعة المبادرات النسائية.

رابعًا : العقبات والمشاكل التي تواجه المنظمات الطوعية في السودان

تواجه المنظمات الطوعية في السودان العديد من العقبات خلال مسيرة عملها، وهذه العقبات هي نفسها التي تواجه المنظمات الأهلية التي تستهدف تمكين المرأة :

محور عام

- غياب مفهوم واضح للنشاط الطوعي.

- القصور في استيعاب دور القطاع الطوعي الذي يمكن القيام به في عمليات التنمية.
- عدم تفعيل السياسات والأهداف للمنظمات الطوعية.
- تنازع الاختصاصات والعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- ضعف فعالية وتكاملية العمل التنموي بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك نتيجة لعدم وجود حدود واضحة للاختصاصات والمهام مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في الجهود والأنشطة.

أولويات عمل غير واضحة .

- تعدد الجمعيات والمنظمات وعدم التنسيق بينها بوضع خطة مشتركة لخدمة مجتمعها.
- الجهل بحقوق المرأة في الإسلام ودورها في بناء المجتمع المسلم.
- عدم إيجاد مجلس تنسيقي في الجمعيات النوعية وغيرها يهدف إلى وضع الخطط والاستراتيجيات التي من خلالها يمكن خدمة مجتمعاتها.
- عدم تحديد الفئات الاجتماعية المستهدفة بصورة واضحة لكل منظمة.
- غياب المفهوم الواضح للنشاط الطوعي .
- الموروث الثقافي .
- الافتقار لمعينات العمل والمستلزمات التي تساعد في تفعيل وتنشيط أهداف المنظمة .

محور إدارة المنظمات

ضعف مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار .

- ضعف التنسيق بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية (عدم وجود قناة تنسيقية واحدة فعالة ومؤثرة).
- عدم ارتباط أولويات العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية ونشاطاتها بالاحتياجات الفعلية التي تتطلبها الشرائح في المجتمعات المحلية.
- غياب الدراسات والمسوحات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
- عدم وجود استراتيجيات وسياسات وبرامج لمعالجة مشاكل الفقر والصحة والتعليم.
- عدم ارتباط السياسات والبرامج ببرامج وخطط الحكومة وخطط المنظمات الطوعية.

محور مشاركة المرأة

- ضعف مشاركة المرأة في رسم السياسات والبرامج التنموية على المستويين الحكومي وغير الحكومي.
- تدني مساهمة المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار (مجلس الشعب، مجلس

الوزراء، المجالس التشريعية .... والوظائف القيادية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية).

محور الإمكانات المادية

- شح الإمكانات المادية والافتقار للمعدات والمستلزمات التي تساعد على تنشيط وتفعيل سياسات وأهداف المنظمات .
- عدم إيجاد مصادر دخل والاهتمام بالجانب الخدمي وإغفال العمل الإنتاجي.
- عدم وجود هياكل أساسية لتلبية احتياجات المنظمات الطوعية فيما يتعلق بالنشاطات.
- عدم وجود دراسات منهجية خاصة بكيفية الاستثمار وإقامة المشاريع الخاصة.

التركيز على الخدمات ، وغياب الدراسات التي توجه العمل .

محور التنسيق بين المنظمات

- عدم وجود نظام محدد لآليات التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحديد قنواتها.
- قصور بعض الأجهزة التنفيذية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال تخطيط البرامج والمشروعات.
- ضعف الخدمات الفنية والإدارية والتدريب في مجال التخطيط للمشروعات.
- عدم توفير الدعم للمنظمات الطوعية لضمان استمراريتها.
- غياب المتابعة والتقييم ، عدم وجود هيئة رقابية محاسبية.
- موقف الحكومة من المنظمات غير الحكومية (دعم مالي ، متابعة ، دورها في وضع الخطط والاستراتيجيات ، حرية اختيار الهدف والبرامج التنفيذية).

إشكالية الاستدامة.

محور الاعلام

- غياب الدور الإعلامي.
- عدم وجود الوعي الكافي من قادة الرأي والمسؤولين والإعلاميين والمجتمع بشكل عام بشأن أهمية تغطية نشاطات المنظمات الحكومية وغير الحكومية فضلاً عن التعريف بالخدمات التي تقدمها .
- عدم وجود توثيق دقيق لأنشطة المنظمة .
- عدم وجود نشرات دورية وإعلامية تمثل هذه الجمعيات حتى يتعرف عليها المواطن .

- ضيق النطاق الجغرافي الذي يغطيه النشاط للمنظمات والجمعيات وتمركزها غالبًا في المناطق الحضرية .
- عدم التعريف بنشاطات المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

محور التعليم

- غياب التشجيع على محو الأمية وغياب الوسائل التعليمية الكافية لمحو الأمية (الأمية الأبجدية) .
- مشكلة الأمية والمتعلقة خاصة بحقوق المرأة ودورها في بناء المجتمع.
- عدم تطوير التعليم (النوعي) مهارات، صناعي، زراعي، تجاري.
- ارتفاع التكلفة لهذه الدراسة العامة لتنمية المجتمع.

خامسًا : مجالات الشراكة والعلاقة بين المنظمات وإمكانية التنسيق بينها

غياب الاستراتيجية التي تنتج الشراكة للعمل التنموي بين المنظمات المختلفة .

من خلال الدراسة اتضح أن هناك تعاونًا واضحًا بين المنظمات الطوعية بعضها البعض وبين المنظمات الطوعية والحكومية، وهذا مؤشر واضح على مدى التعاون بين المنظمات التي تعمل في المجال نفسه المحلية منها والدولية والإقليمية، كما أوضحت المنظمات أن شكل التعاون فيما بينها يكون تعاونًا مستمراً، كما أوضحوا أن هناك تعاونًا مرتبطًا ببرامج محددة.

أما المنظمات التي لا يوجد تعاون بينها وبين المنظمات المثيلة فقد عزت ذلك للأسباب الآتية:

- ضعف التنسيق بين جهود المنظمات الأهلية فيما بينها.
- غياب مفهوم التعاون وتوحيد وتنسيق الجهود بين المنظمات الأهلية فيما بينها.
- غياب الاستراتيجية التي تنتج الشراكة للعمل التنموي بين المنظمات المختلفة.
- تعدد الجمعيات والمنظمات وعدم التنسيق بينها لوضع خطة مشتركة لخدمة مجتمعاتها.

مما ورد ذكره يعد هذا مؤشراً واضحًا على وجود اخفاقات في جانب العلاقات مع المنظمات الأخرى تساهم بشكل فعال في الحد من تطور ونمو المؤسسة.

وفيما يتعلق بتوافق أهداف المنظمات مع الوضع الاقتصادي الوطني، فأغلب المنظمات أشارت إلى وجود توافق بين أهدافها والاقتصاد الوطني. وقد بينت أن هذا التوافق يتم من خلال ما يلي :

- توفير فرص عمل للنساء .
- تأمين الاحتياجات التدريبية للنساء .

- تنمية الموارد المحلية، تصنيعها وتسويقها عن طريق تبني المشاريع الصغيرة.
- تقديم خدمات اجتماعية إنسانية ضرورية غير متوافرة كرعاية الأيتام وتأهيل المعاقين وغيرها.
- المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية والعمل على تطويرها.
- الاهتمام بالمرأة الريفية وتمكينها.

تمت دراسة ١٢ منظمة أهلية تنشط في مجال تمكين المرأة وذلك لتوفير البيانات والمعلومات عن الموضوع.

الملامح الرئيسية للمنظمات المدروسة

التوزيع الجغرافي

شملت عينة المنظمات محل الدراسة المنظمات العاملة في ولاية الخرطوم ووجد أن العديد من المنظمات لها فروع في ولايات السودان المختلفة، وتتركز أغلبيتها في ولايات النيل الأبيض والبحر الأحمر والقضارف وشمال وغرب كردفان وغرب دارفور .

تاريخ إنشاء الجمعيات الطوعية في السودان

أما تاريخ الجمعيات الطوعية المدروسة في السودان، فهناك ثلاث جمعيات أنشئت في الفترة من ١٩٧٠ -١٩٨٠ وثلاث جمعيات في الفترة من ١٩٨١- ١٩٩١ وست جمعيات في الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ أي أن أغلبية المنظمات المدروسة .. حديثة الإنشاء.

النظام المالي

يشكل النظام المالي للمنظمات أحد أسس مصداقياتها، أو العكس . وهذا الشرط وارد في قوانين الجمعيات الطوعية بشكل عام ، وهو يتمثل في وجود المحاسبين والمراجعين القانونيين . وبهذا يمكن أن نصل إلى أن معظم المنظمات الطوعية لها نظام محاسبي محكم ، وذلك بناء على المعلومات التي أشارت إليها المنظمات، وخاصة وجود محاسبين. وأشارت الدراسة إلى وجود مراجع قانوني لدى أغلبية المنظمات المدروسة ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً على وضع النظام المالي للمؤسسات.

ضعف الشفافية.

أما مصادر الدخل فلم تتجاوب معظم المنظمات مع السؤال، وهذا يعود إلى عدة أسباب من وجهة نظرنا :

١- إما أن المنظمات لا تريد توضيح مصادر الدخل بشكل مفصل، وهذا يعود لعدة أسباب، بعضها اخفاء مصادر الدخل، أو الخوف من المنافسة والتعرف على المؤسسات الداعمة والتوجه لها.

٢- أو أن هذه المؤسسات لا يوجد عندها نظام محاسبي دقيق.

أما بخصوص النفقات فإن معظم المنظمات لم تجب عن هذا التساؤل: مما يطرح استفساراً كبيراً هل هناك نفقات داخل هذه المنظمات أم لا؟

فترة ولاية الهيئة المنتخبة وطريقة الانتخاب

لقد اعتمدت المنظمات الأهلية أنظمة مختلفة في طريقة اختيار اللجنة التنفيذية إما عن طريق الانتخاب أو الاجماع (التزكية). وطريقة الانتخاب هي الأكثر شيوعًا في المنظمات غير الحكومية المدروسة، وذلك باعتبارها حقًا ديمقراطيًا للأعضاء لهم صلاحية ممارسته. وتتم عملية الانتخاب كل سنتين في أغلب المنظمات، كما أن هناك منظمات تتراوح فيها مدة الهيئة المنتخبة كل أربع سنوات فما فوق.

الاعتماد على المركزية في اتخاذ القرار .

أما فيما يتعلق بدرجة المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات فإن المنظمات الأهلية المدروسة أشارت إلى أن غالبية هذه المؤسسات يتمتع رئيس المنظمة فيها بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات، وكذلك تعتمد المركزية في اتخاذ القرارات. كما ورد في الدراسة، كما أن أعباء العمل داخل المنظمة توزع بعدالة ويتم التنسيق داخل المكاتب في المنظمة عن طريق الاجتماعات الدورية، حلقات الوصل بين الرئيس والمرؤوس بالإضافة إلى التقارير المتبادلة بين هذه المكاتب.

تسجيل المنظمة وتاريخه

التوعية لتغيير الاتجاهات والسلوك محور رئيسي للنشاط .

من أهم المشاكل التي كانت ومازالت تواجه المنظمات الطوعية هو عدم وجود مرجعية قانونية واحدة لتسجيل وتنظيم أعمالها. معظم المنظمات مسجلة لجهات حكومية (مفوضية العون الإنساني – (هاك –HAC)، وزارة الشؤون الإنسانية، كما أن هناك منظمات مسجلة لدى مسجل عام التنظيمات الطوعية (سكوفا– SCOVA)، وأخرى لدى السجل العام التجاري حسب قانون ١٩٢٥م. كما أن أغلب هذه المنظمات تم تسجيلها في الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٨٠) تليها المنظمات المسجلة في الفترة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢) وتعتبر متطلبات تسجيل المنظمات حسب قوانين الجهة التي تسجل بها المنظمة مع وجوب توفير دستور، عقد جمعية عمومية، خطاب دورة وميزانية.

أهداف عمل المنظمات:

من أهم الأهداف التي تبنتها المنظمات محل الدراسة:

أ– أهداف تربوية واجتماعية

تقوم معظم المنظمات بتوفير رياض للأطفال، محو الأمية، ومراكز لتحفيظ القرآن، بالإضافة إلى أن هناك منظمات تعمل في مجال رفع الوعي القانوني ، وتعليم حقوق الإنسان، حقوق المعاقين في القانون، حقوق الطفل، توعية المرأة بحقوقها القانونية بشقيها المدنية والشرعية، توعية المجتمع عامة ، والمرأة خاصة .. بالعادات الضارة الممارسة بالمجتمع السوداني، ويتم تحقيق كل هذه الأهداف عن طريق إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بقضايا المرأة، عقد اللقاءات، حلقات النقاش، وورش العمل وغيرها، التدريب في جميع المجالات التي تهتم وتساعد في تطوير المرأة، إصدار المطبوعات في

مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا المرأة. كما أن هناك منظمتين فقط تعملان في مجال نشر الوعي البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ب- أهداف تنموية

تشمل التنمية المجتمعية التي تتوخى تطوير قدرات المجتمع بشكل عام. وقد ركزت معظم المنظمات محل الدراسة في هذا الجانب على تطوير قدرات المرأة بشكل خاص لدفعها وإدماجها في العملية التنموية وتسهيل وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار. تبين من الدراسة أن معظم المنظمات تبنت أهدافًا تنموية موجهة لتدريب المرأة بوجه خاص. وذلك عن طريق تشجيع فرص العمل التقليدية والمتقدمة التي تثمر دخلاً تشارك به المرأة في الإنفاق العائلي ويقوي سهمها في النمو الشامل للمجتمع وإقامة مشاريع التكافل الإنتاجي الأسري والصناعي. بالإضافة إلى وجود منظمات تعمل في مجال محو أمية المرأة العلمية والحضارية ، والاهتمام بتزكية دينها وخلقها والتأمين لها على المساواة في نظام التعليم والصحة ونشر ثقافة تنظيم الأسرة ، والصحة الإنجابية ورعاية الأمومة والطفولة.

الأهداف التنموية تسعى إلى العمل على إدماج المرأة في التنمية .

ج- أهداف إنسانية خيرية

تعمل معظم المنظمات على توفير خدمات خيرية وإنسانية وعلى أشكال مختلفة منها كفالة الأيتام، دعم الأسر الفقيرة، ورعاية الأرامل والعمل على تيسير الزواج.

من الملاحظ أن معظم المنظمات تبنت أهدافًا عديدة ومتنوعة ولم تتخصص وتركز على هدف واحد وتعمل على تطويره ، بل أخذت تكرر نفسها من خلال تبنيها أهدافا متنوعة. كذلك يوجد خلط بين الأهداف والبرامج بين كثير من المؤسسات.

توجه خيري وإنساني يغلب على دور المنظمات الأهلية .

تغيير الأهداف عبر السنوات

لقد تأثرت كل المنظمات محل الدراسة بعدة عوامل وتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية اقتضت تغير أهدافها بناء على المراحل المختلفة. وأظهرت الدراسة أن أغلبية المنظمات لم تغير أهدافها عبر السنوات، والتي تم تغيير الأهداف فيها عبر السنوات للأسباب الآتية:

١- هنالك بعض المنظمات التي قامت بتطوير بعض الأهداف تمشيًا مع الأوضاع السياسية واحتياجات المجتمع .

٢- بعض المنظمات غيرت في أهدافها بسبب العجز المالي.

٣- تطوير بعض المشاريع التي كانت موجودة أصلاً وإدخال أهداف جديدة مثل ثقافة السلام، الصحة الإنجابية، تمكين المرأة وغيرها.

الفئات المستهدفة

تعمل كل منظمة لاختيار مجموعات وفئات مستهدفة تمشيًا مع أهدافها وسياساتها العامة، لتقدم لها الخدمات التي تلبي احتياجاتها.

من خلال المسح الميداني للمنظمات محل الدراسة اتضح أن معظم المنظمات استهدفت المرأة ، وهذا مؤشر واضح على أن أغلبية المنظمات تبنت أهدافًا وبرامج لدمج المرأة في العملية التنموية وتطوير قدرات المرأة وتفعيل دورها. كما تنوعت الفئات العمرية التي استهدفتها المنظمات المدروسة؛ حيث تبين أن معظم المنظمات تخدم الفئات من عمر ١٥-٢٥ عاما تليها الفئة العمرية من ٢٦-٣٦ عامًا .

ومن أهم المعايير المستخدمة في اختيار المنتفعين من البرامج التي تقدمها المنظمات هي:

من خلال المسح الميداني للمنظمات محل الدراسة اتضح أن معظم المنظمات استهدفت المرأة.

معايير اقتصادية: تعطي معظم المنظمات الأولية في اختيار المستفيدين من خدماتها إلى أصحاب الدخل البسيط، وذوي الحاجة الاقتصادية بالإضافة إلى قابليتهم في التطور.

معايير اجتماعية: أغلب المنظمات تعطي أولوية إلى اختيار المستفيدين حسب النوع (ذكر، أنثى)، بالإضافة إلى معيار العمر. كما أن هناك منظمات تقوم باختيار المستفيدين الذين لديهم مشاكل اجتماعية مثل الأيتام والأرامل بالإضافة إلى المرأة الريفية والنازحة.

نتائج الدراسة

١- هناك هيكل تنظيمي لكل المنظمات الأهلية العاملة في مجال تمكين المرأة، يتألف في غالبيته من مجالس استشارية، مجالس إدارية، لجان تنفيذية من رئيس ونائب رئيس وأمناء للمكاتب التنفيذية كل حسب مسمى المنظمات . كما تجمع غالبية المنظمات بين العمل الطوعي والعمل المدفوع الأجر.

٢- أغلب المنظمات الأهلية التي تمت دراستها مسجلة - قانونيًا - لدى مفوضية العون الإنساني (هاك- HAC) التي تتبع لوزارة الشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى مسجل عام الجمعيات الطوعية (سكوفا- SCOVA) وهناك منظمة مسجلة تحت قانون الشركات لعام ١٩٢٥ تحت إدارة السجل التجاري.

٣- تصدر هذه المنظمات بعض التقارير، كالتقارير السنوية والتي إما أن تكون تقارير متابعة، تقارير مرحلية، تقارير مالية أو تقارير تشمل نشاطات الجمعية، تقدم إلى مفوضية العون الإنساني أو الجهات المعنية، أو تقارير شهرية تتناول سير العمل وتقييم عمل الموظفين، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج وبعض التقارير الدورية العامة.

٤- تمثل المرأة من الفئات الرئيسية والمستهدفة من الطبقات الوسطى بين الأعمار (٢٦-٣٦) المستفيدة من خدمات تلك المنظمات. ومن المعايير المستخدمة في اختيار المنتفعين النوع (ذكر، أنثى)، القابلية للتطور، الحاجة الاقتصادية،

بالإضافة إلى العمر. ومن الأولويات .. تلك الأسس المتبعة في اختيار الفئات المنتفعة، الأيتام، الأرامل، المعاقين، الحاجة الاقتصادية، التقديم المباشر للجمعية، المرأة الريفية والنازحة والتي تعيش في ظروف صعبة.

٥- تتعامل المنظمات الأهلية العاملة في مجال تمكين المرأة مع عدة جهات داخلية وخارجية أهمها وزارة الرعاية الاجتماعية، وزارة المالية، بالإضافة إلى المنظمات المحلية، وكذا المنظمات الدولية والسفارات وبعض المنظمات المانحة التي لها فروع في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة .... وغيرهم، ويتم التعاون في المجالات المالية، الإدارية، الفنية، تدريب الكوادر وحضور الندوات وورش العمل.

ضعف علاقة المنظمات النسائية بالحكومة وغياب الشراكة .

٦- جميع المنظمات لديها محاسب ومراجع حسابات قانوني باعتبارها من المتطلبات الرسمية في المنظمات، رغم أن هناك منظمات تلجأ للمراجعة القانونية مرة كل عام. كما تحصل المنظمات على الاستشارة القانونية إما عن طريق مستشار قانوني للمنظمة، أو استشارة أحد أعضاء الجمعية بوصفه قانونياً.

٧- مازالت العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة ومؤسساتها ضعيفة تتمثل حالياً في مراجعة الميزانيات، التفتيش الدوري على سير العمل، وبعض الإشراف الفني وتعمل الدولة الآن على التنسيق بين هذه المنظمات بعضها البعض وبين المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال القيام بعمل الاستراتيجيات التي ينتج عنها مفهوم الشراكة في العمل التنموي.

٨- لم تقدم معظم هذه المنظمات معلومات كاملة ومفصلة حول الأمور المالية الخاصة بمصادر الدخل والإنفاق، إلا أنه لوحظ أن ميزانيات هذه المنظمات متواضعة وتتكون مصادر الدخل لديها من رسوم العضوية، الإعانات المالية المقدمة إليها، ومن الخدمات التي تقدمها للأعضاء. أما المصروفات فتتمثل غالبيتها في الإيجارات، صيانة المعدات والآلات، الأدوات المكتبية .. إلخ.

دراسات الحالة

لقد تم اختيار جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية كواحدة من التنظيمات النسوية الرائدة والتي تعمل عبر مشروعاتها المختلفة لتخدم المجتمع عامة والمرأة خاصة ، تعمل بموارد مالية ضعيفة تعتمد فيها على اشتراكات الأعضاء والدعم من الجهات المانحة. كما تم اختيار الاتحاد العام للمرأة السودانية كتنظيم نسائي حديث نسبياً بالمقارنة مع جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية يجد الدعم من الحكومة؛ حيث بلغت ميزانيته لعام ٢٠٠٤م ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار لهذا العام .

النموذج الأول: جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات السودانية

تأسست جمعية بابكر بدري عام ١٩٧٩م بناء على توصية الحلقة الدراسية حول الوضع المتغير للمرأة السودانية، والتي أعدتها كلية الأحفاد الجامعية للبنات آنذاك، وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور ٧٥ عاماً على تعليم المرأة في السودان.

تم تسجيل الجمعية كجمعية طوعية بمصلحة الرعاية الاجتماعية في ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩م، وقد تم الاعتراف بها من قِبل المجلس السوداني للجمعيات الطوعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، اللجنة القومية لمحاربة الخفاض بمصلحة الرعاية الاجتماعية، اللجنة القومية للسكان، اللجنة الأفريقية لمحاربة العادات الضارة بجنيف، جمعية النساء الأفريقية للبحوث والتنمية – داكار. كما أن الجمعية حققت الآتي:

- عضوية فاعلة في سجل الجمعيات الطوعية (اسكوفا).
- ممثلة في لجنة تقدم المرأة والدراسات النسوية تحت راية مركز الدراسات والبحوث الإنمائية التابع لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم.
- للجمعية ممثلون في لجنة الخفاض.
- عضوية في اللجنة القومية للسكان.
- عضوية في الشبكة القومية لمحاربة الإيدز.
- عضوية في شبكة المنظمات العاملة في مجال تنمية المجتمع.

أهدف الجمعية

- تطوير وتنمية الأسرة والمرأة السودانية بصفة عامة والمرأة الريفية بصورة خاصة.
- نشر الوعي بقضايا النوع بين مختلف الفئات والنساء خاصة.
- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول مختلف قضايا المرأة.
- رفع الوعي الحقوقي والبيئي بين جميع فئات المجتمع.
- إخراج المواد التعليمية المرئية والمكتوبة للاستفادة منها في تنمية جميع فئات المجتمع مع التركيز على المرأة.
- التوعية والعمل من أجل تمكين المرأة وإكسابها أهم المهارات التي تساعد على تمكينها.
- التعاون مع الهيئات والمنظمات القومية والعالمية التي تهتم بقضايا المرأة.
- نشر ثقافة السلام.

الوسائل التى تحقق بها الجمعية أهدافها

تعمل الجمعية على تحقيق الأهداف الواردة أعلاه عن طريق الوسائل الآتية:

١- إقامة السمنارات والمؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل في المواضيع ذات الصلة.

٢- نشر الدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالمرأة.

٣- إصدار الدوريات والنشرات والمجلات التي تعكس نشاط الجمعية.

٤- تنظيم دورات تدريبية.

٥- التنسيق والتشبيك مع الجمعيات والروابط والمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال تنمية المرأة داخليًا وإقليميًا وعالميًا.

الموارد المالية

تتكون موارد الجمعية من الآتي :

١- اشتراكات الأعضاء .

٢- المنظمات والمؤسسات الممولة داخليًا وخارجيًا.

٣- التبرعات والهبات سواء أكانت من الأفراد أو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

٤- أية موارد أخرى مشروعة.

العضوية

عضوية الجمعية مفتوحة لكل النساء السودانيات اللائي نلن قدرًا من التعليم يُمكنهن من أن يساهمن في تحقيق أهداف الجمعية. أيضًا تقبل الجمعية أعضاء بالانتساب من النساء والرجال من السودانيين والأجانب، كما تقبل الجمعية عضوية الشرف لكل من قدم خدمة في سبيل رفعة المرأة . تسقط العضوية إما بالموت أو الاستقالة بعد قبولها أو الفصل بقرار من الجمعية العمومية وفقًا لما تنص عليه اللوائح الداخلية.

الهيكل الإداري

يتكون الهيكل الإداري للجمعية من الآتي:

١- الجمعية العمومية

وهي أعلى سلطة تشريعية بالجمعية وتتكون من جميع الأعضاء المسجلين بالجمعية .

٢- اللجنة التنفيذية

- رئيس/ة الجمعية .
- المدير/ة التنفيذي للجمعية .
- رئيس/ة مكتب المرأة والتنمية .
- رئيس/ة مكتب البيئة والتقنية الملائمة .
- رئيس/ة مكتب القانون والسلام .

- رئيس/ة مكتب التدريب .
- رئيس/ة مكتب المالية واستقطاب الدعم .
- رئيس/ة مكتب المرأة والطفل .
- رئيس/ة مكتب الإعلام والبحوث والنشر .
- رئيس/ة مكتب المساعدات الإنسانية .

٣- اللجنة الاستشارية:

هي جسم يختار بواسطة الجمعية العمومية من ذوي الخبرات والكفاءات في مجالات عمل الجمعية لا يتجاوز عدده ٥-٧ عضوات.

المهام والاختصاصات

١- **الجمعية العمومية:** تعقد الجمعية العمومية اجتماعها الدوري كل عام وتقوم بالآتي:

- وضع الاستراتيجية العامة لعمل الجمعية.
- مناقشة وإجازة عمل اللجنة التنفيذية وخطابي الدورة والميزانية للدورة السابقة.
- النظر في التوصيات المقدمة من اللجنة التنفيذية بفصل الأعضاء من عضوية الجمعية.

٢- اللجنة التنفيذية :

- تضع خطة العمل والمشروعات لجميع المكاتب للدورة وتعرضها على المجلس الاستشاري لإجازتها.
- تضع ميزانية، تحدد منفذي المشروعات، تتابع عمل الجمعية وتنفذه.
- تنظر في طلبات العضوية وتبت فيها.
- تضع اللوائح الداخلية لتنظيم العمل وضبطه وتحديد الواجبات والحقوق بما لايخالف هذا النظام.
- تتخذ اللجنة قرارها بالإجماع ما أمكن وإلا فبالأغلبية البسيطة (٥+١)٪ .

٣- اللجنة الاستشارية :

تقدم الاستشارة الفنية في مختلف مجالات عمل الجمعية عند الطلب كما لا يجوز لها أن تبدي الرأي الفني من تلقائها.

المكاتب التنفيذية بالجمعية

مكتب المرأة والتنمية:

يهدف هذا المكتب إلى ترقية وضع المرأة السودانية في الريف والحضر ودفعها للمشاركة في عجلة التنمية، وذلك عن طريق تدريب النساء وإكسابهن المقدرة على الأداء الفاعل في مختلف المجالات ويتفق هذا الهدف مع الأهداف العامة بالجمعية.

- التدريب .

- المشاركة في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات ذات الصلة المحلية والعالمية.
- إقامة ورش العمل وكتابة التقارير .
- نشر الروايات والمراشد والموضوعات ذات الصلة.

مكتب الإعلام والبحوث

يهدف هذا المكتب إلى:

١- خلق وتقوية العلاقات بين الجمعية والجمعيات الأخرى داخليًا وخارجيًا والتعريف بأنشطة الجمعية.

٢- مسؤولية الاشتراك في إجراء البحوث مع مكاتب الجمعية الأخرى والجهات المختصة خارج الجمعية من أجل إجراء البحوث التي تحقق الأهداف المهمة للجمعية.

٣- تبادل النشرات والمطبوعات داخليًا وعالميًا.

٤- تطوير وإخراج مجلة المرأة.

٥- إعداد المطبوعات والمنشورات الخاصة بالسمعيات والمرئيات المختلفة.

مكتب المساعدات الإنسانية

لهذا المكتب أهداف عدة تشمل الآتي:

١- تنظيم الزيارات لمعسكرات أو مراكز النازحين ودراسة أحوالهم والنظر في حل مشاكلهم وتقديم المساعدات لهم ولا سيما النساء.

٢- إعداد مشروعات للنازحين لمساعدتهم في مجالات الصحة والمياه والتعليم.

٣- إعداد وتنفيذ مشروعات لمساعدة النساء في زيادة الدخل ورفع المستوى المعيشي.

٤- جمع التبرعات في حالة الكوارث والمناسبات الدينية والاجتماعية الأخرى.

٥- تقديم كل هذه المشروعات للمنظمات المانحة المحلية والعالمية للتمويل بالإضافة للتنسيق مع وزارة الرعاية الاجتماعية في تنفيذ بعض المشروعات.

٦- توسيع قاعدة العلاقات مع المؤسسات غير الحكومية للاستفادة من خبراتهم في مجال العمل.

مكتب الشؤون القانونية والسلام

تتمثل أهداف المكتب في الآتي:

١- رفع الوعي بين المرأة العاملة وطالبات الجامعات بالجوانب القانونية التي تهم المرأة.

٢- ادخال معلومات عن المرأة والقانون في الكورسات التدريبية للقائدات الريفيات.

٣- القيام بورش عمل خاصة بالنواحي القانونية والأسرية.

٤- التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في مجال البحوث، وذلك بتشجيع الطالبات بإجراء البحوث والدراسات الخاصة بالمرأة وتقديم المساعدات والإشراف على بحوثهن .

٥- السمنارات والمحاضرات التي تقدم لطالبات الأحفاد وبالذات طالبات السنتين الثالثة والرابعة معًا.

٦- التعاون مع جامعة الأحفاد للبنات لتقوية المحاضرات القانونية المتعلقة بالمرأة في كورس الدراسات النسوية للسنة الثالثة.

٧- إدخال معلومات جديدة عن المرأة والقانون في كورس الإرشاد الريفي لطالبات جامعة الأحفاد للبنات وذلك من خلال السمنارات.

مكتب البيئة والتقنية الملائمة

١- يعمل هذا المكتب في مجال التوعية البيئية والتقنية الملائمة حسب الإمكانات البشرية والمادية المتاحة .

٢- يقوم بإجراء الدراسات عن استخدام بدائل الطاقة مثل الكانون المحسن، استخدام روث البهائم لاستخراج الغاز العضوي (البايوغاز) وغيرها.

٣- إصدار كتيبات ونشرات عن البيئة.

٤- إعداد ورش عمل عن الطاقة البديلة وتلوث البيئة والمياه والتنمية المستدامة .. إلخ.

٥- الاشتراك في المؤتمرات والسمنارات الداخلية والخارجية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

مكتب الأسرة والطفل:

يعمل المكتب في محاور شتى أهمها:

١- المشاركة في كل الخطط والاستراتيجيات القومية التي توضع في مجال الصحة الإنجابية.

٢- رعاية وتنشيط الجمعيات القاعدية المتخصصة في مجال الصحة الإنجابية.

٣- خفض معدلات ختان الإناث بكل أنواعه، وذلك بنشر الوعي الجماهيري.

٤- محاربة العادات الضارة والأمراض المنقولة جنسيًا بالتركيز على مرض الإيدز.

٥- الاهتمام برفع الوعي الصحي في مجال الصحة الإنجابية بمراكز التوعية والإرشاد التابعة لجمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية في مناطق السناهير والوادي الأخضر والصالحة.

٦- يعمل على التشبيك في مجال الصحة الإنجابية مع المنظمات الوطنية والقاعدية والعالمية.

٧- إنتاج مواد تعليمية في مجال الصحة الإنجابية.

٨- إخراج معرض دائم في محاربة العادات الضارة ومكافحة مرض الإيدز.

٩- المشاركة في رحلات الإرشاد الريفي والقوافل الصحية مع الجمعيات الصديقة.

١٠- المساهمة في خفض معدلات ترك الفتيات للمدرسة في مرحلة الأساس بمحاضرات رفع الوعي بأهمية تعليم الفتيات ومساعدة الطالبات الفقيرات بمرحلة الأساس.

١١- الاهتمام بالبحوث في مجال العنف ضد المرأة، الزواج المبكر، مكافحة الإيدز، المعوقات التي تتسبب في إحجام البنات عن التعليم وعدم المواصلة.

١٢- المشاركة في محو الأمية بين النساء ،وذلك عن طريق فتح فصول محو الأمية.

١٣- رفع الوعي القانوني والاجتماعي وسط النساء السجينات.

مكتب التدريب

تتمثل أهداف المكتب في الآتي:

١- تدريب القائدات الريفيات.

٢- توفير فرص لمشاركة أعضاء الجمعية المتطوعين في الدورات التدريبية.

٣- إقامة ورش عمل.

٤- إقامة كورسات تدريبية في مجالات مختلفة مثل دورة تدريبية عن مهارات فض النزاع وإحلال السلام، ورشة عمل السلام ومشاركة المرأة في المجالات السياسية، الصحة الإنجابية، دورات تدريبية لقيادات الجمعيات الطوعية في مجال إعداد وتخطيط المشاريع التنموية وغيرها من البرامج التدريبية.

علاقة الجمعية بالتنظيمات الأخرى

انخرطت الجمعية في التشبيك مع عدد من الهيئات والمنظمات القومية والإقليمية والعالمية وهي:

- الجمعية من مؤسسي الشبكة السودانية للإيدز، التي تتكون من المنظمات الطوعية العالمية والمحلية العاملة في مكافحة الإيدز وتكونت بمبادرة من البرنامج القومي لمكافحة الإيدز بدعم مادي وفكري من المنظمات المحلية والعالمية في مايو ١٩٩٥.
- الجمعية عضو في المجلس السوداني للجمعيات الطوعية (اسكوفا) منذ قيام المجلس في ١٩٧٩م والذي يهدف إلى تشكيل حلقة اتصال بين المنظمات الطوعية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات الطوعية على المستويين الإقليمي والعالمي.

- عضو في شبكة المنظمات الطوعية العاملة في مجال تنمية المرأة.
- عضو في الجمعية الوطنية لمحاربة العادات الضارة بصحة الأسرة والطفل.
- عضو في الجمعية السودانية لحماية البيئة.
- عضو في المجموعة النسائية لإحلال السلام.
- عضو في شبكة المبادرات الاستراتيجية للسلام في القرن الأفريقي SHIA .
- عضو في شبكة المنظمات العربية الأهلية .
- عضو في Horn of Africa NGO Network for Development (HANND) .
- عضو في شبكة التشجير .
- عضو في شبكة مكافحة ختان الإناث والعادات الضارة بصحة الأم والطفل .

مشاريع الجمعية

في الفترة من (١٩٧٩- ١٩٨٩) بدأت الجمعية تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية حول وضع المرأة المتغير في السودان وهما: محاربة الخفاض، برنامج تدريب النساء الريفيات وذلك عن طريق البدء في تنفيذ ثلاثة عشر مشروعًا منها ورشتا عمل عن محاربة الخفاض وخمسون محاضرة عن محاربة الخفاض بالتعاون مع اتحادات الطلاب بالجامعات والأندية الثقافية بالإضافة إلى العديد من المواد التعليمية.

وفي خلال الفترة من (١٩٩٠ - ١٩٩٩) قامت الجمعية بتدريب المرأة الريفية والمحلية بعقد دورات تدريبية - دورة في العام لمدة أربعة أشهر لكل دورة تدريبية، ويتراوح عدد المتدربات بين (٢٠ - ٢٥) دارسة من أقاليم السودان المختلفة. ومن أهم المشاريع التي قامت الجمعية بتنفيذها هي المشاريع التالية :

- مشروع تنمية المرأة بالعليقة (١٩٩٠ - ١٩٩٢) ريفي كوستي يهدف إلى محو الأمية التنموي، تعليم الكبار، حماية البيئة، الصحة العامة، رعاية الأم والطفل. بدأ المشروع بقرية واحدة شمال غرب مدينة كوستي، وقد امتد وغطى ست قرى أخري شمال غرب مدينة كوستي.
- كما قامت الجمعية بتدريب أعضاء الجمعيات والمنظمات الطوعية القومية والإعلاميين وطالبات ماجستير المرأة والتنمية في مجال فض النزاعات؛ بالإضافة إلى تدريب بعض كوادر الجمعية في مجال العمل الطوعي ومفاهيم النوع الاجتماعي.
- مشروع إعداد كتيبات المرأة والقانون والتنمية الذي بدأ عام ١٩٩٦م ونتج عنه قيام ست ورش عمل عن حقوق المرأة وستة كتيبات تحت العناوين الآتية: المرأة والتنمية، المرأة وحقوق الإنسان، المرأة والعنف، قوانين الأحوال الشخصية، المرأة وقوانين العمل، المرأة المستضعفة.

- مشروع إخراج المواد التعليمية والتحسينية لمحاربة الخفاض نتج عنه إعداد كتاب باسم ختان البنات .. تشويه وتعويق.
- مشروع تقوية الجمعية والذي بدأت فعالياته في عام ١٩٩٢-١٩٩٤ بتمويل من الحكومة الهولندية وشمل كيفية إعداد مجلة النساء وشراء المعدات التي مكنت الجمعية من الارتقاء بعملها. كما شمل تدريب العاملات بالجمعية على عدد من المهارات الإدارية وصياغة المشروعات.

في هذه الفترة قامت الجمعية بخلق علاقات مع التنظيمات الطوعية الأخرى، وقامت بتأسيس بعض الشبكات القومية والتي أصبحت عضواً فيها مثل :

- شبكة التصحر .
- الشبكة المعلوماتية لفض النزاع و إحلال السلام.
- الشبكة القومية لمحاربة الإيدز.
- شبكة مبادرة المرأة للسلام.
- شبكة المجتمع المدني والتشبيك الإقليمي على النطاق العربي والأفريقي.

كما أن الجمعية عضو في :

- المجموعة الأفريقية لمحاربة العادات الضارة.
- شبكة المبادرات الطوعية في القرن الأفريقي من أجل التنمية.
- اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للجمعيات الطوعية السودانية (اسكوفا).

كما أقامت الجمعية علاقات مع الجمعيات التحتية في كل من دار السلام وجنوب غرب أم درمان، وذلك بتقديم المنح المالية والقروض الدوارة للبدء في مشروعات أو تنمية المرأة أو لزيادة الدخل. وفي هذه الفترة قامت الجمعية بإجراء عدد من البحوث وكمثال على ذلك: محاربة الخفاض (١٩٩٣)، تقويم مشروعات المرأة من أجل تمكينها (١٩٩٤)، العنف ضد المرأة (١٩٩٨)، السلوك الأسري تجاه خفاض الإناث (١٩٩٩).

أما في الفترة من عام (١٩٩٩- ٢٠٠٤) فقد قامت الجمعية بالعديد من المشاريع العلمية مثل : تأسيس مراكز ملتقى الأسرة والطفل المدعم بالمواد التعليمية المركبة والمفردة في مجالات الصحة الإنجابية، مكافحة الإيدز، مكافحة خفاض الإناث. كما اهتمت الجمعية برفع الوعي وسط المجتمع من العمال والطلاب، المساعدة في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء اللائي نزحن بسبب الحرب والنزاعات المسلحة. وفي مجال الوعي بوجه عام قامت الجمعية بعقد حوالي (٥٠٠) ندوة ومحاضرة، كما شاركت الجمعية مع عدد من الجمعيات والمنظمات والروابط الطلابية مثل الجمعية السودانية الأمم المتحدة، جمعية أصدقاء اليونسكو، جمعية كافا السودانية، جمعية السلام والحرية والمساواة، منظمة أنا أم درمان للتنمية الاجتماعية ، جمعية الألفة الأسرية

وغيرها . قامت الجمعية بعقد (٢٩) دورة تدريبية للقائدات الريفيات والمحليات تم تدريب أكثر من ١٠٠٠ امرأة من خلالها . كما قامت الجمعية بتدريب عدد من أعضاء الجمعيات والمنظمات مثل جمعية عازة، اللجنة الدولية للإنقاذ (IRS) ، منظمة قول، ومجموعة نساء جبال النوبة. ومن خلال برامج الحقوق الإنسانية قامت الجمعية بتنفيذ دورات تدريبية وندوات في مجال الديمقراطية و إعداد دليل تدريبي وكتيب ومطبقات في هذا المجال، إضافة إلى إصدار عددين خاصين من مجلة النساء عن الديمقراطية. قامت الجمعية أيضاً بعقد عدد من الندوات والدورات في مجال السلام، كما تم إعداد مرشد ومطبق في هذا المجال إضافة إلى إصدار عدد خاص من مجلة النساء عن السلام.

وكمثال على المشاريع التي تم تنفيذها في الفترة من (١٩٩٩ - ٢٠٠٤) مايلي :

١- مشروع (National Endowment for Democracy (NED :

الذي قام بتقديم عدد من الانشطة وهي :

- خمس دورات تدريبية للقائدات الريفيات استهدفت جمعيات محلية وقاعدية بمناطق مختلفة .. الخرطوم، نهر النيل، النيل الأبيض، كردفان، بحر الغزال وبلغ العدد الكلي من المنتفعين ١٠٥ مستفيدات .
- ست ورش عمل لفض النزاع وإحلال السلام، وتم استهداف طلاب الجامعات، مراكز السلام، الإعلاميين، جمعيات قاعدية وجمعيات طوعية وبلغ عدد ١٣٨ مستفيدة من ولاية الخرطوم والولايات الجنوبية.
- ست ندوات عن الديمقراطية .. مفهومها وأثر غيابها على المرأة، واستهدفت طلاب الجامعات، أعضاء الجمعيات الوطنية، جمعيات قاعدية وكان عدد المستهدفين ٦٠٠ مستفيد من ولاية الخرطوم.
- أربع دورات تدريبية في مجال الديمقراطية والحقوق الإنسانية استهدفت الأحزاب السياسية، شباب، إعلاميين وكان المستهدفون ٩٢ مستفيداً من الخرطوم والولايات الأخرى.

٢- مشروع (Public Well Fare Foundation (P.W.F :

تضمن المشروع العديد من الأنشطة وهي:

- أربع رحلات إرشاد ريفي بالتعاون مع جامعة الأحفاد للبنات استهدفت سكان ٢٠ منطقة كل سنة ، خاصة النساء وكان جملة المستفيدين من هذا النشاط خلال أربع سنوات ٨٠ قرية شملت مناطق أم درمان، الجزيرة، النيل الأبيض.
- تأسيس ثلاثة مراكز لملتقى الأسرة والطفل للإرشاد والتوعية بلغ عدد المستفيدين منه ١٥ قرية في كل من منطقة السناهير والوادي الأخضر والصالحة حيث استهدفت القرية والقرى المجاورة.

- خمس دورات تدريبية لمدربي كوادر اللجان القاعدية في مجال الإرشاد الريفي استهدفت مدربين في مجال التوعية بصحة الأسرة والطفل بلغ عدد المستفيدين ٥٠ مستفيداً في مناطق الخرطوم، والسناهير، الوادي الأخضر، الصالحة.

٣- مشروع Woman Kind (W.K) :

من الأنشطة التي نفذت في هذا المشروع:

- إعداد وكتابة بحث عن الزواج المبكر الجبري وأضراره وآثاره استهدف عدد ٤٠٠ امرأة من المتضررات من الزواج المبكر بمناطق الجزيرة وشمال أم درمان.
- عمل عشر دراسات حالة استهدفت المتضررات من الزواج المبكر بمنطقة أمبدة بأم درمان.
- دعم أربع جمعيات قاعدية بمنطقة أم درمان وهذه الجمعيات هي كافا، الألفة الأسرية، أنا أم درمان **FEPS** .
- أربع رحلات إرشاد ريفي بالتعاون مع جامعة الأحفاد للبنات استهدفت سكان ٤ قرى ٢ بمنطقة شمال أم درمان و ٢ بمنطقة الجزيرة.
- دعم عشر مدارس للبنات بأدوات مدرسية بأم درمان بمنطقة أمبدة الحارة (١٧)، دار السلام، الشيخ أبو زيد.
- دعم أربع مدارس بنين وبنات بخزانات مياه بأم درمان بالمنطقة أمبدة الحارة (١٧)، دار السلام، الشيخ أبو زيد.
- دعم ١٤٠ طالبة مرحلة الأساس بدفع الرسوم الدراسية زي مدرسي، شنط، أحذية، كراسات بأم درمان بمنطقة أمبدة الحارة (١٧)، دار السلام، الشيخ أبو زيد، الثورة، ومرزوق.

٤- مشروع Oxfam Canada :

تضمن المشروع العديد من الأنشطة وهي:

- تنقيح و إعادة طباعة سلسلة كتيبات المرأة والقانون والتنمية حيث تم إصدار عدد ٥٠٠ نسخة من كل كتيب استهدفت المهتمين بمجال دراسات المرأة في كل من شندي، مدني، سنجة والخرطوم.
- أربع ورش عمل لتوزيع سلسلة كتيبات المرأة والقانون والتنمية استهدفت أعضاء الجمعية، أساتذة وإعلاميين وكان جملتهم ٣٠ مشاركة في كل ورشة بالمناطق شندي، مدني، سنجة والخرطوم.
- ورشة عمل لمناقشة مشروع مقترح تعديل بعض من مواد قوانين الأسرة (الطلاق، النفقة، الحضانة) استهدف فيها أساتذة الجامعات، قانونين وقضاة بلغ عدد المشاركين ٢٠ مشاركًا في كل ورشة من الخرطوم.

النموذج الثاني: الاتحاد العام للمرأة السودانية

تأسس الاتحاد العام للمرأة السودانية في يناير ١٩٩٠ كتنظيم قومي طوعي يعمل من أجل مجتمع تسوده العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ويعمل الاتحاد على تقوية روح التضامن والوحدة بين النساء والحفاظ على حقوقهن ومكتسباتهن، كما يسعى لتحسين أوضاع المرأة وتمكينها بالتوعية والتعبئة والمشاركة وبناء القدرات عبر أجهزته المنتشرة على جميع المستويات بالتنسيق محلياً وإقليمياً وعالمياً. وتم تسجيله لدى مفوضية العون الإنساني (هاك) والمجلس السوداني للمنظمات الطوعية (اسكوفا)

النظام الاساسي للاتحاد

ينشأ متجدداً بموجب نظامه الأساسي (طوعي العضوية قومي المدى) نحو كل نساء السودان جامع بالتشكيلات الفرعية واللامركزية والتنظيمات المتخصصة القومية وشامل الأغراض لكل شؤون المرأة ويسمى الاتحاد العام للمرأة السودانية ومقره الرئيسي بولاية الخرطوم ويجوز للاتحاد أن يؤسس مقراً فرعياً على الأصعدة الإقليمية والشعبية والوظيفية داخل وخارج السودان .

أهداف الاتحاد العام للمرأة السودانية

يهدف الاتحاد العام للمرأة السودانية تحقيق الإصلاح للمرأة عموماً، وذلك عن طريق :

١- الارتقاء بتوجيه المرأة على مبادئ الدين وتأصيل ثقافتها وتأكيد دورها في المجتمع.

٢- تعزيز ما تحقق للمرأة من رفع الظلم والتحرر وأداء الحقوق المتساوية وقيام الواجبات والتطبيق العلمي للأعراف والتشريعات والنظم التي تقدم لصالح المرأة ومحاربة النظم والتقاليد الضارة المجحفة لحقها ودورها في الحياة .

٣- محو أمية المرأة العلمية والحضارية والاهتمام بتزكية دينها والتأمين على المساواة في نظم التعليم والصحة وغيرهما .

٤- العمل على تنمية المرأة اجتماعيا واقتصاديا وإتاحة الفرص المتكافئة في العمل والإنتاج.

٥- يكون الاتحاد مرجعاً لتسجيل الجمعيات والاتحادات والتصديق بالمؤسسات المعنية بشؤون المرأة والطفل.

٦- نشر الوعي بين النساء والرجال بشأن حقوقهن الذاتية ومعاملاتهن العائلية وتوفير البيئة الأسرية.

٧- تشجيع فرص العمل التقليدية والمتقدمة التي تثمر دخلاً للمشاركة في الإنفاق العائلي.

٨- العمل على تيسير الزواج والسعي لترشيد أحقية المرأة في ميراث مال الأسرة.

٩- إطلاق المبادرات لتوليد تنظيمات خصوصاً نحو بعض شؤون المرأة وتجمع النساء اللائي يهمهن شأنًا معينًا في كيان تنظيم خاص ينتسب للاتحاد أو يقترب منه.

١٠- تقوية روح التضامن والوحدة بين النساء.

١١- الاهتمام بالدعوة الدينية والتربية الوطنية والإعداد الثقافي والفكري والأخلاقي والعلمي

الوسائل التى يحقق بها الاتحاد أهدافه

١- إجراء الدراسات والبحوث ونشر المعلومات عن شؤون المرأة.

٢- إعمار وسائل الاتصال والائتمار والانتداء العام والعالمي والتعاون المالي والفني وتبادل التجارب بين التنظيمات النسوية.

٣- العمل على إتاحة فرص التدريب التقني والفني والمهني للمرأة.

٤- مطالبة السلطات بإتاحة الفرص والإمكانات للاستجابة لحاجات المرأة وتمكينها.

٥- الإنشاء والدعم للدور والمراكز والمؤسسات في التعليم والثقافة والصحة والتدريب ومحاور التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

الموارد المالية

تتكون موارد الجمعية من الآتي :

١- اشتراكات الأعضاء .

٢- المنظمات والمؤسسات الممولة داخليًا وخارجيًا.

٣- التبرعات والهبات والأوقاف سواء أكانت من الأفراد أو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

٤- الأموال القائمة للاتحاد العام للمرأة .

٥- عائد مناشط الاتحاد الاستثمارية والتجارية.

٦- ربح أي مشروعات أو معارض أم خدمات يقدمها الاتحاد.

عضوية الاتحاد :

تتأهل للعضوية في الاتحاد كل امرأة سودانية بلغت الثامنة عشرة من عمرها تفي بعهد الدين والوطن.

كما يمنح الاتحاد العام للمرأة السودانية العضوية الفخرية لكل الشخصيات التي تقدم المساعدة والمساندة للاتحاد من خلال موقع تحتله أو إمكانات وخبرات تتمتع بها وتعتمد العضوية الفخرية بواسطة المؤتمرات.

نمط البناء :

يعمل الاتحاد من خلال بناء أجهزة قومية وولائية ومحلية على النحو التالي:

١- المؤتمرات لرسم الخطط ومراجعة الأداء.

٢- مجلس الشورى لوضع السياسات ومراقبة ومحاسبة الأمانات .

٣- الأمانة العامة لمناشط العمل التحضيري والتنفيذي والإداري.

جمعيات الاتحاد القاعدية :

عمل الاتحاد منذ تكوينه على تحقيق المهام والأهداف المنشودة، وأثبت قدرة المرأة السودانية على مواصلة العطاء وتحمل مسؤولية قيادة ركب التغيير والنهضة، وتغير شكل الاتحاد على المستوى القاعدي في تشكيلات للجمعيات المهنية (المهندسات - البيئيات - الباحثات - خريجات علم التمريض - الزراعيات). وزال كثير من التداخل والازدواج في العلاقات، وأصبح الاتحاد مؤسسة قومية التوجه ومقبولة في أوساط الجهات الرسمية بالدولة، وكل منظمات المجتمع المدني الوطنية.

أهم المشاريع التي قام بها الاتحاد العام للمرأة السودانية

- البيت السوداني لتسويق المنتجات

أنشئ البيت السوداني للمنتجات اليدوية والبيئية عام ١٩٩٧ ليكون مؤسسة تنموية لترويج وتسويق المنتجات والمصنوعات اليدوية والبيئية بهدف دعم وتشجيع صغار المنتجات بتسويق منتجاتهن وتدريب وتأهيل صغار المنتجات ورعاية المبادرات ودعمها. يمتلك البيت مركزًا دائمًا للترويج والتسويق تعرض فيه المنتجات اليدوية والبيئية، وتقام فيه العروض الفنية والفلكلورية يفتح أبوابه يوميًا، وينظم المعارض والأسواق الخيرية. ومن معروضاته المصنوعات الجلدية والخشبية ومنتجات السعف والصدف والخرز والخزف والفخار والسكسك والمنسوجات اليدوية وغيرها .

- الصندوق الدوار لتحسين أوضاع بائعات الشاي :

الصندوق عبارة عن مال دوار يوجه لتمويل بائعات الشاي في شكل تربيزة بمظلة تحتوي على موقد غاز وأنبوبة وبعض الأواني. جاء ذلك المشروع بغرض ترقية القطاع النسوي وتحسين أوضاع المرأة في القطاع غير المنظم ، وتشجيع عمل المرأة وتطوير الأعمال الصغيرة وتنظيم أسواق المهنة بشكل يليق بالمرأة وكرامتها ومظهرها العام.

- مشروع محفظة المرأة :

عبارة عن مال دوار يعمل على تمويل المرأة في شكل قروض بطريقة سهلة وميسرة ينفذ عبر بنك الادخار للتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي. وذلك لحل مشكلة التمويل التي تواجه المرأة التي لا تستطيع التعامل مع المصارف بالشروط البنكية والتمويلية المعروفة ومن أهدافه : رفع المستوى المعيشي للأسر ، ومحاربة الفقر والاستفادة من الطاقات والمهارات لدى المرأة لرفع حركة التنمية في الريف والحضر. والاستفادة من المواد الخام خاصة الزراعية في موسم الإنتاج وانتهاج مبدأ العمل

الجماعي، وتشجيع النساء على حب العمل اليدوي والكسب الحلال، وتطوير القطاع غير المنظم، والاعتماد على الذات لتأمين الغذاء للأسرة. وهو عبارة عن محفظة لتمويل النساء تساهم فيها عدد من البنوك والمؤسسات التمويلية ووزارات المالية الاتحادية والولائية أو أية جهة تمويلية، ويكون التمويل عينيًا أو نقديًا أو خدميًا بشروط تمويل وضمانات ميسرة .

هذا المشروع يستهدف ربات الأسر والنساء المبادرات والشرائح الضعيفة والجمعيات الإنتاجية الخاصة بالمرأة والأرامل والمطلقات والمهجورات وزوجات العاجزين عن العمل. يستخدم في التمويل الصيغ الإسلامية بشكل قرض حسن أو مرابحة بهامش لا يتعدى ١٠٪ في العام ومشاركة متناقصة بحيث تمتلك المستفيدة وسيلة الإنتاج. أما الأنشطة التي يتم تمويلها عبر المحفظة ذات العائد السريع مثل التجارة الخفيفة والزراعة وتربية الحيوان والدواجن والتفصيل والخياطة والتجفيف والتصنيع الغذائي وغيرها من وسائل الإنتاج الصغيرة .

– جائزة الإبداع لنساء الريف :

كان مؤتمر القمة المعني بالنهوض بالأحوال الاقتصادية لنساء الريف الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٢ فرصة انتهزتها قرينات الملوك والرؤساء للاستفادة من التزامهن الشخصي في إعطاء دفعة قوية للجهود الرامية إلى مساندة نساء الريف الفقيرات وجددت قرينات الرؤساء الأفارقة التزامهن في أبوجا عام ١٩٩٢ و١٩٩٥ وإيفاء بالتزام السودان ضمن المنظومة العالمية لزوجات الملوك والرؤساء، فقد تبنت السيدة فاطمة خالد حرم رئيس الجمهورية برنامج (نحو دور رائد لنساء الريف) ثم تبنت جائزة الإبداع لنساء الريف لتشجيع التنمية الشعبية والتعريف بالمشروعات التي تشارك بها النساء من أجل تحسين نوعية الحياة لأهل الريف.

يتم تقديم الترشيح بخطاب رسمي من قبل الجهة أو الفرد يتضمن سيرة ذاتية للمرشحة وملخصًا عن نشاطها ومبادرتها وأهمية المشروع الذي تقوم به شريطة أن يكون العمل المرشح نسويًا أصيلاً ومرتبطًا بالريف، وله مردود اجتماعي أو اقتصادي على أهل الريف، ويعكس روح الابتكار والمبادرة في استخدام التقنيات المتاحة وتخطي العقبات، وتكون مجالات الجائزة في الأنشطة الريفية الانتاجية للأفراد والمجموعات (زراعية ، حيوانية) والأنشطة التي تعود على المجتمع بالفائدة .

بادر بتكوين الشبكة النسائية الدائمة للوحدة والإعمار والسلام (انسام) والتي تضم في عضويتها أكثر من ٨٠ منظمة وجمعية ورابطة تعمل في مجال السلام والتنمية.

خاتمة

بناء على ما سبق توصي الدراسة بالآتي :

١- تأسيس مجلس للتنسيق فيما بين الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات الأهلية لتمكينها من تقديم خدمة تتميز بالكفاءة والفاعلية، والعمل على تبني أساليب وطرق جديدة ومبتكرة كإنشاء شبكة للمعلومات لتبادل المعرفة والخبرات.

٢- توعية الجهات المسؤولة عن تطوير المنظمات الأهلية لتجاوز النمط الخدمي الغالب على عمل المنظمات الأهلية، والاتجاه نحو تخطيط البرامج والأنشطة على أسس علمية والتحول من العمومية إلى التخصصية.

٣- إيجاد آلية وأسلوب للتكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية، حيث إن الرقابة الحكومية المحضة غير مستحبة وغير مرغوبة، وتعوق حركة الابتكار والتجديد، وهذا التنسيق كفيل بخلق قنوات الاتصال المناسبة وتدريب القيادات المحلية لتكون قادرة على إدارة شؤون الخدمات المقدمة ورفع كفاءتها وفاعليتها.

٤- بناء روابط عمل بين المنظمات الأهلية ونظائرها في الدول المانحة لتوفير الدعم المالي والفني، وتبادل المعلومات مع التأكيد على ضرورة مراقبة الجهات المسؤولة لتلك النشاطات.

٥- عقد الندوات وورش العمل للتدريب المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات والآراء في مجال عمل المنظمات الأهلية وسبل تحسين الأداء.

٦- العمل مع الجهات الحكومية على مراجعة البنية القانونية التي تعمل من خلالها المنظمات الأهلية من أجل تعديل وتنقيح القوانين والأحكام التي تحكم عمل تلك المنظمات.

المراجع

١- سعاد إبراهيم عيسى. التنظيمات غير الحكومية بالسودان بين تقليدية الأداء والتطلع الحديث. - (د.م): (د.ن)، سبتمبر ٢٠٠٠ - غير منشور .

٢- حاجة كاشف بدري. الحركة النسائية في السودان. - الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر ٢٠٠٢ .

٣- نفيسة أحمد الأمين. وضع المرأة السودانية في المجتمع: الحقوق - المكتسبات- المعوقات. - الخرطوم : المركز الثقافي الايراني، يونيو ٢٠٠١

٤- نفيسة أحمد الأمين. دور المرأة في العمل الطوعي. - الخرطوم: رابطة شباب مربع (٦) بري، أكتوبر ٢٠٠٤ .

٥- جمهورية السودان. الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٩ - ٢٠٠٢) - الخرطوم : مطبعة الخرطوم ٢٠٠٢ .

٦- ليمياء إبراهيم بدري. الفجوة النوعية في الممارسة السياسية. ورشة عمل الفجوة النوعية. - الخرطوم : مجموعة المبادرات النسائية؛ قاعة الشارقة، ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٠٤م .

المنظمات التي تجاوبت في الاستبيان

١- جمعية رعاية الخصوبة السودانية .

٢- جمعية ست البلد الخيرية .

٣- جمعية مهيرة الخيرية .

٤- متعاونات .

٥- الجمعية السودانية لحماية البيئة .

٦- عازة النسوية .

٧- مجموعة المبادرات النسائية .

٨- الاتحاد العام للمرأة السودانية .

٩- جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية .

١٠- جمعية كافا السودانية لتنمية المجتمع .

١١- منظمة حواء .

١٢- جمعية تنمية المشاريع الإنتاجية الصغيرة .

الجمهورية العربية السورية

د. مسنى غانم

الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة في المنظمات الأهلية والسياق السياسي والاجتماعي لتطويرها:

إن اهتمام المرأة السورية بالشأن العام وقضايا المجتمع ليس بالجديد ، إنما يعود بجذوره إلى بدايات القرن الماضي، فقد ساهمت المرأة في سورية بصنع الاستقلال وفي حركة تحرير البلاد، وخاضت المعارك مع الرجال، ولعبت دوراً مهمًا في جميع الثورات السورية، وبرز في هذا المجال نساء رائدات منهن: عادلة بيهم الجزائري فاطمة محمصاني، والشهيدة رندة الملقبة بالفارس الملثم، وأم عبدو التي شاركت في معارك مدينة دمشق وأم محمود التي شاركت في ثورة جبل العرب.

وزارت ماري عجمي (صاحبة مجلة العروس، التي صدرت عام ١٩١٠) السجون التي اعتقل فيها جمال باشا مئات السوريين، وقامت بمقابلته للتفاوض في سبيل منع تنفيذ حكم الإعدام بهم.

وشاركت نازك العابد في معركة ميسلون، وكانت أول سيدة تنال رتبة عسكرية (نقيب)، وقد ساهمت الكثيرات من النساء السوريات في تحرير البلاد من الحكم العثماني وبعده الانتداب الفرنسي.

لم يقتصر دور النساء السوريات على خوض معارك التحرير والمقاومة بل كان لهن الدور الكبير في تأسيس الجمعيات النسائية والصالونات الأدبية منذ مطلع القرن العشرين .

ولم يقتصر دور النساء السوريات على خوض معارك التحرير والمقاومة بل كان لهن الدور الكبير في تأسيس الجمعيات النسائية والصالونات الأدبية منذ مطلع القرن العشرين، والتي ظهرت في بدايته جمعيات خيرية تقوم بأعمال الخير والإحسان والاهتمام بقضايا تربوية ومساعدة الفقراء ، ثم انبثقت عن هذه الجمعيات فكرة المنتديات والصالونات الأدبية والثقافية، وكانت تلك الجمعيات اللبنة الأولى في بناء النهضة النسائية. ففي وقت مبكر عام ١٩١٨ تأسست جمعية (قضية المرأة الشامية) من قبل مجموعة من النساء الناشطات في الشأن العام، وفي عام ١٩٢٠ أسست مجموعة من النساء (النادي النسائي الأدبي) والذي كان من أهدافه النهوض بالمرأة العربية، ورفع وعيها العلمي والاجتماعي، وتزايد اهتمام المرأة السورية بالشأن العام وكثرت المنتديات الفكرية والجمعيات الأهلية، وبرز انخراط النساء في الشؤون العامة للبلد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبهذا الصدد نشير إلى الصالونات التي كانت منبراً للأدباء والمفكرين ووضعت اللبنة الأساسية لطرح قضايا المرأة. وقد بلغ عدد الجمعيات النسائية مابين أعوام ١٩٢٢- ١٩٦٥ أكثر من خمسين جمعية ويمكن تصنيفها كما يلي:

١- الجمعيات الخيرية الثقافية.

٢- جمعيات الرعاية الصحية.

٣- جمعيات رعاية العجزة والمسنين.

٤- جمعيات رعاية الطفل والأسرة.

٥- جمعيات رعاية الجانحات.

٦- الجمعيات الفنية.

٧- الجمعيات الفكرية.

٨- الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

كانت نقطة انطلاق الجمعيات النسائية القضاء على أمية المرأة ثم تأسست جمعيات نسائية تهتم بالشأن العام .

كانت نقطة انطلاق الجمعيات النسائية القضاء على أمية المرأة ثم تأسست جمعيات نسائية تهتم بالشأن العام.

وفي البداية كانت نقطة انطلاق الجمعيات النسائية القضاء على أمية المرأة وزيادة تثقيفها، ومن بين هذه الجمعيات (جمعية خريجات دور المعلمات عام ١٩٢٨- جمعية دوحة الأدب ١٩٢٨- جمعية الندوة الثقافية النسائية ١٩٤٢) .

كما تأسست جمعيات نسائية اهتمت بقضايا المجتمع الاقتصادية والإنسانية مثل النهضة النسائية، وكان من أهدافها تشجيع الصناعة الوطنية وجمعية نقطة الحليب التي تهتم بالأطفال والأمهات وجمعية الهلال الأحمر النسائية التي تهتم بالأعمال الإنسانية في السلم والحرب وأوقات الكوارث.

وبرزت جمعيات نسائية بهدف إيصال المرأة لحقوقها السياسية والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتوعيتها على أهمية مشاركتها في الحياة العامة، ومن بين هذه الجمعيات (جمعية جامعة نساء العرب القوميات- جمعية الاتحاد النسائي العربي- رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة- جمعية إرشاد الفتاة العربية- جمعية المرأة العربية) .

ومازالت بعض الجمعيات النسائية تمارس دورها في قضايا تمكين المرأة - ولكن بنسبة ضئيلة جداً - وهنا تجدر الإشارة إلى رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة التي تأسست عام ١٩٤٨، ولعبت دوراً كبيراً في تمكين المرأة السورية من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي استمرت نشاطاتها حتى يومنا هذا .

كما استمرت بعض الجمعيات الأهلية التي تأسست قبل إنشاء منظمة الاتحاد العام النسائي في ممارسة دورها في تطوير أوضاع المرأة، ولكن غلب عليها الطابع الخيري والثقافي والتعليمي مثل (جمعية نقطة الحليب التي تأسست عام ١٩٢٢- جمعية الندوة الثقافية النسائية تأسست عام ١٩٤٢- جمعية المبرة النسائية تأسست عام ١٩٥٩ ولها فروع في جميع المحافظات السورية).

منذ عام ٢٠٠٠ بدأت تبرز في سوريا جمعيات أهلية حديثة تركز على تمكين المرأة.

كما لعبت جمعية تنظيم الأسرة السورية والتي هي فرع من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة دوراً كبيراً في تحسين نوعية وكمية خدمات الصحة الإنجابية وفي التمكين القانوني للمرأة في سورية وهي من الجمعيات التي تعتبر نموذجاً ناجحاً .

وفي الأعوام الأخيرة، منذ عام ٢٠٠٠ وبعد تولي السيد الرئيس بشار الأسد رئاسة الجمهورية العربية السورية وتشجيعه لانخراط المواطن بالشأن العام، ظهرت جمعيات أهلية حديثة تهتم بقضايا المرأة وتمكينها ومنها: (جمعية الصندوق السورية لتنمية الريف- فردوس- عام ٢٠٠١، ومؤسسة مورد عام ٢٠٠٣- والجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة عام ٢٠٠٤)، وهناك طلبات شهر لجمعيات نسائية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبالمقابل نشير إلى الدور الذي لعبته الحركة المجتمعية الناشطة خلال السنوات الأخيرة في تركيز الاهتمام بقضايا المرأة، وتعددت الفعاليات التي قامت بها الجمعيات غير الحكومية ، المجموعات النسائية في سبيل زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، وتعديل بعض المواد في القوانين السورية التي فيها تمييز ضد المرأة مثل قانون الجنسية ، وقانون الأحوال الشخصية ، وقانون العقوبات، كما ساهمت في اقتراح مشاريع القوانين إلى مجلس الشعب السوري ، في سبيل النهوض بأوضاع المرأة ، وإلغاء التمييز ضدها .. وهنا نشير إلى مشروع تعديل قانون الجنسية الذي تم تقديمه من قبل رابطة النساء السوريات إلى مجلس الشعب السوري بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣٠ والذي وافق عليه المجلس وأحاله إلى الحكومة لبيان رأيها.

منذ عام ٢٠٠٠ بدأت تبرز في سوريا جمعيات أهلية حديثة تركز على تمكين المرأة.

وضع المرأة في المنظمات الأهلية:

كان العمل في بداياته يتسم بطابع الخير والإحسان ، ويقتصر على نساء من الطبقات الغنية ، مع عدم إغفال دور بعض الجمعيات الأهلية النضالي في رفع شأن المرأة من قبل نساء من الطبقات العاملة، ولكن بعد التطور الحاصل في أوضاع المرأة السورية وانخراطها في سوق العمل ، وحصولها على درجات عالية من التعليم زاد وجودها في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، والتي تعتبر في سورية من منظمات المجتمع المدني، حيث بلغت نسبة النساء عام ٢٠٠١ في:

- الاتحاد الوطني لطلبة سورية ٢٤.٧٪ .
- الاتحاد العام للفلاحين ١.٢٪ .
- منظمة طلائع البعث ٢٠٪ .
- اتحاد شبيبة الثورة ٤٥٪ .
- الاتحاد العام الرياضي ١١.١٪ .
- نقابة المهندسين الزراعيين ٥.٦٪ .

- نقابة المعلمين ٥٣٪ .
- نقابة المحامين ١٦٪ .
- اتحاد الحرفيين ٢،٦٪ .

وبالإجمالي تبلغ نسبة وجود النساء في النقابات المهنية ٢٠٪ .

وبلغ عدد النساء الموجودات في مجالس الإدارة المحلية والتي تمثل المجتمع المحلي الأهلي عام ٢٠٠٣ (٧٩٧) امرأة بنسبة ٣،١٪ .

أول مشاركة للمنظمات الأهلية السورية إلى جانب الحكومة عام ٢٠٠٤ لإعداد التقرير السوري الأول لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتوجد النساء في جميع المنظمات المختلطة العضوية، وكذلك الجمعيات الأهلية والخيرية ويتزايد وجود النساء في الجمعيات الخيرية والتي غالبًا ما تقوم على كاهل النساء حيث يفرغن وقتهن الكامل في خدمة الجمعية ويعملن على تحقيق أهدافها. وبسبب الخصوصية السورية فيما يخص الجمعيات النسائية وقيام الاتحاد العام النسائي منذ تأسيسه عام ١٩٦٧ بمهمة حشد طاقات النساء والعمل على تمكين المرأة السورية وانفراده بقضايا النهوض بالمرأة من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تلعب المنظمات الأخرى دورًا كبيرًا في خدمة قضايا المرأة ولكن كما أشرنا سابقًا إلى وجود النماذج الناجحة التي عملت لسنوات طويلة وحتى قبل تأسيس الاتحاد وليومنا هذا في قضايا تمكين المرأة مثل (رابطة النساء السوريات- جمعية تنظيم الأسرة- الندوة الثقافية النسائية- النادي النسائي الأدبي).

وكذلك ظهرت جمعيات نسائية حديثة في السنوات الأخيرة مثل (جمعية الصندوق السوري لتنمية الريف فردوس- مؤسسة مورد- الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة).

وبالمقابل نشطت مجموعات نسائية أهلية وجمعيات قيد الترخيص - بشكل ملحوظ - لخدمة قضايا المرأة وتمكينها ، واتخذ هذا النشاط طرقًا متعددة .. نشير إلى بعضه على سبيل المثال لا الحصر :

١- قيام بعض دور النشر الناشطة بمؤتمرات وندوات ودراسات حول المرأة السورية.
   - حيث قامت دار الشموس عام ٢٠٠٣ بعقد الملتقى الثقافي الثاني لها بعنوان "المرأة صور ووقائع" وقدم دراسة ميدانية حول العنف ضد المرأة في سورية.
   - وقامت دار الفكر بعقد الملتقى الثقافي الخاص بالمرأة عام ٢٠٠٢ .
   - وقامت دار إيتانا بعقد مؤتمر بعنوان "المرأة والمجتمع" عام ٢٠٠٣ وكان من نتائجه إصدار مجموعة من المقترحات وإرسالها إلى الجهات الرسمية وإطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالمرأة السورية باسم .. الثرى.

٢- إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بقضايا المرأة ونشرها.

٣- إعداد التقارير الموازية حول أوضاع المرأة :

- قدمت المنظمات غير الحكومية السورية عام ٢٠٠٤ تقريراً إلى منظمة الإسكوا

بمناسبة مرور عشر سنوات على مؤتمر بيجين حول ما تم تنفيذه في سورية في منهاج عمل بيجين.

- شاركت المنظمات غير الحكومية عام ٢٠٠٤ مع الحكومة بإعداد التقرير السوري الأول حول تنفيذ سورية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

ولكن يبقى العمل الأهلي فيما يخص تمكين المرأة في سورية بحاجة إلى مزيد من العمل والتنسيق، وتبقى الحاجة ملحة إلى تأسيس جمعيات جديدة وإعطاء التراخيص للجمعيات التي تعمل على الأرض مع النساء في القاعدة لأن قضية تمكين المرأة تواجه تحديات ثقافية وقانونية واجتماعية، كما أنها بحاجة إلى عمل طويل وجهود حثيثة، ولابد من العمل على بناء قدرات الجمعيات الأهلية الموجودة في سورية، والبالغ عددها ٥٤٠ جمعية غالبيتها منظمات خيرية أو خدمية ٨٠٪ لابد من تطويرها وجعلها منظمات تنموية فاعلة في المجتمع المحلي تعمل معه ولأجله.

تبقى الحاجة ملحة في سوريا لتأسيس مزيد من الجمعيات للعمل نحو تمكين المرأة.

النشاطات التي تقوم بها المنظمات الأهلية في سبيل تمكين المرأة

لقد سعت المنظمات النسائية - الحكومية منها وغير الحكومية - القديمة والحديثة المسجلة وغير المسجلة، إلى تمكين المرأة السورية وأخذت على عاتقها مفهوم التمكين بكل أبعاده (الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية)، وجاءت جميع نشاطاتها في سبيل تحقيق تمكين النساء السوريات، وانطلقت تلك النشاطات بداية من التمكين الاجتماعي باعتباره أولوية في برامج تلك المنظمات لأن النساء يواجهن تحديات ثقافية فكان لابد من الانطلاقة من التعليم وتخفيض معدلات الأمية وتغيير القوالب النمطية والمجتمعية وتحسين نوعية الخدمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية. وكان التمكين القانوني هاجسًا - دائمًا - يلازم المنظمات النسائية لناحية معرفة المرأة بحقوقها وتمكينها من تلك الحقوق ، ولناحية إلغاء التمييز ضدها في بعض القوانين ذات الصلة بالأسرة. ولعبت المنظمات الأهلية منذ نشأتها في بدايات القرن الماضي دوراً كبيراً في التمكين السياسي لناحية إعطاء المرأة السورية حق الترشيح والانتخاب وتطور دورها، - وإن كان بشكل محدود - في الآونة الأخيرة، نحو زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. ونتيجة للتطور الاقتصادي وانخراط المرأة في التعليم والعمل وإعالتها للأسرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية أخذت منظمات جديدة على عاتقها دور التمكين الاقتصادي للمرأة ومساندتها في تنفيذ مشروعها الخاص ومنحها القروض وتأهيلها على إدارة المشاريع وتسويق المنتجات.

ويمكننا تقسيم أنواع النشاطات المتعلقة بالتمكين وفق ما يلي:

أولاً : التمكين الاجتماعي

التعليم وتخفيض معدلات الأمية وتحسين نوعية التعليم

مكافحة تسرب الفتيات من التعليم، قضية مهمة على جدول الأعمال .

وفي هذا المجال لا يمكننا الفصل بين الجهود الحكومية وغير الحكومية في سبيل تعليم الفتيات ، وتخفيض معدلات الأمية بين النساء ؛ حيث انتهجت الحكومة السورية سياسة تطوير وتحسين التعليم (كمًا ونوعًا) بمختلف عناصره ، فنتيجة للتوسع بالاستيعاب الكمي انخفضت نسبة التسرب لدى الفتيات من المدارس ، وأدى ذلك إلى متابعة الفتيات للتأهيل العلمي حتى الجامعي ، وصدرت قوانين بالتعليم الإلزامي والمجاني للمرحلة الأساسية، وكان آخرها صدور القانون رقم /٣٢/ لعام ٢٠٠٢ والذي دمج مرحلتي الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة هي التعليم الأساسي. ومن خلال تعاون الحكومة السورية مع المنظمات الدولية مثل منظمة اليونيسيف .. كما أخذ موضوع تعليم الفتيات ومحاربة التسرب من التعليم اهتمامًا خاصًا ، حيث تم فتح مدارس ودورات تعليمية للفتيات لمساعدتهن على العودة إلى التعليم ، ومتابعة الدراسة ومن بين هذه المشاريع :

- مشروع تعليم الفتيات بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونيسيف الذي بدأ تنفيذه في مطلع عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٢ لمدة خمس سنوات لتعليم الفتيات المتسربات من الفئة العمرية ١٠ سنوات إلى ١٧ سنة في المحافظات الشرقية الشمالية (دير الزور- الرقة- الحسكة- إدلب- حلب) وذلك عن طريق افتتاح شعب خاصة بهن تستوعب من (١٠ إلى ٢٠ تلميذة) في مرحلتي التعليم الأساسي.
- وفي مطلع عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ تم افتتاح (٣٤) شعبة تعليمية في محافظة الحسكة (١٠) شعب تعليمية في محافظة الرقة- و (١٨) شعبة تعليمية في محافظة حلب و(٢٥) شعبة تعليمية في محافظة إدلب.
- تم تنفيذ مشروع (مدارس البادية المتنقلة) وهي تجربة نوعية تسمح للفتاة في البادية بمتابعة تعليمها، وبلغ عدد المدارس في البادية (٤٠٨) مدارس منها ما هو ثابت (٣٤٤) . ومنها ما هو متنقل (٤٣) كرفان . و(٢١) خيمة.
- قام الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بتنفيذ عدة مشاريع لتعليم الفتيات:

١- مشروع تعليم الفتيات الأميات من الفئة العمرية ١٣- ١٩ سنة في محافظة إدلب عام ١٩٩٩- ٢٠٠٠ .

٢- مشروع تعليم الفتيات الأميات من الفئة العمرية ١٣- ١٩ سنة في محافظة دير الزور.

٣- مشروع تعليم الفتيات الأميات من الفئة العمرية ١٣- ١٩ سنة في محافظة حلب عام ٢٠٠٣ .

ونشير إلى أن التعليم في سورية مضمون للجنسين على قدم المساواة في جميع مراحل التعليم ونتيجة للاهتمام بتعليم الفتيات زادت نسبة الطالبات في المرحلة الابتدائية من ٣٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٢٪ عام ٢٠٠٢ ومن ٢٦٪ إلى ٤٥,٩٪ في المرحلة الإعدادية ومن ٢٣٪ إلى ٤٩,١٪ في المرحلة الثانوية .. وارتفعت نسبة الطالبات في الجامعة من ٤٢,٤٪ عام ١٩٩٨ إلى ٤٦,١٪ عام ٢٠٠٢ .

وفيما يخص نوعية التعليم لناحية تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج التعليمية

ادخال مفاهيم حديثة في التعليم والمناهج التربوية لتغيير الصورة النمطية للمرأة .

فقد لعبت المنظمات النسائية والمجموعات الناشطة في حقوق المرأة دوراً كبيراً في الضغط وقيام حملات وعقد ندوات ونشر مقالات حول ضرورة تعديل المناهج الدراسية وإزالة الصورة النمطية لكل من المرأة والرجل فيها ، وكان نتيجة لذلك الضغط .. قامت الحكومة السورية بالتعاون مع ممثلين عن جميع المنظمات والجمعيات المعنية بمراجعة عامة لمناهج المرحلتين الأساسية والثانوية وأدخلت مفاهيم جديدة على المناهج التربوية:

١- إدخال مفاهيم اتفاقية حقوق المرأة في الكتب الدراسية.
٢- إدخال مفاهيم اتفاقية حقوق الطفل في الكتب الدراسية.
٣- إدخال التربية السكانية والتربية البيئية في المناهج.
٤- تطوير التعليم المهني من حيث اختيار مهن نوعية جديدة تستجيب للتطور التقني وحاجات السوق.
٥- تأليف كتب لتعليم الفتيات المتسربات من التعليم.
٦- تحديث صورة المرأة في الكتب المدرسية وتصويرها بأدوار عصرية تشارك الرجل في الأعمال كافة .

وفيما يخص تخفيض معدلات الأمية بين النساء

لقد عنيت سورية بمحو الأمية منذ وقت بعيد وكانت بداية تتم من خلال دورات مبعثرة هنا وهناك ومن خلال جهود شخصية أو من خلال جمعيات خيرية افتتحت خصيصاً في بدايات القرن الماضي لتعنى بمحو الأمية. وكان التطور قد طرأ على الموضوع وأخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية محو الأمية من خلال وزارتي الثقافة والتربية. وتم وضع خطط حكومية لمتابعة الموضوع وتطور فيما بعد التنسيق بين الوزارات والمنظمات الشعبية لمحاربة الأمية.

من نماذج هذه المشروعات :

- مشروع تعليم النساء الأميات وتأهيلهن مهنياً ورفع مستوى وعيهن الصحي في محافظتي طرطوس والرقة.
- (مشروع دعم صغار المزارعين) الذي نفذ بالتعاون بين وزارة الزراعة وبرنامج

الأغذية العالمي والذي كان من بين أهدافه تنمية المرأة الريفية من خلال محو أمية النساء وإقامة الدورات التدريبية لهن حيث تم تنفيذ ١٢٢ دورة تدريبية استفادت منها ٢٤٠٠ امرأة بدوية ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدات من هذا المشروع ٨٠٠٠ امرأة في البادية. كما نفذ المشروع ١٧ دورة تدريبية لتطوير مهارات نساء البادية وتوعيتهن في المجالات الصحية والقانونية والاقتصادية. وأخيراً نشير إلى الجهود التي بذلت من قبل المنظمات المحلية والدولية، فقد ساهمت بشكل كبير بالتعاون مع الجهات الرسمية في الحكومة السورية، في تخفيض معدلات الأمية بين النساء في سورية حيث انخفضت معدلات الأمية بين النساء من ٣١,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢١,٣٪ عام ٢٠٠٢ .

يقوم عدد كبير من الجمعيات الأهلية بالإسهام في تطوير التعليم وإدخال تقنيات جديدة .

- يقوم عدد كبير من الجمعيات الأهلية بالإسهام في تطوير التعليم وإدخال تقنيات جديدة . وتنفذ العديد من الجمعيات الأهلية السورية سنوياً مئات الدورات التدريبية حول تقنيات الاتصالات للنساء والفتيات، ومن بين هذه الجمعيات (جمعية تنظيم الأسرة – جمعية المبرة النسائية – جمعية حماية الأسرة – جمعية المحبة – جمعية الندوة الثقافية النسائية – رابطة الحقوقيين – منظمة الهلال الأحمر السوري – جمعية شارع بغداد والعتيبة وساروجة الخيرية...).

تحسين نوعية الخدمات الصحية بشكل عام والصحة الإنجابية بشكل خاص

بداية لابد من الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية ذات الأهداف الإنسانية تقوم بتقديم نوع من أنواع الخدمات الصحية للنساء اللواتي يلجأن إليها وتشمل هذه الخدمات:

١- الفحص الطبي .

٢- التحاليل الطبية .

٣- الصور الشعاعية .

٤- تقديم الدواء .

٥- العمليات الجراحية .

ونشير هنا أن إلى منظمة الهلال الأحمر السوري التي لديها فروع في جميع المحافظات السورية، ولديها مراكز طبية تقدم خدمات طبية، وفي عام ٢٠٠١ تم افتتاح مركز الكشف عن سرطان الثدي في مدينة دمشق، وهو جزء من مستوصف جامع الأكرم الذي يقدم خدماته مجاناً للنساء ، وجمعية رفع الوعي الصحي والاجتماعي في مدينة حلب. وكذلك لدى جمعية المحبة في دمشق عيادة نسائية تقدم خدمات صحية للنساء الحوامل ويتابع أطباء متطوعون في الجمعية .. النساء منذ بدء الزواج لحين

الحمل والولادة. وجمعية الإسعاف الخيري في دمشق لديها مراكز صحية تقدم خدمات صحية عامة وصحة إنجابية للنساء ، وجمعية زهرة المدائن والتي تقدم خدمات صحية للنساء من خلال مركز الصحة الوقائي والكشف المبكر عن سرطان الثدي. كما تقوم جمعية نقطة الحليب بتقديم الخدمات الصحية للأمهات والأطفال من الفحص الطبي إلى وصف الدواء وإجراء التحاليل الطبية، وأحياناً إحالة بعض الحالات إلى المشافي لإجراء عمليات جراحية.

لقد أشرنا إلى بعض الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات صحة عامة وصحة إنجابية على سبيل المثال لا الحصر فقط لإعطاء لمحة عما تقدمه تلك الجمعيات من خدمات مجتمعية.

تعاون الجمعيات الأهلية مع الحكومة لتحسين نوعية الخدمات الصحية .

ولكن يبقى موضوع تحسين نوعية الصحة العامة والإنجابية من المواضيع التي لايمكن التفريق بينها في سورية وبين السياسة الحكومية، وما اتخذته الحكومة السورية على عاتقها من كفالة الصحة العامة للمواطنين والإنجابية للنساء من خططها العامة ويتم ذلك بالتعاون بين وزارة الصحة والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية حيث هناك تعاون وتنسيق بينها وبين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وجمعية تنظيم الأسرة السورية والجمعية السورية للمولدين السوريين والجمعيات السورية لمكافحة السرطان.

وقد أدى هذا التعاون إلى تطوير المؤشرات الصحية المتعلقة بالمرأة حيث انخفض معدل وفيات الأمهات إلى ٦٥,٤ لكل مائة ألف ولادة حية عام ٢٠٠٢ بعد أن كان ١٠٧ عام ١٩٩٣ وانخفض معدل وفيات الرضع من ٢٤ بالألف إلى ١٨,١ خلال الخمس عشرة سنة السابقة. وازدادت نسبة النساء المتزوجات اللواتي يمارسن تنظيم الأسرة إلى ٤٦,٦ عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت ٤٠٪ عام ١٩٩٣ .

تقديم الخدمات الصحية العامة والخاصة بالصحة الإنجابية

جمعية تنظيم الأسرة السورية:

- تدير الجمعية ٢٢ عيادة تقدم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية منتشرة في كل أنحاء سورية تقدم خدمات الصحة الإنجابية من:
- المشورة الصحية – الفحص الصحي– التحاليل الطبية– الصور الشعاعية– توزيع وسائل منع الحمل (أقراص– لولب– واقي ذكري...)– استشارات العقم– رعاية الأمومة والطفولة– خدمات الكشف المبكر عن السرطان.
- تقديم خدمات تنظيم الأسرة وتلبية الاحتياجات غير الملباة للمرأة في المناطق الريفية البعيدة ضمن عشرين قرية في محافظة ريف دمشق والتجمعات العشوائية.

حملات التوعية والتثقيف الصحي حول الصحة العامة والصحة الإنجابية

جمعية تنظيم الأسرة

مظاهر التمكين القانوني للمرأة في سورية محور مهم وحديث للمنظمات الأهلية .

- إضافة إلى الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة تعتبر جمعية تنظيم الأسرة من أهم الجمعيات الأهلية الفاعلة في سورية في مجال التوعية ونشر الثقافة الصحية والإرشاد الصحي وتقوم بتوزيع نشرات التوعية (انظر الملحق جمعية تنظيم الأسرة).
- تنفيذ جلسات توعية ضمن الريف السوري: نفذت الجمعية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (١٧٨٩) جلسة توعية تم خلالها توعية ٤٢٣٥٢ امرأة ورجلا .
- تم تأهيل رائدات ريفيات /٢٠/ سيدة ضمن ١٠ قرى مستهدفة، وقامت الرائدات الريفيات بتنفيذ ٤٢٩ جلسة توعية حول قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- ومن خلال مشروع تمكين الأسرة بالحقوق الإنجابية والقانونية في المناطق المهمشة وتجمعات النازحين لعام ٢٠٠٤ تم تأهيل فريق عمل متخصص (٣٢) لتقديم الإرشاد والنصيحة والتوعية الجماعية والفردية (انظر الملحق جمعية تنظيم الأسرة).

ثانيًا: التمكين القانوني

النشاطات التي قامت بها المنظمات النسائية في سبيل التمكين القانوني للمرأة.

١- فيما يتعلق بمحو أمية المرأة القانونية ومعرفتها بحقوقها وواجباتها :

- لقد أخذ مجال توعية المرأة بحقوقها حيزًا واسعًا من نشاطات المنظمات النسائية، ولا يمكن إحصاء ورصد عدد الندوات وورش العمل التي تعقد سنويًا في كل المدن السورية وعلى مدار السنة في سبيل تحقيق هذه الغاية، ونشير إلى المنظمات النسائية التي تقوم بهذا النشاط (الاتحاد العام النسائي- رابطة النساء السوريات- جمعية تنظيم الأسرة- دور النشر السورية- لجان سيدات الأعمال في غرف الصناعة والتجارة السورية- الصندوق السوري لتنمية الريف- مؤسسة مورد...).
- كما يتم توزيع نشرات دورية تحت سلسلة - اعرفي حقوقك - من قبل المنظمات النسائية.
- يتم نشر المقالات في الصحف المحلية حول حقوق المرأة في القوانين السورية من قبل نشطاء المجتمع المدني والمعنيين بحقوق المرأة وأعضاء الجمعيات الأهلية والمجموعات النسائية والمحاميات والقاضيات والصحفيات.

- إصدار المجلات التي تهتم بقضايا المرأة مثل مجلة المرأة العربية التابعة للاتحاد العام النسائي ومجلة نون النسوة التابعة لرابطة النساء السوريات.

٢- فيما يتعلق بتقديم خدمات الإرشاد والمساعدة القانونية للنساء:

- تقدم جمعية تنظيم الأسرة السورية الإرشاد القانوني من خلال خط المساعدة الهاتفي وبالمقابلة الشخصية في فروع الجمعية في المحافظات السورية والتي عددها ١٥ مركزًا ومن خلال مراكز الشباب التابعة لها.
- وتقدم رابطة النساء السوريات المساعدة والإرشاد القانوني من خلال مجموعة من المحامين والمحاميات المتطوعات لدى الرابطة.
- كما تقوم بعض المجموعات النسائية - وبشكل تطوعي - بتقديم الإرشاد القانوني والمساعدة أمام المحاكم من قبل محاميات متطوعات لمساعدة النساء والفتيات في قضايا الأحوال الشخصية.

ملامح حديثة للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة

٣- فيما يتعلق بظاهرة التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله:

- التوعية بظاهرة العنف ضد المرأة وخطورتها على الأسرة والمجتمع من خلال: ندوات وورش عمل - نشر المقالات في الصحف - وتقديم الشهادات الحية حول العنف وأشكاله (قدمت رابطة النساء السوريات شهادات لنساء معنفات أمام محكمة النساء العربيات لمناهضة العنف في بيروت عام ١٩٩٨) .
- إقامة ندوة بالتعاون بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والمنظمات الأهلية النسائية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٥ في مدينة دمشق.
- إعداد الدراسات القانونية والميدانية حول العنف ضد المرأة بكل أشكاله وتقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بالتصدي لهذه الظاهرة ونشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر.
- دراسة (بحث ميداني لرصد العنف الواقع على المجتمع السوري ضمن القرى) جمعية تنظيم الأسرة السورية.
- دراسة دار الشموس حول العنف ضد المرأة عام ٢٠٠٢ .
- دراسة جمعية تنظيم الأسرة السورية حول الفتيات الجانحات في مدينة دمشق عام ٢٠٠٠ .
- إقامة دورات تدريبية للإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين حول كيفية التعامل مع ضحايا العنف الأسرى .
- نشير هنا إلى الدورات التي تم تنفيذها بالتعاون مع راهبات الراعي الصالح ومنظمة حماية الأطفال السويدية في مدينة دمشق ولمدة ٦ أشهر من يناير

ولغاية يوليو ٢٠٠٤ وتم تخريج ٢٦ مدربة لتدريب العاملين في مجال العنف الأسري.

- الدورات التدريبية التي تقيمها رابطة النساء السوريات لتأهيل عضواتها حول كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف.
- تقديم المساعدة للفتيات والنساء ضحايا العنف: رغم عدم وجود عدد من الدور لإيواء النساء والفتيات ضحايا العنف، لكننا نشير هنا إلى جمعية راهبات الراعي الصالح في مدينة دمشق والتي لديها دار إيواء لاستقبال النساء والفتيات المعنفات من كل الشرائح الاجتماعية وتقدم الدار لهن المسكن والملبس والتأهيل والتطبيب والمساعدة القانونية والاجتماعية.

يشكل موضوع التمييز القانوني ضد المرأة هاجساً للمنظمات النسائية ولنشطاء حقوق المرأة في سورية وهناك جهود حثيثة تبذل في سبيل تعديل المواد التي فيها تمييز ضد المرأة في بعض القوانين السورية..

٤- فيما يتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز القانوني ضد المرأة :

يشكل هذا الموضوع هاجسًا للمنظمات النسائية ولنشطاء حقوق المرأة في سورية وهناك جهود حثيثة تبذل في سبيل تعديل المواد التي فيها تمييز ضد المرأة في بعض القوانين السورية. ويتمحور النشاط في هذا المجال بعدة نواحٍ :

أ- التوعية المجتمعية بين النساء والرجال والفئات الشابة حول القوانين التمييزية من خلال: الحملات التعبوية العامة - الندوات - الدراسات - المقالات - إعداد التقارير - إصدار النشرات - جمع التواقيع وشهادات النساء ضحايا العنف...) وهناك أمثلة لا تحصى على هذا النشاط، وتجدر هنا الإشارة إلى جملة التواقيع التي نظمتها رابطة النساء السوريات في كل المحافظات السورية في سبيل تعديل قانون الجنسية لناحية إعطاء المرأة السورية جنسيتها لأطفالها في حال زواجها من رجل غير سوري .

- جلسة الاستماع التي عقدت بالتعاون بين المنتدى الاجتماعي ورابطة النساء مع نساء ضحايا التمييز في قانون الجنسية عام ٢٠٠٤ .
- ندوة حول المرأة بين المجتمع والشريعة التي عقدت بالتعاون مع المنتدى الاجتماعي ودار الشموس ٢٠٠٣ .

ب- تنفيذ الدراسات القانونية التفصيلية والمقارنة حول التمييز القانوني في القوانين السورية (قانون الأحوال الشخصية - قانون العقوبات - قانون الجنسية).

- ومن بين هذه الدراسات أعدت رابطة النساء السوريات دراسات وأبحاثًا لرصد المواد التمييزية ضد المرأة في قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات.
- أعدت جمعية تنظيم الأسرة السورية دراسة حول القوانين السورية وحقوق المرأة.

جـ- اقتراح مشاريع القوانين للجهات المختصة في سبيل تعديل المواد القانونية التمييزية وهنا نشير إلى تجربتين ناجحتين :

١- مشروع قانون قدم من جمعية المبادرة الاجتماعية عام ٢٠٠٣ متضمناً حملة تواقيع شملت ١٥ ألف توقيع في سبيل تعديل سن الحضانة - قدم المشروع إلى مجلس الشعب السوري ووافق على تعديل قانون الأحول الشخصية لناحية رفع سن الحضانة - وصدر القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠٣ والذي قضى برفع سن الحضانة للغلام لحين إكماله الثالثة عشرة والبنت لحين إكمالها الخامسة عشرة.

الضغط من جانب الجمعيات النسائية لتعديل القوانين التمييزية ضد المرأة .

٢- مشروع قانون قدم من رابطة النساء السوريات إلى مجلس الشعب السوري بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣٠ لتعديل قانون الجنسية بما يمنح المرأة السورية حق إعطاء جنسيتها لأولادها في حال زواجها من رجل غير سوري، وقد تبنى المشروع ٣٥ عضواً من أعضاء مجلس الشعب ووافق مجلس الشعب على التعديل ورفع المشروع إلى الحكومة السورية لاتخاذ التدابير اللازمة لإصداره.

ثالثا : التمكين الاقتصادي

فيما يتعلق بنوع النشاطات التي تقوم بها المنظمات الأهلية، والتي يستهدف تمكين المرأة اقتصادياً تتمحور هذه النشاطات فيما يلي:

١- مجال التدريب والتأهيل في سبيل الحصول على فرص عمل:

وهذا المجال بدأ النشاط به مع نشوء المنظمات الأهلية ذات الطابع الخيري التي كانت تقوم بتدريب النساء على المهن والحرف التقليدية من أجل كسب لقمة العيش وتحسين مستوى معيشة الأسرة وتطوره فيما بعد ليدخل مجالات التأهيل على إدارة المشاريع الخاصة والتسويق والإنتاج، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أنواع هذه التدريبات ومجالاتها:

أ- الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) (منظمة غير حكومية أنشئت عام ٢٠٠١)، من خلال برنامج التعليم والتدريب يقوم بتقديم المنح الدراسية الجامعية ودورات تدريب المعلوماتية وبلغ عدد الدورات التي نفذها فيما يخص المعلوماتية ١٧٨ دورة وبلغ عدد المستفيدين ٢٠٣٨ وقدمت مراكز المعلومات المتنقلة التابعة لفردوس خدماتها إلى ٥٧,٧٠٠ مستفيد في ٢٦ قرية من القرى في محافظات حمص وحلب وإدلب.

ب - مؤسسة مورد (مؤسسة غير حكومية أنشئت عام٢٠٠٣) تقوم بتدريب النساء وتأهيلهن على كيفية بناء المشاريع الجديدة بدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاء

بإقلاع المشروع ودخوله مرحلة التنفيذ، كما تدرب النساء على مهارات الإدارة ودراسة الجدوى الاقتصادية وإدارة المشاريع الإنتاجية.

كما تقوم بتقديم الاستشارات الفنية والإدارية والقانونية للمشاريع النسوية الناشئة.

وكان أول مشروع أطلقته مؤسسة مورد هو (حضانات الأعمال) هدفه تقديم الاستشارات والتوجيه للمشاريع الجديدة وتغطي الحاضنة جميع مراحل التأسيس ولغاية ولادة المشروع الجديد.

وتشكل مؤسسة مورد فرصة أمام المرأة السورية للمشاركة في النظام الاقتصادي الجديد للعمل وزيادة معرفتها وجنديتها الاقتصادية والمهنية.

مازالت العديد من الجمعيات الأهلية تدرب النساء على مهن تقليدية .

ج- إضافة إلى تلك المنظمات تقوم العديد من الجمعيات السورية الخيرية منها والمدنية بتدريب النساء والفتيات وتأهيلهن بغية تأمين فرص عمل.ونشير هنا إلى انحصار معظم تلك الدورات التدريبية في المهن التقليدية للنساء (الخياطة – التريكو – صناعة الزهور – التطريز – تصفيف الشعر) ومؤخراً أدخلت دورات تعليم الكومبيوتر في مجالات تلك الدورات التدريبية، وعلى سبيل المثال نشير إلى بعض هذه الجمعيات (جمعية تنظيم الأسرة السورية – جمعية قرى الأطفال السورية SOS جمعية حماية الأسرة – جمعية الإسعاف الخيري – منظمة الهلال الأحمر السوري – جمعية شارع بغداد والعتيبة وساروجة...إلخ).

٢- مجال منح القروض الصغيرة وإقامة مشاريع صغيرة ومكافحة البطالة:

- تم إطلاق مشروع (هيئة مكافحة البطالة) لتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تولد الدخل وقد منحت الهيئة المشروعات الموجهة للمرأة أولوية ضمن برامجها ونفذت الهيئة منذ تأسيسها حتى الآن عدداً من الأنشطة التي تأخذ قضية الجندر بعين الاعتبار، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الاتفاقات الموقعة مع وحدة المرأة الريفية في وزارة الزراعة والتي تقضي بتمويل ٢٥ ألف قرض أسري سنوياً يقدم ٥٠٪ منها إلى النساء الريفيات، وبلغ عدد النساء المستفيدات من خدمات الهيئة حتى نهاية شهر أبريل ٢٠٠٤ حوالي ٢٢٦٨٠ امرأة.
- وفي الإطار نفسه تقوم منظمة فردوس بمنح القروض الصغيرة في سبيل دعم المشاريع الصغيرة المدرة للربح ، وقد استفاد من هذه المشاريع التنموية المنفذة من قبل فردوس ما يزيد على ١٥٥ ألف نسمة في ٩٨ قرية من الريف السوري-

وبلغ عدد النساء المستفيدات من قروض فردوس ٤٢٢ سيدة في مختلف المحافظات السورية.

- مشروع جبل الحصن (في محافظات حلب) الذي أحدث مؤسسة تمويلية ريفية قدمت حتى الآن ٩٤٣ قرضًا لبناء المشاريع الصغيرة المولدة للدخل، وبلغ عدد المشاريع النسوية التي حصلت على قروض من ذات المشروع ٣٢٩ قرضًا ونفذ هذا المشروع بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

التمكين السياسي محور رئيسي لاهتمام المنظمات الأهلية في سوريا.

- مشروع التنمية في المنطقة الساحلية والوسطى الذي اتخذ حتى نهاية ٢٠٠٢ تدريب ٣٥٧ مهندسة في مجال الاقتصاد المنزلي ودرب ١٩١٧٥ امرأة في مجالات الصحة ومحو الأمية والإنتاج الزراعي وقام بتدريب ٦٠ امرأة على تأسيس المشاريع الزراعية الخاصة بهن ومنح ٧٩٧ قرضًا صغيرًا نقديًا أو عينيًا (ماكينات خياطة - تجهيزات تربية نحل - أبقار..) والذي نفذ بالتعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD - إيفاد - ووزارة الزراعة.

رابعًا : التمكين السياسي

النشاط الذي قامت به المنظمات النسائية في سبيل التمكين السياسي للمرأة.

١- تعظيم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة:

- لعبت المنظمات النسائية ومنذ بداية القرن الماضي دورًا كبيرًا في مسألة تمكين المرأة سياسيًا وأدى النضال النسائي إلى حصول المرأة السورية على حق الانتخاب والتصويت ١٩٥٢ ودخلت النساء في مجلس الشعب السوري.
- وانطلاقًا من العمل الجاد والدؤوب ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار فبدراسة على هذه الحالة كانت النسبة ٣,١ عام ١٩٧١ أصبحت في الدور التشريعي الثامن الحالي ١٢٪ .
- ودخلت النساء في مجالس الإدارة المحلية عام ١٩٧٥ وكان عدد النساء اللواتي يشغلن مقاعد في مجالس الإدارة المحلية ٢٧ امرأة عام ١٩٧٥ أصبح عام ١٩٨٩، ١٨٩ امرأة وارتفع عام ٢٠٠٣ إلى ٧٩٧ امرأة. ودخلت النساء في السلطة القضائية عام ١٩٧٥ ووصلت نسبتها الآن إلى ١٢٪ وفي المحاماة ١٦٪ وفي السلك الدبلوماسي ١١٪ وفي النقابات المهنية ٢٠٪.
- وقامت المنظمات النسائية بجهد كبير من خلال إقامة اللقاءات والندوات وتوزيع النشرات في سبيل زيادة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار وتشجيع النساء على الترشيح لعضوية مجلس الشعب والإدارة المحلية، وكان من نتائج

ذلك أن وصل عدد المرشحات لعضوية مجلس الشعب في الدور التشريعي الحالي ٨٥٢ امرأة، وبلغ عدد المرشحات لعضوية مجالس الإدارة المحلية عام ١٩٩٩ (٨٩٤) امرأة بعد أن كان عام ١٩٧٥ (١٩٨) امرأة فقط.

- تقوم المنظمات النسائية والمجموعات الناشطة في حقوق المرأة بدعم المرشحات لعضوية مجلس الشعب في حملاتهن الانتخابية.
- تقوم المنظمات النسائية ونشطاء المجتمع المدني بحملات توعية عامة مجتمعة من خلال (ندوات- ورش عمل- نشر المقالات- عقد اللقاءات)، بتوعية المجتمع
- نساء ورجالا - حول أهمية مشاركة المرأة في الشأن العام والسياسي.

الاهتمام بالقيادات النسائية الشابة ملمح حديث في الدول العربية .

٢- خلق جيل جديد من القيادات النسائية :

تنفذ المنظمات النسائية والمجموعات الناشطة في حقوق المرأة سنوياً المئات من الدورات التدريبية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وحول القيادة والمشاركة السياسية، ولخلق جيل جديد من النساء الرائدات في مجال العمل العام والسياسي، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى عدد من الدورات التدريبية حول القيادة، التي قدمتها رابطة النساء السوريات :

- قامت رابطة النساء بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية حول النوع الاجتماعي- الجندر) وصنع القرار دورتين عام ٢٠٠١ .
- كما نفذت دورتين حول النوع الاجتماعي والتنمية عام ٢٠٠٢ .
- ونفذت دورة تدريبية للشباب والشابات حول مفهوم النوع الاجتماعي في يونيه ٢٠٠٣ .
- دورة تدريبية عام ٢٠٠٣ حول مهارات القيادة واتخاذ القرار.
- وتم تنفيذ دورتين في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ حول النوع الاجتماعي والقيادة واتخاذ القرار في كل من مدينتي دمشق وحلب.
- تم تنفيذ ثلاث ورش عمل تدريبية للناشطات في حقوق المرأة حول القيادة واتخاذ القرار في كل من مدن دمشق وحلب والسويداء.

قانون الجمعيات رقم ٩٣ يحد من فاعلية المنظمات الأهلية النسائية .

العقبات والمشكلات التي تواجه المنظمات الأهلية العاملة في قضايا المرأة

١- عقبات قانونية وإدارية :

- حصر قانون الجمعيات رقم ٩٣ لعام ١٩٥٨ حق إشهار الجمعيات بضرورة الحصول على ترخيص مسبق من وزير العمل والشؤون الاجتماعية مع ربط الحصول على الترخيص بحق الرفض في حال عدم الحاجة إلى الخدمات التي

تقدمها الجمعية وهو ما يتفق مع ما جاء في مرسوم إحداث قانون الاتحاد العام النسائي الذي أشرنا إليه في مقدمة التقرير، والذي أعطى الاتحاد المذكور حق رسم سياسة الجمعيات النسائية ووضع على عاتقه قضية النهوض بأوضاع المرأة السورية؛ مما أدى إلى إعاقة تأسيس جمعيات تعنى بقضايا تمكين المرأة، وحدّ من فاعلية المنظمات النسائية في أداء أدوارها المنوطة بها لناحية تمكين المرأة.

وهنا نشير إلى أن قدم هذا القانون وتشابكه مع عدد من القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية وعدم مواكبته للتطور القانوني الإنساني، وعدم انسجامه مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حدا بالحكومة السورية إلى إعادة النظر فيه وهي الآن في معرض تعديله.

تحدي بناء قدرات الجمعيات في سورية .

- نقص عدد وكفاءة العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ينعكس سلبًا على عمل الجمعيات الأهلية ويحد من فاعليتها.
- قلة عدد الجمعيات النسائية التي تعمل في قضايا المرأة للأسباب المشار إليها أعلاه ينعكس على فاعلية دورها في النهوض بقضايا المرأة الأمر الذي يتطلب تأسيس جمعيات جديدة تساهم بشكل فعال في تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هيمنة الصورة النمطية عن دور المرأة .

٢- عقبات فنية وتقنية داخل الجمعيات الأهلية نفسها:

تعاني الجمعيات الأهلية السورية بكل أنواعها من ضعف الإمكانات الفنية وضعف البناء المؤسساتي، وهي بحاجة إلى بناء القدرات من النواحي المالية والإدارية، كما تعاني من ضعف التمويل مما ينعكس سلبًا على الخدمات التي تقدمها كمًا ونوعًا. كما وتعتمد في كثير من الأحيان على كبار السن، ويغيب الشباب عن المشاركة في إدارتها أو حتى أنشطتها.

٣- عقبات تتصل بالموروث الثقافي:

ترتبط قضية تمكين المرأة ارتباطًا وثيقًا بسيطرة المجتمع الذكوري والصورة النمطية عن دور كل من المرأة والرجل في المجتمع الأمر الذي ينعكس سلبًا على الجمعيات العاملة في قضايا المرأة لأنها بحاجة إلى جهد مضاعف إلى جانب ما تعاني من مشاكل قانونية وإدارية ومالية كما يقف الموروث الاجتماعي والثقافي عقبة في وجهها ويعوق في كثير من الأحيان عملها وخاصة لناحية التمكين القانوني الذي يرتبط بالقوانين التمييزية، والذي يسعى أصحاب الاتجاهات المحافظة إلى ربطها بالشريعة الإسلامية ويقفون حجر عثرة في وجه أي تغيير.

مجالات الشراكة فيما يتعلق بتمكين المرأة

لقد أوردنا خلال التقرير العديد من الأمثلة حول نماذج المشاركة بين الحكومة السورية بمختلف وزاراتها وبين المنظمات الدولية والإقليمية والجمعيات الأهلية السورية والإقليمية ، ولكننا نؤكد أن الشراكة بدأت تأخذ أشكالاً أكثر وضوحًا في السنوات الأخيرة؛ حيث تقوم الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية من خلال إشراكها في جميع الفعاليات من: مؤتمرات وندوات وورش عمل – ودورات تدريبية وإعداد التقارير الدورية المتعلقة بقضايا المرأة.

تأسيس الهيئة السورية لشئون الأسرة عام ٢٠٠٣ لتضطلع بشراكة مع الجمعيات الأهلية .

ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض تلك النشاطات :

- الدورة التدريبية التي أقامتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإعداد التقرير الوطني الأول حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) يونيه ٢٠٠٤ والتي انبثق عنها تشكيل لجنة وطنية لصياغة التقرير ضمت اللجنة ممثلين عن الحكومة والجمعيات الأهلية وناشطات نسائيات.
- أقامت دار إيتانا للنشر ندوة بعنوان (المرأة والمجتمع) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٠ بالشراكة مع وزارة التعليم وجامعة دمشق وصندوق الأمم المتحدة للسكان وتناولت هذه الندوة محاور مختلفة حول المرأة والقانون – العنف ضد المرأة – المرأة والديانات السماوية. وصدرت عنها مجموعة من المقترحات والتوصيات أرسلت إلى الجهات الرسمية في سبيل العمل على تنفيذها.
- وحدة السكان.
- تم تأسيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالمرسوم التشريعي رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٣ والتي من بين مهامها التعاون مع الجمعيات الأهلية، وإيجاد أطر للشراكة، وقامت الهيئة في سبيل إعداد نظامها الداخلي بعقد ثلاث ورش عمل حضرها ممثلون عن المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في قضايا المرأة.

دراسات حالة

الاتحاد العام النسائي السوري (منظمة شعبية شبه حكومية)

في عام ١٩٦٧ تم توحيد الجمعيات النسائية في منظمة واحدة سميت (الاتحاد النسائي السوري) والذي منذ ذلك الوقت أخذ على عاتقه قضية تمكين المرأة السورية وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلها في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية حيث جاء في مرسوم إحداث منظمة الاتحاد العام النسائي (رقم ١٢١ تاريخ١٩٦٧/٨/٢٦) بأن يتولى هذا الاتحاد "رسم

سياسة الجمعيات النسائية القائمة في القطر أو توجيه نشاطاتها وتطويرها بما يتفق مع أهدافه" المادة ٧٥ و "حل جميع الاتحادات النسائية القائمة" المادة ٧٦ "ومنع إنشاء جمعيات جديدة في القطر المادة ٧٧ .

التمكين الاجتماعي

بدأ التعاون بين الوزارات ومنظمات الاتحاد النسائي الذي بدأ يهتم بمسألة محو الأمية للمرأة، وقام بالعديد من الدورات وفتح الصفوف، وبلغ عدد الصفوف المفتتحة من قبله ٧٦٦٦ صفًا لمرحلتي التعليم الأساسي والمتابعة، وبلغ عدد الدارسات في مرحلتي الأساسي والمتابعة ١٢٤١١٨ دارسة، وبلغ عدد المتحررات من صفوف مرحلة الأساسي ٥٣٧٧٣ امرأة والمتخرجات في مرحلة المتابعة ١٩٨٢٨ امرأة. وفي السنوات الأخيرة زاد التعاون بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات السورية والحكومة في سبيل تخفيض معدلات الأمية وتم تنفيذ عدة مشاريع في هذا المجال منها:

الاتحاد النسائي السوري منذ عام ١٩٦٧ يركز على تمكين المرأة السورية .

- مشروع منظمة الشوادي وتل براك في محافظة الحسكة بالتعاون مع وزارة الثقافة ومنظمة الاتحاد العام النسائي ومنظمة اليونيسيف والذي يهدف إلى تعليم النساء الأميات وتأهيلهن مهنيًا ورفع مستوى وعيهن الصحي.
- مشروع تعليم النساء الأميات في أربع محافظات هي: اللاذقية- حماة- دير الزور- إدلب بالتعاون بين منظمة الاتحاد العام النسائي واليونيسيف، وبالتنسيق مع وزارة الثقافة.

تقديم الخدمات الصحية العامة والخاصة بالصحة الإنجابية:

- لديه ٤٣ مركزًا صحيًا يقدم خدمات رعاية المرأة الحامل والأم والطفل ويتابع صحة المرأة من خلال الفحص الطبي والتحاليل والصور الشعاعية وتقديم الدواء.
- ويقدم خدمات الصحة الإنجابية المتضمنة توزيع وسائل منع الحمل واختبارات الحمل واستشارات العقم ورعاية الطفولة والأمومة وخدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم في ٧ عيادات منتشرة في المحافظات السورية، وذلك بالتعاون مع جمعية تنظيم الأسرة ووزارة الصحة وبدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- كما يتابع الاتحاد النسائي مع وزارة الصحة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز - الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس- ومكافحة التدخين.

التمكين القانوني

حملات التوعية والتثقيف الصحي حول الصحة العامة والصحة الإنجابية:

- يقوم الاتحاد بحملات توعية صحية في كل المدن السورية من خلال مراكزه الصحية وعيادات تنظيم الأسرة وبالتعاون مع الحكومة والمنظمات الدولية والجمعيات الأهلية، وبلغ عدد نشرات التوعية المتعلقة بالصحة الإنجابية والصحة العامة والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس بين أعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ (١٠٩٨) نشرة . وبلغ عدد النشرات الصحية التوعوية الموزعة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ (١٦٣) نشرة .

الاهتمام بظاهرة العنف ضد المرأة .

- كما يقوم بعقد ندوات صحية متنوعة (صحة عامة- صحة إنجابية) في كل المحافظات السورية، وبلغ عدد الندوات بين أعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٣ (١٣١٣١) ندوة. وعدد الندوات التي عقدت في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ (٢٣١٢) ندوة.
- يتم ذلك بصورة دورية من قبل مراكز الإرشاد القانوني والمكاتب القانونية التابعة للاتحاد النسائي والبالغ عددها ١٦٨٨وحدة نسائية في كل القرى والمدن السورية و١١٤ رابطة نسائية و١٤ مكتبًا إداريًا على مستوى المحافظة.

فيما يتعلق بظاهرة التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله :

دراسة نفذها الاتحاد العام النسائي عام ٢٠٠١ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية.

فيما يتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز القانوني ضد المرأة:

أعد الاتحاد النسائي السوري خلال عامي ٢٠٠٢ -٢٠٠٣ بحثًا حول مدى التوافق بين القوانين والتشريعات السورية مع بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وكان قد أعد دراسة قانونية عام ٢٠٠٠ حول التمييز والعنف ضد المرأة. في عام ٢٠٠٣ أعد دراسة ميدانية حول حق الإرث وتطبيقاته.

التمكين الاقتصادي

الاتحاد النسائي السوري ومنذ تأسيسه يساعد النساء على تأمين فرص عمل من خلال التدريب والتأهيل، وقد نفذ الاتحاد النسائي بين أعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٣ عدة دورات تدريبية في مختلف محافظات سوريا .

بلغ عدد المستفيدات من تلك الدورات ٨٩٨٩٢ امرأة، وقد بلغ عدد من النساء اللواتي خضعن لدورات التأهيل المهني في الاتحاد العام النسائي بين أعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٣ (٩٠٧١٣) امرأة عن كل المحافظات السورية. وفي عام ٢٠٠٤ نفذ الاتحاد النسائي ١٢٨٨ دورة تأهيل متنوعة، وبلغ عدد المستفيدات ٩٩٣٨ امرأة في مختلف المحافظات السورية.

التمكين السياسي

- نفذ الاتحاد العام النسائي بين أعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣ دورات تأهيل كوادر نسائية قيادية في كل المناطق والمدن السورية، بلغ عدد هذه الدورات ٥٩٥ دورة ونفذ في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ (٨٦) دورة تدريبية لتأهيل كوادر قيادية نسائية وتم تنفيذ ١٢ دورة تدريبية لضباط الاتصال الجندري في الوزارات والجمعيات الأهلية حول تمكين المرأة والنوع الاجتماعي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام١٩٩٩ .
- نفذ ثلاث دورات تدريبية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حول تعزيز قدرات المرأة وتفعيل دورها في صنع القرار عامي ٢٠٠١ -٢٠٠٢ .
- نفذ دورة تدريبية عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول تعزيز الوعي بقضايا المرأة والتنمية.

دراسة حالة : دور رابطة النساء السوريات في التمكين القانوني والاجتماعي والسياسي

رابطة النساء السوريات منظمة جماهيرية ديمقراطية تأسست عام ١٩٤٨ باسم رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة، ورخصّ لها رسميًا العمل بموجب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية برقم ٥٤٢٤ تاريخ ١١/٥/١٩٥٧م. والرابطة عضو مؤسس في الاتحاد النسائي الديمقراطي عام ١٩٤٩ وفي محكمة النساء العربية لمناهضة العنف ضد المرأة عام ١٩٩٦ .

نشطت الرابطة منذ نشوئها في ميادين النضال الوطني والاجتماعي والسياسي .

نشطت الرابطة منذ نشوئها في ميادين النضال الوطني والاجتماعي والسياسي وتركزت أهدافها في تحقيق برنامجها المطلبي وأهدافها المتمثلة في تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع وتكريس ذلك في القوانين والممارسات والسياسات العامة وتغيير الصورة النمطية للمرأة والرجل في الثقافة المجتمعية، ومناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بما يعزز دورها في حياة البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن أجل ذلك عملت الرابطة على تمكين المرأة قانونيًا وسياسيًا واجتماعيًا من جهة، وعلى تحويل قضية المرأة إلى قضية مجتمعية عامة من جهة أخرى.

أولاً: في مجال التمكين القانوني

تناولت رابطة النساء السوريات حقوق المرأة كحق من حقوق الإنسان، وعملت على التعريف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتمدته، إلى جانب دستور البلاد، منطلقًا

أساسيًا لنشاطها وسعيها من أجل تعديل القوانين ذات الصفة التمييزية. ومن أجل تحقيق ذلك قامت بما يلي :

١ - أعدت دراسات وأبحاثًا لرصد المواد التمييزية ضد المرأة في القوانين (الأحوال الشخصية للطوائف كافة، العقوبات، الجنسية، التأمينات الاجتماعية، التأمين والمعاش والعلاقات الزراعية) .

٢ - شاركت في جميع فعاليات محكمة النساء العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بتقديم الدراسات القانونية والشهادات الحيِّة حول العنف بكل أشكاله وساهمت في الندوات وورش العمل التي أقامتها المحكمة، وكذلك في حملة الحق حول /المساواة في إجراءات الطلاق بين المرأة والرجل/ وجمعت ٢٥٠٠ توقيع على بطاقات الحملة. كما شكلت لجنة مؤازرة لدعم الرابطة في نشاطها لمناهضة العنف مكونة من نخبة من المحامين/ات والناشطين/ات في المجتمع المدني.

٣ - أعدت الرابطة التقرير الموازي (بكين +١٠) الذي قيَّمت فيه آليات عمل الحكومة السورية في مجالات الاهتمام الحاسمة التي خرج بها مؤتمر بكين، وقدمت فيه اقتراحات بالعديد من الإجراءات المتكاملة التي ترمي إلى تصحيح العلاقات الجندرية وتمكين النساء في المجالات كافة وتصويب مسار التنمية.

٤ - شاركت الرابطة في البحث الإقليمي حول قوانين الجنسية في البلدان العربية في إطار الحملة لتغيير هذه القوانين وإعطاء المرأة العربية حق منح جنسيتها لأولادها.

وأطلقت حملتها الوطنية لتعديل قانون الجنسية من أجل إعطاء المرأة السورية حق منح جنسيتها لأولادها وفي هذا السبيل تضمنت حملتها ما يلي :

١ - إعداد دراسة قانونية لقانون الجنسية والمواد التمييزية فيه عام ٢٠٠٢ .

٢ - دراسة بحثية لحالات العشرات من النساء السوريات المتزوجات من غير السوريين، التي بينت بوضوح الآثار السلبية المترتبة على الأسرة عامة والأطفال بخاصة نتيجة لحرمان الأم السورية من حق منح جنسيتها لأولادها عام ٢٠٠٢ .

٣ - وبهدف تعبئة الإعلام السوري حول قضية الجنسية أقامت الرابطة ورشة تدريبية للإعلاميين/ات حول القانون من ٢١- ٢٠٠٤/٢/٢٣ وكان من نتائج الورشة كتابة عدد من المقالات والبرامج التليفزيونية نفذها المشاركون/ات.

٤ - قدمت الرابطة مذكرة إلى مجلس الشعب في ٢٠٠٤/٣/٣ تطالب فيها بتعديل المادة الثالثة من الفصل الثاني من قانون الجنسية.

٥ - تمت تغطية خطوات الحملة والمقالات في مجلة (نون النسوة) مارس ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ وعدد من الصحف المحلية السورية.

٦ - عقدت جلسة استماع عامة في ٢٠٠٤/٦/٢٨ للفئات المستهدفة (النساء والأبناء) حضرها عدد من أعضاء مجلس الشعب والفعاليات الإعلامية والمدنيّة في دمشق.

٧ - وقع ٣٥ عضواً/ة في مجلس الشعب على مشروع تعديل قانون الجنسية ورفعوه إلى رئيس المجلس في الدورة التشريعية أكتوبر ٢٠٠٤، وبعد عرضه على المجلس تمت الموافقة على رفعه إلى الحكومة.

٨ - أطلقت الرابطة حملة جمع توقيعات على المذكرة المقدمة إلى مجلس الشعب على مستوى القطر وقع عليها الآلاف من المواطنين/ات.

من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

منذ بداية عام ١٩٩٩ نشطت الرابطة من أجل انضمام سورية إلى الاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة وفي هذا السبيل:

١ - عقدت العديد من الندوات في دمشق والمحافظات حول الاتفاقية توجتها بندوة في المركز الثقافي العربي بدمشق في مارس ١٩٩٩م.

٢ - وزعت الاتفاقية على مئات الأشخاص المعنيين/ات بقضايا المرأة من الفعاليات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية بغية التعريف بها والحصول على دعمهم/هن في الضغط من أجل المصادقة عليها.

٣ - نشرت حولها عدداً من المقالات في الصحف المحلية ونون النسوة (مجلة الرابطة).

٤ - أجرت دراسات مقارنة بين مواد الاتفاقية والقوانين السورية قُدمت في ندوات بدمشق والمحافظات من أجل التعبئة لدفع الحكومة السورية للمصادقة على الاتفاقية.

وبعد المصادقة على الاتفاقية بالمرسوم التشريعي رقم ٣٣٠ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٥ الذي تحفظ على المواد ٢ ـ ٩ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ٢٩ وبغية المطالبة برفع التحفظات عنها قامت الرابطة بما يلي :

١ - عقدت ندوة مع علماء الدين وعدد من الداعيات الإسلاميات والفعاليات المدنية بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ قي دمشق لمناقشة التحفظات وبيان مدى مخالفة المواد المتحفظ عليها للشريعة الإسلامية أو عدم مخالفتها.

٢ - عرض الاتفاقية (سيداو) والتحفظات ومناقشتها في الورشة التدريبية للإعلاميين/ات.

٣ - شاركت الرابطة في إعداد التقرير الأول المقدم إلى لجنة الاتفاقية في الأمم المتحدة.

ثانيًا: في مجال التمكين السياسي ونشر الوعي المجتمعي بقضية المرأة

للرابطة علاقة وثيقة بالحركات السياسية في البلاد، وبين صفوفها عدد من الناشطات في الحركات السياسية الوطنية والديمقراطية مما جعل مسألة تمكين المرأة سياسيًا بين أولويات مهام الرابطة وذلك لإدراكها العميق بأن تحقيق أهدافها يرتبط بمدى تأثير المرأة في وضع وتنفيذ السياسات العامة، ومن خلال النشاط النسوي والعلاقة مع التمكين السياسي استطاعت الرابطة أن تقدم عددًا من القيادات النسائية اللواتي ينشطن على الصعيد السياسي والمجتمعي بشكل عام.

وفي هذا الإطار قامت الرابطة بـ:

١ - منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن تعقد الرابطة اجتماعًا دوريًا كل ثلاثة أشهر للجنتها الوطنية يضم بين ٤٠ - ٦٠ مشاركة يبحث في مسألة تخص قضايا المرأة وفقًا لتوجهات الرابطة منها على سبيل المثال لا الحصر: قانون الجمعيات، الأصولية وتأثيرها على العمل بين النساء، المرأة ومواقع صنع القرار، معوقات مشاركة المرأة في العمل السياسي، النساء في سوق العمل غير النظامي، عمل الأطفال، المرأة في الإعلام السوري... إلخ.

٢ - إقامة ثلاث ورش عمل تدريبية للناشطات في رابطة النساء ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة حول القيادة إلى اتخاذ القرار في دمشق وحلب والسويداء.

٣ - دعم المرشحات والمرشحين إلى مجلس الشعب ممن يبدون/ين اهتمامًا خاصًا بقضايا المرأة واستمرار التواصل معهم/هن.

٤ - تشكيل فريق تدريبي في الجندر والتنمية (أربع مدربات) الأمر الذي مكّن المنظمة من التصدي لمهمة التدريب في جميع الدورات التي يشارك فيها عدد مهم من الرابطيات والناشطات والشباب من الجنسين في دمشق والمحافظات.

(عدد المشاركين/ات في كل دورة ٢٠ - ٢٢ مشاركًا /ة انظر الملحق.

٥ - امتلكت الرابطة من خلال تدريب كوادرها آليات التحليل العلمي لقضايا المرأة السورية ومجمل أوضاعها القانونية والسياسية والاقتصادية، وجرى تسليط الضوء على الجندر كمنهج للتعرف على أدوار النساء والرجال في المجتمع والعلاقات السائدة بينهما بهدف تغيير الذهنية المجتمعية تجاهها.

٦ - شاركت الرابطة في مختلف الورشات الوطنية والإقليمية والعالمية الخاصة بقضايا المرأة في كل المجالات .

٧ - مكنت الورش التدريبية وورش العمل الرابطة من توسيع علاقات التعاون والتنسيق بينها وبين عدد مهم من الفعاليات الاجتماعية والإعلامية والسياسية والناشطين/ات من المجتمع الأهلي.

٨ - المشاركة في عدد من ورش العمل حول العنف ضد النساء في بيروت - دمشق - عمان - مصر - ألمانيا بهدف تأهيل عدد من عضوات الرابطة للتعامل مع الموضوع.

٩ - المشاركة في جميع فعاليات المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف التي بدأت عام ٢٠٠٠ في نيويورك. وأقامت الرابطة ورشة عمل حول محاورها بمشاركة مجموعة من الاختصاصيين/ات في دمشق عام ٢٠٠١ .

١٠ - التنسيق مع مجموعات العمل على قضايا المرأة (المبادرة الاجتماعية، المنتدى الاجتماعي، جمعية حقوق الإنسان، لجان إحياء المجتمع المدني) ودعم مبادراتهم التي تتعلق بحقوق المرأة.

١١ - إعداد دراستين حول المرأة والتنمية وأهمية تمكين النساء من الوصول إلى مواقع القرار الاقتصادي والسياسي.

١٢ - إعداد دراسة حول معوقات مشاركة المرأة السورية في العمل السياسي قدمت في المنتدى الاجتماعي بمناسبة يوم المرأة العالمي في ٩ مارس ٢٠٠٤ .

١٣ - إعداد دراسة حول الحركة النسائية في سورية قدّمت في الندوة الإقليمية (المرأة والمجتمع) التي أقيمت في جامعة دمشق بتاريخ ١-٢ / ١٢/ ٢٠٠٣.

ونستطيع القول إنه على الرغم من صعوبة العمل على التوعية الاجتماعية والتمكين السياسي والقانوني تمكنت الرابطة بأنشطتها المختلفة أن تؤسس مجموعات مناصرة لقضايا المرأة وأن تكوّن رأيًا عامًا إيجابيًا حولها.

ثالثًا: العقبات والتحديات التي تواجه المنظمة في أداء دورها

تواجه رابطة النساء السوريات جملة من العقبات تقف أمام تمكينها من تحقيق أهدافها يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ - أول التحديات التي برزت أمام الرابطة لتحويلها من منظمة تعبوية إلى منظمة تعمل في إطار التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني للمرأة السورية بشكل مباشر يمكن الرابطة من الوصول إلى أوسع جماهير النساء، الفقيرات والمهمشات بخاصة، هي قصور القوانين السورية وبخاصة منها قانون الجمعيات الذي يضع قيودًا مشددة على عمل الجمعيات إضافة إلى حصر كل نشاط نسوي في إطار الاتحاد العام النسائي والافتقار إلى جو آمن للنشاط المدني العام.

ب - اعتماد الرابطة كليًا على العمل الطوعي لجميع عضواتها والافتقار إلى كل شكل من أشكال التمويل والدعم المالي الحكومي أو الخارجي.

جـ - أدت العوامل المذكورة سابقًا إلى إضعاف قدرة المنظمة على المساهمة في تقديم

العون للفئات المستهدفة من النساء في مسائل التمكين المعرفي والاقتصادي والسياسي بكل أشكاله وحدّت من إمكانية الرابطة في التأسيس لمراكز أبحاث ودراسات ومراكز استشارات قانونية أو ملاجىء للنساء المعنفات وتقديم مختلف أشكال المساندة المطلوبة للنساء.

د - السياسات الإعلامية المؤطرة والمحددة أعاقت الوصول إلى قطاعات من الفئات الاجتماعية نساء ورجالاً.

هـ - الافتقار إلى كل شكل من أشكال العلاقة والتنسيق ، ناهيك عن الشراكة مع المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا المرأة والتنمية.

و - الافتقار إلى المعطيات الإحصائية المتعلقة بمختلف جوانب قضية المرأة وصعوبة الوصول إلى المعلومات المتوافرة.

سلطنة عمان

دائرة شؤون المرأة

بالتعاون مع

رئيسة لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي

أولاً : الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة العُمانية في الجمعيات الأهلية والسياق السياسي والاجتماعي لتطورها

لقد ولد المجتمع المدني العُماني بالمعنى الحديث وترعرع في كنف الدولة التي أخذت على عاتقها قيادة عملية التنمية وتطوير مؤسسات المجتمع والدولة منذ أوائل السبعينيات . ومثلما دعمت الدولة القطاع الخاص وساندته، فإنها آزرت قيام الجمعيات الأهلية ولم تبخل عليها بالدعم والمساندة .

غير أن اضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في رعاية المواطنين ، وتوفير سبل العيش الكريم لهم (دولة الرفاه) ، فضلاً عن مبادرتها باستصدار التشريعات اللازمة لمنع الغش والاستغلال ودعم الأمن ، كان سبباً جوهرياً من أسباب تأخر ظهور مؤسسات المجتمع المدني في عمان بل وفي الحد من إقبال الناس على الانضمام لعضويتها عندما تنشأ .

تأخر ظهور مؤسسات المجتمع المدني ، يفسره دور الدولة الرعائية وهيمنة القبلية .

كما حد من نضوج **ثقافة العمل الأهلي هيمنة التنظيم التقليدي للعلاقات بين الناس ، لاسيما من خلال القبيلة** ؛ حيث كانت القبيلة في عمان بمثابة العمود الفقري للبنية الاجتماعية ، وعلى الرغم من التراجع في دور القبائل مع التحول السياسي والاقتصادي الكبير الذي شهدته عُمان خلال العقود الثلاثة الماضية ، إلا أن العلاقات والترتيبات القبلية لم يزل لها وزن معتبر في المجتمع العُماني الحديث ، ومع ذلك فإن التطور الفكري والعلمي والسياسي ، فضلاً عن التطور الاقتصادي والاجتماعي، سيغذي لا محالة الاتجاه نحو تراجع دور القبيلة ، ويفسح بالتالي مجالاً أكبر لتنظيم العلاقات بين الناس أو بينهم وبين الحكومة من خلال الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني .

وقد **كان للمرأة فضل السبق في تأسيس الجمعيات الأهلية** ، إذ أن أول جمعية أهلية تأسست في عُمان كانت هي جمعية المرأة العُمانية بمسقط التي خرجت إلى حيز الوجود في عام ١٩٧٢م . ومع صدور المرسوم السلطاني بشأن تنظيم الأندية والجمعيات في عام ١٩٧٣م ، ازداد عدد الجمعيات الأهلية وتنوعت مجالات عملها، حتى بلغ عدد هذه الجمعيات (٦٢) جمعية في عام ٢٠٠٤م ، منها (٤٥) جمعية نسائية، و(٤) جمعيات تخصصية منتشرة في مناطق السلطنة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستجابة لمقتضيات التطور الاجتماعي ، فقد برزت الحاجة لتعديل قانون الأندية والجمعيات ، ومن ثم فقد **صدر في عام ٢٠٠٠م، المرسوم السلطاني ١٤/٢٠٠٠ بتنظيم الجمعيات الأهلية** . وقد حدد هذا المرسوم أهداف الجمعيات في رعاية الأيتام ورعاية الطفولة والأمومة والخدمات النسائية ورعاية المسنين ورعاية المعاقين ورعاية المصالح المهنية للأطباء والمحاسبين والمهندسين ، وأية مجالات أخرى أو أنشطة يرى الوزير المختص إضافتها بعد موافقة مجلس الوزراء .

وطبقاً لمفهوم واسع جداً للمجتمع المدني يمكن القول إنه يتكون من الجمعيات الأهلية ، وأبرزها جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات المهنية ، وكذلك التجمعات المهنية التي أنشأتها الدولة بقرارات لتقوم بأداء مهام تحددها لها ، وما زالت هذه التجمعات تعيش في كنف الدولة وتتمتع برعايتها ، وهي على سبيل المثال النادي الثقافي والمنتدى الأدبي ونادي الصحافة والجمعية العُمانية للفنون التشكيلية ، والأندية الرياضية واتحادات الألعاب الرياضية .

تواجد قوى للمرأة في الجمعيات ومواقع صنع القرار بها .

ثانياً : وضع المرأة العُمانية في الجمعيات الأهلية

وبقياس قوة المرأة في هذه الجمعيات سواء المختلطة منها أو النسائية يشير واقع الجمعيات المهنية والتخصصية منها إلى وجود المرأة كشريك فاعل في مجالس إدارتها وبشكل ملموس في عضويتها . بل وكمؤسس أولي لهذه الجمعيات ، ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر :

١- جمعية التدخل المبكر

نشاطها رعاية الأطفال المعاقين من سن ٠-٥ سنوات عدد أعضاء مجلس الإدارة سبعة من بينهم ذكر واحد فقط كمنسق أما كل أعضاء المجلس فمثل في المرأة .

٢- جمعية رعاية الأطفال المعاقين لرعاية الأطفال

توجد عضوتان في مجلس الإدارة .

٣- جمعية النور للمكفوفين

نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية امرأة .

٤- جمعية البيئة العُمانية

رئيس مجلس الإدارة امرأة .

٥- الجمعية الأهلية لمكافحة السرطان

رئيس مجلس إدارتها امرأة .

ويوضح الجدول أدناه بياناً بعدد الجمعيات المهنية والتخصصية الموجودة على الساحة العُمانية بسنوات إشهارها :

م	اسم الجمعية	تاريخ إشهارها
١	جمعية رعاية الأطفال المعاقين	٨ /٥/ ١٩٩١م
٢	الجمعية العمانية للمعاقين	١٥ /٤/ ١٩٩٥م
٣	جمعية النور للمكفوفين	١/١٠/١٩٩٧م
٤	جمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	١٥ /٥/ ٢٠٠٠م
٥	فرع جمعية النور بمحافظة ظفار	٢٢ /١٢/ ٢٠٠١م
٦	جمعية البيئة العمانية	١٥ /٢/ ١٩٩٧م
٧	الجمعية الأهلية لمكافحة السرطان	١١ /١/ ٢٠٠٣م
٨	الجمعية الجيولوجية العمانية	١٥ /٤/ ٢٠٠١م
٩	الجمعية الطبية العمانية	٢٨ /٤/ ٢٠٠١م
١٠	جمعية المهندسين العمانية	١٤ /٧/ ٢٠٠١م
١١	الجمعية العمانية للخدمات النفطية	٢٧ /١٠/ ٢٠٠١م
١٢	الجمعية العمانية للسينما	٢٣ /٦/ ٢٠٠٢م
١٣	جمعية الاجتماعيين العمانية	٢١ /٩/ ٢٠٠٢م
١٤	الجمعية العمانية للمحاسبين المعتمدين	٢٣ /٢/ ٢٠٠٣م
١٥	الجمعية العمانية لحماية المستهلك	٢٤ /٦/ ٢٠٠٣م
١٦	الجمعية العمانية للعلاج الطبيعي و التأهيل	٣ /٥/ ٢٠٠٤م
١٧	الجمعية العمانية لمصوري الأشعة الطبية	٣ /٧/ ٢٠٠٤م
١٨	الجمعية الاقتصادية العمانية	١٠ /١٠/ ٢٠٠٤م

الجمعيات نواة لتجمع نسائي فعال.

إضافة إلى جمعيات المرأة العُمانية المنتشرة في كل أنحاء السلطنة والتي تمثل ما نسبته ١٠٠٪ من الوجود النسائي كمديرة ومخططة ومنفذة لكل البرامج المعنية بتمكين المرأة .

الجمعيات نواة لتجمع نسائي فعال

حيث تعتبر هذه الجمعيات هي: المؤسسة الاجتماعية التي تتعامل معها كل الأجهزة الخدمية فهي تعتبر نواة لتجمع نسائي فعال تتجه له كل الجهات لتتفاعل معه في مختلف المجالات التنموية من أجل الوصول إلى طموحات الجميع بما فيه الأسرة وأفرادها التي تعتبر لبنة المجتمع .

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن القيادات النسائية تساهم في إدارة عجلة العمل بالجمعيات (مساهمة غير مباشرة) في صنع واتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بمجال شؤون المرأة من خلال التخطيط والتنفيذ للعديد من البرامج الحيوية التي تلبي احتياجات المرأة .

ويوضح الجدول أدناه بيانًا بعدد الجمعيات النسائية المنتشرة بمناطق السلطنة كافة :

م	اسم الجمعية	تاريخ إشهارها
١	جمعية المرأة العمانية بمسقط	١٩٧٢/٢/١٩
٢	جمعية المرأة العمانية بصلالة	١٩٧٩/٤/٢٩
٣	جمعية المرأة العمانية بالبريمي	١٩٧٩/١٠/٣١
٤	جمعية المرأة العمانية بصحار	١٩٨٤/١١/٢٠
٥	جمعية المرأة العمانية بصور	١٩٨٤/١٢/١٩
٦	جمعية المرأة العمانية بمرباط	١٩٨٥/٤/٢٩
٧	جمعية المرأة العمانية بطاقة	١٩٨٥/٥/١٥
٨	جمعية المرأة العمانية بإبرة	١٩٨٦/٩/٨
٩	جمعية المرأة العمانية بالخابورة	١٩٨٦/٩/٨
١٠	جمعية المرأة العمانية بعبري	١٩٨٦/٩/٨
١١	جمعية المرأة العمانية بنزوى	١٩٨٦/٩/٨
١٢	جمعية المرأة العمانية بصحم	١٩٨٩/٣/١٨
١٣	جمعية المرأة العمانية بالمضيبي	١٩٨٩/٣/١٨
١٤	جمعية المرأة العمانية ببدية	١٩٩٤/٤/٩
١٥	جمعية المرأة العمانية بينقل	١٩٩٤/٤/٩
١٦	جمعية المرأة العمانية بالقابل	١٩٩٤/٤/٢٤
١٧	جمعية المرأة العمانية بسمائل	١٩٩٥/٣/٨
١٨	جمعية المرأة العمانية بالمصنعة	١٩٩٦/٣/٢٧
١٩	جمعية المرأة العمانية بالسويق	١٩٩٦/٤/١٦
٢٠	جمعية المرأة العمانية بسدح	١٩٩٦/٤/٢٣
٢١	جمعية المرأة العمانية بالسيب	١٩٩٦/١٠/١٩
٢٢	جمعية المرأة العمانية بالرستاق	١٩٩٧/٦/٣٠
٢٣	جمعية المرأة العمانية بوادي المعاول	١٩٩٨/٣/٨
٢٤	جمعية المرأة العمانية بخصب	١٩٩٩/٥/١١
٢٥	جمعية المرأة العمانية بضنك	١٩٩٩/٦/٢٧
٢٦	جمعية المرأة العمانية بشناص	٢٠٠٠/٧/١
٢٧	جمعية المرأة العمانية بمنح	٢٠٠٠/٧/١
٢٨	جمعية المرأة العمانية ببركاء	٢٠٠٢/٤/١٦
٢٩	جمعية المرأة العمانية بالعوابي	٢٠٠٢/٤/٢٢
٣٠	جمعية المرأة العمانية بلوى	٢٠٠٢/٤/٢٩
٣١	جمعية المرأة العمانية بمحضة	٢٠٠٢/٦/٢٤
٣٢	جمعية المرأة العمانية بجعلان بني بو حسن	٢٠٠٢/٧/١٧
٣٣	جمعية المرأة العمانية بجعلان بني بو علي	٢٠٠٢/١٠/١٢
٣٤	جمعية المرأة العمانية ببخاء	٢٠٠٢/١٠/١٢
٣٥	جمعية المرأة العمانية بدباء	٢٠٠٢/١٠/١٢
٣٦	جمعية المرأة العمانية بنخل	٢٠٠٢/١٢/١٥
٣٧	جمعية المرأة العمانية ببهلاء	٢٠٠٢/١٢/٢٢

م	اسم الجمعية	تاريخ إشهارها
٣٨	جمعية المرأة العمانية بإزكي	٢٠٠٢/١٢/٢٢
٣٩	جمعية المرأة العمانية بثمريت	٢٠٠٣/١١/١٠
٤٠	جمعية المرأة العمانية بمصيرة	٢٠٠٤/٣/٩
٤١	جمعية المرأة العمانية بمدحا	٢٠٠٤/٦/٧
٤٢	جمعية المرأة العمانية بالحمراء	٢٠٠٤/٨/٢
٤٣	جمعية المرأة العمانية بمحوت	٢٠٠٤/٩/١٤
٤٤	جمعية المرأة العمانية بأدم	٢٠٠٤/٩/١٤
٤٥	جمعية المرأة العمانية برخيوت	٢٠٠٤/٩/١٤

الخطاب السياسي الرسمي يشجع المرأة العُمانية للإسهام في التنمية البشرية .

ويشكل إسهام المرأة في هذه الجمعيات مشاركة منها في عملية التنمية؛ حيث إن هذه المشاركة لم تعد مجالاً للمناظرة بين القبول والرفض ذلك أن دورها بجانب الرجل في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من الدخول في عملية الإنتاج بكفاءة مساهمتها في جميع مجالات التنمية أصبح من الثوابت والمتطلبات الأساسية للولوج إلى عالم الألفية الثالثة ، وخاصة أن محدودية مشاركة المرأة في كثير من المواقع المهمة، يحرم المجتمعات من فرص جديدة قد تكون ناتجة عن مبادرة المرأة، فضلاً على أنه يعوق عمل الرجل؛ مما ينعكس سلباً على إنتاجيته، بالإضافة إلى زيادة عبء الإعالة الاقتصادية على كاهله .

(فإننا ندعو المرأة العمانية في كل مكان ، في القرية والمدينة ، في الحضر والبادية، في السهل والجبل أن تشمر عن ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .

"من أقوال صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم "

ثالثاً : مجالات تحرك الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة

ويبرز لنا دور هذه الجمعيات في خدمة قضايا المرأة من مجمل أهدافها ونوعية النشاط الذي تمارسه ؛ حيث يتبين ذلك من خلال سعيها إلى :

١- متابعة المستجدات على الساحة العربية والعالمية والمعنية بالمرأة ومسايرة ركب التطور الذي يعزز وضع المرأة ويقويه من خلال اقتراح البرامج والأنشطة المدعمة لذلك .

٢- تأهيل المرأة وتدريبها خاصة النساء من ذوي الدخل المحدود ، وذلك لمساندتها في الحصول على مصدر رزق يرفع من مستوى معيشتها .

٣- تحقيق التواصل والاتصال بكل المؤسسات المعنية بالمرأة على مستوى السلطنة وخارجها من أجل تبادل الخبرات والمعلومات .

٤- إعداد الدراسات المعنية بالمرأة والتي تعكس بعض الظواهر التي يستوجب توجيه النظر إليها من أجل وضع البرامج والمشاريع المساعدة في علاجها أو دعمها .

٥- التعاون مع الهيئات الحكومية المختلفة لتنفيذ الدورات والمحاضرات والندوات التي تخدم المجتمع بما فيه المرأة والطفل بصفة خاصة .

٦- المشاركة في اللقاءات والندوات المحلية والتي تنظم من أجل تنمية وتطوير قطاع المرأة في المجالات المختلفة .

التوجه نحو محو أمية النساء.

٧- المشاركة في البرامج والمشروعات التي تهدف إلى رعاية الطفولة والأمومة مثل برنامج الخطة الوطنية لرعاية الطفولة وبرامج توعية كحملات التطعيم ... إلخ .

٨- النهوض بالمرأة من خلال النهوض بالمجتمعات المحلية على أسس اجتماعية صحيحة ، وتكثيف جهود الأهالي في مختلف المجالات لمقابلة احتياجات هذه المجتمعات.

٩- العمل على تنمية التقاليد القائمة على الفضيلة والنابعة من تاريخ المجتمع وقيمه ومبادئه المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف ومحاربة التأثيرات المعوقة لنمو وتقدم المجتمع .

مجموعات الدعم النسائية للنهوض بالمرأة صحيًا.

١٠- التعاون مع الجمعيات الأخرى المماثلة والتعرف على سبل عملها للاستفادة من تجاربها وخبراتها وذلك عن طريق تبادل الزيارات.

١١- إبراز المواهب والقدرات الشابة في المجتمع من أجل توجيهها بالشكل الذي يعود بالنفع على المجتمع .

١٢- تنظيم التوعية بمختلف مجالاتها الدينية والاجتماعية والصحية والتي تعمل على نشر الثقافة العامة بين الفئات النسائية في مختلف مناطق وجود الجمعيات وخاصة في المناطق النائية .

١٣- تأمين الرعاية للأطفال والعناية بهم من خلال إنشاء وإدارة أركان الأطفال بالجمعيات حيث تختص هذه الأركان برعاية أطفال الولاية في أنشطة الجمعيات وبرامج عملها .

و بشيء من الإيجاز والتحديد عن نوع بعض من الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات وتستهدف تمكين المرأة :

في مجال التعليم :

تلعب هذه الجمعيات دوراً ليس بالسهل في مساندة دور وزارة التربية والتعليم في مجال محو الأمية وتعليم الكبار لدى المرأة . فقد أولت هذه الوزارة كمؤسسة أولى

معنية بجوانب التعليم وبمشاركة وزارة التنمية الاجتماعية عبر مؤسساتها متمثلة في هذه الجمعيات ووزارة الإعلام وبعض المنظمات واللجان ذات الاختصاص جل اهتمامها في تخفيض معدلات الأمية ، وعملت هذه الجمعيات كرديف لمراكز محو الأمية في السلطنة حيث افتتح في مقارها فصول تولت بعض المتطوعات محو أمية النساء . وبالرجوع إلى أول فصل فتح لمحو الأمية نجد مرجعه إلى أول جمعية نسائية بالسلطنة "جمعية مسقط" التي أشهرت عام ١٩٧٢م .

كما نشير هنا إلى برامج التوعية لمخاطر الأمية التي تقوم بها هذه الجمعيات باختلاف مواضعها مبينة مخاطرها على الفرد والمجتمع من خلال المحاضرات والندوات .

في مجال الصحة

٣٠٠٠ متطوعة ضمن مجموعات الدعم في سلطنة عُمان .

نشير هنا إلى دور **مجموعات الدعم النسائية في المجالات الصحية** حيث تتمثل في مجموعة من النسوة المتطوعات واللاتي يمثلن أغلبيتهن من المنتسبات لجمعيات المرأة العُمانية المنتشرة على مستوى مناطق السلطنة . هذه المجموعات تم تدريبهن وتهيئتهن للإسهام في المجالات الصحية الحيوية المتعددة سميت بمجموعات الدعم والتي تعود نشأتها كجزء من مبادرة المستشفيات الصديقة للأطفال عام ١٩٩٢م ؛ حيث توسعت حركة مجموعة الدعم وتعددت مهامها لتشمل العديد من البرامج الصحية لرفع المستوى الصحي لدى النساء (كالمباعدة بين الولادات والحمل والولادة ورعاية الطفل بالإضافة للتغذية والرضاعة الطبيعية) .

ومع الدعم المستمر الذي حظيت به تلك الحركة توسعت دائرة مجموعات دعم صحة المجتمع بالسلطنة وأصبح يتجاوز عددها حالياً **٣٠٠٠ متطوعة من مختلف** مناطق السلطنة وانضم أعضاء من الرجال أيضا تتركز جهودهم على الإصحاح البيئي.

وتمثل هذه المجموعات إحدى وسائل العمل الرائد في الحث على مشاركة المجتمع والعمل كحلقة وصل بينه وبين مقدمي الخدمة .

وتسهم كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن طريق التعاون مع وزارة الصحة بشكل مباشر في تفعيل دور مجموعات الدعم النسوية التطوعية ، وذلك بتوفير التدريب كي تتمكن من أداء واجباتها النوعية في المجالات الصحية الملائمة لقطاع المرأة .

هذا إضافة إلى دور هذه الجمعيات في برامج التوعية الصحية في كل المجالات.

في مجال العمل

تسعى هذه الجمعيات من خلال برامج التدريب والتأهيل على ضوء إمكاناتها إلى **المساهمة في إيجاد كوادر وطنية قادرة على خوض مجالات العمل المختلفة** في القطاعين الحكومي منها والخاص ، فهناك العديد من الفتيات المنتسبات للجمعيات ممن تلقين التدريب والتأهيل في مقار هذه الجمعيات تمكن من الالتحاق بمركز عمل خارج نطاقها وخاصة في مجال رعاية الطفولة . فمن ضمن أنشطة هذه الجمعيات افتتاح أركان للأطفال وهي عبارة عن أنشطة تساعد على تكوين شخصية الطفل قبل دخول سن المدرسة وتوفر له الخدمات التربوية والاجتماعية والثقافية؛ حيث التحق العديد من الفتيات ممن سبق وأن تم تأهيلهن في هذه المؤسسات إلى العمل في مدارس التعليم الخاص (رياض الأطفال) .

الإسهام في توفير كوادر وطنية نسائية تسهم في قوة العمل .

في مجال الدفاع عن الحقوق القانونية والحقوق السياسية

في هذا المجال نشير إلى دور لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي هذه اللجنة التي تعتبر مؤسسة معنية بالإشراف الفني على هذه الجمعيات حيث تأسست هذه اللجنة عام ١٩٩٨م تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية يشمل نطاق عملها جميع مناطق السلطنة ومقرها محافظة مسقط .

توفير قاعدة بيانات شاملة عن المرأة العمانية أحد محاور اهتمام لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي.

وقد مر تشكيل اللجنة بمرحلتين على النحو التالي :

* **المرحلة الأولى** في عام ١٩٩٩م حدد تشكيلها من إحدى عشرة عضوة من :

١- خمس نساء من اللاتي لهن الاهتمام الكافي بقضايا المرأة .

٢- ثلاث رئيسات لجمعيات المرأة .

٣- ثلاث موظفات من الوزارة .

* **المرحلة الثانية** في عام ٢٠٠١م تم تعديل تشكيل اللجنة ؛ بحيث أصبحت اللجنة تتكون من اثنتى عشرة عضوة من النساء اللاتي لهن اهتمام كافٍ بقضايا المرأة .

* **مدة عضوية اللجنة سنتان .**

* **تقع اللجنة** تحت إشراف سعادة وكيل وزارة التنمية الاجتماعية مباشرة.

اختصاصات اللجنة :

١- إجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى النهوض بالمرأة وتكوين قاعدة بيانات في هذا المجال يتم من خلالها اقتراح الحلول المناسبة لاحتياجات المرأة ومشكلاتها .

٢- اقتراح الأطر العامة بخطط وبرامج تنمية المرأة ودراسة البرامج الموجهة إليها وأساليب تدعيمها، وذلك بالتنسيق مع جهات الاختصاص .

٣- اقتراح تنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بالمرأة بالسلطنة وبين المنظمات الإقليمية والعربية والدولية ذات الصلة بالموضوع ووضع الأسس الكفيلة بالاستفادة من أوجه الدعم المختلفة المقدمة من تلك المنظمات .

٤- توحيد الجهود المشتركة بين الجمعيات والتخلص من الازدواجية في الأنشطة وتوجيه الجمعيات للتخصص في بعض الأنشطة بما يعود على المجتمع بالفائدة .

٥- دراسة كيفية توسيع وتشجيع العمل الاجتماعي النسائي التطوعي .

٦- تشجيع التعاون والتنسيق فيما بين جمعيات المرأة العمانية .

٧- وضع خطة إعلامية لتوعية المرأة لواجباتها في خدمة مجتمعها وتنظيم أسرتها وتربية أبنائها وإدارة بيتها ومشاركتها في التنمية .

أية اختصاصات أو مهام أخرى تسند إليها من الجهات المعنية بشؤون المرأة.

توعية المرأة العُمانية بحقوقها القانونية

ومن بين إنجازات هذه اللجنة إقامتها لورش العمل المعنية بمحو الأمية القانونية حيث استهدفت هذه الورش المرأة وتوعيتها في حقوقها التشريعية المنصوص عليها ضمن القوانين والتشريعات العمانية ، بدأتها كورش رئيسية في مسقط ثم احتضنت جمعيات المرأة العُمانية بكل مناطق السلطنة الورش الفرعية الأخرى في مقار جمعياتها مشيرة بذلك ومجيبة عن تساؤلات النساء حول هذه القوانين التي ساوت الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ومراعية أيضاً الطبيعة الفطرية لها ومن هذه القوانين :

١- قانون العمل العُماني .

٢- قانون تنظيم الجنسية العُمانية .

٣- قانون الخدمة المدنية .

٤- قانون الضمان الاجتماعي قانون التأمينات الاجتماعية .

٥- قانون الأحوال الشخصية .

٦- قانون الأحوال المدنية .

التوعية بالحقوق السياسية للمرأة للمشاركة في الانتخابات .

كما لا ننسى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في مجال التوعية السياسية المعنية بخوض المرأة انتخابات مجلس الشورى، هذه التجربة التي تفردت بها سلطنة عُمان من بين مثيلتها من الدول المجاورة؛ حيث تشير تجربة السلطنة إلى اتساع حجم المشاركة السياسية للمرأة العُمانية بالإضافة إلى تولي المرأة العُمانية مواقع متقدمة في الإدارة العامة الحكومية وذلك من خلال وجودها بمجلس الدولة والشورى . وكنوع من المساهمة في هذه الحركة الوطنية تلعب هذه المؤسسات دوراً كبيراً في عملية التوعية سواء كتوعية قبلية أي قبل عملية الانتخاب أو من خلال التوعية التي تدرجها ضمن برامجها وأنشطتها ، كما تعتبر مقار هذه المؤسسات هي المقار الرئيسية لعمليات التصويت في أثناء عملية الانتخاب .

وهنا أيضاً لا ننسى الدور الذي لعبته جمعيات المرأة العمانية في المساهمة بإعداد محاور الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العمانية، وخاصة فيما يتعلق بمحور المرأة العمانية والتشريع ، هذه الاستراتيجية التي يحدونا الأمل جميعاً في أن تظهر على حيز الوجود خلال الفترة القريبة القادمة .

دور لعبته جمعيات المرأة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العُمانية .

من حيث التصدي للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة مثل العنف الأسري

بداية نشير إلى أن حكومة السلطنة قد حرصت على تحقيق العدالة بين كل أفراد الوطن انطلاقاً من مدى إيمانها بأن القضاء والعدل هما أساس الاستقرار والطمأنينة والسلام في المجتمع .

وقد أكد ذلك جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بقوله "نحرص كل الحرص على إقامة العدالة الاجتماعية وفق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وشريعته السمحاء". والتشريع الإسلامي أعطى للمرأة حقوقها وحفظ لها كرامتها وأهليتها مما يجعلها عنصراً فعالاً في نهوض مجتمعنا ونمائه .

لذا فإن العنف ضد المرأة والوارد في الإعلان العالمي للأمم المتحدة والذي طرح على الدول الأعضاء بالجمعية العامة لإقراره تطرق إلى أنواع العنف المطلوب حماية المرأة منها ، ولكن بمطابقته في مجتمعنا نجده على غير هذه الصورة نظراً لوجود الأعراف الاجتماعية وما كفله الدين الإسلامي من حقوق للمرأة يجعلها تعيش بأمن واستقرار والدليل على ذلك أن :

الإجراءات الخاصة المتبعة لتعزيز القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة نجدها تتم تلقائياً من خلال القوانين المختلفة والتي صدرت لحمايتها وهي :

١- أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها .

٢- قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

٣- مشاركة المرأة في أعمال الشرطة والأمن العام .

أما من حيث المشكلات الاجتماعية الأخرى التي تحد من تمكين المرأة ، تقوم هذه المؤسسات كمؤسسة توعوية خدمية من الدرجة الأولى بالعمل في مجالات توعوية مختلفة، وكونها مؤسسات نسوية فمن الطبيعي أن يلعب جانب التصدي للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة المحور الأساسي في خططها وبرامجها التوعوية وعملها الميداني .

كما نشير إلى الدور الذي تلعبه دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية إحدى دوائر المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل بوزارة التنمية الاجتماعية ؛ حيث أدرجت هذه الدائرة من ضمن خططها الإنمائية منذ أعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ دورات تدريبية

معنية بتدريب موظفي الوزارة وجمعيات المرأة العمانية في مجال الإرشاد والتوعية والجوانب الوقائية ومجال الدراسات والبحوث فيما هو متعلق برعاية وحماية الأسرة العمانية من المشكلات لضمان سلامة نموها وتطورها .

رابعاً : دور تلعبه الجمعيات المختلطة تجاه دعم المرأة

أما بالنسبة للجمعيات التخصصية والمهنية منها فالمرأة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من منظومة هذا المجتمع ؛ وحيث لا توجد تفرقة بينها وبين الذكر في توزيع العائد والمردود الإيجابي ككل المؤسسات الخدمية فإنه من الصعب تحديد وتخصيص نشاط معين مدرج من ضمن أنشطتها يهدف إلى خدمة قضايا المرأة إلا أننا سنستعرض فيما يلي أهداف هذه الجمعيات بشيء من الإيجاز :

*** جمعية رعاية الأطفال المعاقين وتهدف إلى :**

١- تكريم الطفل المعاق والعمل على رعايته واستقطاب الانتباه لحقوقه وتنسيق الجهود وتعبئة الطاقات لاستحداث الخدمات المتطورة للأطفال المعاقين في سبيل حياة أفضل لهم .

٢- الأخذ بيد الأطفال المعاقين ومساعدتهم في كل مجالات الحياة لتمكينهم من التكيف والاندماج في مجتمعهم مهنياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً .

٣- حفز الجهود على الصعيدين الوطني والدولي بهدف تقديم العون الملائم للأطفال المعاقين والسعي لتوفير السبل لهم في مناحي الأنشطة العامة للأطفال .

٤- دعم وتشجيع إجراء البحث والدراسات العلمية المتخصصة في رعاية صحة الأطفال المعاقين بهدف تيسير مشاركتهم في الحياة اليومية بشكل يسهل عليهم استعمال المرافق العامة والحدائق والمواصلات .

٥- تنمية الوعي الصحي لدى الجمهور فيما يتعلق بحقوق المعاق وكيفية رعايته وأساليب الوقاية من الإعاقة .

٦- المساهمة في المشروعات القومية لرعاية الأطفال المعاقين وتنظيم العديد من المشروعات والأنشطة بمختلف مناطق السلطنة لرعايتهم.

٧- حث الجمهور والهيئات والمؤسسات على تقديم الخدمات التطوعية للطفل المعاق .

٨- تشجيع الدراسات والبحوث النظرية والعلمية في مجال رعاية المعاقين والعمل على الاستفادة منها في أنشطة وبرامج الجمعية .

*** الجمعية العُمانية للمعاقين وتهدف إلى :**

١- الأخذ بيد المعاقين ومساعدتهم في كل مجالات الحياة لتمكينهم من التكيف والاندماج في مجتمعهم مهنياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً .

٢- العمل الجاد على إتاحة الفرص للمعاقين كي يؤدوا رسالتهم في المجتمع .

٣- غرس روح الثقة والاعتماد على الذات لدى المعاقين وإعدادهم وتدريبهم بما يتناسب مع قدراتهم وميولهم لخدمة المجتمع .

٤- إقامة الندوات والمهرجانات لتعريف المواطنين على أنشطة وإنجازات المعاقين في المجالات كافة ، من أجل نشر الوعي نحو مساهمة المواطنين والهيئات في خدمة المعوقين .

٥- القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بمجال تأهيل المعاقين والعمل على دعمها والاشتراك في الندوات والمؤتمرات وتبادل الزيارات والتعاون مع الهيئات الأخرى بما يحقق رسالة التأهيل .

٦- العمل على تنمية أواصر التعاون والصداقة بين الجمعية والجمعيات المماثلة .

*** جمعية النور للمكفوفين وتهدف إلى :**

١- معالجة مشاكل واحتياجات المكفوفين في المجتمع العماني .

٢- توطيد أواصر الصداقة والدمج بين المكفوفين والمبصرين .

٣- إبراز الأنشطة ومهارات الكفيف ومشاركته في المناسبات الوطنية والدينية في البلاد .

٤- الإشادة بما تقوم به الدولة من خدمات ورعاية للمكفوفين ونشرها خارج السلطنة.

٥- نشر الوعي بين المواطنين ودور الكفيف وأهميته في المجتمع .

٦- مشاركة الجمعية في الأعمال التطوعية مع أفراد المجتمع في حالة الظروف الطارئة .

٧- التنسيق بين الجمعية ووزارة الإعلام لإظهار أنشطة المكفوفين عن طريق التلفاز والإذاعة والصحافة .

*** جمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتهدف إلى:**

١- تقديم الخدمات التشخيصية والتدريبية والتعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من الولادة وحتى سن الخامسة ، لتساعد على النمو الطبيعي بتسريع النمو الحركي واللغوي والتطوري والاجتماعي للعمل على دمجهم مع الأطفال العاديين أو توجيههم إلى القنوات المختصة للاستفادة من الخدمات المتوافرة .

٢- تقديم التدريب العملي لذوي الأطفال من خلال مشاركتهم في البرامج العلاجية والتدريبية لأطفالهم .
٣- تقديم برامج توعوية لشرائح المجتمع للحد من حدوث الإعاقة وذلك بتوضيح أسباب حدوث الإعاقة والبدائل المتاحة .
٤- تقديم برامج توعوية للحد من حدوث الإعاقة من خلال إقامة ورش العمل الخاصة وبرامج التعليم المستمر للعاملين في هذا المجال من مختلف ولايات السلطنة .
٥- التعاون مع المؤسسات الإقليمية العالمية المماثلة .
٦- التعاون مع المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية للاستفادة من خدماتها في مجال نشاط الجمعية .

*** جمعية البيئة العُمانية وتهدف إلى :**

١- العمل في مجال صون وحماية البيئة ونشر المعرفة والوعي والقيام بالأنشطة العلمية لخير الصالح العام وبهدف حماية البيئة العمانية وصيانتها من المخاطر .
٢- الارتقاء بوعي الجمهور بمختلف شرائحه في المجالات المتصلة بالبيئة .
٣- تمكين المواطن من النهوض بدور فاعل والتطوع للعمل في مشروعات تتصل بصون الطبيعة وحماية البيئة .
٤- تأمين بيئة تتيح تبادل الرأي والمعلومات في مجالات حماية البيئة في عمان .
٥- التعاون مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة والمنظمات العلمية والبحثية في القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتصلة بالبيئة في عمان .
٦- التنسيق مع الهيئات الحكومية والأهلية والمؤسسات ذات الصلة من خلال تبادل المعلومات ، ولفت الانتباه إلى القضايا والموضوعات محل الاهتمام والعمل على تقديم المشورة اللازمة حيالها .
٧- اقتراح مشروعات للبحث العلمي الميداني والمشاركة في تلك المشاريع حينما يكون ذلك مناسباً .
٨- إقامة علاقات وثيقة مع الجمعيات المماثلة .

*** الجمعية الأهلية لمكافحة السرطان وتهدف إلى :**

١- رعاية الأمومة والطفولة .
٢- الخدمات الإنسانية .
٣- دعم الأبحاث التعليمية في مجال علاج مرض السرطان .
٤- دعم المرضى المصابين بالسرطان نفسياً واجتماعياً .

٥- تقديم أية مجالات وأنشطة أخرى يمكن أن تدعم الجمعية والعمل التطوعي لخدمة المجتمع .

*** الجمعية الجيولوجية العمانية وتهدف إلى :**

١- الارتقاء بعلم الجيولوجيا وبالأخص لصلته بالنفط والغاز الطبيعي والسوائل الأخرى في باطن الأرض بما فيها المياه المعدنية .

٢- تطوير التقنيات للتنقيب عن هذه المواد والموارد بصورة جيدة اقتصادياً وبيئياً.

٣- تعزيز الوعي في مجال علوم الأرض بهدف تزويد الطلبة والشباب العمانيين بخيارات وفرص أوسع للعمل .

٤- تعزيز روح البحث العلمي لدى كل الأعضاء .

٥- العمل كمركز لنشر المعلومات ذات الصلة بالجيولوجيا والتقنية المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي والسوائل الأخرى في باطن الأرض بما فيها المياه إلى جانب الموارد المعدنية .

٦- حث الأعضاء على المحافظة على مستوى رفيع من الممارسة الاحترافية .

٧- تزويد العامة بوسائل تعينهم على تقدير الجيولوجيين العمانيين ممن تلقوا تدريباً كافياً وأظهروا مسؤولية مهنية .

٨- الارتقاء بالمصلحة المهنية للأعضاء .

*** الجمعية الطبية العُمانية وتهدف إلى :**

١- السعي إلى رفع مستوى مهنة مزاولة الطب والعلوم المتعلقة بها وتطويرها.

٢- المحافظة على أدب المهنة وسلوك الأعضاء أثناء ممارستهم لهذا النشاط .

٣- بث الوعي الصحي بين المواطنين وكفالة المزيد من الخدمات الصحية لهم .

٤- تقديم الاقتراحات الكفيلة بتطوير الخدمات الصحية في السلطنة .

٥- تقديم الاقتراحات في تنظيم مزاولة المهن الطبية وتطبيق القوانين الصحية الخاصة بها .

٦- العمل على رفع مستوى الأطباء العلمي بمختلف الوسائل .

٧- مساعدة المرضى المواطنين عند الإمكان ماديا أو غير ذلك ، وذلك بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية .

٨- التعاون مع الهيئات المهنية المماثلة في الدول الأخرى في مجال ما يتعلق بالخدمات الصحية أو تطويرها .

٩- مساعدة أعضاء الجمعية قضائياً أو مادياً أو غير ذلك عند الإمكان إذا دعت

الضرورة لذلك بعد موافقة مجلس الإدارة .

١٠- مساعدة الأعضاء المواطنين في إيجاد فرصة العمل في السلطنة وفي اختصاصهم بعد تخرجهم .

١١- التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بالاتصال مع الجامعات والمؤسسات الأجنبية لتوفير الدراسات العليا للأعضاء المواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط .

*** جمعية المهندسين العمانية وتهدف إلى :**

١- الإسهام في تطوير النهضة الصناعية والعمرانية في البلاد .

٢- الإسهام في تنظيم قواعد مهنة الهندسة ورفع مستواها بالتعاون مع الجهات الأخرى المختصة .

٣- التعبير عن المصالح والحقوق المهنية لأعضائها .

٤- توثيق روابط الود والزمالة بين أعضائها .

٥- العمل على توطيد الصلات وتوثيق التعاون العلمي والفني بين المهندسين في سلطنة عمان من جهة وبينهم وبين زملائهم في الدول العربية وباقي دول العالم من جهة أخرى .

٦- القيام بالأبحاث الهندسية والعلمية والعملية وتشجيعها عن طريق النشر والمسابقات والمؤتمرات والمحاضرات والزيارات العلمية وتبادل المعلومات بين الجمعية والجمعيات والمؤسسات الهندسية الأخرى .

٧- ندب المحكمين وخبراء الرأي في النواحي الهندسية إذا طلب منها ذلك .

٨- تشجيع التدريب والتطوير المهني الهندسي في سلطنة عمان .

٩- المحافظة على أخلاقيات المهنة وسلوك ممارستها .

*** الجمعية العمانية للخدمات النفطية وتهدف إلى :**

١- المشاركة في أفضل الممارسات بين الأعضاء والتي تشمل على المشاركة في أي تسعير محتمل أو معلومات تقييم مع الأعضاء الآخرين.

٢- الانتساب أو الاشتراك أو الانضمام إلى جمعيات أو جهات أو أندية تكون مقارها في الخارج وذلك بعد موافقة الوزير .

٣- تنظيم الاجتماعات العامة وتقديم أشخاص ذوي خبرة إلى الأعضاء أو المدعوين .

٤- ابتعاث الوفود إلى الخارج واستضافة الوفود القادمة من الخارج بعد موافقة الوزارة .

* **الجمعية العمانية للسينما وتهدف إلى :**

١- جمع شمل المشتغلين بصناعة السينما تحت مظلة واحدة وتحقيق التعارف بينهم ورعاية مصالحهم وحقوقهم المادية والأدبية .

٢- تدعيم الجهود المشتركة في إقامة صناعة سينما فاعلة ومنسقة مع أهداف الجمعية .

٣- التعريف بالسينمائيين العمانيين ونشر إنتاجهم في المحافل العربية والدولية .

٤- تمثيل السينمائيين في المؤتمرات والمهرجانات والتجمعات السينمائية خليجياً وعربياً وعالمياً .

* **جمعية الاجتماعيين العمانية وتهدف إلى :**

١- تنمية الفكر الاجتماعي بالمجتمع العماني والعمل على إثرائه .

٢- العمل على تطوير المهن الاجتماعية وحث الأعضاء للمحافظة على مستوى رفيع من الممارسات الإشرافية .

٣- تعزيز الوعي الاجتماعي لجميع فئات المجتمع وتحقيق أقصى حد من التماسك للاستقرار والتكامل الاجتماعي .

٤- تشجيع وتعزيز روح البحث العلمي لدى الأعضاء .

٥- تنفيذ مشاريع تساهم في تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات .

٦- إقامة مؤتمرات وورش عمل تخصصية في المجال الاجتماعي وإصدار الكتيبات والنشرات .... إلخ .

٧- تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الهيئات المحلية والعربية والدولية المتخصصة في المجالات الاجتماعية .

* **الجمعية العمانية للمحاسبين المعتمدين وتهدف إلى :**

١- ترقية وتطوير الأداء المهني لأعضاء الجمعية طبقاً للأصول المحاسبية المحلية والدولية .

٢- بلورة مفاهيم مهنة المحاسبة في سلطنة عمان بما يخدم النهضة الاقتصادية والتنموية ويبرز الدور المهني المحاسبي في زيادة الوعي لدى المواطنين .

٣- تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة المختلفة .

٤- تقديم الاستشارات المهنية والمحاسبية للقطاعين العام والخاص بما يخدم عجلة الإنتاج والتطوير وتدريب الكادر البشري الوطني وتأهيله في مجال المحاسبة

للمشاركة بفعالية في زيادة الناتج القومي واستيعاب العمالة الوطنية والمحلية في قطاعات العمل المختلفة .

٥- تشجيع فرص الاستثمار الوطنية والأجنبية في مجال مهنة المحاسبة المتنوعة.

٦- توفير المعلومات والدراسات العلمية والحديثة للأعضاء بما يخدم في مجال تطوير قدراتهم في المجال المحاسبي .

٧- مواكبة التطورات الإقليمية والعالمية في كل المجالات عامة ، وفي المجال المهني المحاسبي خاصة وربط الجمعية بوسائل الاتصال والتطورات التكنولوجية العالمية الحديثة بما يخلق الترابط بين أعضاء الجمعية داخل السلطنة وقرنائهم خارجها في مختلف بقاع العالم .

٨- تشجيع التبادل والتعاون مع الجمعيات الأخرى المحلية والإقليمية والدولية ذات الاختصاص وغيرها مما يخدم المصلحة العامة للبلاد وأعضاء الجمعية .

٩- عكس الوجه الحضاري المشرق للنهضة المباركة لمسيرة التطور والرقي بالسلطنة.

١٠- تحقيق أهدف المهنة وفقاً للأنظمة المعمول بها دولياً وإقليمياً .

١١- تقديم الاستشارات المحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

١٢- تقوية أواصر العلاقات المهنية مع الشركات والمنظمات المحلية والإقليمية والعالمية داخل وخارج السلطنة .

١٣- إصدار نشرة دورية تعني بشؤون المحاسبة ونشاطات الجمعية المختلفة .

١٤- إقامة الدورات والندوات والمحاضرات بغرض نشر الثقافة المهنية وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك لدى وزارة التنمية الاجتماعية .

١٥- تمثيل سلطنة عمان في المحافل والتجمعات الدولية في كل ما يخص شؤون المحاسبة وفقاً لما هو مسموح به قانونياً .

١٦- إقامة الدورات التدريبية وتسهيل تدريب الراغبين في ممارسة مهنة المحاسبة داخل وخارج سلطنة عمان .

١٧- تقوية وتثمين العلاقات الاجتماعية والإنسانية فيما بين أعضاء الجمعية وكل المهتمين بمهنة المحاسبة .

١٨- المشاركة في كل الأنشطة الاجتماعية الإنسانية ذات الصلة والخاصة بالجمعية والجمعيات الصديقة داخل وخارج سلطنة عُمان

١٩- السعي إلى الإبقاء على اسم الجمعية وأهدافها كمثال يحتذى به وقدوة لكل المهن الأخرى .

* **الجمعية العُمانية لحماية المستهلك وتهدف إلى :**

١- العمل على إيجاد الوعي العام لدى المستهلك حول نوعية السلع والخدمات وعلاقتها بصحة وسلامة المستهلك وتثقيفه بنشر الوعي الاستهلاكي بالنسبة لجودة السلعة وملاءمتها .

٢- إرشاد المستهلك إلى سبل التأكد من ملاءمة وصلاحية المواد الاستهلاكية للاستعمال وبخاصة الأغذية والأدوية والتيقن من أنها غير ممنوعة في بلد المنشأ لسبب يتعلق بصحة المستهلك وسلامته.

٣- دراسة مشاكل المستهلك وتحديدها والعمل مع الجهات ذات الاختصاص سواء الرسمية منها أو الأهلية والمؤسسات العلمية لتحليلها وإيجاد المعالجة المناسبة لها.

٤- تلقي شكاوي المستهلكين ودراستها واقتراح الحلول المناسبة لها ورفعها للجهات المختصة في سبيل إجراء الفحوص المختبرية اللازمة .

٥- توعيه المستهلك بماهية الدعايات والإعلانات المضللة وأساليب الغش والتحايل أينما وجدت وكيفية تجنب مضارها.

٦- مراقبة مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس المعتمدة من الجهات المختصة والتأكد من الجودة والأمان وإعداد الدراسات المقارنة للسلع والخدمات الاستهلاكية من حيث جودتها وطريقة حفظها وصلاحيتها للاستعمال وأسعار عرضها ووضع المعلومات الصحيحة على البطاقات الإعلامية .

٧- مقاومة الغش في نوعية السلع وجودتها والتلاعب في الأسعار ومحاربة الغلاء والاحتكار وإرشاد المستهلك وتوعيته بالطرق المشروعة والتعاون والتنسيق مع الأجهزة الرسمية المختصة .

٨- نشر نتائج الدراسات والمعلومات التي تتوصل إليها الجمعية بما يتيح للمستهلك الاطلاع عليها والاستفادة منها والاسترشاد بها في اختيار حاجاته الاستهلاكية.

٩- إصدار النشرات وإقامة المحاضرات وحلقات الدراسة ولها في سبيل ذلك الاستعانة بوسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة في سبيل تحقيق أهداف الجمعية.

١٠- المشاركة في أعمال وأنشطة الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية والأهلية ذات الصلة بمصلحة المستهلك وخاصة تلك المعنية بأعداد المواصفات القياسية ومراجعة الأسعار ومراقبة المواد وكل السلع الاستهلاكية ومتابعة صلاحيتها .

١١- اقتراح القواعد والنظم والتشريعات اللازمة لحماية المستهلك ورعاية مصالحه.

١٢- تمثيل مصالح المستهلك أمام الجهات العدلية والهيئات واللجان الحكومية على

الصعيد الوطني والإقليمي والمشاركة في المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية الخاصة بحماية المستهلك والتعاون مع مختلف المؤسسات المحلية والعربية والدولية ذات المناشط المماثلة للجمعية .

١٣- القيام بأي عمل أو نشاط آخر من شأنه أن يمكن الجمعية من تحقيق أهدافها وذلك وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في سلطنة عُمان.

*** الجمعية العُمانية للعلاج الطبيعي والتأهيل وتهدف إلى :**

١- العمل على نشر مفهوم وأهمية العلاج الطبيعي والتأهيل.

٢- المساهمة في تنظيم قواعد مهنة العلاج الطبيعي والتأهيل ورفع مستواها بالتنسيق والتعاون مع جهات الاختصاص.

٣- العمل على توطيد الصلات وتوثيق التنسيق والتعاون الفني والعلمي بين الأعضاء من جهة وبينهم وبين الفنيين والإخصائيين في المجالات الأخرى ذات العلاقة في السلطنة وخارجها.

٤- التعبير عن المصالح والحقوق المهنية لأعضائها .

*** الجمعية العُمانية لمصوري الأشعة الطبية وتهدف إلى:**

١- تنمية الفكر والعمل على نشر الوعي في المجتمع في مجال الأشعة التشخيصية والعلاجية .

٢- تيسير وتشجيع التبادل العلمي في مجال التخصص عن طريق تنظيم الاجتماعات والندوات العلمية والعملية للأعضاء.

٣- التشجيع والقيام بالدراسات العلمية وتقديم المشورة في مجالات الأشعة التشخيصية.

٤- إصدار مجلة أو نشرة غير دورية تعني بنشر البحوث والدراسات التي تتصل بمجالات عمل الجمعية .

٥- تنظيم اللقاءات والدورات التدريبية العلمية في مجالات التخصص.

*** الجمعية الاقتصادية العمانية وتهدف إلى :**

١- تنشيط البحث العلمي وتشجيعه ونشره للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسلطنة.

٢- التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بالتنمية الاقتصادية وندب الخبراء وإبداء الرأي في النواحي الاقتصادية إذا طلب منها ذلك .

٣- إقامة المؤتمرات والمحاضرات والزيارات وتبادل المعلومات مع الجمعيات أو المؤسسات المهنية الأخرى.

٤- العمل على توطيد الصلات وتوثيق التعاون العلمي والفني بين الاقتصاديين في السلطنة من جهة وبينهم وبين زملائهم في الدول العربية وباقي دول العالم من جهة أخرى.

٥- الإسهام في تنظيم قواعد مهنة الاستشارات الاقتصادية ورفع مستواها بالتعاون مع الجهات الأخرى المختصة .

٦- التعبير عن المصالح والحقوق المهنية لأعضائها.

٧- حث الأعضاء على المحافظة على أخلاقيات المهنة والارتقاء بها.

محدودية الوعي بقيمة العمل التطوعي .

خامساً : العقبات والمشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية أو تلك التي تحد من فاعليتها في قضية تمكين المرأة

على الرغم من الدور المعروض في هذا التقرير والذي تلعبه هذه الجمعيات في قضية تمكين المرأة، إلا أن هذا الدور لا يصل إلى مرتبة الطموح الذي تتمناه المرأة العمانية ؛ حيث يحد من ذلك مجمل العوامل التي سترد أدناه :

محدودية الوعي بقيمة العمل التطوعي

١- ضعف مشاركة المجتمع المحيط

ويكمن الضعف في قلة الوعي للدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في مساندة العمل الحكومي على الرغم من برامج التوعية المعنية بهذا الجانب إلى جانب المقابلات والزيارات الميدانية للمسؤولين والأعيان في المناطق .

٢- قلة الدعم المادي والفني :

ينظر أفراد المجتمع إلى هذه المؤسسات وكأنها جهة حكومية بحتة تلقي الدعم المادي والفني من قبل الحكومة مما يجعلهم يعزفون عن مد يد العون والمساعدة متضرعين بهذا السبب .

في حين أن ما تلاقيه بعض من هذه الجمعيات من الدعم الحكومي سواء المادي منه أو الفني لا يغطي متطلباتها في خدمة المجتمع أو المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بقضية تمكين المرأة .

كما تعاني هذه الجمعيات من الرسوم والضرائب المعنية بـ:

١- رسوم البلدية .

٢- رسوم المعاملات البنكية .

٣- رسوم البريد .

٤- رسوم استخدام القاعات وساحات العرض .

٥- رسوم استخدام المرافق المعنية بأنشطة الشباب .

٣- الإجراءات الروتينية المعقدة التي تتعرض لها هذه الجمعيات في حالة رغبتها بإقامة مشروع إنتاجي يعود ريعه لتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية .

هذه الإجراءات المتعلقة بالسند التجاري المعني بالمشروع مستندين إلى عدم وجود نص صريح في قانون الجمعيات الأهلية ، كما تعاني هذه الجمعيات في حالة تصنيع منتجاتها من صعوبة التسويق وضعف منافذه وعدم وجود حماية لمنتجاتها المصنعة.

الحاجة إلى عملية منظمة لبناء القدرات .

٤- ضعف الكادر الإداري والفني في بعض الجمعيات

حيث يشكل عزوف المثقفين والقدرات المتخصصة من الانتساب إلى هذه الجمعيات والمساندة في أداء مهامها عائقًا كبيرًا في تحسين أدائها وإبراز دورها ، مما يفقد ثقة المحيطين بها وبالتالي يترتب عليه اعتبارات أخرى معنية بإسناد مهام إدارة هذه الجمعيات إلى فئة غير متمكنة وغير قادرة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

٥- الجانب القبلي

القبلية تتدخل في بعض المناطق في أدوار الجمعيات .

يشكل الجانب القبلي في السلطنة أهمية كبيرة في دعم ومساندة مشاريع التنمية الاجتماعية؛ حيث تمثل القبيلة اللبنة الأساسية والمسموعة في المجتمع العماني وعلى الرغم مما أشارت إليه المادة رقم (٥) من قانون الجمعيات الأهلية بالسلطنة والتي تحظر على الجمعيات التكتلات القبلية إلا أنه مازال في بعض من الولايات بالسلطنة معاناة من هذه التكتلات مما يدخل هذه الجمعيات في مدخل يبعدها عن أداء مهامها ودورها المنوط بها .

٦- ضعف التوجيه والإشراف الفني من بعض الجهات الحكومية لعمل وأنشطة هذه الجمعيات المقامة بمقارها

ولو ذكرنا على سبيل المثال : مشاريع أركان الأطفال التي تدار من قبل بعض - الجمعيات النسائية مازال العديد منها لا يلقى التوجيه والدعم الفني من قبل الجهة المعنية بمتابعة مؤسسات التعليم لما قبل المدرسة؛ مما يجعل هذه الجمعيات تتخبط في هذا المجال، على الرغم مما يشكل وجودها من أهمية ليست بقليلة في إعداد طفل ما قبل المدرسة .

سادساً : مجالات الشراكة بين المنظمات والحكومات أو المؤسسات المختلفة فيما يتعلق بقضية تمكين المرأة

١- وزارة التنمية الاجتماعية

تلعب المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل ودائرة شؤون المرأة دورًا في قضية

تمكين المرأة وذلك من خلال برامج التأهيل والتدريب التي تقوم بها من أجل المساعدة في تحويل الأسرة الفقيرة إلى أسرة متوسطة الحال (رفع مستوى المعيشة لهذه الأسر).

حيث تأتى برامج التدريب التي بدأتها الدائرة منذ فتره ومازالت مستمرة معنية بـ

- التأهيل والتدريب على كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة .
- التأهيل والتدريب على كيفية الاستفادة من منافذ التسوق والتواصل عبر قنوات التسويق المختلفة .
- التأهيل والتدريب لتحسين المنتج وفق متطلبات السوق.

كما يأتي دور المديرية العامة للرعاية الاجتماعية فيما توفره من دعم مادي عن طريق القروض الميسرة لفتح مشاريع صغيرة تحت مسمى مشاريع موارد الرزق التي تؤدي جانبًا مهمًا في عملية تمكين المرأة وحمايتها من طائلة الفقر، هذا بخلاف برامج التدريب والتأهيل التي تسعى بها الوزارة لدعم عمل المرأة وتمكينها إداريًا وفنيًا.

٢- مجلس الدولة والشورى (مجلس عمان)

يمثل المجلسان أحد الأجهزة الرئيسية بالدولة ويأتي دوره في دعم مسيرة المرأة من خلال الدراسات والتوصيات التي غالبًا ما تكون المرأة أحد المحاور الرئيسية فيه ، كما يشكل وجود المرأة في مجلس عمان ركيزة أساسية في دعم مسيرة المرأة ؛ إذ تجد المرأة العمانية من أختها في المجلسين سندًا لها في دعم مسيرتها وتمكينها من أداء أدوارها المنوطة بها .

٣- وزارة القوى العاملة

يأتي برنامج **سند** لتأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية ، كأحد أنوا ع الدعم المقدمة للمواطنين لإقامة مشروعاتهم الصغيرة ، وتوفير فرص التدريب والتشغيل . وانطلاقًا من دراسة تطوير مشاركة المرأة العمانية في الأعمال الحرة والدراسات الأخرى ، ولتفعيل التوصيات فقد تم إنشاء لجنة مشكلة من قبل وزارة التجارة والصناعة وعضوية الأجهزة المتخصصة المباشرة لتسهيل حصول المرأة على القروض والتسهيلات الائتمانية ، واقتراح وسائل الدعم المادية والتأهيلية بالإضافة إلى جانب الخدمات المساندة التي يمكن توفيرها لتشجيع النساء على الانخراط في الأعمال الحرة.

إضافة إلى تفعيل دور الجمعيات النسائية الأهلية وتحملها مسؤولية التوعية المهنية للنساء بحكم وجودها في جميع مناطق السلطنة وقربها من النساء في البيئات المختلفة وتزويدهن بالمعلومات الكافية عن كيفية الإجراءات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية .

٤- صندوق تنمية مشروعات الشباب

يعمل هذا الصندوق على تشجيع الشباب (ذكور وإناث) على الدخول في مجال الأعمال الحرة وامتلاك مشروعات صغيرة ومتوسطة توفر العمل لهم من مبدأ المشاركة بالتمويل بنسبة من رأس مال المشروع لا يتجاوز ٥٠٪ كحد أقصى .

٥- برنامج انطلاقة (شركة شل)

يتمحور هذا البرنامج حول تقديم الدعم الفني ابتداء من التدريب واستمراراً إلى التوجيه والمساندة الفنية اللاحقة حيال كيفية تنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات الجدوى المصغرة .

٦- دور وسائل الإعلام في تعزيز الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة :

لا يخفى على أحد الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في شتى صوره سواء الإعلام المرئي أو المسموع أو المقروء في نشر الوعي بقضايا النوع وتحديد السبل المناسبة لتقليص الفجوة النوعية من ناحية رفع مستوى وعي المرأة بمشاكلها المختلفة فيما يتعلق بصحتها وتعليمها وحقوقها ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كجزء لا يتجزأ من مجموعة القوى البشرية بالمجتمع .

لذا يحرص الإعلام العماني على أن يلعب الدور الإيجابي الذي يمكن المرأة من ذلك بهدف استثارة وعيها لزيادة مشاركتها في عملية التنمية .

حيث يهتم بالبرامج الوثائقية والتسجيلية عن المرأة ومسيرتها ودورها التنموي كمحاولة لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض مسيرتها ، وكذلك يوضح أهمية مشاركتها السياسية إلى جانب الرجل وذلك عن طريق :

- تخصيص برامج يومية للمرأة في الإذاعة .
- يخصص تليفزيون السلطنة برنامجًا أسبوعيًا للمرأة منذ عام ١٩٩٤م .
- تخصص الصحف اليومية العمانية صفحات للمرأة .
- إصدار مجلة أسبوعية للمرأة (مجلة الأسرة) ومجلة شهرية (مجلة العُمانية) وأخيراً (مجلة المرأة) .
- اهتمام نشرات الأخبار بإبراز أنشطة المرأة العُمانية ومدى مساهمتها في عملية التنمية ، بالإضافة إلى البرامج الوثائقية التي تتضمن المواد التسجيلية عن المرأة ومسيرتها التنموية .
- يقدم التليفزيون والإذاعة أنواعاً من الدراما التنموية لإبراز دور المرأة في المجتمع وتغيير النظرة التقليدية إليها .

دولة فلسطين

أ. سامي عويضة

تقديـــم

إذا كانت قضية العمل على تمكين المرأة وإدماجها بالعملية التنموية قد أصبحت من المحاور المهمة التي يركز عليها الساعون والساعيات لإنجاز أهداف التنمية المستدامة في العالم بشكل عام، وفيما اصطلح على تسميته "الدول النامية" أو "دول الجنوب" بشكل خاص، فلا شك أن أهمية هذا الموضوع تزداد عند التطرق لموضوع التنمية في المجتمع الفلسطيني نظراً للظروف الخاصة التي يعيشها هذا المجتمع كنتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصاعد ممارساته القمعية خلال السنوات الأخيرة والتي طالت فئات المجتمع الفلسطيني كافة ، ودمرت البنية التحتية لهذا المجتمع أكثر من مرة وما يتسبب عن ذلك من إعادة ترتيب أولويات العمل على قضايا التنمية لأكثر من مرة بحيث تبرز على السطح في كل مرة ومن جديد القضايا الطارئة، وما يرتبط بها من برامج الإنقاذ ، والإغاثة لتعوق التقدم الحاصل في قضايا العمل التنموي الشامل.

إعـــادة ترتيب أولويات العمل على قـضـايا التنمـيـة لأكـثـر من مـرة بحـيث تبـرز على السطح في كل مرة ومن جديد القضايا الطـارئة ، ومـــا يرتبط بهـــا من برامج الإنقـــاذ ، والإغـاثة لتـعـوق التقدم الحاصل في قـضـايا العـمل التنموي الشامل.

وإذا كان الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية قد شكل وما زال يشكل عائقا أساسيا أمام التنمية الحقيقية الشاملة والمستدامة في المجتمع الفلسطيني، فإن جملة من العوامل الذاتية والمتعلقة بالثقافة السائدة في هذا المجتمع قد اجتمعت مع هذا العائق لتضع مزيداً من العراقيل أمام الوصول إلى هذه التنمية استناداً إلى الفهم الخاطىء الذي تقوم عليه هذه الثقافة الأبوية في توزيع الأدوار ما بين الجنسين، وفي تهميش فئة أساسية من المجتمع هي فئة الإناث، وفي عدم التعامل مع حقوق هذه الفئة كحقوق إنسان.

وإذا أخذنا العامل السياسي بعين الاعتبار مرة أخرى، فسنجد أن التاريخ السياسي للمجتمع الفلسطيني ، والذي تمثل بتتابع الولاية والوصاية والاحتلال ابتداء من الحكم العثماني مرورا بالانتداب البريطاني إلى الاحتلال الإسرائيلي على بعض المناطق والوصاية الأردنية والمصرية على المناطق الأخرى ، وأخيراً امتداد الاحتلال الإسرائيلي ليشمل المناطق الفلسطينية كافة ، لعلمنا مدى تأثير غياب سلطة فلسطينية تأخذ على عاتقها عمليات التنمية المختلفة ، وتراعي حاجات المجتمع الفلسطيني وتضعها على سلم أولوياتها.

إن هذا الغياب القسري للسلطة الفلسطينية قد حتم على الشعب الفلسطيني لإيجاد البديل الذي يراعي مصالح الناس ، ويعمل على تفعيل العملية التنموية ، والذي تمثل في إيجاد وتفعيل دور المنظمات الأهلية الفلسطينية، والتي أخذت على عاتقها في البداية دور البديل الكامل للسلطة المغيبة، ثم ما لبث وبعد اتفاقيات أوسلو أن أعادت تقييم دورها لتستمر في إسناد السلطة الحديثة المقيدة باتفاقيات أوسلو من ناحية

وبممارسات الاحتلال الهادفة إلى طمس دورها من ناحية أخرى ، وتحويله إلى دور إغاثي فقط بشكل يضمن عدم إمكانية التأسيس لدولة مستقلة قادرة على الاستمرار إلى جانب استمرار هذه المنظمات الأهلية في القيام بدورها الأصلي كغيرها من المنظمات الأهلية في المجتمعات الأخرى والتي تعمل على[١] :

١- الاستجابة لضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام .
٢- الاستجابة لتلبية احتياجات مجتمعية، ذات طابع مدني، والتي تقع خارج مسؤولية أو اهتمام أو أولوية السلطات التنفيذية (الحكومات).
٣- العمل على تحسين أوضاع فئات مهمشة أو مسحوقة.
٤- الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة مواضيع تهم المجتمع ومن خلال عملية توعوية وتثقيفية وتنويرية واسعة.

إن هذا الغياب القسري للسلطة الفلسطينية قد حتم على الشعب الفلسطيني إيجاد البديل الذي يراعي مصالح الناس ويعمل على تفعيل العملية التنموية والذي تمثل في إيجاد وتفعيل دور المنظمات الأهلية الفلسطينية.

بناء على ما تقدم واستناداً على أن النساء في المجتمع الفلسطيني وكنتيجة لما تمت الإشارة إليه مسبقا، مازلن يمثلن فئة مهمشة، فإنه يقع على عاتق المنظمات الأهلية العمل من أجل تمكين هذه الفئة وتحسين أوضاعها من خلال التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة التي تميز ضدها وتمعن في اضطهادها وانتهاك حقوقها، ومن خلال توفير الفرص المتساوية لهن، وتمكينهن من الوصول إلى الموارد والتحكم فيها.

ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير الذي يعالج مدى اهتمام المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الموضوع، ومواطن القوة من أجل تعميمها والاستفادة منها، ومواطن الضعف من أجل وضع توصيات من شأنها أن تساعد على تجاوزها.

ومن أجل العمل على إعداد هذا التقرير، فقد تم اختيار المنهجية التالية:

١- مراجعة بعض الدراسات والأوراق التي أعدت حول منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني بشكل عام، وحول دور هذه المنظمات في تمكين النساء بشكل خاص.
٢- مراجعة منشورات بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية .
٣- إجراء مقابلات موجهة مع مدراء ومديرات عينة من المنظمات الأهلية الفلسطينية والتي تم اختيارها كأكبر منظمات مجتمع أهلي وأكثرها تأثيرا، وبشكل يغطي مجالات العمل المختلفة ولا سيما في مجالات التنمية وحقوق الإنسان.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من الزميلتين صابرين الزبن ولبابة صبري من مركز الدراسات النسوية على مساهمتهما الفعالة في تنفيذ وتفريغ المقابلات الميدانية، وجميع طاقم مركز الدراسات النسوية الذين واللواتي قدموا وقدمن كل التسهيلات الممكنة من أجل أن يخرج هذا التقرير إلى حيز النور.

لقد انطلقت هذه الدراسة من عدة فرضيات أوجزها فيما يلي:

١- إن المرأة الفلسطينية شاركت بفعالية في بناء وبلورة عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية إيمانا منها بأهمية دورها في البناء والتنمية لا سيما في الأوضاع السياسية الخاصة التي عانى وما زال يعاني منها الشعب الفلسطيني كنتيجة لاستمرار الاحتلال وتصاعد سياساته القمعية.

٢- إن قضية الاهتمام بتمكين النساء الفلسطينيات من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية آخذة بالتزايد كنتيجة حتمية للاهتمام العالمي من ناحية، وكنتيجة لازدياد وعي النساء الفلسطينيات والدور الذي تلعبه المنظمات النسوية الفلسطينية في هذا الاتجاه.

إن العمل في مجال تمكين النساء الفلسطينيات من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية وعلى الرغم من تزايده ما زال عشوائيًا وموسميًا.

٣- إن العمل في مجال تمكين النساء الفلسطينيات من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية وعلى الرغم من تزايده ما زال عشوائيًا وموسميًا.

٤- إن خطاب الأولويات غير المنطقي وغير العقلاني إنما يعزز الخطاب السلفي حول المرأة دون قصد ، ويشكّل العائق الأكبر أمام مأسسة العمل على تمكين النساء الفلسطينيات.

٥- لقد تعمدت في هذه الدراسة استخدام مصطلح تمكين النساء وليس تمكين المرأة انطلاقا من فرضية أن النساء مجموعة ولسن فرداً ، لهن احتياجات مختلفة لابد من أخذها بعين الاعتبار عند ادعاء العمل على تمكينهن أو مساندتهن.

هذا وقبل البدء في إعداد التقرير فقد كان لا بد من تحديد إطار البحث الجغرافي من حيث تحديد المنطقة الجغرافية التي يغطيها هذا التقرير، وكنتيجة لظروف سياسية صعبة فقد اقتصر العمل الميداني على المنظمات الفلسطينية الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في حين لم يكن من السهل التواصل مع المنظمات العاملة في قطاع غزة إلا من خلال الأدبيات والتقارير المتوافرة أو من خلال بعض المقابلات التي تمت مع منظمات في الضفة، ولها فروع في قطاع غزة، وعليه فقد كان لا بد من تحديد المرأة الفلسطينية التي نتحدث عنها، فهل هي المرأة الفلسطينية في فلسطين بشكل عام، أم هل هي المرأة الفلسطينية التي فرض عليها أن تعيش واقع الشتات، أم هل هي المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد اخترت ولأسباب ليست لها علاقة بموقف سياسي محدد أن أدرس المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وهي المنطقة الجغرافية التي تشكل ووفقًا لقرارات الشرعية الدولية حدود الدولة الفلسطينية المستقلة والتي لم تر النور بعد.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أقول إن هذا الموضوع قد شكل ويشكل أحد أهم اهتماماتي التي ينصب معظم عملي وعمل مركز الدراسات النسوية عليها، وبأننا في

مركز الدراسات النسوية وبالعمل عليه اليوم قد مارست ومارسنا كمركز مهمة من المهمات التي كان يجب أن نعمل عليها، وبأنني لا أدعي أبداً بأنني قد أحطت به من جميع النواحي، فقد أسهم عامل الوقت المحدد لإنجاز الدراسة عاملاً قاهراً من ناحية، والظروف السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الصعبة بما فيها استشهاد القائد ياسر عرفات وما نجم عنه من حداد وإغلاق للمناطق عاملاً قاهراً آخر، دون إغفال العامل الإنساني في النسيان أو الإسقاط غير المقصود.

أولاً: الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة الفلسطينية في المنظمات الأهلية

تركت المجابهات الطويلة بين السكان الفلسطينيين وجيش الاحتلال آثارها على مستوى معيشة السكان، وكانت النساء أكثر الفئات تأثرا بهذا الواقع .

عند الحديث عن الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة الفلسطينية في المنظمات الأهلية الفلسطينية لا بد من الحديث عن السياق التاريخي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطور فيه العمل الأهلي الفلسطيني بشكل عام، وعن السياق التاريخي السياسي والاجتماعي والاقتصادي أيضا الذي أدى إلى انخراط المرأة الفلسطينية في الحياة العامة بشكل خاص، وسأحاول أن أتطرق للمراحل المختلفة ببعديها، أي البعد الذي يتعامل مع العام (تطور العمل الأهلي الفلسطيني) والبعد الذي يتعامل مع الخاص (انخراط المرأة الفلسطينية في العمل الأهلي) في آن واحد.

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى التاريخ السياسي للمجتمع الفلسطيني والذي تم نقاشه سابقًا وما نجم عن هذا الوضع السياسي من عرقلة للنمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة كافة والتي تضررت من سياسات الاحتلال المختلفة الهادفة إلى وقف هذا النمو وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للبضائع الإسرائيلية ومخزن للأيدي العاملة الرخيصة. هذا وقد تركت المجابهات الطويلة بين السكان الفلسطينيين وجيش الاحتلال آثارها على مستوى معيشة السكان، وكانت النساء أكثر الفئات تأثرا بهذا الواقع، وهناك العديد من الإحصائيات التي تشير إلى ذلك مثل انخفاض سن الزواج، وارتفاع نسبة الخصوبة، وتدني مستويات الخدمات الصحية، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال والأمهات، وتزايد العنف الأسري.

ومع أن ممارسات الاحتلال أدت إلى تجميد اجتماعي للأفراد ، وإلى وقف نمو الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) حول "تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية" لعام ١٩٩٩ يشير إلى أن هذه الممارسات قد أدت بحكم الحاجة، إلى انتظام الكثير من المواطنين في تجمعات أهلية

غير حكومية أخذت على عاتقها القيام بدور السلطة الحكومية في تقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني، مستندة إلى المساعدات الخارجية في تمويل برامجها وتحقيق أهدافها.

كما يؤكد كل من (عبد الهادي والنحاس) في الدراسة التي أعداها حول "دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني" (٢٠٠٤) أن العمل الأهلي الفلسطيني ارتبط تاريخيا بالعوامل الوطنية والسياسية، وظل رافدا مهما من روافد العمل الوطني، وداعما ومساندا أساسيا للحركة الوطنية الفلسطينية، حيث إنه ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال فلسطين عام ١٩١٧، وإعلان الانتداب البريطاني عليها عام ١٩٢٢، ومن ثم إصدار وعد بلفور بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال هذه المرحلة (١٩١٧- ١٩٤٨) دوراً مهمًا على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي باعتبارهما الخطر الأساسي الذي كان يهدد المجتمع العربي الفلسطيني آنذاك، كما نشأت العديد من الجمعيات الفلسطينية، التي ركزت نشاطاتها على تقديم جميع أنواع المساعدات الإغاثية والإنسانية، كما استمرت هذه الجمعيات بتقديم العديد من المساعدات الإغاثية إلى منكوبي الحرب واللاجئين الفلسطينيين. في الوقت الذي تشير فيه تراكي إلى "أن أول عمل نسوي منظم قامت به النساء الفلسطينيات، كان جزءا أساسيا من النضال السياسي ضد الاستعمار الصهيوني لفلسطين في أوائل القرن العشرين ، كما أن العمل النسوي اللاحق سار على الأساس نفسه وفي البوتقة الوطنية نفسها"(٢) .

العمل الأهلي الفلسطيني ارتبط تاريخيا بالعوامل الوطنية والسياسية، وظل رافدا مهما من روافد العمل الوطني، وداعما ومساندا أساسيا للحركة الوطنية الفلسطينية .

إذن وكما تشير دراسة – عبد الهادي والنحاس – فإن التركيز في المرحلة الأولى انصب على المطالبة بالاستقلال والوحدة العربية، إلى مقاومة تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين. ويأتي هذا التحليل منسجما مع واقع الحركة النسوية الفلسطينية حيث وكما يشير دراغمة(٣) إلى أن **النساء الفلسطينيات قمن بتأسيس أول جمعيتين (١٩٠٣ في عكا، و١٩١٠ في يافا) ، في حين انعقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني عام في القدس سنة ١٩٢٩، شاركت فيه ٣٠٠ سيدة وفتاة قمن بالإعلان عن أول اتحاد نسائي عربي في فلسطين**، وقررت المؤتمرات فيه ما يلي:

- على المرأة العربية في فلسطين أن تقوم بنهضة نسائية وطنية عربية أسوة بالأقطار العربية المجاورة .
- يؤيد المؤتمر مقررات الأمة في مؤتمراتها السابقة .
- تنشيط التجارة والصناعة الوطنية بكل الوسائل، وتعزيز الارتباط الاقتصادي مع سوريا وغيرها من الأقطار العربية.

أما المرحلة الثانية من مراحل العمل الأهلي في فلسطين فهي المرحلة التي تميزت سياسيا بالوجود الأردني في الضفة الغربية والوجود المصري في قطاع غزة بعد قيام دولة إسرائيل على الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وفي هذه المرحلة (١٩٤٩ - ١٩٦٧) شهد العمل الأهلي هبوطا ملحوظا نتيجة لظروف مختلفة من أهمها وكما يؤكد (عبدالهادي والنحاس) حالة الإحباط الواسعة في صفوف المجتمع الفلسطيني التي رافقت أوضاع النكبة عام ١٩٤٨، إضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية وتلاشيها تقريبا، وكذلك تشديد قبضة النظامين الأردني والمصري على حرية وحركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكنتيجة لما سبق فقد تركز مضمون العمل الأهلي في هذه الحقبة التاريخية على مقاومة كل مشاريع التوطين، حيث اعتبرت قضية اللاجئين، وحق العودة محور العمل السياسي في تلك الفترة، إضافة إلى العمل الإغاثي الخيري، حيث قامت الجمعيات الخيرية بتقديم خدمات عامة طارئة للاجئين الفلسطينيين.

دخل العمل الأهلي الفلسطيني مرحلة جديدة في السبعينيات، شهدت تطورًا ملحوظًا على صعيد إعادة تنظيم وتنشيط العمل الأهلي الفلسطيني .

ولدى مراجعة واقع الحركة النسائية الفلسطينية فإننا نجد أن عملها أيضا قد امتد ليشمل العمل الإغاثي في تلك المرحلة، حيث يشير دراغمة (مرجع سابق) "في هذه المرحلة، لم يقتصر نضال المرأة على القضايا الوطنية خاصة، بل تعدى ذلك إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية ، كما لم يقتصر على المرأة الفلسطينية في المدينة أو القرية، بل زاد نتيجة الظروف المستجدة على المرأة الفلسطينية في المخيمات، وهي التي فقدت الكثير الكثير لتعيش بين جدران معدنية حديدية تعصف بها الرياح وتلوحها حرارة الشمس المحرقة..."

هذا وقد دخل العمل الأهلي الفلسطيني مرحلة جديدة في السبعينيات شهدت تطورًا ملحوظًا على صعيد إعادة تنظيم وتنشيط العمل الأهلي الفلسطيني وخاصة مع بروز منظمة التحرير الفلسطينية والتي قامت بدورها بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية بالخارج هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى دعم المنظمة وفصائلها المختلفة لإنشاء لجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي استجابت بشكل خلاق لبعض الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة دون أن تتبلور رؤية تنموية شاملة. ترافق ذلك ، وكما يؤكد دراغمة (مصدر سابق) على اهتمام المنظمات النسائية بالعمل التنموي حيث وفي ظل غياب السلطة الوطنية، عملت الجمعيات والاتحادات النسائية الخيرية على تأدية خدمات ماسة في غالبية المجالات، فاستطاعت حمل عبء تربوي ، وذلك بإقامة رياض الأطفال والمدارس الخاصة والعامة، وإنشاء دور للحضانة ومراكز لمحو الأمية، إضافة إلى تأهيل عشرات الآلاف من السيدات والفتيات وتعليمهن مهنا وأشغالاً يدوية تدر على أسرهن دخلاً وتوفر لها

الأساسيات المنزلية (الخياطة، النسيج، التطريز، الطباعة، الكومبيوتر، اللغات) إلى جانب المحافظة على التراث الشعبي وصيانته وحمايته إضافة إلى دورها الإغاثي الذي لم يتوقف من خلال تقديم المساعدات المالية والتعليمية للأسر المحتاجة وللطلبة المحتاجين.

أما في فترة الثمانينيات فيشير (عبد الهادي والنحاس) إلى أن هذه المرحلة كانت مرحلة مميزة في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية وخاصة عام ١٩٨٢ الذي شهد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، حيث انتقلت الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني إلى الداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأخذ اهتمام الأطر والفصائل السياسية يتنامى باتجاه إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية، تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات تنموية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى. وفي نطاق هذا المفهوم تم إنشاء اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية والتي اعتبرت أذرعا سياسية للفصائل الأساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وقدمت بديلا تنمويا مختلفا عن المؤسسات الأهلية التقليدية التي كانت موجودة أصلا، مثل الجمعيات الخيرية والتعاونيات الرسمية الفلسطينية، فركزت هذه المؤسسات على الجانب التنموي والسياسي أكثر من الإغاثي، وعمدت إلى إنشاء هياكل تنظيمية ديمقراطية تشكلت قيادتها من الفئات المتوسطة والفقيرة، كما وجهت خدماتها إلى الفئات الأكثر احتياجا بالمجتمع (المصدر السابق). وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه ومع مطلع عام ١٩٧٨، تأسس أول إطار نسوي والذي مثل الذراع النسائية لأحد الفصائل السياسية، ثم ما لبثت أن تشكّلت أربعة أطر أخرى، وتشير تراكي (مرجع سابق) بأنه وفي أواخر السبعينيات ظهر جيل جديد من النساء النشيطات اللواتي بدأن بتعزيز دورهن على الصعيدين السياسي والاجتماعي. لقد بدأ هذا الجيل الجديد من المسيسات كما تشير تراكي بتحدي التعريف القائم والتقليدي للعمل النسوي. وفي يوم المرأة العالمي في عام ١٩٧٨ قامت مجموعة من النساء المهنيات وطالبات الجامعات بالإعلان عن تكوين "لجان العمل النسائي" كنواة للعمل للحركة النسوية الموحدة وبطرح قضايا تتعلق بالاضطهاد الوطني والاجتماعي للمرأة. وفي السنوات الثلاث التي تلت عام ١٩٧٨ تم الإعلان عن إنشاء لجان نسوية أخرى شرعت بإقامة فروع لها في مختلف المناطق بما فيها القرى والمخيمات الفلسطينية.

عام ١٩٧٨ قامت مجموعة من النساء المهنيات وطالبات الجامعات بالإعلان عن تكوين "لجان العمل النسائي" كنواة للعمل للحركة النسوية الموحدة .

وتضيف (تراكي) .. بأن هذه اللجان النسوية كانت أحد العناصر الأساسية للبنية التحتية للمؤسسات الجماهيرية والتي سعت الحركة الوطنية إلى بنائها منذ أواخر السبعينيات وخلال فترة الثمانينيات.

ومع دخول مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٨ - ١٩٩٣) شهدت ساحة العمل الأهلي في فلسطين تغيرات مهمة ونوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية من جهة، كما شهدت الساحة نشوء منظمات أهلية فلسطينية جديدة تماما، أطلق عليها مسمى المؤسسات والمراكز المهنية المتخصصة.

وفي هذه المرحلة تمحور النشاط السياسي على شعار "التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة" مما أضاف على طابع المؤسسات الأهلية بعداً آخر لعملها ودورها وهو عنصر البناء إلى جانب عنصر المقاومة مما اقتضى وتطلب نشوء مؤسسات فلسطينية مساندة جديدة تماما، مهنية ومتخصصة (المصدر السابق).

مع دخول مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٨ - ١٩٩٣) شهدت ساحة العمل الأهلي في فلسطين تغيرات مهمة ونوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية من جهة، كما شهدت الساحة نشوء منظمات أهلية فلسطينية جديدة تماما، أطلق عليها مسمى المؤسسات والمراكز المهنية المتخصصة.

إن نشوء وتطور هذه المراكز المهنية والمتخصصة ساهم بتقوية المؤسسات القاعدية لكي تربط بإحكام ما بين المقاومة والنضال السياسي من جهة ، وما بين عمليات البناء المختلفة من جهة أخرى، حيث إن هذه المجموعة الجديدة من المؤسسات ذات الطابع المهني قد شكلت روافع داعمة للمنظمات القاعدية ذات العضوية الواسعة، والتي احتوت على أكاديميين ومهنيين متخصصين في مجالات متعددة. مما يعني بأن هذه المرحلة قد شهدت اتجاه المؤسسات الأهلية الفلسطينية إلى وضع عنصر البناء في برامجها، إضافة إلى عنصر المقاومة، وامتازت بظهور مؤسسات مهنية متخصصة مساندة للمنظمات القاعدية باعتبارها أدوات التغيير الاجتماعي والتنموي المنشود، دون أن تفلت في هذه المرحلة من الفئوية السياسية كما يشير (عبد الهادي والنحاس).

وفي هذه المرحلة بدأت عدة مراكز نسوية مهنية متخصصة تظهر على الساحة تبنت برامج أكثر حساسية لحاجات النساء الاجتماعية، وهذا ما اعتبرته (تراكي) من المفارقات حين كتبت "ومن المفارقات أنه خلال الانتفاضة، تلك الفترة الذي شهد العمل الوطني فيها أوج تعاظمه وتفاعله، بات واضحا أن مسألة تحرر المرأة الاجتماعي وتعزيز دورها وقدرتها السياسية والاجتماعية تتطلب تحولاً جذريا في العلاقات والنظم الاجتماعية والسياسية القائمة. وقد أدى إدراك هذه الحقيقة وأهميتها إلى انعكاسات واضحة على طبيعة ونوعية النشاطات والمشاريع التي بدأت تقوم بها المؤسسات والأطر ومراكز الأبحاث والإرشاد النسوية".

أما المرحلة اللاحقة لمرحلة الانتفاضة الشعبية فقد تمثلت بمرحلة ما بعد أوسلو ويشير تقرير الأسكوا (ورد سابقا) إلى أنه وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو والقاهرة، في عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤، أخذت المنظمات غير الحكومية تعمل إلى جانب السلطة الفلسطينية ضمن إطار سياسي محدود وفي غياب الاستقلال التام والسيادة على الأرض والموارد، وعلى الرغم من التفاؤل الذي ساد بعض الأوساط الفلسطينية والدولية فور توقيع هذه الاتفاقيات إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما زال نتيجة لاستمرار

إسرائيل في ممارساتها السابقة، إذ أنها عملت على تقييد الصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية، سواء في مجالات العلاقات الخارجية أو الاقتصاد، وذلك استمرارا لسياستها في ترسيخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث ما زال الاحتلال الإسرائيلي قائما والقوانين العسكرية الإسرائيلية سارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصا في المناطق الريفية، وما زال هناك فصل اقتصادي ومادي متعمد للضفة الغربية عن قطاع غزة وعن القدس، وأحيانا بين مناطق الضفة الغربية المحتلة، بذريعة الحاجة الأمنية.

لقد قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بإجراء مراجعة شاملة لأهدافها وبرامجها وآليات عملها، لتنسجم وتتسق أكثر مع الوقائع السياسية الجديدة .

ويؤكد (عبد الهادي والنحاس) بأنه برغم مرور سبع سنوات على توقيع "اتفاق أوسلو" ومضي أكثر من ست سنوات على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية فلاتزال المنظمات الأهلية الفلسطينية في مرحلة تقييم ودراسة الوضع الجديد الناشيء، ومحاولة تحديد أهداف وبرامج سياسات واضحة من شأنها تعزيز واستمرارية دور هذه المنظمات وانتقالها إلى طور أعلى من التنظيم بما ينسجم مع المهام الكبيرة الملقاة على عاتقها، وفي ظل الاعتراف العالمي المتنامي بدورها، وقدرتها على إحداث التنمية الاجتماعية المستدامة.

لقد قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بإجراء مراجعة شاملة لأهدافها وبرامجها وآليات عملها، لتنسجم وتتسق أكثر مع الوقائع السياسية الجديدة: يمكن أن نشير في هذا الإطار إلى ثلاث حقائق سياسية أساسية (عبد الهادي والنحاس، ص٣٣):

الأولى: استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة .

الثانية: نشوء أول سلطة وطنية فلسطينية على الأرض الفلسطينية .

الثالثة: انتقال معظم الصلاحيات المدنية لأيدي وزارات وهيئات السلطة الوطنية، حتى في المناطق التي لا يزال يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي.

الانتقال من استراتيجيات الإغاثة والصمود والمقاومة والبقاء إلى استراتيجيات التنمية المستدامة.

من الواضح أن الدور الذي ستلعبه المنظمات الأهلية، يستند إلى الوقائع السياسية التي ذكرناها، وأن هذه الأدوار تختلف وتتباين تبعا لتطورات العملية السلمية، أي أن الانتقال من استراتيجيات الإغاثة والصمود والمقاومة والبقاء إلى استراتيجيات التنمية المستدامة، وكذلك الانتقال من الحالة الطبيعية للمجتمع الفلسطيني (العشائرية، العائلية والفئوية السياسية والجهوية والفردية وغيرها) إلى الحالة المدنية، أي إلى مزيد من الدمقرطة والمهنية والمساءلة والمحاسبة والشفافية، مرتبط ارتباطا جدليا ووثيقا، بمدى التقدم على صعيد التسوية السياسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة إسرائيل، فمثلا وفي عام ١٩٩٦ ومع مجيء نتنياهو رئيسا

لوزراء إسرائيل، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتعثر المفاوضات السياسية، اتجهت المنظمات الأهلية أكثر إلى العمل الإغاثي المقاوم، بينما ركزت في الأعوام الأولى لاتفاق أوسلو، على التوازن بين العمل الإغاثي-المقاوم وبين العمل التنموي المستدام، وهكذا وفي كل الأحوال من الواضح تداخل الرؤيتين معا، الرؤية الإغاثية المقاومة ، والرؤية التنموية-الديمقراطية في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، فبعضها قد يعمل في بعض مجالات الإغاثة ويعمل في الوقت نفسه في مجالات التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وهكذا .

تنامى دور المنظمات النسوية باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وباتجاه العمل على تطوير القوانين والتشريعات الفلسطينية بما يتلاءم والمساواة بين الجنسين .

وفي ظل هذه المرحلة تنامى دور المنظمات النسوية باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وباتجاه العمل على تطوير القوانين والتشريعات الفلسطينية بما يتلاءم والمساواة بين الجنسين، كما عملت هذه المراكز على التنسيق والتشبيك مع وزارات ودوائر السلطة الوطنية المختلفة باتجاه تعزيز سياسات هذه المؤسسات بما يعزز المساواة بين الجنسين، وسنأتي على ذلك بعمق أكبر في الفصول اللاحقة.

ثانيًا : النساء على خارطة المنظمات الأهلية الفلسطينية

في سياق التعرض لوضع النساء على خارطة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلا بد من التمييز ما بين:

١- منظمات غير حكومية نسائية .

٢- منظمات غير حكومية نسوية .

٣- منظمات غير حكومية .

وعند الحديث عن النوع الأول، فالمقصود هو المنظمات التي بادرت إلى تشكيلها نساء، وتقوم عليها نساء، وغالبا ما يكون جميع العاملات فيها نساء، ولكن ليس بالضرورة أنها تحمل فكرًا نسويًا، بل تحمل أهدافا مختلفة، غالبا ما تكون أهداف خيرية/ إغاثية وهي ما اصطلح على تسميتها : الجمعيات الخيرية النسائية.

وتنتشر هذه الجمعيات في كل محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعد من أول الأشكال التي نظمت النساء ونقلت اهتمامهن من الإطار العائلي الخاص إلى الإطار المجتمعي العام، حيث مثل ذلك نقلة نوعية مهمة على صعيد صورة المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني. وقد تم البدء في تشكيل هذه الجمعيات في العشرينيات بأجندة وطنية عامة، ثم ما لبثت هذه الأجندة أن توسعت لتشمل أعمال الإغاثة وعمل الخير.

يجمع ما بين هذه الجمعيات إطار الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية ومقره القدس، حيث تتشكل عضوية هذا الاتحاد من حوالي ٨٠٠ جمعية منها

٣٥٠جمعية نسائية (٤) ، فيما تتبوأ النساء ٤ مقاعد من المجلس التنفيذي لهذا الاتحاد من بين ١١ عضواً .

أما المنظمات النسوية، فنقصد بها المنظمات التي تشكلّت بهدف النهوض بواقع النساء الفلسطينيات، ومن المفترض أنها تحمل فكرًا نسويًا (هناك تفاوت)، وهي منظمات قامت على تأسيسها نساء، وغالبًا ما يعمل بها نساء أكثر من رجال، ولكن جميع برامجها تستهدف النهوض بواقع النساء وتمكينهن. وعلى خارطة المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم المسجلة كأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية توجد ٥٧ مؤسسة (دليل المؤسسات الصادر عن الشبكة، ٢٠٠٠) منها ٩ منظمات نسوية (المصدر ذاته)، ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك منظمات أخرى لا تتمتع بعضوية الشبكة. وتشارك النساء في اللجنة التنسيقية للشبكة بخمسة مقاعد متغيرة من أصل ١١ مقعداً، ونقول متغيرة لأن هناك ثلاث نساء تمثل منظماتها مناصفة مع عضو آخر (رجل) من منظمتها، فتحضر هي أحيانًا وهو في أحيان أخرى.

٣٥٠ جمعية نسائية ضمن الإطار العام للاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية.

ومن ضمن المنظمات النسوية هناك الأطر النسوية، حيث يوجد ٦ أطر نسوية لها فروع في كل المحافظات.

وتشارك النساء في المنظمات الأهلية الفلسطينية المختلطة في عدة مستويات:

- مستوى مجالس الأمناء والأمينات (هيئات تطوعية تشكل أعلى سلطة تشريعية داخل المنظمات الأهلية) .
- مستوى إدارة المنظمات (وهناك عدد لا بأس به من النساء يشغلن مناصب مدير عام في هذه المنظمات، مثل مؤسسة الحق، مؤسسة الضمير، مؤسسة تامر للتعلم المجتمعي، مركز مصادر الطفولة المبكرة، المركز الفلسطيني للإرشاد...) ولكن تبقى نسبة هؤلاء بالنسبة لنسبة المنظمات التي يشغل فيها منصب مدير عام رجل ضئيلة، بالإضافة إلى نساء يشغلن مناصب إدارية تنفيذية في هذه المنظمات.
- مستوى الطاقم التنفيذي

إن وجود نساء في مستوى مجالس الأمناء ، وفي منصب مدير عام في بعض المنظمات الأهلية (غير النسوية) وفي الهيئات التنفيذية الأولى يشكل مؤشراً مهمًا لايمكن تجاهله عند الحديث عن توجهات هذه المؤسسات، وسياساتها تجاه قضايا النساء، آخذين وآخذات بعين الاعتبار بأنه ليس بالضرورة بأن تكون جميع النساء مهتمات بقضايا تمكين النساء واستهدافهن بشكل خاص، وبأن بعض الرجال يحملون فكرا نسويا لا يمكن تجاهله أيضا عند الحديث عن توجهات هذه المنظمات واستهدافها للنساء. ولكن المؤشر الحقيقي حول هذه الحقائق والذي لا يوجد اختلاف حوله بأن

وجود هؤلاء النساء في مواقع اتخاذ القرار في هذه المؤسسات يعطي مؤشرا إيجابيا تجاه نظرة هذه المنظمات للنساء، وما يعكسه ذلك من تغيير مجتمعي حول صورة المرأة في المجتمع.

ثالثا: الدور الفعلي الذي تقوم به المنظمات الأهلية الفلسطينية بهدف تمكين النساء

في محاولة لقياس مدى اهتمام المنظمات الأهلية الفلسطينية كان لا بد من مراجعة:

١- أهداف المنظمات المعلن عنها .

٢- الأنشطة الرئيسة لهذه المنظمات .

٣- الفئات المستهدفة لهذه المنظمات كما تعرفها .

وللوقوف على ما سبق، فقد قمت بإجراء مراجعة مسحية لدليل المؤسسات لأعضاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والذي يتناول تعريف أهداف وأنشطة هذه المؤسسات والفئات المستهدفة التي تعمل معها كما تعرفها المؤسسات نفسها.

وفيما يلي نتائج التحليل

عبر هذا الجدول التالي الذي تناولت فيه اسم كل منظمة ، وفيما إذا كان لها هدف خاص يستهدف النساء، وفيما إذا كانت تقوم بأنشطة خاصة تستهدف فيها النساء، وفيما إذا وردت النساء ضمن الفئات المستهدفة التي تعرفها. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن عدم ورود النساء في الأهداف أو في الأنشطة أو ضمن الفئة المستهدفة لا يعني انعدام عمل هذه المؤسسات مع النساء، ولكن يعني عدم تخصيص برامج للنساء.

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
١	اتحاد المزارعين الفلسطينيين	لا يوجد	لا تخصيص للنساء	لا يوجد
٢	اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية	لا يوجد	صحة المرأة	المجتمعات الريفية والفئات المهمشة من النساء

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٣	اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية	تقوية وزيادة مجالات الإنتاج ورفع قدرات المرأة الريفية وتقوية دور المرأة الريفية في المجتمع الفلسطيني	إرشاد زراعي ونسوي وتدريب في المجال الزراعي	النساء في المناطق الريفية
٤	اتحاد لجان العمل الزراعي	لا يوجد	لا يوجد	المرأة الفلسطينية في الريف
٥	اتحاد لجان الرعاية الصحية	تقديم الخدمات الإنسانية لكل الأعمار والأجناس (لا يوجد تخصيص للمرأة)	العيادات الصحية	النساء من ضمن الفئات ولكن الخدمات نفسها تقدم لجميع الفئات
٦	اتحاد لجان العمل الصحي	التركيز على المرأة والطفل والفئات المهمشة	صحة المرأة و التثقيف الصحي لها	النساء
٧	الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين	لا يوجد	لا يو جد	فئات المجتمع المختلفة
٨	القانون من أجل الإنسان (الحق)	لا يوجد	لا يوجد	النساء
٩	الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)	لا يوجد	لا يوجد	النساء
١٠	الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانوني)	لا يوجد	لا يوجد	النساء
١١	العطاء لخدمة المسنين	لا يوجد	لا يوجد	النساء
١٢	المركز العربي للتطوير الزراعي	لا يوجد	لا يوجد	النساء
١٣	المركز الفلسطيني ضد العنف/غزة	مساعدة ضحايا العنف الأسري	مشروع حول العنف داخل الأسرة ومساعدة ضحايا العنف الاجتماعي وعمل أبحاث حول العنف ضد المرأة والعمل عليها/ مراكز النشاط النسوي لتقديم التدريب النسوي، وتقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي للضحايا، وتأهيل الأزواج الشابة	النساء

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
١٤	المركز الفلسطيني للإرشاد/ الضفة والقدس			النساء، والأسرة بشكل عام
١٥	المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما)	العمل على رفع مستوى مكانة المرأة وذلك بالمساهمة بصقل شخصية مستقلة لها	لقاءات عصف فكري وندوات ومحاضرات ودورات وأبحاث	النساء
١٦	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان/غزة	لا يوجد	وجود وحدة للمرأة تقوم بتقديم المساعدة القانونية فيما يخص الأحوال الشخصية، وعقد لقاءات مع النساء للتوعية والتثقيف، التدخل لدى جهات الاختصاص لصالح ضحايا حقوق الإنسان، وتقديم الاستشارات القانونية	النساء
١٧	الملتقى الفكري العربي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
١٨	جمعية أطفالنا للصم/غزة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
١٩	برنامج غزة للصحة النفسية	القيام بحملات توعية مجتمعية للفئات الأكثر عرضة للأمراض النفسية وخاصة المرأة، ووو.	تقديم الخدمات العلاجية والإرشاد النفسي، مشروع دعم وتأهيل المرأة، وتأهيل النساء بشكل عام وخاصة ضحايا العنف	النساء
٢٠	جمعية التوفيق التعاونية لصيادي السمك/غزة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٢١	جمعية الشابات المسيحية/القدس	العمل مع المرأة من أجل تطوير قدراتها وتمكينها من الاعتماد على النفس.	برامج ثقافية وتعليمية وتدريبية ومهنية ورفد رياض الاطفال ببرامج تدريب مهني وثقافي.	النساء
٢٢	جمعية الكرمل الثقافية	إفساح المجال لدى المرأة لتحقيق منظورها النسوي. الاهتمام بالمرأة كعنوان للحضارة	مكتبة خاصة بالمرأة والطفل. ودورات مهنية ونشاطات فنية وعقد ندوات ووو	النساء

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٢٣	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية	تحسين قدرات النساء في مجالات مختلفة لتحسين شروط عملهن بشكل عام. تعميق الفهم المجتمعي لقضايا المرأة، وتغيير الصورة النمطية لأدوار النساء.وتقديم خدمات في مجالات الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني ورفع كفاءة النساء في مجالات الدفاع عن حقوق المرأة.وتثقيف العاملات حول حقوقهن.وتعزيز مفاهيم المواطنة والعمل الديمقراطي في المجتمع.	برامج تثقيف مدني يشمل ضمان حقوق مدنية للمرأة للمشاركة في صنع القرار، وبرامج إرشاد نفسي واجتماعي، وتشبيك مع مؤسسات لعمل مجموعات ضاغطة.	النساء، والأسرة بشكل عام
٢٤	جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية			النساء
٢٥	جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة	لا يوجد تخصيص للمرأة	صحة المرأة، عيادات عامة وتخصصية، وتطوير أداء المشرفين، وتقديم المساعدات العينية والنقدية للعائلات المحتاجة	النساء
٢٦	جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية	توفير خدمات ذات مستوى عال في مجالات تنظيم الأسرة. وتنمية القدرات والمهارات النسائية. والعمل على زيادة الوعي ونشر المعرفة بمفهوم الصحة وتنظيم الأسرة.	توعية وإرشاد بكل الأشكال، وإجراء البحوث، وإصدارات نشرات وكتيبات توعوية للنساء والأسرة، وتوفير خدمات من أجل تحديد وتنظيم النسل.	النساء

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٢٧	جمعية دار اليتيم العربي/طولكرم		لا يوجد تخصيص في البرامج على المرأة	الأطفال والشباب
٢٨	جمعية رعاية الطفل وتوجيه الأم	إرشاد الأمهات صحيًا، تأهيل الفتيات والسيدات مهنيًا	تأهيل الفتيات والسيدات من خلال دورات تدريبية مهنية وورشات وندوات تثقيفية	النساء، والأطفال.
٢٩	جمعية روضة الزهور/القدس	لا يوجد تخصيص	لا يوجد (فقط مدرسة)	النساء، الأطفال، الشباب
٣٠	جمعية مشروع الرعاية/القدس	للمرأة الحديث فقط عن الأسرة والطفل	رعاية الأسرة، وتقديم برامج للتأهيل الأكاديمي والمهني، ورعاية الطفل بالاتفاق مع الأسرة.	الأطفال، النساء، العائلة.
٣١	جمعية مؤسسة الثقافة والفكر الحر/غزة	تمكين وتقوية دور المرأة في المجتمع. دعم التنمية المجتمعية مع التركيز على المرأة والطفل. تعزيز دور الفرد.	مركز صحة المرأة لمتابعة صحتها ما قبل الحمل وما بعد الولادة. وتقديم نشاطات صحية، نفسية، اجتماعية، استشارات قانونية، وعلاج طبيعي للمرأة. مشروع الاقراض النسوي بمنحها قروضًا من ألف إلى خمسة آلاف دولار.	النساء، الأطفال، الشباب
٣٢	سرية رام الله الاولى/رام الله	لا يوجد تخصيص للمرأة	لا يوجد تخصيص في الأنشطة على المرأة	النساء، الأطفال، الشباب، الاسرة.
٣٣	عشتار للإنتاج والتدريب المسرحي/القدس ورام الله	لا يوجد تخصيص للمرأة في الأهداف	لا يوجد تخصيص	الشباب ، الشابات من سن (١٤-١٨).
٣٤	مؤسسة الضمير لرعاية السجين/رام الله	لا يوجد تخصيص للمرأة في الهدف	لا يوجد تخصيص للمرأة المعتقلة في الأنشطة والبرامج والمشاريع	النساء، الشباب، الأطفال
٣٥	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي	لا يوجد تخصيص للمرأة	لا يوجد تخصيص	المعلمات، أمينات المكتبات، والأطفال.
٣٦	مؤسسة صابرين/القدس	لا يوجد	لا يوجد	النساء، الشباب، الأطفال
٣٧	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين/القدس والضفة والقطاع	لا يوجد	لا يوجد	جميع الفئات.

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٣٨	مركز الدراسات النسوية/القدس والضفة.	تمكين وتقوية المرأة من خلال وعيها بالفروقات المبنية على أساس النوع الاجتماعي.والمساهمة في تغيير الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية.وبرامج توعوية تثقيفية.ومكتبة نسوية متخصصة. وتأهيل وتدريب النساء. وأبحاث ودراسات.	تدريب في مجال تنمية المهارات الإدارية والاتصال. وإدماج النوع الاجتماعي بالتخطيط ورسم السياسات. التدريب على البحث القائم على النوع الاجتماعي الموجهة لرسم السياسات العامة. حملات جماهيرية في قضايا مجتمعية لتغيير الصورة النمطية السائدة حول المرأة.	النساء، الشباب.
٣٩	مركز الدفاع عن الحريات/القدس ورام الله.	لا يوجد	لا يوجد	النساء،الشباب، الأطفال.
٤٠	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين/رام الله وغزة	لا يوجد	لا يوجد	النساء، الشباب، الاطفال.
٤١	مركز العلم والثقافة/غزة والنصيرات	المساهمة في إعداد البحوث العلمية.تفعيل دور المرأة الثقافي العلمي في المجتمع الفلسطيني..رعاية ودعم الطلاب، وغرس عادة القراءة.	برامج محاضرات وندوات، وتوفير مكتبة للباحثين، وأمسيات ثقافية وفنية وشعرية.	النساء، الأطفال، الشباب.
٤٢	مركز العمل التنموي "معاً" /رام الله.	المساهمة في تعزيز وتطوير مهارات ومعارف واتجاهات المرأة.المساهمة في تمكين وتعزيز الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع المحلي.. التعبئة والمناصرة والتأثير في السياسات الوطنية المتعلقة في المجالات التنموية.	مشاريع في التنمية الريفية، كخزان المياه في مردا. إقامة العديد من معارض الكتب التنموية والمتعلقة بالمرأة. إنشاء مكتبة ومركز مصادر متخصص لأكثر من ٣٥٠٠كتاب، ومقال تنموي، وأشرطة فيديو تدريبية في الإدارة والتنمية. إصدار نشرات في التصنيع الغذائي ووو	العاملات في المؤسسات الأهلية والأطر الجماهيرية والخيرية، والعاملات في الريف الفلسطيني وفي الوزارات. مزارعات، مهندسات، مرشدات زراعيات، رياديات.

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٤٣	مركز الفن الشعبي/رام الله.	لا يوجد	لا يوجد	النساء، الأطفال، الشباب.
٤٤	مركز القدس للاتصال والإعلام/القدس	لا يوجد	لا يوجد	جميع الفئات.
٤٥	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي/القدس، رام الله، الضفة.	المساهمة في تطوير المجتمع الديمقراطي القائم على العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. كسر حاجز الصمت وتسليط الضوء على مختلف أشكال العنف ضد المرأة. الدعوة إلى تعميم التعليم والمعرفة القانونية بين النساء. توفير الإرشاد والتوجيه والمساعدة القانونية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية المتعرضة لأي عنف نفسي ولفظي وجنسي وجسدي أو أية اهانة. تسليط الضوء على القوانين والتشريعات التي تتحيز ضد المرأة وبذل الجهود الجماعية المشتركة لتطويرها أو التخلص منها. توثيق العلاقات بين المنظمات المحلية والإقليمية والدولية التي تتعامل مع حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بصورة خاصة. حث السلطة الوطنية الفلسطينية على تبني المواثيق والاتفاقات الدولية وخاصة اتفاقية التخلص من كل أنواع التمييز ضد المرأة وإدراج مبادئ الاتفاقيات ضمن التشريع الوطني الفلسطيني. تشجيع البحث العلمي والتوثيق حول انتهاكات حقوق المرأة. تطوير المهارات المعرفية للعاملات في المركز لتحقيق الكفاءة المهنية.	وحدات قانونية، واجتماعية وصحية وتأثير وتشبيك.	النساء

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٤٦	مركز المغازي الثقافي/غزة.	العمل على تطوير المرأة الفلسطينية من جميع الجوانب.	إقامة ندوات ومخيمات صيفية،وبرامج صحية لدى المرأة ، وتخريج عدد كبير منهن كرائدات في مجال التثقيف الصحي، وبرامج فنون مختلفة.	نساء، أطفال، شباب.
٤٧	مركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل/نابلس.	إبراز دور المرأة الفلسطينية السياسي والاجتماعي والتحديات والمهام الملقاة على عاتقها. مساعدة المرأة الفلسطينية على تحسين أوضاعها الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية، وتقديم الخدمة العامة للمرأة. فتح آفاق التعاون الثقافي والاجتماعي وتطور العلاقة مع الحركة النسوية العربية.	برامج المعونة القضائية بالتعاون مع مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي في القدس. برنامج الإرشاد والتوجيه النفسي وتشرف عليه اخصائيات في الإرشاد النفسي والاجتماعي. ندوات ومحاضرات وورش عمل في موضوعات المرأة والقانون، المرأة والعمل، ودورات محو الأمية القانونية. برلمان للأطفال وللطفلات ويشرف عليه مختصون تربويون. ومكتبة أطفال، نوادٍ صيفية، ترفيه.	النساء، الأطفال، الشباب.
٤٨	مركز تطوير المعلم – المورد/رام الله.	لا يوجد	لا يوجد	
٤٩	مركز النمو التربوي/غزة	الاهتمام بالأمهات	تدريب مربيات أطفال ومشرفات على رياض الأطفال برنامج الأم الدليل	النساء، الاطفال.
٥٠	مركز بيسان للبحوث والانماء/رام الله ونابلس.	لا يوجد تخصيص	لا يوجد	الحركات الاجتماعية (المرأة والشباب). الأطر القاعدية والمحلية والمنظمات الأهلية.

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٥١	مركز شؤون المرأة والأسرة /نابلس.	ترسيخ المنجزات النسائية. العمل على وضع أسس لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية. المساهمة في توجيه انطلاقة حركة المرأة. التدريب والتثقيف بوجه عام.	منشورات وكتيبات حول واقع المرأة الفلسطينية. نشرة إخبارية مصورة لنقل فعاليات المؤسسات النسوية في نابلس. برامج ثقافية وندوات ومعارض فنية. دورات تدريبية في اللغات والكتابة الإبداعية والتقريرية والمهارات الإدارية والقيادية،ووو.	النساء، الشباب.
٥٢	مركز شؤون المرأة/غزة	إمداد وتزويد الحركة النسوية الفلسطينية بالمعلومات والاحصائيات الضرورية للتخطيط ورسم الاستراتيجيات. تقوية المرأة وتنمية مهاراتها المهنية والفنية في المجالات الاقتصادية والإدارية والقيادة المجتمعية. تمكين النساء من اقتحام ميادين العمل التي عرفناها تاريخياً. فتح جسور التواصل بين النساء في فلسطين والمنطقة العربية والعالم. تقديم رؤية بديلة عن دور المرأة في المجتمع الفلسطيني وتوضيح دورها الفاعل والمبدع.	برنامج الأبحاث وتوثيق المعلومات. الاتصال والاعلام وبرنامج فيديو، بناء المؤسسات، العيادة التنموية. أبحاث حول الزواج المبكر. إنتاج أفلام وثائقية عن المرأة في موضوعات الزواج المبكر، الاختلاط، الرضاعة الطبيعية.	النساء، الشباب.

م	اسم المؤسسة	أهداف المؤسسة المتعلقة بالمرأة	برامج ومشاريع وأنشطة المؤسسة الموجهة للمرأة بشكل خاص	الفئات المستفيدة والمستهدفة
٥٣	مركز مصادر الطفولة المبكرة/القدس، نابلس، الخليل.	السعي لتطوير سوي في رعاية الطفولة المبكرة في المناطق الريفية والتجمعات السكانية الفقيرة والمهمشة. استثارة الوعي المجتمعي بشكل عام والأسرة بشكل خاص لحقوق الطفل وأهميتها.	تدريب مربيات الأطفال. إصدار مواد تربوية مساعدة، وإثارة الوعي المجتمعي بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة. طرح أساليب بديلة للتعامل مع الطفل مثل التعلم من خلال اللعب.	النساء، الأطفال.
٥٤	مستشفى دار السلام/خان يونس	لا يوجد	عيادات خارجية، مختبرات، قسم للنساء والولادة	النساء، الأطفال، الشباب.
٥٥	معهد الاعلام والسياسات الصحية والتنموية/رام الله.	لا يوجد	لا يوجد	النساء، الأطفال، الشباب، ووو.
٥٦	معهد الابحاث التطبيقية "أريج"/بيت لحم.	لا يوجد	لا يوجد	النساء، الأطفال، الشباب، ووو.
٥٧	المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن" /رام الله.	لا يوجد	لا يوجد	الحركات الاجتماعية (المرأة والشباب). وحركات سياسية، ونقابية وطلاب مدارس وجامعات.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

١- أن ٣٥ منظمة من أصل ٥٧ منظمة لم تذكر في أهدافها أي تخصيص حول موضوع النساء، حتى وإن كانت هناك أهداف لا يمكن اعتبار النساء خارجة منها.

٢- أن ٤ منظمات من ٣٥ أصل منظمة التي لم تذكر أي هدف خاص بالنساء، لديها أنشطة خاصة بالنساء.

٣- أن ٢٦ منظمة من أصل ٣٥ ذكرت أنها تستهدف النساء، حتى ولو لم تذكر النساء ضمن أهدافها

٤- أن ٢١ منظمة من ٢٦ أصل منظمة التي ذكرت بأنها تستهدف النساء لم تخصص برامج للنساء ، ولكن أدمجت النساء ضمن برامجها وأنشطتها العامة.

يتضح من المعطيات السابقة عدة مؤشرات :

١- أن النساء غير مغيبّات عن برامج وأنشطة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فإن تكون هناك ٢٢ منظمة من أصل ٥٧ منظمة أي ما نسبته ٣٨،٦٪ من المنظمات تخصص أهدافا محددة للعمل مع النساء، فهي نسبة ليست بالبسيطة خصوصا إذا ما أضفنا إليها ٢٦ منظمة ذكرت النساء كفئة مستهدفة لها لتصبح نسبة المنظمات التي تستهدف النساء ٨٤،٢٪.

٢- حقيقة أن ٢٦ منظمة تستهدف النساء دون أن تحدد ذلك في أهدافها فهذا يعني بأن فئة النساء غير مغيبة عن هذه المنظمات، ولكن ليس هناك أي اهتمام واضح بأهمية تمكين النساء كفئة مهمشة تحتاج إلى تمييز إيجابي، أو ليس هناك أي اهتمام بتخصيص برامج من شأنها أن تمكّن هؤلاء النساء كفئة مهمشة.

٣٨،٦٪ من المنظمات الأهلية لها أهداف محددة للعمل مع النساء .

٣- أما ألا يكون هناك انسجام ما بين صياغة الأهداف والبرامج كما حصل مع ٢٦ منظمة استهدفتهن دون أن تنص على ذلك في أهدافها فهذا يعني أيضا بأن استهداف النساء يأتي بشكل غير مخطط له بالشكل الذي يمكننا من أن نقول أن هذه المنظمات تستهدف تمكين النساء ضمن سياسات ورؤى مدروسة.

أحيانا ما يكون الاهتمام بالنساء غير مخطط له .

٤- **معظم المؤسسات التي استهدفت النساء بشكل خاص هي مؤسسات نسوية أو نسائية، مما يعني بأن قضية النساء والدفاع عن حقوقهن وتمكينهن ما زالت قضية النساء لم تكتسب بعد أهمية خاصة من المجتمع الأهلي الفلسطيني**، وقد لا يكون هذا الجدول هو المعبر الوحيد عن ذلك فهناك شواهد أخرى على ذلك، نذكر منها قضية طرح الكوتا أو التمييز الإيجابي للنساء في قانون انتخابات المجالس المحلية والبلدية والتي خاضتها المنظمات النسوية خلال الشهور الثلاثة الأخيرة (أكتوبر، تشرين أول، تشرين ثان) واستطاعت أن تثبّت القانون في القراءتين الأولى والثانية في المجلس التشريعي الفلسطيني بعد حملة ضغط وتأثير على أعضاء المجلس، ثمّ ما لبث بعض المحافظين داخل المجلس بجمع توقيعات من الأعضاء تمكنوا خلالها من إخضاع القانون للقراءة الثالثة وإسقاطه، مما دعا المنظمات النسوية لخوض معركة وجدت نفسها فيها وحيدة ، وإن كانت هناك تأييدات عن بعد من قبل المنظمات الأهلية الأخرى مثل التوقيع على البيانات والعرائض التي تصلهم من قبل المنظمات النسوية دون أن تدافع عن القضية وتزج نفسها بالمعركة باعتبار أن إشراك المرأة في الحياة السياسية مطلب ديمقراطي وعادل، واقتصر العمل في هذه الحملة على المنظمات النسوية. ومن الجدير بالذكر بأنه حتى المنظمات المختلطة التي ترأسها نساء لم تزج بنفسها في المعركة، وإن عكس هذا الموضوع أمراً ، فإنما يعكس أن موضوع تمكين النساء

مغيّب عن أجندة هذه المنظمات، وأن استهداف النساء من قبلها يأتي ضمن برامجها العادية التي تشرك النساء فيها، ولكن عندما تكون هناك قضية تستدعي العمل على قضية نسوية فإن هذه المنظمات شأنها شأن المنظمات الأهلية المختلطة الأخرى لا تعنى بالأمر على اعتبار أن الموضوع لا يعبّر عن اهتمامات عمل هذه المنظمات، وأن قضية استهداف النساء ضمن برامجها إنما يعبّر عن حالة من الكمال الشكلي ولا يعبّر بأي حال من الأحوال عن رغبة حقيقية في العمل على تمكين النساء، مما يعزز التحليل السابق؛ حيث إن حقيقة العمل على تمكين النساء تستدعي فهما لخصوصية وضع النساء ، وأهمية ذلك في تحقيق أهداف المنظمات الأهلية التي تعمل من أجل الديمقراطية والمساواة والعدالة وغيرها...وخلاصة ذلك بأن هناك نقصًا في فهم الحاجات الخاصة للنساء كفئة مهمشة (حاجات النوع الاجتماعي) وتمييزها عن الحاجات العامة وعلاقة ذلك بتقسيم الأدوار الجندرية داخل المجتمع، ومادام هناك عدم إدراك أو تجاهل لذلك فلا يمكن أن تضطلع هذه المنظمات بدورها الحقيقي في تمكين النساء، وبالتالي من أن تكون قادرة على العمل بإخلاص على قضايا المساواة والعدالة ومفاهيم الديمقراطية المختلفة.

هناك قصور في فهم حاجات النوع الاجتماعي .

٥- وإذا حاولنا أن نحلل البرامج التي تعمل عليها المنظمات الواردة في الجدول بشكل أولي، من حيث علاقتها بتمكين النساء فسنجد ما يلي:

- هناك تمكين فردي في تمكين النساء من الحصول على المعلومات والمعرفة والمهارات وبعض المصادر المالية، مثل خدمات الإرشاد الزراعي للنساء، العيادات الصحية، التثقيف الصحي للنساء، تقديم المساعدة للنساء المعنّفات، المساعدة القانونية، تدريب مهني، تثقيف مدني، نشرات توعوية، تقديم قروض للنساء، محاضرات وندوات...
- هناك أيضا بعض البرامج (وهي أقل) التي تعنى بالتمكين الجماعي، مثل بناء قدرات المنظمات النسوية، التأثير في التشريعات والقوانين، استهداف مقدمي الخدمات بهدف رفع مستوى الخدمات المقدّمة للنساء في المجالات الصحية والزراعية ورياض الأطفال، تقديم برامج في مجال الطفولة المبكرة بما يخدم تقاسم الدور الإنجابي ما بين الأمهات ومؤسسات المجتمع الأهلي المختلفة...

٦- وإذا ما حاولنا أن نركّز أكثر على نوعية التمكين الذي يتم العمل عليه فإننا سنجد بأن هناك تمكينًا اقتصاديًا (قروض، تدريب مهني، إرشاد زراعي)، أيضًا يوجد تمكين سياسي (إعداد قيادات، عمل وطني)، وكذلك تمكين قانوني (خدمات قانونية، تثقيف قانوني، تنظيم النساء والرجال في حملات ضغط على المشرع) .

٧- أما بخصوص الفئات المستهدفة، فإننا نلمس من خلال الجداول عمومية الاستهداف، أي أن معظم المؤسسات تذكر استهداف النساء بشكل عام، وقلة من المؤسسات تحدد الفئة التي تستهدفها من النساء مثل مزارعات، عاملات، طالبات ...إلخ. وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على عدم التعمق في مواضيع النساء بالشكل الكافي، والتعامل مع النساء كفئة متجانسة، وهذا ليس حقيقيًا ، فالنساء لسن فئة متجانسة تماما، وهناك فروقات اجتماعية واقتصادية وعمرية وطبقية...لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع قضية تمكين النساء.

معظم المنظمات الأهلية تستهدف النساء عامة وكأنها كتلة متجانسة .

ونظرا لأن البيانات تتسم بالقصور ولا تعطي صورة شمولية عن فهم المنظمات الأهلية الفلسطينية لقضية التمكين ورؤيتها واستراتيجيات عملها تجاه ذلك، فقد كان لابد لنا من أن نتعمق في دراسة بعض الحالات، فكانت هناك ١٢ مقابلة معمّقة مع عينة من هذه المنظمات اخترناها وهي كالتالي :

- أعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية .
- خليط ما بين منظمات نسوية ومنظمات مختلطة .
- تعمل في مجالات مختلفة .
- تعتبر منظمات فاعلة ومؤثرة ولها حضور في المجتمع الفلسطيني .

وعليه فقد اخترنا المنظمات التالية :

١- مؤسسة مواطن .
٢- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي .
٣- جمعية المرأة العاملة الفلسطينية .
٤- اتحاد لجان العمل الصحي .
٥- جمعية تنمية المرأة الريفية .
٦- المؤسسة الفلسطينية لصاحبات الأعمال / أصالة .
٧- طاقم شؤون المرأة .
٨- اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية .
٩- مركز بيسان للبحوث والإنماء .
١٠- مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي .
١١- مركز الدراسات النسوية .
١٢- اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية .

ومن خلال المقابلات ، ركزنا على الأسئلة التالية ، وراعينا أن نفحص مجالات التمكين التي تعمل عليها المؤسسة من وجهة نظر القائمين/القائمات عليها، ومقارنة ذلك مع أسئلة موجهة لها علاقة بقياس التمكين، بالإضافة إلى التركيز على رؤية هذه

المنظمات لقضايا النساء بشكل عام، والمجهود الذي بذلته هذه المنظمات في دراسة وتحليل هذا الموضوع ، مما يعطي مؤشرات لمدى اهتمام المنظمات بقضايا التمكين، بالإضافة إلى قياس التمكين داخل المؤسسة ذاتها.

الأسئلة التي تم توجيهها في المقابلات:

- هل تعتقدون/تعتقدن بأن مشاركة المرأة ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؟ كيف؟
- ما البرامج التي تعمل عليها مؤسستكم/ن بهدف تدعيم مشاركة المرأة (سواء في الحياة السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو غيرها)؟
- هل قامت مؤسستكم/ن ببلورة مؤشرات تعتمدها لقياس مدى تقدم مشاركة المرأة في المجالات المذكورة (ما هي هذه المؤشرات)؟
- هل قامت مؤسستكم/ن ببلورة مفهوم أو تبني مفهوم حول تمكين النساء، ما هو؟
- هل تعمل مؤسستكم/ن على تطوير مهارات المرأة سواء من خلال برامج مختلطة أو برامج خاصة بالنساء، كيف؟ وما هي هذه المهارات التي تقومون عليها وضمن أي برامج؟
- هل تهتم مؤسستكم/ن بالتطوير المعرفي للنساء؟ كيف؟
- هل تهتم مؤسستكم بطرح قضايا النساء للحوار والتحاور؟
- هل هناك برامج أخرى تستهدف النساء، ما هي، ومن هي الفئات المستهدفة من النساء التي تستهدفونها في برامجكم/ن؟
- ما العقبات أو التحديات التي تواجه مؤسستكم/ن في أداء دورها المنوط بها تجاه قضايا النساء، وماذا فعلتم/ن في مواجهة هذه العقبات؟
- هل تعمل مؤسستكم/ن بشراكة مع أي من المنظمات الحكومية في هذا المجال؟ الرجاء تحديد ذلك .
- هل هناك تنسيق ما بين مؤسستكم/ن والمؤسسات الأهلية الأخرى في هذا المجال. إلى أي مدى؟ وهل هناك عقبات تعترض ذلك؟
- هل تشارك منظمتكم في أي نشاط (فردي أو جماعي) مع مؤسسات أخرى من أجل تغيير القوانين التمييزية، الرجاء تحديد ذلك .
- ما الانجازات التي ترون بأنكم/ن قد حققتموها على صعيد تمكين النساء؟
- كم عدد الموظفات في المؤسسة؟ وكم عدد الموظفين .
- ما المناصب التي تشغلها النساء في مؤسستكم/ن؟
- ما تقييمكم/ن لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية بشكل عام حول تمكين النساء؟

وفيما يلي ملخص وتحليل للنتائج :

أجمعت جميع المؤسسات التي تمّت مقابلتها على أهمية مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، نظراً لكون النساء يمثّلن نصف المجتمع، ونظراً لأن النساء يدعمن الاقتصاد و"الاقتصاد المنزلي"، ولأنها جزء من النظام وجزء من المجتمع المنتج، وعاملة مهمة في القطاع الزراعي، ولأن حقها مهضوم، ولأنها تنفذ أدواراً مهمة على صعيد الأسرة وتنفرد بها، ولأن قيمة المرأة مرتبطة بقيم إنسانية مثل قيم الشراكة، والتنمية والعدالة في توزيع الفرص والثروات، ولأن النساء يمتلكن طاقات هائلة مفيدة للمجتمع.

وعليه فيمكننا الجزم بأن موضوع مشاركة المرأة والذي يعكس في رأينا فهما لأهمية تمكين المرأة، حاضراً في ذهن القائمين والقائمات على المنظمات الأهلية بشكل كبير.

موضوع مشاركة المرأة والذي يعكس في رأينا فهما لأهمية تمكين المرأة، حاضراً في ذهن القائمين والقائمات على المنظمات الأهلية بشكل كبير.

- أما فيما يخص البرامج التي تعمل عليها المؤسسات وتستهدف النساء فقد كانت كالتالي:

- إصلاح قانون الانتخابات (الكوتا) .
- عقد مؤتمرات حول حقوق النساء .
- تمكين النساء في المجالس والهيئات المحلية .
- العمل مع العاملات (توعيتهن بحقوقهن، متابعة قضاياهن القانونية والاجتماعية، متابعة تطبيق قانون العمل الفلسطيني، تسليف وقروض للعاملات) .
- عمل توعوي وحملات تستهدف رفع وعي المجتمع تجاه قضايا النساء والطفلات الإناث، ومناهضة بعض العادات الاجتماعية السيئة مثل عادة تزويج الطفلات أو ما اصطلح على تسميته الزواج المبكر للإناث .
- دراسات وأبحاث حول واقع المرأة .
- الضغط على المشرع باتجاه تعديل القوانين التمييزية .
- دورات تأهيل في المجال الصحي (تمريض) .
- إنتاج نشرات توعوية في مجال صحة المرأة .
- تقديم خدمات الصحة الإنجابية .
- التشبيك من أجل إلزام السلطة باتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة .
- مساعدة النساء المحتاجات للصمود من خلال توزيع الأغذية .
- مساعدة النساء في إقامة مشاريع زراعية .
- مساعدة المزارعات في تسويق إنتاجهن .
- رفع قدرات النساء في المجال الزراعي .
- محاضرات توعوية للنساء في مجال الحقوق الاجتماعية وقانون الأحوال الشخصية.

- تقديم المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف الاجتماعي .
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء ضحايا العنف الاجتماعي .
- فتح صفوف دراسية للنساء اللواتي انقطعن عن استكمال دراستهن .
- توعية وتدريب في مجال المجتمع المدني، المواطنة، الاتصال، المهارات القيادية، كيفية مخاطبة الإعلام .
- تغيير الصور النمطية حول أدوار المرأة والرجل من خلال تقديم قصص وكتب للأطفال تدعم ذلك .
- تحفيز الطفلات على القراءة والإبداع الكتابي جنبا إلى جنب مع الأطفال الذكور .
- تنظيم ورشات عمل للقيادات الشابة .
- تقديم قروض للنساء لإقامة مشاريع خاصة بهن، ومساعدتهن بدراسات الجدوى الاقتصادية .

مساعدة النساء ضحايا العنف السياسي .

- مساعدة الطالبات الجامعيات المحتاجات بهدف تمكينهن من استكمال دراستهن .
- الاهتمام بالنساء الفاقدات كنتيجة لسياسات الاحتلال القمعية .
- التشبيك مع المنظمات النسوية العربية والعالمية بهدف حشد تضامن مع النساء الفلسطينيات في مواجهة الاحتلال وسياساته الهادفة إلى تدمير بنية المجتمع الفلسطيني .
- إعداد مدربات في مجال التعبئة والتأثير .
- إعداد باحثات نسويات متمكنات بمنهج النوع الاجتماعي، وقادرات على بلورة سياسات تهدف إلى النهوض بواقع النساء الفلسطينيات .
- تنظيم فعاليات نسائية لمواجهة سياسات الاحتلال .
- بناء قدرات المنظمات النسوية .

إن هذه البرامج تعكس بشكل واضح ما يلي:

- اهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة (قروض، تدريب مهني، تطوير زراعي، تسويق منتوجات زراعية، مساعدة النساء المحتاجات...) .
- اهتمام بالتمكين السياسي (مناهضة سياسة الاحتلال، إعداد قيادات نسويات، حملات تأثير وضغط، مساعدة النساء ضحايا العنف السياسي) .
- اهتمام بالتمكين الاجتماعي (مساعدة النساء ضحايا العنف الاجتماعي، الاهتمام بالتوعية المجتمعية بهدف تغيير الصور النمطية التي تهدف إلى تكريس تهميش النساء ودونيتهن، الاهتمام ببعض القضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر، مساعدة الطالبات الجامعيات...) .
- اهتمام بالتمكين القانوني (العمل على تطبيق التشريعات والقوانين التمييزية، الاهتمام بتطبيق الاتفاقيات الدولية...) .

كما أن هذه البرامج تعكس بوضوح اهتمام بالتمكين الفردي (تطوير مهارات، مساعدات، تمكين النساء من الوصول إلى المصادر المعلوماتية والمعرفية والمادية والتحكم فيها..) في الوقت الذي تركز فيه على التمكين الجماعي (تشبيك، عقد مؤتمرات، فتح حوارات حول قضايا النساء، التدخل والتأثير في التشريعات المختلفة، مناهضة سياسات الاحتلال، بناء قدرات المنظمات النسوية...) .

برامج تركز على حاجات استراتيجية للنوع الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى فإن هذه البرامج تركز على جانبين من حاجات النوع الاجتماعي الحاجات الاستراتيجية من خلال تمكين النساء من الوصول إلى الموارد المعرفية والمالية والمهارات والتحكم فيها، وتغيير الصور النمطية السائدة في المجتمع حول دونية النساء وإثارة جدل مجتمعي واسع حولها من خلال عقد المؤتمرات الخاصة بذلك (مؤتمر مؤسسة مواطن، مؤتمر مركز بيسان، بالإضافة إلى الندوات التي تنظمها المنظمات النسوية)، وبناء قدرات المنظمات النسوية، وتطوير الخدمات المقدمة للنساء مثل الخدمات الصحية، ومكافحة الظواهر السلبية مثل ظاهرة الزواج المبكر، في الوقت الذي لا تهمل فيه الحاجات العملية المتمثلة بمساعدة ضحايا العنف، وتقديم المساعدات الاجتماعية والقانونية، والإغاثية، والخدمات الصحية..

هناك شبه إجماع على غياب مجهود جماعي من قبل منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني في تعريف التمكين ومؤشراته.

وإذا ما قارنا ذلك بمفهوم التمكين المطلوب في المجتمع الفلسطيني والذي كنا قد توصلنا إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة والذي يركز على مفهوم تحرري مقاوم وتنموي شامل للتمكين.

أما فيما يخص فهم المؤسسات للتمكين وبلورة مؤشرات خاصة بذلك، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

- هناك شبه إجماع على غياب مجهود جماعي من قبل منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني في تعريف التمكين ومؤشراته، وبأن ما يتم العمل عليه هو نتاج أعمال فردية تعبر عن معانٍ فضفاضة ومتفاوتة للتمكين، فالبعض يعمل على التمكين دون أن يطلق عليه تمكين، والبعض يطلق التمكين على قضايا مجزوئة، وفيما يلي عرض للتعريفات التي وردت حول التمكين من خلال المقابلات الميدانية:
- التمكين هو تقرير مصير المرأة وحماية المرأة وتقويتها لتكون قادرة على تقرير مصيرها على المستوى الشخصي والعام، وحمايتها من الاستغلال والعنف.
- التمكين هو تمكين المرأة الريفية .
- التمكين من مدخل حقوق المواطنة، فالمرأة لها حقوق مساوية ، وأن تكون لها فرص مساوية للرجل في كل مجالات الحياة .
- التمكين هو إعطاء حيز زماني ومكاني للفئات المهمشة ، وليس القيام بهذا الدور نيابة عنهن .

- التمكين هو عملية وناتج من خلال الوصول إلى التغيير في المجتمع المحلي الذي يبدأ بالتغيير الذاتي .
- التمكين الاقتصادي كخطوة أولى لأي نوع من التمكين لتكون قادرة على الاستقلالية وتدر دخلاً لأسرتها من خلال عملها التي هي مسؤولة عنه ومتحكمة به.
- مفهوم يؤكد حماية المرأة من خلال القوانين وتوفير الخدمات، مفهوم يؤكد تقوية المرأة من خلال إعطائها دوراً أكبر ومشاركة عالية، ومفهوم تطوير المرأة من خلال رفع كفاءتها وقدراتها .
- المفهوم الأساسي هو الجندر.. ننظر للمرأة والرجل نظرة متساوية من ناحية الوظيفة واللغة والثقافة .
- هو إعطاء المرأة الفرص والموارد التي تزودها بالمعرفة لتحقيق ذاتها وحاجاتها وتحقيق وعيها لذاتها، وتوصيلها للمصادر، وأيضا سيطرة المرأة على هذه الموارد.

لدى محاولة تقييم بعض الفرص التي توفرها المنظمات للنساء كفرصة لإكسابها المهارات كان هناك خلط واضح ما بين إكساب مهارات سلوكية، وما بين برامج تدريبية تعنى بإكساب النساء مهارات معرفية، ومهارات مهنية.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات فقد أظهرت المقابلات بأنه عادة ما يتم التعامل معها على مستوى المشاريع فقط، أي بمعنى وضع مؤشرات لكل مشروع بحد ذاته، وعدم وجود مؤشرات للمؤسسات بشكل عام حول قضايا التمكين، وهذا من جهة يقودنا إلى التفكير بشروط الممول الذي يشترط وضع مؤشرات لتمويل مشروع ما، أو باتجاه عدم وضع قضايا التمكين على أجندة التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات. فبالرغم من أن معظم مؤسسات العينة هي مؤسسات مهنية وتعتمد التخطيط الاستراتيجي، إلا أنه ومن الواضح بأن مجهوداً معيناً تجاه إدراج مؤشرات حول تمكين النساء ضمن التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات شبه غائب إذا ما استثنينا المنظمات النسوية التي يعتمد بالأساس عملها على تمكين النساء، وبالتالي تنطلق مؤشراتها من هذه النقطة، ولكن وعلى الرغم من ذلك لم نجد مؤشرات واضحة ومعتمدة ويتم اعتمادها بشكل أصيل. وإن برزت في المقابلات ذكر بعض المؤشرات المهمة لنجاح عمل المنظمات، مثل مبادرات قامت بها القيادات الشابة في مجالات مختلفة، ازدياد عدد المستفيدات من البرامج المقدمة، ازدياد عدد المشاريع في المؤسسة التي تعتمد على منهج النوع الاجتماعي، تردد الفتيات على المكتبات أكثر من الفتيان، ازدياد الإقبال على صفوف الثانوية العامة، ولكن تبقى هذه المؤشرات عشوائية، بمعنى أنها إما غير موضوعة مسبقا ويتم القياس عليها أو مرتبطة ببرامج معينة. مؤسسة واحدة أشارت بأنها لا تعمل على وضع أية مؤشرات في هذا المجال من حيث إنها لا ترى نفسها منظمة متخصصة بالعمل مع النساء، وأخرى أشارت بأنها تعتبر انتشارها الجغرافي وازدياد عدد النساء المنخرطات فيها مؤشرات على مستوى عمل المؤسسة.

ولدى محاولة تقييم بعض الفرص التي توفرها المنظمات للنساء كفرصة لإكسابها

المهارات كان هناك خلط واضح ما بين إكساب مهارات سلوكية، وما بين برامج تدريبية تعنى بإكساب النساء مهارات معرفية، ومهارات مهنية، ولكن وفي المحصلة كان هناك كم واضح من البرامج التي تستهدف المجالات الثلاثة نبرزها مصنفة:

١- على مستوى المهارات السلوكية: التعامل مع الأطفال، حماية البيئة، حماية الذات، صحة المراهقة، البيئة المنزلية، مهارات الاتصال والتواصل، مهارات قيادة، الثقة بالنفس .

٢- على مستوى المهارات المعرفية، مهارات الضغط والتأثير، مهارات التفاوض، حقوق الإنسان، الجندر، مخاطر الزواج المبكر، مخاطر التمييز ما بين الأطفال بناء على النوع، تاريخ وواقع الحركة النسوية في فلسطين، قانون الانتخابات، تطوير الإرشاد المدرسي، وتطوير عمل المحاميات من خلال إكسابهن معارف مهمة، القوانين والتشريعات، تعريف المجتمع بواقع النساء ومشاكلهن من خلال الكتب التي يتم نشرها .

٣- على مستوى المهارات المهنية: الكومبيوتر، تدريب مدربات، رسم، مسرح دمى، كتابة، إسعاف أولي، تدريب في الاستشارات نفسية واجتماعية، تدريب في إعداد الأبحاث، التطريز، الأشغال اليدوية، السيراميك .

العمل على تمكين النساء من مهارات يسير باتجاه سد حاجات استراتيجية معرفية وسلوكية وسد حاجات عملية مهنية .

هذا بالإضافة للبرامج الأخرى التي أشارت إليها المقابلات مثل فتح نوادٍ نسوية في المناطق الريفية، وتطوير المنظمات النسوية القائمة من خلال بناء قدرات هذه المنظمات، صناعة الدمى وتسويقها، القروض الصغيرة للنساء، دورات تأهيلية للمرشحات للمجالس المحلية والبلدية .

إن ما سبق يدل على أن العمل على تمكين النساء من مهارات يسير باتجاه سد حاجات استراتيجية معرفية وسلوكية وسد حاجات عملية مهنية من شأنها أيضا أن تسهم في سد حاجات استراتيجية عندما تستهدف تمكين النساء الاقتصادي.

وبأن هذا العمل يهتم بتطوير دور المرأة السياسي (إعداد قيادات، مهارات تفاوض، مهارات تعبئة وتأثير...)، فيما أن هناك تركيزاً واضحاً أيضاً على دور المرأة الإنتاجي (من حيث التطوير المهني، والقروض...) واهتمام بالدور الإنجابي (من خلال تطوير التعامل مع الأسرة، ومحاولة التأثير بتغيير الأدوار النمطية للنساء من خلال برامج التوعية، على اعتبار أن الدور الإنجابي هو التعبير عن هذه الصور النمطية)، كما أن هناك اهتماماً بالدور المجتمعي من خلال تطوير المؤسسات النسوية وفتح الأندية النسوية في المواقع الريفية.

ولدى فحص استعدادية المنظمات ودورها في طرح قضايا المرأة على المجتمع وفتح حوار حولها بهدف التمكين الجماعي، خلصنا إلى التجارب التالية:

- ٣ منظمات أجابت بأنها لا تنظم ولكنها تشارك في النشاطات التي تنظمها المنظمات الأخرى .
- منظمة أكدت بأنها تفتح الحوار من خلال المنشورات التي تصدرها .
- منظمتان أشارتا بأن حوارات كهذه تفتح من ضمن مشاريعهما أي توجه للفئات المستهدفة فقط وليس للمجتمع بشكل عام .
- منظمة واحدة أشارت بأنها تفتح الحوار المجتمعي حول النساء فيما يتعلق فقط بقانون الانتخابات من خلال الورشات التي تعقدها لنقاش قانون الانتخابات .
- فيما أكدّت ٥ منظمات أخرى بأنها تعمل على تنظيم لقاءات مجتمعية تستهدف من خلالها الشباب وصناع القرار والمجتمع بشكل عام، ويكون التركيز عادة حول دور المرأة في المشاركة السياسية، أثر سياسات الاحتلال على المرأة، العنف المنزلي، الزواج المبكر، القوانين والتشريعات التمييزية .

اتجاه لتزايد التفاعل بين المنظمات الأهلية التي تستهدف تمكين النساء والمجتمعات المحلية.

مما تقدم نجد بأن اهتمام المنظمات بطرح الأمور على المجتمع المحلي آخذ بالازدياد وبدأ يشكل أحد اهتمامات هذه المنظمات، دون أن نغفل ما طرحته المنظمات النسوية في هذا المجال والتي شكت من غياب المنظمات المختلطة عن هذه الأنشطة في معظم الأوقات.

ولدى فحص الاستعدادات التشبيكية ما بين المنظمات فيما يخص تمكين النساء، كمؤشر على جدية عمل المنظمات في التعامل مع التمكين الجماعي تبين لنا بأن هناك غيابًا لعناوين تنسيق ثابتة، حيث تمّت الإشارة إلى تأسيس طاقم شؤون المرأة كائتلاف ما بين المنظمات النسوية والتي كان من المفترض أن يحمل قضية التنسيق والتشبيك، إلا أنه سرعان ما تحول إلى منظمة قائمة بحد ذاتها لها برامجها واستقلاليتها بعيدا عن المنظمات المؤتلفة فيه، أما الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فهناك ثغرة في نظامه الداخلي من حيث إن عضويته للأفراد وليس للمنظمات مما يعرقل دوره كمنسق، في حين أن الإطار الوحيد للتشبيك هو شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ولكن ليس هناك دور بارز لها في التشبيك على قضايا تمكين النساء. وهناك منتدى النساء العربيات–عايشة فرع فلسطين والذي تندرج تحته خمس منظمات تنسق فيما بينها ولكن ليس بالشكل المطلوب.

أما على مستوى التنسيق مع الوزارات الحكومية، فالتنسيق موسمي، وليس متجذرا وعادة ما يكون حول قضايا محددة.

أما على صعيد التشبيك ما بين المنظمات في قضايا محددة، فقد كانت هناك عدة تجارب تتعلق بتغيير وتعديل مقترحات القوانين التي يناقشها المجلس التشريعي ولاسيما قوانين الأسرة والعقوبات والطفل والانتخابات.

غالبية العاملين في المؤسسات الأهلية النسائية من النساء.

وعلى صعيد تمكين النساء داخل المنظمات نفسها، فقد تبين بأنه على الأقل هناك ٦١,١٪ من العاملين نساء مقابل ٩،٣٨٪ رجال، وقد يعود ذلك لأن في العينة منظمات نسوية ما زالت تعطي الفرص في العمل للنساء فقط ولا تعطي الفرص للرجال إلا في الوظائف التي لا تجد من يشغرها من الرجال، وكذلك لأن معظم الوظائف الإدارية البسيطة في المنظمات المختلطة تعطى للرجال. النساء في منظماتهن يشغلن المناصب المهمة، في حين أنه في العينة التي أجريناها منظمة واحدة فقط من المختلطة ترأسها امرأة، مع عدم تغييب وجود كوادر نسائية في المواقع الأولى، وقد أشارت منظمة واحدة فقط بأن الصلاحيات التي تعطى للذكور في منظمتها أعلى من تلك التي تعطى للنساء حتى لو كن على الدرجة نفسها من السلم الوظيفي.

أما على صعيد الإنجازات التي حققتها المنظمات في مجال تمكين النساء، فقد كانت الإجابات كما يلي:

- بناء جمعية تنمية المرأة الريفية كجمعية مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية .
- كذلك بناء جمعية التسليف والتوفير .
- تمثيل المرأة في المجالس البلدية .
- استصدار وثيقة جواز السفر للمرأة بدون إذن ولي أمرها .
- الحصول على الكوتا في قانون انتخابات المجالس المحلية والبلدية .
- ازدياد عدد النساء المنخرطات في أنشطة الجمعية .
- ترسيخ فكرة ضرورة مشاركة النساء في أذهان الناس والمجتمع .
- هناك قصص نجاحات فردية فقط .
- أن أكثر من نصف العاملين في المؤسسة إناث .
- إعداد مجموعة من الفتيات الكاتبات المبدعات .
- وجود ٧٣ نادياً نسوياً في الريف بهيئات إدارية محلية .
- وجود ٤٢ امرأة مرشحة للمجالس المحلية والبلدية .
- فصل المرأة عن الطفل في قانون الصحة .
- تشكيل لجنة وطنية صحية لصحة المرأة .
- تحديد مفاهيم تنظيم الأسرة والترويج للعمل والتعليم كأساس للتنمية والتطوير.
- تغيير لغة النساء إلى لغة حقوقية .
- إدماج مفهوم التشريعات والقوانين في التنمية .
- تجنيد عدد كبير من المتطوعين والمتطوعات في الشمال والجنوب الذين واللواتي يعملون على الحملات من أجل حقوق المرأة والطفلة .
- تجاوب المجالس المحلية في عديد من القرى مع الحملات التوعوية، وتقبلهم لقيادة هذه الحملات .

مما تقدم نجد أن الطريقة التي عرضت فيها الإنجازات، تعبر مرة أخرى عن مرونة المفهوم وتناوله من جوانب أحادية الجانب في معظم الأحيان، ولكنها في الوقت ذاته تعبر عن نجاحات حقيقية على مستويات التمكين المختلفة التي تحدثنا عنها سابقا.

رابعًا: العقبات والمشكلات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية في قضية تمكين النساء

استطلاع الآراء بشأن فعالية تمكين النساء.

قبل البدء بذكر العقبات والمشكلات كان لا بد لنا أن نأخذ رأي المنظمات في تقييمها لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تمكين النساء وتمّ تجميع الأجوبة التالية من قبل المنظمات غير النسائية أولا:

- مع أن هذه المنظمات تهتم بالنساء إلا أن دورها ضعيف بالنسبة للنساء، وبعض المؤسسات تكون شكلية فقط.
- لا يوجد خطاب موحد له علاقة بتمكين المرأة.
- الاسقاطات الليبرالية والميل نحو النسوية وليس النوع الاجتماعي، ونحن في مرحلة انتقالية للمجتمع باتجاه مجتمع شبه متطور إذا لم يواكبه تطور المرأة فسيكون هناك خلل كبير.
- الواضح أن هناك خللاً في فرز امرأة للانتخابات، ومضمون البرامج التي تعمل في هذا الموضوع ذو بعد عمودي ومكلفة أيضا ولا يوجد لها تأثير فعلي على الأرض.
- غياب حقيقي للبحث والدراسة المتخصصة ذات العلاقة بالمرأة، وتطرح واقع المرأة والدور المفترض أن تلعبه المرأة، ويمكنها من أن تكون جزءًا من سياسة المؤسسات.
- يجب أن يكون هناك تنسيق أكبر للمؤسسات النسوية، وتوحيد برامج معينة في مجالات معينة مثل المجال السياسي، لأننا نشعر بأنهم لا يعملون معا.
- يجب إشراك الرجل في موضوع تمكين المرأة، ويجب أن يكون الرجال هم الهدف وليس فقط النساء، أي الاهتمام بموضوع الجندر (النوع الاجتماعي).
- توجد حركة قوية ولكن العبرة في النتائج، والنتائج مرتبطة بطبيعة النظامين الإداري والسياسي، وما إذا كانت تتعرض للمساءلة، في الماضي كانت استجابتهم ضعيفة للمساءلة، ونأمل أن يطرأ تحسن وذلك بتعرضهم للمساءلة.

أما المنظمات النسوية فقد أوردت ما يلي:

- بسبب أن المنظمات النسوية أساسها منطلق من أحزاب سياسية، فهناك إشكالية بأن هذه المؤسسات غير قادرة على فهم الفكر النسوي العالمي غير المتحيز.

- الجمعيات الأهلية لم تبلور ولم تفصل بين القيادة السياسية والدور التنموي والعمل المجتمعي .
- أعتقد بأن دور المنظمات الأهلية سيئ إلى حد ما، فمثلاً لا توجد رؤية واحدة للمؤسسات النسوية ، وهناك اختلاف في وجهات النظر، فمثلا أنا غير مقتنعة بضرورة إعطاء النساء دورات في الديمقراطية وحقوق الإنسان وهن في وضع اقتصادي سيئ.
- العلاقة ما بين المؤسسات النسوية هي علاقة تنافسية أكثر من كونها تعاونية.
- بالنسبة للمؤسسات التنموية فإنني على قناعة تامة أنه لا يوجد رجل يؤمن بتمكين المرأة، فالمجتمع الذي نعيش به مجتمع ذكوري يكرس المصالح الذاتية والفردية.

قصور مشاركة الرجال في العمل على تمكين المرأة .

- هناك تعاون ما بين المؤسسات وهناك توجه لتوحيد الجهود للعمل على التمكين من جميع النواحي، ولكن تحتاج هذه الجهود تدعيمًا من قبل المؤسسات والأجسام الحكومية التي من شأنها رسم الخطة الوطنية للتمكين والتي نأمل أن تأخذ الحيز في جدول أعمال الوزارات لا سيما وزارة المرأة.
- العلاقة ما بين المؤسسات علاقة تنافسية وليست تكاملية .
- هناك تداخل في البرامج .
- ما زالت قضايا النساء تمثل اهتمام المنظمات النسوية، في حين أن معظم المنظمات المختلطة سواء التنموية أو الحقوقية تعمل على قضايا النساء بطريقة شكلية وهذا ما نستنتجه عندما ندعو هذه المؤسسات لمشاركتنا في حملة معينة مثل حملة الكوتا، أو قضايا النساء والتشريع، أو حتى بالاهتمام بحضور الندوات والمؤتمرات الخاصة بنقاش قضايا النساء.

ما نستنتجه بأن المنظمات المختلطة ما زالت وحتى عند التقييم تقيم دور الحركة النسوية وليس دورها على اعتبار أن قضايا النساء خاصة بالنساء، وهذا محك أساسي، في الوقت الذي تجلد فيه المنظمات النسوية ذاتها بعيداً عن تحميل الطرف الآخر المسؤولية تجاه ما يحصل.

وعليه فقد تم تحديد المعوقات تجاه تمكين النساء كما يلي:

- معوقات مالية مصدرها جميعا الاعتماد على التمويل الخارجي غير المنتظم .
- عدم دخول الرجال معترك العمل على تمكين النساء بشكل حقيقي، مما يجعل النساء تواجه المجتمع وتوجهاته الدونية تجاه المرأة بشكل وحيد .
- نظرة المجتمع للمنظمات النسوية، وعدم أخذها بالجدية الكافية .
- الهجوم السياسي المضاد تجاه قضايا النساء، وتكفير النسويات والفكر النسوي والمنظمات النسوية .

- الوضع السياسي والإغلاقات المتكررة للمناطق مما حد من حركة كادر المنظمات الأهلية، وزاد من مصاريف التنقل ومخاطرها .
- الموقف غير المساند من قبل عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي، وانصياعهم للخطاب التقليدي الدوني تجاه النساء .
- الوضع السياسي يؤجل قضايا النساء في كل مرة بدعوى أنها تمثل قضايا ثانوية.
- نظرة المجتمع للشابات اللواتي يترددن على البرامج الثقافية والاجتماعية المختلفة .
- نظرة المرأة لنفسها كنتيجة للتربية المجتمعية وعدم ثقتها بذاتها وإمكاناتها .
- الظروف الاجتماعية التي تمر بها الناشطات كنتيجة للنظام الأبوي .

خاتمة : التوصيات

أخيرا نبرز بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية دور المنظمات الأهلية في تمكين النساء الفلسطينيات مشيرة بأن بعض هذه التوصيات برزت أثناء المقابلات وبعضها برز كنتيجة لتحليل المعطيات :

١- ضرورة اهتمام المنظمات الأهلية الفلسطينية في بلورة مفهوم واضح للتمكين من خلال فتح جدل واسع حول الموضوع وربطه بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، نوصي بأن تهتم بها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية كإطار تنسيقي ما بين هذه المنظمات.

٢- تفعيل التنسيق ما بين المنظمات النسوية أولاً: بهدف وضع خطة عمل واضحة تهدف إلى إدماج المنظمات الأهلية الأخرى بقضايا تمكين النساء

٣- إيجاد جسم تنسيقي ما بين المنظمات المهتمة يختص بقضايا تمكين النساء، ويتم من خلاله تبادل التجربة ورسم الأدوار التكاملية.

٤- تمكين المنظمات الأهلية لنفسها أولا من خلال تمكين مفاهيمها واستراتيجيات عملها، ومؤشراتها بما يضمن وضع قضايا تمكين النساء ضمن أهدافها الاستراتيجية

٥- تفعيل التنسيق داخل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية باتجاه تحديد أولويات العمل الأهلي، والتفاوض المشترك مع الجهات الممولة بما يضمن التمويل باتجاه الأولويات الموضوعة وليس المفروضة.

المراجـع:

١ - عبد الهادي، عزت، والنحاس زكريا، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، آذار ٢٠٠٢ .

٢ - دراغمة، عزت، الحركة النسائية في فلسطين، مكتب ضياء للدراسات، القدس، آيار ١٩٩١ .

٣ - دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله ١٩٩٣.

٤ - دليل المنظمات الأهلية الفلسطينية، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله ٢٠٠٠ .

٥ - تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩ .

٦ - تمكين المرأة : بين النظرية والتطبيق، ورقة عمل مقدمة من برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت إلى وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، رام الله ٢٠٠٤ .

دولة قطر

د. فاطمة علي الكبيسي

مقدمة

لم يعد عمل المنظمات الأهلية في المجتمع يقتصر على الجانب الخيري والرعائي وإنما أصبح يعول على هذه المنظمات باعتبارها أحد تنظيمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في الإسهام كقطاع مستقل في تنمية المجتمعات ، من خلال مساهمتها في إحداث التغيرات في البنية الاجتماعية التى تهدف أساسًا إلى تمكين المجتمع من التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع ، وينبع ذلك من أهداف وغايات المجتمع المدني الذي يسعى إلى إشباع الحاجات وترشيد استغلال الموارد المتاحة ، واستثمار الموارد البشرية استثماراً إيجابيًا من خلال التعليم والتدريب والتمكين ، وإتاحة الفرصة لتحقيق الذات مما يترتب عليه زيادة الإنتاج والارتقاء به وتحسين الجودة .

تزايد وعي المنظمات الأهلية بذاتها ودورها .

ويعود هذا التغير في دور المنظمات الأهلية إلى متغيرات عديدة محلية وإقليمية وعالمية أثرت على أدوار وفاعليات المجتمع المدني في غالبية الدول العربية الخليجية، وهذا التأثير قد أسهم في وعي المؤسسات الأهلية بذاتها ، وظهور ملامح تغيير كانت له دعوات مبكرة من قبل المتخصصين والباحثين للقضاء على التحديات التى واجهت عملية التنمية الشاملة في دول الخليج العربية تتطلب (كما ذكر باقي النجار في دراسته المبكرة للعمل الاجتماعي التطوعي) تحولاً في توجيهات العمل الاجتماعي التطوعي ومسار أنشطته في سبيل تأكيد الدور الإنمائي لهذا العمل بحيث يصبح أداة فعالة من أدوات التنمية .

وعلى الرغم من أن هذا التغير في اتجاهات عمل المنظمات الأهلية في دولة قطر الذي أخذ منحى فلسفة جديدة للعمل الأهلي القائم على تعزيز تمكين الفئات المهمشة في المجتمع كالنساء والفقراء . إلا أنها مازالت في بداية الطريق في هذا المجال وأمامها العمل الكثير لتحقيق احتياجات المرأة في مجالات التمكين المتعددة .

أولاً : الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة في المنظمات الأهلية

فرع نسائي في جمعية الهلال الأحمر القطري عام ١٩٨٢ .

لقد ظهر أول تنظيم أهلي في المجتمع القطري سنة ١٩٧٦ عندما أشهرت أول جمعية أهلية ، وهي : الجمعية القطرية لرعاية وتأهيل المعاقين والتى حلت فيما بعد لتصبح فرعًا من فروع جمعية الهلال الأحمر القطري تحت مسمى نادى الهلال للمعاقين وقد تأسست جمعية الهلال الأحمر القطري في مارس ١٩٧٨ .

والتي تم الاعتراف بها دوليًا عام ١٩٨١ . وفتحت جمعية الهلال الأحمر القطري فرعًا خاصًا يسمح للمرأة بممارسة العمل التطوعي ، وهو الفرع النسائي للهلال الأحمر عام ١٩٨٢ م . ويعتبر هذا الفرع أول تنظيم أهلي نسائي في دولة قطر ، وقد تغير فيما بعد مسمى هذا الفرع إلى إدارة التنمية الاجتماعية .

وظلت ممارسة المرأة للعمل التطوعي في المجتمع القطري بصورته المنظمة لاتعرف سوى الفرع المنبثق من الهلال الأحمر القطري ، وذلك في فتره الثمانينيات إلا أن فترة التسعينيات نلاحظ زيادة في أعداد الجمعيات وظهور أنماط جديدة لم يعرفها المجتمع القطري من قبل ، ويعود ذلك إلى التغير والانفتاح الذي حدث في المجتمع القطري في مجالاته المختلفة السياسية والاجتماعية ، الأمر الذي انعكس على القطاع الأهلي في المجتمع القطري بالإضافة إلى التغيرات التى اجتاحت القطاع الأهلي بصفة عامة مؤخراً فقد نمت حجم منظماته وتنوعت أنماطه .

ساهمت المرأة القطرية في المنظمات الأهلية بأنماطها الجديدة ذات المجالات المتعددة ، وذلك في ضوء ثقافة المجتمع القطري التى تحد من الاختلاط .

ولم تكن المرأة في المجتمع القطري بعيدة عن الإسهام في القطاع الأهلي في المجتمع، فقد ساهمت المرأة القطرية في المنظمات الأهلية بأنماطها الجديدة ذات المجالات المتعددة، وذلك في ضوء ثقافة المجتمع القطري التى تحد من الاختلاط، ولذا فإن هذه المنظمات الأهلية حرصت على أن يكون لها الفروع الخاصة بالنساء تستطيع المرأة من خلاله أن تمارس نشاطها التطوعي ، وغالباً ما تقدم هذه الفروع خدماتها للنساء والأطفال .

ولمشاركة المرأة في المنظمات الأهلية في المجتمع القطري أهمية كبيرة حيث يقع عبء العمل التطوعي في هذه المنظمات على كاهل النساء ، ولعل من أبرز المنظمات الأهلية التى يبرز فيها العنصر النسائي .. دار الإنماء الاجتماعي .

وأيضًا الجمعيات التى تهتم بالوعي والإرشاد الصحي ، وهما الجمعية القطرية لمكافحة السرطان والجمعية القطرية لمرضى السكري .

وتعتمد هذه المنظمات في غالبية أعمالها على الكادر النسائي سواء كان التطوعي أو المنتدب .

ثانيًا : وضع المرأة في التنظيمات الأهلية

لا يوجد في دولة قطر تنظيم أهلي نسائي وإنما يتضح دور المرأة في القطاع الأهلي من خلال عملها في الفروع النسائية للتنظيمات الأهلية ، ويبرز دور المرأة في أنماط بعينها ، تعد دار الإنماء الاجتماعي خير نموذج لإسهام المرأة في المجال الأهلي حيث تعود فكرة إنشاء تلك الدار حينما كانت هناك بادرة من ست سيدات من رائدات العمل التطوعي في المجتمع القطري ، كما أن مجلس إدارتها يتكون من ٩ سيدات من الشخصيات العامة يقوم العمل في الدار على الكادر البشري من الإناث .

ويتضح إسهام المرأة في المنظمات الأهلية في مجال الأسرة والطفل بشكل خاص حيث تبرز أنشطة المنظمات الأهلية في مجال الأسرة والطفل في الفروع النسائية .

ويظهر دور المرأة القيادي في بعض التنظيمات الأهلية ، ومن خلال عضويتها في مجالس إدارة التنظيمات الأهلية ، ويوضح لنا الجدول التالي :-

وضع المرأة في المراكز القيادية في التنظيمات الأهلية

اسم الجمعية	رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة
جمعية الهلال الأحمر	١	٢
دار الإنماء الاجتماعي	١	٧
جمعية مرضى السكري	-	٣
جمعية مكافحة مرضى السرطان	-	-
جمعية قطر الخيرية	-	-
جمعية عيد بن محمد	-	-

الاهتمام بقضايا المرأة يرتبط بتواجد نساء في المراكز القيادية .

يتضح لنا بأن للمرأة دوراً قيادياً ، ونسبة كبيرة تمثل في مجلس الإدارة لدى دار الإنماء الاجتماعي؛ حيث يتكون مجلس إدارتها من ٨ سيدات ورجلين ، وترأس المجلس السيدة / منيرة بنت ناصر المسند . كذلك في جمعية الهلال الأحمر القطري يبلغ أعضاء مجلس الإدارة من السيدات ثلاث ، وترأس المجلس الشيخة عائشة بنت خليفة آل ثاني، كما أن للمرأة دوراً في مجلس إدارة الصحيفة القطرية لمرضى السكري؛ حيث يوجد اثنان من أعضاء مجلس الإدارة من السيدات . كما ظلت السيدة لولوة العبيدلي مديراً تنفيذياً للجمعية فترة طويلة وتنحت مؤخراً عن هذا المنصب .

وتقل نسبة مساهمة المرأة في المراكز القيادية في التنظيمات الأهلية الأخرى إلا أنه عادة ما يكون رئيس الفرع النسائي امرأة .

وينعكس مجال اهتمام التنظيمات الأهلية بقضايا المرأة حسب وجود المرأة في المراكز القيادية ، ولعل تفرد دار الإنماء الاجتماعي بكثير من الأنشطة الموجهة التى تخدم المرأة يوضح هذه المعادلة فلقد قدمت دار الإنماء الاجتماعي العديد من الأنشطة ذات الفعالية لخدمة المرأة " (سنوضح ذلك تفصيلاً في العنصر الخاص بعرض النماذج الناجحة في مجال تمكين المرأة) .

وتقوم الفروع النسائية المنبثقة من التنظيمات الأهلية في المجتمع القطري بتقديم خدماتها وأنشطها إلا أن طبيعة هذه الأنشطة والخدمات لا تخرج عن سياسة التنظيم التى عادة ما تهتم بتقديم خدمات آمنة للفئات المحتاجة في المجتمع لذا فإن الانشغال بقضايا المرأة قد لا تأخذ حيزاً في مجال اهتمام هذا النوع من التنظيمات الأهلية .

إلا أن المرأة تبرز في التنظيمات الأهلية من خلال عملها كمتطوعة في الفرع النسائي حيث تقوم المتطوعات بتنفيذ الأنشطة التى تقدمها الفروع ، وعادة ما تكون موجهة للسيدات أو الأطفال في المجتمع إلا أنه - غالباً - ما تكون هذه الأنشطة ذات نمط تقليدي كالقيام بالأطباق الخيرية ، أو تنظيم الاحتفالات أو العمل على جمع التبرعات .

ثالثا : مجال تمكين المرأة في أنشطة المنظمات الأهلية

تتداخل في مجالات المنظمات الأهلية في المجتمع المهتمة بمجال تمكين المرأة تتدخل مجالات المنظمات الأهلية في المجتمع القطري إلا أنه يمكننا أن نوزع هذه المنظمات على محورين أساسيين وهما :

أولاً : جمعيات توعية وإرشاد وتضم :

- دار الإنماء الاجتماعي .
- الجمعية القطرية لمرضى السكري .
- الجمعية القطرية لمكافحة السرطان .

التوجه إلى الأسرة ككل .

ثانياً : جمعيات خيرية وتضم :

- الهلال الأحمر القطري .
- جمعية قطر الخيرية .
- مؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية .

جمعيات توعية وإرشاد

أ- دار الإنماء الاجتماعي :

تم تأسيس الدار في عام ١٩٩٦م من قبل مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ، وتهتم دار الإنماء الاجتماعي بالتوعية والإرشاد الاجتماعي الذي يتم توجيهه نحو الأسرة من أجل بناء أسرة مستقرة تعتمد على نفسها ذاتيًا ، وتساهم في تطوير المجتمع .

وتهدف الدار إلى :

- تعزيز دور الأسرة في المجتمع والمحافظة على تماسكها ، واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي .
- رفع المستوى الاقتصادي للأسرة ذات الدخل المتدني ، وتمكينها من الاعتماد على ذاتها من خلال تنمية طاقات أفرادها ، وذلك بتدريبهم وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل.
- تمكين المرأة اقتصادياً ، وتعزيز دورها في المجتمع .
- رصد الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وإجراء الدراسات العلمية حولها وتقديم المقترحات بشأنها ومحاولة إشراك صانعي القرارات في معالجتها .
- المحافظة على الموروث الشعبي التقليدي وإحياء وتطوير الحرف اليدوية التى لايزال المجتمع بحاجة لها .
- الاهتمام بالأمومة والطفولة .

وتقدم دار الإنماء الاجتماعي العديد من الأنشطة تستهدف من خلالها تمكين المرأة ، وذلك من خلال البرامج والدورات التدريبية والمشاريع الإنتاجية المختلفة ، وذلك يتركز في مجال التمكين الاقتصادي .

أما أنشطة الدار في مجال التمكين الاجتماعي فإنها تتضح من خلال الخدمات التى تقدمها وحدة الخدمة الاجتماعية من خدمات تعليمية للتعليم الأساسي أو الجامعي والخدمات الصحية العلاجية ، والخدمات الاستشارية المتعلقة بتقديم خدمات استشارية للمشكلات الأسرية بأنواعها المختلفة .

ويظهر التمكين القانوني من خلال اهتمامها بدراسة مشروع قانون الأحوال الشخصية ، وعمل ندوة جماهيرية حول هذا الموضوع .

ب- الجمعية القطرية لمرضى السكري :

أنشطة ذات طابع صحي تتوجه إلى توعية النساء .

أنشئت الجمعية القطرية لمرضى السكري عام ١٩٩٥م ، بهدف التوعية والإرشاد الصحي ، وذلك بالاهتمام بمرضى السكري وأسرهم والعمل على مساعدتهم لفهم حقيقة المرض وطرق التعايش معه لضمان حياة طبيعية ومنتجة .

ومن أهداف الجمعية القطرية لمرضى السكري :

- توفير المعلومات المفيدة والحديثة التى من شأنها مساعدة المريض على فهم حقيقة المرض وسبل التأقلم معه والالتزام بالعلاج وإرشادات الفريق الصحي .
- توعية الجماهير والفئات المعرضة للإصابة بخطورة المرض وطرق الوقاية منه وحثهم على اتباع نمط حياة سليم يقيهم أمراض العصر المختلفة .
- ومن أنشطة الجمعية القطرية لمرضى السكري في مجال تمكين المرأة تتركز في مجال التمكين الاجتماعي من خلال الأنشطة ذات الطابع الصحي، وذلك بالقيام بالدورات الصحية التى تحث الجمعية على الاهتمام بالصحة عامة والتركيز على الوقاية من مرض السكر ، كما تقدم الجمعية خدمات خاصة للمرأة من خلال توعية الحوامل و أمهات الأطفال المصابين بالسكر .

ويقدم المركز التعليمي لمرضى السكري التابع للفرع النسائي للجمعية دوراً في تقديم الخدمات الصحية والتثقيفية لمرضي السكري كالرعاية الذاتية والتنظيم الغذائي .

ج- جمعية مكافحة مرض السرطان :

تأسست الجمعية القطرية لمكافحة السرطان عام ١٩٩٧ ، وتسعى الجمعية القطرية لمكافحة السرطان إلى بث الوعي العام بين أفراد المجتمع عن مرض السرطان وأسبابه وأعراضه وطرق الوقاية منه والاكتشاف والتشخيص المبكر للإصابة بالمرض .

ومن أهداف الجمعية :

- تقديم المشروعات بشأن السياسة الصحية ، وبرنامج وطني شامل لمكافحة المرض .

- تحديد حجم مشكلة مرض السرطان في المجتمع القطري .
- تقديم التوصيات وتقديم الخطط لمكافحة المرض .
- الإعلام والتوعية الشاملة .
- مساعدة مرضى السرطان المحتاجين .

وتظهر أنشطة هذه الجمعية في مجال تمكين المرأة من خلال أنشطتها الصحية والتوعوية التى تقدمها؛ حيث تقوم الجمعية سنويًا بورش عمل عن الفحص الذاتي عن سرطان الثدي وعمل حملات توعية للجمهور عن الكشف المبكر لسرطان الثدي ، وعمل حملات خاصة للمدارس والجامعات وإقامة المحاضرات لتوعية المرأة بأنواع السرطان التى من الممكن أن تتعرض لها ، كما نظمت الجمعية مسيرة تثقيفية توعوية عن مكافحة مرض سرطان الثدي على الكورنيش ، وقد ضمت هذه المسيرة نساء تعافين من هذا المرض وذلك في ٩ / ١٠ / ٢٠٠٤ م .

تقدم جمعية الهلال الأحمر القطري عدة أنشطة موجهة للمرأة بشكل خاص تهدف من خلالها تمكينها ، وذلك من خلال البرامج والمشاريع التنموية .

جمعيات خيرية :

أ- جمعية الهلال الأحمر :

تأسست جمعية الهلال الأحمر القطري سنة ١٩٧٨ م كهيئة خيرية تطوعية تم الاعتراف بها عام ١٩٨١، من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف ، إذ انضمت إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام نفسه .

وتعتبر جمعية الهلال الأحمر القطري جمعية إنسانية تتبع مبادئ حركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر ، التى تتمثل في المبادئ التالية :

الإنسانية ، عدم الانحياز ، الحياد ، الاستقلال ، الخدمات التطوعية (الصفة المجانية) الطابع الوحدوي ، العالمية .

وتهدف الجمعية إلى تخفيف حدة المصائب والآلام البشرية دون تمييز أو تفرقة في المعاملة ، والمساهمة في الخدمات الاجتماعية والإنسانية . بما يتفق ورسالة الهلال الأحمر ونشر أغراضه ومبادئه .

وتقدم جمعية الهلال الأحمر القطري عدة أنشطة موجهة للمرأة بشكل خاص تهدف من خلالها تمكينها ، وذلك من خلال البرامج والمشاريع التنموية، ويتمثل ذلك في مشروع معمل الأغذية الذي يهدف إلى تدريب المرأة على مهارة إنتاج المواد الغذائية ويقوم بترويج منتجات هذه المشاريع لرفع المستوى الاقتصادي للمرأة .

كذلك مشروع المركز التدريبي الذي يتولى تدريب المرأة على الحاسوب وأعمال السكرتارية لتأهيلها لسوق العمل ، وأيضًا خدمات التثقيف الصحي من خلال دورات الإسعاف الأولى .

ب – جمعية قطر الخيرية :

بدأت جمعية قطر الخيرية في مجال الإغاثة وكفالة الأيتام منذ مطلع عام ١٩٨٠ بمبادرة من بعض الشباب القطري وبدعم من المحسنين تحت اسم لجنة قطر لمشروع كافل اليتيم ، ثم توسعت أعمالها ونشاطاتها الخيرية فقررت جمعيتها العمومية تغيير اسمها لتصبح (جمعية قطر الخيرية) عام ١٩٩٤م.

وتهدف الجمعية إلى مد يد العون ومساعدة المحتاجين في الحالات التالية :

دعم النساء المعيلات لأسر من خلال معونات مادية وتدريب وتأهيل .

- كفالة الأيتام ورعايتهم ماديًا واجتماعيًا وثقافيًا.
- رعاية الأرامل بما يعينهم على مواجهة أعباء الحياة ومشاكلها.
- تقديم يد العون والرعاية الصحية لأسر الأيتام المتضررين من الجفاف والمجالات والكوارث المفاجئة.
- العمل على إنشاء المدارس والمساجد ومراكز تحفيظ القرآن للأيتام؛ حيث الحاجة إليها.
- التعاون مع الجمعيات الخيرية التي تتفق مع أهداف الجمعية.
- كفالة الأسر المحتاجة التي تعول أيتامًا.
- جمع إفطار الصائم وزكاة الفطر والأضاحي.

ولقد قدمت الجمعية أنشطة عديدة في مجال تمكين المرأة منها افتتاح مشغل الخياطة لتعليم الأسر المتعففة عام ١٩٩٦ ، كما يقيم الفرع النسائي أطباقًا خيرية.

وقامت الجمعية بدفع الرسوم الدراسية لعدد ٢٥ طالبًا وطالبة بجامعة قطر. كما قامت بإنشاء ملتقى الفتيات يهدف من خلالها إعداد قيادات نسائية من خلال دورات متخصصة في هذا المجال. وتقدم جمعية قطر الخيرية دورات في الكمبيوتر ، ودورات في محو الأمية.

ج– مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية.

بمبادرة أهلية أنشئت مؤسسة الشيخ عيد محمد آل ثاني ، كجمعية خيرية عام ١٩٩٥م. ومن أهداف هذه الجمعية :

- مساعدة الفقراء والمحتاجين داخل قطر وتقديم يد العون للمرضى وعلاجهم.
- المساهمة في رفع المعاناة عن بعض الأسر القطرية الفقيرة.
- الإسهام في تحقيق التكافل الاجتماعي داخل المجتمع القطري.
- التعاون والتنسيق مع الجمعيات الخيرية داخل قطر وخارجها للعمل على تحقيق أهداف الجمعية.
- تقديم الخدمات الإنسانية والخيرية والإغاثة الصحية للمنكوبين والمحتاجين.
- بناء المدارس والمساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم ، وإقامة المشاريع الخيرية والمستشفيات والمراكز الصحية.

- رعاية الفقراء من الأرامل والأيتام وكفالتهم ماديًا واجتماعيًا وثقافيًا.
- تلقي الإعانات والوصايا والهبات وتوزيعها على مستحقيها.

تظهر أنشطة مؤسسة عيد بن محمد الخيرية الموجهة للمرأة من خلال الفرع النسائي ، والذي تتمثل أنشطته في البرامج الموسمية كالمراكز الصيفية. والأطباق الخيرية وجمع التبرعات.

فرع نسائي نشاطه موسمي .

وقد قدمت مؤسسة عيد بن محمد الخيرية إسهاما في مجال أنشطة المرأة من خلال اهتمامها بتنمية المهارات لدى المرأة وتشجيعها على الإنتاج والاكتفاء الذاتي من خلال برامج متخصصة كالدورات الفنية والمعارض التي تسود عملها؛ حيث أقيمت عدة دورات كالرسم على الحرير والزجاج والفخار وأقيمت عدة معارض ، ابتدأت منذ عام ١٩٩٨ بالمعرض الفني الأول (مواهب) المعرض الفني الثاني (زوايا وأركان) عام ١٩٩٩م ، ثم أقيم المعرض الثالث (مواهب ٢٠٠٠) عام ٢٠٠٠م ، والمعرض الفني الرابع والذي أقيم تحت مسمى لمسات ناعمة عام ٢٠٠٣م.

جدول يوضح مجالات وأنشطة التمكين لدى التنظيمات الأهلية

الجمعية	مجالات التمكين	نوعية النشاط
دار الإنماء الاجتماعي	تمكين اقتصادي تمكين اجتماعي تمكين قانوني	- برامج ودورات تدريبية. - مشاريع إنتاجية. - خدمات تعليمية. - خدمات علاجية. - خدمات استشارية. - مشروع دراسة الأحوال الشخصية.
الجمعية القطرية لمرضى السكري	تمكين اجتماعي	- دورات صحية. - خدمات صحية للمرأة. - خدمات تثقيفية.
جمعية مكافحة مرض السرطان	تمكين اجتماعي	- ورش عمل للفحص الذاتي عن سرطان الثدي. - محاضرات لتوعية المرأة بأمراض السرطان.
جمعية الهلال الأحمر القطري	تمكين اقتصادي تمكين اجتماعي	- مشاريع إنتاجية . - دورات تدريبية. - خدمات التثقيف الصحي. - دورات الإسعاف الاولي.
جمعية قطر الخيرية	تمكين اقتصادي تمكين اجتماعي تمكين سياسي	- مشغل الخياطة للأسر المنتفعة. - الأطباق الخيرية. - دورات تدريبية في الكمبيوتر. - دفع الرسوم لطالبات في الجامعة. - برامج محو الأمية. - حلق قيادات نسائية في ملتقى الفتيات.
مؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية	تمكين اقتصادي	- أطباق خيرية. - القيام بالمعارض الفنية.

رابعًا . الصعوبات التي تواجه الجمعيات في مجال تمكين المرأة

يمكننا حصر الصعوبات التي قد تواجه المنظمات الأهلية في مجال تمكين المرأة في النقاط التالية :

١ - القيود الاجتماعية والثقافية التي يفرضها المجتمع القطري على المرأة كتقييد حركة المرأة ومنعها من الاختلاط.

٢ - عدم توافر الموارد المالية الكافية التي توظف لتمويل مجال تمكين المرأة في الجمعيات الأهلية .

٣ - عدم وعي المنظمات الأهلية في المجتمع القطري بأهمية الجانب التمكيني في برامجها ، وتقتصر على تقديم برامجها بصورة تقليدية يغلب عليها الجانب الرعائي.

عدم وعي المنظمات الأهلية في المجتمع القطري بأهمية الجانب التمكيني في برامجها، وتقتصر على تقديم برامجها بصورة تقليدية يغلب عليها الجانب الرعائي .

٤ - توجد بعض العقبات القانونية الخاصة بقانون الجمعيات الأهلية التي تمنع هذه الجمعيات من ممارسة النشاط السياسي الأمر الذي يقلل من اهتمامها بهذا الجانب وبالتالي تقل أنشطتها في مجال التمكين السياسي.

٥ - ظلت المرأة القطرية بعيدة عن المراكز القيادية في التنظيمات الأهلية والحكومية فترة من الزمن نظرًا للفكرة العامة حول وضع المرأة في المجتمع ، إلا أنه مؤخرًا أخذت المرأة القطرية وضعها في المراكز القيادية في المؤسسات والتنظيمات المختلفة في المجتمع ومن ضمنها التنظيمات الأهلية إلا أن تمثيلها في هذه الجمعيات يختلف حسب طبيعة الجمعية؛ حيث نجد أن المرأة يبرز دورها القيادي في التنظيمات الأهلية ذات الطابع التنموي والإنساني ويقل دورها القيادي في التنظيمات الخيرية ذات الاتجاه الديني. ويعود ذلك إلى الفلسفة التي تتبعها هذه الجمعيات.

خامسًا : العلاقة بين التنظيمات الأهلية والحكومات في مجال تمكين المرأة

تتعاون التنظيمات الأهلية مع بعض المؤسسات الحكومية في مجال تمكين المرأة في المجتمع القطري ، ومن أهم المؤسسات الحكومية التي تشترك مع التنظيمات الأهلية هي :

المجلس الأعلى لشؤون الأسرة :

تم إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام ١٩٩٨ بناء على القرار الأميري رقم (٥٣) ، ويأخذ موضوع المرأة اهتمامًا في ضوء الأهداف المنشودة من إنشاء المجلس كحث المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية ، والعمل على تحسين أوضا ع المرأة

العاملة والتنسيق بين الأنشطة التي تمارسها الجمعيات النسائية في الدولة والمنظمات الإقليمية والدولة . ويوجد لدى المجلس لجنة استشارية مختصة بشؤون المرأة ، وكذلك إدارة خاصة بالمرأة . ويعد المجلس الأعلى لشؤون الأسرة من أكثر المؤسسات الرسمية ذات الصلة بكل الجمعيات الأهلية في الدولة ، ويعمل على تعزيز دورها في مجال عمله والتي تشمل الأسرة والمرأة والطفل والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ويتضح هذا الاهتمام من خلال :

شراكة الجمعيات مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة .

- مشاركة ممثلين عن هذه الجمعيات في اللجان الاستشارية التي يشكلها المجلس لدراسة بعض الموضوعات ذات العلاقة بمجال عمل هذه الجمعيات .
- يساهم المجلس في تنمية قدرات العاملين في الجمعيات الأهلية من خلال المشاركة في البرامج التدريبية وورش العمل التي ينظمها المجلس .
- دعوة الجمعيات للمشاركة في المؤتمرات والندوات التي يقيمها المجلس .
- مشاركة أعضاء من هذه الجمعيات في الوفود التي يشكلها المجلس للمشاركة في بعض المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمجال عمل هذه الجمعيات .

وفي مجال التعاون بين المجلس والجمعيات في مجال تمكين المرأة يتم الآتي :

التدريب على النوع الاجتماعي .

١- مشاركة ممثلين عن بعض الجمعيات في فِرق العمل التي نفذت الدراسة التشخيصية لأوضاع المرأة القطرية في جميع المجالات (حسب محاور منهاج عمل بيجين) ، والتي شكلت أحد أهم مراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة القطرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة (اليونيفم) .

٢- اختيار وتدريب عناصر من هذه الجمعيات لكي يكونوا وسيلة اتصال بين جمعياتهم والمجلس في مجال متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة .

٣- تدريب عناصر هذه الجمعيات في مجال النوع الاجتماعي في ورش عمل نفذت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة (اليونيفم) في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة .

٤- مشاركة أعضاء من الجمعيات الأهلية ضمن وفود المجلس المشاركة في بعض المؤتمرات المعينة بالمرأة على المستوى الإقليمي والعربي أو تمويل مشاركتها في المؤتمرات المعنية بالمرأة خاصة في المنظمات غير الحكومية .

٥- دعوة الجمعيات الأهلية للمشاركة في الندوات التي ينظمها المجلس في مجال المرأة .

٦- مشاركة ممثلين عن الجمعيات الأهلية في الدورات التدريبية التي ينظمها المجلس لبناء قدرات موظفيه وأعضاء لجانه التخصصية والعاملين في الجهات الحكومية والأهلية التي تعمل في مجالات عمل المجلس .

- صندوق الزكاة :

يعتبر صندوق الزكاة هيئة مستقلة تم إنشاؤها بناء على القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٢م وهي هيئة منوط بها القيام على فريضة الزكاة ، وذلك بتحصيلها وتوزيعها ونشر فقهها . وينبع اهتمام صندوق الزكاة بالمرأة باعتبارها فرداً من أفراد المجتمع ، قد تكون مستحقة للزكاة لتحملها بعض المسؤوليات أحياناً . ويمكن تحديد مجال اهتمام صندوق الزكاة بالمرأة من خلال ما يلي :

اهتمام صندوق الزكاة بشكل خاص بالنساء المعيلات لأسر .

١- يولي الصندوق أهمية خاصة للمطلقات المهجورات والأرامل ، ويقدم لهن المساعدة اللازمة حسب ظروف المرأة .

٢- يقدم الصندوق المساعدة لأسر السجناء والمرضى والمفقودين .

٣- الأُسر التي تعاني من مشاكل الإهمال أو عدم استقامة العائل يتعامل الصندوق بشأنها مع الأم .

٤- ينسق الصندوق بشأن المرأة مع الجمعيات والمنظمات الأهلية كدار الإنماء الاجتماعية ، ومركز الاستشارات العائلية ، وبعض المؤسسات الحكومية العلاقة كالشؤون الاجتماعية والمحاكم الشرعية .

والبيانات التالية توضح أنشطة صندوق الزكاة على أرض الواقع :

جدول يوضح عدد النساء المستفيدات من المساعدات الحالية (عينية ونقدية) من ١٩٩٧-٢٠٠٤

الأرامل	المطلقات	زوجات المسجونين
٣٤٠	٢٩٠	١١٥

جدول يوضح عدد الحالات التي تم تحويلها إلى المنظمات الأهلية .

اسم الجمعية	عدد الحالات
مركز الاستشارات العائلية والمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام	٢٣١٢

ويتم التنسيق مع المنظمات الأهلية من خلال :

- طلب المشورة الاجتماعية حسب ظروف الحالات أو الأسر .
- يقدم صندوق الزكاة المساعدات المالية ، ويتم تحويل الأيتام للمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام لتقديم الدعم غير المادي .

وهكذا يتضح لنا بأن هناك تعاونا يؤدي إلى تكامل في العمل ما بين المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية في مجال تمكين المرأة .

سادسًا : نماذج مضيئة للمنظمات الأهلية القطرية في مجال تمكين المرأة

نستعرض في هذا العنصر الإنجازات بصورة تفصيلية التي حققتها ثلاثة من أنشطة الجمعيات الأهلية في المجتمع القطري في مجال تمكين المرأة .

أولاً : إنجازات دار الإنماء الاجتماعية في مجال تمكين المرأة

تسعى دار الإنماء الاجتماعية إلى العمل على تنمية واستثمار القدرات البشرية ، عبر مجموعة من البرامج والخدمات التي تهدف إلى إيجاد بيئة إيجابية تساهم في تنمية المجتمع .

ومن الوسائل التي تستخدمها الدار لتحقيق أهدافها :

- التدريب والتأهيل في مجالات الحرف والمهن .
- إنشاء المشروعات الإنتاجية التنموية التي تساهم في توفير فرص العمل لمخرجات الأفراد لإنشاء مشروعات استثمارية خاصة بهم والمساهمة في إعدادهم وتأهيلهم .
- الترويج للعمل اليدوي والعمل المهني بين الفئات غير العاملة والسعي إلى استخدام التقنية الحديثة وتغيير النظرة الدونية تجاه هذا العمل .
- رصد الواقع الاجتماعي وإجراء الدراسات والبحوث في كل المجالات التنموية.
- إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية .
- المساهمة من خلال كل الوسائل الإعلامية في التوعية والتنوير والتثقيف .

تقدم دار الإنماء الاجتماعي إسهامًا لا يستهان به في مجال تمكين المرأة في المجتمع القطري ، وتتمثل إسهاماته في مجالات التمكين المختلفة ، وفيما يلي عرض لإنجازات دار الإنماء الاجتماعية في المجال التمكيني للمرأة .

أولاً : إسهامات دار الإنماء الاجتماعية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة:

يتضح دور الدار في مجال تمكين المرأة من خلال البرامج التدريبية والمشاريع الإنتاجية:

أ- البرامج التدريبية : تقوم الدار بعمل برامج تدريبية متناسبة مع مؤهلات النساء والفتيات في سن العمل من الأسر ذات الدخل المحدود والمتدني من ناحية ومتطلبات السوق المحلية من ناحية أخرى . وقد حققت الدار ذلك من خلال توفير دورات تدريبية في المجالات التالية :

١- الحرف وصناعة المعادن والحلي ، الصناعات الخزفية ، صناعة النسيج والسجاد .

٢- المهن (التصميم والحياكة والتفصيل ، تطوير الأزياء التراثية ، التطريز اليدوي والآلي) .

٣- الأعمال الفنية (من الرسم والتصميم ، الرسم على الحرير والطباعة فن المكرمة ، فن تشكيل الورق) .

٤- الفندقة والضيافة (فن الضيافة ، إدارة المقاصب ، إعداد الأطعمة)

٥- السكرتارية التنفيذية وإدارة المكاتب .

ب- المشروعات الإنتاجية :

لقد قامت الدار بعدة مشاريع إنتاجية تهدف من خلالها إلى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة وتفعيل دورها الإنتاجي في المجتمع ، ومن أهم المشروعات التي تتبناها الدار :

مصنع الشيخة هيا بنت ناصر للخياطة :

ظهر هذا المشروع في عام ١٩٩٨م ، ويهدف إلى توفير فرص العمل لخريجات وحدات التدريب في مجال الخياطة والتطريز والتأهيل من النساء والعائلات للأسر وللفتيات في سن العمل والإنتاج بهدف الارتقاء بقدراتهن وتحقيق الاستقرار المادي لأسرهن .

الشركة القطرية الكورية للحياكة :

تبلغ حصة الدار في هذا المشروع (٧٠ ٪) ، ويسير العمل في هذا المشروع الشركاء الكوريون في مجال حياكة الملابس من الخيوط الأكريليكية الصناعية ، باستخدام أحدث الآلات الصناعية .

مشروع السندالة :

يستوعب هذا المشروع خريجي وحدة صناعة المعادن، وقام هذا المشروع بالتعاون مع شركة الخليج كرافت المتخصصة في صناعة وتشكيل المعادن .

مطعم بلهمبار السياحي :

يقوم هذا المشروع بتوفير فرص عمل لخريجي وحدة الضيافة والأطعمة والتدريب العملي المستمر .. والمطعم مكرمة أميرية من أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يهدف إلى تقديم أطعمة شعبية وتقليدية ويوفر فرص عمل للنساء من الأرامل والمطلقات والمعيلات .

شركة الشقب 1 بيلا للتموين :

تم إنشاء هذه الشركة بالتعاون مع القطاع الخاص الوطني في مجال صناعة وتموين الأطعمة ، ويهدف هذا المشروع إلى تشغيل مخرجات وحدة إعداد الأطعمة والضيافة .

مشروع الأسرة العصرية :

يهدف المشروع إلى توظيف إمكانات وقدرات الأسر القطرية والمقيمة واستقلالها

تجارياً لرفع مستوى هذه الأسر الاقتصادي وتوفير مصدر رزق مستديم لهم من خلال تأهيل الأسر للمشاركة في المشروع وتوفير التوجيه الفني والإداري والمالي والترويجي لمنتجاتها . وتم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع عام ٢٠٠١م .

إسهام دار الإنماء الاجتماعي في مجال التمكين الاجتماعي

تعد إدارة الخدمة الاجتماعية الجهة التي تقوم بإسهام الدار في مجال التمكين الاجتماعي من خلال الخدمات التي تقدمها والتي تتمثل في :

١- تقديم خدمات صحية علاجية وذلك بتسهيل فرص العلاج .

٢- خدمات تعليمية ويشمل ذلك التعليم الأساسي والجامعي .

٣- خدمات وقائية وذلك عن طريق برامج التوعية كالمحاضرات والندوات .

٤- كما تقدم خدمات خاصة بالأم والطفل .

إسهام الدار في مجال التمكين القانوني

ويتضح ذلك من خلال أنشطة الدار في التوعية والتنوير لتنمية المجتمع ، وذلك من خلال المجال الإعلامي والمحاضرات والندوات والدورات التدريبية والدراسات التي تتبناها ، ومن أهم إسهامها في هذا المجال القيام بدراسة استطلاعية حول مشروع قانون الأحوال الشخصية ، كما ساهمت الدار في القيام بمناقشة جماهيرية ناجحة لمشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد .

وتتمثل مخرجات الدار في مجال تمكين المرأة في الجدول التالي :

مجال التمكين	الإنجاز	الأعداد المستفيدة
تمكين اقتصادي	الشركة القطرية الكورية للحياكة .	٢٤
	مصنع الشيخة . هيا بنت ناصر	٢٤
	المشاريع القائمة	٨
	وحدة الفنون (حالات قيد التدريب)	٣٨
	وحدة الخياطة (حالات قيد التدريب)	٢٢
	وحدة الضيافة وإعداد الأطعمة (حالات قيد التدريب)	٧
تمكين اجتماعي	مساعدات طبية	٦٣
	حالات التعليم الأساسية	٦١
	حالات التعليم الجامعية	٢١

ثانياً : إنجازات جمعية قطر الخيرية في مجال تمكين المرأة

تعد جمعية قطر الخيرية من الجمعيات الخيرية التي يتضح البُعد التمكيني الذي تتخذه فلسفة لعملها، وقد حظيت المرأة باهتمام في هذا الجانب التمكيني ، ويظهر ذلك في صور الأنشطة المقدمة للمرأة .

إسهام الجمعية في مجال التمكين الاقتصادي :

من أهم إسهامات جمعية قطر الخيرية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال وسيلتين أساسيتين :

الوسيلة الأولى : الرعاية الاجتماعية حيث تقدم الجمعية في هذا الإطار دعمًا مباشراً للمرأة يأخذ الطابع الإنساني ، وتعتمد في ذلك على مقومات التكامل الاجتماعي التي يتمتع بها المجتمع القطري .

الوسيلة الثانية : التنمية الاجتماعية وذلك من خلال حرص جمعية قطر الخيرية في هذا الإطار على تحقيق تنمية مستدامة ، وإلى دعم القدرات الاقتصادية والإنتاجية للمرأة مع التركيز على إحياء دور الاقتصاد الأسري باعتباره من أهم الإمكانات المتاحة في دعم القدرات الإنتاجية .

أهم إنجازات الجمعية في مجال التمكين الاقتصادي

المجال	الإنجازات
تمكين اقتصادي	- مساعدات مالية وفنية خاصة بدعم المرأة من أجل العناية بأطفالها . - مساعدة المرأة التي يوجد بين أفراد أسرتها شخص أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة . - إقامة مشغل للخياطة . - إقامة سوق خيري لتسويق منتجات الأسر . - تنظيم دورات تدريبية لمجموعة من الفتيات .

إسهامات الجمعية في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة :

يبرز إسهام جمعية قطر الخيرية في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة في مجال الصحة والتعليم بشكل خاص ، والذي يتضح في الجدول التالي :

أهم إنجازات الجمعية في مجال التمكين الاجتماعي

المجال	الإنجازات
تمكين اجتماعي	إنجاز عدة برامج تثقيفية موجهة للنساء في مجال التوعية الصحية تنفيذ برامج خاصة بمحو الأمية موجهة للنساء من خلال أربعة مراكز لمحو الأمية . تقديم منح دراسية لمجموعة من الطالبات من أسر فقيرة دعم مجموعة من المتفوقات لحثهن على الاستمرارية في حسن الأداء

إسهامات جمعية قطر في مجال التمكين السياسي :

يتضح دور جمعية قطر الخيرية في التمكين السياسي من خلال خلق جيل جديد من القيادات السياسية في إنجازها المتمثل في مشروع ملتقى الفتيات الذي يهدف إلى إعداد جيل من القيادات النسائية بتعهدهن بالتربية والتوجيه والتدريب منذ المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الجامعية .

إسهامات جمعية قطر في مجال التمكين القانوني :

يمكننا القول إن إنجاز الجمعية في هذا المجال يظهر في شكل مجموعة المحاضرات التثقيفية للنساء التي تدور حول محور المرأة حقوق وواجبات كي يتمثل في إنجاز خدمة الاستشارات العائلية في جمعية قطر الخيرية بالتعاون مع مجموعة من المتخصصين في هذا المجال .

ثالثا : إنجازات جمعية الهلال الأحمر القطري في مجال تمكين المرأة .

تعتبر جمعية الهلال الأحمر القطري أول جمعية مارست المرأة القطرية من خلالها نشاطها التطوعي ، لذا فإن مجال المرأة كان من ضمن أولويات العمل لدى الجمعية وقد أخذ مجال تمكين المرأة مؤخراً اهتمام القائمين على الجمعية من خلال طبيعة الأنشطة المقدمة للمرأة في المجتمع ومحاولة تمكينها واعتمادها على الذات بدلاً من استمرارية تلقي الإعانة ، ويمكن أن نستعرض إسهامات الهلال الأحمر في مجال تمكين المرأة بالشكل التالي .

إسهامات جمعية الهلال الأحمر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة .

تقدم جمعية الهلال الأحمر القطري عدة دورات تدريبية للمرأة تهدف إلى رفع قدرات المرأة من خلال الدورات التي تزودها بمهارات تفتح لها مجالات عمل متعددة، ومن أهم الدورات التدريبية التي تحرص الجمعية على القيام بها دورة في السكرتارية التنفيذية وتطبيقات الحاسب الآلي ، ويتم ذلك من خلال المركز التدريبي الذي أنشأته

الجمعية ، ويؤهل هذا المركز حوالي ١٤٥ ١مرأة سنوياً . كما تم إنشاء معمل الأغذية الذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة ومساهمتها في عملية الإنتاج والتنمية في المجتمع ، حيث يزود المعمل كل الجمعيات التعاونية وبعض المجمعات التجارية الأخرى ، ويشارك في العديد من الفعاليات والأنشطة والمعارض والتي تعرض فيها منتجات المعمل ، وقد خلق هذا المشروع ٢٥ فرصة عمل للسيدات ، وقدمت جمعية الهلال الأحمر مشروع أسهم من الجمعيات التعاونية لبعض الأسر المتفعة لتوفير مورد لمساعدتها وتقيم الهلال الأحمر أطباقًا خيرية لغرف منتجات وأعمال السيدات .

إسهامات جمعية الهلال الأحمر في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة:

يمكننا أن نلمس إسهام جمعية الهلال في مجال التمكين الاجتماعي من خلال المحاضرات التي تقدمها حول الفحص الدوري للمرأة ، ومن خلال الأنشطة التي يقدمها قسم التوعية الصحية للمرأة في المركز الطبي التدريبي في الجمعية ، كما يظهر أيضًا التمكين الاجتماعي في الخدمات والمساعدات التي تقدمها الجمعية للطلبة لمواصلة التعليم .

الخاتمـــة

إن العرض السابق لدور التنظيمات الأهلية في مجال تمكين المرأة في دولة قطر يبين لنا .. بأن مجال تمكين المرأة مرتبط بسياسة الدولة الانفتاحية من ناحية ، وبثقافة المجتمع من ناحية ثانية ومرتبط بالمرأة نفسها من ناحية ثالثة ورغبتها في تعزيز هذا التمكين . ولعل الإرصادات الحالية تبين لنا بأن مجال تمكين المرأة في التنظيمات الأهلية القطرية ، يتجه نحو مزيد من الاهتمام قياسًا بالفترة السابقة وبالعمر الزمني لهذه التنظيمات . ومن أهم مجالات التمكين التي حرصت عليها التنظيمات الأهلية للمرأة هو : الحصول لها على موارد وخدمات تمكنها في حياتها بصفة عامة من خلال تفعيل دورها الإنتاجي في الأنشطة الاقتصادية ، وذلك بتقديم مشاريع مولدة للدخل بالإضافة إلى إعدادها معرفيًا بإتاحة الفرصة لها في الالتحاق بالبرامج التدريبية . ولقد ظهرت مؤخراً تنظيمات أهلية جديدة تهتم بمجال المرأة ، ومن المتوقع أن يعول عليها توسيع اهتمام التنظيمات الأهلية في مجال تمكين المرأة .

المراجع :

١- أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، ط١ ، منظمة التحالف العربي لمشاركة المواطن ١٩٩٤.

٢- أماني قنديل ، تفعيل دور المؤسسات الأهلية المدنية في دول الخليج العربية ندوة واقع ومستقبل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ، أبريل ٢٠٠٠م .

٣- باقر النجار ، العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية ط١ ، البحرين ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ١٩٨٨ م .

٤- جهينة العيسى ، المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية ، ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر ، مايو ٢٠٠١م .

٥- طرفة الساده ، تاريخ العمل التطوعي بدولة قطر ، الدوحة ، د . ن ، ٢٠٠٠م .

٦- فاطمة الكبيسي ، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ٢٠٠٣م .

دولة الكويت

أ. سلمى ناصر العجمي

تقديم

لاشك أن قضية تمكين المرأة باعتبارها تمثل تحدياً أساسياً آخر تستهدفه التنمية الإنسانية نظراً للجهود التي تبذلها المرأة العربية ، لتفعيل أهداف التنمية التي تسعى إليها الشعوب العربية ، ولما لمشاركتها هذه من تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ولما كنا نعيش ألفية القرن الحادي والعشرين والتي برزت فيها المواثيق العالمية من حولنا لتطالبنا بإثارة الوعي بشتى وسائل الضغط لعدم تجاهل الشريحة الأكبر من النساء في عالمنا .

عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية ومباشرة الحقوق السياسية هي الشغل الشاغل للنساء .

وعلى الرغم من تواضع تحركاتنا.. كمحو الأمية على سبيل المثال لا الحصر ضمن قنوات التنمية ، إلا أن موضوع عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية ومباشرة الحقوق السياسية مما ينتج عنه تعطيل نصف بل أكثر من النصف في المجتمع من المشاركة في صنع القرار، على اعتبار أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور ، يعتبر الشغل الشاغل للأوساط النسائية والأوساط المثقفة في المجتمع .

أولاً : الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة في المنظمات الأهلية والسياق السياسي والاجتماعي لتطورها

بادئ ذي بدء عند الحديث عن مشاركة المرأة الكويتية في المنظمات الأهلية ، يجب الإشارة إلى الخصوصية التي تتمتع بها المرأة في المجتمع الكويتي ، وهي أن خطط التنمية بشكليها العام والخاص وبكل بجوانبها المتعددة، تقع على عاتق الدولة التي تتولى التخطيط ووضع الاستراتيجيات وتنفيذها والتمويل بشكل كامل .

بعد ظهور النفط انطلقت المرأة الكويتية للعمل العام .

لذلك فقد خرجت المرأة الكويتية بعد كفاح طويل مع الرجل جنباً إلى جنب في تنمية المجتمع، من خلال رعاية الأسرة والتكافل الاجتماعي البسيط في فترة ما قبل النفط .

وبعد ظهور النفط الذي كان بداية عصر النهضة والتطور انطلقت المرأة للعمل الاجتماعي والثقافي، وساهمت بدور فاعل من خلال الجمعيات النسائية واللجان النسائية والمنظمات الأهلية والنقابات العمالية واللجان التطوعية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي. بتنظيم عمليات التطوع في دورات التمريض والإسعافات وحملات التبرع والمساهمة في تنمية المجتمع من خلال دورات التدريب المهني والحرفي بقصد تأهيل المرأة وعقد دورات وورش عمل والاهتمام بالطفل والأسرة .

بل تجاوزت ذلك وهمت بالتحرك نحو إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية منذ عام ١٩٧٣ ، والذي خرج بأول عريضة تطالب بحقوق المرأة السياسية كالترشيح والانتخابات والوزارة وتوالت المطالبات حتى يومنا هذا .

بل لا نغفل دور المرأة الكويتية إبان الغزو الغاشم العراقي على دولة الكويت عام ١٩٩٠ – في الكفاح والمقاومة أسوة بالرجل – والتكافل الاجتماعي للمجتمع ، ودورها البيئي عند احتراق النفط، ففي كل مجال وعلى كل الأصعدة كانت هناك .

أول جمعية نسائية في الكويت تأسست عام ١٩٦٣ .

وكانت أول جمعية نسائية في الكويت هي: جمعية النهضة الأسرية والتي تترأسها الأستاذة/ نورية السداني، تأسست هذه الجمعية في ديسمبر عام ١٩٦٢ ، وأشهرت في ١٧ يناير ١٩٦٣ ، ومن أهدافها النهوض بالمرأة وتعريفها بحقوقها ، والمشاركة في المؤتمرات العربية وخدمة المرأة محليًا عن طريق الدورات التدريبية والمساهمة السياسية بالمطالبة بالحقوق السياسية والاهتمام الإعلامي بالأسرة والطفل ، ومنها كانت الانطلاقة الأولى لمسيرة المرأة الكويتية على المستوى الرسمي .

ثم تلتها بعد ذلك في أوائل السبعينيات الجمعية الثقافية النسائية ، وكانت مثل هذه الأهداف السابقة وتترأسها الأستاذة / لولوة القطامي .

الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية عام ١٩٩٤ .

ثم تلتها جمعية الرعاية الإسلامية عام ١٩٨٢ ، والرئيسة الفخرية لها الشيخة/ لطيفة الفهد السالم الصباح، تعمل الجمعية على تحقيق أهداف دينية وإعلامية واجتماعية وثقافية والمساهمة في نشر وتعميق المفاهيم الإسلامية في المجتمع لبناء الفرد المسلم والأسرة المسلمة ، وإنشاء دور للرعاية ومدارس وعيادات طبية ومستشفيات خيرية إسلامية في الكويت وخارجها ، سواء في العالم الإسلامي أو غير الإسلامي لتكون مركزًا لرعاية وتعليم من يستحق .

ثم جمعية بيادر السلام ، وهي تعمل لتحقيق أهداف دينية ، وتدريس القرآن ومدارس شرعية وحضانات ومنح دراسية للنساء الراغبات بحفظ القرآن وتجويده ، إضافة إلى النشاط الثقافي من خلال الندوات والمحاضرات الثقافية .

ثم تأسس عام ١٩٩٢ نادي الفتاة الرياضي وأشهر عام ١٩٩٤ ، ويهدف نادي الفتاة إلى تكوين الشخصية المتكاملة في كل النواحي الرياضية والاجتماعية والثقافية والترويحية – ونشر الوعي الرياضي وأهمية الرياضة ، واستثمار أوقات فراغ الفتيات والمشاركة في المناسبات الرياضية في الداخل والخارج .

واستكمالاً لمسيرة المرأة الكويتية على دروب العطاء وترسيخًا لدور المرأة الكويتية الصابرة والصامدة أثناء الغزو العراقي على الكويت ، ارتأت الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح ، دعم العمل التطوعي في الكويت وتوحيد الصفوف ولم شمل الجمعيات النسائية في اتحاد يطلق عليه (الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية) ، لاقت الدعوة القبول وتم إشهار الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية في ٢٥/٦/١٩٩٤ والذي يضم الجمعيات الثلاث:

– الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع .

- جمعية الرعاية الإسلامية .
- جمعية بيادر السلام .

بالتعاون مع نادي الفتاة .

واللجنة النسائية في جمعية الإصلاح الاجتماعي .

أهداف الاتحاد :

١- تمثيل الجمعيات النسائية في دولة الكويت وتحقيق التضامن بين الجمعيات النسائية الأعضاء والدفاع عن مصالحها .

٢- التنسيق بين الجمعيات النسائية الأعضاء في الاتحاد في المناسبات الوطنية والمحلية ، والتعبير باسم الجمعيات في كل المناسبات .

٣- العمل على توثيق الاتصالات بالاتحادات الخليجية والعربية والقارية والدولية .

٤- تمثيل الجمعيات النسائية الكويتية أمام كل المحافل الخليجية والعربية والقارية والدولية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقدها الهيئات المماثلة داخليًا وخارجيًا ، والحرص على إبراز الهوية الوطنية في التمثيل الخارجي .

٥- حل الخلافات التي قد تنشأ بين أعضائه أو بينهم وبين الجهات الأخرى .

٦- تبني الاتحاد - معنويًا- المشروعات الثقافية والاجتماعية والتربوية المقدمة من الجمعيات النسائية أعضاء الاتحاد وتنسيق البرامج والأنشطة التي تخدم وتنمي المرأة الكويتية في كل المجالات .

لجنة شؤون المرأة لجنة تابعة لمجلس الوزراء ولها حضور واسع في الداخل والخارج .

لجنة شؤون المرأة لجنة تابعة لمجلس الوزراء ، ولها حضور واسع في الداخل والخارج وتضم لجنة عليا تضم عدداً من الخبراء والأكاديميين والمستشارين والخبرات في البلاد .

ثانيًا : وضع المرأة في المنظمات الأهلية

- لقد كان لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير ولايزال في الحرص على وجود المرأة فيها ، سواء في الجمعيات المختلطة العضوية كجمعيات النفع العام والجمعيات المهنية والجمعيات التعاونية واللجان الثقافية ، والجمعيات النسائية واللجان النسائية التي تقتصر في عضويتها على النساء فقط ، فكانت تتأثر وتؤثر في كل حدث وحديث حولها وتتفاعل مع مشكلات المجتمع وتتصدي لها بالمشاركة مع كل شرائح المجتمع .
- وكان لها شأن ومساهمات نحو تحقيق التنمية في المجتمع، رغم أن الدولة لها الدور الأكبر ، حيث كان دور الدولة تنمويًا ورعائيًا من حيث "التعليم - الصحة - العمل التشريعات" .

- في كل هذه الجمعيات المهنية والنقابية كانت المرأة مشاركة ، وفي مجالس الإدارات وعضويتها وكذا في اللجان النسائية التي تخص المرأة في هذه الجمعيات للبحث في المشاكل المهنية التي تعاني منها المرأة ، كذلك المشاركة في المشاكل السياسية والأحداث والتفاعل معها .
- بلغ عدد الجمعيات النسائية التطوعية الكويتية خمس جمعيات تعمل جميعها في التنمية الاجتماعية والثقافية للمرأة .
- إلى جانب المهنية التي سبق ذكرها ، هناك الجمعيات التعاونية والتي تشارك المرأة عن طريق الانتخابات في اختيار أعضائها وتساهم في عرض وتسويق منتجاتها كتشجيع للمنتج الوطني .

بلغ عدد الجمعيات النسائية التطوعية الكويتية خمس جمعيات تعمل جميعها في التنمية الاجتماعية والثقافية للمرأة .

- كما تساهم المرأة مساهمة فعالة في جمعية الهلال الأحمر الكويتي، والذي يشهد له في عطائه وفاعليته داخل الكويت وخارجها في الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة عند حدوث الكوارث بتقديم المساعدات بشكل مستمر لكل دولة متضررة من خلال مساعدات مادية ومعنوية ، والإسعافات الأولية والتطبيب ، وللمرأة الشق الأكبر في هذه الجمعية من حيث العطاء والمشاركة في دورات الدفاع المدني والتي تعقد للمجتمع بكل شرائحه في حالة وجود أخطار تهدد الوطن .
- وهناك اللجنة النسائية المنبثقة من جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي لجنة ناشطة في مجال الوعي الثقافي الإسلامي، وفي مجال التعليم والطفل والأسرة ومساهمة في التنمية .
- ناهيك عن المبرات الخيرية الفردية والمؤسسية التي تساهم في تنمية المجتمع مادياً ومعنوياً من حيث مساعدة المحتاج من الأسر المتعففة وتقديم المنح الدراسية للطلبة غير القادرين على مواصلة التعليم .
- وهناك لجنة شؤون المرأة ، التي تعني بشؤون المرأة بشكل واسع ، وعلى مستوى الدولة والتي تترأسها حرم سمو ولي العهد / سمو الشيخة/ لطيفة الفهد السالم الصباح .

ثالثا : نوع النشاط الذي تقوم به المنظمات ويستهدف تمكين المرأة

- في حقيقة الأمر هناك شراكة بين المنظمات النسائية ، وتزايد عدد المشروعات الموجهة للمرأة وتدفق التمويل من الجهات المانحة لإنجاز هذه المشروعات .
- تشجع الحكومة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في الجهود التي تتطلبها حملات محو الأمية وتعبئة الطاقات التطوعية لتلك المنظمات ، رغم أن جهود القطاع الخاص التطوعية في هذا المجال مازالت قاصرة وغير كافية ، وتعتمد على الحكومة بالدور الكامل من ناحية التخطيط والتنفيذ والإنفاق .

مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية يكون كالتالي :

- العمل على توعية الأسرة بأهمية تعليم البنات وعقد دورات تدريبية غير نظامية في إطار المجتمعات المحلية والبدوية والنائية .
- وضع تشريع عدم التفرقة بين الجنسين في هذا المجال .
- العمل على تعبئة أولياء الأمور وتنظيماتهم المدرسية للمشاركة الفعالة في قضايا المدارس التعليمية .
- العمل على أن تتضمن برامج محو أمية المرأة المهارات الحياتية والممارسات الصحية وفرص المساهمة الاقتصادية وزيادة الوعي بحقوقها وزيادة مساهمتها في الحياة العامة والحياة السياسية .

تركيز كبير من جانب المنظمات الأهلية على التوعية وتعبئة المشاركة .

- توظيف وسائل الاتصال والإعلام خاصة المسموعة والمرئية في حملات التوعية ومحو الأمية خاصة بين الإناث .
- تنظيم وتعميم برامج متنوعة لتعليم الكبار ومحو أمية الأسرة من خلال التعليم غير النظامي للمرأة في أطراف المدن .
- أما في **المجال الصحي..** فهناك تغطية شاملة لخدمات الرعاية الصحية من الحكومة بشكل كامل وحديث ومتطور ومجاني .
- أما مهمة المنظمة غير الحكومية وجمعيات النفع العام والجمعيات النسائية ومساهمتها فهي كالتالي :
  * حملات التوعية المتعلقة بالصحة والحفاظ عليها باتبا ع الأساليب الصحية بالمال والنظافة الرياضة .
  * التوعية بوجوب تنفيذ برامج الصحة الوقائية بمختلف جوانبها بما فيها الصحة الإنجابية .
  * المساهمة بنشر التوعية البيئية والمحافظة على سلامتها من التلوث البيئي .
  * المشاركة في برامج تنظيم الأسرة بما يتلاءم مع صحة المرأة الإنجابية .
  * المساهمة في التوعية بوجوب الالتزام بالتطعيم كاللقاح الوقائي المطلوب .
- تعزيز قدرات المرأة لدخول سوق العمل والاعتماد على الذات ، وقد كانت للدولة مشاركة مساهمات في إتاحة الفرصة وحرية اختيار العمل وحرية مزاولة الأنشطة التجارية والمعنية والاجتماعية والتطوعية دون قيد من خلال القوانين، ومنها قانون الجمعيات الأهلية وقانون الخدمة المدنية ، وقانون العمل في القطا ع الأهلي ، وقانون تنظيم التجارة والمهن التجارية الحرة .
- كما منحت المرأة العاملة إجازة خاصة شهرين وإجازة أمومة (رعاية طفل) بنصف مرتب .

- كونت المرأة الكويتية الجمعيات الأهلية المهنية والثقافية ، وأسهمت بدور فاعل في المنظمات غير الحكومية (التطوعية) وبلغ عدد الجمعيات النسائية الكويتية خمس جمعيات تعمل جميعها في التنمية الاجتماعية والثقافية للمرأة ، كإنشاء العديد من دور الحضانات الخاصة والمشروعات التنموية لحماية الأمومة والطفولة لتوفير الفرص المناسبة للأمهات العاملات ؛ حيث بلغ إجمالي دور الحضانات أكثر من (٣١) حضانة مرخصة .

ومن أمثلة الجمعيات النسائية مايلي :

- أقامت الندوات والمحاضرات الثقافية والدينية في المناسبات الدينية شارك فيها العلماء والفقهاء .
- إصدار كتيبات توعية بحقوق المرأة وواجباتها والوعي الصحي والرياضي من خلال محاضرات المتخصصين .
- إقامة الدورات في مجال المطبخ والديكور والاقتصاد المنزلي والخياطة .
- أسست الجمعية مكتبة تضم مختلف الكتب والمراجع .
- أقيم معرض الكتاب الأول .
- أقامت المهرجانات الخاصة بالأسرة وأسبوع الطفولة والاحتفالات الخاصة بيوم التطوع .
- تكريم الطلاب والطالبات المتفوقين من كل عام .
- المشاركة في أطباق الخير والأسواق الخيرية .
- المشاركة والتضامن والتفاعل مع أية أحداث محلية وخارجية .
- المساهمة في الدعم الخاص بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .
- إقامة الأسواق الخيرية بالمشاركة مع السفارات والمؤسسات في السوق وعرض المنتجات .
- هناك إقبال شديد من المرأة بالانضمام لسوق العمل نظراً لارتفاع معدلات النمو للإناث في النظام التعليمي ، بل يستأثر قطاع الخدمات بالقسم الأغلب من قوة العمل النسائية في دولة الكويت ، ولايتوقف دور المرأة على نشاطها في قوة العمل مدفوعه الأجر ، إنما يمتد ليشمل مجال العمل التطوعي من خلال مجالات الخدمات الاجتماعية والتطوعية .
- تعد الجمعيات الأهلية من الهيئات العاملة في الدولة لما تحققه من أهداف ثقافية واجتماعية وفنية ومهنية من خلال البرامج والنشاطات التي تشرف على تنفيذها ، مما يؤدي إلى استثمار طاقات العضوات ليتمكن من المساهمة في جهود التنمية ، ووضع البرامج التي تخدم الأسرة ورفع المستوى الثقافي للمرأة ، وكان إشهار

الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية دعامة كبرى من دعامات العمل التطوعي في خدمة المجتمع عامة والمرأة خاصة .

- **أما من ناحية الدفاع عن الحقوق القانونية والسياسية**، فهناك القوانين الداعمة للمرأة في دستور دولة الكويت منها الآتي :

المادة (٧) "العدل والحرية والمساواة دعامات للمجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقي بين المواطنين " .

المادة (٨) "تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين" .

المادة (٢٩) "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" .

المادة (٢٠) "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادي بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين .

المادة (٣٠) "الحرية الشخصية مكفولة" .

المادة (٤٣) "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي بينها القانون .

مازالت المنظمات والجمعيات غير الحكومية تسعى للمزيد من أجل المطالبة بتعديل بعض مواد الأحوال الشخصية لإضافة المزيد من حقوق للمرأة .

- كذلك تتمتع المرأة بالحقوق الأكثر في قانون الأحوال الشخصية، ولها كل التميز في قوانين العمل وقانون المساعدات العامة (كإعالة المطلقة – الأرملة – من بلغ الشيخوخة من المسنات ، ذوي العاهات والإعاقة – العاجزات ماديًا – الطالبات لمن لا عائل لهن أو دخل – زوجة وأسرة المسجون – المرضى بمرض يمنع من كسب العيش).

قانون الانتخاب في دولة الكويت يقتصر على حق الذكور فقط .

- مازالت المنظمات والجمعيات غير الحكومية تسعى للمزيد من أجل المطالبة بتعديل بعض مواد الأحوال الشخصية لإضافة المزيد من حقوق للمرأة .
- إما بالتطرق إلى الحقوق السياسية فهي الحقوق المبتورة والموؤدة ، وذلك نظرًا لقانون الانتخاب في دولة الكويت الذي يشترط "الذكورة" لممارسة حق الترشيح والانتخاب وهذه هي المعضلة التي تحتاج إلى تعديل وتصحيح مسار، وخاصة أن الإناث في دولة الكويت يفوق عددهن النصف بكثير ، بما يعني أن أغلبية الشعب غير ممثل بل غائب تمامًا ، مما يترتب عليه بطلان سير الديمقراطية الصحيح ، بل بطلان كل تشريع صوتت عليه أقلية بنسبة أقل من النصف وباقي الشعب معطل تمامًا .
- ومازالت الحقوق السياسية للمرأة هي الهاجس الأكبر لمنظمات حقوق الإنسان والقانونيين والمحامين والمثقفين والجمعيات النسائية بصفة خاصة ، وجمعيات النفع العام منذ خروج أول عريضة تطالب بحقوق المرأة الكويتية منذ عام ١٩٧٣ من مائة سيدة كويتية .

- وتوالت المطالبات حتى وصلت إلى تتويج المرأة من قبل حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ / جابر الأحمد الصباح بمبادرته السامية للمرسوم الأميري الذي يمنح المرأة الكويتية حقها السياسي للترشيح والانتخاب ، والتي لم تر النور بعد مناقشتها بمجلس الأمة ، وكان نصيبها الوأد من قبل أعضائه .

رابعًا : العقبات والمشكلات التي تواجه المنظمات التي تسعى لتمكين المرأة

مازالت هناك تحديات كثيرة بعضها يتعلق بالموروثات الثقافية ، كالعادات والتقاليد ، والسلبية عند المرأة نفسها ، وضعف البنية عند بعض المنظمات، وضعف مشاركة الأجيال الجديدة ، بل حتى تسرب النساء من هذه المنظمات، إضافة إلى محدودية الذهنية والنظرة الدونية للمرأة من بعض التيارات .

مازالت الحقوق السياسية للمرأة هي الهاجس الأكبر لمنظمات حقوق الإنسان والقانونيين والمحامين والمثقفين والجمعيات .

ونظرًا لسلبية المرأة أحيانًا ، وتسرب البعض الذي ينتج عنه قلة عدد المنتسبات من العضوات ، بل قد يكون النشاط موسميًا يتحدد العطاء فيه وفقًا للمناسبات والمواسم ، ويتوقف ويتجم - أو يرتبط بحدث معين ويزول بزواله مما يفتقد معه مصداقيته أمام المجتمع.

ناهيك عن مشكلة التمويل التي تواجه هذه المنظمات أي قد يكون لا تكفي ولاتساعد أو قد تكون شبه معدومة في هذه المنظمات مما يعوق العمل بدورها كما هو مخطط لها .

ظهور بعض التيارات السياسية الإسلامية ، وتفوق عددها في البرلمان الكويتي مما يشكل معه قوة ضاغطة تحول دون نيل المرأة للحقوق السياسية والمدنية والشخصية .

السلبية من جانب المرأة والإحجام عن التطوع .

خامسًا : مجالات الشراكة بين المنظمات والحكومات والمؤسسات المختلفة، فيما يتعلق بتمكين المرأة

مهمة الدولة رئيسة في الإطار التنموي ، ومهمة الدولة هنا .. مهمة رعوية خالصة تعتمد المرأة في المنظمات عليها في التمكين من حيث التمويل الكامل والدعم الخالص والتنظيم والتشريع لهذه المنظمات والمساعدة في وضع الاستراتيجيات وتنفيذها وتقديم كل المساعدات المادية والمعنوية ، وإلى جانب مشاركة الحكومة ، هناك مساعدات ودعم مادي ومعنوي من قبل المؤسسات والقطاع الخاص والجهات الخيرية والمساهمة من بعض الأفراد المؤمنين بدور المرأة لدفع عجلة التنمية .

كذلك الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية له دور كبير وفعال في إيجاد المرأة على الساحة فبالرغم من وجود المرأة ضمن قنوات التنمية إلا أن هناك ضبابية وتهميشًا لدورها في الوجود على الساحة ، فما كان من الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية الذي تأسس عام ١٩٩٤ إلا أن يبرزها أكثر ويلقي الضوء عليها ويعرف المجتمع على نشاطها .

فبالرغم من نجاح وعمل المرأة الكويتية في كل مجال - إلا أن نشاطها كان خلف ستار لايراه المجتمع المحلي في الداخل - بل ويجهله المجتمع العربي والعالمي في الخارج.

الجمهورية اللبنانية

أ. هيام سجد

أولاً: الحركة النسائية في لبنان ومشاركة المرأة في المنظمات الأهلية:

كانت المرأة في المجتمعات العربية تعيش في عزلة اجتماعية ، ولم يكن لها دور يعتد به في القضايا المصيرية، ولم يتعد نشاطها حدود الأسرة.

بدأ السجال حول تحرير المرأة في مجتمعاتنا العربية مع كتابات قاسم أمين، وكان أمين أكثر المساجلين شهرة من الرجال ، هذا السجال ما لبث أن اتسع بعد أن استردت المبادرة بشأنه النساء الطليعيات أولاً، ثم التجمعات النسائية وصحافتها. وكان تعليم الفتيات .. هو الهدف الذي أجمع عليه النساء الطليعيات بوصفه المدخل الأنسب ليكون المكان الاختباري لهن في عالم الرجال.

كانت الجمعيات الأهلية تاريخياً في لبنان آلية رئيسة للحركة النسائية .

وفي لبنان كان تعليم الإناث قد بدأ انتشاره لدى الطبقة العليا - المسيحية خاصة ونساء هذه الطبقة قمن بإنشاء جمعيات واكبتها صحافة نسائية كانت بمثابة مرآة لنشاطهن ، جماعة وفرادى. وما لبثت هذه الجمعيات أن تكاثرت وتوسعت قاعدة المنتسبات إليها لتشمل المسلمات أيضًا، وتشعبت أنواعها لتشتمل على الدينية الرعائية والثقافية الوطنية الجامعة والعائلية ، وأخيراً تلك التي شكلت فرعًا من جمعيات رجالية.

يعتبر لبنان من بين الأوائل في البلاد العربية التي نشأت فيها حركة نسائية واكبت التحولات والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في القرنين التاسع عشر والعشرين ولكن دون أن يكون لها أثر فعال في تعديلها أو تغييرها.

ومن لبنان انطلقت أول معركة ناجحة في العالم العربي لنيل الحقوق النسائية السياسية؛ فالحركة التي تبناها المجلس النسائي اللبناني سنة ١٩٥٣ بالنسبة للدعوة إلى حق الانتخاب، كان قد أسس لها المؤتمر السوري عام ١٩٢٤، وواكبتها في مسعاها الحركات النسائية السياسية والثقافية آنذاك، لذلك ظلت الحركة النسائية اللبنانية تابعة للحركة السياسية ، بمعنى أنها استشفت رؤية تلك الحركة السياسية وخطابها دون التطرق إلى نقد لها.

هذا وشهدت أوائل الستينيات من القرن الماضي مع إطلاق المشروع الشهابي، تغييراً في البنى التقليدية للحركات الاجتماعية ودخول فاعلين جدد عليها. والواقع أن الدولة، وجدت في الجمعيات - والجمعيات النسائية بشكلٍ خاص - طرفًا مشاركًا لحل المعضلة الاجتماعية. كان طابع عمل الحركة النسائية اجتماعيًا، امتداداً لتربية الأولاد، وشغل البيت، وليس مجرد خطوة لإعلان حق المرأة كفرد في المساواة الكاملة.

وتبين إحدى الدراسات أن انتساب النساء إلى الجمعيات هو في غالبه حديث، بمعنى أن نسبة ٤٣,٢١ ٪ من هؤلاء المنتسبات بين أعوام ١٩٨١ و ١٩٩٠، ونسبة ١٧,٩٦ منهن انتسبن بعد سنة ١٩٩٠، مما يعني أن هاتين الفئتين الناشئتين تشكلان الأغلبية في العينات النسائية المدروسة.

وتشير الأبحاث القليلة التي اهتمت بتوثيق أنشطة الجمعيات/التجمعات ودور النساء فيها في فترة الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) إلى اتجاهات متباينة ومعقدة نذكر أهمها:

أ- تبني النساء لقضية الجماعة الطبيعية اللائي ينتمين إليها، كالمذهب والمنطقة في هذه الحالة، وتجمعهن لنصرتها.

ب- الاتجاه الذي اعتمده المجلس النسائي اللبناني الذي ضم أكثر من مئة جمعية. هذا المجلس حافظ على وحدته خلال الحرب الأهلية اللبنانية ، بل ساهم بأنشطة مناهضة للحرب.

المجلس النسائي اللبناني حافظ على وحدته خلال فترة الحرب اللبنانية .

بعد انتهاء الحرب اللبنانية، أنشئت جمعيات من (نوع جديد) متبنية لدور جديد، حاولت أن تواجه وضعيات ولدها التقاء الطروحات والبرامج العالمية بالمحلية الوطنية - (كالمرأة والتنمية)، و(المرأة في التنمية)، و(الجندر في التنمية). فحصل تعديل في الخطاب النسائي، في الاتجاه الذي يتمثل في الخدمات الاجتماعية للمرأة، إلى اتجاه أكثر إنسانية تناولت قضايا التمييز بين الجنسين في الحقوق والأدوار. ولا شك أن الدعوة التي وجهت إلى نساء العالم في المؤتمر العالمي في بيجين ١٩٩٥ كان لها الأثر على المرأة اللبنانية في التحرك بأنشطة مختلفة لتضييق الفجوة بين المرأة والرجل وتحقيق تكافؤ الفرص في جميع المستويات كمدخل للتنمية الاجتماعية المستدامة.

تغير الخطاب النسائي بعد الحرب في اتجاه حقوقي وتنموي .

ولكن الجهود لم تبلغ المستوى الذي يتلاءم مع تغييرات العصر وتطوره ، لأن ما تحقق حتى اليوم من إنجازات على أهميتها، لم تلب طموحات المرأة اللبنانية فيما وصلت إليه من تحصيل علمي وكفاءات ومهارات، ولم تتلاءم مع حجم مساهمتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكننا القول أيضًا، إن هناك عدداً من القضايا المتعلقة بالقضايا النسائية، كالتمييز والظلم والاستبعاد، والتسلط لم تدخلها المنظمات النسائية ضمن استراتيجيتها في الشأن العام، ولم تتوصل إلى رؤية ومواقف حولها. مثلاً موقفها من الطائفية، الديمقراطية، العلمانية، ...إلخ.

على هذا الأساس تنادى عدد من الجمعيات الحقوقية ومراكز الأبحاث، والقطاعات النقابية والنسائية واللجان الأهلية في لبنان، وأطلقوا الشبكة النسائية اللبنانية في نقابة الصحافة في ١٥يوليو ٢٠٠٢ لتوحيد الجهود حول رؤية تؤمن بالمساواة الكاملة بين الجنسين، ولاعتماد آليات تعاون وتنسيق فيما بينها للتنفيذ بناءً على استراتيجية شارك الجميع في وضعها.

إن أهم المبادئ التي تؤمن بها هذه الشبكة، هي الديمقراطية، لذلك ستسعى بجهود حثيثة لتعبئة الرأي العام عند الجنسين، إلى رفع كل أشكال التمييز بحق المرأة

في النصوص والقوانين، والنفوس والممارسات على السواء. كما ترغب هذه الشبكة في بناء التحالفات مع القوى المعنية بقضايا المرأة .

ثانيًا : وضع المرأة اللبنانية في المنظمات الأهلية

الإطار القانوني: العضوية في المنظمة الأهلية:

تستند الجمعيات في لبنان من ناحية تأسيسها ، ومن ناحية عملها إلى القانون العثماني الليبرالي الطابع ، الصادر في ٣ أغسطس ١٩٠٩، أي إلى مرحلة ما قبل إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ، وقد كرس الدستور اللبناني مجموعة من مواده تتعلق بالحريات العامة ، وخص المادة ١٣ منه بحرية إنشاء الجمعيات أو العمل من خلال تجمعات. ومنذ تاريخه وإلى غاية الآن ما زال قانون ١٩٠٩ يمثل الإطار القانوني لعمل الجمعيات في لبنان ، وتخضع له جميع المنظمات الأهلية والهيئات غير الحكومية.

إن الواقع الراهن يؤكد أن هناك فجوة كبيرة بين القوانين وبين الممارسات تجاه المرأة .

وتنص المادة الخامسة من قانون الجمعيات على : أن عضو الجمعية يشترط فيه ألا يكون سنه دون العشرين وألا يكون محكومًا عليه بجناية أو محرومًا من الحقوق المدنية.

ومعنى ذلك إنه لم يرد في قوانين الجمعيات في لبنان ما يمنع المرأة من تشكيل الجمعيات أو الانتساب إليها ووصولها بالتالي إلى أي من مراكز القيادة فيها. فقانون الجمعيات يكرس منذ إقراره في سنة ١٩٠٩، المساواة بين كل اللبنانيين من دون أن يذكر النساء بصورة خاصة. إن الواقع الراهن يؤكد أن هناك فجوة كبيرة بين القوانين وبين الممارسات تجاه المرأة. فعلى مستوى اتخاذ القرار، في الجمعيات المختلطة خاصة، يلاحظ ضعف المشاركة النسائية، في حين نجد أن مشاركة اللبنانيات قوية على مستوى القاعدة العريضة. هذا ما تبينه الدراسة المسحية للمنظمات الأهلية العربية.

مشاركة المرأة والرجل في المنظمات الأهلية:

ولما كانت المعلومات الخاصة بمساهمة المرأة اللبنانية في القطاع الأهلي شديدة الندرة، بسبب ضعف الإحصائيات الحديثة بهذا الخصوص فقد حرصت على اعتماد نتائج الدراسة البحثية التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في سياق سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية: "النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة لبنان" عام ٢٠٠١ .

تبين تلك الدراسة توجه المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة بين الجنسين والعمل المشترك ، ولكن نسبة المشاركة في تحمل المسؤوليات القيادية ستكون ذات مدلول. فقد

أفادت ٩٩ منظمة في العينة أنها مختلطة (نسبة ٨٣٪ من المجموع)، بينما أفادت اثنتا عشرة منظمة بأنها نسائية فقط (١٠٪)، ولم توضح ٥٧٪ من المنظمات موقفها من موضوع المشاركة بين النساء والرجال في هياكلها ونشاطاتها.

وكان من الصعب على أغلبية المنظمات تحديد عدد النساء ، وعدد الرجال في هيكل كل منها، وتبين من التقديرات المقدمة أن نسبة النساء أكبر في عدد الأعضاء في أغلب الأحيان ، وأن نسبة النساء متدنية نسبيًا في الجهاز التنفيذي ما عدا المنظمات النسائية حيث يغيب الرجال بشكل شبه كامل عن العضوية وعن الجهاز التنفيذي بطبيعة الحال.

المجلس النسائي اللبناني يضم ١٦٦ جمعية .

تبين الدراسة أيضًا : أن بعض المنظمات وخاصة منظمات الرعاية، تمثل النساء فيها غالبية مطلقة إلى الحد الذي يمكن اعتبارها منظمات نسائية ، ولا يميل الرجال إلى الدخول فيها.

هذا وتحرص بعض اللبنانيات - بل تعمل - على استدعاء نصرة الرجل لقضية المرأة بإفساح المجال له . فردًا أو جماعة في التنظيمات المختلطة للمشاركة في الهيئات النضالية التي تنشئها، كما هو الحال، مثلاً، في هيئتين أسستا حديثًا: (اللجنة الأهلية لشؤون المرأة و (الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة).

ولئن تميز لبنان بكثرة جمعياته، فإن **الجمعيات المتخصصة في شؤون المرأة هي شبه محدودة**؛ فإن التقرير الرسمي الأول حول اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء، (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة)، قد قدم تقريراً مقتضبًا عن الهيئات الأهلية النسائية الأهم والتي يتصدرها المجلس النسائي اللبناني- الذي يضم ١٦٦ جمعية نسائية - اللجنة الأهلية لقضايا المرأة، لجنة حقوق المرأة اللبنانية، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، اللقاء الوطني من أجل قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، وبعض هذه الهيئات غير متخصصة بالمرأة حصراً، لكنها تنفذ برامج تهدف إلى تمكين النساء.

هذا ولا تزال بعض الجمعيات ذات التكوين النسائي الصرف ، تتشكل حتى أيامنا هذه ولا تزال من بعض النساء ممن تفضلن الانخراط في العمل الاجتماعي في جمعيات غير مختلطة: (لسنا ضد الاختلاط، لكننا نلاحظ أن لكل جنس طبيعته ونمط عمله. نحن نفضل أن تبقى جمعيتنا غير مختلطة لأن الرجل يكتسب، بفعل انتسابه الجنسي، هالة لدى النساء، ويصبح رأيه قراراً تخضع له النساء؛ أي أن وجوده لايساهم في تطوير عضوات الجمعية) .

إسهام المرأة اللبنانية في المنظمات الأهلية:

تبين دراسة جمعيات ونساء في لبنان تفاوتًا في الآراء. فبينما ينحو قادة العمل الاجتماعي ذي الطابع الخيري/الخدماتي إلى التقدير الإيجابي لإضافات النساء، حيث اتجهت إجاباتهم إلى إبراز انتقال أدوار النساء في الحضانة، أو نقل "طبيعتها" من المجال الأسري إلى المجال الاجتماعي. فتمثلت إضافتهن في "لمسة من حنان" وتوظيف انفعالي عاطفي والتزام متكامل يتعدى العناية التي تمليها الوظيفة إلى "تبنٍ للحالة يبدو معها الوصول إلى الهدف إنجازًا شخصيًا للمرأة ذاتها" وإلى انشغال يبلغ حد الهوس بالموضوع الاجتماعي يتجاوز المكان والزمان المخصصين له.

غالباً ما يتسم العمل الاجتماعي بالطائفية .

في حين نجد نظراءهم في العمل الاجتماعي التغييري، والنساء منهم بشكل خاص، لا يجدن إضافة نسائية تذكر:

إما لأن النساء والرجال متساوون في هذا المجال، فيخضع إسهامهم، إذًا، للفروق الفردية في كل واحدة من الفئتين؛ أو لأن ما يبدو وكأنه إضافة نسائية في أسلوب العمل الاجتماعي لم يتشكل بفضل (تقاليد نسائية) نقلت من مجال (الخاص) إلى (العام)، بل جاء بفعل الحاجة وحدها. فالحاجة إلى التواصل بين أفراد الجماعة، مثلاً، هي : ضرورة يمليها العمل التنموي المعاصر ولم تفرضها التقاليد المذكورة؛ بل (إن الرجال يرحبون بها أكثر من النساء). وينطبق الكلام نفسه على أساليب القيادة.

العمل النسائي التطوعي يتجاوز المفاهيم الطائفية .

أخيرًا، ولأن العمل الاجتماعي إنما يوازي، في نظرهم، العمل السياسي فإن إسهام النساء جاء متعثرًا إلا لدى نخبة منهن عملت في مجالات مماثلة للمجال السياسي والنقابي. أو هي ارتفعت به من الخيري/الخدماتي، وهوغالبًا ما يتسم بالطابع الطائفي، حيث المستفيد هو متلقٍ إلى التنموي/الوطني/المدني حيث المستفيد هو مشارك وناشط.

على أن الإضافة النوعية النسائية إلى العمل الاجتماعي التغييري – واستناداً إلى مراجعة بعض القيادات لتجربتها – يتجلى بشكل بارز في تخطيهن الطائفية وتجاوزهن الانقسام الذي فرضته الحرب على أبناء المدينة، وتجمعهن في هيئة موحدة تطالب بإعادة المخطوفين لدى الطرفين، وفي ذلك التعبير الأصفى عن مواطنيتهن.

هكذا حين يستوي العمل الاجتماعي على قاعدة العناية بأشخاص معينين: معاقين، فقراء، مدمنين، أيتام .. إلخ فإن إضافة المرأة تتصف بالاحتضان والعلائقية أولاً، وبحسن تمثيل قضية هؤلاء الأشخاص لدى المجتمع عامة، ولدى المتبرعين أو المانحين بشكل خاص. أي فيما يتعلق بدورها، أولاً، وبالصورة التي يحملها الناس عن ذلك الدور ثانيًا.

لكن فيما يتعدى العناية بأشخاص معينين إلى التزام قضايا حقوق الإنسان

والبيئة والعنف ضد النساء وحقوق المرأة العاملة وتنمية السلوك الاقتصادي، إلخ...، فإن إضافة المرأة لم تكن نوعية إلا فيما ندر. أي أن المرأة لم تدخل إلى معترك العمل الاجتماعي بمشروع خاص، أو حتى حساسية خاصة. وفي الحالة الاستثنائية المذكورة أعلاه برزت إضافتها استجابة، تكاد تكون تلقائية، لا فعلاً إرادياً.

إسهام المنظمات الأهلية في النهوض بالمرأة :

يمكن أن نقسم إسهام المنظمات الأهلية في النهوض بالمرأة إلى مستويين:

١- مستوى تمكين الأشخاص/الأفراد.

٢- مستوى الإضافة إلى "قضايا المرأة" .

المنظمات الأهلية التي تستهدف النساء في لبنان ٥٨٪ .

١- **مستوى تمكين الأشخاص/الأفراد:** على صعيد الأشخاص/الأفراد، كأعضاء في المنظمات الأهلية، أمد الإنخراط الاجتماعي النساء بتقدير الذات والاستقلالية والإحساس بالهوية والحرية الشخصية والمكانة الاجتماعية وإمكانية الاحتكاك بمجموعة متنوعة وكبيرة من الناس، وهي إمكانية غير متاحة في عملها كربة منزل أو في عملها المهني، متى وجد.

٢- **مستوى الإضافة إلى"قضايا المرأة":** تعمل بعض المنظمات الأهلية الناشطة على تمكين المرأة وتحسين قدراتها ومهاراتها وعلى توليد مناخات مشجعة لنمو أشخاصها عبر التدريب والتحفيز والمراجعة؛ وهو ما سمح للنساء وللشابات منهن بشكل خاص، أي لفئات مهمشة في مجتمعنا اللبناني، أن تستكشف إمكاناتها، وأن تقوم بتجريب قدراتها، وأن تتخذ مهاراتها التعبيرية والقيادية، وهذه جميعًا أمور ليست متاحة في مجالات كثيرة من مجتمعنا. فحين تعمل النساء في محيط يحاول ألا يتسم بالعنف، وأن يستظل بمعايير وقيم لا - تمييزية - وأن يوفر آلية تقاليد من التبادل والتواصل اللاقمعي، فإن ذلك يزيد احتمال تألق النساء وتأثيرهن وتبوئهن مراكز قيادية في المنظمات التغييرية، بشكل خاص.

وتكتسب نشاطات المنظمات الأهلية أهمية خاصة، إذ تحتل النساء مرتبة متقدمة في الفئات الاجتماعية المستهدفة ، ونسبة استهدافهن هي كما يبين الجدول رقم(١) :

جدول رقم (١): الفئات المستهدفة من النشاطات

المحافظة	بيروت	الجبل	البقاع	الشمال	الجنوب	النبطية	(أفقياً) المجموع	النسبة المئوية
العدد الكلي	٤٦	١٠	١٦	٢٣	١٧	٧	١١٩	١٠٠
أطفال	٣٣	٧	١١	١٦	١٧	٦	٩٠	٧٦
شباب	٣٨	١٠	١١	١٧	١٥	٧	٩٨	٨٢
بالغون	٢٦	٧	١٢	١٤	١٣	٥	٧٧	٦٥
مسنون	٩	٣	٤	٨	٨	٢	٣٤	٢٨
نساء	٢٠	٧	١٠	١٥	١١	٦	٦٩	٥٨
محدودو الدخل	١٩	٦	٦	١٣	١٠	٤	٥٨	٤٩
ذوو الاحتياجات الخاصة	١٨	٤	٤	١٢	٨	٢	٤٨	٤٠
المتسربون من التعليم	١٠	٢	٦	٢	٦	٢	٢٨	٢٤
المعرضون للانتهاك والتعنيف	١١	٤	٤	٥	٣	–	٢٧	٢٣
أخرى	٦	–	١	–	٣	–	١٠	٨
لا جواب	٢	–	–	–	–	–	٢	٢

ثالثاً: نشاطات المنظمات الأهلية التي تستهدف المرأة

تتالت الدعوات التي صدرت عن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة بشأن المرأة والتي تحث "القطاع الثالث" أي المنظمات الأهلية على تمكينها وتحسين وضعها وإتاحة فرص متكافئة لدعمها ولزيادة مشاركتها في العملية الإنمائية على جميع الأصعدة ، وكان لمؤتمر بيجين ١٩٩٥ دور مهم في تغيير نطاق عمل الجمعيات بحيث تحول عملها من الخدمات إلى التنمية. هذا فضلاً عن إشراك منظمات المجتمع المدني بما فيها النقابات والاتحادات والأحزاب السياسية لبحث دور المرأة في المجتمع المدني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المؤتمر العربي الإقليمي (عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام) الذي عقدته مؤخراً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيروت في يوليو ٢٠٠٤ .

عملت الهيئة الوطنية – الجهة الرسمية المعنية بقضايا المرأة – على تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر بيجين عن طريق القيام بالتشبيك مع جمعيات أهلية لبنانية ووزارات ومنظمات عالمية.

وقد عملت الهيئة الوطنية – الجهة الرسمية المعنية بقضايا المرأة – على تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر بيجين عن طريق القيام بالتشبيك مع جمعيات أهلية لبنانية ووزارات ومنظمات عالمية. كما تحرص على التعاون مع المنظمات الأهلية المعنية بقضايا المرأة. أدى هذا التعاون إلى تحقيق الكثير من الإنجازات لتحسين وضع المرأة اللبنانية رغم القدرات المالية والبشرية الضئيلة للمنظمات الأهلية.

تبين دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات دراسة حالة لبنان"، أن هناك تمحوراً في مجالات نشاطات المنظمات غير الحكومية في حقبة

ما بعد الحرب الأهلية أي خلال التسعينيات، وقد نفذت عدة نشاطات تتعلق بالمواطنة وهي: التوعية بالمواطنة، والتربية على مبادئ حقوق الإنسان، والتوعية بحقوق المرأة، والتوعية بحقوق المرأة العاملة، والتوعية بحقوق الأم والطفل، والتربية على نبذ العنف، والتربية على قيم الديمقراطية، والتربية على السلام، ومناهضة العنف ضد المرأة. وتعتبر هذه النشاطات في مجملها ذات أهداف مدنية.

أما الأنشطة التي ذكرتها المنظمات موضوع الدراسة، وعددها ٤١ نشاطًا مدنيًا، تدور في فلك حقوق الإنسان وحقوق المرأة باعتبارها إنسانًا. ورغم أن هناك منظمات نسائية في العينة فقد غاب موضوع حقوق المرأة عن مجمل النشاطات في فترة ما بعد الحرب، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الخطاب المطلبي تحول من حقوق المرأة إلى حقوق المرأة الإنسان، ومن هنا تبنت المنظمات موضوع حقوق الإنسان كشعار واسع تعمل في إطاره، كما يتضح من الجدول رقم (٢) أدناه:

جدول رقم(٢): أهم نشاطات المنظمات غير الحكومية بعد عام ١٩٩٠

المحافظة	العدد الكلي	نشاط اجتماعي	نشاط تربوي	نشاط صحي	نشاط إنساني	نشاط مدني	نشاط سياسي	نشاط بيئي	نشاط تدريبي	نشاط ثقافي
بيروت	٤٦	٣٠	١٠	٢٩	١٩	٢٠	–	٥	١٢	٤٨
الجبل	١٠	١٨	٦	٩	–	٢	١٠	٤	٤٧	
البقاع	١٦	٢	١١	٨	–	٦	–	١٨	٤	٢٢
الشمال	٢٣	٣٠	٢	٢٠	٣	٤	٧	١٦	٧	١٢
الجنوب	١٧	٢٩	١٢	٣١	١٢	٩	٨	٦	٨	١٧
النبطية	٧	٦	٣	٢	٣	–	٤	٣	–	٥
المجموع (عاموديا)	١١٩	١١٥	١٣	٩٩	٣٧	٤١	٢٩	٥٢	٣٥	١١
النسبة المئوية	١٠٠	٩٧	١١	٨٣	٣١	٣٤	٢٤	٤٤	٢٩	٩٣

ويدل هذا التوجه على تطور في المفاهيم وربما على **البدء باتباع منهج إدماج قضايا النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming) في النشاطات الرئيسة التي تقوم بها المنظمات المدنية العاملة في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان أو تعزيز الديمقراطية أو التنمية البشرية المستدامة**. ففي الحالات الثلاث لا تكتمل أية استراتيجية إلا إذا أُدمجت قضية النوع الاجتماعي في أهدافها ورؤياها وفي خططها وبرامج عملها.

وقد أحرز لبنان تقدمًا ملحوظًا في المحاور المتعلقة بتعليم المرأة وتدريبها، وفي صحة المرأة والقوانين اللبنانية المتصلة بتحسين وضع المرأة. والحكومة اللبنانية التي شهدت فترة طويلة من النزاعات المسلحة ما زالت تواجه صعوبات في تطبيق الالتزامات التي وقعت عليها. فوضع البلد الاقتصادي، وقلة الموارد والعادات والتقاليد الموروثة تشكل عائقًا أمام تسريع الإجراءات المتعلقة بأوضاع المرأة.

المرأة في مجال التعليم:

التعليم يشكل أحد شروط القضاء على التمييز وتعزيز دور المرأة وحمايتها من الاستغلال والعنف. عمل لبنان على رفع مستوى تعليم المرأة وتثقيفها خلال العقد المنصرم ، وأقر قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٩٨ والذي ينص على إلزامية التعليم للجنسين في المرحلة الابتدائية.

أصاب المرأة قسط كبير من تطور التعليم في لبنان، فازدادت نسب إفادتها منه، وتفتحها بالتالي، وتمكُنها من المشاركة النشطة والواعية في أكثر من ميدان ومجال. وتبرز الإحصاءات الرسمية المساواة شبه الكاملة في التعليم بين الإناث والذكور. فالجدول رقم (٣) يظهر أن نسبة النساء تساوى تقريباً في التعليم العام مع نسبة الرجال إذ أنها بلغت ٤٩,٧٪ سنة ١٩٩٦– ١٩٩٧ أي بنسبة ٠,٩٩ على أساس الجندر.

جدول رقم (٣): نسبة النساء في التعليم الرسمي في مراحل التعليم العامة

السنوات	المجموع العام (إناث وذكور)	نسبة الإناث ٪	الجندر أو النوع الاجتماعي
١٩٩٤–١٩٩٥	٧٩٩٩٩٠٣	٤٩٠٩	١,٠٠
١٩٩٥–١٩٩٦	٨٢٩٣٣٨	٤٩٠٧	٠,٩٩
١٩٩٦–١٩٩٧	٨٦٤٠٧٨	٤٩٠٧	٠,٩٩

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

أما في التعليم الجامعي، فقد بلغت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العالي أقل من المراحل السابقة، إذ بلغت ٢٠,٢ عام ٢٠٠٠ كما يبين الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): نسبة تسجيل الفتيات في الجامعات

السنوات	المجموع العام (إناث وذكور)	نسبة الإناث ٪	الجندر أو النوع الاجتماعي
١٩٩٤–١٩٩٥	٧٩٠٢٩	٤٨,٣٩	١,٢٠
١٩٩٥–١٩٩٦	٨٢٤٤٦	٤٨,٤١	٠,٩٤
١٩٩٦–١٩٩٧	٨٧٩٥٧	٤٩,٧٤	٠,٩٩
١٩٩٩–٢٠٠٠	–	٢٠,٢	–

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

ولعل تدني هذه النسبة يعود إلى الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ناهيك عن العادات والتقاليد التي تحول دون السماح للمرأة بالسفر والالتحاق بجامعات دولية متخصصة.

وازداد اهتمام النساء الملتحقات بالتعليم المهني بنسبة أربعين بالمائة من المجموع العام لسنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ .

وأحرز لبنان أيضًا تقدمًا طفيفًا في القضاء على الأمية عند النساء. لا تزال معدلات الأمية لدى النساء تبلغ ضعفي معدلات الأمية لدى الرجال، دون أن يتغير هذا التناسب خلال العقود الثلاثة الماضية. كما يبين جدول رقم (٥).

لاتزال معدلات الأمية لدى النساء تبلغ ضعفي معدلات الأمية لدى الرجال، دون أن يتغير هذا التناسب خلال العقود الثلاثة الماضية .

جدول رقم (٥): معدلات الأمية بحسب الجنس وبحسب المصادر المختلفة (٪)

المؤشر	١٩٧٠	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدل الأمية العام	٣١,٨	١٣,٦	١١,٦	١٠,٣	٨,٠
معدل الأمية للإناث	٤٢,١	١٧,٨	١٦,٠	١٣,٨	١٠,٨
معدل الأمية للذكور	٢١,٤	٩,٣	٧,٢	٦,٨	٥,١

المصادر: القوى العاملة، الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات، الأوضاع المعيشية للأسر، وضع الأطفال في لبنان ٢٠٠٠، ودراسة دخول الشبان في سوق العمل والهجرة.

تتولى اللجنة الوطنية لمحو الأمية مهمات التدخل المباشر والتنسيق وتقديم الدعم إلى القطاع الأهلي في تنظيم دورات محو الأمية في لبنان، إضافة إلى إنتاج المواد التعليمية. وقد حصل تقدم لجهة تطوير التنسيق بين المتدخلين، كما أعدت مجموعة من المواد التعليمية لدورات محو الأمية وفق التوجهات التنموية المعاصرة التي تستند إلى مبادئ المشاركة والدمج الاجتماعي وتطوير المهارات والقيم من خلال عملية التعلم.

وتفيد الإحصاءات المجمعة بين أعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ أن العدد الإجمالي من المستفيدين من دورات محو الأمية بلغ ١١٦٣٩ مشاركًا، أي بمعدل يقارب ألفي مستفيد سنويًا. أما حصة إنجازات كل من الجهة المنظمة للدورات خلال الفترة نفسها فهي كالتالي: (انظر جدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦):عدد المشاركين في دورات محو الأمية بحسب الجهة المنظمة (١٩٩٧-٢٠٠٢)

الجهة المتدخلة	عدد المشاركين
مراكز الخدمات الإنمائية	٢٤٠٤ (أقل من ربعهم من الذكور)
الجمعيات الأهلية	١٥٢٧ (أقل من ربعهم من الذكور)
الجيش اللبناني	٧٤٠٤ (ذكور)
سجن رومية وسجن صور	٣٠٤ (ذكور)
المجموع	١١٦٣٩

المصدر: بيانات اللجنة الوطنية لمحو الأمية، وزارة الشؤون الاجتماعية.

بوجه عام يسجل بعض الارتفاع السنوي في عدد المستفيدين من دورات محو الأمية. وبقراءة عميقة لهذا الجدول يتبين أن عدد المستفيدات من برامج محو الأمية لدى الجمعيات الأهلية هو ٨٤,٦٣٪ هذه النسبة المرتفعة هي : مؤشر إيجابي على الاهتمام الذي توليه الجمعيات الأهلية للأميات على الرغم من إمكاناتها المحدودة.

المرأة في مجال الصحة :

نشاط ملحوظ للمنظمات الأهلية اللبنانية في الخدمات الصحية والصحة الإنجابية للمرأة .

عملت الدولة اللبنانية على رفع نسبة الرعاية الصحية الموجهة للمرأة بشكل خاص. فسجلت مؤشرات الصحة الإنجابية تحسنًا ملحوظًا في العقود الأخيرة. وقد ساهم في ذلك النشاط المشترك الذي قام به القطاعان الأهلي والحكومي، والجهد الذي بذلته المنظمات الدولية التي تعد قضايا الصحة الإنجابية من أولوياتها الأساسية. وبوجه عام يتمثل النجاح المحقق على هذا الصعيد ، بزيادة الوعي بالصحة الإنجابية وما يتصل بها وبحصول تعديل إيجابي في السلوك الصحي للمواطنين عمومًا ولا سيما المرأة، في مختلف الفئات العمرية والفئات الاجتماعية، وفي المناطق ، إضافة إلى تحسن الخدمات الصحية في هذا المجال.

شهدت الأوضاع الصحية للمرأة تحسنًا ملحوظًا أثر على انخفاض معدل الوفيات وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد بسبب ازدياد نسبة النساء اللواتي حظين برعاية صحية خلال فترة الحمل. إذ بلغت ٧٤,٦٥٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة مع ٧٠,١٪ عام ١٩٩٥ استنادًا إلى تقرير التنمية البشرية الدولي عام ٢٠٠٢ .

أشارت الإحصاءات إلى أن غالبية الولادات تتم في المستشفى منها ١٢٪ تتم في المنزل والباقي في المستشفى. كما دلت البيانات أن ٧٧٪ من الولادات قد تمت طبيعية وزادت نسبة المضاعفات عند النساء اللواتي يقل عمرهن عن عشرين عامًا أو يزيد على خمسة وثلاثين، وبات استعمال الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة متداولاً في لبنان، إذ بلغت النسبة ٨٢٪ بين المتزوجات. وقد تزداد نسبة استعمال الوسائل عند حصول الأسرة على عدد من الأولاد الذكور مما يدل على أهمية الولد الذكر.

غير أن إحصاءات ١٩٩٨ تشير إلى تزايد مرض (السيدا) في لبنان الذي يصيب النساء بنسبة ٢١,٣٪ كما يصيب الرجال بنسبة ٧٧,٨٪ وكذلك الأمر بالنسبة لمرض سرطان الثدي حيث الإقبال على الكشف المبكر لسرطان الثدي والرحم لم يتجاوز ٧,٣٪ حسب مسح صحة الأم والطفل ، علمًا بأن أجهزة التصوير/الشعاعي أصبحت متوافرة لدى القطاعين الرسمي والأهلي. فالمنظمات الأهلية موجودة على نحو ناشط في مختلف المناطق اللبنانية من خلال المستوصفات والدواء إلى جانب حملات التوعية للوقاية من سرطان الثدي والصحة الإنجابية والوقاية من مرض الإيدز التي تنظمها على المستوى الوطني.

المرأة والقانون :

إن الدستور اللبناني لا يميز بين المرأة والرجل لكنه لا ينص على مبدأ المساواة كما تفعل الدساتير الأخرى. ومن أهم الإنجازات المتعلقة بالمرأة والقانون:

قيام الهيئة الوطنية لشؤون المرأة بالتعاون مع اليونيسيف ببرنامج تدريبي لمحو الأمية القانونية لـ ٣٠٠٠ امرأة عاملة. والجدير بالذكر أن تطبيق القوانين التي ترتكز على المساواة بين الجنسين لم يجر التنفيذ بشكل عملي ، خاصة من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

تنشط الجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان وبعض الجمعيات المختلطة في موضوع المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

هذا وتنشط الجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان وبعض الجمعيات المختلطة في موضوع المساواة على أساس النوع الاجتماعي لتشكيل قوة ضاغطة لتعديل بعض القوانين المجحفة بحق المرأة وتطبيق بعض القوانين الأخرى. كما تسعى من أجل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع التحفظات عنها واستحداث قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

المرأة والفقر :

فالمرأة اللبنانية أكثر عرضة للفقر من الرجل، إذ أن التمييز الممارس ضدها من ناحية الأجور والصرف الكيفي هما عنصران أساسيان لناحية فقر النساء. لكن الإحصاءات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي تشير إلى تقليص الهوة في الأجور بين النساء والرجال. إذ ارتفعت مداخيل النساء العاملات لتصبح متقاربة مع أجور الرجل (٩٩٨٠٠٠ ل.ل للرجال و ٨٣٩٠٠٠ ل.ل للنساء عام ١٩٩٩). هذا التحسن الحاصل في الأجور مؤشر على أن المرأة اللبنانية تنخرط أكثر فأكثر في البرامج التعليمية والتدريبية. لكن تدهور الوضع الاقتصادي زاد من ظاهرة الصرف الكيفي وذلك لعدم تمكن رب العمل من تحمل التبعات الناتجة عن دور المرأة الإنجابي.

إن بعض المؤسسات الأهلية تسعى لتحسين وضع المرأة وذلك بإقامة برامج تأهيلية لتحسين المهارات وتطوير القدرات الإنتاجية

إن بعض المؤسسات الأهلية تسعى لتحسين وضع المرأة ، وذلك بإقامة برامج تأهيلية لتحسين المهارات وتطوير القدرات الإنتاجية وتعزيز استفادة النساء المحرومات من الخدمات المالية، وذلك بزيادة المشاريع الصغيرة.

العنف ضد المرأة :

مع تزايد حالات العنف ضد المرأة في لبنان بسبب الضغط النفسي الممارس على الرجل في ظل الحرب التي شهدها لبنان والحالة الاقتصادية المتدهورة، نشأت بعض الجمعيات المناهضة للعنف ضد المرأة ووضعت خطًا ساخنًا للنساء المعنفات. كما أن بعض المنظمات الأهلية تقدم استشارات لتلك النساء. إضافة إلى أن بعض الأديرة والمراكز أقامت مأوى للنساء المعنفات.

والجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية عملت على تنفيذ مشروع لتدريب عدد كبير من الإخصائيات الاجتماعيات لتزويدهن بالمهارات الضرورية للقيام بجلسات توعية ولتدريبهن على كيفية التدخل في حالات العنف الجسدي.

ويدخل برنامج مساعدة النساء المعنفات ضمن أنشطة تلك الجمعيات ، حيث تعمل على إطلاق العنف الممارس على المرأة إلى العلن ، وتقديم كل أشكال المساعدة لها الاجتماعية منها، والنفسية، والقانونية. إضافة إلى العمل على نشر الوعي والتدريب بهدف تنوير الرأي العام من أجل الحد من جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي والقانوني. كما تسعى إلى التنسيق مع الجمعيات الأهلية والفئات المتوافقة مع أهدافها.

المرأة والاقتصاد :

ارتفع عدد اللبنانيات الملتحقات بسوق العمل – وإن بشكل بطيء – بسبب الحالة الاقتصادية المتردية. حيث بلغت نسبة النساء في القوى العاملة ١٧,٥٪ و ٢١٪ و ٢٥٪ في الأعوام ١٩٧٠، ١٩٩٧، ٢٠٠١ على التوالي. إلا أن هذه المشاركة لا تزال منخفضة قياسًا على كون النساء يمثلن نصف إجمالي المقيمين وبحكم تساوي فرص التعليم والمؤهلات بين الجنسين، لا بل وجود أفضليات لمصلحة المرأة في بعض الميادين.

تتحدد مشاركة المرأة في سوق العمل بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في اتجاهات متناقضة أحيانًا. كما أن تزايد أعباء المعيشة يدفع المرأة إلى العمل من أجل المساهمة في إعالة الأسرة.

وثمة عوامل تقلل من تقدير نسبة مساهمة النساء في سوق العمل، أهمها عدم التصريح عن عمل المرأة خصوصًا في الزراعة، وفي الأنشطة ذات الطابع العائلي، والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المرأة في المنزل.

تمثل النساء أغلبية في مهن محددة ولا سيما المهن الصحية والتعليمية في حين تتضاءل هذه النسبة (أقل من ٥٪ من العاملين في المهنة) في المهن (الذكورية) الطابع، مثل قوى الجيش، والبناء، وتشغيل الآلات الثابتة. ولا تشارك النساء عمليًا في بعض المهن الجسدية الصعبة، كعمال البناء والكسارات وسائقي الرافعات. ولكن اللافت للنظر أن مشاركة المرأة تقل أيضًا في بعض المهن القيادية التي لا تتطلب جهدًا جسديًا، مثل الكادرات العليا ومدراء المؤسسات الصغيرة. انظر جدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) : نسبة الإناث من مجموع العاملين
في مهن مختارة عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠١ (٪)

المهن	١٩٩٧	٢٠٠١
مهن وسيطة في مجال التعليم	٨١,١	٧٩,٨
مهن وسيطة في مجال الصحة	٧٥.٣	٧٠,٩
اختصاصيات في التعليم	٦٢,١	٦٦,٥
مستخدمات في المكاتب	٥١,٤	٥١,٥
مستخدمات إداريات أخريات	٤٥,٦	٤٧,٢
البائعات ومروجات السلع	٤٠,٩	٢٣,٣
اختصاصيات أخريات	٣١,٩	٣٨
عاملات في تشغيل الآليات الصناعية	٣٠,٢	٣١,٨
اختصاصات في مجال الصحة	٣٠,١	٤٣,١
مهن وسيطة أخرى	٢٧,٢	٣٠,٦
كادرات عليا ومديرات مؤسسات صغيرة	١٣,٧	٦,٤

المصادر: الأوضاع المعيشية للأسر ودخول الشباب في سوق العمل والهجرة.

وتبذل المؤسسات الأهلية جهوداً كبيرة في مجال تمكين المرأة الاقتصادي. كما أن برامج محو الأمية الاقتصادية لدى النساء قائمة في بعض خطط الجمعيات خاصة في المناطق الريفية.

المرأة في السياسة وموقع القرار :

تقوم الجمعيات النسائية بمبادرات في سبيل تعزيز موقع المرأة في السياسة ومواقع القرار .

على الرغم من المشاركة المتزايدة في معظم القطاعات، لا تزال المرأة شبه مهمشة في مركز صنع القرار ومشاركتها في الحياة السياسية على المستوى التنفيذي.

تتفاوت مشاركة المرأة في القطاع العام. ففي العام ٢٠٠٣ كانت ٦ نساء يشغلن منصب مدير عام ، وبلغت نسبة النساء القاضيات ما يقارب الثلث في المحاكم العدلية وما يقارب الخمس في مجلس شورى الدولة، وهناك ثلاث نساء في البرلمان. وورد في مطوية صادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية نشرت عام ٢٠٠٤ أن الجهاز القضائي يضم ٤٣٤ قاضياً منهم ١٢٤ امرأة.

لا تعارض الدولة اللبنانية مشاركة النساء في الحياة السياسية وتسمح لهن بالترشيح للانتخابات والانضمام لأحزاب سياسية. ولكن ما زال هناك قصور في مشاركة المرأة في النقابات والأحزاب والمجالس الوطنية.

تقوم الجمعيات النسائية بمبادرات في سبيل تعزيز موقع المرأة في السياسة ومواقع القرار. نخص منها بالذكر المجلس النسائي اللبناني. وهو إطار يضم جمعيات

تهتم بموضوعات اجتماعية وإنمائية مختلفة من بينها : المرأة وهو المظلة الأوسع تمثيلاً للمرأة اللبنانية.

ركز المجلس النسائي عمله في هذا المجال في السنة الأخيرة على محاور ثلاثة:

١- لقاء مع مختلف الأحزاب اللبنانية.

٢- اجتماعات مع المسؤولين وبصورة خاصة مع السيدات والسادة النواب لإقرار حق الحصة للمرأة (الكوتا).

٣- التركيز على توعية النساء وتمكينهن وتدريبهن على الانخراط في العمل السياسي بغية إعداد كوادر نسائية قيادية.

إلا أن ظروفًا خاصة، رافقت تشكيل الحكومة الحالية، ساعدت على تعيين سيدتين في منصب وزير (٢٦ أكتوبر)، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها مثل ذلك، في تاريخ لبنان.

المرأة في مجال البيئة :

المرأة تمثل نصف المهتمين بقضايا البيئة في لبنان .

تسعى جمعيات أهلية بالتعاون مع وزارة البيئة منذ أمد بعيد إلى تحسين المشاكل البيئية العديدة. وكان للمرأة وجود ملحوظ في هذا المجال، إذ أن نسبة النساء تجاوزت نصف عدد المهتمين بالبيئة ، وبدأت بزراعة ملايين الأشجار في المناطق، وفرز النفايات المنزلية. ونلاحظ وجود جمعيات بيئية تترأسها امرأة ، وفي هذا دلالة على اهتمام المرأة بالبيئة وشعورها بالخطر المحدق بأطفالها نتيجة لهذا التلوث.

المرأة في الريف :

التوجه إلى المرأة في الريف مازال يتسم بالضعف .

إن ندرة الاهتمام بتمكين المرأة الريفية وتدريبها مهنيًا واجتماعيًا يشكل عائقًا أمام تقدمها ونشر الوعي لديها. ويلاحظ أن البرامج التي تستهدفها هي محدودة وتغلب عليها الصفة غير الحكومية.

تشير الأنشطة التدريبية في مجال تعزيز قدرات المرأة الريفية إلى اهتمام جديد نسبيًا لدى بعض الجمعيات يهدف إلى الحد من فقر المرأة الريفية المهمشة، وذلك عبر تطوير قدراتها ومهاراتها الشخصية لمواجهة هذا الواقع وهذا ما يؤدي إلى تمكينها من إقامة مشاريع اقتصادية منتجة.

لا بد من إيلاء المرأة الريفية أهمية خاصة والانصراف إلى إعداد برامج ومشاريع تربوية وثقافية واجتماعية بالتعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية من شأنه تحسين وضع المرأة الريفية.

رابعًا : العقبات والتحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قضية تمكين المرأة

إن وضع لبنان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما زال عائقًا أمام إحراز جميع الأهداف المرجوة في عملية النهوض بالمرأة. والمنظمات غير الحكومية لا يمكنها أن تقوم بأداء مهام تحسين وضع المرأة والنهوض بها، إلا إذا استطاعت أن تتغلب على عدد من العقبات والتحديات منها على وجه الخصوص:

١- التمويل :

تواجه منظمات تمكين المرأة إشكالية التمويل .

يعد التمويل أهم القضايا التي تؤثر في عمل المنظمات غير الحكومية، إذ يتوقف عليه مدى قدرة المنظمات على الاستمرار في العمل وفي تطوير وتقديم الخدمات.

فالمنظمات غير الحكومية في لبنان، التي تستهدف تمكين المرأة، ليس لها ميزانية أو مخصصات ثابتة للنهوض بالمرأة، لا من الدولة اللبنانية ولا من وكالات الأمم المتحدة. فهي تعمل بدعم من المانحين الوطنيين والدوليين وبالأعمال التطوعية التي تقدمها أعضاء هذه المنظمات والمؤيدون لقضية المرأة: الخبراء، والمحاضرون والمدربون.

إن دور القطاع الأهلي هو دور مساند للمؤسسات الرسمية، وإذا كان هذا القطاع قد لعب في سنوات الحرب دور البديل، فمرد ذلك إلى غياب مؤسسات الدولة، وقد ساعده على القيام بالمهمات التي فرضتها الحرب الدعم المعنوي والمادي الذي حصل عليه من مؤسسات دولية وأهلية وتابعة للأمم المتحدة. أما اليوم وبعد أن رسخت الدولة أقدامها وأعيد بناء المؤسسات الرسمية وبدأت مسيرة الإعمار، تقع مسؤولية التنمية الاجتماعية على الدولة بصورة خاصة. إن التقديمات والمساعدات الدولية اقتصرت في غالبيتها على المؤسسات الرسمية، فأصبح عمل القطاع الأهلي يواجه عقبات مادية صعبة تمنعه من تطوير نشاطه الذي لا غنى عنه باعتراف المسؤولين أنفسهم.

إن تمكين المرأة هو جزء من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يشغل العالم في الوقت الحالي. وهذا يتطلب المزيد من الوحدة والتضامن من القطاع الأهلي والتنسيق مع القطاع الرسمي.

٢- الموروث الاجتماعي :

إن العائق الرئيسي الذي أجهض أو حد من فاعلية كل محاولة في قضية المرأة لإقرار مساواتها في الحقوق مع الرجل، هو متوارث اجتماعي يضع المرأة دون منزلة الرجل مستعينًا بحجج دينية وثقافية وفلسفية حالت دون إقرار تشريعات تساوي بين

طرفي الجنس البشري. أما على مستوى التشريع والقانون، فإن بعض التشريعات مسيئة إلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ومنها: قانون الجنسية الذي يعتمد رباط الأم لمنح الجنسية من طريق الأب حصراً، وبعض أحكام قانون الجزاء المتعلقة بجرائم الشرف وأحكام الزنى، وبعض أحكام قوانين العمل المتعلقة بالأجر وتعويضات نهاية الخدمة والتعويضات العائلية وقوانين الأحوال الشخصية التي تخضع لقوانين الطوائف المختلفة.

الموروث الاجتماعي لايزال إشكالية تحد من فاعلية المنظمات الأهلية في مواجهتها لقضايا المرأة .

٣- الافتقار إلى خبرة البحث الاجتماعي :

من المشاكل التي تؤثر على قدرة المنظمات الأهلية على التعامل مع قضايا المرأة، عدم توافر خبرة البحث الاجتماعي لدى العاملين(معظمهم من المتطوعين) في أغلب الأحيان. إن غياب هذه القدرات يؤدي إلى القيام بمبادرات على أسس سطحية عن احتياجات المرأة، مما يؤثر سلبًا على تحقيق الأهداف المرجوة في سبيل تمكين المرأة.

٤- ضعف الحركة النسائية:

غياب عنصر الشابات عن الحركة النسائية في لبنان .

إن ضعف الحركة النسائية في لبنان هو كما تراه بعضهن: " أن الحركة النسائية في لبنان منقسمة على ذاتها لجهة الموقف من النظام، وهي تخلط بين النظام الاجتماعي الأبوي وبين النظام السياسي الطائفي مما يعطل مقدرة هذه الحركة".

إن النساء بحاجة إلى خطة عمل مباشرة توحدهن حول هدف المشاركة في القرار فتتوجهن إلى المجتمع المدني والسياسي.

كما إن غياب الفئة العمرية الشابة عن الحركة النسائية يشكل أيضًا عائقًا مهمًا. فالحركة النسائية هرمة، بالمعنى المجازي للكلمة، حركة لم تتجدد عضويتها منذ زمن طويل، ولم تجدد خطابها الاجتماعي، أي أنها لا تدخل تغييرات في مضامين الخطاب وأولوياته؛ تتوجه دائمًا في خطاباتها ومشاريعها للمرأة وحدها متناسية الرجل، في حين أن تحقيق أهداف المساواة وتمكين المرأة وتبادل الأدوار الاجتماعية، لن يتم إلا من خلال استقطاب تأييد الرجل.

٥- استبعاد النساء عن مراكز القرار:

يكمن وراء استبعاد النساء عن مراكز القرار بشكل رئيسي ، افتقار المنظمات الأهلية النسائية منها بشكل خاص، إلى خطة واضحة تشمل إجراءات مشاركة النساء في رسم السياسات وتمكينها من بناء قاعدة نفوذ (في الإدارات العامة والمجلس النيابي، والبلدية، ...). فمثلاً ضعف مشاركة المرأة في الهيئات النقابية حيث لا تتعدى

النسبة المئوية للنساء المنتسبات إلى النقابات ٤٥٪ (مصادر النقابات). كما إن ضعف وجود المرأة في مواقع السلطة سواءً أكان ذلك على مستوى المناصب الوزارية أو البرلمانية يعطل إمكانية التأثير على مستوى رسم السياسات أو قدرتها على إحداث التغيير في إطار قضايا المرأة.

٦- غياب التنسيق بين منظمات القطاع الأهلي:

ضعف التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية التي تسعى إلى تمكين المرأة .

إن التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدني هو الخطوة الضرورية لإثبات القدرة على التعاون والعمل المشترك وحجر الأساس في بناء أية هيكلية جامعة. وهو ضروري كذلك على المستوى القطاعي كما على مستوى المجتمع الشامل.

فغيابه يؤدي إلى الازدواجية في النشاطات ، وبالتالي إلى بعثرة الجهود التي كان من الممكن الاستفادة منها في غير مجال. وهذا ما هو حاصل في المنظمات الأهلية التي تستهدف تمكين المرأة. وضعف التنسيق فيما بين التنظيمات والهيئات النسائية اللبنانية نابع من مصالح شخصية وفئوية ورؤية مختلفة لقضية المرأة.

٧- غياب مبدأ التكامل بين دور الدولة ودور المجتمع المدني في رسم السياسات الإنمائية :

إن مبدأ التكامل بين دور الدولة ودور المجتمع المدني هو مبدأ المشاركة الحقيقية والمؤسساتية في رسم السياسات الإنمائية. بالتالي فإن عدم بلورة رؤية تنموية شاملة وبرامج وخطط عمل محددة زمنيًا تستهدف تمكين المرأة وتتوزع من خلالها الأدوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع يشكل عائقًا أمام منظمات القطاع الأهلي في أداء أدوارها المنوطة بها.

٨- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات النسائية:

تعتبر الجمعيات النسائية جزءًا من المجتمع المدني، الذي يهدف في الأساس إلى زيادة المشاركة الديمقراطية للقوى الاجتماعية في تسيير المجتمع. ومعظم الجمعيات النسائية اللبنانية هي في غالبيتها الساحقة إما ذات توجه خيري خدماتي، أو هي امتداد لمرجعيات أو زعامات سياسية مشاركة سابقًا أو راهنًا في السلطة.

هذا يؤدي بالتالي إلى ضعف الممارسة الديمقراطية ، وعدم تجدد القيادات داخل تلك الجمعيات ، مما يؤثر سلبًا على الحركة النسائية ، ويحد من فعاليتها ، ويجعلها غير قادرة على تلبية طموحات المرأة.

٩- تغييب قضايا المرأة عن الإعلام :

إن تغييب قضايا المرأة عن الإعلام يحول دون نجاح المنظمات الأهلية والنسائية في ترجمة واقع المرأة اللبنانية ، وهذا ما يحول دون تعبئة الرأي العام على النضال في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين.

إذ يمثل الإعلام أهم وسيلة للتواصل مع الناس على أرض الوطن بأكمله . والقدرة على استخدام الإعلام على النحو الفعال لجذب اهتمام المواطنين إلى قضايا المرأة التي تناضل غالبية الجمعيات الأهلية في سبيلها هي مسألة حيوية لتأمين النجاح لهذه الجمعيات. فالإعلام يترجم للناس واقع المرأة اللبنانية ، ويكون في الوقت نفسه وسيلة للضغط على المعنيين من أجل تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل واعتماد السياسات المناسبة.

ضعف الممارسة الديموقراطية وعدم تجديد القيادات داخل المنظمات النسائية .

١٠- التوزيع المجالي للمنظمات النسوية اللبنانية :

حيث نجد أن معظمها يتركز في العاصمة والمدن الكبرى، بينما نجد فراغًا شبه تام في القرى والمناطق النائية.

خامسًا : الشراكة بين منظمات القطاع الأهلي والحكومة في مجال تمكين المرأة

إن الحكومات اللبنانية لم تول أهمية خاصة لقضايا المرأة حتى حلول مؤتمر بيجين. تبنى لبنان محاور منهاج بيجين الذي كان نقطة تحول بارزة في مشاركة المرأة بعملية التنمية. والتنمية لا تقوم إلا بشراكة مثلثة متكافئة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فالتنمية لم تعد شأنًا حكوميًا فحسب بل هي مسؤولية المجتمع كله.

أثبتت التجارب السابقة، خلال الحرب اللبنانية، نجاح التعاون بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية وبمشاركة منظمات الأمم المتحدة المعنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ... إلخ) في تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجالات الإغاثة والإسعاف، وفي تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية، فضلاً عن الاجتماعية لتقدم نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاعين الأهلي والعام.

وبعد انتهاء الحرب اللبنانية، انبثقت أطر ومؤسسات ولجان مشتركة للتنسيق بين القطاعين العام والأهلي نذكر منها:

أ- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي خصصت فيه خمسة مقاعد للمندوبين عن القطاع الأهلي .

ب- الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ، والتي تشكلت نتيجة مطلب الهيئات النسائية في لبنان إنشاء وزارة وهيئة رسمية تعنى بشؤون المرأة اللبنانية.

لقد طبق التعاون عمليًا، في مجال تمكين المرأة اللبنانية، بين منظمات القطاع الأهلي والمؤسسات الحكومية عبر نوعين من الشراكة:

١- شراكة بموجب عقود بين الطرفين المعنيين .

٢- شراكة عن طريق التعاون والتنسيق مع منظمات أهلية تعمل على قضايا المرأة.

أولاً : شراكة بموجب عقود :

تهدف إلى تمكين المرأة كأحد مكونات التنمية الأساسية عبر الأنشطة التي تخدم المرأة تحت مسميات أخرى مثل: دور الحضانات لأطفال المرأة العاملة، ومراكز صحية، ومراكز خدمات اجتماعية، ... أو تلك التي تقدم لها خدمات في إطار أوسع للفئات المستفيدة مثل الشباب والمسنين والمعاقين. هذا لا ينفي تنفيذ بعض الأنشطة التي تستهدف المرأة بشكل مباشر.

غير أن العلاقة التي تربط الحكومة بالمنظمات الأهلية هي – عمليًا – علاقة فنية وإدارية مقتصرة على تنفيذ برامج متفرقة هنا وهناك، وتسمية مندوبين في هذه اللجنة أو تلك. إذ تتم الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية من خلال عقود تحدد طبيعة الخدمات التي تقدمها المنظمات ونوعيتها والتي ترى الدولة أنه لا جدوى من أن تقوم هي بتقديمها. وخير مثال على ذلك عقود وزارة الشؤون الاجتماعية.

بما أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الوزارة المعنية مباشرة وصراحة بالحماية الاجتماعية فإن مهمات التنمية المحلية، والتنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية تدخل في صلب اهتماماتها. هذا وتولي وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمامًا خاصًا بالمرأة وإلغاء التمييز ضدها حيث أنشأت فيها دائرة للمرأة.

تساهم عقود وزارة الشؤون الاجتماعية مع منظمات القطاع الأهلي في تغطية نفقات الرعاية في المؤسسات الاجتماعية الأهلية وفي تغطية جزء من الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة. يتميز أسلوب عمل تلك الوزارة بقدر من اللامركزية، وبحيز نسبي من المرونة، وباعتماد مبدأ الشراكة والتعاقد مع القطاع الأهلي في تنفيذ المهمات المشار إليها أعلاه. وبالتالي فإن الوزارة هي أشبه بمركز لشبكة من المتدخلين. تتضمن هذه الشبكة ٢٢٢ عقدًا موقعًا مع جمعيات أهلية (٢٦جمعية منها نسائية) لتنفيذ مشاريع مشتركة معها ممولة من الوزارة بنسبة ٧٠٪ ومن الجمعية بنسبة ٣٠٪ ، وتدار بواسطة لجنة مشتركة برئاسة موظف من وزارة الشؤون الاجتماعية. يبين الجدول رقم (٨) نشاطات مشاريع المنظمات الأهلية المشتركة مع الوزارة عام ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٨): المشاريع المشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات الأهلية في لبنان عام ٢٠٠٤

نوع النشاط	التكرار
مركز صحي اجتماعي	١٤٤
دار حضانة	٣٥
مركز خدمات اجتماعية	١٥
مركز للمعاقين	١٢
نشاطات مختلفة	٧

المصدر: لائحة بالجمعيات ونشاطها المتعاقدة بشأنه مع وزارة الشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٤

معظم المشروعات المشتركة مع الوزارة هو من النوع الخدماتي وتحتل الخدمات الصحية الحصة الأهم .

يلاحظ أن معظم نشاطات المشاريع المشتركة مع الوزارة من النوع الخدماتي وتحتل الخدمات الصحية الحصة الأهم إذ أن نحو ٦٤٪ من إجمالي العقود المشتركة هي مراكز صحية و ١٦٪ دور حضانة والباقي أنشطة مختلفة.

إن طغيان حصة الخدمات الصحية يليها دور الحضانة، يعبر عن الطلب الكبير على هذه الخدمات. والجدير بالذكر إن هذين النشاطين يستهدفان المرأة بصورة غير مباشرة من حيث تحسين وضعها الصحي من ناحية ، وتمكينها من مزاولة أعمالها من ناحية أخرى.

ومن المفيد التنويه بأن وزارة الصحة تساهم في تمويل خدمات الاستشفاء في المؤسسات الاستشفائية التابعة للجمعيات الأهلية.

ولا يمكن نفي دور الحكومة في تمكين المرأة عن طريق مجلس الإنماء والإعمار الذي بدأ عام ١٩٩٧ بمخطط يرمي إلى دعم مشاريع النساء الذي عرف ب "تقوية المؤسسات لتنمية مشاريع النساء" والذي هدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ذات الدخل المنخفض وكانت وزارة الشؤون شريكًا أساسيًا، وفي هذا الإطار حيث أقيمت دورات تدريبية لتمكين النساء واستفادت ٨٨٣ امرأة من هذا المشروع.

ثانيًا : شراكة عن طريق التعاون والتنسيق:

تهدف هذه الشراكة إلى تمكين المرأة عبر تنفيذ:

أ- الأنشطة النسائية التي تقدمها المنظمات النسائية، وغير النسائية، لمساعدة النساء ورفع مستوى حياتهن ودمجهن في العملية التنموية. مثل محو الأمية والتدريب على بعض المهارات المدرة للدخل، والتوعية الصحية، ...إلخ.

ب- النشاط المتعلق بقضايا المرأة، وهو النشاط الذي تقوم به المنظمات الدفاعية، التي تعمل من أجل تغيير وضع المرأة في المجتمع والقضاء على أشكال التمييز كلها، على أساس الجنس، وتغيير علاقات النوع Gender Relations في المجتمع، بهدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، في الفرص المتاحة، وفي مشاركة المرأة في صنع القرار أسوة بالرجل.

وخير مثال علي ذلك .. تعاون الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مع منظمات أهلية غير حكومية في هذا المجال.

إن الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية التي أنشئت بموجب قانون عام ١٩٩٨، تتعاون مع المنظمات الأهلية بخصوص قضايا المرأة .

إن الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية التي أنشئت بموجب قانون عام ١٩٩٨ وهي مرتبطة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء وأعطيت لها ميزانية رسمية، هي الهيئة الرسمية التي تعنى بشؤون المرأة بشكل مباشر. هذه الهيئة ضمت فعاليات من القطاعين الرسمي والأهلي، وشخصيات مشهود لهن بنشاطهن المتعلق بحقوق المرأة.

وقد وضعت استراتيجية لمنهاج العمل تعنى بشؤون المرأة وتنمية قدراتها ومؤهلاتها وكفاءاتها على مختلف المستويات وفي كل الميادين لتحسين وضع المرأة وتطورها.

هدفت الهيئة الوطنية من خلال الاستراتيجية إلى إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستحداث وتعديل القوانين التي لا تزال مجحفة بحقها، ومحو الأمية القانونية، وإنشاء مراكز تعنى بقضايا المرأة.

نشطت في لبنان منظمات أهلية غير حكومية للعمل على قضايا المرأة وإدماج مصطلح النوع الاجتماعي في المجتمع المدني بالتعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية منها: المجلس النسائي اللبناني، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد المرأة، مركزها بيروت، جمعية دار الأمل، رابطة المرأة العاملة في لبنان، لجنة حقوق المرأة، المعهد الدولي لتضامن النساء، التجمع النسائي الديمقراطي، مشرق/مغرب، مشروع ربط النوع والمعلومات، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة.

إضافة إلى ذلك .. تساهم بعض المؤسسات الحكومية، وبخاصة الصناديق المخصصة للتنمية، كالصندوق الوطني للمهجرين ومجلس الجنوب، بتمويل بعض المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية والتي لا قدرة إدارية أو مادية لهذه الصناديق على تنفيذها.

دراسات حالة :

تهدف دراسة الحالة إلى رصد بعض خصائص الجمعيات الأهلية عندنا في الزمن الحالي وذلك للبحث عن دور تلك الجمعيات في مجال تمكين المرأة. وقد اخترنا في هذه الدراسة منظمتين غير حكوميتين ، مختلفتي المجال، ومتنوعة النشاط هي: مؤسسة رينيه معوض، ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي.

خضع اختيار الجمعيتين موضوع دراسة الحالة إلى الاختيار العمدي بناء على معيارين مهمين:

- تبؤ امرأة قيادتها .
- تنوع النشاط الذي يستهدف تمكين المرأة .

هذا وقد استند الاختيار إلى المؤشرات التالية:

- إدخال قضية المساواة في كل أهداف برامج وأنشطة هاتين الجمعيتين لكي يتم دمج المرأة ، ولكي يتم التغلب على العوائق التي تواجههما في مشاركتهما الاقتصادية .
- قيام الجمعيتين ببرامج وأنشطة خاصة بالمرأة تركز على النهوض بوضعها والاستجابة إلى احتياجاتها الخاصة بشكل مباشر.

هذا بالإضافة إلى الأوضاع المميزة لكل منهما:

فمؤسسة رينيه معوض أسست فرعًا لها في الولايات المتحدة الأمريكية بغية توسيع نشاطات المؤسسة وتنويع مصادر تمويلها ، مما يؤثر على حجم وطبيعة البرامج. كما أن المؤسسة عضو ناشط في عدد من الشبكات العربية والأورومتوسطية.

في حين نجد مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، وإن كانت – نشأتها حديثة نسبيًا – إلا أنها معروفة بانتشارها الإقليمي في لبنان والعالم العربي وبجهودها ونشاطاتها في مجال النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل.

مؤسسة رينيه معوض :

إن مؤسسة رينيه معوض في لبنان هي مؤسسة لبنانية غير حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح. تأسست في تشرين الثاني عام ١٩٩٠ لها فرع في الولايات المتحدة الأمريكية يضم مجموعة كبيرة من العرب الأمريكيين والأصدقاء الأمريكيين. مصادر تمويلها متنوعة إلا أن القسم الأكبر من التمويل يأتي من الشركاء (٤٥,٩٠٪) يليه التمويل الذاتي (٣٠,١٤٪) والباقي يأتي من المتبرعين والأصدقاء.

أولاً : أهداف المؤسسة الرئيسة :

تحرص هذه الجمعية على تحقيق جملة أهداف من بينها:

- التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والريفية في لبنان والعالم العربي .
- بناء مجتمع مدني مسؤول بهدف ترسيخ الوحدة الوطنية وتطوير القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أما أهدافها الفرعية فهي:

- تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الناشطة في عملية التنمية والشأن العام.

ثانيًا : برامج المؤسسة التي تستهدف تمكين المرأة:

١- برنامج التنمية الاجتماعية:

تتركز الأنشطة الاجتماعية لمؤسسة رينيه معوض على تفعيل دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي كأنثى في المجتمع الذكوري. وتتوخى تحسين وضع المرأة وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية ومشاركتها في صنع القرار عبر أنشطة المؤسسة المختلفة.

ينفذ هذا المشروع على ثلاثة مستويات: مستوى التوعية والتثقيف حول النوع الاجتماعي، ومستوى محو الأمية ، ومستوى التمكين الاقتصادي للمرأة.

أ- التوعية والتثقيف حول النوع الاجتماعي:

- حلقات توعية وورشات عمل حول النوع الاجتماعي:

منذ تأسيسها دأبت مؤسسة رينيه معوض من خلال عملها من أجل تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الناشطة في عملية التنمية والشأن العام. من هنا يندرج مفهوم الجندر في سياستها التنموية وبرامجها حيث إن عملية الإدماج هذه تحولت إلى استراتيجية أساسية ومنهاج عمل المؤسسة.

وتتعاون المؤسسة بشكل وثيق مع المشروع الإقليمي للوصل والمعلومات في المشرق والمغرب/مركز الأبحاث والتدريب حول التنمية MACMAG GLIP/CRTD من أجل تعزيز المعرفة والخبرات والتجارب في مجال الجندر والتنمية.

تسعى المؤسسة عبر تنظيم وتنفيذ ورشات عمل تدريب إلى بناء قدرات، وتأهيل عاملين وعاملات ميدانيين/وميدانيات ليكونوا ناشطين وناشطات ومرجعيات محلية في موضوع المرأة والجندر. كما تعمل المؤسسة على إدماج قضايا الجندر في برامج المؤسسة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وتسعى أيضًا إلى الحصول على المعارف والتجارب من خلال هذه الورش ونشرها لتعميم الفائدة على الجمعيات العاملة في هذا المجال.

أما منهجية التدريب فتعتمد على مبدأ تكريس مبدأ التعلم بالمشاركة والنقاش وذلك عبر استخدام لعب الأدوار، والعمل الجماعي، والتمارين الفردية، ودراسة حالات وتحليلها، وخبرات وتجارب المشاركين. من هذه الورشات: "مدخل إلى مفهوم الجندر".

كما تنظم المؤسسة حلقات توعية تهدف إلى زيادة معلومات ومهارات جميع أفراد المجتمع في إطار النوع الاجتماعي. وعمدت إلى دمج النوع الاجتماعي في برامج محو الأمية والتدريب المهني التي تنفذها المؤسسة.

ب- محو الأمية:

تسعى مؤسسة رينيه معوض إلى العمل مع الفئات المهمشة وإلى تعزيز مبدأ التنمية المستدامة من خلال تنمية القدرات والتشديد على دور المرأة في التنمية المجتمعية والأسرية. ومن هنا كان التركيز على عوائق التنمية بالنسبة إلى النساء وأهمها الوضع التعليمي "الأمية".

بغية تحقيق هذه الغاية تقوم المؤسسة بحملات محو الأمية لدى النساء بمعدل ٣٠٠ امرأة في السنة، وطورت منهجية عملها في هذا المجال بحيث يكون ذلك سبيلاً لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة عن طريق دمج النوع الاجتماعي في المواد المعتمدة لمحو الأمية.

ج- مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة:

تسعى المؤسسة من خلال هذا المشروع إلى دمج المرأة الريفية في سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يتم تخطيط هذه السياسات والبرامج وفق معايير المساواة الجندرية. كما تسعى إلى إبراز دور المرأة الذي كثيراً ما كان خفياً ومهمشاً.

يستهدف مشروع التمكين الاقتصادي .. النساء الريفيات الأميات والفقيرات. وقد حددت الأهداف الخاصة بالمشروع كما يلي:

- محو الأمية الاقتصادية كأداة مهمة لتمكين النساء وتطوير مساهماتهن في عملية التنمية .
- تعزيز دور النساء الإنتاجي وكذلك ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن على اتخاذ القرار.
- تقديم نماذج معاصرة حول التجارب الخاصة بدمج الجندر ومحو الأمية الاقتصادية .
- تقديم الأدوات والموارد لتعميم هذه التجربة في مناطق أخرى من لبنان وكذلك في بلدان عربية.

تسعى المؤسسة إلى تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال:

- التدريب على مهن حرفية ومهارات يدوية .
- التدريب على صناعات غذائية .
- تنمية القدرات الزراعية كالمواشي (في الريف) وللتدريب على أصول تحويل الألبان إلى مشتقاتها والمراقبة والتسويق .
- إنجاز دراسة بحثية نوعية تعتمد على منهجية المشاركة ، وذلك من أجل تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للنساء وأسرهن في مناطق البحث .
- إصدار الدليل التدريبي: "النساء في سوق العمل: دليل محو الأمية الاقتصادية".

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع بناء قدرات ومهارات المرأة الريفية المدرة للدخل (Rural Woman Income Creating Activites and Training) بتمويل من إيفاد (IFAD) وبإشراف مجلس الإنماء والإعمار. ويستهدف المشروع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الريفية وبشكل خاص المرأة الريفية. وتعمل المؤسسة على تحقيق تلك الأهداف ، وذلك من خلال الخدمات التالية:

- الاهتمام بالأشجار الحرشية والأشجار المثمرة
- المشتل الصحي .
- تصنيع الأجبان البلدية كالشنكليش .
- متابعة إنتاج وتصنيع الزيتون .
- وحدة مشتقات الإنتاج الحيواني.

٢- البرنامج الوطني لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

تسعى مؤسسة رينيه معوض إلى تدعيم مشاركة المرأة في السياسة إيماناً منها بأن المشاركة السياسية للمرأة هي مؤشر جدي على درجة تطور المجتمع وقبوله للمرأة ككائن كامل الأهلية والقدرة. وليست المشاركة هذه ممكنة وفاعلة من دون:

- انتساب المرأة إلى الأحزاب .
- انتساب المرأة إلى الاتحادات والنقابات .

على ألا تحصر المرأة نشاطها في نطاق فئوي، بل في مجمل النشاط السياسي، وألا تتأخر عن تسلم المواقع القيادية.

قامت المؤسسة لهذه الغاية بتحقيق النشاطات التالية:

- حملة وطنية .
- إجراء دراستين ميدانيتين على العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة اللبنانية في

السياسة .

- الإعلان عن مسابقة وطنية لأفضل ملصق وطني معبر عن ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- نشر الدليل العلمي:"مشاركة المرأة في السياسة" من أجل مشاركة فعالة للمرأة اللبنانية في الحياة السياسية ونشر كتاب جامع عن مجمل ما تضمنته (الحملة) من وقائع ونصوص ومناقشات ومبادرات وعدد خاص من مجلة (حريات) التي تصدرها المؤسسة:"حريات النساء السياسية" .
- ورشات عمل تضم معنيين بقضايا المرأة .
- حملة إعلانية في وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بالحملة الوطنية والترويج لقضاياها، بما فيها ندوات صحفية ولقاءات تليفزيونية وإذاعية وغيرها. كما تهدف إلى تعبئة الرأي العام وراسمي السياسة باتجاه الوعي بأبعاد وأهمية مشاركة المرأة في السياسة.

٣- البرلمان الشعبي :

يهدف هذا المشروع إلى البحث والتوثيق وإطلاق الحوار بين مختلف فئات المجتمع حول مشاريع القوانين المطروحة واللازمة وحقوق المرأة، ومشاكل البيئة، ... . وهو يجمع بين برلمانيين وجامعيين، وخبراء، وممثلي الاتحادات، وكذلك المعنيين في القطاعين العام والخاص وناشطين من المجتمع الأهلي.

مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي

إن مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في لبنان هي : منظمة غير حكومية مسجلة حسب القوانين المحلية المرعية الإجراء في لبنان في يوليو ١٩٩٩ .

تتميز مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي:

- بانتشارها الإقليمي من خلال عملها في لبنان والعالم العربي على حد سواء، لاسيما في اليمن ومصر والمغرب ....
- بفريق عمل ديناميكي ومرن (من الجنسين)، مؤلف من الباحثين والمتخصصين والمدربين والمهنيين .
- بقدرة عملها في الأوساط الثقافية واللغوية المتنوعة وبأسلوبها المرن القادر على تلبية الحاجات وفقًا لتغيير البيئات.

تسعى المجموعة إلى بناء مجتمع أهلي ناشط وملتزم بقيم المساواة بين الجنسين والتسامح والعدالة وقادر على القيام بأفعال تتمتع بمعايير دولية عالمية.

تعتمد المجموعة في تمويلها على خدماتها الاستشارية وعلى مناقصات عروض

تقدمها مؤسسات اجتماعية إضافة إلى منح تقدمها هيئات وجهات مانحة.

أولاً : أهداف المجموعة:

تهدف مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي إلى:

١- توفير التدريب وبناء القدرات والمعلومات للمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات التنمية والمهنيين والأكاديميين والباحثين وخاصة في مجال الجندر والتنمية الاجتماعية .

٢- تعزيز الحوار حول السياسات المرتبطة بالفقر والاقتصاد والتنمية الاجتماعية والجندر في منطقي المشرق والمغرب العربيتين.

ثانيًا : ماذا تستطيع تقديمه مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي؟

١- **إرساء شراكة مستدامة مع المنظمات غير الحكومية**: تسعى مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي إلى بناء شراكة مع المنظمات الأهلية التي تشاطرها الرؤية. وتساعد المجموعة المنظمات في تحقيق أقصى طاقاتها الكامنة من خلال الاستخدام الفعال للمساعدات والموارد المالية.

٢- **الدعم التقني والتدريب**: تقدم مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي الدعم التقني والتدريب للمنظمات الأهلية والشركاء من المنظمات الحكومية والباحثين ، وعدد من المؤسسات العاملة في ميدان التنمية الاجتماعية و الجندر و التنمية.

٣- **البحث وتعزيز التعلم**: تركز مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي على النظرية والممارسة لدى القيام ببحث اجتماعي تشاركي نوعي يكون مادة للعمل. فضلاً عن إنتاج أدبيات خاصة بها، حول النوع الاجتماعي والتنمية، إدماج النوع الاجتماعي، التدريب على قضايا النوع الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والفقر.

٤- **الخدمات الاستشارية**: تقدم المجموعة أيضًا خدمات استشارية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى أطراف أخرى فاعلة في عملية التنمية في مجالات مثل:

- تحليل الوضع والحاجات التي تعكس المطالب الاجتماعية المحلية .
- اقتراحات مشاريع تتناول مختلف المشاكل .
- تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة .
- مراجعة وتقييم المشاريع .
- إدماج النوع الاجتماعي .

ثالثًا : برامج المجموعة التي تستهدف تمكين المرأة:

في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المذكورة أعلاه، تسعى المجموعة إلى تطبيق

عدد من البرامج التي تستهدف تمكين المرأة.

١- برنامج التدريب حول الجندر:

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف (في أرجاء العالم العربي قاطبة) التالية:

- إدماج الجندر في التنمية .
- تطوير كوادر محلية في التدريب الجندري .
- الوعي حول مفهوم الجندر وأهميته.

ويستهدف البرنامج الجمعيات الأهلية المحلية عبر تنفيذ النشاطات التالية:

- **تدريب على الجندر:** دورات الجندر، كل دورة ٣- ٥ أيام ، تضم ٢٠ إلى ٢٥ مشتركًا/مشتركة من هيئات، وجمعيات، ومجموعات من كل لبنان أي بمعدل ٥٤٠ مشتركًا/مشتركة سنويًا .
- **بناء قدرات ومواكبة .**
- **أبحاث جندرية .**
- **منشورات وتوثيق:** انبثق حوالي ٢٥ دليلاً حول الجندر عن الدوراتِ متضمنة برامج ، تعليمات للتدريب ، أوراقًا خلفية ، ... إلخ. بالإضافة إلى دليل عام للجندر باللغتين العربية والإنجليزية.
- **تشبيك.**

٢- برنامج القيادة النسائية:

في هذا السياق تعمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي على :



- تطوير القدرات في القيادة النسائية .
- حث النساء على إحداث التغيير على الصعيدين المحلي والشخصي .
- إحداث تغيير إيجابي في العلاقات الجندرية.

ويستهدف البرنامج كوادر في جمعيات أهلية لبنانية وغير لبنانية، شبابًا وشابات، نساء ريفيات، نساء ذوي إعاقات في نطاق جغرافي غير محدد، ويسعى إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عبر تنفيذ النشاطات التالية:

- **تدريب على القيادة النسائية:** دورات تدريب دائمة ومستمرة، بمعدل ٢٤ دورة سنويًا، تضم كل دورة ٢٥ مشتركًا/مشتركة تقريبًا (بمعدل ٦٠٠ مشترك/مشتركة سنويًا) .
- **تطوير موارد تدريبية:** محلية حول القيادة النسائية وإصدار أدلة تدريبية حول القيادة النسائية مرتكزة على دراسة حالات محلية .
- **إصدار منشورات.**

٣- برنامج تمكين المرأة اقتصادياً:

تسعى مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي من خلال هذا البرنامج إلى تمكين المرأة اقتصادياً وإبراز دورها الذي كثيراً ما كان مهمشاً.

يستهدف برنامج تمكين المرأة اقتصادياً التعاونيات النسائية، والوحدات النسائية الإنتاجية، ومجموعات نسائية محلية، وهيئات صغيرة نسائية في البقاع وشمال لبنان.

وقد حددت الأهداف الخاصة بالبرنامج كما يلي:

- دعم التعاونيات النسائية والمجموعات النسائية المنتجة .
- إحداث الاستقلالية الاقتصادية لدى النساء .
- تطوير قدرات النساء الإنتاجية والتسويقية .
- تطوير ودعم دور النساء الاقتصادي.

وتسعى المجموعة إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال النشاطات التالية:

- محو الأمية الاقتصادية لدى النساء .
- تدريبهن على دراسات الجدوى الاقتصادية وأصول التسويق .
- التشبيك وعرض مشاريع ريادية .
- استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويطال هذا البرنامج حوالي ٣٠ إلى ٣٥ تعاونية نسائية ووحدات إنتاجية وهيئات نسائية صغيرة. عضوية كل هيئة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ امرأة. وهذا يعني أن عدد المتدربات السنوي يبلغ ٧٣٢ متدربة تقريباً.

ومن المشاريع المهمة والرئيسة للمجموعة: "المشروع الإقليمي العربي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية في منطقتي المشرق والمغرب".

بدأ هذا المشروع بإطلاق حملة إقليمية بعنوان: "حق المرأة في الجنسية" دعماً لنضال النساء في كامل حقوقهن واكتسابهن مواطنية متساوية.

وحيث تعاني النساء في كل أرجاء المشرق والمغرب العربي من حرمانهن هوية وطنية كاملة وإبعادهن عن كامل الحقوق التي يتمتع بالوصول إليها أي مواطن، كالامتيازات والضمانات، تعمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي على إعداد دراسة حول قوانين الجنسية في البلدان العربية في محاولة تقصٍ لحجم المشكلات الناجمة عن هذه القوانين من مختلف جوانبها القانونية والإحصائية والميدانية والتي ستشكل - حين إتمامها - مادة موضوعية أمام الباحثين والباحثات والحركات النسائية العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن للمجموعة مشروعاً رئيسياً آخر: "الوحدة المستقلة للخدمات والموارد والمعلومات"، يهدف إلى التواصل مع كل من المؤسسات الحكومية

والمنظمات غير الحكومية حول الفقر والتنمية الاجتماعية في لبنان من خلال نشرة دورية وموقع إلكتروني وورش عمل تدريبية وأبحاث موجهة نحو العمل. ويستعمل المشروع مكتبة الموارد حول المنظمات غير الحكومية والتنمية الاجتماعية التي تحوي ما يفوق على ٣٠٠٠ عنوان تشمل كتبًا وتقارير ودوريات حول النساء والنوع الاجتماعي والتنمية.

المراجع

١- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا. الجمهورية اللبنانية: ردود الدولة العربية على الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، بيروت.

٢- التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج بيجين لعام ١٩٩٩، ص ٩ وص ٤٣-٤٤ .

٣- المجتمع المدني في لبنان (وقائع الندوة المتخصصة المنعقدة في ٢٤/٢٥ مايو ١٩٩٦)، منشورات فريدريش ايبرت، بيروت، ص ١١٣ .

٤- أ. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ١٩٩٧)، ص ٩٤-٩٦ .

٥- شرارة، عزة، نساء وجمعيات: لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير، (ط١ بيروت، دار النهار للنشر ٢٠٠٢)، ص ٢٦ وص ١٢١-١٢٤ .

٦- قصاصة من صحيفة النهار، (المرأة اللبنانية غيرت الواقع ... و"الخوف من الطوائف يمنع القوانين")، بيروت، ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٢ .

٧- قصاصة من صحيفة النهار، (تقرير "حقوق الإنسان والحق الإنساني" حول وضع المرأة: تعديل قوانين الجنسية والعمل والأحوال الشخصية)، بيروت ١١ مارس ٢٠٠٢ .

٨- قصاصة من صحيفة اللواء، "من هي المرأة الريفية .. وهل هناك من يلاحظ دورها الاقتصادي وحاجاتها الصحية والاجتماعية والثقافية؟"، بيروت، ٨ مارس ٢٠٠٣ .

٩- مؤسسة رينيه معوض، الاتحاد الأوروبي، مؤسسة الترقية الاجتماعية للثقافة، "مشاركة المرأة في السياسة: الدليل العلمي"، (لا.ن)، ١٩٩٧، ص ٥٠ .

١٠- وزارة الشؤون الاجتماعية، وUNDP ، وFafo ، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق "٢٠٠٤، ص ١٢٥، ص ١٨٣ .

١١- وزارة الشؤون الاجتماعية، ووحدة دعم المنظمات غير الحكومية، و: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان (كتاب مرجعي)، (مطبعة دار الكتب - بيروت)، ص ٧، ص ١٥ .

جمهورية مصر العربية

د. سلوى العامري

مقدمـــة

شهدت مصر منذ الثمانينيات من القرن الماضي تطوراً بالغ الأهمية في ساحة المنظمات الأهلية ، حيث تسارع نمو هذه المنظمات ليصل عام ٢٠٠٤ إلى ١٨,٦٠٠ منظمة ، بالإضافة إلى التنوع والتجديد في أنماط هذه المنظمات ، والوزن النسبي المتصاعد لبعض القضايا، ويأتي على قمتها مكافحة الفقر وقضايا المرأة .

وفي هذا السياق لايمكن إغفال توجه الخطاب السياسي الرسمي إلى مؤسسات المجتمع المدني عامة ، والمنظمات الأهلية خاصة ، للمشاركة وشراكة الدولة للنهوض بالمجتمع المصري . كذلك لايمكن إغفال بعض الجوانب والأبعاد الإيجابية في القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية (القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) ، والذي فتح الباب عريضاً لكل مجالات نشاط الجمعيات الأهلية، ومن بينها المرأة (التي لم تكن بين مجالات نشاط الجمعيات وفقًا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ، وكذلك المنظمات الدفاعية الحقوقية، والتي كانت تباشر عملها وفقًا لقانون الشركات المدنية .

مفهوم وقضايا تمكين المرأة في مصر، كما في معظم دول العالم، قد احتل مكانة متقدمة ، كنتاج لتفاعل مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية والقومية.

كذلك أيضًا شهدت الألفية الجديدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة، جعلت من قضية المرأة وأطروحات التمكين ، من بين أولويات جدول أعمال الحكومة – ونشير هنا إلى تأسيس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ – كما جعلت أيضًا من تمكين المرأة قضية رئيسة على جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدني .

ولا شك أن المتغيرات العالمية لعبت دوراً حافزاً وكبيراً لطرح قضايا تمكين المرأة بين الأولويات للقرن الحادي والعشرين . فوثيقة الأهداف الإنمائية للألفية قد تضمنت تمكين المرأة بين قضاياها الثماني كتوجه للعالم حتى عام ٢٠١٥ ، بل إن البند الخاص بتمكين المرأة قد احتل موقعًا بارزاً ومتقدمًا بين مجموعة الأهداف المعلنة إذ حصل على المركز الثالث، وينص على "تشجيع المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة" . لذلك فإن الاهتمام بدراسة ومتابعة قضية تمكين المرأة يعد تجسيداً لالتقاء الرؤى العالمية حولها ، كما يمثل خطوة مهمة في إثارة وعي المنظمات والقائمين عليها بأهمية القضية، وبدورهم في تفعيل مثل هذا التمكين لشريحة النساء . وقبل إعلان أهداف الألفية ، كانت المنتديات والمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة تضع استراتيجيات وآليات التحرك ، خاصة مؤتمر المرأة العالمي عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر السكان والتنمية والقمة الاجتماعية ، بالإضافة إلى الاتفاقيات العالمية، والتي تستلزم تصديق الحكومات عليها وتعديل التشريعات وفقًا لها .

الخلاصة إذن ، إن مفهوم وقضايا تمكين المرأة في مصر ، كما في معظم دول العالم، قد احتل مكانة متقدمة ، كنتاج لتفاعل مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية والقومية . كما كان لقضايا تمكين المرأة وتعميق إسهامها في التنمية البشرية ، موضع

مهم في أطروحات الإصلاح عام ٢٠٠٤ . هذا وقد برزت المنظمات الأهلية في مصر كقوة فاعلة للنهوض بالمرأة من جانب ، وآلية مهمة للتعامل مع حالة تهميش النساء من جانب آخر خاصة بعد تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، والتوجه إلى سياسات السوق.

أولاً : الإطار التاريخي والسياق السياسي والاجتماعي

المرأة المصرية تاريخياً دخلت المجال العام من خلال الجمعيات الأهلية .

إن تاريخ الحركة النسائية في مصر ، ومنذ ارهاصاتها المبكرة في العقدين الأخيرين للقرن التاسع عشر ، يشير إلى أن الجمعيات الأهلية كانت دومًا "الساحة" و"الآلية" التي دخلت بها المرأة المجال العام .

وقد سبق ذلك محاولة (محمد علي) لبناء الدولة الحديثة في مصر ، والتي كان من بين أركانها تعليم الفتيات، وافتتاح مدرسة للقابلات ، وتلي ذلك – وبعد إجهاض عملية تحديث مصر – تأسيس الأوقاف ، ثم قيام الحكومة بإنشاء مدارس للفتيات ، أي أن ذلك عكس اتجاهًا أهليًا واتجاهًا حكوميًا لتعليم المرأة .

ومع الاحتلال البريطاني وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وفي المواجهة إثارة القضية القومية ، بدأت الدعوة في مصر لتحرير المرأة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر لتؤكد على حق النساء في التعليم وخروجهن إلى العمل ، وقد خاض معركة التحرير إلى جانب المرأة ، رجال من أمثال (قاسم أمين ، ومرقص فهمي) ، أحدثت كتاباتهما جدلاً عميقًا في المجتمع المصري . وقد برزت أشعار (عائشة التيمورية) (١٨٩٦) لتدعو إلى تحرير المرأة ، وأصدرت (هند نوفل) مجلتها النسائية "الهوانم" ، ونظمت الصالونات الثقافية لتطرح وتناقش وضع المرأة المصرية .

لقد تزامن ظهور الوعي النسوي في نهاية القرن التاسع عشر مع قضيتى الاستقلال والقضية الوطنية .

لقد تزامن ظهور الوعي النسوي في نهاية القرن التاسع عشر مع قضيتى الاستقلال والقضية الوطنية . وإلى جانب الصالونات والمجلات النسائية والكتابة في الصحافة . برز في العقد الأخير من القرن التاسع عشر منظمات خيرية نسائية مغلقة (غير مختلطة) مثل الجمعية الخيرية للسيدات المارونيات ، وجمعية يد المساعدة الإنسانية ، والجمعية الخيرية النسائية بالإسكندرية .

وفي بداية القرن العشرين توالى تأسيس المنظمات الأهلية النسائية بشكل متسارع ، كما برزت جمعيات تدافع عن حقوق المرأة في إطار إسلامي (منها جمعية ترقي المرأة ١٩٠٨) ، وأتى عام ١٩٠٩ – وعقب وباء الكوليرا – كونت الأميرة (عين الحياة) منظمة طوعية خاصة هي "مبرة محمد علي" ، وتأسست أيضًا جمعية من أهم الجمعيات التي لعبت فيها السيدة (هدى شعراوي) دورًا مميزًا ، وهي المرأة الجديدة .

هذا ولم تقتصر الجمعيات الأهلية في هذه المرحلة على القاهرة العاصمة ، وإنما امتدت إلى أغلب المدن الكبرى بمصر . ومن المهم الإشارة إلى تأسيس الجامعة

المصرية عام ١٩٠٨ ، والتي ضمت في البداية فرعًا نسائيًا ، حاضرت فيه رائدات حركة المرأة في مصر . كذلك شهدت هذه المرحلة تأسيس اللجنة التنفيذية للنساء الوفديات عام ١٩١٩ ، ورأسته السيدة هدى شعراوي .

وإذا انتقلنا وبإيجاز إلى العهد الليبرالي ١٩٢٣ (صياغة أول دستور مصري) و١٩٥٢ (ثورة ٢٣ يوليو) ، نسجل تطور الحركة النسائية في مصر – سواء من حيث الفلسفة والمضمون أو من حيث الآليات – وكان الاتحاد النسائي هو الإطار المؤسسي ، وتبنى مطالب شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية ، والتحم إلى – حد كبير – بالقواعد الشعبية . وتسارع في العهد الليبرالي تأسيس الجمعيات النسائية التي عكست خطابات سياسية متنوعة ، ليبرالية ، ويسارية ، وإسلامية ، وتصارعت هذه الخطابات أحيانًا مع بعضها البعض ، إلا أنها اتجهت إلى النهوض الشامل بالمرأة .

تطور الحركة النسائية في مصر في الربع الأول من القرن العشرين .

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحل الأحزاب السياسية ، تم تجميد وحل عدد من المؤسسات التطوعية النسائية ، وتوجه النظام الجديد – يدعمه القانون – إلى توجيه النساء للتركيز على العمل الخيري والرعائي ، رغم ما حققته المرأة من إنجازات على صعيد التعليم وعلى مستوى العمل السياسي (الإعتراف بالحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٦ ، وتعيين أول وزيرة) إلا أن المجتمع المدني كله تعرضت حركته للإجهاض .

وفي إطار التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة للنظام المصري في مطلع السبعينيات ، واتساع مساحة الحريات نسبيًا ، وتراجع غير منظم لأدوار ومسؤوليات الدولة ، بدأت المنظمات الأهلية في البروز من جديد ، وتزايد تدريجيًا عدد الجمعيات النسائية ، وطرحت "مسألة المرأة" وقضايا المرأة من جديد خلال العقدين الأخيرين .

طرح مسألة المرأة على جدول الأعمال في العقدين الأخيرين من القرن العشرين .

وتشير الدلائل عبر المراحل التاريخية المختلفة – السابق ذكرها – إلى أن جهود المرأة المصرية تمتد جذورها لفترات طويلة شهدت صعودًا وهبوطًا في مسيرتها ، وقد سبقت تلك الجهود ، التنظيمات الحديثة ، وأسهمت في أعمال تطوعية كثيرة كانت تستند فيها أحيانًا لمرجعيات دينية وأخلاقية ، وأحيانًا أخرى لمرجعيات وطنية وسياسية. كما أن التطور التاريخي للحركة النسائية في مصر أبرز التلاحم بين الحركة وتصاعد وزن الجمعيات الأهلية ، كما أبرز أن الجمعيات كانت الساحة والآلية للحركة النسائية وهو ما يوضحه التحليل في الصفحات التالية .

ثانيًا : المرأة على خريطة العمل الأهلي

في ضوء المستجدات العالمية طرأ تغيير نوعي على بعض المنظمات الأهلية سواء من حيث الأهداف أو النشاط فتحولت بعض المنظمات من الدور الرعائي الخدمي إلى دور تنموي بينما ظل بعضها كما هو .

وتركز المنظمات التي تتبنى توجهًا تنمويًا على التمكين بمعنى مساعدة المستفيدين من اعتمادهم على أنفسهم من خلال بناء قدراتهم في المجالات المختلفة لتحسين نوعية حياتهم . فالتطور الذي لحق بالمنظمات الأهلية يتجسد في تغيير أهدافها وتوسيع نشاطها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال التأثير في السياسات العامة وصنع القرار ، وتقدر نسبة منظمات التنمية ٢٦٪ في مقابل منظمات الرعاية ٧٤٪ والأمر بالمثل ينطبق على وضع المرأة كمستفيدة من المنظمات الأهلية فقد كانت مجرد متلقية للخدمة أو العطاء الخيري كمساعدة لها للتغلب على بعض ظروف حياتها، لكن ذلك لم يحول دون قدرتها على مواجهة المشكلات والتحديات التي تصادفها ، لذلك كان البديل هو مساعدتها على تحديد احتياجاتها بنفسها وتدريبها على كيفية الوصول إلى مصادر هذه الاحتياجات وتلبيتها بما يؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي في حياتها وهو ما يتوقع أن تقوم به منظمات التنمية .

لاتتوافر إحصاءات رسمية عن عدد المنظمات النسوية في مصر .

ويقودنا هذا إلى محاولة التعرف على موقع المرأة من المنظمات الأهلية في مصر أي معرفة المنظمات النسائية ودور المرأة فيها كعضو فاعل ومسؤول .

ولعل أول ما يواجهنا في هذا السياق .. هو غياب الإحصاءات الدقيقة الموثقة عن وزن عضوية المرأة في المنظمات الأهلية المختلطة ، وتوثيق رسمي لعدد المنظمات الأهلية النسائية ، لذلك فسوف نعتمد على رصد بعض المؤشرات ونتائج البحوث الميدانية المتوافرة في هذا المجال .

ويقدر الحجم الإجمالي للجمعيات الأهلية بأنه قد وصل إلى ١٨.٦٠٠ جمعية وذلك عام ٢٠٠٤ ، وفقًا لبيان وزيرة الشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية (مؤتمر تعظيم التنمية البشرية للجمعيات - ديسمبر ٢٠٠٤) . ومن الصعب توافر بيان رسمي عن عدد الجمعيات النسائية لأنه حتى عام ٢٠٠٢ وصدور القانون الجديد للجمعيات ، لم تكن المنظمات النسائية معترفًا بها رسميًا وفقًا لتصنيف وزارة الشؤون الاجتماعية ، وإنما اختلطت الأمومة بالطفولة في مصنف واحد .

بينما بعد صدور القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي فتح الباب لكل أنواع النشاط مما تطلب من الشركات المدنية غير الحكومية - وهي منظمات حقوقية ونسائية - إعادة توفيق أوضاعها وإشهارها في ظل القانون الجديد . ولم يصدر حتى الآن أي إحصاء رسمي .

وبمراجعة دليل الجمعيات الأهلية يتبين لنا أن عدد الجمعيات الأهلية النسائية - والتي حددت هويتها بذلك - كان ١١٩ جمعية فقط عام ١٩٩٤. وبعد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ ، وتفجر الاهتمام بقضايا المرأة ، ومع تدفق التمويل ، تم تأسيس عشرات من المنظمات بعضها سجل في ظل قانون الجمعيات، وبعضها الآخر سجل كشركات

مدنية. وقد وصل عدد المنظمات التي تصنف ضمن المنظمات الدفاعية الحقوقية إلى ٦ منظمات . وعادة ما تأخذ هذه المنظمات بمنظور النوع، وتكون لديها القدرة على تبني أنشطة تمكين المرأة، **ونشير إلى بعض منها في التالي** :

- **المركز المصري لحقوق المرأة** ، أسس عام ١٩٩٦ كشركة مدنية، ومؤسسو المركز ٧ أشخاص كلهن إناث، وهن يشكلن مجلس الإدارة، وعدد العاملين فيه ٥٢ من بينهم ٤٨ إناث ، ٤ ذكور .
- **مركز دراسات المرأة** ، أنشئ عام ١٩٩١ كشركة مدنية تهدف إلى رفع وعي النساء في مختلف مواقعهن ، ويعمل بالمركز حوالي ٢٠ امرأة ، وقد يقل العدد أو يزيد وفقًا لظروف المتطوعات . ولايؤمن المركز بالتنظيم الهرمي في الإدارة ، لذلك لايوجد مجلس إدارة فالكل سواء في العمل .
- **مركز دراسات المرأة الجديدة** ، سجل كشركة مدنية عام ١٩٩١ بعد العمل لعدة سنوات بصورة غير رسمية ، ويهدف إلى خلق رأي عام حول قضايا المرأة والتوعية بها. وعدد العضوات ١٥ والعضوية مغلقة .. أي نسائية فقط .
- **جمعية المرأة والمجتمع** ، أنشئت عام ١٩٩٤ بهدف تنمية المرأة بصفة خاصة في المجال التعليمي ، وتقع في منطقة شعبية، وتقدم خدماتها في كل المناطق الشعبية بالجيزة . وعدد أعضاء مجلس الإدارة ٧ ، منهم ٥ نساء . والجمعية العمومية عددها ٦٣ من بينهم ٤٧ امرأة .
- **جمعية نهوض وتنمية المرأة** ، وهي تساند المرأة المعيلة من خلال تقديم دعم فني واقتصادي وقانوني، وعدد أعضاء مجلس الإدارة ٧ ، منهم ٥ نساء .

منظمات حقوقية نسائية حديثة في مصر تسعى لتمكين المرأة .

وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي قدرت دراسة أخرى (لأماني قنديل) عدد الجمعيات والمنظمات النسائية على الساحة بحوالي ٢٠٠ منظمة أهلية .

وتتوافر بعض المؤشرات التي تدل على أن العدد الحالي للمنظمات قد تزايد كثيرًا عن ٢٠٠ منظمة ، وقد استدل على ذلك من خلال أنشطة منظمات جديدة برزت في الألفية الحالية ، ومن خلال المؤتمرات ، وأيضًا من خلال تعامل المجلس القومي للمرأة مع حوالي ٣٠٠ جمعية معنية بالمرأة في مشروع ضخم يتوجه للنهوض بالمرأة المعيلة ، وكذلك من المؤشرات التي وفرتها قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية على عينة من الجمعيات في مصر .

تمثيل المرأة في المنظمات الأهلية

على الرغم من أن العديد من المنظمات الأهلية تخاطب احتياجات المرأة ، إلا أن هناك عددًا ضئيلًا من النساء في مجالس إدارات هذه المنظمات (فيماعدا المنظمات

النسائية منغلقة العضوية)، وهذا ما تشير إليه البيانات المتوافرة، ونتائج الأبحاث التي تعتمد على عينات من الجمعيات .

ونشير هنا إلى بيانات متوافرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، حول ١٠٨٤ جمعية أهلية؛ حيث تشير البيانات إلى أن عضوية الذكور هي ضعف عضوية الإناث ، إلا أن هناك تباينات وفقًا لنمط النشاط والمجال الجغرافي . إذ تتجه عضوية النساء إلى الارتفاع لتصل إلى حوالي النصف في تلك الجمعيات النشطة في المجال التقليدي للمرأة ، أي الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة ، وأخيراً كظاهرة حديثة ارتفاع عضوية المرأة في منظمات البيئة . كذلك تتجه عضوية المرأة إلى الانخفاض خارج المدن الكبرى، وخاصة في الوجه القبلي؛ حيث تسود موروثات ثقافية تحد من نشاط المرأة في العمل العام .

غلبة عضوية الذكور على الإناث في المنظمات الأهلية .

كذلك تشير نتائج البحوث الميدانية المتوافرة إلى أن عضوية المرأة في مواقع صنع القرار تتراوح بين ١٨٪ ، ٢٢٪ . وهو ما تدعمه نتائج قاعدة بيانات الشبكة العربية .

عضوية المرأة محدودة في مواقع صنع القرار .

وهذا الأمر يشير إلى غلبة التوجه الذكوري على سياسات وبرامج الجمعيات الأهلية وعلى سيطرتهم في مجال إدارة وتسيير الأنشطة الأهلية النسائية ، وهو ما يحول أيضًا دون قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في صنع القرار وتوجيه أنشطة المنظمات .

واللافت للاهتمام نتائج دراسة ميدانية أجريت في قرية بمحافظة الشرقية عن المرأة والجمعيات الأهلية ، حيث أجابت ٦١٪ من عينة الدراسة عن سؤال عن رأيهن فيمن هو الأفضل لقيادة الجمعيات ؟ بأنهن يرين : "أن الرجال أفضل في قيادة الجمعية من النساء ...".

وهذه النتيجة في حد ذاتها تؤكد لنا أن وعي المرأة وإدراكها لذاتها وقدراتها يشوبه القصور ، إلى جانب غلبة الموروثات التي ترى تفوق الذكور على الإناث، وتكرس التمييز في النوع . لذلك فإن هناك جهداً كبيراً في موضوع التمكين لابد أن يتوجه نحو استرداد المرأة لثقتها في ذاتها وتقديرها لامكاناتها .

ثالثا : الفجوة بين النصوص والواقع ودور المنظمات الأهلية في التصدي لها

إن الفجوة النوعية بين الإناث والذكور تعكسها فجوة أخرى بين النصوص القانونية والدستورية وبين الواقع . وتعني الفجوة النوعية تكريس الأدوار التقليدية وتقسيم العمل على أساس مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كلٍ من

الإناث والذكور في المجتمع . وعلى ذلك يشير مفهوم النوع إلى أن التمييز بين أدوار كل من المرأة والرجل هي مشكلة اجتماعية، وأن الإختلاف في وضع كل منهما ليس أساسه الاختلاف البيولوجي بل اختلاف الرؤى والمفاهيم والثقافة ككل .

لذلك فإن قرار الأمم المتحدة بالقضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة يشير إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية وفي كل أنشطة الحياة . ويقدم منظور النوع عدداً من الأدوات التحليلية التي يمكنها الكشف عن صور التمييز على أساس النوع مثل تقسيم العمل ، والتمييز في القدرة على الوصول إلى الموارد أو تملك الموارد، وهو ما يمكن من إلقاء الضوء على الآليات التي تقضي على هذا التمييز والتي تتمثل أساساً في التمكين .

يهدف كل من مدخلي النوع والتمكين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والجماعية وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة بصفة متساوية .

وعلى ذلك يهدف كل من مدخلي النوع والتمكين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والجماعية وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة بصفة متساوية في جميع مجالات التمكين التعليمي ، والمعلوماتي ، والاقتصادي ، والقانوني ، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية .

والدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الأهلية لتمكين المرأة ، يكون في مساعدتها بتقديم الأدوات التي تمكنها من تخطي العقبات، وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعها أو تسلب حقوقها، وذلك من خلال امتلاكها لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على الذات .

وبمراجعة للنصوص الدستورية والقانونية نجد أنها تؤكد مبدأ المساواة بإقرار وكفالة الحقوق لكل المواطنين ، ومع ذلك فإن الواقع الفعلي يدل على عكس ذلك، وهو ما تشير إليه الإحصاءات في المجالات المختلفة من تدني أوضاع الإناث مقارنة بالذكور .

ونستعرض هنا عدداً من النصوص الدستورية والقانونية التي تؤكد مبدأ المساواة:

- المواطنون متساوون أمام القانون ولهم الحقوق والواجبات نفسها دون أي تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المعتقدات (المادة ٤٠ من الدستور) .
- التعليم حق أساسي لكل المواطنين تأسيساً على مبدأ تكافؤ الفرص(المادة ١٨ من الدستور).
- الدولة ملتزمة بالمساواة في الفرص لكل المواطنين (المادة ٨ من الدستور) .
- الدولة ملتزمة بتوفير التعليم ما قبل الجامعي والجامعي مجاناً (المادة ٢٠ من الدستور- المادة ٣ من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨).
- التعليم حق لكل طفل مجاناً في المدارس العامة الحكومية (المادة ٥٤ من قانون الطفل عام ١٩٩٦) .
- التعليم الأساسي حق لكل طفل يصل لسن السادسة من العمر (المادة ١٥ من قانون التعليم السابق ذكره والمعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ .
- حق تقلد الوظائف العامة مقرر لكل المواطنين (مادة ١٤ من الدستور) .

بالإضافة لما سبق فإن توقيع مصر وتصديقها على اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة ، يلزمها بتنفيذ بنودها ، ومع ذلك مازالت هناك فجوات نوعية دائمًا بين الذكور والإناث في شتى المجالات، رغم ما يبذل من جهود على المستويين الرسمي والأهلي لتقليص هذه الفجوات وتضييقها ، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم ، إلا أن الفرص لاتزال محدودة أمام النساء وبصفة خاصة الفقيرات .

ونتناول فيما يلي وضع المرأة في بعض المجالات التي تعاني من فجوات نوعية :

١- التعليم

تعد الأمية هي أحد أهم المشاكل التي تواجه المجتمع المصري ، حتى أنه يشار إلى أن تراجع مركز مصر في الترتيب بين الدول في تحقيق التنمية البشرية يرجع بالأساس إلى ارتفاع معدل الأمية الذي يخفض القيمة المتوسطة لدليل التنمية البشرية. والتنمية البشرية العالية لاتتسق مع معدل أمية تختلف التقديرات حوله، وإن كان يقدر رسميًا بحوالي ٤٠٪ . والملاحظ هو وجود تفاوتات بين الإحصاءات الصادرة عن عدد من الجهات ، منها على سبيل المثال نشرة أصدرتها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٣ عن بعض المؤشرات موزعة وفقًا للنوع ومن بينها الأمية والتي تقدر بين الإناث بنسبة ٥٣.١٪ ، والذكور ٣١.٧٪ ، وتبلغ الفجوة النوعية بين الاثنين ٢١.٤٪ .

ويشير تقرير التنمية الإنسانية (٢٠٠٢) إلى أن البلدان العربية عامة بها أعلى مستوى أمية في العالم ، إذ أن هناك حوالي ٦٠ مليون أمي بالغ معظمهم من النساء .

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى انخفاض معدلات الأمية في آخر تعداد عما سبق موزعة وفقًا للنوع كالتالي :

جدول رقم (١)

السنة	ذكور	إناث	الفجوة النوعية
١٩٨٦	٢٦ ٪	٤٦ ٪	٢٥ ٪
١٩٩٦	٢٠ ٪	٣٤ ٪	٢٢ ٪

وتدل هذه النسب على أن الفجوة النوعية قد تقلصت بمقدار ٣٪ خلال عشر سنوات ، ولكن بمقارنة هذه الفجوة عام ١٩٩٦ ، بالفجوة عام ٢٠٠٣ كما أوردتها بيانات جامعة الدول العربية ، يتضح أنها حققت ٠.٦ ٪ فقط خلال سبع سنوات .

وفيما يتعلق بالمؤشرات التعليمية الأخرى مثل الإلمام بالقراءة والكتابة في المرحلة العمرية من ١٥ سنة فأكثر ، فالملاحظ وجود تطور واضح بصفة عامة إذ كانت النسبة ٤٦.٧٪ عام ١٩٩٤ وصلت إلى ٦٢٪ عام ٢٠٠٠ .

كذلك بالنسبة للقيد في مراحل التعليم المختلفة، هناك فروق بين الذكور والإناث وذلك على الرغم من التحسن الذي طرأ على هذه المؤشرات لصالح الإناث خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ فهناك اهتمام متزايد بتعليم الإناث ينعكس في ارتفاع معدلات القيد في جميع مراحل التعليم على نحو يفوق معدلات قيد الذكور في بعض الأحيان .

ويمكن إرجاع ارتفاع معدلات القراءة والكتابة بين البالغين إلى الخطوات العملية التي اتخذت في مجال مكافحة الأمية، والتي نجم عنها تأسيس مدارس المجتمع في إطار برنامج اليونيسيف لتعليم المجتمعات المحلية ، وإنشاء مدارس الفصل الواحد ، كذلك فإن وجود الفصول المنزلية التي تشرف عليها الهيئة العامة لمحو الأمية قد ساعد على المساهمة في زيادة ارتفاع نسبة معرفة القراءة والكتابة .

التعليم ومحو الأمية نشاط رئيسي للمنظمات الأهلية .

ويمثل التعليم على وجه الخصوص أهمية بالغة من مجالات تمكين المرأة، ويكفي للتدليل على ذلك أن الهدف الثالث من أهداف الألفية والذي يقرر ضرورة تشجيع المساواة في النوع وتمكين المرأة ، ينص الهدف نفسه على أن أهم مجال مستهدف في الأهداف النوعية هو : تقليل الفجوة في التعليم ، لذلك يشكل التعليم ، وبصفة خاصة تعليم الإناث مكونًا أساسيًا من أنشطة العديد من المنظمات الأهلية العاملة في مجال التعليم للجميع بمعناه الواسع على فئات بعينها هم الأكثر عوزًا اقتصاديًا وثقافيًا وتعليميًا ، والمرأة على رأس هذه الفئات وهو ما بينته دراسة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن دور الجمعيات الأهلية في التعليم للجميع ، إذ أثبت التقرير الخاص بمصر أن أعلى نسبة كانت لتعليم الإناث (٢٥٪)، وأن محو الأمية وتعليم الكبار حازا على أولويات أنشطة الجمعيات ، كما كانت أعلى نسبة للمستفيدين من بين الإناث .

نموذج للمنظمات الأهلية العاملة في مجال التعليم

جمعية الطفولة والتنمية بأسيوط :

رغم أن اسم الجمعية لايتضمن "النساء" أو "التعليم" إلا أن كل أنشطتها تقريبًا موجهة لمجال التعليم ، إذ قامت الجمعية بفتح عدد ١٥٠ مدرسة مجتمع بتمويل من الصندوق الاجتماعي ، تنفذ في ٧ مراكز بمحافظة أسيوط لخدمة الفتيات المتسربات من التعليم منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن ، وقد تم تخريج ٦٥٠٠ فتاة على دفعات، ويوجد حاليًا بالمرحلة الإعدادية عدد ١٠٥٢ فتاة ، وبالمرحلة الثانوية ١٠٣٤ فتاة ، والباقي في المرحلة الابتدائية . كذلك قامت الجمعية بفتح ٣٧ فصل محو أمية للنساء بواقع ١٠ فصول سنويًا ، ومتوسط عدد الدارسات بكل فصل ٢٠ دارسة ، كما تم فتح ٧ فصول جديدة عام (٢٠٠٤).

أيضًا تقدم الجمعية الخدمة للفتيات المعاقات، وذلك بمتابعتهن في المدارس بالإضافة لإجراء بعض التيسيرات التي تتلاءم مع ظروفهن كنقل فصولهن للأدوار

الأرضية . وتوجه الفتيات المعاقات المتسربات من التعليم إلى المدارس البديلة (مدارس المجتمع - فصول محو الأمية - مراكز التأهيل) .

٢- العمـــل

على الرغم من أن الدستور لايميز بين المرأة والرجل في فرص العمل والترقي وفي الأجر المدفوع مقابل العمل نفسه ، إلا أن المرأة لاتزال تعاني من سلبيات تعوق تقدمها في سوق العمل، وتتسع الفجوة النوعية في مجال العمل والنشاط الاقتصادي إلى حد كبير ، حتى إنها تقدر في قوة العمل بحوالي ٨٢٪ عام ١٩٩٦ مقابل فجوة تقدر بحوالي ٩٠٪ عام ١٩٧٦ ، وهو ما يشير إلى حدوث تحسن بسيط للغاية يتمثل في انكماش الفجوة بحوالي ٨٪ خلال عشرين عامًا .

وتواجهنا الأرقام والبيانات بالتالي رغم ما فيه من تباين أحيانًا :

- تختلف الإحصاءات في بيان معدل النشاط الاقتصادي للمرأة فبينما يقدر في تعداد ١٩٨٦ بنسبة ٩٪ ، فإن بحث العمالة بالعينة يشير إلى أن مساهمة النساء الاقتصادية بلغ ٣٨٪ . ويرجع ذلك إلى أن هذا البحث قد وسع من مفهوم العمل ليشمل العمل الزراعي والإنتاج المنزلي . ويتركز عمل المرأة في القطاع الزراعي (٦٧٪) ، والخدمي (١٥٪) ، ولكن يشار إلى أن ٦٠٪ من الإناث تعملن بلا أجر .
- ضعف تمثيل المرأة في قوة العمل حيث تسهم فقط بنسبة ١٦,٧٪ من إجمالي العمالة ، كما أنها تمثل نسبة أقل من ذلك في الوظائف مدفوعة الأجر .
- يبلغ مستوى البطالة بين النساء ضعف مستوى البطالة بين الرجال ، وقد وصلت نسبة البطالة بين النساء إلى ٢٤٪ في عام ١٩٨٦ ، وتتراوح التقديرات الحالية بين ٢٠,٤٪ إلى ٥٠,٢٪ وفقًا لتقدير مصدرين مختلفين .
- وتشير تقديرات أخرى إلى أن توزيع معدلات البطالة وفقًا للنوع ومستوى التعليم ١٩٩٧ - ١٩٩٨ كالآتي :

جدول رقم (٢)

السنة	ذكور	إناث
أمي	٠,٦٠	٠,٣٩
يقرأ ويكتب	٠,٥٨	٠,٢٨
تعليم أساسي	١,٧٣	١,٧٧
ثانوي	١٤,١٨	٤٥
فوق الثانوي	٧,٩٥	٢٣,٥٣
جامعي	٦,٨٧	١٣,٩٧

ويدل هذا الجدول على ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور ، فيما عدا فئتي "أمي" و"يقرأ ويكتب" إذ تقترب نسبة البطالة بين النوعين .

إذاً كانت الفجوة النوعية في التعليم تتقلص تدريجيًا وتحديداً في بعض الأنشطة التعليمية ، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للفجوة النوعية في العمل والمجال الاقتصادي، وذلك على الرغم من وجود جمعيات كثيرة تعمل في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تقديم المشاريع المدرة للدخل والقروض الصغيرة والتدريب في مجالات عمل معينة ، وكان الدور غير المحسوس لها عدم وعيها بمنظور النوع وتوجيهها لحل المشكلات الاقتصادية للمرأة دون رؤية شاملة ، **ونورد فيما يلي نموذجًا لجمعية بدأت بنشاط خدمي في الأساس ثم طورت نشاطها إلى نشاط تنموي .**

منظمات أهلية تحولت من النشاط الخدمي إلى تبني رؤية تنموية تحتل فيها المرأة موقعاً أساسياً .

نموذج لمنظمة أهلية تعمل في مجال التمكين الاقتصادي

جمعية رعاية بائعي أطعمة الشوارع بالمنيا :

على الرغم من أن اسم الجمعية لا يوحي بأن لها علاقة بقضايا المرأة ومنظور النوع ، إلا أن الجمعية تؤمن بأن نظرة المرأة لنفسها ونظرة المجتمع لها تنبع أساسًا من فاعليتها تجاه عملها وتحاول الجمعية القضاء على تهميش المرأة وخاصة في الريف بإثارة الوعي لدي النساء بأهمية وقيمة العمل للمرأة ذاتها ولمجتمعها من حولها حتى تستطيع أن تأخذ حقوقها كاملة . وقد تأسست الجمعية في البداية بهدف مساعدة الباعة الجائلين من رجال ونساء ، ولكن بعد ذلك امتد نشاطها من نشاط خدمي إلي أنشطة تنموية متعددة في مجال المرأة والمجتمع المحلي .

ومن المشروعات الرائدة للجمعية مشروع تنمية المرأة وزيادة دخلها ، وتنضم للمشروع البائعات وخريجات المؤهلات المتوسطة، وأحيانًا المؤهلات العليا، ويجري عمل دورات تدريبية للمشاركة كل ٣ شهور ، وتشمل هذه الدورات الطرق المتقدمة لتصنيع الوجبات والتدريب على الصحة العامة ، والتدريب في مجال إعداد دراسات الجدوى وكيفية التسويق وبعد التدريب تقسم النساء إلى مجموعات ، مجموعة تحصل علي قرض وهي تعمل ويقوم بمساعدتها المشروع في عمل دراسة جدوى، وأيضًا في تسويق منتجاتها . وتقوم مجموعة أخرى بأخذ قرض جماعي (على غرار بنك جرامين) لتنفيذ المشروع على نطاق أكبر . أما النساء اللاتي لا تكون لديهن رغبة في أخذ قرض فيعملن في مركز الجمعية ويقمن بتصنيع وجبات لخدمة المرأة العاملة . وتقوم السفارة الكندية ومنظمة سيدا بتمويل المشروع .

٣ - المشاركة السياسية

على الرغم من تدني مستوى المشاركة السياسية بصفة عامة للذكور والإناث على حد سواء ، إلا أن الفجوة النوعية شاسعة للغاية لغير صالح الإناث ، وذلك بالنسبة لكل مستويات المشاركة السياسية ، وعلى الرغم أيضًا من إقرار الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ بحق المرأة في التصويت والترشيح .

ويبدو ضعف مشاركة المرأة السياسية في كل مجالات ومستويات المشاركة كعضوية الأحزاب ، أو التصويت في الانتخابات ، أو عضوية المجالس التمثيلية سواء المجالس المحلية أو النيابية .

يبدو ضعف مشاركة المرأة السياسية في كل مجالات ومستويات المشاركة .

وقد شهدت انتخابات مجلس الشعب على وجه الخصوص هبوطًا وصعودًا في نسبة شغل المرأة لمقاعد ، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها تخصيص مقاعد للمرأة ، عام ١٩٧٩ (٣٥ مقعدًا بنسبة ٩٪) ، (وعام ١٩٨٤ بنسبة ٨,٢٥٪) ثم تم إلغاء نظام تخصيص مقاعد للمرأة فانخفضت النسبة ٢٪ .

وبالنسبة لانتخابات المجالس المحلية ، فقد شهدت أيضًا تناقضًا واضحًا ، إذ كانت نسبة النساء ١٠,٠٥٪ في عام ١٩٧٩، وصلت إلى ١,١٨٪ في انتخابات أعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ثم ١,٧٥٪ في انتخابات ٢٠٠٢ .

أما انتخابات مجلس الشورى فقد شهدت ارتفاعًا في نسبة العضوات فيه إلى إجمالي الأعضاء ؛ حيث كانت النسبة في تشكيل أول مجلس عام ١٩٨٠، ٣,٣٪ ثم ٤,٧٪ في مجلس ١٩٩٢ ، ٥,٦٪ في مجلس ١٩٩٨ ، ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٢ .

ولعل الزيادة أو الطفرة الرئيسة في مجال المشاركة السياسية كانت في زيادة أعداد النساء المقيدات في جداول الانتخابات كما يبدو من الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

أعداد النساء المقيدات في جداول الانتخابات		
١٩٧٥	١,٥٦٥,٥١٧	٪١٦
١٩٨٦	٣,٦٣٠,٠٠٠	٪١٨
٢٠٠٠	٨,٧٦٤,٣٦١	٪٣٥

مما سبق بصفة عامة تبدو محدودية مشاركة المرأة السياسية، وهناك عوامل كثيرة في ذلك – لا مجال لذكرها هنا – ولكن هناك حاجة ملحة لتضافر الجهود للتغلب على الصعوبات والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في هذا المجال، وفي الحياة العامة ومختلف المجالات الاجتماعية أيضًا ، أي المشاركة في صنع القرار،

فعلى الرغم مما تحقق في بعض المجالات وتقلد المرأة لمناصب كثيرة مهمة إلا أنه لم يحدث أن تقلدت المرأة منصب رئيسة جامعة مثلاً رغم كثرة أعداد الأساتذة من النساء في الجامعات ، كذلك أيضاً لم تتقلد منصب محافظ حتى الآن . وقد جاء تعيين المرأة كقاضية متأخراً عن العديد من الدول العربية ، ويحتاج لتدعيمه بقرار آخر يساوي بين الإناث والذكور في هذا المجال بشكل عادي .

نموذج لمنظمات أهلية تعمل في مجال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة

برامج المساعدة القانونية للمرأة ودعم حقوقها السياسية .

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وظهور المنظمات الدفاعية ، اهتمت منظمات عديدة بالتوعية والمشاركة السياسية للمرأة ومن ذلك على سبيل المثال :

المركز المصري لحقوق المرأة (١٩٩٦)

المركز يعمل بالأساس في محور المساواة أمام القانون، ويتبنى برنامجين أولهما برنامج المساعدة القانونية والقضائية ، ومن خلاله يقدم مساعدة قانونية مباشرة للنساء الفقيرات في أية مشكلة قضائية تواجههن، كما يقدم خدمات قانونية مثل استخراج البطاقات أو الحصول على معاش وما إلى ذلك .

أما البرنامج الثاني فهو دعم الحقوق السياسية للمرأة عن طريق إثارة الوعي بمصالح المرأة ، واختيار ممثلين في الانتخابات واختيار قيادات نسائية طبيعية . وقد بدأ البرنامج بشكل تجريبي في البداية في مناطق الصف والوراق ودار السلام، وكلها مناطق فقيرة بها نسبة أمية تبلغ ٦٢٪ .

رابعاً : الشراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية لتفعيل آليات المرأة

يؤكد الخطاب السياسي الرسمي أهمية تحقيق المساواة في النوع ، والاهتمام بقضايا المرأة ، وذلك من خلال تمكين المرأة للحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية . وقد ترجم هذا التوجه في مسارات عديدة من بينها تطوير الكثير من الآليات الحكومية بهدف دعم وتمكين المرأة والنهوض بها . وقد بدأ هذا التوجه منذ سنوات بعيدة وتوج بالمصادقة والتوقيع على اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ، ثم اتفاق بچين عام ١٩٩٥ ، ومتابعة قراراته في بچين + ٥ (عام ٢٠٠٠) .

كذلك أيضاً عملت الحكومة على إدماج النوع الاجتماعي في خطة التنمية القومية للدولة بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن التي كفلها الدستور والقانون ، وزيادة مشاركة المرأة في العملية التنموية ، ومساواتها بالرجال في الحصول على الموارد.

وانعكاساً لجهد المجلس القومي للمرأة ، ولتأكيد هذا التوجه تم إنشاء وحدات

للنوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات المختلفة بهدف تطبيق الخطوات التنفيذية للمساواة في النوع الاجتماعي المنصوص عليها في الخطة القومية . ودعم ذلك على سبيل المثال :

- إنشاء وحدة المساواة في النوع الاجتماعي عام ١٩٩٦ في الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك بهدف نشر الوعي بهذه القضية من خلال التدريب وورش العمل وأيضًا في مشروعات الصندوق .
- كذلك تأسست في المعهد القومي للتخطيط وحدة المساواة في النوع الاجتماعي عام ١٩٩٤ لإدماج النوع الاجتماعي في خطة التنمية من خلال عدة قطاعات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، بهدف زيادة مشاركة المرأة في العملية التنموية ولتأكيد الفرص المتساوية من خلال التدريب والاستشارات والمعلومات الفنية والعلمية والأبحاث .
- يعد تأسيس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ ، تجسيداً لمدى اهتمام الدولة بقضايا المرأة ، كذلك فإن إنشاء لجنة للمنظمات غير الحكومية بين لجان المجلس ، يمثل أحد أهم صور الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية . **لذلك وسنتناول ببعض التفصيل دور المجلس القومي للمرأة كنموذج للشراكة .**

يعد تأسيس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠، تجسيداً لمدى اهتمام الدولة بقضايا المرأة .

إن المهمة الرئيسة للمجلس هي التخطيط للنهوض بالمرأة وتفعيل دورها ، ودعم الآليات المتوافرة وإيجاد آليات جديدة تتولى التنفيذ ، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين وفي جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة . كذلك يختص بإنشاء مركز لتوثيق وجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث التي تستهدف إدماج المرأة في المجتمع .

ويستهدف المجلس القومي للمرأة تحسين وضع المرأة المصرية وتعظيم حجم مساهمتها في معدلات النمو والتنمية في مصر ، ويتم التركيز على تقليص الفجوة النوعية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة من أجل تمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا .

وقد أصدر المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٢ توجهًا استراتيجيًا يتضمن ثلاثة أهداف هي : تمكين المرأة اجتماعيًا ، واقتصاديًا وسياسيًا . وقد تم تحديد بعض محاور يتم التركيز عليها من أجل تحقيق كل هدف من هذه الأهداف ، وقد تم إدماج هذه الأهداف الاستراتيجية في خطة التنمية القومية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وجارٍ تطبيقها من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص .

وتعد المنظمات غير الحكومية من أكثر الآليات التنفيذية التي يتعامل معها المجلس، ويعتبر تطوير العمل التطوعي في هذه المنظمات وتفعيل دور المرأة فيه من أهم أهداف المجلس .

وتلعب فروع المجلس القومي للمرأة الموجودة على مستوى المحافظات دوراً ريادياً في الشراكة بين المجلس والمنظمات الأهلية في المحافظات المختلفة من خلال تنفيذ الخطط والسياسات التي تصدر عن المجلس . ولعل من أهم ما تحقق في هذا السياق هو قيام المجلس بتدريب العديد من المنظمات الأهلية في المحافظات المختلفة بهدف بناء قدرات العاملين فيها والبناء المؤسسي لهذه المنظمات حتى تستطيع القيام بكل المشروعات التنموية الهادفة لتمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة .

تعد المنظمات غير الحكومية من أكثر الآليات التنفيذية التي يتعامل معها المجلس القومي للمرأة .

ولعل من أهم نماذج الشراكة بين المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية ، مشروع تمكين المرأة الذي يستهدف النساء المعيلات والذي تم بالتعاون مع حوالي ثلاثمائة جمعية أهلية موزعة في حضر وريف محافظات مصر والتي يبلغ عدد المشروعات الجاري تنفيذها في محافظات الوجه القبلي ١١٥٨ مشروعًا ، وفي محافظات الوجه البحري ٥٧٤ مشروعًا .

كما يهتم المجلس القومي للمرأة اهتماماً بالغًا بتمكين المرأة في المجال السياسي، وهو المجال الذي يشكل أكثر مجالات التمكين صعوبة لأنه يواجه بتقاليد وموروثات عديدة ترى أن السياسة هي مجال ذكوري ، لذلك فالأمر يحتاج لتعديل اتجاهات وتغيير رؤي وهو ليس بيسير ويحتاج زمنًا طويلاً . ويعمل المجلس من خلال لجنة المشاركة السياسية على القيام بحملات توعية للمرأة وأهمية مشاركتها السياسية وقدرتها على اتخاذ القرار في اختيارها لمن يمثلها في المجالس المحلية والنيابية أو في تمثيلها هي ذاتها في هذه المجالس وذلك على مستوى المحافظات، وقد قام المجلس أثناء الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب ٢٠٠٠ بدور مساند للمرأة تضمن عدة أوجه منها ، تلقي طلبات الترشيح ، عقد محاضرات توعية للناخبات بأهمية استخدامهن لحقهن في التصويت ، تقديم محاضرات تتضمن معلومات عن النظام الانتخابي وحقوق المرشحين، حث الأحزاب على ترشيح النساء ضمن قائمة مرشحي الحزب ، إنشاء غرفة عمليات هدفها تيسير اتصال المرشحات بالمسؤولين ، وإعداد حملات إعلامية للمرشحات .

استهداف النهوض بوضع النساء المعيلات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية .

خامسًا : رابطة المرأة العربية كنموذج لمنظمة أهلية في مجال التمكين

هي منظمة أهلية تطوعية غير هادفة للربح ، وقد تم إشهارها عام ١٩٨٧ ، وكان نشاطها محدوداً في البداية نظرًا لعدم وجود مقر لها ، ثم اتسع النشاط وأصبحت تعمل بفاعلية أكبر بعد أن أصبح لها مقر ، وذلك بدءًا من عام ١٩٩٢ . وللرابطة عشرة فروع في أقاليم الجمهورية المختلفة فلها فروع في : الإسكندرية ، والشرقية ، وأسيوط، والمنيا والفيوم ، والمنوفية ، والإسماعيلية ، وبورسعيد ، والقليوبية ، والوادي الجديد ، والمقر الرئيسي بالقاهرة .

وتعمل الرابطة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية داخل وخارج الجمهورية ، إذ تعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية لتنفيذ أنشطة مختلفة . ولها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة .

وتضم عضوية الرابطة النساء والرجال على حد سواء في مختلف الدول العربية ويبلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية للرابطة ٢٠٠ عضو ، ويتكون مجلس إدارتها من ١٥ عضوا منتخبًا .

وتتخذ الرابطة منظومة حقوق الإنسان إطارًا لها مع تأكيد على تكامل هذه الحقوق . وهدفها الأساسي هو تحقيق حاضر ومستقبل أفضل للمرأة من خلال دورها في الأسرة وفي المجتمع . وتوعية المرأة بحقوقها القانونية والمدنية ، وتتم التوعية في مجالات الأحوال الشخصية والتأمينات الاجتماعية وقانون العمل وحق الجنسية وقانون الإجراءات الجنائية، وأيضًا ما يخص المرأة في الاتفاقيات الدولية . هذا وتقوم بالتوعية محاميات متدربات، وذلك من خلال القيام بمشروع بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي ، وتوجد لجنة محركة للمشروع والجمهور المستهدف هو النساء باختلاف مستوياتهم التعليمية والمهنية والاجتماعية، كما تقدم مساعدة قانونية من المحاميات لمن ترغب أو تواجه مشكلة من المتدربات وقد انتهى هذا المشروع .

وقد اختيرت رابطة المرأة العربية لتكون منسقة للنشاط الأهلي العربي للاشتراك في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة ببكين ، لذلك فقد قامت الرابطة بدور المنسق للجمعيات الأهلية من خلال شبكة بين الجمعيات الأهلية في ٢٦ محافظة ضمت أكثر من ١٠٠٠ جمعية لخلق وعي بالمؤتمر وقضاياه ودور المرأة في التنمية .

وقد سبقت الأعمال التحضيرية للمؤتمر القيام بعدة خطوات منها إعداد الشبكة بين الجمعيات تنبثق من القاعدة وتنتخب من بينها لجانًا على المستوى المحلي والإقليمي والوطني بما في ذلك هيئة مكتب ولجنة تحضيرية للمنتدى ، وقد أسفر ذلك عن تشكيل منتدى الجمعيات الأهلية ويضم كل الجمعيات المشتركة في التحضير ، كما قامت الرابطة من خلال هيئات تمويل متعددة بتسهيل مشاركة عديد من الجمعيات ، كما شاركت الرابطة في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الخاص بالمرأة (بكين + ٥) والذي انعقد بنيويورك عام ٢٠٠٠ .

ومع مطلع الألفية الجديدة قامت الرابطة بالعديد من الأنشطة والمشروعات . وهذه المشروعات هي مشروع دعم المرأة في مواقع صنع القرار ، ومشروع زيادة فرص توظيف المرأة في الألفية الجديدة ، ومشروع المرأة المعيلة وطفلها ، ومشروع التنمية المتكاملة للمرأة المصرية ، ومشروع دعم الجمعيات الأهلية المصرية نحو تنفيذ مقررات مؤتمر بكين ، ومشروع تطوير عزبة الهجانة وتعزيز المستويين الاجتماعي والاقتصادي

للأسر التي تعولها نساء ، ومشروع شبكة مناهضة العنف ضد المرأة ، وقد انتهت بعض هذه المشروعات وبعضها الآخر لايزال مستمراً وتتعاون الرابطة أثناء تنفيذ مشروعاتها وأنشطتها مع العديد من الوزارات والمحافظات والمجالس المحلية والجامعات والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمنظمات والهيئات الوطنية والعربية والدولية . كما تتعاون مع العديد من الجهات المانحة كالمعونة الفنية للحكومة الهولندية ، والصندوق السويسري للتنمية ، والاتحاد الأوروبي .

وسوف نشير في هذا المجال إلى مشروعين من المشروعات التي تقوم بها الرابطة وتهدف منها لتمكين المرأة سياسيًا وقانونيًا وهما مشروع دعم المرأة في مواقع صنع القرار ومشروع شبكة مناهضة العنف ضد المرأة .

١- المشروع الأول ، دعم المرأة في مواقع صنع القرار

يهدف المشروع إلى دعم المرأة في مواقع صنع القرار بكل أنحاء الجمهورية وعلى مختلف المستويات . ويعد هذا المشروع من المشروعات الرائدة للارتقاء بمشاركة المرأة السياسية وذلك من حيث التمثيل السياسي والترشيح والمشاركة من خلال التصويت في الانتخابات وينفذ المشروع من خلال شراكة وثيقة مع مجلسي الشعب والشورى ووزارة الإعلام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وخاصة مع المنظمات المنضمة لشبكة الرابطة .

أما الفئات المستهدفة فتصنف في أربع فئات هي :

أ- **الفئة المستهدفة الرئيسة** ، وتضم النساء المؤهلات للانتخابات ، وعضوات الأحزاب السياسية ، والمرشحات للانتخابات وعضوات هيئات في مواقع صنع القرار . ويصل المشروع إلى هذه الفئات من خلال الاتصال بمختلف الهيئات السياسية والاجتماعية . أما العضوات في مواقع صنع القرار فيصل إليهن من خلال تنظيم اجتماعات وورش عمل لهن .

ب- **الفئات المستهدفة الثانية** ، وتشمل الرجال في مواقع صنع القرار ، ورؤساء الأحزاب السياسية . ويصل المشروع إلى هذه الفئة والتأثير فيها من خلال الزيارات الخاصة وإجراء المقابلات وعقد الندوات وورش العمل .

جـ- **الفئة المستهدفة الثالثة** ، تضم الجمعيات الأهلية وخاصة الأعضاء في شبكة الرابطة، وتساهم الاجتماعات العادية للشبكة في دعم مشاركة المرأة في صنع القرار.

د- **الفئة المستهدفة الرابعة** ، وتضم الرجال والنساء بصفة عامة ، ويصل المشروع إلى هذه المجموعة من خلال اللقاءات التي تتم في المؤتمرات والاجتماعات ومختلف الأجهزة الإعلامية .

أما الأنشطة التي تستخدم مع هذه المجموعات المستهدفة في الاتصالات والاجتماعات فتتمثل في عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل نشير إلى بعض منها في التالي :

- عقد سلسلة من الندوات حول أهمية استخراج البطاقات الانتخابية وذلك في محافظات بني سويف والدقهلية ودمياط وأسيوط والإسماعيلية . كما عقدت عدة ندوات مع المثقفات الصحيات التابعات لمشروع رفع الكفاءة بوزارة الصحة في المحافظات السابق ذكرها .
- تم استخراج ١٤٠٠ بطاقة شخصية لنساء من محافظات الإسماعيلية والدقهلية والقليوبية .
- نظمت مسابقة بحثية حول المشاركة السياسية للمرأة، وذلك بالتعاون مع اتحاد طلاب كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- تم عقد ورش عمل حول تفعيل دور المرأة في المجالس الشعبية المحلية بمحافظات القليوبية وبني سويف والمنيا لتنمية مهارات العضوات بالمجالس المحلية بالمحافظات المذكورة وبالتعاون مع وزارة التنمية المحلية .
- عقدت ندوات حول قضية عمل المرأة في سلك النيابة والقضاء شارك في إحداها طلبة وطالبات كلية الحقوق بجامعة القاهرة لتشجيع الطالبات على التقدم لاختبار النيابة العامة .

كذلك أيضًا أجريت بعض الدراسات التوثيقية في الموضوع فأعدت دراسة لتقييم أداء عضوات المجالس المحلية ، ودراسة أخرى لتقييم أداء عضوات البرلمان خلال الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ ، وذلك للمقارنة بين نظام تخصيص مقاعد للمرأة ونظام الانتخاب الفردي .

ويتوقع من هذا المشروع أن يؤثر بشكل إيجابي على مواقف النساء والرجال على حد سواء من مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة وبما قد يؤدي في المستقبل إلى إصدار قوانين تعمل على تقليص الفجوة النوعية في بعض المجالات ، وتغيير النظرة نحو قصر بعض المهن على الرجال فقط ، وأيضًا ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في كل المستويات سواء في التصويت أو الترشيح أو التمثيل في المجالس النيابية .

٢- المشروع الثاني ، مشروع شبكة مناهضة العنف ضد المرأة

يهدف هذا المشروع إلى الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة من خلال توعية الجماعات المختلفة بالمجتمع بمدى خطورة المشكلة وأثرها على المرأة والأسرة والمجتمع. وتمكين المرأة من مقاومة أساليب العنف التي تمارس نحوها من خلال

توعيتها بالقوانين وبحقوقها كإنسان، وكذلك بحث ودراسة القوانين الخاصة بالعنف وتحديد الثغرات لها وتعديلها ، وقد تم تحديد قوانين خاصة بقضايا الشرف ، وقضايا الاغتصاب .

ويسعى المشروع للحد من حالات العنف ضد المرأة من خلال بعض الآليات هي :

- توعية المرأة بالقوانين وبحقوقها كإنسان .
- السعي لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في العقوبات الخاصة بقضايا الشرف والحصول على أحكام رادعة في جرائم الاغتصاب .
- العمل على تعديل العقوبات لتكون رادعة في القوانين التي تخص قضايا الشرف والاغتصاب للحد من انتشار تلك الأشكال من العنف .
- سرعة البت في مثل هذه القضايا وخاصة قضايا اغتصاب الأطفال .
- التنويه في بعض أجزاء المناهج الدراسية بقضية العنف ضد الطفلة والفتاة .

وقد تم تكوين شبكة من أربع جمعيات أهلية في محافظات القاهرة والإسكندرية والمنيا والدقهلية لتنفيذ هذا المشروع وهذه الجمعيات هي :

١- مركز قضايا المرأة المصرية (القاهرة)

يهتم مركز قضايا المرأة بقضية العنف ضد النساء ، ويرجع اهتمامه بهذه القضية منذ تأسيسه بالتصدي لقضايا ختان الإناث ، وجرائم الشرف كأحد أهم أشكال العنف ضد المرأة .

٢- جمعية تنظيم الأسرة (الإسكندرية)

تعمل الجمعية على إثارة وعي المرأة بالقضايا المختلفة، وكيفية مواجهة هذه القضايا مثل ختان الإناث ، وأهمية المحافظة على البيئة ، وأهمية المشاركة السياسية والتوعية القانونية .

٣- رابطة المرأة العربية (فرع المنيا)

تقدم الجمعية خدمة الخط الساخن ، حيث تهدف هذه الخدمة إلى مساعدة كل من وقع عليها أي نوع من أنواع العنف ، بمقاومة هذا العنف وحماية نفسها منه، وتمكينها من القدرة على الحصول على كل حقوقها .

٤- جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية (الدقهلية)

من بين اللجان الأساسية في الجمعية لجنة حقوق المرأة ، وهي تعمل في مجال قضايا المرأة، وتقدم المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف أمام القضاء وبشكل تطوعي . وتعمل الجمعية كعضو في شبكة الجمعيات الأهلية التابعة لرابطة المرأة العربية لتنفيذ مقررات مؤتمر بكين . كذلك فهي أيضاً عضو ضمن ائتلاف السيداو ، وهي التي تعني بمجال العنف ضد المرأة كممثلة عن محافظة القليوبية .

المراجـــع

- أمال السبكي ، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ – ١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي – منظمات المرأة والدفاع والرأي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٨ .
- أماني قنديل ، في التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية : مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ٢٠٠٣.
- أماني قنديل وسارة بن نفيس ، الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤ .
- سلوى العامري في : تقييم دور المنظمات الأهلية في تطبيق منهاج بكين (التقرير القطري الخاص بمصر) – الاسكوا ١٩٩٨ .
- شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ١٩٩٧ .
- حامد عبدالهادي ، المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين – دراسة ميدانية في قرية الفار بالشرقية في : عبدالباسط عبدالمعطي وآخرون ، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣ .
- رباب الحسيني ، دور المنظمات الأهلية في التعليم للجميع ، التقرير الخاص بمصر (تحت النشر)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ٢٠٠٤ .
- منال عبد السلام بدوي ، دور المرأة في الجمعيات الأهلية : دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ٢٠٠٣ .
- هبة حندوسة ، المرأة والشباب .. تنمية اجتماعية وبعد اقتصادي .. في المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة ، نهضة مصر .. المرأة والمواطنة والتنمية مارس ٢٠٠٠ .
- مركز دراسات المرأة الجديدة ، المرأة في المنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ١٩٩٩ .
- البنك الدولي ، مجموعة المساواة في النوع الاجتماعي والتنمية ٢٠٠٣ .
- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ .
- تقريرا التنمية البشرية مصر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ .
- المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي ، مصر والنوع الاجتماعي .. رؤية استشرافية ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- المجلس القومي للمرأة ، التوجه الاستراتيجي للمجلس ، القاهرة ٢٠٠٢ .
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، كتيبات التعريف بالمساواة في النوع الاجتماعي ٢٠٠٣ .
- اليونيفوم ، سرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي .

المملكة المغربية

د. خديجة الراقي

أولاً : خلفية تاريخية - السياق الاجتماعي والسياسي

انبثقت الحركة النسائية المغربية تاريخيا ، مع بروز الحركة الوطنية لتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي في عموم المغرب ، والإسباني في شماله وجنوبه، كما كان الشأن كذلك في معظم البلدان العربية. فمن الأعمال الحياتية الأساسية داخل البيت التي كانت تقوم بها النساء لصالح المقاومين، تطور العمل النسائي إلى عمل فعلي وفاعل كحمل السلاح والقيام بأعمال التجسس ونقل وتوزيع الرسائل والمطبوعات. وأهم عمل نسائي سياسي بارز تجلى سنة ١٩٤٤ في توقيع امرأة مغربية ضمن مجموعة من المقاومين على عريضة شعبية للمطالبة بالاستقلال مع ما جرى آنذاك من عمل سياسي سري من لقاءات واجتماعات ونقاشات ووضع خطط شاركت فيها السيدة المذكورة. وقد كان هذا العمل نبراسا اهتدت به مئات النساء المغربيات للقيام بعمليات متعددة ، والإسهام في تقوية الوعي السياسي ، وخلق خلايا للعمل الاجتماعي والخيري كتنظيم دروس محو الأمية والتوعية الصحية ، وفتح فصول لتعليم المهارات اليدوية المختلفة ، وتوزيع المواد الغذائية لاسيما وأن سنة ١٩٤٥ ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت في المغرب بسنة " المجاعة" فكانت النساء مجندات للعمل الخيري الواسع النطاق. وكان خطاب الأميرة للا عائشة سنة ١٩٤٧ بمدينة طنجة في أضخم تجمع شعبي عمومي أكبر حافز لدخول الفتيات المغربيات فصول الدراسة وتوسيع تعليم النساء الذي كان حكرا على "النخبة". وبرزت في الحقبة نفسها أولى الجمعيات النسائية سواء على مستوى الأحزاب السياسية في فروع متخصصة أو على مستوى فعاليات نسائية قيادية. وتزعم الحركة النسائية في الأربعينيات ، الفرع النسائي لحزب الاستقلال الذي بدأ في نشر الوعي الوطني بين النساء ، ومساعدة الفقيرات منهن على الاستمرار في التعليم مقدماً لهن المنح الضرورية ، وخلق مجموعة من المطاعم لبعد المسافة الفاصلة بين البيوت والمدارس القليلة آنذاك .

تزعم الحركة النسائية في الأربعينيات الفرع النسائي لحزب الاستقلال .

أسس حزب الشورى والاستقلال سنة ١٩٤٦ جمعية أخوات الصفا التي أنشأت فروعاً لها بمدن مغربية عديدة. وكانت أول جمعية نسائية عرفت بنضالها التحرري لفائدة النساء.

و ناضل الفرع النسائي لحزب الاستقلال من أجل تعميم التعليم بالنسبة للفتيات وجعل منه مطلبا حقيقيا ، كما طالب بخلق أقسام خاصة بالنساء في جامعة القرويين بمدينة فاس فتحقق دخول المرأة لجامعة القرويين التي عرفت بالتدريس باللغة العربية وتخرجت في هذه الجامعة أعداد من النساء هن الأوائل ممن دخلن الإدارة المغربية وتحملن مسؤولية التدريس في المدارس المغربية بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦ . كما أسس حزب الشورى والاستقلال سنة ١٩٤٦ جمعية أخوات الصفا التي أنشأت فروعا لها بمدن مغربية عديدة. وكانت أول جمعية نسائية عرفت بنضالها التحرري لفائدة النساء حيث نادت لأول مرة بمنع تعدد الزوجات إلا في الحالات القصوى التي يبت فيها القاضي وبمنع زواج الفتيات قبل سن (١٦ سنة)، كما نادت بحماية حق المرأة المشروع

في الإرث وحضانة الأطفال بعد الطلاق. وتميز خطابها الرسمي في مؤتمراتها بحماية جميع الحقوق الخاصة بالنساء في الشارع من كل عنف. وكان لهذه الموضوعات بالغ الأثر في مطالبة النساء فيما بعد بهذه الحقوق التي دون البعض منها في مدونة الأحوال الشخصية التي صدرت سنة ١٩٥٧، ثم تم تعديلها لأول مرة سنة ١٩٩٣ حيث أزيلت عنها صفة القدسية التي كانت تحيط بها خاصة من طرف الرجال وعلماء الدين المتشددين والرافضين لكل تغيير، وكان آخر تعديل لمدونة الأحوال الشخصية التي سميت الآن بمدونة الأسرة عام ٢٠٠٤ واعتبر تحولا جوهريا على صعيد المجتمع باعتماد مقاربة المساواة واحترام الكرامة الإنسانية. وفي الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي عرفت المنظمات الأهلية النسائية تطورا جذريا من أعمال خيرية وأنشطة تقليدية إلى منظمات دفاعية ملتزمة، فإلى جانب الجمعيات النسائية المتخصصة في ميادين حيوية للصحة والبيئة والتعليم والمقاولات والقروض الصغرى والتنمية بمفهومها الواسع، برزت جمعيات تعنى بقضايا وحقوق المرأة ببعدها الاستراتيجي ، كما خرجت إلى الوجود مراكز لتقديم المساعدة النفسية والقانونية مدعمة بمتطوعين من أساتذة باحثين ومحامين وأطباء نفسيين ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ مركز الاستماع والإرشاد للنساء ضحايا الاعتداء، مركز النجدة للنساء ضحايا العنف ومركز "فاما" للمساعدة القانونية، ومركز تطوير القيادات النسائية ومركز الاستماع عبر الهاتف الأخضر للمرصد الوطني لحقوق الطفل (فرع الفتيات المعرضات للعنف والاغتصاب)، وفرع الإرشاد القانوني للاتحاد الوطني النسائي المغربي المدعم بقضاة ومحامين. كما برزت مراكز ومجموعات نسائية تعنى بالبحوث والدراسات المتخصصة في قضايا المرأة في عدد من الكليات والجامعات المغربية.

كان آخر تعديل لمدونة الأحوال الشخصية التي سميت الآن بمدونة الأسرة عام ٢٠٠٤ واعتبر تحولا جوهريا على صعيد المجتمع باعتماد مقاربة المساواة واحترام الكرامة الإنسانية.

وتطورت الصحافة النسائية بمختلف توجهاتها باللغتين العربية والفرنسية بإصدار بعض الجرائد والمجلات ، كمجلة "عائشة" التي بدأت في الصدور سنة ١٩٦٩ مع ميلاد الاتحاد الوطني النسائي المغربي وجريدتي "نساء المغرب" و"٨ مارس" اللتين بقيتا لبعض السنوات ثم مجلة "كلمة" وفي السنوات الأخيرة ظهرت مجلات نخبوية خاصة " نساء المغرب "وحضرية " CITADINE "Femmes de Maroc"

في الثمانينيات بدأت المنظمات الدفاعية النسائية في التبلور .

وأعطت السنوات الأولى من مطلع هذا القرن نقلة نوعية للجمعيات النسائية حيث عرفت نوعا قويا من التكتل حول القضايا المصيرية للنساء كالدفاع عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية أو المطالبة بتعديل مدونة الأسرة والقانون الجنائي والقانون التجاري وقانون الأطفال المهملين وقانون الجنسية وقانون الحريات العام الذي يحكم نظام الجمعيات وقانون الانتخابات وقانون الشغل .. وأبرز هذه التكتلات مجموعة ٩٥

المغاربية للمساواة و" ربيع المساواة" الذي يعمل في شكل شبكة، بدأت نشاطها بسبع جمعيات ووصلت الآن إلى (٢٦ جمعية) تعمل بشكل جماعي كان يستهدف بالأساس توحيد خطة العمل بالاعتماد على تنسيق المطالب المتعلقة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية، العمل الذي عرف نجاحا هائلا حيث تمت المصادقة على قانون الأسرة الجديد مع مطلع سنة ٢٠٠٤ يضمن أهم حقوق النساء الأساسية في ظل مناخ سياسي جديد ، كما توجهت المجهودات الجبارة التي تبذلها الجمعيات النسائية بتوافق الأحزاب السياسية على تخصيص نسبة ١٠٪ من مقاعد البرلمان المغربي ضمن لوائح وطنية ترأسها النساء ، وهو ما اعتبر سابقة مهمة في تاريخ التمثيل النسائي بالمؤسسة التشريعية. ويمكننا القول إن النسيج الجمعوي النسائي قد عرف تطورا مهمًا كيفا وكما في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

أعطت السنوات الأولى من مطلع هذا القرن نقلة نوعية للجمعيات النسائية حيث عرفت نوعا قويا من التكتل حول القضايا المصيرية للنساء .

ثانيًا : وضع المرأة المغربية في المنظمات الأهلية

لا بد من التطرق في هذا الباب إلى جميع أشكال التنظيمات الموجودة بالمغرب وإعطاء فكرة عن الوضع الفعلي للنساء ضمن هذه التنظيمات ، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو النقابات أو المنظمات الأهلية المتعددة الأوجه ، ثم المنظمات النسائية التي تسير من طرف النساء بمشاركة الرجال أو التي تسير من لدن النساء .

وضع المرأة ضمن الأحزاب السياسية :

من خلال دراسة حول موضوع موقع النساء في الحياة السياسية بالمغرب أنجزت بدعم من الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة سنة ٢٠٠٠ تبين من خلالها أن كل الفاعلين المستجوبين في غالبيتها يصرحون بأن تمثيل المرأة في الحقل السياسي تظل ضئيلة رغم أن الأحزاب السياسية – مهما كانت أيديولوجيتها – تربط بين تنمية الديمقراطية والنهوض بأوضاع المرأة ، كما يشير إلى ضمان الدستور لمشاركتها السياسية.

حيث ينص الفصل الثامن منه على أن " الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية، يحق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية "

إلا أن هناك تناقضا كبيراً بين أهميتها كناخبة ومنتخبة (مرشحة) لأن مشاركتها كمرشحة مازالت تتصف بالهزالة والضعف، الشيء الذي لا يجعلنا نسلم بأن مشاركتها في الانتخابات هي المنقذ لخلاصها.

وهذه الهزالة على مستوى الترشيح للحصول على موقع داخل المؤسسات التمثيلية بدت لنا واضحة خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفها المغرب.

وبالنسبة للانتخابات الجماعية لسنة ١٩٨٣ أو التشريعية لسنة ١٩٨٤ لم يتعد عدد المرشحات في الأولى (الجماعية) ٣٠٧ امرأة من العدد الإجمالي للمرشحين ٥٤,١٦٥ مرشح أي بنسبة ٠.٥٦١٪ ، ولم يفزن إلا بنسبة ٠.٢٧٪ ، أما بالنسبة للإنتخابات التشريعية، فلم تتجاوز نسبة المرشحات ١,١٧ ، ١٦ امرأة من مجموع ١٣٦٤ مرشحًا لم تتمكن أي منهن ولوج البرلمان، مما جعل المغرب يصنف في تلك المرحلة ضمن الدول الإحدى عشر التي تغيب النساء كليا عن برلمانيتها.

أما بخصوص الانتخابات الجماعية لسنة ١٩٩٢، فإن مشاركة المرأة في المؤسسات التمثيلية لم تعرف أي تطور فعلي ، حيث إن مشاركتها لم تتعد نسبة ١,١٦٪ بالنسبة للترشيح ١٠٨٦ مرشحة من بين ٩٣٠٠٠ مرشح أو نسبة ٠,٣٣٪ بالنسبة لعدد الفائزات ٧٥ امرأة من بين ٢٢.٢٨٢ فائز .

أما فيما يخص الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٣، لم تتجاوز نسبة الترشيحات النسائية ١.٠٧ ، ٣٦ مرشحة من مجموع ٧٠٧٢ مرشحا لم تتمكن إلا مرشحتان من الفوز فيها من مجموع ٣٣٣ مقعدا. أي نسبة ٠,٦٪ لتكونا بذلك أول سيدتين تلجان البرلمان.

بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٧، شاركت فيها ٦٩ امرأة لكن نسبة الفوز فيها خيبت آمال جميع النساء المغربيات، حيث فازت سيدتان اثنتان من مجموع ٦٩ سيدة أي بنسبة ٢,٨٩ .

أما الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة ٢٠٠٢، فقد تم تخصيص لائحة وطنية للنساء تضم ٣٠ منصبا، ولأول مرة تم انتخاب ٣٥ امرأة في البرلمان ٥ نساء انتخبن عن طريق اللوائح المحلية.

تقدمت ٩٦٦ مرشحة لهذه الانتخابات، ٢٦٩ عن طريق اللوائح المحلية و٦٦٧ عن طريق اللوائح الوطنية، وارتفعت نسبة التمثيل النسائي بمجلس النواب من ٠,٦٦ إلى ١٠,٧٧ وانتقل المغرب من المرتبة ١١٨ إلى المرتبة ٦٩ على الصعيد العالمي، وعلى صعيد العالم العربي انتقل المغرب إلى الصف الثاني بعد تونس ١١,٤ وبلغت نسبة المرشحات من مستوى جامعي ٦٤ و٢٧ من التعليم الثانوي و٦ لهن مستوى الابتدائي و٣ بدون مستوى تعليمي .

ورغم هذه النقلة النوعية والإيجابية لتمثيل النساء بالبرلمان فإنه لا بد من تسجيل بعض السلبيات التي أظهرتها هذه الانتخابات ومنها على الخصوص :

- ضعف الترشيح النسائي عن طريق اللوائح المحلية؛ بحيث لم تكن هناك سوى ٢٦٩ مرشحة من بين ٥٨٧٣ مرشحا أي بنسبة ٥٪ .
- ٤٧ امرأة فقط وضعت على رأس اللوائح في دوائر اعتبرت خاسرة فيها مسبقا في أغلب الحالات.

غير أنه رغم بعض هذه السلبيات فإن اقتراع ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢ يعد نقلة نوعية في تاريخ الاستحقاقات التي عرفها المغرب، حيث أشاد الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف بانتخاب ٣٥ امرأة مغربية من أصل ٣٢٥ منتخبا في البرلمان معتبراً أن الأمر يتعلق بتقدم ذي دلالة وسابقة مهمة في المنطقة العربية.

ونشير إلى أن جميع الأحزاب السياسية توجد بها لجان خاصة بالنساء وأن المكاتب السياسية للأحزاب التقدمية منها والعريقة تضم في عضويتها نساء، ونشير هنا بالأخص إلى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة الأمل الديمقراطي الشعبي وحزب الاستقلال . غير أن هذه التمثيلية تظل رمزية ومنعدمة بالنسبة لأحزاب أخرى.

اقتراع ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢ يعد نقلة نوعية في تاريخ الاستحقاقات التي عرفها المغرب.

وضع المرأة ضمن النقابات :

تعتبر النقابات من بين مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، إلا أنه يسجل ضعف مشاركة المرأة في هذه التنظيمات ومحدودية نشاطها مقارنة مع الدور الذي يقوم به الرجل ، رغم أن المبدأ المهيمن على الدستور وعلى جل التشريعات العامة المنظمة لممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا قانون الحريات العامة المنظم للجمعيات والأحزاب والنقابات مع التعديلات التي طرأت عليه سنة ١٩٧٣ والتعديل الجديد لسنة ٢٠٠٢ وهو مبدأ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في التمتع بهذه الحقوق، فيلاحظ أن هناك فرقاً شاسعاً بين المبدأ وتطبيقه على أرض الواقع، ويتضح ذلك أثناء مشاركة المرأة في صفوف النقابات التي تعتبرها النساء من بين المواقع الأساسية لنضالها. فبالرغم من الانخراط النسبي للمرأة داخل الهياكل التنظيمية للنقابات . فإن هذا الوجود النسائي يتركز أساسا في الإطارات القاعدية لهذه التنظيمات ليتقلص في الهيئات الوسطى والعليا وخصوصا في مجالس الإدارة التي تبقى النساء مبعدات عنها في الغالب أو ممثلات بامرأة أو اثنتين في أحسن الأحوال، كما هو الشأن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أو الاتحاد المغربي للشغل (أكبر التنظيمات النقابية بالمغرب) فرغم عطاء المرأة وتضحياتها وتوفرها على المؤهلات اللازمة إلا أنه لاتتاح لها فرص الإسهام الفعلي في اتخاذ القرار على مستوى هذه التنظيمات، وبالتالي في بلورة الاختيارات والاستراتيجيات والمواقف المتعلقة بالقضايا العامة وفي طرح قضاياها الخاصة وعرضها ضمن أولويات تلك المؤسسات.

ويعزى هذا الغياب أو الحضور الضئيل إلى عدة عوامل : أيديولوجية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، ذلك أن ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء يؤثر بدوره على وضعهن في الحياة السياسية عامة والنقابية خاصة. رغم أن المرأة أصبحت تشكل

نسباً عالية من اليد العاملة في بعض القطاعات الإنتاجية تصل إلى أزيد من ٣٤٪ إلا أن هذا التطور الكمي لم يوازه تطور نوعي على مستوى حضورها النقابي. كما أن انخفاض مشاركة المرأة في الحقل النقابي يرجع بالأساس إلى التقاليد والأعراف والعقليات السائدة ، إضافة إلى الأسباب الذاتية والموضوعية السالفة الذكر.

وضع المرأة في المنظمات الأهلية المختلطة العضوية

يقدر عدد الجمعيات المرخص لها رسميا من السلطات المختصة بحوالي ٣٠,٠٠٠ في مختلف الاهتمامات والمجالات الثقافية والاجتماعية والصحية والرياضية والمهنية والخيرية والفنية والمكلفة برعاية الطفولة وتنمية قدرات الشباب والعناية بالأشخاص المعاقين وحماية البيئة والوعي بحقوق الإنسان والدفاع عنها وشؤون وقضايا المرأة وتنظيم الأسرة وحمايتها والعناية بالمسنين والجمعيات التنموية سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

سجلت السنوات الأخيرة اتجاه مضطرد في تطور الجمعيات عددياً ونوعياً حيث يعرف المغرب الآن حركة ديناميكية قوية جداً.

وفي السنوات الأخيرة برزت جمعيات تعنى بمحاربة الفقر ومنح قروض صغرى للتخفيف من هذه الظاهرة، كما تعددت الجمعيات المهتمة بالسيدا (الايدز) لمكافحة آفة العقدين الآخيرين من القرن الماضي . ويحكم الجمعيات قانون يتسم بالمرونة تم إصداره لأول مرة سنة ١٩٥٨ وأعيد فيه النظر سنة ١٩٧٣ وتم تغييره جذريا سنة ٢٠٠١ . بعد مطالبة شعبية عريضة ونضال طويل من طرف الفاعلين النشطاء الجمعويين والمهتمين والباحثين وبعض أمناء الأحزاب السياسية والبرلمانيين .

وتوجد النساء في المنظمات عامة بأعداد متفاوتة حسب مجالات العمل والاهتمامات الخاصة ويلاحظ أن المرأة توجد في مراكز قيادية في بعض الجمعيات المختلفة والتي تعني بمجالات الصحة والبيئة ورعاية الطفولة ومحاربة الأمية ومكافحة الفقر .

وسجل في السنوات الأخيرة اتجاه مضطرد في تطور الجمعيات عددياً ونوعياً حيث يعرف المغرب الآن حركة ديناميكية قوية جداً يتهيكل من خلالها المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة من حيث العلاقة التي تربطه بالدولة أو بالمنظمات الدولية .

بينما توجد النساء في مراكز أقل زعامة في الجمعيات الحقوقية التي يرأسها خاصة الرجال، وتساهم فيها المرأة بدرجات أقل ضمن الهياكل التنظيمية.

وضع المرأة في المنظمات النسائية

أفرزت دراسة قامت بها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية سنة ١٩٩٥ وجود٣٥ جمعية نسائية. بينما في سنة ١٩٩٧ وضعت خلية تنمية المرأة التابعة للمديرية

العامة للتعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية دليلا للجمعيات النسائية . يضم ٧١ جمعية تعنى بشؤون وقضايا المرأة . وفي السنوات الأخيرة وإلى غاية السنة الماضية فاق عدد الجمعيات النسائية المائة ، ويرجع هذا التطور الهائل في عدد الجمعيات النسائية وتطوير برامجها وخطط عملها ، إلى المناخ السياسي الجديد وإلى الوعي المتزايد لدى النساء للعناية بقضاياهن وانخراطهن في المنظمات النسائية. وتشرح الأستاذة ليلى الرحيوي في مقال لها نشر سنة ٢٠٠٠ أن أعمال المنظمات النسائية بالمغرب تنقسم إلى نوعين : تلك التي تركز اهتماماتها على ما هو استراتيجي بالنسبة للنساء وأخرى تستهدف مردودية فورية:

١٠٠ منظمة أهلية نسائية عام ٢٠٠٤.

بناء قدرات النساء

- في المجال الاقتصادي :

يتعلق الأمر بكل الأنشطة التكوينية والدعم الذي يخول للنساء وضعية استقلال اقتصادي (الخياطة ، الطرز، تربية النحل والدواجن ..) مع تمكينهن من الحصول على قروض صغرى.

مراكز المساعدة القانونية للمرأة تتركز في المدن .

- في مجال بناء الذات :

تشكل محو الأمية عملا كبيرا لبناء قدرات النساء.

- على المستوى القانوني :

عرفت السنوات الخمس الماضية افتتاح مراكز للاستشارة القانونية (مركز الاستماع - مركز النجدة - مركز فاما). غير أن هذه المراكز بقيت محصورة في المدن الكبرى.

- على المستوى الاجتماعي :

تشكل الأنشطة التي تقوم بها منظمة مثل التضامن النسوي عملا لتقوية القدرات الاقتصادية للنساء . ويدخل ضمنه العمل الإحساني الخيري .

- على المستوى السياسي :

رغم أن هذا الأمر يشكل مستوى أعلى من الاهتمامات فإنه يبقى ضمن الأهداف الآنية، حيث إن الهدف هو تأهيل النساء لاقتحام الفضاءات التي بقيت حكراً على الذكور مثل الأحزاب السياسية والنقابات على سبيل المثال. وتشكل تجربة مركز تكوين القيادات النسائية التابعة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب نموذجا لهذا النوع من الخدمات.

البعد السياسي أو القوة السياسية :

السلطة المضادة :

يتعلق الأمر على هذا المستوى، بفرض الحركة النسائية لذاتها كقوة مضادة للسلطة، عاملة على تغيير السياسات. ويتعلق الأمر بكل الأعمال والمبادرات التي تضطلع بها المنظمات النسائية من أجل إصلاح مدونة الأحوال الشخصية ومدونة الشغل والقانون الجنائي... إلخ.

تحول الحركة النسائية من الاحتجاج إلى المشروع المجتمعي الشامل .

- **القوة الاقتراحية**: يشكل هذا التحول نقطة مهمة في مسار تطور الحركة النسائية، فبينما كانت تنحصر في بداية مشوارها في إطار الحركة الاحتجاجية وردة الفعل ، أصبحت تحمل مشروعا مجتمعيا ، ذلك أن عملها الميداني واحتكاكها المباشر بالواقع مكنها من امتلاك معرفة جيدة به، وقدرة على تصور وابتكار حلول لمشاكله.

- **ممارسة السلطة المضادة :**

لقد شرعت الجمعيات النسائية في إدراج هذا البعد ضمن استراتيجيتها مما يعني بلورة الردود المناسبة على سياسات الدولة فيما يتعلق بأوضاع النساء (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وقانونيا) ، ومن أمثلة ذلك التقرير الموازي المتعلق بأعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) فقد شكل هذا التقرير المضاد والأول من نوعه والمنجز من طرف الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، بتشاور مع عشر منظمات غير حكومية نسائية امتحانا صعبا للحكومة أمام المجموعة الدولية ، خاصة أن عالم اليوم بما يعرفه من انتساب سريع للانترنت وأشكال التعبير الأخرى التي أصبح معها التواصل أكثر يسرا وتبليغا للمواقف والنقد ولمختلف تدخلات المجتمع المدني.

استراتيجيات جديدة للعمل النسائي .

- **مجموعة الضغط (اللوبي) :**

يعني ذلك تشكيل الحركة النسائية لمجموعة ضغط قوية للتأثير على القرارات السياسية والمنظومة القانونية. وتشكل شبكة دعم الخطة لإدماج المرأة في التنمية خير مثال على ذلك. ويندرج في عمل مجموعة الضغط البحث عن تحالفات خارج إطار الحركة النسائية وخلق شبكات للتنسيق، وتطوير أشكال عملها وتأسيس شراكات ما بين الجمعيات حاملة لقيم مشتركة ومساهمة في الدفاع عن المبدأ نفسه .

- **ديمومة التعبير عن الرأي :**

إذا كان دور الحكام إنجاز السياسات، فدور المنظمات غير الحكومية نقد هذه السياسات وتوجيهها والتعبير عن مواقفها إزاء ما تسطره الحكومة من برامج ومشاريع.

- **التواصل - التحسيس :**

يتعلق الأمر بالعمل الهادف تغيير الذهنيات، ونشر القيم التي تدافع عنها النساء

وسط الشباب ولدى عامة المواطنين لتصبح من مكونات ثقافتهم حتى يتمكنوا من الدفاع عنها إلى جانب الحركة النسائية . والعمل كذلك على أن يستوعب النظام التربوي برامج للتربية على حقوق الإنسان والتربية على المساواة، وحمل وزارة التربية الوطنية على إخراج مشروع تظهير المقررات المدرسية إلى حيز الوجود، وتضمينها برامج للتربية على المساواة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات النسائية المغربية هي بطبيعة الحال من طالب بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء ومارست ضغوطا متعددة الأشكال على ذوي القرار إلى أن تمت المصادقة الرسمية من طرف الحكومة المغربية على الاتفاقية المذكورة (ببعض التحفظات) سنة ١٩٩٣ وهي السنة التي تم فيها التغيير الأول لمدونة الأحوال الشخصية، وجاء هو الآخر بعد فصالات طويلة من طرف المنظمات النسائية.

المنظمات النسائية المغربية هي بطبيعة الحال من طالب بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.

ثالثا : ملامح المنظمات الأهلية النسائية

تتميز العضوية بالمنظمات النسائية في غالبيتها الساحقة من النساء أنفسهن، أي أن جميع الهياكل الرسمية مكونة من النساء ابتداء من القاعدة وإلى أعلى هرم، أي مجالس الإدارة وكذا العاملين. بعض الجمعيات تفتح أبواب العضوية للرجال ضمن الأعضاء المساندين أو الشرفيين وحتى المسيرين ، مثل ذلك جمعية الشبيبة النسائية، أو الاتحاد الوطني النسائي المغربي ، تشكل المنظمات الحضرية أعلى نسبة مقارنة مع الريفية. ويلاحظ أن هناك حضوراً مكثفًا للجمعيات النسائية في المناطق الحضرية بالأخص في المدن الكبرى ؛ الرباط - الدار البيضاء - فاس - مكناس - مراكش وطنجة وتحظى العاصمة بأكبر عدد من هذه المنظمات.و هذا يعتبر في حد ذاته قصورا للعمل الجمعوي خاصة بالنسبة للجمعيات النسائية ذات البعد الآني ، أي تقديم الخدمات المحلية المباشرة ، بينما عمل الجمعيات ذات البعد الاستراتيجي لا يستدعي القرب من المستهدفات بقدر ما يحتاج إلى آليات عمل أخرى. غير أن بعض الجمعيات النسائية تتوافر على فروع محلية لتغطية المناطق الريفية التي تشغل حيزا مهما على المستوى الجغرافي والديمغرافي في الخريطة المغربية.

وبالنسبة للأعضاء المسيرة للجمعيات النسائية فتبقى كليا متطوعة ، إذ أن روح التطوع لا يزال يشكل رأس مال الجمعيات.

أهم المجالات لنشاط المنظمات النسائية

تظل مجالات عمل المنظمات النسائية مرتبطة أساسا بالقضايا الكبرى للبلاد

وبالمشاكل المرتبطة – بها ومن هنا تضع أهم المنظمات أولوياتها – تتطور بالطبع هذه الأولويات بتطور القضايا نفسها لتساير مساراتها.

فهناك جمعيات الجيل الأول قبل السبعينيات الذي اهتم ولا يزال يهتم بالقضايا الاجتماعية بالدرجة الأولى ، مع نوع من التحول الاستراتيجي بعد سنة ١٩٧٥ السنة الأولى للمرأة . وقد جمع هذا الحدث بين الجمعيات الخيرية وذات الطابع الاجتماعي المحض وبين جمعيات وهيئات نسائية منبثقة عن الأحزاب السياسية، وكانت تنظر إلى المسألة النسائية من منظور التحرر والدفع بالحقوق المدنية والسياسية للرفع من أوضاع المرأة عبر تطوير القوانين التي تحكم الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى كقانون الوظيفة العمومية وقانون الشغل والقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون الجنسية وغيرها .

اتجهت المنظمات النسائية إلى تطوير برامج محو أمية الفتيات والنساء وتجند لها العديد من المتطوعين والمتطوعات في جل أرجاء البلاد.

١- التعليم ومحو الأمية

حظي المجال الاجتماعي باهتمام معظم الجمعيات النسائية . وجاء الاهتمام بتعليم النساء ومحو أميتهن ويرجع هذا الأمر للنسب المرتفعة للأمية بين أوساط النساء وخاصة نساء المناطق النائية والريفية، حيث أظهرت الإحصائيات الرسمية في بداية الثمانينيات نسبا تفوق ٨٠٪ للوسطين الحضري والريفي.

اتجهت المنظمات النسائية إلى تطوير برامج محو أمية الفتيات والنساء وتجند لها العديد من المتطوعين والمتطوعات في جل أرجاء البلاد، مستعملين مقرات عمومية وخاصة كالمدارس والأندية النسوية ودور الشباب وكذا بعض البيوت الخصوصية .

ولعبت الجمعيات أدوارا طلائعية لحث المسؤولين الحكوميين في التفكير بجدية في هذا الموضوع ، قصد إنشاء آليات رسمية تساعد على التخطيط والبرمجة لمحتوى الكتب والوسائل المستعملة.

وقد أدى هذا "الضغط" إلى خلق مديرية خاصة بمحو الأمية لدى وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية. وقد شجعت على ذلك الإرادة السياسية حيث توجه الملك الحسن الثاني – رحمه الله – بنداء جاء فيه ما يلي: " كما نهيب بجميع المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية والثقافية والنسوية والهيئات المنتخبة أن تنهض بنصيبها من المسؤولية في إطار اللجنة الوطنية للسنة الدولية لمحو الأمية وأن تفتح أبوابها للراغبين والراغبات في التعليم وتستنهض عزائم الغيورين القادرين من أعضائها للتطوع للنهوض بهذه المهمة النبيلة وتحمل هذه الأمانة الجليلة..."

فنظمت حملات لمحو الأمية ليستفيد منها ٢٠٠٠٠٠ مستفيد ووضعت استراتيجية لمحو الأمية تهدف إلى :

- تخفيض نسبة الأمية إلى ٢٦٪ في عام ٢٠١٠ أي بمعدل ٥٠٠٠٠٠ شخص سنويا ، تستفيد منها النساء بنسب عالية ، تفوق ٥٠٪ .
- إعداد برامج لمحو الأمية الوظيفي ترتكز على المهن والأنشطة المدرة للدخل وإلى استيعاب در. ن التوعية الصحية والغذائية وتنظيم الأسرة والمبادئ القانونية الأساسية .
- التركيز على العوامل النفسية لدى الكبير والمتجلية في الاستقلال الذاتي وحب الاعتماد على النفس في التعلم واتخاذ القرار .

انطلق برنامج الشراكة مع المنظمات وقعت من خلاله ١٥٣ اتفاقية شراكة وبتعاون بين الوزارة والجمعيات. استهدفت ٣٧١٣٠٠ مستفيدة.

تقوم المنظمات النسائية بدور بارز في تأطير المواطنات محلياً ، لذلك فقد احتلت مكان الصدارة في استراتيجية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية وبعد ذلك في استراتيجية كتابة الدولة (مستوى وزارة) المكلفة بمحو الأمية والتربية غير النظامية التي شكلت ضمن التشكيلة الحكومية في نوفمبر ٢٠٠٢ .

وانطلق برنامج الشراكة مع المنظمات وقعت من خلاله ١٥٣ اتفاقية شراكة وبتعاون بين الوزارة والجمعيات. استهدفت ٣٧١٣٠٠ مستفيدة وبلغ غلافها المالي مقدار ٢٦ مليون درهم مغربي.

وتخوض الجمعيات نضالاً طويلاً لحث المسؤولين الحكوميين وذوي القرار عامة على تطوير البرامج التعليمية ولرفع نسب المتعلمات وخاصة في الأرياف.

تمدرس الفتيات بالأرياف لم يعرف الإيقاع نفسه مقارنة مع تعليم الفتيات بالمدن. فالملاحظ، أن نسبة التمدرس خلال السبعينيات انتقلت من ١٤.٨٪ سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١ إلى ٢٨.٩٪ في سنة ١٩٨٠ – ١٩٨١ ، إلا أنها تراجعت في السنة الموالية ١٩٨١–١٩٨٢، حيث وصلت فقط إلى ٢٥,٣٪ وقد عرفت الثمانينيات استقرار هذه النسبة في ٢٨–٢٩٪ . و من جهة أخرى، سجلت التسعينيات تقدماً خجولاً حيث انتقلت نسبة التمدرس من ٢٩,٣٪ سنة ١٩٩١ إلى ٣٧ ٪ مع نهاية القرن الماضي.

وقد بادرت وزارة التربية الوطنية في إطار إنماء التعليم بالوسط الريفي، إلى إعطاء الانطلاق لعدة مشاريع خلال السنوات العشر الأخيرة، وقد أعلنت مؤخراً عن هدف تعميم السلك الأول من التعليم الأساسي ، وتعميم السلك الثاني سنة ٢٠٠٨ ويتوقع أن يتحقق هذا الهدف بشكل يفوق الأرقام المتوقعة ، مما يحث على مضاعفة المجهودات في مجال تعليم الفتيات. وفي هذا الاتجاه، تميز آخر دخول مدرسي بوضع توجيهات جديدة، من خلال " البرنامج الوطني لتنمية التعليم بالعالم القروي" ، الذي شرع العمل به مؤخراً .

وتبذل الآن مجهودات كبيرة في مجال تعليم النساء، إلا أن هذا لم يمنع من وجود معوقات ما زالت تحول دون إشراك شامل وفعلي لكل النساء. وتعتبر النتائج المحصل

عليها في هذا المجال هزيلة بالرجوع إلى الطلب الاجتماعي وإلى مستلزمات التنمية وتساهم في هذه الجهود الجمعيات النسائية بمختلف مكوناتها، عبر حملات التوعية الموجهة للآباء خاصة بالأرياف، أو التدخل المباشر لتقديم خدمات لفائدة الفتيات الفقيرات لمساعدتهن على متابعة دراستهن. وهناك أمثلة عديدة لهذه الجمعيات، سنعطي فقط نماذج منها لإبراز أهم هذه الخدمات.

منظمات أهلية تسهم بفعالية في تعليم النساء والفتيات.

- **جمعية " إنصاف" وشعارها " خذوني إلى المدرسة"** تنظم سنويا حملة اقتناء وتوزيع ١٠٠٠٠٠ محفظة للأدوات واللوازم المدرسية على الفتيات المعوزات.
- **مؤسسة محمد الخامس للتضامن** تساهم بدورها في بناء مراكز لإيواء الفتيات الريفيات في المناطق التي لا توجد بها داخليات، وذلك لتشجيع الفتيات على متابعة دراستهن على مستوى الإعدادي والثانوي.
- **لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات،** وشعارها " تأهيل فتيات اليوم من أجل مغرب الغد" وتعتبر لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات، جمعية وطنية لا تهدف إلى الربح مقرها بالرباط، تسعى إلى وضع وتطوير مشاريع عملية وبيداغوجية في مجال الحد من التسرب المدرسي في صفوف الفتيات القرويات وتشجيعهن على مواصلة دراستهن بالسلك الإعدادي.

المقاربة المستعملة لتحقيق هذه الأهداف :

المبدأ هو .. تمكين الفتيات المعوزات بالعالم القروي من ولوج ومتابعة دراستهن بالسلك الثاني من التعليم الأساسي (الإعدادي) بتوفير منحة لهن قدرها ٣٥٠ درهما شهريا لمدة ثلاث سنوات. ويطلق على هذه المنحة اسم :"**منحة من أجل النجاح** " ومن وسائل عملها :

- تقوية قدرات الجمعيات المحلية الشريكة بتنظيم دورات تكوينية ومواد مستديرة للتشاور والتنسيق.
- تنظيم ورشات تكوينية حول المواطنة والمساواة لفائدة المستفيدات من المشروع والمؤطرات المسؤولات على مراكز الاستقبال.
- تعزيز الشراكة بين الجمعيات المحلية الشريكة والقطاع الخاص.
- المرافعة لدى مختلف المؤسسات المعنية بالموضوع وخاصة وزارة التربية الوطنية.

كما تساهم جمعيات نسائية وشبابية وحقوقية عديدة في دعم تعليم الفتيات والعمل على ضمان إبقائهن بأسلاك التعليم المختلفة (ابتدائي- إعدادي - ثانوي) وذلك لتحقيق هدف تعميم السلكين الأول والثاني من التعليم الثانوي بحدود سنة ٢٠٠٨.

٢- محاربة العنف ضد النساء

مجموعة كبيرة من المنظمات النسائية والحقوقية تناضل من أجل مناهضة العنف ضد النساء والأطفال. وقد مرت عشرون سنة على طرح الموضوع لأول مرة بعد إصدار بيان بجريدة " ٨ مارس" حول موضوع العنف تجاه النساء كقضية ذات أولوية قصوى وذلك سنة ١٩٨٣ .

واعتبرت بعض الجمعيات النسائية وعلى رأسها اتحاد العمل النسائي ، مناهضة العنف نقطة مركزية في برامجها النضالية.

وفي سنة ١٩٩٦ تم افتتاح مركزي " النجدة" لمساعدة النساء ضحايا العنف في كل من الرباط والدار البيضاء .

اعتبرت بعض الجمعيات النسائية وعلى رأسها اتحاد العمل النسائي ، مناهضة العنف نقطة مركزية في برامجها النضالية.

أهداف مراكز النجدة:

- القضاء على العنف تجاه النساء والأطفال .
- الاستماع والتوجيه والإرشاد للنساء والأطفال ضحايا العنف.
- تقديم المساعدة القانونية والاجتماعية والطبية والنفسية للنساء والأطفال ضحايا العنف.
- العمل من أجل إقرار حقوق المرأة وصيانة كرامتها الإنسانية.
- الحفاظ على التماسك الأسري والاستقرار والتآزر الاجتماعيين.
- تكسير الصمت المحيط بموضوع العنف وتحسيس الرأي العام والسلطات المعنية وكل الفاعلين السياسيين بخطورة العنف، والكشف عن مختلف أوجهه وأسبابه ووقعه على حياة النساء والأطفال والأسرة والمجتمع عموما .
- التوعية القانونية من خلال نشر وتعميم المعرفة بالقوانين الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة.
- تمكين النساء ضحايا العنف وتحسين مستوى عيشهن عبر محو الأمية والتكوين المهني.

مراكز النجدة لمساعدة النساء ضحايا العنف أخرج قضية مسكوتًا عنها إلى الرأي العام .

أنشطة مراكز النجدة:

- القيام بحملات تحسيسية بهدف مناهضة العنف.
- المساعدة القانونية عبر المتابعة المجانية لقضايا النساء والأطفال أمام المحاكم .
- المساعدة الطبية عبر معاينة حالات العنف وتقديم خدمات طبية مجانية.
- المساعدة النفسية عبر المعالجة الطبية النفسية المجانية.
- المساعدة الاجتماعية للنساء والأطفال .
- محو الأمية والأمية القانونية.

- التأهيل المهني للنساء ضحايا العنف.
- بلورة تقارير دورية عن العنف تجاه النساء من خلال الحالات الواردة على المركز.
- الترافع من أجل ضمان حماية فعلية للنساء والأطفال من كل أشكال العنف.
- إنجاز بنك للمعطيات وتحقيقات ودراسات حول قضايا العنف.

واستمرت نضالات المنظمات النسائية في تكثيف جهودها من أجل تبني الحكومة قضية محاربة العنف ضد النساء رسميا.

تبني الدولة رسميًا حملة ضد العنف .

وقد نجحت المنظمات النائية في الوصول إلى هذه الغاية بتبني الدولة رسميًا هذه القضية. وقد نظمت لأول مرة حملة وطنية من طرف كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، لمحاربة العنف ضد النساء من ٢٤ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر ١٩٩٨، وكانت هي الأولى من نوعها وذلك تحت شعار : " العنف حكرة (حقارة) والصمت عار" . وذلك بمشاركة جميع الجمعيات النسائية والحقوقية والشبابية بمختلف مشاربها. تلتها بعد ذلك أنشطة مختلفة ضد العنف الأسري والعنف داخل أماكن العمل والعنف في الشارع... وعدد من الملتقيات الوطنية من أبرزها : الملتقى الوطني المنظم تحت شعار " جميعا من أجل محاربة العنف ضد النساء " بمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان .

رابعاً : العقبات والمشكلات التي تواجه المنظمات النسائية

يمكن تلخيص هذه العقبات في التحديات التالية:

- ضعف البناء المؤسسي .
- ضعف التمويل وصغر الإمكانات .
- ضعف التنسيق .
- غياب التشبيك المقنن باستثناء بعض الشبكات التي تؤسس بمناسبة مواضع خاصة أو قضايا خاصة.
- افتقار الجمعيات لأطر متخصصة في مجال إعداد المشاريع والمحاسبة .
- عدم توافر أغلب المنظمات على مقرات خاصة وعلى تجهيزات تقنية وإلكترونية حديثة ووسائل النقل .
- عدم التزام بعض العضوات بالحضور في الاجتماعات وورش العمل والمناظرات...وعدم التزام البعض منهن بأداء المهام المطلوبة في الأوقات المحددة.
- عدم التزام بعض الأعضاء بأداء الاشتراكات السنوية
- عدم القدرة الكافية لجذب الفئات الشبابية لحمل المشعل .

خامساً : الشراكة بين المنظمات النسائية والحكومة والهيئات الأخرى

١- الشراكة بين المنظمات النسائية والحكومة

تعددت أوجه الشراكة بين المنظمات النسائية والحكومة وشملت الكثير من المجالات :

- مجالات محو الأمية والتربية غير النظامية وذلك بالتوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات.
- مجال تنمية التعليم وخاصة تعليم الفتيات بالأرياف.
- مجال الصحة الإنجابية الذي يتمحور حول ثلاثة برامج أساسية ومتناسقة تتمثل في برنامج التنظيم العائلي والحمل والولادة السليمة والأمراض المنتقلة جنسيا والسيدا (الإيدز) وتساهم الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة بقوة في هذا البرنامج على مستوى المدن وخاصة الأحياء الفقيرة والمهمشة ، مدعمة في ذلك بجمعيات أخرى محلية.

شراكة متميزة بين المنظمات الأهلية النسائية والحكومة.

- مجال محاربة الفقر وذلك بالإسهام في الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الفقر، لخلق مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء الفقيرات والمعيلات للأسر.
- مجال محاربة العنف ضد النساء والفتيات، وذلك بالاستفادة من المنح المخصصة لبرامج مناهضة العنف بكل أشكاله، وخلق مراكز للمساعدة النفسية والقانونية للنساء المعنفات، ومراكز إيواء النساء المعرضات للعنف الأسري، وذلك لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.
- مجال النهوض بأوضاع المرأة وذلك بالإسهام في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالنساء ، ومشاركة الحكومة في وضع مشاريع قوانين ومذكرات في مجال الحماية القانونية ، والرفع من تمثيلية النساء في منصب اتخاذ القرار السياسي والإداري.
- الإسهام مع القطاعات الحكومية في مشاريع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج التنموية عبر مشروع النوع الاجتماعي والتنمية، ومشروع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية العامة.
- الإسهام في البرامج الوطنية الخاصة بتغيير صورة المرأة في المجتمع وإبراز دورها في التنمية من خلال وسائل الإعلام.

٢- الشراكة بين المنظمات النسائية والمؤسسات الأخرى

يدخل ضمن هذا المحور ، الشراكة بين المنظمات النسائية ومنظمات الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وصندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM) ومنظمات أخرى .

- الشراكة بين المنظمات النسائية وهيئات دولية، وكل من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي والوكالة الكندية للتعاون، وهيئة التعاون الإيطالي والفرنسي والبلجيكي والياباني.
- الشراكة بين المنظمات النسائية والقطاع الخاص والكليات والجامعات ومراكز البحوث .
- الشراكة بين المنظمات النسائية والهيئات العربية كبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND) والشبكة العربية للمنظمات الأهلية والبنك الإسلامي للتنمية.

دراسات حالة

نقدم ضمن النموذجين المذكورين ، جمعية نسائية ذات البعد الاستراتيجي وشبكة جمعيات تعمل في النطاق نفسه .

أسست الأولى رسميا سنة ١٩٨٧ في ظروف مرت فيها القضية النسائية بتحولات جذرية وأسست الثانية سنة ١٩٩٩ لمساندة قضية المرأة التي أصبحت قضية مجتمعية

وهاتان المنظمتان هما : اتحاد العمل النسائي، وشبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية .

إتحاد العمل النسائي

يعتبر اتحاد العمل النسائي من بين التنظيمات النسائية والحقوقية التي قادت حركة المطالب النسائية من أجل تعديل مدونة الأحوال الشخصية ورفع كل أشكال الحيف والتهميش والدونية والميز الذي يطال النساء .

وذلك من خلال استراتيجية عمل الاتحاد النوعية والواقعية وهو ما يمكن أن نلمسه في النقاط التالية :

- تعود نشأة الاتحاد العملية من خلال أنشطته الأولى سنة ١٩٨٣ عبر مجموعة من الفعاليات النسائية تسمى مجموعة ٨ مارس، والتي كانت تصدر آنذاك جريدة شهرية بالاسم نفسه .

غير أن الميلاد القانوني لاتحاد العمل النسائي كان سنة ١٩٨٧ إذ قامت مجموعة ٨ مارس بتنظيم عدد من الأنشطة والندوات واللقاءات والتجمعات والمهرجانات من أجل تحسيس وتعبئة الرأي العام النسائي وتوعيته بقضيته. ومطالبه، وبضرورة العمل من أجل رفع كل أشكال اللامساواة والميز على اختلاف مظاهرها وفي مختلف المدن المغربية الشيء الذي أفرز مجموعة من اللجان على الصعيد الوطني .

إن المهمة التي ألقاها اتحاد العمل النسائي على عاتقه كانت من بين الأهداف التي عملت من أجلها مختلف الجمعيات خلال السبعينيات، وكذلك الأحزاب السياسية المغربية ومختلف الهيئات الحقوقية. وتتمثل أهداف اتحاد العمل النسائي في :

- محاربة جميع أشكال الميز الذي تتعرض له المرأة سواء على مستوى القانون أو المعايشة اليومية .
- العمل من أجل الاعتراف بالحقوق والمواطنة الكاملة للنساء .
- العمل على الإدماج الكامل والعادل والمتساوي في عملية التنمية والمشاركة في دوائر القرار بالنسبة للنساء .
- العمل المشترك مع كل القوى الحية من أجل دمقرطة القانون.
- العمل على مسايرة وتنسيق القوانين الوطنية للمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب .
- محاربة جميع أشكال العنف ضد المرأة.
- مكافحة أمية النساء.
- اعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة بهدف إدماج المرأة في التنمية ومحاربة الفقر .
- تعميم تعليم الفتيات وحمايتهن من الاستغلال الاقتصادي والجنسي .
- ضمان حق الشغل للمرأة والمساواة في الأجور والوصول إلى مناصب اتخاذ القرار.
- وضع برنامج للصحة الإنجابية .
- تعميم ثقافة المساواة والحقوق الإنسانية والمواطنة الكاملة.

واستندت أنشطة الاتحاد الهادفة إلى تغيير مدونة الأحوال الشخصية على مبدأين أساسيين وهما :

- يولد الناس **أحرارًا.**
- يولد الناس **متساوون في الحقوق والكرامة** . هذان المبدأن تضمنهما مقال صادر بجريدة ٨ مارس تحت عنوان " النساء شقائق الرجال في الأحكام " لقد شكل هذان المبدأن الأساس النظري والغاية في الوقت نفسه والتي من أجلها دشن اتحاد العمل النسائي معركة التغيير ضد الميز والحيف ، معتبراً تحقيق المساواة خطوة ضرورية رغبة في دمقرطة الإطار القانوني المنظم للعلاقات داخل فضاءاته. لقد اتسم المسار النضالي لاتحاد العمل النسائي بضرورة حدوث هذا التغيير والحاجة الملحة إليه رغبة منه في النهوض بوضعية المرأة المغربية، وذلك من خلال جملة من المحطات المصيرية، والذي اتخذ الاتحاد مواقف حاسمة فيها ساهمت

بالتعجيل في تعديل مدونة الأحوال الشخصية .

- ففي ٣ مارس ١٩٩٢: قامت مناضلات اتحاد العمل النسائي بالمطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية ، في وقت تزامن مع وعد القيادة العليا للبلاد بإجراء إصلاحات دستورية .
- في ٥ مارس ١٩٩٢: وجه اتحاد العمل النسائي رسائل إلى كل من رئيس البرلمان والفرق البرلمانية والأحزاب السياسية ، يعبر من خلالها عن عزمه القيام بحملة تحسيس واسعة للرأي العام المغربي حول ضرورة تعديل المدونة ولم يصل إلى الإتحاد ساعتها أي رد.
- ٧ مارس ١٩٩٢ : قام كل من اتحاد العمل النسائي، وكذلك القطاع النسائي لمنظمة العمل الديمقراطي بتنظيم ندوة صحفية أعلنا من خلالها عن القيام بوقفة احتجاجية بهدف جمع مليون توقيع لصالح إصلاح المدونة .
- ٨ مارس ١٩٩٢ تعرضت الوقفة الاحتجاجية إلى هجوم عنيف وكذلك، صدور فتوى تكفيرية في حق الموقعين على وثيقة المطالبة بالإصلاح ، والذين بلغوا المليون توقيع.

برنامج عمل اتحاد العمل النسائي

يتجلى برنامج العمل في أربعة محاور أساسية :

١- محور التوعية والتعبئة والدفاع

- إصدار جريدة ٨ مارس من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٥ .
- حملة وطنية لتغيير القوانين المتعلقة بالطلاق سنة ١٩٨٧ .
- حملة " المليون توقيع " لتغيير مدونة الأحوال الشخصية سنة ١٩٩٢ .
- حملات وطنية حول الحقوق السياسية للمرأة ووصولها إلى مناصب اتخاذ القرار من سنة ١٩٩١ إلى٢٠٠٣ .
- التعبئة من أجل تنظيم مسيرة وطنية حول مناهضة العنف سنة ١٩٩٥ .
- حملة توعية للتنديد بتشغيل الفتيات الصغيرات سنة ١٩٩٥ .
- تنظيم محاكم سنوية رمزية حول معاناة النساء منذ سنة ١٩٩٦ .
- حملة وطنية حول العنف الأسري .
- حملات توعية ومساندة الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية منذ سنة ١٩٩٨ .
- ورش للفتاة حول التربية على حقوق الإنسان .
- التنسيق والإسهام في المسيرة الوطنية للمرأة بالرباط سنة ٢٠٠٠ .
- خلق حركة "أمهات بلا حدود" لمساندة المرأة الفلسطينية.

- حملة تحسيسية حول "الولادة بدون مخاطر" .
- برنامج وطني تحسيسي لفائدة المرشحات للانتخابات الجماعية المحلية سنة ٢٠٠٢ .

٢- محور محاربة العنف ضد النساء

- خلق لجنة وطنية لمساعدة النساء ضحايا العنف بالدار البيضاء منذ سنة ١٩٩٨.
- خلق لجنة إقليمية ضمن فروع اتحاد العمل النسائي الذي يبلغ عددها ٣٢ فرعا وذلك منذ سنة ١٩٩٣ .
- إنشاء مراكز "النجدة" لمساعدة النساء ضحايا العنف بكل من الرباط والدار البيضاء سنة ١٩٩٦ ، وسنشير إلى عمل هذه المراكز بتفصيل ضمن .. محور الجمعيات لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة .
- خلق مراكز لإيواء النساء المعنفات بمدينة الرباط خلال العام الماضي .

٣- محور إدماج المرأة في التنمية

عدد من الآليات الموضوعة رهن النساء لتحقيق هدف الإدماج :

- تعاونية قروية لصناعة الزرابي .
- مركز متعدد الاختصاصات بمدينة فاس، وخلق ١٤٧مقاولة صغرى مع مراكز للعرض والبيع والتسويق والمساعدة الفنية والمادية .
- مركز متعدد الاختصاصات "السيدة الحرة " بمدينة تطوان (شمال المغرب) خاص بالتكوين المهني مع مركز تجاري ومستوصف لمعالجة النساء وروض الأطفال.
- مركز "أمل" بمدينة طنجة (كذلك بشمال المغرب) للتكوين العام ومحاربة الأمية وصنع الحلويات .
- مركز التكوين المهني بمنطقة "أزرو" بجبال الأطلس وتعاونية لتربية المواشي .
- مركز التكوين المهني وتعاونية إنتاجية بمدينة العرائش على الساحل الأطلسي .
- جمعية القروض الصغرى بمدينة فاس تحت لواء اتحاد العمل النسائي .

٤- محور التربية ومحاربة الأمية

- برنامج لمحو الأمية بمختلف جهات البلاد منذ ١٩٨٣ لفائدة ٢٠٠٠٠ امرأة سنويا.
- برنامج التربية غير النظامية لفائدة ٣٥٠٠ امرأة و٥٥٠٠ طفلة سنويًا منذ ١٩٩٨ .
- إعداد دليل ومنهاج لتعليم اللغة الفرنسية ، بدأ العمل به سنة ٢٠٠٣ .

٥- محاكم رمزية سنوية لمناهضة العنف الممارس ضد النساء

نظم اتحاد العمل النسائي ثلاث محاكمات متتالية لمعالجة قضايا "الطلاق كعنف اجتماعي" و"العنف الزوجي" وطرد الزوجة والأبناء من بيت الزوجية .

وفي سنة ١٩٩٩ أسس الاتحاد "محكمة النساء الدائمة" وذلك لمحاكمة ظاهرة العنف الممارس ضد الفتاة بأشكاله المتعددة .

وجاءت فكرة خلق محكمة دائمة عوض المحاكم السنوية لأن العنف الممارس ضد النساء ، كما توضح الأمينة العامة للاتحاد (مهمتها محامية) أنه " يشكل آلية لإبقاء هذه الفئة من المجتمع (النساء) في وضع دوني مع تكريس ميز متعدد المظاهر والأشكال يمتد جذوره في التاريخ والعقليات، ويتحكم في العقل والعواطف، ولأن المحاكم الرسمية صيغت بعقلية ذكورية تتصف بالحياد البارد وبصرامة القوانين والإجراءات وطول النظر في القضايا ، كما تمنع القضاة عمليًا من النفاذ إلى نفسية وروح المتقاضين والتجاوب معهم ومخاطبة إنسانيتهم ، لذا جاءت محاكم النساء الرمزية لإعادة الحقوق برؤية جديدة تختلط فيها القوانين بالحياة إن لم تشكل نفسها هذه الحياة . فالقاضي يحكم هنا بعمله كما ينفعل مع القضية والأشخاص الماثلين أمامه مستعينا بكل حواسه".

شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية

تفعيلاً لتوصيات مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ أعدت الحكومة المغربية خطة لإدماج المرأة في التنمية ، تبلورت من خلال استشارات توافقية بين جميع القطاعات الحكومية والجمعيات النسائية. في ١٩ مارس ١٩٩٩ التزمت الحكومة على لسان السيد الوزير الأول باعتماد الخطة وتفعيلها ومنذ ذلك الحين، لم تتخذ أية تدابير رسمية في هذا الاتجاه (طبعا قبل صدور قانون الأسرة الجديد) ، بينما صدرت من قبل اللجنة العلمية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورابطة العلماء مواقف مضادة للخطة وخاصة للإجراءات المتعلقة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية. وفي هذا السياق شكلت شبكة لدعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية في شموليتها والدفع بإعمالها كمطلب استعجالي.

أهداف الشبكة

- إخبار الرأي العام والفاعلين السياسيين والسوسيو اقتصاديين ، بمحتوى الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ، وبأهميتها الاستراتيجية لتنمية البلاد.
- إبراز كون الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية لا تتعارض مع قراءة تطورية للدين الإسلامي.

- إقناع الرأي العام وأصحاب القرار أن المسألة النسائية لا تهم النساء فحسب بل المجتمع برمته .

تكوين الشبكة

- تتشكل الشبكة من نساء ورجال ينتمون إلى جمعيات نسائية ومنظمات حقوقية ومكونات أخرى من المجتمع المدني .
- تنفتح الشبكة على سائر الفعاليات التي تنضم لروح بيان الشبكة وبرنامج عملها.

هي إذن آلية من آليات التنسيق بين مكونات المجتمع المدني. ارتبط وجودها بخطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية كمشروع حكومي أشرفت عليه كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة وبتفعيل للتصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول أمام البرلمان سنة ١٩٩٨، والذي يهدف في أحد أجزائه، إلى محاربة جميع أشكال التمييز التي تتعرض لها النساء وتحرير طاقتهن وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص. وقد تعاطفت المنظمات الأهلية مع هذا المشروع ، لأنه أول عمل تشاركي أخذت فيه مواقف الجمعيات بعين الاعتبار. يضع مفهومًا جديدًا للتنمية، ويجعل من الإنسان موضوعًا وهدفًا لها. يدمج حقوق المرأة في إطار حقوق الإنسان من منطلق أنها حقوق كلية لاتقبل التجزئة . فالجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان التي تم اشراكها في بلورة مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ، هي نفسها التي بادرت لخلق الشبكة من أجل دعم مشروع الخطة، للترافع والضغط وإخبار الرأي العام والفاعلين الجمعويين والسياسيين والسوسيواقتصاديين بمحتوى الخطة. وإبراز كونها لا تتعارض مع جوهر الإسلام القائم على العدل والمساواة، وإقناع أصحاب القرار بأن المسألة النسائية لا تخص النساء وحدهن بل المجتمع ككل.اتخذت الشبكة من الجمعيات الأعضاء بها، على الصعيد الوطني نقط ارتكاز لتفعيل برامجها. وحاولت في المرحلة الأولى تأطير أزيد من ٣٦ لقاء في مختلف مناطق المغرب، وحاولت مركزيًا المرافعة من أجل إعمال المشروع لدى أغلبية وزراء الحكومة ولدى قادة الأحزاب السياسية وفرقاء البرلمان كما عبرت عن مواقفها بالبيانات ورسائل التنديد والاحتجاج.

مرت شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية منذ تأسيسها في يوليو ١٩٩٩ بست مراحل أساسية

الأولى : مرحلة التأسيس ، والتي تطلبت تجميع مؤسسات المجتمع المدني المناصرة لقضايا المرأة ليتم الإعلان عن الشبكة في ١٩ يوليو ١٩٩٩ باشرت العمل خلالها اللجنة التحضيرية لشبكة دعم الخطة الوطنية .

الثانية : وهي المرحلة التي اقتضت تعبئة وسائل الإعلام باختلاف أنواعها لتساهم في التعريف بالخطة.

الثالثة : وهي المرحلة التي تطلبت القيام بعمليات التحسيس على الصعيد الوطني، اقتضى ذلك توسيع الشبكة عبر تشكيل نقط الإرتكاز في مختلف مناطق المغرب .

الرابعة : وهي مرحلة الترافع لدى أعضاء الحكومة وفرقاء البرلمان وقادة الأحزاب الوطنية .

الخامسة : هي المرحلة التي تم فيها الانتقال من مستوى الترافع الشفهي إلى الترافع المكتوب تمثل في إنجاز السند القانوني والشرعي والمطوية للتعريف بمقارنة النوع .

السادسة : إن هذه المرحلة وبما سجلته من صمت للحكومة ومن تراجع حماس مؤيديها في الدفاع عنها، سجلت دخول شبكة دعم الخطة في إطار تحول متصاعد، في استراتيجيتها للحيلولة دون (إقبار) ملف خطة إدماج المرأة بإبداع أشكال للضغط تعتمد على طاقات المجتمع التي جعلت من الخطة خياراً في تلك الظروف فكان التنسيق مع الجبهة من أجل حقوق المرأة الذي أثمر نجاح معركة الثامن من مارس ٢٠٠١ الهادفة لتحويل مبدأ المساواة إلى مكون أساسي في ثقافة المجتمع وإلى خطاب مجتمعي بديل عما تنتجه عقلية الميز وذلك بتعميم حمل شعار "جميعا من أجل المساواة"، وفتح نقاش بصددها مع عموم المواطنين . في مقرات العمل والشارع العام واقتحام الإعلام المرئي والمسموع والذي كان ممنوعًا على الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية وعلى مناصريها اقتحامه، تشبيك العديد من المناطق والجهات وإشراكها في وضع قرارات الشبكة الوطنية وتفعيلها . خلق حركية مجتمعية داخل مناطق وجود الشبكات المحلية والجهوية مطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية عبر مجموعة من الأنشطة أطرتها لجنة المتابعة مع العديد من الجمعيات المكونة للشبكات الجهوية في العديد من المناطق وفي تزامن مع اشتغال اللجنة العلمية لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية.

الأعضاء في الشبكة

مائتان من الجمعيات أعضاء في شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ، وهذا في حد ذاته عدد كبير بحجم كبر القضية التي انخرطوا في الدفاع عنها... يحمل أسئلة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المرأة في المساواة ... جمعيات من كل نقطة في أرض المغرب الشاسع، المتغير باستمرار، لم تكن جميعها متخصصة في قضية النساء، ولا أعضاؤها من النساء فحسب ولا كلها من العاصمة أو المدن

الكبرى.. انشغلت بوضع النساء، واعتبرت خطة إدماج المرأة في التنمية ذلك الحد الأدنى من المطالب النسائية الذي لا يمكن التنازل عنه، أو المقايضة بموقع أو مكسب على حساب المسألة النسائية.. أو على حساب تحسين شروط عيش النساء... عرفت بالخطة، عملت على ذيوع مضامينها، ودافعت عنها ومعها دخلت القضية النسائية في صلب حركة المجتمع مدنه وقراه، وقد كانت لعهد قريب مسألة تخص الجمعيات النسائية المتمركزة أغلبها في الرباط والدار البيضاء، ساهمت في توعية النساء بحقوقهن . مائتان من الجمعيات، تحمست للخطة وانضوت في الشبكة. تقوم بأعمال تنسيقية مشتركة من أجل الدفاع عنها، التعريف والتحسيس بها لحمل الحكومة على تفعيلها ، ومن خلالها الدفاع عن مصلحة النساء والعمل من أجل إعلاء مقوماتهن وصمودهن . كتبت تاريخًا آخر للمغرب الحديث وأبدعت تجربة انخراط المجتمع المدني باستثناء – من عارض الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية – في المطالبة للنساء بحقوقهن ومساواتهن في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وهي تجربة لم يشهد المغرب حينذاك مثيلاً لها.

تشكيل الشبكات المحلية والجهوية

عملت شبكة دعم الخطة الوطنية على :

- خلق شبكات محلية وجهوية انتظمت فيها مكونات الشبكة الموجودة في منظمة واحدة أو مناطق متقاربة.
- خلق نقط ارتكاز شبكة دعم الخطة محليًا ، جهوياً متكونة من فروع الجمعيات المنتظمة في الشبكة الوطنية لدعم الخطة والفعاليات المساندة لها من ذوي الكفاءات في مجالات مختلفة.

- أهدافها ومهامها

- توسيع قاعدة الشبكة بدمج الجمعيات المحلية (جمعيات ثقافية/ جمعيات الأحياء/ جمعيات اجتماعية / ثقافية / تنموية / جمعيات أباء وأولياء التلاميذ / جمعيات المدرسين/ جمعيات المفتشين...)
- توسيع نطاق تحرك الشبكة لتحقيق تعبئة أكبر وقوة فاعلة من أجل الضغط لتفعيل الخطة في شموليتها.
- تكثيف جهود كل المساندين لقضايا النساء والمدافعين عن المطلب الديمقراطي .
- إشراك الجمعيات في المناطق النائية من أجل التعبئة والتعريف بقضايا النساء والتحسيس بالخطة.

- تعبئة الرأي العام للدفاع عنها.
- التركيز في التعبئة على العالم القروي ، والمناطق الحضرية الصغرى والكبرى والأحياء الهامشية
- تسهيل عملية تداولها بتبسيطها، وتقريب مفاهيمها من لغة التداول اليومي وإخضاعها لعملية التحويل اللساني إلى اللهجات الأمازيغية بالنسبة للشبكات الجهوية أو المحلية الموجودة بمناطق يتحدث أهلها بغير اللغة العربية.

إنجازات شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية

على مستوى المرافعة :

عملت شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية على :

التعبئة :

- تعبئة أوسع لشرائح المجتمع بقضايا النساء وحملهم على تبني الخطة ومساندة المدافعين عنها، وذلك بالتركيز على الجانب الميداني . يعول في هذا على الجمعيات النسائية باعتبارها المعني الأول، جمعيات الأحياء لقربها من المواطنين، والجمعيات التنموية لاشتغالها على مجال التنمية، والجمعيات الشبابية باعتبارها فاعلاً في إعادة تنشئة الشباب على المواطنة الفعلية، وعلى القاعدة الموسعة للشبكة (الشبكات الجهوية والمحلية).
- تعميم السند والمطوية وفتح نقاشات بصددها ، القيام بدورات تكوينية لفائدة أعضاء الجمعيات المكونة للشبكة لإكسابهن آليات توظيفية في مجالات التعبئة للخطة وخاصة الجوانب الخلافية فيها .التركيز في التعبئة على أثر التهميش القانوني للمرأة وعلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وتناوله من خلال حالات واقعية وملموسة .
- ربط اتصالات مع الأحزاب والتنظيمات السياسية المتبنية لمشروع التغيير الديمقراطي، والعمل على إخراجها من حيادها للتعبير بوضوح عن موقفها من الخطة .
- دفع النساء المناضلات في إطار أحزاب والمنتظمات في الشبكة ، إلى التحرك على الواجهة الحزبية الداخلية للتحسيس بخطورة حالة الجمود التي توجد عليها الخطة.
- تنظيم مسيرات شعبية منتظمة في مختلف المناطق للتأكيد على أهمية الخطة كبديل قانوني واجتماعي لتغيير أوضاع المرأة المغربية.
- العمل على مراجعة مكونات الخطة لملء ثغراتها، وبحث إمكانية التحول من الدفاع الشمولي عنها إلى الدفاع عن كل مكون على حدة.

التواصل :

- إبقاء لجنة المتابعة على علاقة التواصل مع جميع مكونات الشبكة وحفاظها على دور التنسيق وتداول المعلومات والأخبار بين الجمعيات المنتظمة في الشبكة .
- الانفتاح على جميع مكونات المجتمع المدني .
- ربط الاتصال مع الأحزاب الديمقراطية لحملها على اتخاذ مواقف واضحة من الخطة.
- التواصل مع الشرائح الدنيا في المجتمع وتوظيف خطاب تثقيفي تعبوي يراعي عنصر الأمية .
- تبسيط لغة الخطاب مع المعنيين بفهم مشروع الخطة الحداثي.
- توظيف اللغة الأمازيغية في مخاطبة الرجال والنساء الذين لا يتكلمون غير الأمازيغية.

الإعلام :

- إعداد مجلة بعنوان "جميعا من أجل المساواة".
- الضغط باستمرار من أجل استعمال الوسائل السمعية والبصرية العمومية.
- العمل على الوجود بكل المناسبات الإعلامية لتوصيل خطاب الشبكة وتعبئة الرأي العام لفائدة أهدافها وغاياتها.

النشر :

عملت شبكة دعم الخطة الوطنية على الاندماج في التنمية بإصدار ونشر عدد من الوثائق والمستندات، نشير هنا إلى البعض منها :

- "سندنا" في دعم مقترحات خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وهي وثيقة مرجعية لمفهوم السند الشرعي والسوسيولوجي مبني على أسس ثلاثة وهي :
- السند الشرعي والسوسيولوجي لبعض مقترحات خطة العمل لإدماج المرأة في التنمية " وثيقة مرجعية قدمتها شبكة دعم خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، بغية المساهمة في بلورة مجموعة من المسوغات الشرعية والاجتماعية الكفيلة بتوضيح مشروعية ونجاعة وسلامة الإصلاحات المقترح إدخالها على بعض بنود مدونة الأحوال الشخصية.

"موجز مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية "

وهي وثيقة تبين أهداف خطة العمل ومنهجيتها ومقاربة العمل بها والسياق العام للخطة وتركز هذه الخطة على مرجعيتين أساسيتين :

- المرجعية الدولية .
- المرجعية الوطنية .

"نحو التقسيم العادل للأدوار الاجتماعية ":

وهي وثيقة لتدقيق مفهوم مقاربة النوع، وذلك لرفع اللبس الذي رافق هذا المفهوم والذي أشاعه قصدا معارضو الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية.

الدروس المستفادة من نجاح شبكة دعم الخطة الوطنية

- إبراز إرادة سياسية واضحة :

في خطاب له يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣ عند افتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان، قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس ما يلي:

"كيف يمكن الرقي بالمجتمع ، والنساء اللواتي يشكلن نصفه تهدر حقوقهن ويتعرضن للحيف والعنف والتهميش في غير مراعاة لما خولهن ديننا الحنيف من تكريم وإنصاف؟".ثم أشار جلالته إلى تكوين لجنة استشارية لمراجعة جوهرية "لمدونة الأحوال الشخصية".كما أشار إلى ضرورة تبني صياغة حديثة لقانون أسرة جديد، بدل المفاهيم التي تمس كرامة وإنسانية المرأة وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين، وذلك باعتبار "النساء شقائق الرجال" في الاحكام .

- جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة :

- مساواة المرأة والرجل بالنسبة لسن الزواج بتوحيده في ثماني عشرة سنة.
- الحرص على العدل في تعدد الزوجات بجعله يخضع لضرورة قاهرة وضوابط صارمة وبإذن من القاضي.
- إقرار مسطرة جديدة للطلاق تستوجب الإذن المسبق من طرف المحكمة مع توسيع حق المرأة في طلب التطليق .
- الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية والإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد.
- حماية حق الطفل في النسب في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة .
- وفي مسألة تدبير الأموال المكتسبة خلال الزواج يجب وضع وثيقة مستقلة عن عقد الزواج لتدبير واستثمار أموال الزوجين المكتسبة خلال فترة الزواج.

وفي الأخير . أشار جلالة الملك إلى : ضرورة القيام بحملة إعلامية موسعة لتوعية كل الفئات الشعبية بأهمية هذا الإصلاح ، بمشاركة الفعاليات الفقهية والفكرية والسياسية .وبهذا الخطاب يكون ملف المدونة قد تم طيه بإصدار قانون الأسرة الجديد يوم ٣ فبراير ٢٠٠٤ وبهذا تكون معظم مطالب شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية قد تحققت .

الجمهورية اليمنية

د . فؤاد الصلاحي

مدخل

منذ تسعينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام الدولي بالمنظمات الأهلية كشريك للدولة في التنمية ، وتزايد ذلك الاهتمام في بداية القرن الحالي ؛ حيث أصبحت هذه المنظمات بكل تنوعها مقبولة إلى حد كبير، ولها صوت مسموع في السياق الدولي والإقليمي والمحلي ، وأصبح على الحكومات أن تجدد من علاقاتها مع شعوبها وفقًا لذلك. وإذا كنا نعيش في عصر يتسم بسرعة المتغيرات والتحولات في مختلف المجالات في إطار نظام اقتصادي يعتمد كلية على آليات السوق ، فلا بد من تنظيم ممارساتها وضبط قواعدها ، ولابد من تعزيز الديموقراطية وخضوع الحكومات للمساءلة ، ولابد أن يكون للناس القدرة في التأثير على السياسات والقرارات التي تؤثر في حياتهم. ومع تزايد أعداد المنظمات الأهلية في العالم خاصة في الدول النامية (منها الدول العربية) وتنوع نشاطاتها ، وتزايد حجم المستفيدين منها ، فإن ذلك أظهر المبرر الموضوعي علميًا وعمليًا لتقبل نشاطاتها في المجال العام واعتماد الشراكة معها. ومعنى ذلك أن بروز فاعلية المنظمات الأهلية إنما يعكس الحيوية في رغبة الأفراد والجماعات (رجال/ نساء) وتفعيل قدرتها في السيطرة على حياتها وتحسينها وتغييرها وتنميتها، وهذا هو جوهر التمكين ، وهذا الأخير هو الذي يكسب الإنسان خصائصه النوعية (التعليمية ، المهاراتية ، المعرفية ، الخبرات) إضافة إلى امتلاكه للأصول الاقتصادية والمؤسسية اللازمة لتفعيل دوره الفردى من أجل الارتقاء بحياته وتحسين مستوى معيشته ، في إطار مشروع إنمائى يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع بشكل عام. في هذا السياق يمكن القول إن التنمية البشرية هي المفتاح الأساسي والنموذجي لتمكين الأفراد والمجتمعات من الولوج إلى القرن الحادى والعشرين والتعامل مع منجزاته ويتعاظم أهميتها في تمكين المرأة ، خاصة في واقع اجتماعى كاليمن (وتمكين المرأة العربية عمومًا) انطلاقًا من الحقيقة الاجتماعية التالية (إن المجتمع الذي لا يستطيع أن ينمي موارده البشرية ؛ لن يستطيع أن ينمى أي شئ آخر فيه بصورة إيجابية). فالاستثمار في رأس المال البشرى يجب أن يكون محور الاستراتيجيات والبرامج والخطط الإنمائية الحكومية ، ومحور برامج ونشاط المنظمات الأهلية بوجه خاص .

التنمية البشرية هي المفتاح الأساسي والنموذجي لتمكين الأفراد والمجتمعات من الولوج إلى القرن الحادى والعشرين .

ولما كان المجتمع اليمني قد دخل إلى عالم التحديث والتنمية متأخرًا ، علاوة على أن تحديث المجتمع وتغير أبنيته عملية تسير ببطء شديد ، فإن البحث عن فعالية المرأة وتنوع ممارستها وأنشطتها الحداثية في إطار بنية اجتماعية تقليدية؛ يحتاج إلى فهم عميق للسياق المجتمعى العام، الذي يرتبط به فهم المسار التاريخي لتطور النشاط الأهلى الهادف إلى تمكين المرأة . ووفقًا لذلك يمكن القول إن أجندة قضايا المرأة في

اليمن لم تبدأ إلا مع التغير السياسي في حقبة الستينيات من القرن الماضي؛ حيث رفعت الدولة شعار المشاركة الشعبية في مختلف برامج التنمية الشاملة. من هنا أعطت الدولة دستورياً وقانونياً للمرأة حقها في التعليم من منظور إقراره كحق أساسي لها وتجسيداً لمبدأ المساواة داخل المجتمع بين النساء والرجال ، ودفعت بالمرأة إلى سوق العمل شأنها في ذلك شأن الرجل. هنا يكون التمكين أهم عوامل بناء القدرات اللازمة في ظهور محدود لنشاط المرأة في المجال العام بما يتضمنه ذلك من تجديد الأدوار والممارسات .

أجندة قضايا المرأة في اليمن لم تبدأ إلا مع التغير السياسي في حقبة الستينيات من القرن الماضي.

هنا نتساءل، هل تستطيع بالفعل المنظمات الأهلية (في اليمن والوطن العربي) تحقيق النجاح في نشاطها الهادف إلى تمكين المرأة وإبراز وجودها في المجال العام ؟ الإجابة عن هذا السؤال : تعتمد في المقام الأول على الإدراك والوعي الكاملين من المنظمات الأهلية عموماً، والمنظمات النسوية خصوصاً، بمفهوم التمكين ودلالاته وآلياته. وهو الأمر الذي لانملك الثقة في القول به .

ومع إقرار الباحث بأن ثمة تطوراً ملموساً في واقع المجتمع اليمني المعاصر، يعكس في أحد جوانبه، ظهور المنظمات الأهلية كتعبير عن فاعلين اجتماعيين ينشطان في قضايا الشأن العام ، فإنه لذلك يمكن القول إن نشاط المرأة اليمنية من خلال المنظمات الأهلية الحديثة يعد بذاته أحد المتغيرات الاجتماعية ، الأمر الذي يتطلب منا ضرورة معرفة السياق الذي أفرز هذه الظاهرة وتحديد عواملها الأساسية ومعرفة حجمها وتنوع مؤسساتها. وهو الأمر الذي تحيط به صعوبات ومعوقات جمة يدركها كل من يكتب في هذا المجال ؛ حيث إن ظهور مؤسسات المجتمع المدني يعتبر من الموضوعات حديثة النشأة والاهتمام في المجتمع اليمني المعاصر ، ومن الموضوعات الحديثة أيضاً في مجال الطرح المنهجي العلمي والأكاديمي ، ولا تزال تغيب عنها البيانات والإحصاءات الرسمية والأهلية الموثوق بصحتها .

أولاً: السياق المجتمعي العام لتطور مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية

ترتبط عملية تمكين المرأة وظهور نشاطاتها في المنظمات الأهلية (وفي مختلف مؤسسات المجتمع المدني) بمجمل المتغيرات التي شهدها اليمن في الدولة والمجتمع (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وقانونيًا) خلال أربعة عقود، وبوجه خاص خلال العشرية الأولى من دولة الوحدة. ووفقًا لذلك لابد من معرفة السياق المجتمعي العام من أجل الالمام بطبيعة العوامل المولدة لبروز مشاركة المرأة في المجال العام وخصوصا في المنظمات الأهلية. وأهم عوامل التغيير في بنية المجتمع اليمني ظهور الدولة الحديثة، وبروز فاعليتها تجاه المرأة منذ حقبة الستينيات من القرن الماضي؛ حيث اتجهت الدولة إلى تبني كثير من النصوص الدستورية والقانونية التي تشكل دعمًا لحقوق المرأة في التعليم والعمل والنشاط المدني والسياسي. إن تتبع المسار التاريخي لمشاركة المرأة اليمنية في المنظمات الأهلية يرتبط بمشروعية سياسية وقانونية صكتها الدولة، وتفاعل معها المجتمع الذي تقبل تدريجيًا وبشكل محدود خروج المرأة إلى التعليم والعمل، وخاصة أن عمل المرأة تم استيعابه داخل مؤسسات الدولة الإدارية والإنتاجية والخدمية. إن تزايد حضور المرأة في النشاط الأهلي، وخروجها إلى التعليم وسوق العمل الحديث، ارتبط بجملة من العوامل والمحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتي لايمكن فصل أحدها عن الآخر (تزايد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية ارتبط بظهور الدولة الحديثة ، ونمو المراكز الحضرية وتطور المؤسسات التعليمية والعلاجية وتزايد الهجرة الداخلية والخارجية علاوة على تزايد اندماج اليمن في إطار النظام الرأسمالي العالمي وانفتاحها على المتغيرات العالمية). الجدير بالذكر أن وجودها في مجالات التعليم وسوق العمل الحديث، قد سبق وجودها السياسي ، فقد خرجت المرأة للتعليم والعمل في مدينة عدن منذ منتصف الخمسينيات[1] وتزايد حضورها في هذين المجالين في مرحلة مابعد الاستقلال وظهور الدولة الوطنية التي تضمنت في خطابها السياسي دعوة النساء للمشاركة في بناء الوطن وتنميته جنبًا إلى جنب مع الرجال .

إن عملية التطورالتاريخي في مسار مشاركة المرأة في المجال العام يرتبط بمسار تطور استحقاقاتها القانونية خلال أربعة عقود، أي منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢.

إن عملية التطورالتاريخي في مسار مشاركة المرأة في المجال العام يرتبط بمسار تطور استحقاقاتها القانونية خلال أربعة عقود، أي منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢، مرورًا ببناء الدولة الوطنية التي اتخذت اتجاهين مختلفين، عبرا عن تنوع نظام الحكم وفلسفته السياسية في كلا الشطرين (الشمالي والجنوبي) اللذين عرفا في السياق الدولي والعربي كدولتين لكل منهما شخصيتهما القانونية المعترف بها . وفي إطار كل دولة أخذت حقوق المرأة مسلكًا ارتبط بطبيعة النظام السياسي ومحدداته الأيديولوجية

والسياسية الأمر الذي عكس نفسه في تعامله مع المرأة . وعلى الرغم من أن كلا النظامين قد شكل اهتمامهما بالمرأة وضعًا متقدمًا ، إلا أن ذلك لم يكن يسير بوتيرة واحدة ؛ إذ اختلف مداه ودلالته في كلا الشطرين ؛ حيث حظيت المرأة في الجنوب بكثير من القوانين المساندة لتحررها ونشاطها في المجال العام ، أكثر مما حظيت به في الشمال، وذلك يعني مرور التطور الحقوقي للمرأة بمرحلتين : الأولى : مرحلة التشطير بدأت عام ١٩٦٢، في الشمال ، وفي الجنوب عام ١٩٦٧ ، وهي المرحلة الأساسية التي أبرزت حركية المرأة في المجال العام مرتبطة في إطار عام أشمل هو .. عملية التحديث والتنمية التي قادتها الدولة الشطرية، بما تضمنت تلك العملية التحديثية من دعوة كل أفراد المجتمع ذكورًا وإناثًا للمشاركة الفعالة . هذه العملية التي قادتها الدولة منحت المرأة حق التعليم والعمل، وكانا ذلك بابين أساسيين استطاعت المرأة الولوج منهما إلى المجال العام مجددة أدوارها ونشاطاتها ، وأصبح تزايد التحاق عدد النساء بالتعليم وتزايد ارتباطهن بسوق العمل الحديث ، يترتب عليه مزيدًا من الاستحقاقات القانونية التي تدعمها الدولة. ففي جنوب اليمن الذي استقل عام ١٩٦٧، كان للدولة دور فاعل في تدخلها والتزامها بإحداث تحولات راديكالية في واقع المرأة ، أى أن الدولة (وفقًا لفلسفتها السياسية) ألزمت نفسها بذلك ، واعتبرت القانون أهم المداخل والميكانزمات الفاعلة لإحداث التحولات الاجتماعية والسياسية الجديدة ، بمعنى آخر يمكن القول إن الدولة في الجنوب رأت في القوانين آلية مهمة في تعميق وتسريع العملية الثورية والإنمائية، وبالتالي دمج المرأة والرجل معًا في مشروع التحول الاجتماعي السياسي الثوري. وكان قانون الأسرة لعام ١٩٧٤ الذي منح المرأة حقوقًا متميزة تتجاوز الواقع الاجتماعي كثيرًا، اعتبر خطوة جريئة غير مسبوقة في اليمن والجزيرة العربية. وفي الشمال الذي قامت الثورة فيه عام ١٩٦٢ سيطرت على الدولة نخبة تقليدية اتجهت إلى وضع عدد من النصوص القانونية بدءًا من الدستور ومرورًا باستحداث عدد من القوانين الأخرى تمنح بموجبها المرأة بعض الحقوق وتوسع من دائرة نشاطها في المجال العام ، وسعت إلى استيعاب المرأة في قوة العمل ضمن جهاز الدولة، إضافة إلى ضم عدد من النساء إلى الحزب الحاكم. ورغم ذلك كانت النخبة التقليدية الحاكمة تصيغ خطابها نحو المرأة بحذر شديد ؛ حيث استمرت الثقافة التقليدية تحاصر المرأة في أنماط محددة لأدوارها وحركتها مع التقبّل المحدود لتعليم المرأة وعملها.

النخبة التقليدية الحاكمة تصيغ خطابها نحو المرأة بحذر شديد .

الثانية : مرحلة الوحدة والديمقراطية : هذه المرحلة بدأت في أعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ تشكل نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي اليمني الحديث، فقد أعلنت دولة الوحدة، واقترن ذلك بالديمقراطية ، الأمر الذي تضمن في دلالاته الإقرار بالتعددية

السياسية والحزبية، وتجديد التشريعات والقوانين من أجل توافقها مع طبيعة المتغيرات السياسية التي أفرزتها الوحدة والديمقراطية ، ومن أجل مواءمتها أو تمثلها للاتفاقيات والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة على وجه الخصوص. في هذه المرحلة كسبت المرأة دعمًا أكبر من المجتمع السياسي ومن المجتمع المدني ، وأصبحت الديمقراطية ميكانزم حديثًا عمل على تمكين المرأة في الولوج إلى النشاط في المجال العام ، وتمكينها من الولوج إلى عدد من دوائر صنع القرار، مثل البرلمان ومجلس الشورى والمجالس المحلية وعضوية الأحزاب وفي هيئاتها القيادية ، وإن كان ذلك الوجود ضعيفًا إلا أنه مؤشر لا يمكن تجاهله . إضافة إلى ذلك ظهرت في هذه المرحلة منظمات المجتمع المدني الحديث ، وأعطت بدورها دعمًا للمرأة ، بل وشكلت بذاتها الآليات لنشاط المرأة وتجديد أدوارها . هنا يمكن القول إن المرحلة من أعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ شكلت نقلة نوعية في مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، وكان لها الحضور الملموس في المؤتمرات الدولية والإقليمية، وفي عدد كبير من المؤتمرات والندوات على المستوى المحلي، وفي حالات كثيرة كانت الدولة ترعى هذا الحضور النسوي وتدعمه بشكل مباشر وغير مباشر . إلا أن الواقع المجتمعي لم يخلُ من قوى سياسية واجتماعية معارضة لمشاركة المرأة في المجال العام، خاصة مشاركتها السياسية وظهور منظمات أهلية تديرها نساء ، فهذا الأخير تخوف منه الرجل ، هذا التخوف تكمن دلالاته في التأكيد على المساواة الحقوقية للمرأة مع الرجل، وفي تجاوز أدوارها التقليدية ، وما يرتبط بها من محددات ثقافية (٢).

أصبحت الديمقراطية ميكانزم حديثاً عمل على تمكين المرأة في الولوج إلى النشاط في المجال العام وتمكينها من الولوج إلى عدد من دوائر صنع القرار .

ولما كان المجتمع اليمني المعاصر قد دخل إلى عالم التحديث والتنمية متأخرًا ١٩٦٢م، علاوة على أن تحديث المجتمع وتغير بنيته عملية تسير ببطء شديد، **فإن البحث عن فعالية المرأة** وتنوع ممارستها وأنشطتها الحداثية في إطار بنية اجتماعية تقليدية تعزل المرأة عن الشأن العام، يحتاج إلى مهارة بحثية وفهم عميق لطبيعة المجتمع اليمني وعليه يمكن القول :

إن اليمن مجتمع تقليدي في أولى خطواته نحو التحديث تشكل المؤسسات العصبوية البنى الاجتماعية الفاعلة، وأهم الوسائط الاجتماعية Social Agents في تنشئة الفرد وتثقيفه وتحديد ولاءاته وانتماءاته. أي أن التكوين الاجتماعي الاقتصادي يتسم باستمرار البنى العصبوية خاصة البنية القبلية بمحدداتها الاجتماعية والثقافية ، واستمرار هذه البنى ليس مجرد مظاهر ، لكنها قوية حية تلعب أدوارًا مقررة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتلعب الدولة دورًا مهمًا في إعادة إنتاج هذه البنى ومنظومة القيم المرتبطة بها ، وتعد مؤسستا العائلة والقبيلة أهم الوسائط

الاجتماعية في تنشئة الأفراد بل إن جزءاً كبيراً من شخصية الفرد تتكون ضمن هاتين المؤسستين. فالموروث الاجتماعي الثقافي يُهيكل الشخصية وينمذج السلوك؛ بوضع مركب من القيم والاعتقاد في الفكر والممارسة، وبذلك يسعى إلى قولبة الشخصية وتنميطها Stereotyping على النحو الذي يريده المجتمع ، وهو لذلك يتضمن في معناه السوسيولوجي أن الماضي والحاضر عندنا لا ينفصلان سواء على صعيد الوعي أو على صعيد الواقع ، الأمر الذي يتضمن في دلالته أن رؤية المجتمع للمرأة ولدورها السياسي- وكذلك رؤية الدولة – لايزال محكوما بمحددات اجتماعية اقتصادية وثقافية تقليدية أكثر منها محددات حداثية. فالعائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، ومن ثم فإن بنية العائلة العربية القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية Social Structure مماثلة أيًا كان النظام الاجتماعي السياسي ، أي أن العلاقات السائدة في العائلة العربية وفي النظام السياسي العربي تؤدي إلى ضياع قدرات الفرد على المشاركة ، وتعمل على تهيئته نفسيًا واجتماعيًا للطاعة والخضوع والانقياد التام(٣).

إن رؤية المجتمع للمرأة ولدورها السياسي- وكذلك رؤية الدولة – لايزال محكوما بمحددات اجتماعية اقتصادية وثقافية تقليدية أكثر منها محددات حداثية.

وإذا كان **التجديد القانوني** قد ارتبط ببروز نظام سياسي بملامح ليبرالية وتزايد ارتباط اليمن بالنظام الرأسمالي العالمي وتأثيرات العولمة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فإن الدولة اليمنية قد تفاعلت -بشكل محدود – وحاولت أن تتكيف مع مجمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومع معظم ما تلتزم به دوليًا خصوصًا مصادقتها على كثير من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بقضايا المرأة . إلا أن ذلك لاينفي القول إن ثمة تطوراً ملموسًا (محدوداً) في مجال تمكين المرأة اليمنية من النشاط في المجال العام، بل وبروز دورها في المجال السياسي كناخبة ومرشحة في الانتخابات البرلمانية والمحلية وعضوة في مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وقد شكلت القوانين سنداً رسميًا داعمًا لكن إخراج هذه القوانين ومناقشتها يتم في دوائر تغيب عنها المرأة ويسيطر عليها الذكور، الأمر الذي يعبر عن قدرتهم في التأثير على مضمون القوانين المساندة للمرأة ، ويتم إخراجها بطريقة يتصف مضمونها بالغموض والقصور مما يعطي هؤلاء القائمين عليها فرصة لتفسير القوانين وفق ثقافتهم التقليدية الأمر الذي يحرم المرأة من توسيع مساحة الاختيار ويقلل من مبدأ الإنصاف والمساواة .

صفوة القول إن المرحلة ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ شهد فيها اليمن تطوراً في مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية كتعبيرعن مجمل المتغيرات التي حدثت في الدولة والمجتمع وكتعبير عن المتغيرات في مجال تحديث القوانين والتشريعات المحلية وتمثلها للكثير من مواد ونصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنساء التي صادقت عليها اليمن ، لكنه على الرغم من ذلك، لا تزال هناك **فجوة** بين المجال القانوني التشريعي وبين الممارسات

العملية في واقع المجتمع. إضافة إلى ازدواجية الخطاب الرسمي ، وعدم جدية الدولة في تمكين المرأة من ممارسة دورها السياسي المنصوص عليه في الدستور والقوانين . ووفقا لذلك فإن سند القانون للمرأة كان ولايزال يصطدم بقوة بالموروث الاجتماعي والثقافي وقدرته التنميطية لأدوار للمرأة. أي أن الواقع الاجتماعي، كما تشكل تاريخيًا له خصوصيته في تشكيل نشاطات المرأة وأدوارها وتحديد مجالاتها أيضًا.

ولعل نظرة فاحصة للصورة الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي ، والتي تعكس واقع المرأة اليمنية في إطار السياق المجتمعي العام ، وهو واقع يعكس تدني مستويات التحديث والتنمية ، الأمر الذي يتطلب وفقا لمنطق الحاجة والضرورة تزايد عمليات التمكين للمرأة اليمنية في جميع المجالات على المستويين الرسمي والأهلي. فواقع المجتمع اليمني يعكس وجود ٤١٪ من الأطفال في سن التعليم خارج المدارس، أما المستفيدون من خدمة الكهرباء ٣٤٪ من إجمالي السكان ، ٤١٪ إجمالي المستفيدين من الخدمات الصحية الحديثة ، هنا تتزايد أهمية النشاط الأهلي الهادف إلى تمكين المرأة. في هذا السياق .. نتساءل هل استطاعت المنظمات الأهلية اليمنية أن تفعل نشاطاتها تجاه تمكين المرأة وإبراز مشاركتها في المجال العام ؟

ازدواجية الخطاب الرسمي وعدم جدية الدولة في تمكين المرأة من ممارسة دورها السياسي المنصوص عليه في الدستور والقوانين.

جدول رقم (١) صورة إحصائية عن أوضاع المرأة اليمنية

المجال	حضر	ريف	إجمالي
عدد السكان (ذكور)	٢,٨١٠	٦,٩٦٢	٩,٧٧٢
عدد السكان (إناث)	٢,٤٠٦	٧,٣١٧	٩,٧٢٣
إجمالي عدد السكان	٥,٢١٦	١٤,٢٧٩	١٩,٤٩٥
نسبة الذكور	٥٣,٨٧	٤٨,٧٦	٥٠,١٣
نسبة الاناث	٤٦,١٣	٥١,٢٤	٤٩,٨٧
نسبة السكان (حضر/ ريف)	٢٦,٧٦	٧٣,٢٤	١٠٠
متوسط حجم الأسرة	٧,٢	٧,٥	٧,٤
نسبة السكان في الفئة ٠-١٤	–	–	٤٦,٢٣
معدل النمو السكاني السنوي	–	–	٣,٥
متوسط العمر عند الزواج الأول (ذكور) ٢٥,٣٥، إناث ٢١,٩٤			
معدل وفيات الأطفال الرضع (ذكور)	٦٧,٠	٩٠,٤	٨٥,٢
معدل وفيات الأطفال الرضع (إناث)	٥٩,٤	٦٦,١	٦٤,٦
نسبة الأمية من السكان ١٠ + ذكور	١٥,٤	٣٢,٥	٢٧,٧
نسبة الأمية من السكان ١٠ + إناث	٣٩,٩	٧٨,٢	٦٧,٥
نسبة الالتحاق فى التعليم (٦-١٥) (ذكور)	٨٩,٥	٧٤,٤	٧٨,٥
نسبة الالتحاق فى التعليم (٦-١٥) (إناث)	٨٠,٩	٣٨,١	٤٨,٩

* مصدر الجدول : ج ى / الجهاز المركزى للإحصاء / كتاب الإحصاء السنوى لعام ٢٠٠٣ .

في هذا السياق يرى الباحث أن الغبن اللاحق بالمرأة لايتصل في معظمه بغياب النصوص القانونية ، وإنما بالظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية العامة في المجتمع . ولذلك فإن أهم آلية لتمكين المرأة من تجديد أدوارها سياسيًا واجتماعيًا يتطلب بالدرجة الأولى (إضافة إلى التجديد القانوني) تعليمها وتدريبها لتكون مقتدرة لممارسة أدوارها المتغيرة ، هنا يؤكد الباحث أن التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة في اليمن لن ينجح ولن يأتي ثماره إلا من خلال مستويين : **الأول** تمكين المرأة ذاتها (بناء القدرات واكتساب الجديد من المعارف والمهارات..)، **الثاني** تنمية وتحديث سياق المجتمع العام الذي تعيش في إطاره المرأة، من خلال تحقيق تنمية مستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة Quatyiflife لكل الأفراد ، وعليه ستكون أوضاع المرأة تتحسن في سياق تنموي تحديثي متكامل ينظر إليها كإنسان منتج وكطاقة خلاقة ، ولذلك فالمرأة اليمنية هي في مسيس الحاجة إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات والوعي بذاتها وتطوير واقعها المجتمعي من حيث مستوى المعيشة والصحة والحريات العامة .

ضرورة تمكين المرأة وتحديث الثقافة وبنية المجتمع .

الحجم الكمى للمنظمات الأهلية في اليمن

يمكن القول بتزايد الحجم الكمى للمنظمات الأهلية اليمنية منذ بداية التسعينيات ونرصد إجمالي عدد المنظمات خلال السنوات الثلاث الأخيرة .. يونيو ٢٠٠١، إجمالي المنظمات هو (٢٧٨٦)، وفي يونيو ٢٠٠٣ الإجمالي هو (٣٣٣٢)، وفي يونيو ٢٠٠٤ الإجمالي هو (٥٣٠٠). ووفق مسح حكومي حديث عام ٢٠٠٤ لعينة بعدد (١٤٣٢) منظمة أهلية ، أوضحت النتائج أن عدد المنظمات العاملة بشكل نشط (٣٣٤) ، عدد المنظمات العاملة (٤٢٢) ، عدد المنظمات المتعثرة في أوضاعها حاليًا (٢٧٨) ، عدد المنظمات المجمدة لنشاطها (٣٩٨) ، وبلغ إجمالي الجمعيات والمنظمات الأهلية النسوية المغلقة (١٧١) وإجمالي عدد النساء في الهيئة الإدارية لهذه المنظمات النسوية (٥١٣) وفق ثلاثة مواقع أساسية هي (الرئيس ، الأمين ، المسؤول المالى). وبلغ إجمالي المنظمات العاملة في الحضر (٧٥٢) مقابل (٦٨٠) منظمة تعمل في الريف (تنشط في بعض مجالات عملها مستهدفة الريف). الجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الجهة الحكومية المعنية بالعمل الأهلي رفعت مذكرة إلى القضاء بعدد (١٤٠٠) جمعية ومنظمة بغرض تجميد نشاطها ، بسبب عدم ترتيب أوضاعها وفقًا للقانون الجديد الصادر عام ٢٠٠١، وقد بلغ إجمالي الإيرادات الخاصة (حجم التمويل) بالجمعيات التي شملها المسح الميدانى ٦,٩٧٨,٣٨١,١٣٠ وإجمالي الإنفاق على الأنشطة التي قامت بها الجمعيات الأهلية ١,٧٢٠,٥٨٧,٣٤٠ ، وبلغ عدد الأنشطة التي قامت بها الجمعيات التي شملها المسح منذ تأسيسها وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٣ ، ٣٠٣٦ نشاطًا متعددًا ومتنوعًا ومكررًا بنسبة ٢٨,٧٪.

ثانيا : وضع المرأة في المنظمات الأهلية

في إطار العرض السابق للخلفية التاريخية التي شكلت مسار ولوج المرأة اليمنية إلى المجال العام من خلال مشاركتها في المنظمات الأهلية ، فبالرغم من ظهور عوامل داعمة للمرأة بدءا بالدولة الجديدة التي تشكلت عقب الثورة والاستقلال، وما أحدثته من تشريعات وقوانين تتضمن في بعض نصوصها منح المرأة عدداً من الحقوق المدنية ودعم تكافؤ الفرص بين المواطنين (رجال ونساء) في شغل الوظائف العامة وفي الحصول على خدمات التعليم والصحة . إضافة إلى دور الدولة المحدود في تفعيل مشاركة المرأة في برامج التنمية . ولما كانت الفترة السابقة للوحدة ١٩٦٢ - ١٩٩٠ قد اتسمت بوجود دولتين في شطرى اليمن ، وكل منها اعتمدت نظام الحزب الواحد فإن مؤسسات المجتمع المدني ومنها المنظمات الأهلية لم تكن لها حق التأسيس والعمل إلا بموافقة الدولة وتحت إشرافها، ولم تكن قادرة على العمل باستقلالية عن المؤسسات الحكومية، ومع ذلك فإن الحجم الكمي للمنظمات الأهلية كان محدوداً وجميعها تم ربط نشاطها بشكل مباشر وغير مباشر بمؤسسات الدولة . بل إن هذه الأخيرة عملت على دعم المرأة في تأسيس عدد من المنظمات الخاصة بها (تتولى الدولة التمويل والإشراف) كواجهة للتعبير عن الاهتمام الرسمي بالمرأة .

كانت المنظمات النسوية تعمل في المجال الرعائي الخدمي وفي أضيق نطاق. ومع المتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية التي ترافقت مع إعلان دولة الوحدة عام ١٩٩٠ ، اتسع نطاق المجال العام من خلال هامش الحرية الذي جاء كتعبير عن التحول الديمقراطي.

كانت هذه المنظمات النسوية تعمل في المجال الرعائي الخدمي وفي أضيق نطاق. ومع المتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية التي ترافقت مع إعلان دولة الوحدة عام ١٩٩٠ ، اتسع نطاق المجال العام من خلال هامش الحرية الذي جاء كتعبير عن التحول الديمقراطي في هذا السياق، ظهرت العشرات من الجمعيات والمنظمات الأهلية، ومنها المنظمات النسوية ، بل وتزايد حجمها الكمي وتعدد وتنوع مجالات عملها ونشاطها ، إضافة إلى ظهور منظمات أهلية نسوية مغلقة ومشتركة تعمل في مجالات حديثة لم تكن معروفة من قبل ، ومن ذلك مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة خصوصاً وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي. ومع ذلك لايزال عدد المنظمات النسوية المغلقة أقل بكثير مقارنة بالحجم الكمي لإجمالي عدد المنظمات الأهلية في اليمن . نرصد في الجدول التالي إجمالي الحجم الكمي للمنظمات الأهلية اليمنية مقارنة بحجم السكان في كل محافظة، وتحديد طبيعة الأنشطة ومجالات العمل، هذا الأمر يعطى صورة بانورامية لمجمل النشاط الأهلي وحجمه الكمي وفق توزيعه الجغرافي مع تحديد مجالات النشاط التي تتحدد على أساسها حجم المنظمات النسوية. هذا الرصد الإحصائي (الجدول رقم ٢) نتاج لنشاط مؤسستين مختلفتين الأولى وزارة الشؤون الاجتماعية ؛ حيث قدمت نتائجها لمسح عام الحجم الكمي للمنظمات الأهلية موزعة على مختلف المحافظات (الخانتان الأولى والثانية في الجدول

رقم٢). والمؤسسة الثانية هي وزارة التخطيط من خلال إعداد تقرير التنمية البشرية الوطنى الثاني الخاص بالمجتمع المدني في اليمن أظهرت نتائجه من خلال مسح غير شامل الحجم الكمي للمنظمات الأهلية موزعة وفق مجالات النشاط الرئيسية (الخانتان الأخيرتان في الجدول رقم ٢).وعلى الرغم من وجود بعض المآخذ على هذه الاحصاءات إلا أنها تقدم صورة عامة مفيدة إلى حد ما نظراً لغياب الإحصاءات البديلة .

جدول رقم (٢) الحجم الكمي والتوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية وفقًا لطبيعة النشاط ومجالاته مقارنة بحجم السكان في كل محافظة

المدينة	عدد المنظمات	عدد السكان	النشاط الأهلي	عدد الجمعيات
الأمانة	٧١٣	١,٥٩٠,٦٢٤	التنمية المحلية	١٢٤٨
عدن	٤٥٣	٥١٩,٨٢٢	جمعيات مهنية	٨٠
تعز	٤٥٩	٢,٣٦٣,٤٨٦	نقابات	٧٥
لحج	٢٣٧	٦٦٤,٠٧٠	تنمية الأسرة ورعاية المرأة	٩٦
ابين	٢٦٠	٤٣٢,٥٢٩	مجال الصحة العامة	٣٥
اب	١٨٨	٢,٠٧٤,١٣٩	البيئة والآثار والشواطئ والتاريخ	٣١
الحديدة	٣٦١	٢,٠٠٤,٠٤٩	الإخاء والصداقة	٢٠
حضرموت	٣٢٣	٨٩٠,٢٤٦	رعاية الفئات الخاصة	٤٣
شبوة	١١٨	٤٦٩,٢٥٦	مجال الثقافة	١٠٢
حجة	٩٥	١,٤٠٤,٥٥٤	جمعيات واتحادات طلابية	٢٠
صنعاء	١٨١	١,٣٩٤,٩٤٧	أندية واتحادات رياضية	٢٧٢
ذمار	١٣٥	١,٢٣٤,٤٢٤	الفنون والمسرح	٧
البيضاء	٨٠	٥٧٩,٩٥٥	حقوق الطفل	١١
صعدة	٧٠	٦١٤,٦٨٢	تعليم وتحفيظ القرآن	٩
مأرب	٥٤	٢٣٣,٦٩٥	حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات	٢٠
الجوف	٣٣	٤٤٧,٠٢٠	تدريب وتأهيل وتعليم	٩
المحويت	٩٨	٤٦٤,١٥٨	جمعيات واتحادات تعاونية	٦٦١
المهرة	٦٥	٧٢,٥٥٥	رعاية العائدين من المهجر	٦
عمران	٩٢	٩٩٣,٧٢٢	جمعيات للجاليات العربية والأجنبية	٨
الضالع	٩٠	٤١٥,٠٦٦	جمعيات إسكان	٩
الاجمالي	٤١٠٥	١٨,٨٦٢,٩٩٩	خدمات ذات طبيعة خاصة ومتنوعة	٢

ولمعرفة وضع المرأة اليمنية في المنظمات الأهلية اعتمد الباحث طرقاً وأساليب متنوعة من شأنها جميعا أن تقدم صورة واقعية تعكس حقيقة وضع المرأة في المنظمات الأهلية ، في إطار مجتمع تقليدي لايزال المجتمع المدني (والمنظمات الأهلية) فيه حديث النشأة وفي مراحل تشكله الأولي. وأهم تلك الأساليب (وضع المرأة في الجمعيات

والمنظمات النسوية المغلقة ، وضع المرأة في الجمعيات والمنظمات المشتركة ، وضع المرأة في الجمعيات والمنظمات العاملة في بعض المجالات ، المستوى التعليمي للمرأة في كل موقع داخل المنظمات الأهلية ، حجم المنظمات النسوية المغلقة إلى إجمالي الحجم الكمي للمنظمات الأهلية بشكل عام).

جدول رقم (٣) حجم المرأة في عضوية الهيئات الإدارية والعمومية

المجال	حضر	ريف	إجمالي
إجمالى أعضاء الجمعية العمومية	١٣٢٢٥٠	٢٥٨٦٥	١٥٨٤٠٢
إجمالى أعضاء الهيئات الإدارية	٦٨٦٥	٩٩١	٧٨٥٦
إجمالى رؤساء المنظمات	٧٤٣	١٠١	٨٤٤
إجمالى الأمناء العموم	٧٣٩	١٠٥	٨٤٤
إجمالى المسئولين الماليين	٧٣٨	١٠٦	٨٤٤

تم قياس وضع المرأة في المنظمات الأهلية مقارنة بالرجل من خلال إجمالي حجم العضوية في الهيئات العمومية (من خلال أهم ثلاثة مواقع في الهيئات الإدارية : الرئيس ، الأمين العام ، المسئول المالي) في هذا السياق نعرض في الجدول التالى نتائج مسح رسمى تم اعداده في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ، كان حجم العينة التي شملها المسح الميدانى ١٤٣٢ جمعية ومنظمة ، موزعة على جميع محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة في كل محافظة. الجدير بالذكر أن هذا المسح هو العمل الثاني الذي يتم تنفيذه وإعداده من مؤسسة حكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية). ومع الاقرار ببعض إيجابياته من حيث الصورة الوصفية والإحصائية التي يظهرها إلا أن عملية إعداده وتنفيذه وتحليل بياناته تعكس أخطاء منهجية تقلل من قيمته وأهميته إلى حد كبير ، إلا أنه مع ذلك يعتبر أول عمل رسمي يستهدف بناء قاعدة البيانات والمعلومات الأساسية عن مجمل الجمعيات والمنظمات الأهلية السائدة في اليمن ومعرفة طبيعة النشاط الأهلي ومجالاته وفق التوزيع الجغرافي للمنظمات في عموم الجمهورية .

جدول رقم (٤)

حجم النساء في عضوية المنظمات الأهلية وفقًا للتوزيع الجغرافي

المحافظة	عدد الجمعيات	أعضاء الهيئة العمومية				أعضاء الهيئة الإدارية			
		ذكور	٪	إناث	٪	ذكور	٪	إناث	٪
الأمانة	١٨١	٢٤٨٧٠	٨٣,١٢	٥٠٥٠	١٦,٨٨	١٤٢٢	٩٠,٠٦	١٥٧	٩,٩٤
عدن	١٠٤	١٣٦٤٥	٨١,٩٠	٣٠١٦	١٨,١٠	٧٦٩	٨٦,٧٩	١١٧	١٣,٢١
تعز	٢٢٨	٩٥٧٣٢	٩٤,١٣	٥٩٦٨	٥,٨٧	١٧٣٧	٩٤,١٥	١٠٨	٥,٨٥
لحج	١٠٤	٨٩٤٩	٨٣٠٨٤	١٧٢٥	١٦,١٦	٧٢٢	٨٩,٨٠	٨٢	١٠,٢٠
ابين	٩٢	١٦١٨٤	٨٩,٨٨	١٨٢٢	١٠,١٢	٦٥٠	٩٤,٧٥	٣٦	٥,٢٥
اب	٤١	١١٢٧٦	٧٤,٧١	٣٨١٧	٢٥,٢٩	٢٧١	٨٠,١٨	٦٧	١٩,٨٢
الحديدة	٩٣	٧٦٥٨	٨٨,٦٤	٩٨١	١١,٣٦	٦٦٩	٨٩,٣٢	٨٠	١٠,٦٨
حضرموت المكلا	٨٤	٧٢٧٥	٩٧,٨١	١٦٣	٢,١٩	٥٧٦	٩٣,٥٤	٤٠	٦,٤٦
شبوة	٤٥	١١٧٤٥	٩٧,٤٥	٣٠٧	٢,٥٥	٣١٥	٩٤,٥٩	١٨	٥,٤١
حجة	٣٧	٨٦٧٨	٨٦,٤٩	١٣٥٥	١٣,٥١	٢٨٧	٩٧,٢٩	٨	٢,٧١
صنعاء	٧٨	٣٤٣٨٤	٩٥,٤٧	١٦٣٠	٤,٥٣	٦٦٢	٩٢,٤٦	٥٤	٧,٥٤
ذمار	٦٥	٦٧٦٤٧	٨٠,٩٥	١٥٩١٥	١٩,٠٥	٤٩٥	٨٧,١٥	٧٣	١٢,٨٥
البيضاء	٣٢	٩٥٧٣	٩٢,٠٢	٨٣٠	٧,٩٨	٢١٥	٩٢,٢٧	١٨	٧,٧٣
صعدة	٢٠	٨٥٤٢	٩٤,٥٩	٤٨٩	٥,٤١	١٦٢	٩٤,٧٤	٩	٥,٢٦
مأرب	٢٥	١٠٠٠٢	٩٢,١١	٨٥٧	٧,٨٩	٢٠٩	٩٣,٧٢	١٤	٦,٢٨
الجوف	٦	٤٤٦	٦٨,٨٣	٢٠٢	٣١,١٧	٣٢	٧٤,٤٢	١١	٢٥,٥٨
المحويت	٥٨	١٥٨٦٣	٨٥,٤٣	٢٧٠٥	١٤,٥٧	٤٦٣	٩٩,١٤	٤	٠,٨٦
المهرة	٣٠	٥١٦٨	٨١,٥٥	١١٦٩	١٨,٤٥	٢٢٦	٩٣,٠٠	١٧	٧,٠٠
عمران	٣٤	٢٠٧٦٧	٩١,٤٤	١٩٤٣	٨,٥٦	٣٠٥	٩٠,٧٧	٣١	٩,٢٣
الضالع	٤٢	٩٧٤٦	٩٦,٧٢	٣٣١	٣,٢٨	٣٧٨	٩٦,٦٨	١٣	٣,٣٢
حضرموت سيؤن	٢٣	٤٦١٨	٩٥,٤١	٢٢٢	٤,٥٩	٢٦٤	١٠٠	٠	٠
الإجمالي	١٤٣٢	٣٩٢٧٦٨	٨٨,٦١	٥٠٤٩٧	١١,٣٩	١٠٨٣٢	٩٢	٩٥٧	٨

الجدير بالذكر أن الحجم الكمي للمرأة في المنظمات الأهلية يختلف وفقا للتوزيع الجغرافي للمنظمات والجمعيات في جميع المحافظات ، ويختلف وفقا لطبيعة النشاط. فهناك الكثير من الجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة في مجال الإنتاج الزراعي والبيني والحقوقي ، وجمعيات التنمية المحلية تتدنى فيها حجم عضوية المرأة بشكل كبير. إلا أن اللافت للنظر هو ظهور المرأة ولو بأعداد قليلة في غالبية المنظمات الأهلية - إن لم يكن جميعها - وهو الأمر الذي يعكس تطور مشاركة المرأة في المجال العام

حيث تكمن دلالة هذه المشاركة في تجديد أدوار المرأة اليمنية بعيداً عن الأدوار التقليدية. يرجع ذلك لعوامل عديدة محلية وخارجية أهمها خلق تقبل عام في المجتمع (ولو كان تقبلاً محدوداً) بمشاركة المرأة ونشاطاتها خارج مجالها الخاص ، وذلك كاستحقاق ناتج عن المتغيرات السياسية والخطاب الأيديولوجي للدولة بالترابط مع المتغيرات الدولية الداعية إلى تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في مختلف مجالات الحياة ، هذا المتغير برزت فاعليته في إطار اتساع حجم الدول (منها اليمن) التي صدقت على مجمل الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة بوجه خاص ، إضافة إلى متغير ذاتي يعكس التطور في بناء قدرات المرأة (تعليم ، مهارات ، معارف) الأمر الذي دفع المجتمع أفراداً وجماعات للاعتراف الضمني بمشاركة المرأة في العمل من خلال جمعيات ومنظمات أهلية إضافة إلى العمل في المؤسسات الرسمية. ولعل الحجم الكمي لعضوية المرأة في المنظمات الأهلية وفق التوزيع الجغرافي في مختلف المحافظات يعكس دلالات مهمة في مؤشرات التنمية البشرية في كل محافظة . ولما كانت الصورة الإحصائية التي يقدمها الجدول السابق تعكس إجمالي الحجم الكمي لعضوية المرأة في الهيئات الإدارية مقارنة بالرجل ، فإنه لابد من جوانب أخرى لتلك العضوية وهي التي تعكس المستوى التعليمي للنساء الأعضاء ، والتي نوضحها في الجدول التالي .

الحجم الكمي للمرأة في المنظمات الأهلية يختلف وفقا للتوزيع الجغرافي للمنظمات والجمعيات في جميع المحافظات ، ويختلف وفقا لطبيعة النشاط.

جدول رقم (٥) عضوية المرأة في الهيئات الإدارية وفق المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عضوية الهيئة الإدارية			
	ذكور		إناث	
	العدد	٪	العدد	٪
أمي	٥٩	٨٧	٩	١٣
يقرأ ويكتب	٨٧٨	٩٨	١٨	٢
ابتدائي	٢٣٣	٨٤	٤٣	١٦
إعدادي	٨٠٧	٩٢	٦٨	٨
ثانوي	٣٦٢٦	٩٠	٣٩٩	١٠
جامعي	٥٢٢٩	٩٣	٤٢٠	٧
الإجمالي	١٠.٨٣٢	٩٢	٩٥٧	٨

تكمن أهمية المستوى التعليمي في دلالاته التي ترتبط وتؤثر بشكل مباشر في عملية تمكين المرأة ومدى إسهامها في النشاط الأهلي. فالتعليم متغير مهم وأساسي في تمكين المرأة وتفعيل نشاطها في المجال العام ، ذلك أن النشاط الأهلي لم يعد مجرد ممارسات ونشاطات عفوية وغير منظمة كما هو الحال في الأنشطة التقليدية

السائدة في المجتمع اليمني خاصة في الريف حيث جماعات العون الذاتى التي تتشكل في إطار علاقات القرابة أو السكن دون اشتراطات مؤسسية وتنظيمية. فالعمل الأهلي الحديث تكمن سمته الأساسية في مأسسته ونضج تنظيماته الهيكلية ووضوح استراتيجيته وفق أهداف وغايات محددة يتم تنفيذها باتباع طرائق وأساليب تتطلب قدراً من التدريب والتأهيل والمعرفة . هنا يكون المستوى التعليمي مؤشراً إيجابيًا في قياس مدى إسهام المرأة في النشاط الأهلي ، ومدى إبراز حضورها الفردي والجمعي، فالتعليم يمنح صاحبه معارف ومهارات ويعزز ثقته بالنفس ويمكن صاحبه من القدرة على الحوار والمفاوضات.

المستوى التعليمي مؤشرًا إيجابيًا في قياس مدى إسهام المرأة في النشاط الأهلي .

في هذا السياق يمكن القول إن مستويات التحديث والتنمية في المحافظات اليمنية تعبرعن عملية تغيير وتحول في البنية الاجتماعية والأنشطة الإنتاجية وفي الثقافة والوعي أي تغيير وتحول في السياق المجتمعي العام الذي تمارس المرأة أدوارها الجديدة في إطاره ووفقا لمحدداته . ولما كانت عمليات التحديث والتنمية تتباين مستوياتها ومعدلاتها كما ونوعا بين محافظة وأخرى . أي وجود محافظات ترتفع فيها معدلات التعليم بشكل عام وبين النساء بشكل خاص ، وهي محافظات تعرضت لجملة من المتغيرات سواء بفعل الدور الإنمائي للدولة أو بفعل الهجرة الداخلية والخارجية ، وما ترتب عليه من متغيرات أو بفعل عوامل خارجية منها الاستعمار البريطانى الذي ظل في عدن لمدة قرن وربع القرن . إضافة إلى متغيرات اجتماعية ذات أهمية كبيرة تتعلق بطبيعة البني الاجتماعية التقليدية (القبلية والعشائرية) فالمناطق الشمالية والشمالية الشرقية تتصف بقوة البنية القبلية وبروز فاعليتها من خلال منظومتها الثقافية التي تتضمن في محتواها تصورات واعتقادات موروثة تحط من شأن المرأة وتفصل بين دوائر الذكور والإناث . هذا التحليل السوسيولوجى تكمن دلالته في إضفاء تفسير عقلاني نستند إليه في تحديد مبررات تدنى حجم عضوية المرأة في المنظمات الأهلية مقارنة بالرجل . إضافة إلى مبررات أخرى أهمها أن غالبية المنظمات الأهلية في اليمن تتركز في ثلاث محافظات هي (الأمانة ، عدن ، تعز) وهي الأكثر تحديثًا والأكثر في مستويات التعليم خاصة تعليم المرأة.

غالبية المنظمات الأهلية في اليمن تتركز في ثلاث محافظات .

ولتوضيح أكثر في حجم عضوية المرأة في المنظمات الأهلية نرصد في الجدول (رقم ٦) حجم المرأة اليمنية في عضوية بعض الجمعيات الأهلية العاملة في الإنتاج الزراعي والحيواني تشمل أربع محافظات بعدد ٨ جمعيات أهلية (نسوية مغلقة). ويعد العمل الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي في اليمن وهو نشاط تقليدي ارتباطًا بأدواته الإنتاجية البدائية وبأساليبه التقليدية الموروثة التي تعكس في دلالاتها تدني مستويات التحديث والتنمية خاصة في الريف اليمني الذي يقطن فيه حوالي ٧٤٪ من

حجم سكان اليمن.

جدول رقم (٦) حجم عضوية المرأة في عينة من الجمعيات التعاونية الزراعية النسوية

اسم الجمعية	المحافظة	عدد العضوات
جمعية المرأة الريفية	أب	٢٥٧
جمعية الريف النسوية	أب	٥٤
جمعية أرض سبأ	أب	٤٨٠
جمعية الريد النسوية	صنعاء	١٨٤
جمعية سعوان النسوية	صنعاء	١٤٠
جمعية الأمل النسوية	صنعاء	٢٨٠
جمعية خارف النسوية	عمران	١٤٤
جمعية سقطرة النسوية	حضرموت	٨٢

إن طبيعة العلاقات بين المنظمات الأهلية الحقوقية والدولة لاتتسم بطابع صراعي أو نقدي بقدر ما تتسم بعلاقات تكامل وتنسيق .

فالعمل الإنتاجي الرئيسي وربما الوحيد لغالبية الأسر الريفية هو العمل الزراعي (الفلاحى) حيث العمل الجماعي والمشترك (الرجل ، المرأة الأولاد) هو الصفة السائدة، فالأسرة بجميع أفرادها تعمل معا خاصة المرأة التي تشارك زوجها وأسرتها في جميع مراحل العمل الزراعي ، إضافة إلى العمل في التربية الحيوانية والصناعة الغذائية (الألبان ، الجبنة) بطرق تقليدية. مع العلم أن بعض المنظمات الأهلية المتمركزة في المدن تعمل في أحد نشاطاتها في مجال تدريب النساء الريفيات خاصة المتعلمات منهن على أنماط جديدة من الأنشطة الإنتاجية ومنها أنشطة إنتاجية مدرة للدخل من خلال مشاريع صغيرة ومتوسطة تساعد المرأة والأسرة على تحسين معيشتها وتجاوز حالة الفقر والحرمان ، وهنا ظهرت بعض المنشآت الصغيرة العاملة في الصناعات الغذائية التقليدية في اليمن ، إضافة إلى منشآت تربية الدواجن والمناحل . من جانب آخر نعرض لحجم عضوية المرأة وإبراز إسهاماتها في المجال الدفاعي والمناصرة القانونية ، فهذا المجال يعتبر من المجالات الحديثة في النشاط الأهلي ، حيث الغياب الكلي للمنظمات الأهلية الحقوقية في المرحلة السابقة للوحدة. فهذه الأخيرة لم تظهر في اليمن إلا عام ١٩٩٠ ثم تزايد حجمها تدريجيًا حيث وصل عددها الإجمالي نحو ٤٠ جمعية ومنظمة إلا أن الفاعل منها والأكثر نشاطًا لايتعدى خمس منظمات. وما نقصده بذلك أن نشاطها العام في غالبية مجالاته لايتعدى إثبات حضور من خلال إقامة ورش عمل خاصة ليوم واحدة وجلسة واحده في الاحتفال بالذكرى الخامس والخمسين للإعلان العالمى. ولهذا فإن طبيعة العلاقات بين المنظمات الأهلية الحقوقية والدولة لاتتسم بطابع صراعي أو نقدي بقدر ما تتسم بعلاقات تكامل وتنسيق في النشاط ، وكثيرًا ما تتولى الدولة تمويل- أو الاشتراك في التمويل - بعض تلك الأنشطة. ويوضح الجدول التالي

حجم عضوية المرأة في عدد من المنظمات الأهلية – النسوية المغلقة والمشتركة (٤) .

جدول رقم (٧)

حجم عضوية المرأة في الهيئات الإدارية لعينة من المنظمات الأهلية العاملة (بشكل رئيسي/ فرعي) في حقوق المرأة

اسم المنظمة	رئيس		أمين عام		أعضاء مجلس الإدارة		مسئول مالي		سكرتارية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
اتحاد نساء اليمن – المقر الرئيسي – صنعاء	–	١	–	١	–	١٠	١	١	–	١
اتحاد نساء اليمن – فرع أبين	–	١	–	٥	–	٢٥	–	–	–	–
اتحاد نساء اليمن – فرع تعز	–	١	–	–	–	٦	–	١	–	٢
اتحاد نساء اليمن– فرع عدن	–	١	–	–	–	٤	–	١	–	١
جمعية التضامن التنموية – عدن	–	١	–	١	–	٣	–	–	–	–
جمعية تنمية القدرات النسوية – أبين	–	١	–	١	–	٧	–	١	–	–
جمعية رعاية الأسرة الاجتماعية الخيرية – لحج	–	١	–	١	–	٥	–	–	–	–
جمعية رعاية الأسرة اليمنية – صنعاء	١	–	–	–	٨	٣	٢	–	–	٥
					متطوعون					
جمعية المرأة للتنمية المستدامة – عدن	–	١	–	١	–	٩	–	–	–	٢
مركز مساندة قضايا المرأة– صنعاء	١	–	–	١	٢	٣	١	–	–	٢
مركز المعلومات لحقوق الإنسان – تعز	١	–	١	–	٥	–	١	–	٣	١
ملتقى المجتمع المدني – صنعاء	١	–	–	–	–	–	–	١	–	١
ملتقى المرأة للدراسات والتدريب– تعز	–	١	–	–	٢	٢	–	١	–	١
منتدى الشقائق – صنعاء	–	١	–	–	٢	٤	–	١	–	١
المنتدى اليمني للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات – تعز	١	–	١	١	٢	٢	–	–	–	١
المنظمة الوطنية لمكافحة الأمية – تعز	١	–	–	–	٦	٥	١	١	١	٢

نحن في اليمن لم نشهد دوراً فاعلاً للمنظمات الأهلية الحقوقية كما هو الحال في مصر أو لبنان . أما النشاط الحقيقي الهادف إلى تمكين المرأة في إبراز أهليتها القانونية وتمكينها من المعرفة والإدراك الواعي بحقوقها المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والأممية أو تمكينها من خلال المساندة في التقاضي لدى المحاكم والنيابات فهذا النشاط لايزال مجرد دعوة أو أمنية أو هدفًا ترغب جميع المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة أن تسعى إليه. ومع ذلك فهذه المنظمات تشكل متغيراً جديداً في مجال العمل الأهلي وفقًا لاعتبارات عدة منها وعي نشطاء المجتمع المدني في اليمن بأهمية حضورهم كأفراد ومنظمات في مجال جديد خاصة مع وجود تمويل خارجي يعطي أهمية كبيرة في أولوية اهتماماته للنشاط الحقوقي . ووفقًا

للمتغيرات السياسية ذات المنحي الليبرالي (انفتاح سياسي مقيد) ، والذي اعترفت بموجبه الحكومة بدور المنظمات الأهلية في مجال حقوق الإنسان والمرأة بوجه خاص .

من جانب آخر يرصد الباحث حجم عضوية المرأة اليمنية في نمط جديد من مجالات النشاط الأهلي وهو الصحة النفسية الهادف تقديم نشاطاته (التوعوية والخدماتية أو البحثية) إلى مختلف الأفراد في المجتمع اليمني وخصوصًا المرأة نظرا لخصوصية مشكلاتها ولتعدد وتنوع عواملها الأسرية والمجتمعية . هذا النشاط تتسم عضوية المرأة وتفعيل نشاطاتها فيه باشتراطات مهنية وتعليمية في مجال الطب أو الصحة النفسية إضافة إلى ما تقوم به المنظمات الرئيسية من تدريب وتأهيل لبعض المتطوعين (رجال ونساء). وفيمايلى نرصد حجم عضوية المرأة في الجمعية اليمنية للصحة النفسية في إطار فروعها المختلفة والتي تشمل ثماني محافظات .

هل هناك وعي وإدراك فعلى لمفهوم التمكين ؟

جدول رقم (٨) حجم عضوية المرأة في الجمعية اليمنية للصحة النفسية

المحافظة	ذكور	إناث	الإجمالي
عدن	٤٨	٥٩	١٠٧
حضرموت	٥٣	٣٠	٨٣
صنعاء	١١	٢٦	٣٧
تعز	٢٠	١٨	٣٨
لحج	١	١	٢
ابين	٢	١	٣
ذمار	٨	٩	١٧
الحديدة	٠	٦	٦

ثالثا : مجالات النشاط الأهلية الهادفة إلى تمكين المرأة

يعتبر تمكين المرأة في مختلف المجالات هدفًا أساسيًا لبعض الجمعيات والمنظمات الأهلية ، ويعتبر أحد الأنشطة الرئيسية للبعض الآخر . وفي غالبيتها يأتي هذا الهدف ضمن الاهتمامات والأنشطة (الرئيسية والفرعية) خاصة أنه في السنوات الأخيرة (منذ١٩٩٥) حيث تزايد حجم المنظمات الأهلية وتزايد حجم المانحين إقليميًا ودوليًا وتزايد عدد المنظمات الدولية العاملة داخل اليمن ، كل ذلك أدى بالكثير من المنظمات الأهلية اليمنية إلى توسيع أهدافها ونشاطاتها ، وهنا برز مفهوم تمكين المرأة كأحد المستجدات التي تم استيعابها من المنظمات الأهلية المحلية. وخير مثال في صحة ما ذهبنا إليه أن الجمعيات الخيرية ذات المرجعية الدينية التي تؤطر النشاط العملي من خلال موجهات تقليدية تتضمن (الإحسان ، التكافل، الصدقات ، المساكين...) عملت على تجديد بعض نشاطاتها خاصة تلك المتعلقة بالمرأة والفئات الفقيرة أو المهمشة من

خلال تركيزها على مجالات التدريب والتأهيل والإقراض ، هنا تأتي جمعية الإصلاح الخيرية الاجتماعية في مقدمة هذا النوع من الجمعيات الأهلية والتي تزايد فيها النشاط الحديث المتمحور حول تمكين المستهدفين وبناء قدراتهم ومحاولة ادماجهم في سوق العمل من خلال بناء مشاريع إنتاجية صغيرة .

الجدير بالذكر أن غالبية المنظمات الأهلية في اليمن يتضمن نظامها الأساسي المعلن في أحد أهدافه الرئيسية أوالفرعية تمكين المرأة ودعمها وتوعيتها إلا أن المنظمات الأهلية النسوية المغلقة (تتبع الباحث بالتفصيل جميع نظمها). يحتل تمكين المرأة ومشاركتها في المجال العام أولوية الأهداف والغايات التي يتضمنها النظام الأساسي المعلن. وفيمايلي رصد لمجمل الصياغات التي تضمنتها المنظمات النسوية في أهدافها والتي تتمحور جميعها حول منظورين اثنين من شأنهما التحقيق الفعلي لتمكين المرأة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا (أو لنقل بتعبير متواضع محاولة تمكين المرأة):

تجديد بعض النشاطات التقليدية الخيرية لتستوعب مفهوم التمكين .

- الدفاع عن حقوق المرأة ودعم مشاركتها في المجال العام.
- النهوض بالمرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا .
- تمكين المرأة من المشاركة في التنمية الشاملة .
- تأهيل المرأة وتمكينها من المشاركة في التنمية المحلية .
- الاهتمام بتنمية المرأة وتوعيتها .
- محو أمية المرأة وتوفير فرص العمل .
- تدريب المرأة وتأهيلها مهنيًا وحرفيًا (الحرف والصناعات اليدوية ، الخياطة...).
- التوعية الصحية للمرأة .
- إقراض المرأة في بناء المشاريع الصغيرة .
- دعم النساء المرشحات وتوعية النساء في العمل السياسي .
- نشر الوعي بحقوق الإنسان وحقوق المرأة في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية.
- دعم ومساندة ورعاية المرأة والأسر الفقيرة .

ووفقًا لما سبق ذكره يوضح الجدول التالي (رقم ٩) طبيعة الأنشطة الأهلية التي تقوم بها غالبية المنظمات الأهلية اليمنية ، ونجد في الجدول غياب مفهوم التمكين والمشاركة من مؤشرات التقييم والتحليل الإحصائي الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهو يعكس ضعف وقصور في منهجية الاعداد للمسح الميداني وعدم المعرفة بأهم مؤشرات ومقاييس التقييم في العمل الأهلي . ومع ذلك فإن خبرة الباحث وتتبعه الفاحص للنظم الأساسية التي تعلنها المنظمات تمكنه من القول إن كثيراً من الأنشطة التي تندرج تحت مسمى الرعاية والتأهيل والنشاط الخيري الاجتماعي

والثقافي والحقوقي والنفع العام ، جميعها تتضمن حيزاً من الاهتمام بمجالات تؤدي في نتائجها إلى تمكين المرأة ، ومن ذلك الاهتمام في مجالات محو أمية النساء ، التدريب والتأهيل وفق فترات زمنية قصيرة في مجالات العمل الإنتاجية التقليدية ، إضافة إلى ذلك فإن غالبية المنظمات الأهلية تنشط بين الحين والآخر في مجال التوعية الخاصة بالمرأة (قضايا تنظيم الأسرة ، الصحة الإنجابية ، أهمية عمل المرأة ، الزواج المبكر وخطورته، أهمية تعليم المرأة ..) إضافة إلى نشاطات أهلية جديدة تشمل أساليب التوعية في مجال حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة كما وردت في الاتفاقيات الدولية وفي التشريعات والقوانين الوطنية ، وتشمل أساليب مباشرة في الدفاع عن حقوق النساء من خلال أعمال المحاماة ، متابعة قضاياهن في المحاكم والنيابات والسجون ، مناقشة قضايا المرأة مع أطراف من الحكومة والبرلمان بهدف مزيد من تمكين المرأة قانونياً وإزالة التمييز ضدها من مختلف القوانين .

ظهرت في الساحة اليمنية منظمات أهلية تنشط بشكل أساسي في مجال تمكين المرأة بالمفهوم العام للتمكين .

في هذا السياق يمكن القول إن الأنشطة الأهلية الهادفة إلى تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في المجال العام (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً) تأتي في الترتيب الأول لعدد قليل جداً من المنظمات الأهلية وغالبيتها منظمات نسوية مغلقة ، وفي المنظمات المشتركة والمتعددة الأهداف تأتي في ترتيب وسط ضمن أهم الأنشطة للمنظمات العاملة في مجالات النفع العام والخيري الاجتماعي والثقافي. الجدير بالذكر أن السنوات الثلاث الماضية (منذ عام ٢٠٠٠) ظهرت في الساحة اليمنية منظمات أهلية تنشط بشكل أساسي في مجال تمكين المرأة بالمفهوم العام للتمكين . وبعضها تنشط في مجال تخصصي واحد مثل المنظمات الأهلية العاملة في مجال البيئة ، التمكين الاقتصادي للمرأة والفقراء في المجتمع المحلي ، محو الأمية ، حقوق المرأة ، ..).

جدول رقم (٩) طبيعة النشاط الأهلي وحجم الجمعيات العاملة في تلك الأنشطة

مجال النشاط الأهلي ٢٠٠٣	عدد المنظمات	مجال النشاط الأهلي ٢٠٠٤	عدد المنظمات
خيرى اجتماعى	٩١٨	الرعاية العامة	٣٣٠
علمى وثقافى	٢٧	الرعاية والتأهيل	٨٤
صحى	٢٧	رعاية وخدمات صحية	٣٣
بيئة	١٩	تنمية المهن	١٢
حقوق الإنسان	٦	الثقافة والتراث	٥٤
اتحادات نسوية	١٠	نفع عام خيرى اجتماعى	٩٣
رياضية وثقافية	٢٠١	تنمية الصناعات الصغيرة والحرف	٢١
فنية وإبداعية	٩	حماية البيئة والمجتمع المحلى	٦

حجم النساء المستفيدات من الأنشطة الأهلية

يشير الباحث إلى أنه بالرغم من تزايد حجم المنظمات الأهلية في اليمن وتعدد وتنوع نشاطات ومجالات عملها فإن الأنشطة الأهلية التي تستهدف بشكل مباشر تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا لاتزال أنشطة محدودة وذات فاعلية ضعيفة ولاتستفيد منها المرأة الريفية إلا بأعداد قليلة . ومعنى ذلك فإن المنظمات الأهلية اليمنية تعاني من ضبابية وغموض كبيرين في إدراكها لمدلولات مفهوم التمكين . مثال ذلك أن بعض المنظمات الأهلية التي عملت في مشاريع وبرامج تدريب وتأهيل للمرأة وعلى الرغم من محدودية حجم النساء اللاتي شاركن في هذه البرامج إلا أن هناك عددًا من المآخذ المهمة عليها منها : أن غالبية برامج التدريب كانت في مجالات تقليدية لاتسمح بإبراز فاعلية المرأة في المجتمع ، ولاتسهم في تجديد الأدوار المهنية والإنتاجية ضمن مشاريع رأسمالية حديثة (صغيرة ومتوسطة) وفق التعامل مع تكنولوجيا (أداة تقنية ، معارف ومهارات) يتجدد معها مفهوم العمل لدى المرأة وأساليبه وطرق تحديد الأولويات وأهمية المشاركة في صنع القرار . إضافة إلى ذلك فإن غالبية برامج التدريب تنتهي علاقاتها بالمرأة بعد خروجها من فصول التدريب وقاعاته.

استفادة المرأة الريفية من جهود التمكين مازالت محدودة .

جدول رقم (١٠) حجم النساء المستهدفات من النشاط الأهلي
وعدد المنظمات التي قامت بهذا النشاط

النشاط المستهدف	عدد المنظمات المنفذة لكل نشاط	عدد المستفيدين		
		ذكور	إناث	إجمالي
تدريب وتأهيل تنموي	٦٠	١٤٧	١٢١٤	١٣٦١
تدريب وتأهيل صحي	٤٥	٢٢١٨	٢١٧٦	٤٣٩٤
تدريب وتأهيل مهني	١٣٢	٤٠٧	٥٦١٦	٦٠٢٣
أنشطة ثقافية وتعليمية ودينية	٢٤٦	٦٢٩٠٠	٣٠٢٦٩	٩٣١٦٩
مسوحات وبحوث علمية	١٣	١٦٠	٦٤	٢٢٤
أنشطة رياضية وفنية	٧٤	١١٩٤٥	١٠٣٨٧	٢٢٣٣٢
ندوات وتوعية صحية	٢٩	٩٦٥	١٣٨٧	٢٣٥٢
تدريب وتأهيل فنى وإدارى	٢٤	٣٦٠	٨١٦	١١٧٦
أنشطة خدمية ونفع عام	٧٠	٩٧٠٨	٤٣٦٨	١٤٠٧٦
أنشطة خيرية واجتماعية	٥٢٠	٢٧٩٩٨٤	١٢٠٦٥٦	٤٠٠٦٤٠
الإجمالي	١٢١٣	٣٦٨٧٩٤	١٧٦٩٥٣	٥٤٥٧٤٧

رابعًا : واقع النشاط الأهلي الهادف إلى تمكين المرأة

بشكل عام يمكن القول بتعدد وتنوع الأنشطة الهادفة إلى تمكين المرأة إلا أن أكثرها حضوراً ويحتل الأولوية في أجندة المنظمات الأهلية هو : التعليم ، التدريب والتأهيل ، محو الأمية ، التوعية . وهو الأمر الذي يعكس بشكل موضوعي واقع المرأة والمجتمع في اليمن . ثم يتبع ذلك في الترتيب مجال الرعاية الخدمية التي تقدم مساعدات عينية ومالية تمكن المرأة الفقيرة وأسرتها من إشباع حاجاتها اليومية وخاصة أن حجم النساء الفقيرات أو الأسر الفقيرة والتي تعيلها امرأة في تزايد مستمر في اليمن يصل إلى ٣٤٪ من حجم السكان . الجدير بالذكر أن مجال التعليم والتدريب بكل مستوياته يعكس حاجة حقيقية في واقع المجتمع اليمني حيث المرأة اليمنية تتصف بارتفاع معدلات الأمية ويتدنى معدلات التحاق الفتيات في المدارس ، ولما كانت طبيعة المجتمع التقليدية وفقًا لمحددات البنية القبلية الموروثة لاتسمح بتعليم المرأة ولابعملها المأجور خارج المنزل (مع الإقرار بوجود مرونة نسبية سمحت ولاتزال تسمح تدريجيا وببطء بالتعليم والعمل للمرأة) فإن مجمل المتغيرات التي شهدها اليمن خلال العقود الأربعة الماضية أفرزت ملامح تجديد في الأدوار والنشاط الإنتاجي وتجديد في منظومة القيم أو خلق مرونة فيها الأمر الذي ترتب عليه تقبل محدود من الرجل والمجتمع لخروج المرأة إلى التعليم وإلى سوق العمل .

الأنشطة الأهلية الهادفة إلى تمكين المرأة قد اعتمدت أجندة المانحين في أولوية نشاطاتها من جانب واعتمدت أنشطة هادفة إلى التخفيف من معاناة المرأة وأسرتها من جانب آخر.

ومع تزايد المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تعتمدها الحكومة خاصة منذ عام ١٩٩٥ أي منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما عكسه من سياسات أهمها تخلي الدولة عن الدعم للسلع الأساسية وتخفيض الانفاق الحكومي في المجال الاجتماعي وتحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وفتح الأسواق المحلية أمام التجارة العالمية إضافة إلى إغلاق باب التوظيف في المؤسسات الحكومية (الإدارية والخدمية والإنتاجية) ، كل ذلك ترتب عليه تزايد حجم الفقراء والعاطلين وتفاقم حدة الحرمان البشري لغالبية أفراد المجتمع ، هنا ظهرت المنظمات الأهلية كتعبير واستجابة لواقع المجتمع ومع تزايد حجمها الكمي وتعدد نشاطاتها ، فإن الأنشطة الأهلية الهادفة إلى تمكين المرأة قد اعتمدت أجندة المانحين في أولوية نشاطاتها من جانب واعتمدت أنشطة هادفة إلى التخفيف من معاناة المرأة وأسرتها من جانب آخر ومعى ذلك أن الأنشطة الأهلية لم تتضمن في إعدادها والتخطيط لها التحقيق الفعلي لتمكين المرأة بكل مايعنى ذلك من بناء القدرات .

الجدير بالذكر أن واقع النشاط الأهلي في اليمن لم يترتب عليه تمكين المرأة من الولوج إلى مجالات وممارسات فاعلة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ، بل إن مجمل النشاط الأهلي لم يؤد سوى نتائج عادية ، ولاتستحق الإشارة إليها كنماذج بارزة .

ومع وجود بعض المنظمات النسوية النوعية العاملة تحت مسمى (سيدات الأعمال أو التمكين الاقتصادى)؛ فإن جميعها لم تحقق أى نجاح أو فاعلية في استهداف تمكين المرأة اليمنية، ذلك أن نشاطها في مجمله لايتعدى تأكيد الاستمرارية في إثبات الحضور من خلال نشاط موسمي ، وبعض برامج تدريبية لاتمكن المرأة من بناء مشروع إنتاجي حقيقي ، ونستطيع القول باطمئنان إن المنظمات الأهلية اليمنية غير قادرة على التمكين الحقيقي للمرأة ، فهي تفتقد للوعي والخبرات التي تمكنها من اعتماد جميع آليات التمكين (الذاتية التي تستهدف المرأة من خلال عملية بناء القدرات كحزمة متكاملة من الأنشطة .. الموضوعية التي تستهدف تغييراً ملموساً في البيئة الاجتماعية من خلال مدخلات التشريع والسياسات واعتماد التمييز الإيجابي وفق مفهوم الكوتا ، إضافة إلى تغيير الصورة النمطية السائدة عن المرأة في المجتمع). الجدير بالذكر أن تزايد حجم المنظمات الأهلية وتعدد نشاطها عكس في مجمله ظهوراً متزايداً للنساء ولقضايهن ، الأمر الذي ترتب عليه اتجاه الحكومة إلى إقرار امرأة أو أكثر في عدد من اللجان الحكومية ، وفي عضوية الوفود الرسمية التي تمثل اليمن في بعض المحافل الدولية أو الإقليمية (وجود امرأة من قيادات المنظمات الأهلية النسوية في الوفد الحكومى الخاص بالتباحث مع المانحين الأجانب في باريس). حضور بعض النساء كممثلات للمنظمات الأهلية في المؤتمرات الإقليمية والدولية التي استضافتها اليمن حول الديمقراطيات الناشئة وحقوق الإنسان .

إن المنظمات الأهلية اليمنية غير قادرة على التمكين الحقيقي للمرأة ، فهي تفتقد للوعي والخبرات التي تمكنها من اعتماد جميع آليات التمكين.

ووفقاً لذلك نعرض لعددٍ من الأنشطة الأهلية التي استهدفت المرأة بغية تمكينها من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتجديد أدوارها الإنتاجية ، وتفعيل مشاركتها السياسية ، وتعزيز كينونتها الاجتماعية . في هذا الصدد نفذ ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (تأسس عام ٢٠٠٠ مدينة تعز)، برنامجاً تدريبياً لعدد من النساء في مجالات إدارة المشاريع الصغيرة والتسويق، يستهدف إعادة تأهيل النساء المتعلمات في الريف واللاتى ابتعدن عن الاهتمام بالأعمال الزراعية ، وللملتقى ١٥ منسقة يعملن في التدريب والمتابعة داخل المجتمع المحلي في الريف. ومن جانبها عملت جمعية الثريا (منظمة غير حكومية تأسست في أغسطس ٢٠٠٠ مدنية عدن)، على تأسيس مشروع إقراض وادخار للنساء الفقيرات ، من خلال مجموعة نسوية (٩٥ عضوة مؤسسة في مديرية دار سعد) تهدف إلى تحسين الوضع المعيشي للفئة المستهدفة من خلال مساعدتهن في إقامة أنشطة مدرة للدخل عن طريق الادخار والإقراض . كما تهدف الجمعية إلى دعم مشاركة المرأة في اتخاذ القرار والنهوض بمستوى الأسرة . إضافة إلى المساندة ودعم تنمية المجتمع المحلي ، ونشر الوعي الصحي والتعليمي فيه). وفي مجال التدريب والتأهيل النسوي ، تبنت جمعية المستقبل (تأسست عام ٢٠٠٠ ، بمدينة

الحديدة) مشروع التأهيل لإيجاد فرص عمل، هدفه العام التمكين الاقتصادى للنساء والرجال من الفئات الفقيرة ، والسعى إلى مساعدة المتدربات والمتدربين على تسويق أنفسهم في سوق العمل ، وصولاً إلى الاعتماد على الذات . ووفقًا لذلك نفذت الجمعية دورات تدريبية متعددة استفاد منها ٢٢٠ شاباً من الفئات الفقيرة ، ٢١ امرأة في كيفية تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة .

التأهيل والتدريب للمرأة يتجه إلى مجالات تقليدية في معظمه .

وفي مجال التدريب ومحو الأمية لدى النساء قامت جمعية تنمية المرأة والطفل (تأسست عام ٢٠٠١، بمدينة عدن) بتأهيل وتدريب ٣٢٠ امرأة في دورات طويلة وقصيرة في مجالات (كوافير ، كمبيوتر ، خياطة ، تفصيل وتطريز وحياكة ، أشغال يدوية متنوعة ، تدبير منزلي) وتقوم الجمعية بدورات تدريبية في مهارات وتقنيات الإرشاد السياحى ، توعية الأطفال العاملين بالتنسيق مع جمعية حماية ورعاية الأطفال العاملين، إقامة معارض تسويقية لمنتجات بعض الجمعيات النسوية. وتهدف إلى مساعدة المرأة (الأسر الفقيرة والأكثر فقراً) في الاعتماد على ذاتها وتطوير مهاراتها واكتسابها الخبرات اللازمة التي تمكنها من الدخول في سوق العمل. وهنا تدرك الجمعية وفقًا لما ورد في تقريرها السنوى أن تنمية قدرات المرأة يعمل على تعدد مصادر دخلها من خلال تعدد أنشطتها الإنتاجية أو الخدمية حتى تتجاوز واقع الفقر وتحسين مستواها الاقتصادى. وتعمل الجمعية في برامج محو الأمية بين أوساط النساء (بالتنسيق مع الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار) إضافة إلى مساعدة الفتيات الملتحقات في صفوف محو الأمية وتشجيعهن على مواصلة دراستهن في المدارس الحكومية. وتقوم بإعداد برامج تثقيفية وتوعوية للمرأة في مجالات الصحة الإنجابية ، العلاقات الأسرية ، العنف ضد المرأة ، التوعية حول التسرب المدرسي..).
ومن جانبها تعمل الجمعية الخيرية النسوية في مجال مكافحة الفقر (تأسست يونيو ١٩٩٩، بمدينة عدن) تعمل في مساعدة الأسر الفقيرة. للجمعية مشروع خدمي وتدريبي (مشروع المدارة) في أحد الأحياء الفقيرة من مدينة عدن. وللجمعية مقر ثابت في هذا الحي السكني تتوافر فيه كل المستلزمات الخاصة بتعليم وتدريب النساء في مجالات: الخياطة ، الكوافير ، تدبير منزلي (تم تدريب ٣٠ فتاة عام ٢٠٠٤ في مجال الكمبيوتر) إضافة إلى فصول محو الأمية. يمول هذا المشروع بشكل أساسي من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويساهم جهاز محو الأمية بتقديم الكتب الخاصة بمكافحة الأمية.

جدول رقم (١١) حجم النساء المستفيدات من التدريب والتأهيل الذي تقوم به جمعية تنمية المرأة والطفل

المجال	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الخياطة	٩	١٥	٢٧	٥٤	٦٦
محو الأمية	٨	١٣	٣٤	٣٤	٥٠
أشغال يدوية	–	١٥	٢٦	٥٤	٦٠
كوافير	–	٥	١١	١٨	٢٥
الإجمالي	١٧	٤٨	٩٨	١٦٠	٢٠١

مشكلات كثيرة تواجه المرأة في اليمن ترتبط بمنظومة الثقافة التقليدية .

وفي إطار الأنشطة الأهلية الهادفة إلى تمكين المرأة نرصد لأهم فعاليات الجمعية اليمنية للصحة النفسية خلال هذا العام ٢٠٠٤ (تأسست عام ٢٠٠٠ بمدينة عدن) وأهم ماورد في الخطة السنوية لبرامج عمل الجمعية يمكن إجماله في مجالين رئيسيين هما (مجال خدماتي ، مجال معلوماتي) الأول يتضمن أربعة مجالات فرعية هي خدمات الخط الساخن ، عيادة مستشفي عدن ، عيادة دار الأحداث ، الإرشاد السلوكي المدرسي. وجميعها تتضمن تقديم خدمات يومية للفئات المستهدفة وإعداد تقارير شهرية عن مسار تلك الخدمات ومايرتبط بها من متغيرات. الثاني يتضمن عدداً كبيراً من المجالات الفرعية أهمها: إقامة ورش عمل ، إصدارات متعددة ، إضافة إلى عمليات التدريب التي تقيمها الجمعية داخلياً لبعض الفئات المستهدفة أو التدريب الذي يتلقاه العاملون في الجمعية. في هذا السياق يكشف التقرير السنوي للجمعية ٢٠٠٤، تزايد حالات الاضطراب النفسي الذي يعاني منه عدد كبير من المواطنين ، أي بروز ظاهرة مرضية لها آثارها الخطيرة على الأفراد والأسرة والمجتمع. إضافة إلى تزايد الاهتمام الرسمي والأهلي من خلال الجوانب العلاجية اللازمة التي تقدمها الجمعية. ويقوم أعضاء الفريق في الخط الساخن بالتعاون مع الصليب الأحمر ومستشفي الأمراض النفسية ومعهد أمين ناشر للعلوم الصحية بتدريب متطوعين اجتماعيين في السجون اليمنية من أجل تقديم خدمات الصحة النفسية للمساجين. الجدير بالذكر أن هذه الخدمات العلاجية ذات أهمية كبيرة في تمكين المرأة من خلال خلق توازن نفسي واجتماعي لها وتعزيز الثقة لديها وخاصة أن المرأة اليمنية تتعرض لمشكلات عديدة بدءاً من الأسرة ومكان العمل وفي المجتمع العام ، وغالبية هذه المشكلات ترتبط بسياق المجتمع ومنظومة الثقافة التقليدية ، التي يتم الاستناد عليها في تبخيس القيمة الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة واستمرار النظرة المتدنية لمشاركة المرأة في المجال العام .

مدى فاعلية النشاط الأهلي في التمكين السياسي والقانوني للمرأة اليمنية

الجدير بالذكر أن جميع المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق المرأة في إطار حقوق الإنسان تتركز في المدن ، ويكون من النادر أن تنشط لصالح نساء ريفيات. إضافة إلى ذلك فهذه المنظمات لاتمتلك استراتيجية واضحة تحدد الأهداف والمهام وفق أجندة وطنية بل تعمل جميعها وفق أجندة المانحين وأولوياتهم ، وهو الأمرالذي يعكس ضعف الوعي بفلسفة المجتمع المدني الحديث ودلالاته الإنمائية (تمكين الفرد والمجتمع).

انتكاسة لمكتسبات المرأة في البرلمان عام ٢٠٠٣ .

ومن خلال الرصد الإمبيريقي لواقع النشاط الأهلي في اليمن خلال السنوات القليلة الماضية ، وبوجه خاص عام ٢٠٠٤ ، نقول إن المنظمات الأهلية اليمنية لم تقدم نشاطات فاعلة تجاه المرأة في العمليات الانتخابية التي شهدها اليمن ، بل إن الانتخابات البرلمانية الأخيرة أبريل ٢٠٠٣ ، أظهرت فشل (المجتمع السياسي) وفشل المجتمع المدني (منظمات ونقابات وأحزاب ..) في دعم المرأة وإيصالها إلى مقاعد البرلمان ، بل إن هذا الفشل قد تحول إلى انتكاسة للمرأة؛ من حيث إنها لم تحافظ على مكتسباتها الأولى؛ حيث انخفض عدد النساء في البرلمان . ومعنى ذلك أن النشاط الأهلي لم يكن متصفا بطابع الجدية ومعبراً عن التزام أخلاقى أو حضاري يجعل من التمكين الحقيقي للمرأة قضية تستحق العمل من أجلها بل والنضال أيضًا (هذا القول أكثر ما ينطبق على المنظمات الأهلية النسوية في اليمن). ويوضح الجدول التالي تدني حجم المرأة اليمنية كناخبة ومرشحة خلال ثلاث دورات انتخابية .

جدول رقم (١٢) حجم المرأة اليمنية في الانتخابات البرلمانية كناخبة ومرشحة

المجال	١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠٠٣
عدد المرشحات	٤١	٢١	١١
عدد الفائزات	٢	٢	١
عدد الناخبات المسجلات	٨١٨٤٤٨	٣٤١٥١١٤	٣,٤١٥,٦٤٠
عدد الناخبات المقترعات	٤٧٨,٧٩٠	١,٢٧٢,٠٧٣	٣,٤١٤,١١٤

إن النشاط الأهلي الهادف إلى تمكين المرأة سياسيًا لم نلمس حضوره في واقع المجتمع ، ومجمل الأنشطة الأهلية كانت كما عكسته الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٣، من خلال الرقابة على الانتخابات والقيام ببعض الأنشطة التوعوية في عدد محدود من الدوائر الانتخابية (بعدد ٣٧ منظمة أهلية) ، هذا النشاط تعبير عن إثبات حضور لعدد من المنظمات الأهلية وحصولها على قسط من التمويل المخصص لكل منظمة تعلن مشاركتها. أما النشاط الهادف إلى التمكين لم يكن ملحوظًا، بل إن تراجع

عدد النساء المرشحات من ٤١ امرأة عام ١٩٩٣ إلى ١١ امرأة فقط عام ٢٠٠٣، يعكس بشكل مباشر ضعف أو غياب النشاط الأهلي الداعم للمرأة . بمعنى آخر إن ضعف فاعلية مؤسسات المجتمع المدني أو غياب نشاطاتها الداعمة للمرأة (إضافة إلى ضعف أو غياب الدعم الرسمي) عكس نفسه في نتائج الانتخابات ، وهو الأمر الذي أصبح مجالات لحلقات النقاش وورش العمل من قبل عدد من المنظمات الأهلية خلال عام ٢٠٠٤، بغرض دراسة وتقييم مجمل الأنشطة والممارسات الأهلية والرسمية التي ترتب عليها تدني حجم المرأة كمرشحة حزبية أو مستقلة وانخفاض حجم النساء الفائزات في الانتخابات.

إن النشاط الأهلي الهادف إلى تمكين المرأة سياسيًا لم نلمس حضوره في واقع المجتمع .

من جانب آخر يرصد الباحث مجالاً نوعيًا في أنشطة المنظمات الأهلية، وهو يجمع بين تقديم الخدمات والتوعية ، إضافة إلى المناصرة والمساندة القانونية. هذا المجال هو مناهضة العنف ضد المرأة. في هذا السياق يمكن القول إن قوة الدفع الرئيسية لهذا النشاط ترتبط بالمؤسسات الدولية والإقليمية (بعضها لها مقرات داخل اليمن) سواء من خلال التمويل أو الخبرات الفنية والمعرفية ، إضافة إلى المرجعية الدولية التي تتموضع في المواثيق الأممية، والتي صادقت عليها غالبية الدول والحكومات في العالم ، ومنها الحكومة اليمنية. هنا تحاول بعض المنظمات الأهلية اليمنية العمل في نشاط نظري فكري عام، يتمثل في مواءمة التشريعات والقوانين الوطنية للاتفاقيات والمواثيق الدولية (الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وخصوصاً الاتفاقية الدولية لإزالة التمييز ضد المرأة وغيرها)، أي محاولة الضغط على الحكومة اليمنية في تمثل الشرعية الدولية الخاصة بحقوق المرأة. في هذا السياق عقد اتحاد نساء اليمن (فرع عدن) ورشة عمل حول مناهضة العنف ضد المرأة ٦- ٧ يناير ٢٠٠٤، استهدفت قيادات المجتمع المدني في المدينة ، ثم تبعته بعقد ١٤ حلقة نقاشية خلال العام نفسه استهدفت فئات متعددة من الذكور والإناث ، وعقدت ورشة عمل خاصة مع مناصري العمل ضد العنف الموجه للمرأة (قضاة ، محامون ، إعلاميون). إضافة إلى ذلك قام الاتحاد بزيارة إلى أحد السجون في مدينة عدن (سجن المنصورة) للاطلاع على أوضاع السجينات ومعرفة قضايهن، ووفقًا لذلك تم تكليف عدد من المحاميات العاملات في برنامج أوكسفام لدعم السجينات، بعمل مسح تقييمي للسجينات ، وإعداد ملف خاص بكل سجينة من أجل معرفة شاملة لها ، ومن ثم متابعة قضاياها في النيابة والمحاكم. الجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠٠٤، عقد في العاصمة صنعاء المؤتمر الأول لمناهضة العنف ضد النساء ، في الإطار التالى نقدم عرضًا موجزًا يلقي الضوء على أهداف المؤتمر وأهميته ودلالاته.

مؤتمر العنف ضد المرأة ٦-٧ مارس ٢٠٠٤، صنعاء:

هدف المؤتمر إلى التعريف بالجهود التي بذلت خلال السنوات الثلاث الماضية فيما يتعلق بظاهرة العنف ضد النساء؛ من حيث التعريف بها ومحاولة تحديد حجمها وأبعادها وآثارها ومعرفة أشكال العنف السائدة وإدانتها والدعوة لتجريم مرتكبيها قانونًا. إضافة إلى إحياء القيم الإسلامية القائمة على التسامح ونبذ العنف، والتأكيد على كرامة الإنسان وصيانة حقوقه. ثم ناقش المؤتمر تقييم برنامج مكافحة العنف ضد النساء ومعرفة الصعوبات والتحديات، ومعرفة الملامح الإيجابية في التجربة القائمة والتي من أهمها تعزيز علاقات التعاون والتشبيك بين أعضاء شبكة مناهضة العنف ضد النساء وتطوير أساليب التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وقد تناولت أوراق المؤتمر: العنف الأسري وأبعاده وآثاره على حياة الأسرة والمجتمع، الزواج المبكر، الإسلام ومناهضة العنف ضد المرأة، العنف في الوطن العربي، مناقشة لتجارب وحالات من العنف السائد في المجتمع اليمني، العنف ضد المرأة من خلال ممارسات الإقصاء والتمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الاهتمام بمناهضة العنف ضد المرأة.

مشاركة منظمات أهلية في الرقابة على الانتخابات.

من جانبه يعرض **ملتقى المرأة** في تقريره السنوي أن لديه برنامجًا خاصًا بحقوق النساء الريفيات منذ عام ٢٠٠١، إضافة إلى برنامج خاص حول حقوق النساء في الإسلام مدته الزمنية في مرحلته الأولى (نوفمبر ٢٠٠٣، وحتى نوفمبر ٢٠٠٤) عام واحد قابل للتجديد (٥) وفي إطار التمكين الحقوقي للمرأة، لعبت المنظمات الأهلية **نشاطًا محدودًا** في مجال التمكين السياسي من خلال برامج التوعية وبعض الحملات الدعائية للمرشحات إضافة إلى النشاط الأهلي من خلال مشاركة بعض المنظمات في الرقابة على الانتخابات، إضافة إلى إقامة عدد من ورش العمل وحلقات النقاش الخاصة بتقييم تجربة ولوج المرأة في العمل السياسي المباشر من خلال عمليتي التصويت والترشيح في الانتخابات البرلمانية والمحلية. وتكمن دلالات هذا النشاط الأهلي تجاه المرأة من خلال تعميق حقوق المرأة في المواطنة المتساوية. في هذا السياق نقول إن النشاط الأهلي في اليمن والهادف إلى تمكين المرأة سياسيًا، لم يصل بعد إلى المرحلة التي تتحقق فيها ما أشرنا إليه آنفًا، إلا أننا لانستطيع إغفال ما هو قائم من نشاط أهلي وفقًا لظروف واقع المجتمع اليمني.

تعميق حقوق المرأة في المواطنة المتساوية .

هنا نعرض بشكل موجز لعدد من المنظمات الأهلية العاملة في مجال الحقوق القانونية للمرأة اليمنية من خلال دراسة مسحية – لعينة محدودة – هذه الدراسة تم إعدادها وتمويلها من مشروع الفرص المتكافئة – تنمية المرأة EC-WID التابع للمشروعات الإنمائية في اليمن. استهدفت الدراسة المسحية التعرف على أهم المنظمات والجمعيات الأهلية التي تنشط في مجال حقوق الإنسان وخصوصًا الحقوق القانونية للمرأة ، من أجل تقديم الدعم والمساندة للنهوض بالوعي القانوني للمرأة اليمنية. إجمالى المنظمات التي شملها المسح ٢٤ منظمة أهلية ، في توزيعها الجغرافي شملت خمس محافظات هي: صنعاء ٧ منظمات/ عدن ٦ منظمات/ أبين ٣ منظمات/ لحج ٣ منظمات/تعز ٥ منظمات. أوضحت النتائج أن عدد المنظمات التي يرأسها ذكور ٧ منظمات مقابل ١٧ منظمة يرأسها إناث. ويوضح الجدول التالى طبيعة الأنشطة التي تم تنفيذها ووسيلة التنفيذ مع حجم الجمعيات في كل مجال، إضافة إلى تحديد طبيعة الأفراد المنفذين لتلك الأنشطة سواء من داخل الجمعيات أو من خارجها (٦) .

جدول رقم (١٣) الأنشطة التي قامت بها المنظمات الحقوقية ومنفذوها وأساليبها

وسائل تنفيذ الأنشطة في كل منظمة		المنفذون لأنشطة من خارج المنظمات		المنفذون للأنشطة من داخل المنظمات ذاتها	
المجال	عدد المنظمات	المجال	عدد المنظمات	المجال	عدد المنظمات
محاضرات، ندوات	٢٣	محامون	٢١	أعضاء الهيئات	٢٣
تدريب، ورش عمل	١٧	رجال شرطة	١٣	الموظفون	٩
مطبوعات	١٨	علماء الدين	١٧	منسقو المحافظات	١٠
المناصرة	١٣	قادة محليون	١٦	الأعضاء	١٢
استشارات قانونية	٤	أساتذة جامعيون	٩	المتطوعون	١٢
مساعدة قانونية	٦	صحفيون	٢١		
١	٢	نشطاء حقوقيون	١٥		
إعداد تقارير	٣	قضاة	١		
إعداد دراسات	٦	–	–		
وسائل الإعلام	٨	–	–		

خامسًا : مجالات الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة والمؤسسات المختلفة

لما كانت أفضل أنماط العلاقات بين مختلف المنظمات الأهلية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني هي التي تتمأسس في تشكلاتها ، وتعتمد رؤي استراتيجية تضمن لها الاستدامة ، وهذا يعني وجود القدرة والمعرفة في الارتقاء النوعي بالعلاقات نحو مرحلة أعلى من عمليات البناء التنظيمي والهيكلي ، وهي العملية التي اصطلح على تسميتها ببناء الشبكات أو التشبيك. في هذا السياق يمكن القول إن العلاقات بين المنظمات الأهلية اليمنية لاتعتمد صورة واحدة أو مسلكًا واحدًا، بل تأخذ أنماطا متعددة ومتنوعة، فهناك علاقات تعاون ثنائية تقتصر أحيانًا على حيز جغرافي محدد (في إطار مدينة واحدة)، وفي أحيان ثانية يتسع الحيز الجغرافي ليشمل عددًا من المدن والمحافظات ، وفي أحيان ثالثة يكون التنسيق والتعاون واسعًا بحيث يضم في إطاره خليطًا من مختلف الأطر الأهلية السائدة (جمعيات ، منظمات ، أحزاب ، أندية ، نقابات ، مراكز...) هذه العلاقات لاتأخذ أنماطًا تعاونية أو تنسيقية فحسب، بل تأخذ أنماطا تنافسية وتتطور أحيانا إلى أنماط صراعية وتناحرية ، هذه الأخيرة تعكس ضعف الثقافة المدنية في وعي الأفراد العاملين في مؤسسات المجتمع المدني (قيادات /أعضاء، موظفين)، وفي المجتمع بشكل عام مقابل قوة وفاعلية الثقافة التقليدية ومحدداتها العصبوية التي تتناقض وتتباين مع ثقافة المجتمع المدني.

العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني لاتأخذ شكلاً تعاونياً فقط، بل أحياناً ما تأخذ شكلاً تنافسيًا.

ولما كانت علاقات التنافس لها وجود طبيعي بين المنظمات الأهلية إلا أنها يجب أن تكون موجهة بفلسفة المجتمع المدني ومنظومته القيمية ومنها (التسامح ، التعدد والتنوع ، حرية الاختلاف ، احترام الآخر، نبذ العنف ، المشارك ، العمل الجمعي، التساند والتضامن). الجدير بالذكر أن الصفة الأساسية لكل أنماط العلاقات بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام أنها .. علاقات مؤقتة ، موسمية ، غير ممأسسة، ليس لها أهداف واضحة ، تتشكل وفق محددات آنية أي لاتتشكل وفق محددات استراتيجية، سرعة ظهور الصراعات المؤدية إلى تجميد النشاط وإنهاء العلاقات والانشقاقات. ووفقًا لبعض الدراسات التقييمية حول أنماط العلاقات بين المنظمات الأهلية اليمنية ، تقدر نسبة المنظمات التي تمارس بعض أشكال التنسيق والتعاون بحوالي ٣٩,٦٪ وفقًا لمسح بالعينة أجرى على ٢٤٠ جمعية عام ١٩٩٨.

بشكل عام يمكن القول إن عمليات التشبيك في المجتمع اليمني ذات اهتمام ضعيف من قبل نشطاء المجتمع المدني بشكل عام ومن المنظمات الأهلية بشكل خاص. ذلك أنه منذ عام ١٩٩٠، وحتى ٢٠٠٤، لم تبرز شبكة أهلية واحدة ذات استمرارية وفاعلية في آن واحد . ولما كان التشبيك يعكس إدراكًا واعيًا بفلسفة المجتمع المدني

ويعبر عن الرغبة في الارتقاء النوعي لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مختلف المنظمات الأهلية محليًا وبينها وبين المنظمات الأهلية إقليميًا ودوليًا ، وعن إدراك واعٍ للفوائد التي تعود على جميع الأعضاء في العمليات التشبيكية ، فإن السائد في المجتمع اليمني هو على العكس مما أشرنا إليه .

تأسست (شبكة شركاء أوكسفام اليمن) وهي تحالف يضم ١٢ منظمة أهلية ومؤسسة حكومية واحدة .

في هذا السياق تأسست (في مايو ٢٠٠٣) شيماء (شبكة شركاء أوكسفام اليمن) وهي تحالف يضم ١٢ منظمة أهلية ومؤسسة حكومية واحدة ، تعمل بالتنسيق وإشراف من منظمة أوكسفام البريطانية (مكتبها في اليمن) هدفها الأساسي يتمثل في برنامج مكافحة العنف الموجه ضد النساء (تقديم العون للنساء ضحايا العنف ومواجهته)، وهذه الشبكة تضم في عضويتها المنظمات التالية : اتحاد نساء اليمن - فرع عدن ، الجمعية اليمنية للصحة النفسية ، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن - صنعاء ، اتحاد نساء اليمن - حضرموت ، مركز مساندة قضايا المرأة ، اللجنة الوطنية للمرأة (مؤسسة حكومية)، جمعية المرشدات ، جمعية الكشافة ، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ، اتحاد نساء اليمن - أبين .

من الأمثلة السائدة التي تعكس أنماط العلاقات (المحدودة والموسمية) بين المنظمات الأهلية : المشاركة في الإعداد والتمويل لبعض الفعاليات العامة (ندوات، حلقات نقاشية ، مؤتمرات)، تمويل وتنفيذ بعض الأعمال الخدمية والرعائية ، تمويل وتنفيذ بعض الدراسات والبحوث الميدانية ،التنسيق في مواقف محدودة على المستويين المحلي والخارجي ، التنسيق في تنفيذ مهام مشتركة لها طابع موسمى كاستجابة لرؤية المانحين ، التنافس والتسابق على مصادر التمويل المحلية (حكومية / أهلية) والأجنبية، استخدام بعض المنظمات لمقرات منظمات أخرى في بعض المناسبات ، التنسيق الاحتجاجى تجاه الدولة من بعض المنظمات الأهلية ، التنديد والمؤازرة المعنوية في حالات تعرض أية منظمة لممارسات قمعية أو في حالات وقوع اعتداء. وقد برز أخيراً نمط إيجابى من علاقات التعاون والتنسيق تمثل في اشتراك عدد من الجمعيات والمنظمات في إعداد تقارير الظل في مجال حقوق الإنسان .

هذا وقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في اليمن في العقد الأخير من القرن العشرين ، فقد وصل عددها إلى حوالي ٣٥ منظمة عام ٢٠٠٠ ، وإلى ٧٢ منظمة عام ٢٠٠٤ ، ومعنى ذلك أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة في اليمن ساهمت هي الأخرى في دفع المنظمات المدنية اليمنية والأجنبية كلا منها باتجاه التعاون مع الأخرى، فقد ساهم انتشار الفقر على نطاق واسع في المجتمع اليمني في الحد من إمكانات اعتماد منظمات المجتمع المدني اليمنية على مصادر التمويل المحلية

ودفعها باتجاه البحث عن مصادر تمويل أجنبية ، في المقابل فإن التعقيدات الإدارية في المؤسسات الحكومية دفعت المنظمات الأجنبية العاملة في اليمن باتجاه تعزيز الشراكة مع المنظمات اليمنية غير الحكومية.

دراسات حالة لمنظمات أهلية عاملة في مجال تمكين المرأة

تزايد عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في اليمن في العقد الأخير من القرن العشرين.

في إطار النشاط الأهلي السائد في عموم المجتمع اليمني لايمكننا معه القول بوجود نماذج ناجحة ولها دور فاعل في تمكين المرأة ، بسبب بسيط أن غالبية المنظمات الأهلية اليمنية تنشط في مجالات متعددة ومتنوعة ولايمكنها ذلك من تركيز الجهود وحشد التمويل تجاه مجال محدد وفق رؤية استراتيجية تستطيع من خلاله تحقيق الاستدامة لنشاطها الهادف إلى تمكين المرأة ، فهذا الأخير لايتأتى إلا من خلال مشاريع إنمائية مستدامة ترتبط بفئات مستهدفة يتم تحديدها بدقة. ومع ذلك فإن جميع الأنشطة الأهلية التي استهدفت المرأة اليمنية خلال العامين الأخيرين وخاصة عام ٢٠٠٤، أظهرت اهتماماً ملحوظاً ومكثفاً من المنظمات الأهلية تجاه عملية التمكين السياسي للمرأة اليمنية (عضوية الأحزاب ، التصويت والترشيح في الانتخابات البرلمانية والمحلية ، تعزيز حجم النساء في الحكومة ، تعزيز دور المرأة من خلال إدارة وعضوية مؤسسات المجتمع المدني ومنها المنظمات الأهلية ، رفع مستويات الوعي الحقوقي والسياسي للمرأة). وفي هذا الصدد شهدت اليمن عدداً كبيراً من الفعاليات (مؤتمرات ، ورش عمل ، ندوات ، حلقات نقاش)؛ عكست تطوراً إيجابياً في تفعيل العلاقات التعاونية والتنسيقية بين أكثر من ثلاث جمعيات. وما نعرضه في هذا التقرير يعتبر إلى حد ما نموذجاً من حيث التخطيط له واستدامة العمل فيه لأكثر من عام ولتعدد الفعاليات المعبرة عنه ، إضافة إلى ذلك فإنه وفقاً للسياق المجتمعي السائد في اليمن ونظراً لحداثة النشأة والتأسيس لغالبية المنظمات الأهلية .

النموذج الأول : التمكين السياسي للمرأة اليمنية من خلال نشاطات **منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان** تأسس عام ١٩٩٩ بصنعاء ، من أهم أهدافه : المناصرة والتأييد لحقوق الإنسان من خلال النشر والتوعية والتثقيف والتدريب والعمل مع المنظمات المحلية والأجنبية المماثلة ، يعبر عن قضايا المرأة وهمومها ويساهم في تطوير أوضاع المرأة اليمنية . وفيما يلي عرض موجز لبرنامج التمكين السياسي للنساء الذي يتبناه المنتدى والذي يهدف من خلاله إلى المشاركة والإسهام في تعزيز الحياة الديمقراطية في اليمن وتشجيع ودعم النساء في اليمن للمشاركة في العمل السياسي ، وهذا البرنامج طويل المدى يتم تنفيذه على مراحل .

- بدأ العمل به عام ٢٠٠٠ من خلال القيام بحملة وطنية في ثلاث محافظات (صنعاء،

عدن ، تعز) للمطالبة بإدخال تعديلات على الدستور برؤية نسوية مثل التأكيد بأن المواطنة المتساوية التي تضمنها الدستور هي مواطنة للذكور والإناث ، تقديم قائمة مطالب نسوية لتضمينها في مشروع قانون الانتخابات والاستفتاء العام مثل اعتماد مبدأ الكوتا أي تخصيص نسبة ٣٠٪ للنساء كحد أدنى في مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية وفي هيكل الحكومة (السلطة التنفيذية) وفي عضوية اللجنة العليا للانتخابات .

- تشجيع مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٣، كناخبات ومرشحات، وهنا اعتمد المنتدى نزول ميداني إلى ثلاث محافظات (المحويت ، اب ، حضرموت) بهدف توعية النساء وحثهن على المشاركة في الانتخابات من خلال تسجيل النساء في كشوف وسجلات الناخبين والحصول على البطاقة الانتخابية ، ثم أهمية حضور النساء في عملية الاقتراع والتصويت لصالح النساء المرشحات .
- عقد المنتدى حلقة نقاش استضاف خلالها برلمانيات عربيات (من المغرب ، مصر، لبنان ، فلسطين ، الأردن) لعرض تجاربهن باعتبارها نماذج لإسهام المرأة العربية في الحياة السياسية ، الهدف منها تشجيع النساء اليمنيات وتحفيزهن للمشاركة السياسية ، وإبراز أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية.
- شارك المنتدى في أعمال الرقابة الأهلية على الانتخابات البرلمانية من خلال مرحلتها الأولى (القيد والتسجيل للناخبين) ثم مراقبة ٤٨ دائرة انتخابية في ٨ محافظات مختلفة وإصدار تقرير حول الخروقات القانونية التي تمت .
- عقد المنتدى ثلاث ندوات مخصصة لعملية التمكين السياسي؛ من حيث بلورة دلالات المفهوم وكيفية استيعابه وإدراكه في وعي المرأة اليمنية ، وكيفية تحديد مساراته العملية . فكان **الملتقى الديمقراطي الأول** حول النساء والسياسة (النساء والأحزاب السياسية) ٥ أغسطس ٢٠٠٤، شاركت فيه عدد من النساء الحزبيات بغرض التعريف بتجاربهن وما يعترضها من معوقات داخل الأحزاب وفي المجتمع وما إيجابية عضويتهن الحزبية لهن كأعضاء ومن خلالهن في قضايا المرأة . اهتم الملتقى بالدور الذي يجب أن تتحمله الأحزاب والتنظيمات السياسية في دعم المرأة وتمكينها من المشاركة الفاعلة في مختلف العمليات السياسية ، وطالبت الأحزاب باعتماد سياسة انحياز إيجابى لصالح المرأة وإبراز وجودها في مختلف الهيئات القيادية للأحزاب . **الملتقى الديمقراطى الثانى** (النساء والسياسة – رؤى دينية) ١٤ سبتمبر . الملتقى الديمقراطي الثالث) النساء والسياسة – الإشكاليات والحلول) ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ تنظيم الملتقى الديمقراطي الأول للمرأة العربية بمشاركة ٢١ دولة عربية لطرح قضايا التمكين السياسي للمرأة وتحدياته .

- من جانب آخر ركز المنتدى اهتمامه بالاستحقاقات القانونية للمرأة اليمنية ومدى وعيها بذلك . وهنا عقد **الملتقى القانوني الأول** (١٥ يناير ٢٠٠٣) بالتعاون مع المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في إطار برنامج النساء والعدالة بمشروع دعم القانونيات في حركة حقوق الإنسان ، الذي ينظم ملتقيات شهرية لمناقشة إشكاليات ووضع القاضيات والمحاميات في اليمن من أجل تعزيز وتفعيل دور القاضية والمحامية في دعم وتعزيز العدالة. الملتقى القانوني الثاني (٢٦ فبراير) صنعاء. **الملتقى القانوني الثالث (٢٣ أبريل)** استضاف فيه محامية عربية من المغرب شرحت تجربتها حول مهنة المحاماة والقضاء وحقوق المرأة في القوانين والتشريعات المغربية .
- عقد المنتدى (٢٩مايو) لقاء تشاورياً وطنيًا عقب الانتخابات البرلمانية الاخيرة والتي أظهرت انتكاسة في مشاركة المرأة. هدف اللقاء الاستماع إلى **تجارب النساء المرشحات** ولم يتحقق لهن الفوز في الانتخابات، من أجل معرفة الصعوبات والتحديات للوقوف أمامها والاستفادة منها في الانتخابات القادمة. وفي شهر اكتوبرعقد المنتدى لقاء تشاورياً مع قيادات المنظمات النسوية غير الحكومية حول مشاركة النساء في العمل السياسي بحضور ممثل من برنامج المنح الديمقراطية NED.
- في الفترة ١٦ – ١٨ يونيو ٢٠٠٤ نظم المنتدى ورشة تدريب وتأهيل لعدد ٣٠ محامية حديثة التخرج في كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء ، وفي سياق الورشة نظمت حلقة نقاشية حول أوضاع المحاميات والقانونيات اليمنيات ، وأبرزت توصيات منها استراتيجية عمل طالبت بتعديل قانون المحاماة واتباع سياسة تشجيعية لقبول الفتيات في المعهد العالي للقضاء وإعادة توظيف القاضيات في المحاكم وإنشاء معاهد تدريبية لتأهيل العاملين في مجال المحاماة (رجال ونساء) وتفعيل دور نقابة المحامين في هذا الصدد .
- بالتعاون مع المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (مقرها جنيف) في إعداد تقرير الظل حول مستوى تنفيذ الحكومة اليمنية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والذي صادقت عليه الحكومة اليمنية عام. وبشكل منفرد أعد المنتدى تقرير الظل الأول حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

النموذج الثاني : التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية من خلال نشاط (**جمعية التضامن التنموية**) ، تأسست في مايو ٢٠٠٠، مدينة عدن ، تهدف الجمعية إلى : دعم مساهمة المرأة في مشاريع التنمية ، تقديم الدعم الفني والمهني لإنجاح مشاريع المرأة،

التعاون والتنسيق مع المنظمات الاهلية والحكومية والأجنبية المانحة لتبادل الخبرات وتعزيز العمل المشترك في المجالات ذات العلاقة بالمرأة والمهمشين . المساعدة في إبراز فكرة حاضنات الأعمال النسوية ، تشكيل مجموعة عمل نسوية ذاتية التمويل ، تنمية المنشآت النسوية الصغيرة ، المساعدة في إبراز ودعم تكتل سيدات الأعمال. وفي إطار اهتمامها بتشكيل مجموعات نسوية تعمل في تعزيز مدخرات ذاتية التمويل (تراكم الرساميل والمدخرات) ، أسست الجمعية برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل في منطقة (البريقة - دار سعد - عدن) تأسيس البرنامج في ٢٠٠١/١١/٢١ ، عدد العاملين ١٥ موظفة . هدف البرنامج الوصول إلى الفقراء (كلا الجنسين) وتحسين مستواهم المعيشي من خلال الدعم المالي للمساعدة على القيام بمشاريع تدر عليهم بفائدة . الجهة الكفيلة والضامنة (جمعية الثريا التنموية الأسرية). الجهة الداعمة (الممولة) الصندوق الاجتماعي للتنمية .

يتبلور نشاط الجمعية الهادف إلى التمكين الاقتصادي من خلال **تكوين مجموعة المساعدة الذاتية** (مجموعة صغيرة من النساء ، يقطن منطقة سكنية واحدة ، لديهم الرغبة في مساعدة بعضهم البعض وحل مشاكلهم ، تشجع أعضاءها على الادخار ، وتعطي المجموعة قروضا لأعضائها من إجمالي مدخراتها ، للمجموعة حرية اختيار

أهم الدراسات والأبحاث التي أعدها المنتدى في مجال التمكين السياسي للمرأة

- الإسلام وحقوق الإنسان (الحقوق السياسية الأصيلة للمرأة فى الإسلام).
- العنف وثقافة المجتمع اليمني .
- العنف ضد النساء فى اليمن (العنف العائلي ..).
- رؤية خطباء المساجد للعنف ضد النساء .
- حقوق المرأة فى الدستور والقوانين اليمنية .
- إشكاليات المحاميات اليمنيات .
- المشاركة السياسية للمرأة اليمنية (الواقع والتحديات).
- أوضاع السجينات في اليمن .
- العنف ضد النساء في الشارع اليمني .
- واقع الحقوق الاقتصادية الاجتماعية فى اليمن .
- التمييز ضد المرأة فى القوانين اليمنية .
- مدى وعي الطلاب (ذكور/ إناث) في جامعة صنعاء بحقوق الإنسان للاجئين .
- الحركة النسائية في اليمن ودورها في التمكين السياسي.
- التنميط لصورة المرأة اليمنية في الإعلام .
- تخصيص حصص للنساء في اليمن (الكوتا.. المفهوم، التجارب، الإشكاليات).

أعضائها ، وكل عضو في المجموعة وهو عضو بصفة طوعية ، على كل مجموعة الالتزام بحضور الاجتماعات في المواعيد التي يتفق عليها مع البرنامج وتسديد أقساط الادخار والإقراض ، للبرنامج حق رفض عضوية أية مجموعة لايراها مناسبة). من شروط العضوية في هذه المجموعات (أن يكون العضو ساكنا في منطقة المجموعة نفسها وأن لايقل عمره عن ١٥ سنة ، ألا يكون مرتبطا بعلاقة أسرية مع عضو آخر ، أن يكون ذا سمعة طيبة ومن الفئة المستهدفة ، أن يقبل ضمن بقية أعضاء المجموعة).

يهدف برنامج الادخار والإقراض إلى مساعدة النساء ومحدودي الدخل في المجتمع المحلي الذي تعمل به الجمعية من خلال توفير خدمات الادخار والإقراض عبر مجموعات تمكنها من تحسين أنشطتها المدرة للدخل (تشكيل أوعية ، صناديق ، ادخارية ، من خلال تجميع مبالغ صغيرة شهريًا من كل عضو في البرنامج) ، تقدم القروض لكل عضو بعد شهرين من عضويته وبشرط التزامه بسداد الأقساط المقررة علية في مواعيدها المحددة ، ولابد من موافقة من جميع أعضاء البرنامج ، وأن يكون لدى المقترض نشاط قائم أو خبرة محددة، ولايحصل العضو على أكثر من قرض في الوقت نفسه . أهمية تكوين المجموعة الادخارية : تبادل الخبرات ، المساعدة في حل مشاكل الأعضاء ، المساعدة في ترويج أنشطة الأعضاء ، المساعدة في تقييم طلبات القروض ضمان للسداد ، سهولة توفير خدمات التمويل الأصغر لأعداد كبيرة من الأسر المستهدفة. شروط القرض : رسوم القرض ٢٪ شهريا ، ويجب أن يكون حجم القرض إلى نسبة المدخرات كالآتي : إذا كان حجم القرض بين عشرة إلى ثلاثين ألف ريال فإن نسبة الادخار من القرض تكون ٣٪ ، وإذا كان حجم القرض يصل إلى خمسين ألفا فإن نسبة الادخار تكون ٥٪ وتصل نسبة الادخار إلى ١٠٪ عندما يكون حجم القرض مابين خمسين ألفا ومائة ألف ريال. (مع العلم أن فترة السداد للقرض تتراوح ما بين ستة أشهر وسنة).

حجم المستفيدين من البرنامج

- عدد المجموعات ٢٠٢ .
- إجمالي عدد الأعضاء ١٦٣٠ (١٥٠ ذكورًا / ١٤٨٠ إناثًا) .
- مبلغ القروض الموزعة تراكميًا ٤٦٤٩٥٠٠٠ ريال.
- عدد العملاء النشطين حتى أبريل ٢٠٠٤(٧٨٠ مقترضًا – ٦٨٨ إناثًا – ٩٢ ذكور) .
- رصيد المدخرات ٢٩٨٠٦٦٠ ريالاً .
- محفظة القروض القائمة حتى نهاية أبريل ٢٠٠٤ (١٧٦٤٦٦٢٠) ريالاً .

إضافة إلى ذلك ترصد الجمعية في تقريرها السنوى لعام ٢٠٠٤، مايلى : (تدريب

٤٠٧ امرأة في كيفية إعداد وتنفيذ مشاريع صغيرة ، تدريب ٧٥ امرأة في بناء القدرات الإدارية للجمعيات الأهلية ، تدريب ٥٠ امرأة في دورتى تعلم اللغة الإنجليزية ، تدريب ٢٤٠ من كلا الجنسين في إكساب المهارات الحرفية والمهنية (كوافير ، تطريز ، نقش حنا ، صيانة كمبيوتر) .

الهوامش والمراجع

١- حول الإطار النظري لمفهوم التمكين ودلالاته وفق مختلف المنظورات الإنمائية انظر : صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (مكتب غرب آسيا) التنمية والنوع الاجتماعى (الوحدة الثالثة) /٢٠٠١/ ص ص ٥ - ٧ .

٢- حول أهم آليات التمكين للمرأة في المجتمع اليمني (يمكن الاستفادة منه عربيا) وتحديد أساليب تحققها عمليا انظر : فؤاد الصلاحي / التمكين السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي / فريدريش ايبرت / صنعاء / ٢٠٠٤ / ص ص ٦٥ -٧٤ .

٣- منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي تزايد الاهتمام عربيًا وفي العالم بالدور السياسي للمرأة والدعوة إلى أهمية مشاركتها في مختلف العمليات السياسية في هذا السياق أعد الباحث أكثر من دراسة تتناول طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في إطار دولة الوحدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤) انظر في ذلك : دراستنا حول التمكين السياسي../ المصدر السابق / في هذه الدراسة قدم الباحث ما أسماه (التمكين السياسي للمرأة من منظور جديد) ،،، إضافة إلى دراسة أخرى بعنوان : آليات ولوج المرأة إلى دوائر صنع القرار السياسي والإنمائي / ورقة عمل قدمت إلى اللجنة الوطنية للمرأة / صنعاء / ٢٠٠٤ .

٤- حول مفهوم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ومعرفة العوامل الداعمة لها والمعيقة ، ووضع اقتراحات بالبدائل الهادفة إلى التسريع في مشاركة المرأة (كما ونوعا) انظر في ذلك دراستنا الموسومة : المشاركة السياسية للمرأة اليمنية / دراسات يمنية /العدد ٧٥ / ديسمبر /٢٠٠٤ ص ص ٣٧-٦٧ وقد أعدت بشكل خاص كورقة عمل تم عرضها في المؤتمر الوطني الثاني للمرأة اليمنية/صنعاء/مايو ٢٠٠٤ .

٥- في إطار برنامج ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (منظمة أهلية نسوية مغلقة) حول حقوق المرأة في الإسلام شارك الباحث بدراستين : الأولى (قراءة منهجية في سوسيولوجية الاجتهاد الفقهي الخاص بقضايا النساء) والثانية:(إشكالية الهوية والخصوصية في المجتمع العربي الإسلامي وارتباطها بحقوق المرأة) كلتا الدراستين تم مناقشتهما وعرضهما في ورش العمل الخاصة بهذا البرنامج خلال هذا العام ٢٠٠٤ .

٦- الجدول رقم (١٣) يتضمن عرضًا موجزًا لأهم الأنشطة الأهلية الهادفة إلى التمكين الحقوقي والسياسي للمرأة وغالبيتها أنشطة تدريبية وتوعوية قام بها عدد من المنظمات الأهلية اليمنية من خلال منفذين من داخل المنظمات (أعضاء الهيئة الإدارية..) ومن خارج المنظمة (الأفراد الذي تستعين بهم المنظمات الأهلية لتنفيذ برامجها من مختلف المهن والتخصصات ، وقد قام الباحث بتركيب هذا الجدول من خلال ما ورد في دراسة مسحية لعينة من المنظمات الأهلية انظر في ذلك : رضية شمشير / مصدر سابق / صص ١٠-١٢ .

٧- في إطار تزايد حجم المنظمات الأهلية الدولية العاملة في اليمن اتجهت بعضها إلى إعداد

دراسات وصفية وتقيمية لواقع النشاط الأهلي وفق عينات محدودة ، في هذا السياق أصدرت كل من منظمة أوكسفام ومنظمة رادا بارنن تقريرين حول طبيعة التنسيق أو التشبيك بين المنظمات الأهلية اليمنية وبينها وبين المنظمات الدولية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفيهما رؤية أولية ذات طابع وصفي لكنها مفيدة باعتبارها صادرة من مراقبين أجانب للنشاط الأهلي المحلي .

إضافة إلى ذلك قدم الباحث خلال هذا العام دراسة تحليلية بعنوان (المنظمات الأهلية في اليمن : النشأة ، التطور ، النشاط ، المعوقات) تم عرضها في ورشة العمل الخاصة (واقع العمل الأهلي في اليمن وافاقه المستقبلية) صنعاء يوليو ٢٠٠٤ .

إصدارات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

- مجموعة من الباحثين ، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي ، ٢٠٠٥ .
- د. أماني قنديل ، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، ٢٠٠٤ .
- مجموعة من الباحثين ، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية تحت عنوان "مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ "، ٢٠٠٤ .
- د. أماني قنديل وآخرون ، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ، ٢٠٠٣ .
- مجموعة من الباحثين ، التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، ٢٠٠٢ .
- د. علي ليلة ، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، ٢٠٠٢ .
- مجموعة من الباحثين ، التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية ، ٢٠٠١ .
- ترجمة الشبكة العربية والمركز الثقافي الأمريكي في القاهرة ، دليل عمل لقياس التطوع، ٢٠٠١ العام الدولي للمنطوعين. ٢٠٠١
- د. سلوى حسني العامري ، تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع ألفية جديدة ، ٢٠٠١ .
- د. محمود عودة وآخرون ، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية ، ٢٠٠٠ .
- د. موسى شتيوي ، د. لبنى عبد المجيد ، د. عزت عبد الهادي ، التطوع والمتطوعون في العالم العربي ، ٢٠٠٠ .
- Dr. Mousa Shteiwi, Dr. Lubna Abdul Maguid, Dr. Izzat Abdul Hadi. Volunteerism and Volunteers in the Arab World, 2000.
- مجموعة من الباحثين ، المرأة في المنظمات الأهلية العربية ، ١٩٩٩ .
- د. أماني قنديل (محرر) ، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الأهلية العربية في الدول العربية، ١٩٩٩ .
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الدليل الأولي للمنظمات الأهلية العربية (عربي / إنجليزي) ، ١٩٩٧ .
- د. أماني قنديل ، تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية ، ١٩٩٧ .
- أ. شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن ٢١ ، ١٩٩٧ .
- د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، ١٩٩٥ .
- Dr. Amani Kandil, Civil Society in the Arab World, 1995.
- مجموعة من الباحثين ، مواطنون (مترجم من اللغة الإنجليزية إلى العربية)، ١٩٩٥ .

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية